إيال وايزمان

أرض جوفاء

الهندسة المعمارية للاحتلال الإسرائيلي



ترجمة: باسل وطفه

مدارات للأبحاث والنشر
MADARAT for Research and Publishing

الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

أرض جوفاء

الهندسة المعمارية للاحتلال الإسرائيلي

من أنفاق غزّة إلى الفضاء المُعسكَر من المناطق المحتلّة، يكشف إيال وايزمان عن ميكانيزمات السيطرة الإسرائيلية التي تحوّل القرى والبلدات والطرق الفلسطينية إلى خديعة تكون فيها المعالم الطبيعية والمبنيّة في خدمة الغايات العسكرية. ويقتفي وايزمان مسار تطوّر هذه الاستراتيجية بدءاً من تأثير الأركيولوجيا في التخطيط المديني، وإعادة صياغة مفهوم الدفاع على يد آرييل شارون خلال حرب ١٩٧٣، ثمّ عبر تخطيط المستوطنات وطُرُزها المعمارية، وصولاً إلى الخطاب الإسرائيلي وتنفيذ الحرب المدينية والاغتيالات الموجَّهة من الجو.

لقد كشف أرضٌ جوفاء عن طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي المتمثّلة في هذا المشروع المُعقّد والمفزع القائم في أواخر العصر الكولونيالي الحديث..

الثمن: ١٦ دولاراً

أو ما يعادلها


ISBN 978-614-431-141-7

مدارات للأبحاث والنشر

5 شارع ابن سندر ـ الزيتون ـ القاهرة

جمهورية مصر العربية

01024446370 - 01024446371 - 01024446372

info@madarat-rp.com

أرضٌ جوفاء

«أيّاً يكن مالكُ الأرض،

فهي له من أعماقها حتى ذرى سماها»

أرضٌ جوفاء

الهندسة المعمارية للاحتلال الإسرائيلي

إيال وايزمان

ترجمة

باسل وطفه





الفهرسة أثناء النشر - إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر

وايزمان، إيال

أرضٌ جوفاء: الهندسة المعمارية للاحتلال الإسلائيلي/إيال وايزمان؛ ترجمة باسل وطفه.

٤٣٠ص.

ببليوغرافية: ص ٤٠٧ - ٤٣٠.

في أسفل صفحة العنوان: مدارات للأبحاث والنشر.

ISBN 978-614-431-141-7

١. المستوطنات - الضفة الغربية. ٢. المستوطنات - قطاع غزة. أ. وطفه، باسل (مترجم). ب. مدارات للأبحاث والنشر. ج. العنوان.

333

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشرين»

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٧

مدارات للأبحاث والنشر

5 شارع ابن سندر - الزيتون - القاهرة
جمهورية مصر العربية

01024446370 - 01024446371 - 01024446372

info@madarat-rp.com

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بيروت - المكتب الرئيسي:
رأس بيروت، المنارة،
شارع نجيب العرداتي
ص.ب: ٥٢٨٥ - ١١٣ حمرا - بيروت
٢٠٣٠ ١١٠٣ - لبنان
هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧
محمول: ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧
E-mail: info@arabiyanetwork.com

بيروت - مكتبة
السوليدير، مقابل برج الغزال،
بناية المركز العربي
هاتف: ٠٠٩٦١١٩٩١٨٤١

القاهرة - مكتبة
وسط البلد، ٢٢ شارع عبد الخالق ثروت
هاتف: ٠٠٢٠٢٢٣٩٥٠٨٣٥

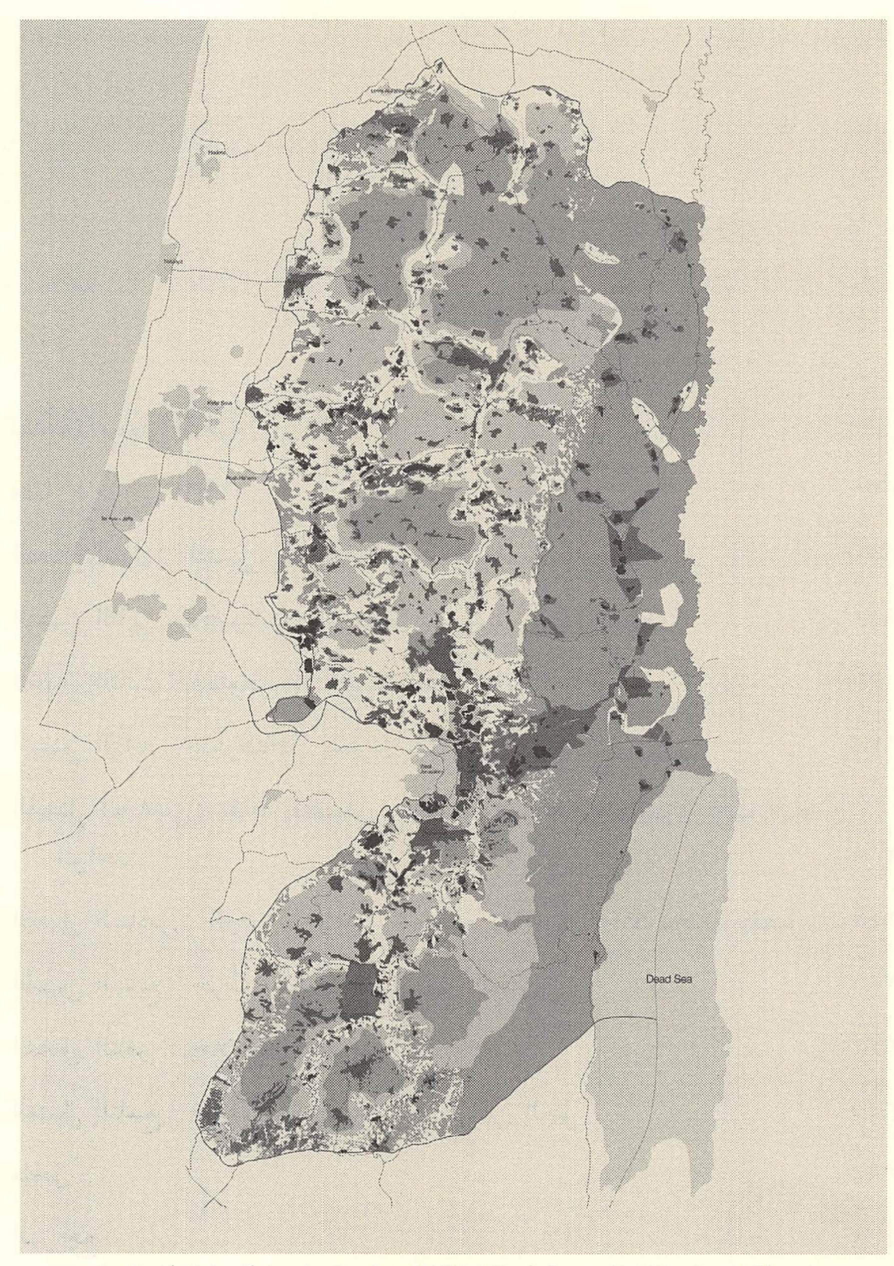
الاسكندرية - مكتبة
عمارة الفرات،
٢٤ شارع عبد السلام عارف
هاتف: ٠٠٢٠١٢٠٥٢٨٩٦٨٥

الدار البيضاء - مكتبة
٢٨ زنقة روما، تقاطع شارع
مولاي إدريس الأول
هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٨٠٦٨٨٧

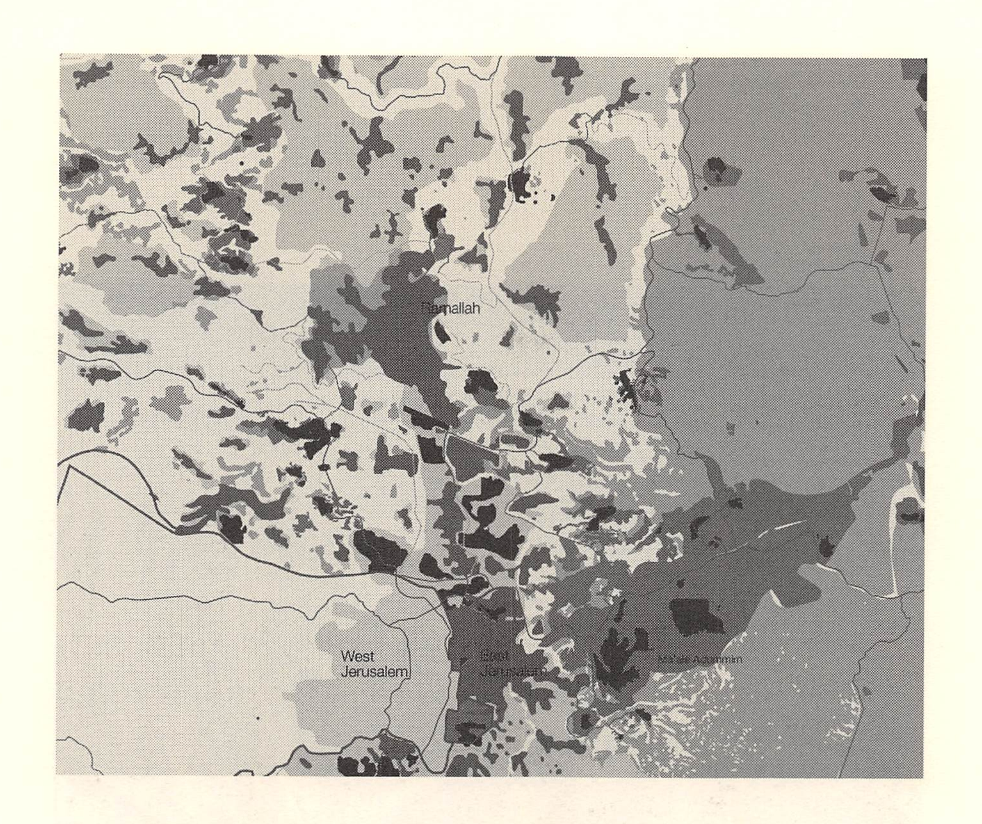
تونس - مكتبة
١٠ نهج تانيت، نوتردام،
قبالة وزارة الخارجية
هاتف: ٠٠٢١٦٥٠٨٣٠٥٥٤

اسطنبول - مكتبة
حي الفاتح، شارع الخرقة الشريفة،
المتفرع من شارع فوزي باشا
هاتف: ٠٠٩٠٥٥٣٦٩٥٣٤٧٧

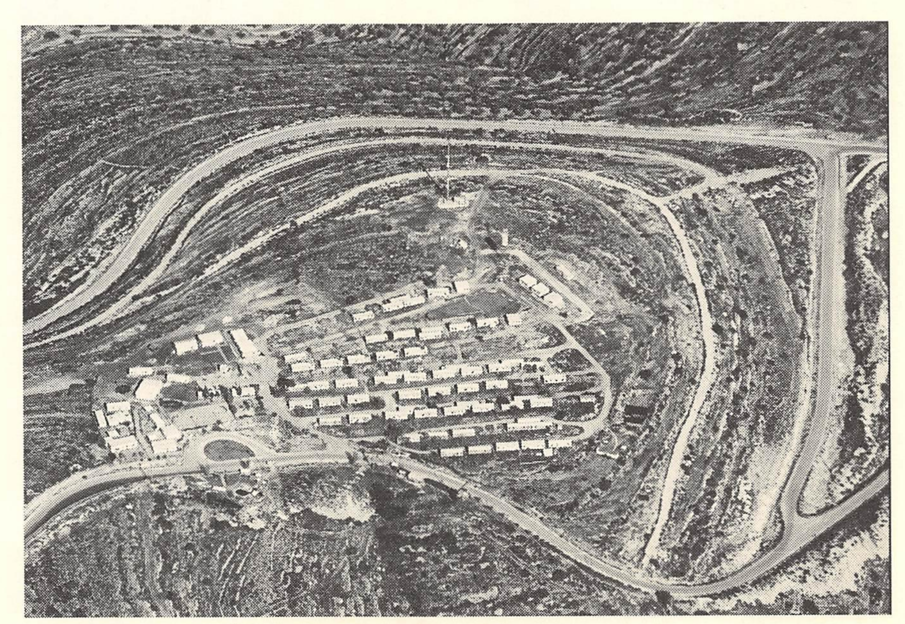
المحتويات



خريطة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. بتسيلم وإيال وايزمان، ٢٠٠٢.



- منطقة منجزة (مستوطنة).
- منطقة ضمن الحدود البلدية (مستوطنة).
- منطقة المجلس القضائي الإقليمي (مستوطنة).
- قاعدة عسكرية.
- منطقة منجزة (فلسطينية).
- منطقة أ.
- منطقة ب.
- منطقة ج.
- المنطقة د١ (الخليل).
- المنطقة د٢ (الخليل).



ميغرون، ميولتن لابودوفيتش (تقدمة إلى حركة «السلام الآن»)، ٢٠٠٢.

مقدمة: معمارُ التّخوم

راودَ روبنسون الاعتقاد أنه إنْ أمعنَ النظر فيها كفايةً، فسيسفرُ له وجه المدينة عن أدق تفاصيل وقائع التاريخ، آملاً بذلك أن يستشرف المستقبل[1].

باتريك كايلر (لندن)

لطالما شكلت ثنائية الذكاء والحماقة جزءاً من المشروع الصهيوني منذ البداية[2].

مريد البرغوثي

(تحرّك، تحرّك، إلى الخارج[3]: الأمرُ الذي مثّل شرارة الهجوم في حرب ١٩٦٧).

يشعياهو غافيتش

سيناريو حدودي

خلال السنوات التالية لتوقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، التي أُريدَ لها أن تكون أمارةً على نهاية الصراع حول فلسطين، أصبح حصول المستوطنين على تراخيصَ رسمية لبناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية أكثر صعوبة، الأمر الذي حدا بهم إلى اللجوء إلى التزوير عبر طرائق أكثر تعقيداً، بغيةَ الحصول على مساعدة الحكومة، التي كانت تبدي حرصها، بشكل غير رسمي، على تمكين المستوطنات، لكنها تخشى انكشافَ دورها في الالتفاف

(١) *London* (documentary film), directed by Patrick Kieller (1994).

(٢) Mourid Barghouti, *I Saw Ramallah*, translated from the Arabic by Ahdaf Soueif; foreword by Edward Said (London: Bloomsbury, 2005), p. 31.

(٣) التقطت العبارة الكاملة وتخلّدت في تسجيل صوتي لقائد الجبهة الجنوبية في حرب ١٩٦٧، يشعياهو غافيش، وهي العبارة الشفرية التي استهلّ بها الهجوم الإسرائيلي يوم الخامس من حزيران/ يونيو: «غطاء السرير الأحمر، تحرّك، تحرك إلى الخارج». آذنت هذه العبارة بمرحلة تحوّل انتقلت فيها معظم السلطة القيادية من ضباط الأركان إلى الضباط الميدانيين العاملين على الأرض.

على قوانينها الخاصة والتزاماتها أمام المجتمع الدولي. في العام ١٩٩٩، تقدّم بعض المستوطنين بشكوى إلى الجيش يشتكون فيها من الاستقبال السيئ في هواتفهم المحمولة خلال مرورهم بسياراتهم حول المنعطف على الطريق السريع الرئيس، الطريق ٦٠، الذي يربط بين القدس والمستوطنات في شمالي الضفة الغربية، استجابت شركة أورنج (Orange) المزودة لخدمات الهواتف المحمولة لذلك بأن أنشأت هوائياً لاستقبال الإشارة في المنطقة التي أشار إليها المستوطنون، أي أعلى التلة المشرفة على المنعطف المقصود، لتكون موقعاً محتملاً لتنصيب سارية الهوائي، وهي القمة نفسها التي كانت مشروع استيطان لم يكتب له النجاح بعد عدة محاولات. قبل ثلاث سنوات خلت، زعم مستوطنون أن في أعلى التلّة ركاماً أثرياً يخفي تحته البلدة التوراتية ميغرون (Migron)، وأظهرت عينات التنقيب أن الآثار المتبقية هي لقرية بيزنطية صغيرة، لكن التلّة حملت اسم ميغرون بغض النظر عن ذلك. احتلّ شابان من المستوطنين التلة وأقاما في حاويتي شحن معدّتَيْن لهذا الغرض، لكنهما غادرا المكان بعد فترة وجيزة لعدم وجود رؤية لتطوير الموقع بعد.

تعود ملكية التلة المزروعة منحدراتها بالتين والزيتون إلى مزارعين فلسطينيين من قريتي عين يبرود وبرقة، حيث كانوا يرعون هناك أيضاً، وقد ارتأت قوات الطوارئ المفوَّضة من قبل الجيش الإسرائيلي أن إقامة هوائي التغطية الخلوية مسألة أمن، ويمكن من ثَمَّ تعهّدها على أرضٍ خاصة من دون الحصول على موافقة مُلّاكها. استجابةً لطلبٍ تقدمت به شركة أورنج، ربطت شركة الكهرباء الإسرائيلية التلّة بشبكة التغذية الكهربائية، كما ربطتها شركة المياه الوطنية بنظام التروية المائي بذريعة دعم عملية بناء هوائي التغطية. دفع التأخيرُ في تنصيب البرج المستوطنين في أيار/مايو ٢٠٠١ إلى تنصيب هوائيّ مزيّف، مع حيازتهم إذناً من الجيش لتعيين حارس خاص للموقع على مدار الساعة. انتقل الحارس إلى الإقامة في عربة مقطورة أسفل السارية، ووضع سياجاً حول الموقع أعلى التلّة، ثم سرعان ما انتقلت زوجته وأبناؤه للإقامة معه، وقد أمدّوا منزلهم بالماء والكهرباء اللّذين جرى توصيلهما مسبقاً. وفي الثالث من آذار/مارس ٢٠٠٢، انضمت إليهم خمس عائلات، وأضحت بؤرة ميغرون كياناً رسمياً. تنامى هذا الكيان باطّراد، وبنت فيه وزارة الإسكان

والتعمير حضانة أطفال بحجّة وجود عائلات تقطن المكان، كما وصلت التبرعات من الخارج لبناء كنيس يهودي(٤). بؤرة ميغرون في الوقت الحالي هي الأكبر من بين ١٠٣ بؤرٍ تترامى على امتداد الضفة الغربية، وتضم ما يقارب ٦٠ عربة مقطورة وحاوية تستوعب أكثر من ٤٢ عائلة مؤلفة من ١٦٠ فرداً تقريباً، يقيمون على التلّةِ حول هوائي التغطية(٥).

أصبح الهوائي مركز كثافة محلية وسط المشهد الطبيعي المحيط، وأتاحت البنية التحتية المُقامة للبؤرة الظهور إلى الوجود. لم تكن الطاقة في النطاق المحيط بالهوائي إلكترومغناطيسية فحسب، بل سياسيةً أيضاً، تتكئ عليها القوى السياسية كمرتكزٍ لمختلف ضروب عمليات التعبئة والتوجيه والالتحام والتنظيم؛ ولم تكن ميغرون مجرّد بؤرةٍ في محيط هوائي التغطية بالمحصلة. يتوافق منطق الاتصالات الخلوية على نحو غريب كما يبدو مع ذاك الذي يقوم عليه الاحتلال المدني للضفة الغربية، حيث يتمدد الاثنان في المناطق بوساطة إنشاء شبكات تستقرّ قواعدها المثلثة على أرضٍ مرتفعة في محاذاة خطوط الرؤية أو خطوط الإشعاع. علاوة على ذلك، تؤدي الشبكات الخلوية دوراً داعماً للعمل العسكري، حيث يستخدمها الجيش لإجراء اتصالاته الخاصة، وأصبح بإمكانه استبدال أجهزة البث العسكرية الضخمة بتجهيزات أصغر حجماً قادرةٍ على تحديد المواقع وإرسال الصور الميدانية من الجنود إلى وحداتهم، وبالعكس. لطالما شكّل الارتفاع الملحوظ في إقامة البؤر مؤشّراً على ريبة المستوطنين بـ«تسوياتٍ مناطقية وشيكة»، وكانت الغاية من أعمالٍ كهذه تقويضَ فرصِ التقدم في العملية السياسية وحيازة أراضٍ للمستوطنين الإسرائيليين قدر المستطاع في حال وجود انسحابات جزئية محتملة. بعد العودة من المفاوضات مع السلطة الفلسطينية وإدارة

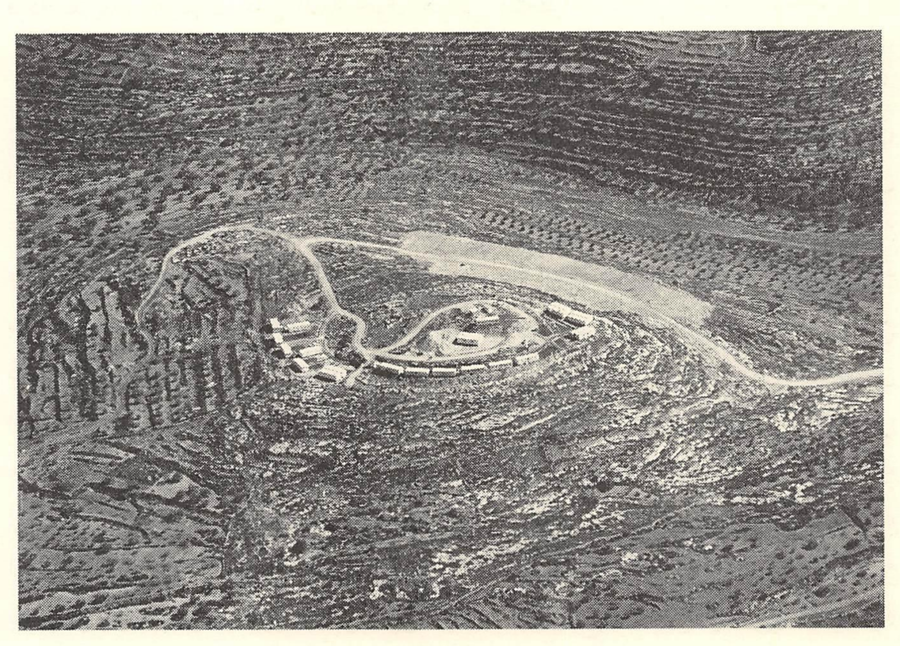
---

(٤) دفعت وزارة الإسكان والتعمير أيضاً نفقة الطريق المدخل المعبّد، بينما أنشأ الجيش على نفقته أنوار الشوارع والأسوار المزدوجة المجهزة بكلاب حراسة ربطت بها، ويفصل بين كل منها عشرون متراً. انظر:

Dror Etkes, "Construction in Unauthorized Outposts: April-August 2006," Peace Now, <http://www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi=61&docid=1936>.

(٥) Talya Sasson, "A Interim Legal Opinion Submitted to Prime Minister Ariel Sharon on the Subject of Illegal Outposts in the West Bank," in Hebrew: <http://www.pmo.gov.il/NR/rdonlyres/0A0FBE3CC741-46A6-8CB5- F6CDC042465D/0/sason2.pdf>.; in English: <http://www.peacenow.org/hot. asp?cid=390>.

كلينتون في واي بلانتيشن ـ ميريلاند في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، حثّ آرييل شارون، وزير الخارجية آنذاك، المستوطنين على أن «تحرّكوا واهرعوا إلى انتزاع ما تستطيعون من التلال.. لأن كل ما نأخذه الآن سيبقى لنا، وكل ما نتركه سيذهب لهم»[٦].



البؤرة حيث هوائي الإرسال على التلّة، وتمكن رؤية الهوائي في مركز البؤرة. المصور الصربي ميولتن لابودوفيتش (تقدمة إلى حركة «السلام الآن»)، ٢٠٠٢.

بُنيت عدة بؤر في السنوات الأخيرة في محاولة للتأثير في مسار جدار الفصل الإسرائيلي الذي كان، في وقت كتابة هذا الكتاب ٢٠٠٦، يشق طريقه في مجرىً ملتوٍ، وتبعاً للنهج القائم على غرس «بؤر راسخة» في تضاريس استراتيجية، سيعيد خبراءُ التخطيط في الدولة ترسيم الجدار حول تلك البؤر بما يجعلها ضمن نطاق الأراضي الإسرائيلية، وعليه، تعكس البؤر صورةً لأكثر المناطق الحدودية إثارة للنزاع في الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. يرفض من يُسمَّون «شبّان التلّة» ـ أغلبهم بالكاد تجاوز سن المراهقة ـ ثقافة أهليهم الاستيطانية الحضرية التي تقيم شأناً للحدود البريّة،

---

(٦) Agence France Presse, 15 November 1998.

متأثرين بأسطورة الأبطال الغربيين ذوي القسوة والغلظة وأسطورة المستوطنين الصهاينة الروّاد في بدايات القرن العشرين على حدّ سواء. يشتبك مستوطنو البؤرة المسلحون مع المزارعين المحليين الفلسطينيين؛ يخرجونهم بالقوة من حقولهم ويسرقون محصولهم، فيردّ المسلحون الفلسطينيون بالمثل ويهاجمون البؤر، ثم تُقام بؤر أخرى قريبة من المواقع التي قُتل فيها المستوطنون «كإجراءات عقابية».

أضحت البؤر بالنتيجة محور النزاعات الدبلوماسية والسياسية. تشارك منظمات السلام المحلية والدولية في أعمال مباشرة ضد توسّع البؤر الحدودية، وقد قامت مجموعة من نشطاء السلام الإسرائيليين في العام ٢٠٠٤ بسرقة خمس عربات مقطورة من ميغرون وركنتها أمام مبنى وزارة الدفاع في تل أبيب في حركة استفزازية أرادت أن تثبت من خلالها إمكانية الإخلاء في حال توفّرت الإرادة للقيام بذلك[٧]. كما تقدم محامو حقوق الإنسان بالتماسٍ إلى محكمة العدل الإسرائيلية العليا مشفوعٍ بطعونٍ قانونية ضد البؤر الحدودية، آخرها كان ضد ميغرون في معظمه، لكنها لا تزال معلّقة[٨]. كلما تصاعد الضغط الدولي حول الموضوع، تعمد الحكومات الإسرائيلية عادة إلى إثارة الصخب وتعلن عن قرارها بإنفاذ القانون الإسرائيلي وتخلي عدداً من البؤر. تنشب بين الحين والآخر صدامات بين الحكومة وقوات المستوطنين في معركة بين آلافٍ من رجال الشرطة وآلافٍ من المستوطنين، الذين يسافرون عبر الحدود من مناطق أخرى للمشاركة في المعركة بعد رؤية القتال على شاشات التلفزة، ويحدث في الغالب أن يتم التوصل إلى تسوية، حيث توصل العربات المقطورة إلى شاحنات وتُنقَل إلى أعلى هضبة فلسطينية أخرى.

---

(٧) "Activists Demolish West Bank Outpost," BBC, 8 September 2004, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3637452.stm>.

نفّذ هذه العملية درور إتكيس من حركة «السلام الآن». كان الهدف من ذلك البرهنة على أنه بإمكان الوزارة المعارضة فرض القانون وتحقيق وعود الحكومة، وإزالة البؤر الاستيطانية إن أرادت.

(٨) في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، أرسل مايكل سفارد، المحامي في حقوق الإنسان، رسالة إلى وزير الدفاع عمير بيرتس وقائد القيادة المركزية اللواء يائير نافيه، بالنيابة عن ملاك الأراضي الفلسطينيين في ميغرون، مطالباً بإخلاء مباشر للبؤر المخالفة للقانون وإعادة الأرض إلى أصحابها الشرعيين.

خلافاً لما تكون عليه الجغرافيا المكانية لناحية الاستقرار والثبات ضمن الحدود السيادية المتوازنة على امتداد خطوطها الجغرافيّة المضبوطة، تكون مناطق التخوم بعيدةَ الغور، متحوّلة، متشظية، ولَدِنة. لا تتقيّد خطوط الاشتباك المؤقتة، المشارُ إليها بالحدود المرحلية، بأطر الحيّز السياسي، بل تقيم في صميمه، بحيث لا يمكن استجلاء الفرق بين «الداخل» و«الخارج». قام التوجّه في وضع الحدود الكولونيالية الرسمية في «العوالم الجديدة»، وفقَ مسارٍ ثابت في الحقيقة، على أسس هندسية وتجريدية أكثر، وتناسبت إمكانية السيطرة الفعالة طرداً مع درجة تفتيت المناطق وعدم استقرارها، الأمر الذي يجعل رسمَ خريطةٍ لها بأية طريقة تقليدية مستحيلاً[٩] وعلى هذا النحو، يمكن اعتبار المناطق الفلسطينية المحتلة حزاماً حدودياً. بالنظر إلى المقاييس «المُثلى» في الإمبراطوريات التليدة - بحسب عدة مصادر، والمعتمدة على قياس المسافة التي يجتازها الخيل بين نقطتين خلال أربعين يوماً - فإن المساحة التي يقطنها ٢,٥ مليون فلسطيني و٥٠٠,٠٠٠ يهودي في الضفة الغربية (٥,٦٥٥ كم مربع) أقربُ إلى رأس الدبّوس. وقد قال شارون روتبارد (Sharon Rotbard) في هذا الخصوص: «تتجاور في حيّز موصَد أكثر العناصر قابليةً للانفجار، كل اليوتوبيات الحديثة والمعتقدات الغابرة، تجيشُ وتثورُ في آنٍ معاً دون أية تدابير احتياطية»[١٠]. تحوّلت هذه المناطق إلى ساحات حرب يتواجه فيها ممثلو السلطة مع ممثلين مستقلين ومع مقاومة محلية ودولية. لقد أصبحت المقومات الأساسية للتخطيط والعمارة تكتيكاتٍ ووسائلَ للتجريد من الملكية. وفي ظل «الاعتباط» الذي يتسم به نظام الاحتلال الإسرائيلي، لا تخضع حياة الفلسطينيين وأملاكهم وحقوقهم السياسية إلى عنف مستديم

---

(٩) على الرغم من التصور المشترك، لم تتولد الحدود مع توسع أوروبا باتجاه أمريكا أو أستراليا أو أفريقيا؛ لقد كانت جزءاً من الطبيعة الإقليمية للإمبراطوريات ما بعد الحداثية. كانت الهوامش في الإمبراطورتين الرومانية والصينية القديمة، وكذلك في إمبراطورتي الأزتك والإنكا، عميقة، متقلبة، وبالكاد عُرّفت كفضاءات للتبادل الثقافي والحرب، وحيث وقعت المعارك عُرف الناس منذ اليونان القديمة باسم «البرابرة». قامت هذه الإمبراطوريات على علاقة مرنة بين المركز والمحيط، تحددت بالسلطة والتجارة والتبعية أكثر منها بالقرب المناطقي. انظر:

Paul Hirst, *Space and Power, Politics, War and Architecture* (London: Polity, 2005), pp. 63-64.

(١٠) Sharon Rotbard, "Preface," in: Rafi Segal and Eyal Weizman, eds., *A Civilian Occupation: The Politics of Israeli Architecture* (London; Tel Aviv: Verso and Babel, 2002), pp. 15-16.

نتيجة أفعال الجيش الإسرائيلي المتكررة فحسب، بل أيضاً نتيجة تضييق الخناق عليهم في سياق عملية إعادة تشكيل مجالهم الحيوي على الدوام وبصورة لا يمكن التنبؤ بها.

تنحو السرديات الكولونيالية إلى التركيز على الكيفية التي تُترجَم بها أنظمةُ الحكم والسيطرة على أرض الواقع في تنظيم المكان الجغرافي طبقاً للمبادئ الأوّلية للإدارة الحاكمة، والمتعلقة بالتنظيم العقلاني، التبويب، النهج، والقواعد. ولا يمكن فهم تنظيم الحيّز الجغرافي في المناطق الفلسطينية المحتلة، وفقاً لما يعرضه التصور المذكور آنفاً، على أنه حكرٌ على السلطة التنفيذية الإسرائيلية وحدها، إنما موزّع بالأحرى بين جملة فاعلين مستقلين لا صلة لهم بالدولة غالباً. لا يجسد التنظيم المكاني للمناطق المحتلة انعكاساً لسيرورةٍ منظمة من التخطيط والتنفيذ، بل لنمطٍ من الفوضى المركبة المتفاقمة؛ تتمثل في غياب حكومي انتقائيّ ـ متعمّدٍ على الأرجح ـ على نحو يشجع نزعَ الملكية في سياق عمليات ذات طابع عشوائي وعنفي. تضم هذه المنطقة الحدودية فاعلين من مشاربَ متنوعة؛ المستوطنين الشباب، الجيش الإسرائيلي، شركاتِ الهواتف الخلوية وشركات رأسمالية أخرى، نشطاءَ حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين، الخبراء القانونيين والإغاثيين، وزراء الحكومة، حكوماتٍ أجنبية، المجتمعات الداعمة الخارجية، راسمي سياسات الدولة، الإعلام، محكمة العدل الإسرائيلية العليا؛ كلّ يؤدي عمله المخصوص، على الرغم من تباين غاياتهم وتعارضها، بالقدر الذي تتيحه سلطته المكانية، المشتركة، وإن كانت مترامية. تتأثر الجغرافيات اللدِنة بالحكم القائم على سلطات متعددة ومتفرقة أكثر من تأثرها بالحكم ذي الطبيعة الأحادية، وعليه لا يمكن فهم بنيانها المعماري كتجسيد مادي لإرادة سياسية موحَّدة أو منتج لسياقٍ أيديولوجي واحد، إنما تتوجب رؤية تنظيم المناطق المحتلة كنمط من «البلاستيك السياسي»، أو كمخطط بياني يوضح العلاقة بين مختلف القوى التي صاغته[11] ليسَ معمارُ التخوم إذاً مجرّد «ملمحٍ سياسي»، بل «سياسة جوهرية».

---

(١١) يمكن للصراع أن يُفهم كحقل قوّة. بالنسبة إلى نيتشه، المناطق أشبه بالمجال الكوني المؤلف من حقول من الطاقات غير المرئية. انظر:

يقدم هذا الكتاب تحقيقاً في التحول الذي طرأ على المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ويبحث في السّبل التي رسّخت حضور القوانين الإسرائيلية بصيغها المختلفة في الحيّز المكاني، ويحلل التصورات الجغرافية والمناطقية والمدنية والمعمارية إلى جانب الممارسات المتواشجة التي أقامتها وعززت بنيانها. ومن هذا الباب، يقدم صورة عن ماهيّة الاحتلال الإسرائيلي وجذوره، تطوره والآليات المختلفة التي يعمل بها. والكتاب ليس معنياً بعرض تاريخ شامل للسيطرة الإسرائيلية على امتداد أربعة عقود، ولا برسم لوحة مفصّلة لوجودها المكاني الحاضر، وإنما يسبر غور البنى المختلفة للاحتلال المناطقي. تشكل الفصول التالية ما يمكن اعتباره «سبراً أرشيفياً»[١٢]، يخوض في تاريخ وأسلوب عمل الآليات المختلفة التي رسّخت، ولا تزال، نظام الاحتلال وممارسات السيطرة. تكشف هذه

Friedrich Nietzsche, *The Will to Power*, edited by Walter Kaufmann (New York: Random House, = 1967), fragment 545, p. 293.

بحسب دولوز في قراءته عمل فوكو: «السلطة... ليست صفةً، بل علاقة: علاقة السلطة هي مجموعة من الصلات المحتملة بين القوى، تجاوزها للقوى السائدة ليس أقل من هيمنة». انظر:

Gilles Deleuze, *Foucault* (Minneapolis, MN; London: University of Minnesota Press, 1988), p. 27.

المترجم: انظر أيضاً الصفحة ٣٦ حيث يستخدم دولوز مصطلح «خارطة العلاقات بين القوى».

تأسياً بدولوز، يصف المعماري والمنظر غريغ لين (Greg Lynn) المرونة كتطور مستمر وتحوّل في الشكل: «تسمح الليونة للعمارة بأن تصبح معنية بالتعقيد عبر المرونة...». وفي موضع آخر: «إن الأحاسيس بالمنحنى كفيلة بتشويهات معقدة استجابة لتأثيرات سياقية، سياسية، جمالية، اقتصادية، بنيوية، وتصويرية». انظر:

Greg Lynn, *Folds, Bodies and Blobs: Collected Essays* (Brussels: La Lettre volée 1998), pp. 110 et 115.

ثمة نموذج لمنهج لين المستقل والمترابط منطقياً، نجده في القول المأثور لدَارْسي ثومبسون (D'Arcy Thompson) «الصيغة هي رسم بياني للقوى»، حيث إن «القوى المشكِّلة» ـ العقليات السياسية، ممارسات تشكيل الفضاء ومجموعة الخبرات ـ متضمَّنَة في الفضاء، ويمكن أن يوظَّف التحليل المكاني لفصلها وكشفها. يتوجب التقيد بهذه المقولة الأخيرة عند تطبيق هذا المنهج خارج عالم الكومبيوتر الافتراضي وفي عالم السياسة والعمل. لا تُظهر القوى السياسية نفسها تماماً في تنظيم ملموس. إن تعقيد السياسة، استجابتها للخصوصيات، خواص التفكير الإنساني، التميزات، والاحتمالات، يجعل التحولات المكانية أمراً عصياً على التحديد، ولا يمكن وضع رسم خرائطي لها بالنتيجة. ولأن كل مكان من التخوم يتعاطى مع الاحتكاك والمصادفة، فلا يمكن لتحليلها مطلقاً أن يتوافق مع مجال الحتمية الجغرافية أو «قاعدة النماذج».

(١٢) استخدم مصطلح «السبر الأرشيفي»، في:

Sanford Kwinter and Daniela Fabricius, "Urbanism: An Archivist's Art?," in: Rem Koolhaas [et al.], *Mutations* (Barcelona: ACTAR; Bordeaux: Arc en recentre d'architecture, 2001), pp. 495-503.

الدراسة القانونية لفضاءات الاحتلال عن الدلالة التاريخية والسياسية التي تستبطنها الوسائل الفاضحة للسيطرة، والإنشاءات العادية كما تبدو ظاهرياً. تفاصيل التصفيح والتسقيف، مقالع الحجارة، أنظمة إنارة الشوارع والطرق السريعة، المعمار المبهم للمنازل، نموذج المستوطنات، بناء التحصينات وأساليب الحصار، الآليات المحلية للتحكم بالتداول المالي وضبط السيولة، تقنيات الخرائط ووسائل المراقبة، التكتيكات القانونية لضم الأراضي، التنظيم المادي للأزمة ومناطق الكوارث، الأسلحة المتطورة عالية التقنية ونظريات المناورات العسكرية المعقدة العسكرية؛ تمثّل جميعها مؤشرات على العقليات السياسية والصراعات المؤسساتية ومستوى الخبرات التي وطّدتها بالمحصلة.

توظَّف الهندسة المعمارية في سياق الكتاب في خدمة مسارين متمايزين: يعالج الكتاب، من ناحية، مسألة الطراز المعماري للبنى التي تعزز الاحتلال إلى جانب تواطؤ المعماريين في تصميمها، كما يرمي إلى قراءة سياسة العمارة الإسرائيلية والمنهج الذي تتضافر وفقه القوى الاجتماعية والاقتصادية والقومية والاستراتيجية في عملية التنظيم، إضافة إلى شكل المنازل وتنميقها، البنية التحتية والمستوطنات. ومن ناحية أخرى؛ تقوم الهندسة المعمارية هنا مقامَ المقاربة المفاهيمية بغرض استيعاب القضايا السياسية بوصفها وقائعَ مركّبة، وبالنظر إلى ما يشير إليه العنوان الفرعي للكتاب ـ الهندسة المعمارية للاحتلال الإسرائيلي ـ فالاحتلال هنا ذو خصائص معمارية، ويُفهَم حيّزه المناطقي بناء على ذلك «كتشكيلٍ» معماري يلخص الطرائق التي يقوم عليها فهمه وتخيله، تنظيمه وآلية عمله. بالنتيجة، المعماريون في هذا الكتاب هم عسكريون، مناضلون، نشطاء سياسيون، وغير ذلك؛ وسأعود إلى هذا المدلول في الجزء الأخير من هذا التقديم.

جغرافيا لَدِنة

تبعاً لما عرضه السرد التأسيسي في موضوع ميغرون، لا تتمتع تخوم المناطق المحتلة بالثبات والرسوخ على الإطلاق، بل هي لدنة تخضع لتحول مطّرد. الحدود الخطيّة، هي إرثٌ خرائطي مُتخيَّل وفقاً لرؤية الدولة ـ الأمة للمكان الجغرافي سياسياً وعسكرياً، وقد تحوّلت إلى جملة من الدلالات

الحدودية المؤقتة المتنقلة المتقلبة القابلة للإزالة ـ «جدران الفصل»، «حواجز»، «حصار»، «حظر»، «حواجز طرقية»، «نقاط تفتيش»، «مناطق مجدبة»، «مناطق أمنية خاصة»، «مناطق عسكرية مغلقة»، «مناطق القتل» ـ وتتسع المناطق وتنقبض وفقاً لها في أيّ وقت. هذه الحدود ناشطة، متحركة، يتنازعها مدّ وجزر، تزحف خلسة لتطوّق القرى والطرقات الفلسطينية، وقد تظهر في غرف المعيشة الفلسطينية أو تتفلّق من جدران البيوت. تعكس جغرافيا الحدود الفوضوية هذه سيرورة التحول الذي تعادُ صياغته وجدولته بالتوازي مع كل تطور سياسي وما يقتضي من قرارات. يحدثُ أن تُخلى بعض البؤر والمستوطنات وتتمَّ إزالتها، لتوجد أخرياتٌ جديدة غيرها وتبدأ بالاتساع. تتغيّر مواضع نقاط التفتيش العسكرية على الدوام معوِّقة حركة مرور الفلسطينيين بكل السبل المختلفة، وتمثل القواعد العسكرية نقاطَ عبور للمحافظة على حركة الجيش اللوجستية المتغيرة في كل حين. ويشن الجيش الإسرائيلي هجمات على البلدات الفلسطينية ومخيمات اللاجئين ليحتلها، ثم ينسحب تالياً. ليس جدار الفصل سوى واحد بين عدة حواجز أخرى، وتنبئ إعادة توجيهه الدائمة عن درجة احتدام المعارك القانونية والسياسية المحيطة به. وحينما يطبق الخناق على المناطق بالجدران والأسوار، يحفر الفلسطينيون الأنفاق تحتها. لا يمكن للأراضي اللدنة بالنتيجة أن تكون بيئاتٍ محمودة؛ إذ إن الحيّز السياسي الشديد اللدونة أشدّ خطراً وفتكاً من الثابت المستقرّ. يشبه قوام التخوم الناشط بحراً مضطرباً، مرقّطاً بأرخبيل من الجيوب الإثني ـ قومية المتباعدة في ظاهرها والمتجانسة داخلياً، تُظلّها سماءٌ محكومة بالرقابة الإسرائيلية الجوية. ويضم هذا المكان البيئي الفريد مناطق أخرى للقرصنة السياسية، الأزمات الإنسانية، العنف الوحشي، المواطنة الكاملة و«المواطنة الواهية»؛ تتحاذى مع بعضها وتتداخل وتتراكب. لا تستلزم الطبيعة اللدنة للتخوم ليونةً أو سلاسةً في حركة العربات المقطورة الإسرائيلية أو المنازل أو الطرقات أو حتى الجدار الصلب، لكنها تكشف عن أن إعادة التنظيم المناطقي المستمرة للحدود السياسية ليست إلا نتيجة أو انعكاساً للصراعات السياسية والعسكرية. لا يمارس قاطنو هذه المناطق الحدودية أعمالهم ضمن المجامع الثابتة التي يتشكل منها حيزهم المكاني؛ إذ ليس الحيز المكاني، بما هو بنية مجرّدة تجري الأحداث في تفاصيلها، مسرحَ أعمالهم، بل بيئة تفرض عليهم شتى ضروب التحدي

والتقلب والتكيف. علاوة على ذلك، لا يمكن فهم علاقة المكان بالفعل في هذا السياق كعربةٍ مقطورة مُتاح لها الحركة بسهولة. تنظيم المكان، تغييره، محوُه وتقويضه، هي جملة ما ينطوي عليه الفعل السياسي برمّته، ويمكن للأعمال الفردية، المدفوعة بتأثير الإعلام، أن تكون أكثر فاعلية من أعمال الحكومة ذاتها[١٣] على الرغم ممّا تشي به الطبيعة اللدنة للتخوم على أنها من عمل طرفٍ واحد فقط ـ بحسب مسار التوسع الكولونيالي ـ إلّا أن الفعل الذاتي للمستعمَر ـ كما يتبدّى في نجاحه بالصمود والتمسّك بأرضه على الرغم ممّا يحمله ذلك من احتمالات خطِرة، عبر العنف السياسي والمهارات الدبلوماسية وتحريك الرأي العام الدولي بين الحين والآخر ـ يجعله طرفاً في المعادلة، إضافة إلى أن الحيّز المكاني للمستعمِر يتقلّص بصورة طردية مع تحرير التخوم حتماً. وحتى يحدث شيء من هذا القبيل، تبقى الطبيعة الفوضوية والمتقلبة للحدود رهناً باستغلال الحكومة لها بما تقدّمه الفوضى من ميزات بنيوية فريدة، فهي تدعم واحدة من أهم استراتيجيات البلبلة الإسرائيلية: تعزيز التعقيد؛ لغوياً وجغرافياً وقانونياً. ويشار إلى هذه الاستراتيجية علناً في أحايين كثيرة بـ«التّعمية الإنشائية»، وفقاً للغة الاصطلاحية التي أبدعها هنري كيسنجر[١٤]، تسعى هذه الاستراتيجية إلى

---

(١٣) اثنان من أكثر «الناشطين المشهورين» الإسرائيليين يعملان في سياق الصراع ضمن الضفة الغربية ـ درور إتكيس من حركة «السلام الآن»، وجيف هالبر من اللجنة الإسرائيلية المناهضة لهدم المنازل أيكاد /ICAHD ـ وقد تمكّنا في أغلب الأحيان من توجيه ضربات كبيرة لسياسة الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية وتغيير بعض الوقائع على الأرض. في العام ٢٠٠٥، قررت الإدارة الأمريكية، التي تعتمد على شبكة الأقمار الاصطناعية في كل مهمة، عدم تصوير توسيع المستوطنات الإسرائيلية قائلة: «نحن لا نستخدم أقمارنا الاصطناعية ضد حلفائنا». مصادر المعلومات الرئيسية للإدارة الأمريكية هي المواقع الإلكترونية لحركة «السلام الآن» وبتسيلم، وكذلك أيكاد بدرجة أقل. وقد رُشّح جيف هالبر في العام ٢٠٠٦ لنيل جائزة نوبل للسلام.

(١٤) تمثّل الإبهام القانوني الرسمي في الاختلاف بين الإصدارات المختلفة لقرار الأمم المتحدة ٢٤٢، الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من «مناطق محتلة» (كما في النسخة الإنكليزية)، أو من «المناطق المحتلة» (كما في النسخة الفرنسية). ضمن المناطق الحدودية للضفة الغربية، يجري تطبيق مجموعة من الأحكام والقوانين العسكرية بصورة تختلف بحسب الخانات المنفصلة للأفراد القاطنين في الضفة الغربية: «يهودي إسرائيلي»، «يهودي غير إسرائيلي» (المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل بالطبع)، «مستوطن» (المواطن الأسمى الذي يتمتع بحقوق وميزات أكبر)، «جندي»، «موظفون أمنيون» (مرتزقة متعاقدون)، «عرب» (مستعمَرون)، «مدني غير متورط» (الفلسطينيون الذين يُقتلون أثناء العمليات العسكرية الذين يجب إثبات براءتهم)، «مقيم مؤقت» (الفلسطينيون الذين يعيشون في الجانب الغربي من الجدار)، «الأجنبي» (من هم موضع الشبهة بداهةً، كالفلسطينيين الأوروبيين المتعاطفين)، =

تشويش حقائق الهيمنة وتطبيعها في آنٍ معاً. تخضع حدود الضفة الغربية على امتدادها إلى سلسلة عمليات منفلتة ومتزامنة، تخلق شروطاً بالغة التعقيد وتفتقر إلى المنطق، تجعلُ أي حلّ مناطقي قائم على التقسيم ممكناً، مدّعيةً في الآن عينه أن الحكومة الإسرائيلية وحدها مَن تملك الدراية لحل التعقيد الذي خلقته، (تجدر الإشارة هنا إلى أن عدداً من المستوطنات كان قد أقيم في الحقيقة بغيةَ خلق «معضلة جغرافية تستعصي على الحل»). يشكّل الجانب الاصطلاحي أحد أهم استراتيجيات البلبة؛ فقد جرى توظيف الغنى الفريد الذي ينطوي عليه اصطلاح «مستوطنة» في اللغة العبرية بعد حرب ١٩٦٧ بغرض طمس الحدود بين إسرائيل والأراضي التي احتلّتها في عملية يمكن وصفها بالتّليمع الدلالي المعقد. بحسب أصوله التوراتية، يشير المصطلح العبري المثير للجدل هتنابلوت (*hitnablut*) إلى السكن في وقْفِ الأمة، ويفهمه عموم الجمهور الإسرائيلي كدلالة على تلك المستوطنات التي بنيت في نطاق غزة وجبال الضفة الغربية، والخاصة باليمين القومي ـ المسيحاني؛ بينما تنطوي النظرة إلى المستوطنات التي أنشأتها حكومات يسار الوسط العمالية على مضامين عاطفية أكثر، وتحيل، في العُرف النّحوي العام للاحتلال، إلى المستوطنات اليهودية الزراعية داخل إسرائيل (بحسب المصطلح العبري الموروث للمستوطنة ضمن إسرائيل يشوفيم *Yeshuvim*)، مثل «الكيبوتز» و«الموشاف»، بوصفها أريافاً، أو بلدات، أو أحياء سكنية (شبونوت *Shbunot*)، إذا وجدت ضمن الحدود الموسَّعة للقدس. ثمّة فروقات دلالية أيضاً بين المستوطنات «القانونية» والبؤر «غير القانونية»، على الرغم من أن هذه الأخيرة تشكل المرحلة الأولى في تطور سابقتها، ضمن مشروع يفتقد السند القانوني بكليّته. وينطوي كلٌّ من التسميات السابقة بالنسبة إلى الجمهور الإسرائيلي على قوانين أخلاقية متباينة. في عملية استثنائية، أُعلنَت مجموعةٌ من المستوطنات الريفية الكبرى، مثل آريل (Ariel)، إيمانويل

= «العامل الضيف» (العديد من العاملين في المستوطنات الزراعية وهم من الصين وتايلاند)، «اليساريون» (نعم، هنالك مناطق في الضفة الغربية، وبشكل رئيسي تلك القريبة من مستوطنات المتشددين في الخليل، يغلقها الجيش في وجه الإسرائيليين ذوي «المظهر» الليبرالي ـ العلماني)، «الإرهابي» (أي عضوٍ في منظمة فلسطينية تمتلك جناحاً مسلحاً)، وهكذا دواليك. في بعض المفارقات الغريبة للصراع، يمكن لفلسطيني أن يصبح جندياً في جيش الدفاع، وفي عطلة نهاية الأسبوع يمكنه أن يكون ناشطاً سياسياً.

(Emanuel)، كريات أربع (Qiriat Arba)، ومعاليه أدوميم (Ma'ale Adumim)، كبلداتٍ أريم (Arim) بصورة رسمية، قبل بلوغ تعدادهم السكاني عتبة العشرين ألفاً كما تقتضي «أرض الحق» الإسرائيلي بالنسبة إلى الحدود المعترف بها[(١٥)]؛ وجرى ذلك في محاولة لتطبيع هذه المستوطنات في الخطاب الإسرائيلي، وجعلِ وجودها حقيقةً من ثَمَّ، مع التعمية على مواضعها الجغرافية بما يبقيها بعيداً عن طاولة المفاوضات[(١٦)]. وعليه، لا ينظر معظم الإسرائيليين في الحقيقة إلى الأحياء اليهودية من القدس والبلدات الكبيرة من الضفة الغربية كمستوطنات، إنما مواقع «مشروعة» للإقامة. يُشار بـ«المستوطنات» في هذا الكتاب إلى كل المشاريع السكنية وراء حدود ١٩٤٩، ممثلة بالخط الأخضر، ويجب أن تُفهم في هذا السياق «كمستعمَرات».

في الحقيقة، وعلى الرغم من التعقيد الذي تبدو عليه الوقائع القائمة والقانونية والمناطقية التي تدعم الاحتلال، فلا ريب في أن الصراع على فلسطين منذ بدايته كان عمليةً استعمارية واضحة نسبياً، تمثلت بنزع الملكيات، والقمع، والمقاومة. أوردُ تالياً ما وضّحه الناقد الإسرائيلي إيلان بابيه: «تتلطّى أجيال من الباحثين الإسرائيليين والداعمين لإسرائيل، تماماً كحال الدبلوماسيين في بلدهم، خلف عباءة التعقيد لتحاشي أي نقدٍ يطال معاملتهم الوحشية

---

(١٥) بحسب القانون الإسرائيلي الذي سُنّ عام ١٩٩٢، لا يُسمح لوزير الداخلية بمنح الصفة القانونية للمجلس المحلي في مجتمعات يقل عدد المقيمين فيها عن ٣,٠٠٠، أو بمنح الصفة القانونية للإدارة المحلية في مجتمعات يقل عدد سكانها عن ٢٠,٠٠٠. على أية حال، يخول القانون الوزير بالتصرف خلاف ذلك «في حال وجود ظروف وشروط خاصة». في نهاية العام ٢٠٠١، كان أربعة من أصل أربعة عشر مجلساً محلياً في الضفة الغربية يضم عدد سكان يقل عن ٣,٠٠٠، واثنتين من ثلاث بلديات تضم عدد سكان يقل عن ٢٠,٠٠٠. انظر:

Yehezkel Lein and Eyal Weizman, "Land Grab Israel's Settlement Policy in the West Bank," B'Tselem (Jerusalem) (May 2002), <https://www.btselem.org/download/200205_land_grab_eng.pdf>.

(١٦) في مراجعته لـ احتلال مدني، سلّط المنظّر السياسي ديفيد كامبل الضوء على الاختلاف بين التصنيفات النمطية للمستوطنات (معتمداً على معلومات جمعها من تقرير حقوق الإنسان «استيلاء على الأرض»، الذي أعددتهُ مع حزقئيل لاين)، وأشار إلى بعض الفروقات بين أصولها الاشتقاقية، لكنه أخفق عموماً في تبيّن الأجندة السياسية التي تستفيد من ذلك، والتي تلاعبت وركّزت الاهتمام على هذا «التعقيد» بغرض التعمية على الحدود بين إسرائيل والمناطق التي تحتلها. وقد وقع كامبل بالمحصلة في الشَّرَك اللغوي عينه الذي نُصب للجمهور الإسرائيلي. انظر:

David Campbell, "Construction Site: Architecture and Politics in Israel/Palestine," *Theory and Event*, vol. 7, no. 4 (2004).

الواضحة وضوحاً بيّناً بحق الفلسطينيين. . [مكرّرين] الرسالة الإسرائيلية القائلة: إنها قضية معقدة ويستحسن تركها للإسرائيليين للتعامل معها. .»[١٧].

لطالما شكّل السعي إلى وضع المسائل المتعلقة بحل الصراع في يد الخبراء بعيداً عن متناول الجمهور واحدة من أهم آليات الدعاية الإسرائيلية. لا يرمي هذا الكتاب إلى معاينة تعقيد الاحتلال والدرجة التي ارتقت إليها آليات السيطرة التي ينتهجها من الوحشية فحسب، بل يستجلي ما وراءهما في الوقت نفسه.

المختبر

يمتدّ المسار الزمني للكتاب في معظمه بين عام ١٩٦٧ والوقت الحاضر، ضمن المناطق المحتلة من الضفة الغربية وقطاع غزة على نحو مخصوص، لكنّه لا يزعم أن المظالم المكانية التي خلقها الصراع قد ابتدأت عقب حرب الأيام الستة (حزيران/يونيو ١٩٦٧) فقط، وأن نطاق المظالم الحالية مقصور على المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، كما لا يقلل من شأن مئة عام هي عمر السيرورة الكولونيالية الصهيونية التي استُهلّت بوضع اليد على الأراضي وانتزاع ملكيتها. ما يقترحه الكتاب أن أيّ علاج وافٍ للمظالم والمعاناة التي يخلقهما الصراع، يتوجب أن ينطلق من إنهاء الحكم الإسرائيلي في المناطق المحتلة والمعاناة اليومية المُرتكبة باسمه. فضلاً عن ذلك، يسمح لنا التركيز على الاحتلال بتحرّي الاستراتيجيات المناطقية الإسرائيلية في أكثر تجلياتها حدّةً ووحشية ضمن ما يمكن تسميته «مختبر التطرف». تمثل تقنيات السيطرة التي تمكّن لديمومة الكولونيالية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة المرحلة الأخيرة من السلسلة التطورية لتقنيات الاستعمار والاحتلال والحكم التي حفل بها تاريخ الاستيطان الصهيوني، كما تتكفل التقنيات وضروب التكنولوجيا الراهنة بالجغرافيا الخاصة بالاحتلال، مع ما تقدّمه الخبرات المتبادلة على مستوى العالم في هذا الخصوص. تزامنت الموجة الرئيسة من استعمار الضفة الغربية في ثمانينيات القرن الماضي مع انحسار الطبقات الوسطى الأمريكية، إبان حكم الرئيس ريغن، التي تحصّنت وراء جدران منيعة؛ وللمفارقة، كانت الغاية في كلتا الحالتين (الولايات المتحدة وإسرائيل) مكافحة الفقر والعنف اللّذين أنتجهما

(١٧) Ilan Pappe, "Occupation Hazard," Bookforum (13 February 2006).

السياقان نفسهما. توطيد سياسات الخوف، الفصل، العزل، السيطرة البصرية، المستوطنات، نقاط التفتيش، الجدران، وكل تدابير الأمن، تشكل معاً الخطوة الأخيرة في تعزيز صلابة الجيوب، والامتداد المادي والافتراضي للحدود في سياق «الحرب على الإرهاب» الحديثة العهد. بالنتيجة، تمكِنُ رؤية الهندسة المعمارية للاحتلال الإسرائيلي كعاملٍ مسرّع وعمليةِ تعجيل لسيرورات سياسية دولية أخرى: العولمة الرأسمالية وانفصام العرى مع المكان في أسوأ صورة. تكمن الأهمية المتعاظمة لهذا «المختبر» في أن تقنيات الهيمنة وتقنيات مقاومتها قد امتدت وتضاعفت في ثنايا ما أسماه الناقد الجغرافي ديريك غريغوري (Derek Gregory) بـ «الحاضر الكولونيالي»[١٨]، وإلى ما وراء المراكز الحضرية للمدن العالمية.

تجاوزت المناطق الإسرائيلية/الفلسطينية واقعها المادي في الحقيقة، في صيغة توصيف تمثيلي لنظام مُتخيَّل تستخدم خصائصه لفهم المعضلات الجيوسياسية الأخرى، إذ تشكل الانتفاضة التي تعمّ العراق جزءاً من جغرافيا متخيلة أسماها مكرم خوري ـ مخّول بـ«فلسطنة العراق»[١٩]. وعليه، يُفهَم من «فلسطَنة» المقاومة العراقية أن الجيش الأمريكي قد «تأسرَل». ونضيف إلى ذلك أن كلا الجيشين الأمريكي والإسرائيلي يتبنى تكتيكات أكثر شبهاً بأساليب حرب العصابات التي ينتهجها عدوّهم. حينما يبدو كما لو أن الجدار حول المنطقة الأمريكية الخضراء قد بُني من بقايا جدار الضفة الغربية، حين يُفرضُ «الحظر المؤقت» على كل البلدات والقرى مدعوماً بالحواجز الحجرية والأسلاك الشائكة، عندما تُقطّع أوصال الأقاليم الكبرى بالحواجز الطرقية ونقاط التفتيش، حينما تُدمّر بيوت الإرهابيين المشكوك بهم، وتُشنُّ عمليات «اغتيال موجَّهَة» في جغرافيا عالمية معسكرة؛ فذلك لأن مجموع الصراعات المتفرقة التي تنضوي تحت يافطة «الحرب على الإرهاب» الآن تشكل الدعامة لبناء «علوم البيئة المؤسساتية» المعقّدة، التي تسمح بتبادل التقنيات، والميكانيزمات، والعقائد، واستراتيجيات المكان بين جيوش شتى والمنظمات التي تواجهها، وبين المجالين المدني والعسكري.

---

(١٨) Derek Gregory, *The Colonial Present* (Oxford: Blackwell, 2004).

(١٩) Makram Khoury-Machool, "Losing the Battle for Arab Hearts and Minds," Open Democracy (10 May 2003), <http://www.opendemocracy.net>.

سياسة الفصل

تشكّل كلّ من التقنيات والممارسات المرتبطة بالحيّز المكاني، اللتين كُرِّست لهما فصول هذا الكتاب، منظومةً من السيطرة الكولونيالية وأداةً للفصل. على نحوٍ انتقائي، تراوح النفوذ الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة دوماً بين حضورٍ ملموس يتولّى شأن المناطق الإسرائيلية، وغيابٍ ملموس حين يتعلق الأمر باستراتيجية الإحصاء السكاني بهدف اغتنام أرضٍ خالية من السكان. وبالمحصلة، يتم الأمر عبر فرض نظام تقسيم فئوي معقد من العزل المكاني، ينشطر إلى قسمين في كل مستوى من مستوياته. لقد فاقَ منطق «الفصل» (أو لنستعمل كلمة أفريقية مألوفة أكثر «أبارتهايد») بين الإسرائيليين والفلسطينيين ضمن المناطق المحتلة منطقَ «التقسيم» على المستوى القومي بأشواط، وقد اعتُبرت سياسة الفصل/التقسيم توليفةً تناسب بناء مستوطناتٍ سلمية في بعض الأحيان، وترتيبات حكومية بيروقراطية في أحيان أخرى، ووسيلة لفرض الهيمنة والقمع والتفتيت على الشعب الفلسطيني وأرضه من جانب واحد في الأزمنة المتأخرة.

أبقت اتفاقية أوسلو في التسعينيات السيطرة في يد الجيش الإسرائيلي على الفرجات التي تتخلل أرخبيلاً من حوالى مئتي منطقة منفصلة ضمن حدود الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، وقد حكم الجيش الإسرائيلي المنطقة من خلال ضبط الحركة بمختلف أشكالها بين جيوب الأرخبيل (حركة المال، المخلّفات، الماء، المرور). خلال الانتفاضة الثانية، تحوّلت خطوط التقسيم التي أرستها أوسلو إلى آليات سلطوية أشدّ وطأة، وأضحت نقاط التفتيش العسكرية والجدار، اللذان ينسرب كلاهما بسلاسةٍ في قلب الجغرافيا، أداةَ تفرقة همجية، إضافة إلى كونهما مجسّات استشعار تعمل ضمن شبكة الرقابة الإسرائيلية الأوسع؛ تسجّل قيود الفلسطينيين العابرين من خلالها. إن عملية التحرير الجزئي، التي اندرجت في إطار عملية انسحاب من أرض غزة وبناء الجدار في الضفة الغربية، ما هي إلا دلالة على استبدال نظام الهيمنة القائم بآخر بديل. وإذا كان الحضور المناطقي الإسرائيلي ضمن المناطق الفلسطينية وإخضاع الناس المُحتلّين للحكم المباشر هما دعامة النظام الأوّل، فإن البديل يهدف إلى الهيمنة على الفلسطينيين من وراء الجيوب التي تشكل حيّزهم المكاني المُحاصَر، من

خلال إتاحة الحركة أو كبحها بصورة كيفية، وبالاعتماد على القدرة الضاربة للقوى الجوية فوق المناطق الفلسطينية. في ضوء هذا «الترتيب» المناطقي، يكون مبدأ الفصل قد تحول مقدار ٩٠ درجة أيضاً مع شَغلِ الفلسطينيين والإسرائيليين، المنفصلين وفق منظور شاقولي، لمستويات مكانية مختلفة. أسفرَت عملية «التَمَاسُف» هذه - والتي تمثّلت في تقليص الوجود المناطقي الإسرائيلي المباشر على الأراضي الفلسطينية، الذي أسهم به التعداد السكاني الفلسطيني إلى حدّ ما - عن ارتفاع ملحوظ في مستوى العنف بالنظر إلى أن الفترة الزمنية منذ الانسحاب من قطاع غزة قد شهدت أعلى درجات التدمير الذي لحق بالفلسطينيين ومصالحهم الحيوية منذ بداية الاحتلال(٢٠).

ليس مفاجئاً أن يُنسَج الفصل/التقسيم مع الأمن والعنف والسيطرة معاً على نول رؤية واحدة، إذا علمنا أن طيفاً واسعاً من الضباط الإسرائيليين، متقاعدين أو على رأس الخدمة، قد شارك في توجيه المفاوضات الإقليمية خلال كل مراحل عملية السلام الإسرائيلية/الفلسطينية (أو عملية التقسيم)، وكان المنطق الإسرائيلي لـ «صناعة السلام» على امتداد الصراع حكراً على صانعي الحرب. يسدل الخطاب المناطقي حول التقسيم حجباً كثيفة على الفروقات بين الحرب والسلم حين يكون في عهدة الضباط الإسرائيليين(٢١). قُدمت خطط التقسيم في ثوب خطط سلام، وكانت خطط الاستيطان الشاملة، المُعدّة من قبل الحكومات الإسرائيلية أو المُقدّمة لها، خطَط تقسيم كذلك (وضع المخططون المستوطنات ضمن المناطق التي أرادوا من الحكومة ضمّها).

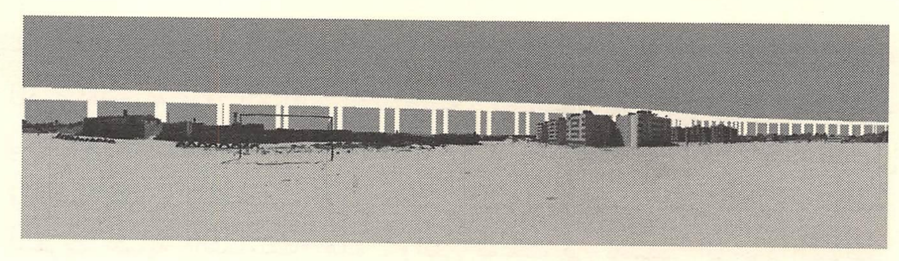
---

(٢٠) انظر الأرقام في البيان الصحفي: «مقتل ٦٨٣ شخصاً خلال العام ٢٠٠٦،» بتسيلم (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)،

<http://www.btselem.org/arabic/press_releases/20061228>.

(٢١) لقد حكمَ ضباط جيش الدفاع، عاملون أو متقاعدون، عملية السلام برمتها مع الفلسطينيين في أوسلو وكامب ديفيد. ثمة مثال آخر عن الترابط الجوهري بين «السلام» و«الأمن» في الفهم الإسرائيلي، وهو ما حدث خلال انتخابات ١٩٩٦ و١٩٩٩، إذ كانت الخيارات المقدَّمة للمصوتين الإسرائيليين: «السلام إلى جانب الأمن»، و«سلام آمن». انظر:

Baruch Kimmerling, *The Invention and Decline of Israeliness: Society, Culture and the Military* (Berkeley, CA: University of California Press, 2001), pp. 209 and 227.



الطريق الفلسطيني الرابط المُفترض الذي ينطلق من قطاع غزة.
الرسم التوضيحي: إيال وايزمان، ٢٠٠٢.

سياسة المنظور الشاقولي

مع حلول عام ٢٠٠٦، لم تتبدَّ معالم الفصل بين المناطق الإسرائيلية والفلسطينية في الأراضي المحتلة على مستوى التضاريس الجغرافية وحدها، بل لقد أُجبر الفلسطينيون على الانتقال إلى خليطٍ جغرافي من الجزر المغلقة في النطاق المحيط بمدنهم وبلداتهم وقراهم ضمن حيّز مكاني شاسع تحت السيطرة الإسرائيلية. تشمل الأراضي الواقعة تحت الحكم الفلسطيني ٢٠٠ قطعة متناثرة فقط، في حين تسيطر إسرائيل على المنطقة المحيطة بهم، إلى جانب مخزون المياه الجوفية الضخم في باطن الأرض تحتها، والفضاء الذي يعلوها بقواتها الجوية. بالحديث عن مراجعة التصور الجيوسياسي التقليدي، فقد أضيف الأفق إلى مجموعة الحدود التي أبرزها الصراع، ليجعل الأرض والسماء حيزيْن منفصليْن ومتمايزيْن لا صلة بينهما، بما يحوّل الحدود المتعددة للصراع نفسها إلى نطاقات طبوغرافية متباينة وفقاً لذلك. رمى خبراء تخطيط المستوطنات من وراء بنائها في أعالي التضاريس الجبلية إلى تحقيق السيطرة المكانية في الضفة الغربية. وعلى امتداد تلك الجغرافيا المفتَّتة، تمّ ربط المستوطنات الإسرائيلية معاً بشبكة من البنية التحتية ضمن حيّز ثلاثي الأبعاد: تُرفَع الطرق التي تصل بين المستوطنات فوق جسور طويلة تمتد على طول الطرق والأراضي الفلسطينية، أو تغورُ تحتها بشكل أنفاق، في حين تُحفَر الطرقات الفلسطينية الضيقة تحت الطرق الإسرائيلية السريعة متعددة المسارات. اكتشف الفدائيون الفلسطينيون بأنفسهم إمكانية تخطّي الحواجز والجدران الإسرائيلية على ثلاثة مستويات؛ الأنفاق المحفورة تحت جدران غزة حيث يتم تهريب الناس والمتفجرات بشكل دوري، المجال الجوي حيث تُطلق الصواريخ المصنعة محلياً عبره، وحين يكتمل بناء الجدار،

ستُحفَرُ الأنفاق تحته بلا ريب عبر العمق الصخري لجبال الضفة الغربية. شرحَ لي رون بونداك (Ron Pundak)، المعروف بـ«مهندس» عملية أوسلو في العام ٢٠٠٢، أن مصفوفة الطرق والأنفاق الثلاثية الأبعاد هي الأسلوب العملي الوحيد لتقسيم القطاع المُفتَّت «لأرض غير مرئية» من ناحية أخرى، ومن ثمّ تعزيزه[٢٢]. خلال مفاوضات تموز/ يوليو ٢٠٠٠ في كامب ديفيد، قامت خطة الرئيس كلينتون لتقسيم القدس على الوضع المناطقي/ السكاني الراهن، بالإعلان عن أنّ أي جزء من المدينة يقطنه اليهود سيكون إسرائيلياً، وأي جزء يقطنه الفلسطينيون سيكون ضمن الدولة الفلسطينية. وفقاً لمبادئ التقسيم التي وضعها كلينتون، ستنقسم المدينة بين نظامَيْن من الجيوب المتفرقة على طول الحدود القومية بوساطة ٦٤ كم من الجدران، وسيربط أربعون جسراً ونفقاً هذه الجيوب/ الأحياء المعزولة معاً بناء على ذلك[٢٣]. إضافة إلى ما سبق، فقد تضمنت مبادئ كلينتون أن تُقسّمَ بعض المباني في البلدة القديمة بصورة رأسية بين الدولتين، على أن يتبع للدولة الفلسطينية الطابق الأرضي والقبو اللذان يُدلَف إليهما من الحي المسلم ويستخدمهما ملّاك المتاجر الفلسطينيون، بينما تكون الطوابق العليا التي يُدلَفَ إليها من جهة الحي اليهودي ويستخدمها اليهود ضمن الدولة اليهودية. اعتقد كلينتون أنه يمكن للحدود الثلاثية الأبعاد حلّ مشكلة تقسيم الحرم الشريف، وتقضي هذه الخطة أن يسيطر الفلسطينيون على السطح الخارجي للحرم الشريف بما يشمل قبة الصخرة والمسجد الأقصى، بينما يتبع قاع الأرض تحت الحرم حيث ترقد المعابد، كما هو مفترض، للسيادة الإسرائيلية. في مقابلة معه،

---

(٢٢) [مقابلة مع رون بونداك، معهد بيريز للسلام، تل أبيب، ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٢].

(٢٣) Nadav Shragai, "Dividing Jerusalem," *Ha'aretz*, 28/5/2002.

قامت مبادرة جنيف بشكل كامل تقريباً على توجيهات كلينتون حول القدس. وقد تأسس فريق من المهندسين والمخططين المختصين بحركة المرور، كان من بينهم المعمارية الإسرائيلية آيلا رونيل، للبتّ في تفاصيل توجيهات كلينتون الخاصة بالقدس. وقد وجدوا أن البتّ في المسألة ممكن في بعض المناطق إذا أعيد توجيه «حركة المرور الوطنية» فوق المناطق الأخرى أو المنازل أو أسفلها. وقد أوجزوا ذلك في عدد من الأمثلة، منها الطريق الرئيسي الذي يصل بين مركز المدينة وحي اليهود في التلة الفرنسية، بسغات زئيف وراموت، والطريق بين جبل المشارف ومعاليه أدوميم، لربط الأحياء الفلسطينية لبيت حنينا، شعفاط وبيت صفافا. كما اكتشفوا إمكانية إنشاء جسر بين الطريق الممتد على طول الحد الجنوبي لجدران البلدة القديمة إلى جبل الزيتون والمقبرة اليهودية القديمة هناك. انظر:

Menachem Klein, *The Geneva Initiative: An Insider View* (Jerusalem: Carmel, 2006), pp. 160-165 (in Hebrew).

شرح لي جلعاد شير (Gilead Sher) كبير المفاوضين الإسرائيليين في كامب ديفيد (وهو محام في قضايا الطلاق) الأمر كنوع من التفاوض البسيط وتقنية «التجسير»: ازدياد حجم «الكعكة» المراد تقسيمها (تبعاً للمساحة السطحية والحجم الذي تشغله ـ أي بهيئة مكعبات) سيمنح كل طرف الشعور بأنه حاز أكثر من المتوقّع وأنه أحسن صنعاً في التسوية[٢٤].

كما نصّت اتفاقيات أوسلو فيما مضى، لا يزال متوجباً ضمُّ الأراضي الفلسطينية الرئيسة من الضفة الغربية وقطاع غزة والمتباعدة مسافة ٤٧ كم (مُقاسةً بخطّ مستقيم) ضمن وحدةٍ سياسية منفردة[٢٥] وقد عرض رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في مقابلة مع **الديلي تلغراف** اللندنية هذه المشكلة لمحاوره البريطاني اعتماداً على القياس: «لقد تمكنتم من ربط دولتين يفصل بينهما الماء بوساطة نفق، ونحن أمام مشكلة ربط كيانين تفصل بينهما اليابسة..»[٢٦]. في مخيلة مهندسيه، سيكون ما يسمى «الممرّ الآمن» جسراً فلسطينياً تحت السلطة القانونية الفلسطينية الممتدة عبر المنطقة الإسرائيلية، وسيؤمن هذا الجسر الضخم طريقاً للسيارات من ستة مسارات، خطيْن للسكة الحديدية، كابلات الكهرباء ذات الجهد العالي، وأنابيب المياه والنفط. على مدى الاثني عشر عاماً المنصرمة، ومنذ أن برزت هذه القضية في سياق عملية أوسلو، كُرّست لها آلاف الساعات من المحادثات، عشرات من لجان الخبراء واجتماعات التخطيط المشتركة، مئات الخطط والمنشورات والتصريحات. تضمّنت التقديرات حلولاً أخرى ممكنة تنوّعت بشكل مثير للدهشة: طرق سريعة غائرة، أنفاق، والمزيد من الطرق السريعة المُعلّاة. حينئذٍ وقع الجدل السياسي في شرك مُربك خلقه السؤال حول الطرف المهيمن: فضّلت إسرائيل بطبيعة الحال وجوبَ مرور الطريق التابع للسيادة

---

(٢٤) [جلعاد شير في مقابلة في المكتبة البريطانية، لندن، ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٢].

(٢٥) ينصّ الملحق أ «للاتفاق المرحلي» الموقع عام ١٩٩٥ على أنه: «بهدف المحافظة على التوحيد الإقليمي للضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة مناطقية منفردة، ولتعزيز نموها الاقتصادي، والأواصر الجغرافية والسكانية فيما بينها، يجب على الجانبين تنفيذ بنود هذا الملحق، بالتوازي مع مراعاتهما ومحافظتهما دون عوائق، على حركة الناس، والعربات، والبضائع.. بصورة سلسلة وطبيعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة». انظر:

< http://www.mideastwecb.org/meosint.htm >

(٢٦) ورد في:

Eli Kamir, "Safe Passage," *Ma'arive*, 8/4/1998.

الفلسطينية أسفل المنطقة الإسرائيلية على شكل نفق أو طريق غائر، في حين فضّل الفلسطينيون الجسر المُعلّى كخيار بديل[٢٧] في العام ٢٠٠٥، أعلن البنك الدولي عن دعمه لمخطط الجسر الذي وضعته شركة راند RAND (مؤسسة أبحاث وخلية تفكير غير ربحية في الولايات المتحدة أُنشئت في الأصل لتقديم أبحاث وتحليلات للقوات المسلحة الأمريكية بالأبحاث والتحليلات)، وتبنّت فيه نموذج الجسر الفلسطيني المُعلّى العابر لإسرائيل بين غزة والضفة الغربية[٢٨]. في الحقيقة، شكلت «حلولٌ» مناطقية مشابهة ثلاثيةُ الأبعاد سمةً من سمات كلّ خطة تقسيم تاريخية أو معاصرة لفلسطين، وقد لُخّصت في سياق سلسلة من خطط التقسيم التي جرى إعدادها طوال فترة الانتداب البريطاني (١٩١٩ ـ ١٩٤٨). مع عجزهم عن اقتطاع دولة يهودية متاخمة لفلسطين، قدّم معدّو الخرائط في اللجنة الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ خطة لدولتين، تشمل كل منهما ثلاثة إقطاعات جغرافية ممتدة، تتشابك وتتحاذى مع الثلاثة المقابلة في الدولة الأخرى، وتلتقي عند الزاوايا. ارتأى المخططون، في هذه الزوايا حيث تغيّرت الحدود بين المناطق المُفترَضَة الخاصة بإسرائيل وفلسطين من خط أحادي البعد إلى نقطة معدومة الأبعاد، أن يتمّ تبني البعد الثالث كاملاً، وتتمّ المحافظة على الصلات بين المناطق الإسرائيلية والفلسطينية المتشظية عبر الأنفاق والجسور[٢٩] ترسمُ أنظمة البنية التحتية الضخمة هذه حدوداً

---

(٢٧) Ministry of Regional Cooperation, "The Safe Passage," (Internal Publication, 1999).

أعدّ التكاليف المتوقعة للمشروع مهندس الجسور الإسرائيلي يورام شيمون، الذي وضع مشروعاً لجسر يرسو على أعمدة يفصل بينها ٥٠ ـ ٦٠ متراً، وقدرت الكلفة بمليار دولار أمريكي. بنيت الحسابات على أساس مشروع جسر مشابه بُني فوق الماء ويصل إلى نيو أورلينز بطول ٥٠ كم تقريباً. انظر:

Shai Elias, "An Expensive Solution, but Still Possible," *Ma'arive*, 8/4/1998.

(٢٨) Doug Suisman [et al.], *The Arc: A Formal Structure for a Palestinian State* (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 2005), p. 33.

(٢٩) في تمييزها للعطالة الاقتصادية المحتومة التي تسببت بها تجزئة منطقة صغيرة كهذه، أوصت اليونسكو في تقريرها بقيام وحدة اقتصادية بين إسرائيل وفلسطين؛ تتم إدارة النقد والجمارك بصورة مشتركة، كما تكون شبكة المواصلات ـ نظام السكك الحديدية، الطرق السريعة، البريد، خدمات الاتصال والتلغراف، الموانئ والمطارات ـ ثنائية القومية. انظر:

Avi Shlaim, *The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists and Palestine, 1921-1951* (Oxford: = Oxford University Press, 1999), p. 166.

إقليمية تتخلّل الأمكنة السيادية ثلاثية الأبعاد، إنها بنى تحتية تخصّ نمطاً فريداً من الحيّز السياسي، نمطاً يستميتُ لفصل ما لا يمكن فصله عبر محاولة مضاعفة واقع مناطقي منفرد وخلق جغرافيتين قوميتين معزولتين يحتلان المكان نفسه، غير أنه ينهار في خاتمة المطاف. وقد ساقَ المسألة المؤرخ الإسرائيلي ميرون بنفنستي (Meron Benvenisti) ببراعة: «ثلاثة أبعاد ضمن ستة: ثلاثة إسرائيلية وثلاثة فلسطينية»[٣٠]. طيلة هذه العملية، ارتسمَت الأراضي الفلسطينية كأرض ثلاثية الأبعاد «أرضٍ جوفاء»، وبدا كما لو أنها تخلّقت من العالم المتخيل الخاص بالفلكي البريطاني إدموند هالي، أو روايات إدغر ألان بو (Edgar Allan poe) وجول فيرن (Jules Verne) في القرن التاسع عشر، الذين تنبّؤا جميعاً بأرض جوفاء يقيم قاطنوها في طبقات[٣١] وبذلك، بدا أن الأماكن المتخيّلة للصراع قد انبَنت كلياً على معيار معماري معقّد إلى حدّ ما، مطار ربّما، بطوابقه المفصولة بممرات للواصلين وللمغادرين، وممرات أمنية ونقاط تفتيش عديدة؛ وهو مُقطَّعٌ إرباً ومقيّد بحواجزه، وأحشاؤه أنفاقٌ جوفية تترابط معاً بوساطة ممرات عُلوية، وسماؤه مفخخة بالقوى الجوية. ولا تتبدى الأرض الجوفاء إلا في صورة واقع مادي يخضع لمحاولات التقسيم بسبل مختلفة. تتقصى فصول الكتاب طبقات مختلفة من هذا البناء الرأسي للأراضي الفلسطينية المحتلة، تبدأ من مخزونات المياه الجوفية العميقة للضفة الغربية، وتشقّ طريقها في آثارها الدفينة لتعبر سطحها الطبوغرافي المثنيّ، وصولاً إلى الفضاء المعسكر الذي يظلّها. ويقدم كل فصل من فصول الكتاب وصفاً للممارسات المكانية المختلفة وتقنيات السيطرة والفصل، ويركز على مرحلة مخصوصة في تاريخ

= قام المسار المعقّد لخطة التقسيم للعام ١٩٤٧ على اعتقاد الأمم المتحدة بأن الحدود المتشابكة تخلق استقلالاً وتعزز السلام والتعاون الاقتصادي بالنتيجة بين الدولتين. يتشابه هذا الترتيب مع وضع الدول الأوروبية في الاتحاد الأوروبي. انظر: Gideon Biger, *Land of Many Borders* (Beer Sheva: Ben-Gurion University Press, 2001), p. 220 (in Hebrew).

(٣٠) Meron Benvenisti, "An Engineering Wonder," *Ha'aretz*, 5/6/1996.

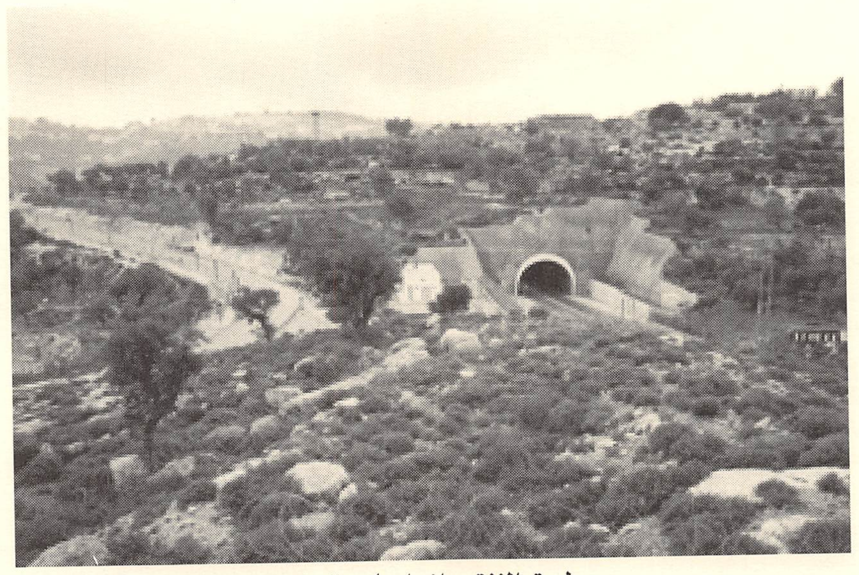
ظهر هذا المقال في وقت لاحق بالفرنسية في:

Preoccupations d'espace/Jérusalem au Pluriel (Marseille: Image En Manoeuvres Editions, 2001), pp. 171-173.

(٣١) Jules Verne, *Journey to the Centre of the Earth* (London: Griffith and Farran, 2000 [1864]), and Edgar Allan Poe, *The Narrative of Arthur Gordon Pym of Nantucket* (London: Penguin, 2000 [1850]).

الاحتلال. بالنتيجة، ترتسم الوقائع التي تتالت إثرَ تطور تقنيات الهيمنة الإسرائيلية والمقاومة الفلسطينية المناوئة لها في مخطط بياني يعكس سيرورة مأسوية لعنف راديكالي تراكمي.

على الرغم من الاعتقاد بأن التكنولوجيا والبنى التحتية أمران ضروريان لتحقيق الفصل المادي للإسرائيليين عن الفلسطينيين، إلا أن سياسة المنظور الشاقولي ومنطق التقسيم قد استُنفدا تماماً فيما يبدو. تدلل معضلة السيادة والوضع القانوني الإقليمي الواهي اللذان خلقتهما سياسة الفصل/التقسيم على أزمة جوهرية: لقد قدّم معدّو الخرائط - حسنو النية - مئات المقترحات منذ مرحلة الانتداب البريطاني حتى الوقت الحاضر في مسعًى لإيجاد خطّ حدودي وتصميم جيوسياسي يمكن من خلالهما فصل إسرائيل عن فلسطين، بيد أن هذا المسار قد أثبت سرعة أفوله جغرافياً وسياسياً مرة تلو الأخرى؛ إذ إن التصوّرين السياسي والجغرافي لإسرائيل وفلسطين يحيلان إلى المكان عينه ويتداخلان في ثناياه. يعكس أيّ «حلّ» إقليمي يتم إعداده لتحقيق الفصل، يقوم حصراً وعلناً على ممارسات وتقنيات شديدة التعقيد ومتعذّر دعمها، هذا الإشكال المناطقي، ويناشدنا بشدة إعادةَ النظر حول ما إذا كان الطريق السياسي للتقسيم هو الأصوب للمضي فيه.



طريق النفق. دانييل باور، ٢٠٠٢.

فصل فرعي - ١٩٦٧

مع إدراك الموانع الاستراتيجية لحدود إسرائيل ما قبل ١٩٦٧، حُدِّدت الاستراتيجية الإسرائيلية العسكرية وفقاً لاصطلاح ينطوي على تضادٍّ لفظي نحتَه الجنرال السابق وعضو الكنيست الحالي ييغال ألون: «هجوم مضاد وقائي»(١). وبحسب المخطط الذي وضعه بالاشتراك مع قائد القوى الجوية عازر وايزمان في منتصف الستينيات، ستقوم القوات الجوية بتأمين التغطية لتعويض قصور التحرك الإسرائيلي الواضح على الأرض.

في أعقاب المناوشات التي أثارها خلافٌ حول مصادر المياه بين الجنود الإسرائيليين والسوريين في أيار/مايو ١٩٦٧، نشرَ الرئيس المصري

---

(١) Yigal Allon, *Curtain of Sand* (Tel Aviv: Hakibbutz Hameuchad, 1988), pp. 52, 61 - 82 and 366 - 367 (in Hebrew).

يميز ألون بين ثلاثة أنماط من الهجمات المضادة: «هجوم مضاد متجاوب»، «هجوم مضاد موازٍ»، و«هجوم مضاد وقائي». وقد فضّل الأخير، الذي يعرفه بأنه: «أخذ زمام المبادرة ضد تجمعات العدو، والاستيلاء على مناطق استراتيجية في أراضي العدو خلال الوقت الذي يكون فيه العدو في مرحلة تنظيم الهجوم» (ص٦٢). يميّز ألون هذه الاستراتيجية عن «الحرب الوقائية» التي تقع بين دول في حالة سلام، وبينما يقرّ بمأزق الخلط بين مصطلحي «وقائي» و«هجوم مضاد»، فهو يعزو ذلك إلى حقيقة وجود حالة «حرب» بين الدول العربية وإسرائيل. ما هو جدير بالملاحظة هنا هو التشابه بين مذهب إسرائيل في الدفاع وذلك الخاص بألمانيا بين نهاية القرن التاسع عشر وأواسط القرن العشرين؛ موقع ألمانيا الاستراتيجي في وسط أوروبا جعلها مكشوفة أمام الاجتياحات أو محصورة، ما أدى إلى الخوف من (التطويق). قبل الحرب العالمية الأولى، رأى الأدميرال ألفرد تريبتيز (Alfred Triptiz) وضعَ ألمانيا الاستراتيجي «كمحارة دون صدَفة». وقد هدفت الخطة الشهيرة التي أعدها الكونت ألفريد شليفن (Alfred Schlieffen) قبل الحرب العالمية الأولى إلى منع الجيوش المحيطة من الالتقاء على الأرض الألمانية، قدّر الكونت عام ١٨٩٤ أنه يمكن لألمانيا أن تنجو فقط بعد انتصار سريع وحاسم، والذي خطط لتحقيقه من خلال شن هجوم استباقي ضد روسيا في الجهة الشرقية، بينما يَهزِم الفرنسيين بهجوم صاعق في الجهة الغربية. انظر:

Stephen Kern, *The Culture of Time and Space, 1880-1918* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2003), pp. 249-251.

جمال عبد الناصر عشر وحدات عسكرية على طول الحدود السورية مع إسرائيل التزاماً بالاتفاقية العسكرية التي وقعها مع سورية، وطلَب من مراقبي الأمم المتحدة في سيناء المغادرة، وفي ٢٣ أيار/مايو ١٩٦٧ قام بإغلاق مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية. وفي المقابل، شكلت إسرائيل حكومة وحدة، وأصدرت الأوامر بتعبئة القوات الاحتياطية، وعينت موشيه دايان، الميّال إلى الحرب، وزيراً للدفاع، تحت الضغط الشعبي. في ترقّب مشوب بالقلق، تمّ تخصيص الملاعب الرياضية كمقابر مؤقتة، وشبّهت الصحف الإسرائيلية جهاراً ناصراً بهتلر. مارس جيش الدفاع الإسرائيلي (IDF)، الواثق من قدرته، والذي رأى الفرصة سانحة لهزيمة الجيوش العربية، تحت قيادة رئيس الأركان إسحاق رابين، ضغطاً حمل طابعاً تهديدياً على حكومة ليفي أشكول المترددة، لحملها على خوض الحرب. كانت حرب ١٩٦٧ تنفيذاً حرفياً لاستراتيجية ألون ووايزمان. في الخامس من حزيران/يونيو، شنّ جيش الدفاع الإسرائيلي هجوماً جوياً أصاب القوى الجوية المصرية والأردنية بالشلل، الأمر الذي سمح للقوات البرية الإسرائيلية بشن هجومها عبر سيناء وقطاع غزة. في ٧ حزيران/يونيو تمّ تطويق البلدة القديمة في القدس واحتلالها، وسرعان ما تبعتها الضفة الغربية لاحقاً. في ٩ حزيران/يونيو هاجمت إسرائيل المواقع السورية في مرتفعات الجولان. ومع نهاية حزيران/يونيو، انتشر الجنود الإسرائيليون وراء الحدود المكانية الواضحة للجبل والماء: قناة السويس، نهر الأردن على الواجهة الأردنية، وخط الجبال البركانية على طول ٤٠ كم تقريباً داخل مرتفعات الجولان السورية. تعاظمت السيطرة الإسرائيلية على المناطق ثلاثةَ أضعاف، بما فيها باقي الأراضي التي كانت تحت الانتداب البريطاني الأسبق من فلسطين؛ مساحة ٣٦٥ كم مربع من قطاع غزة، و٥,٦٥٥ كم مربع من الضفة الغربية[٢] بدأت مرحلة من انتعاش اقتصادي قامت في جزء مُعتَبر منها على العمالة الفلسطينية الرخيصة القادمة من المناطق التي احتُلَّت مؤخّراً، والتي يقطنها

(٢) «طهرت» إسرائيل منطقتين في الضفة الغربية من سكانهما الفلسطينيين، غور الأردن (باستثناء أريحا)، وجيب اللطرون على الطريق إلى القدس، تحت الزعم بتأمين هذا الطريق. من بين ٣٠٠,٠٠٠ فلسطيني غادروا إلى الأردن، ١٧,٠٠٠ فقط سُمح لهم بالعودة في النهاية.

أكثر من مليون فلسطيني، ثلثهم تقريباً من اللاجئين الذين نزحوا أو أُبعِدوا إلى المنطقة خلال حرب ١٩٤٨[٣] في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، قررت الحكومة الإسرائيلية شطبَ اتفاقية الهدنة «الخط الأخضر» المعترف بها دولياً عام ١٩٤٩، والتي فصلت إسرائيل عن الضفة الغربية وغزة، من جميع الأطالس الجغرافية والخرائط والكتب المنشورة قَبلاً. وباستثناء المنطقة المحيطة بالقدس، لم تضم إسرائيل المناطق التي بقي وضعها، بحسب القانون الدولي، كـ «مناطق محتلة» وتسلّم الجيش الإسرائيلي فيها السلطات الشرعية والتنفيذية والقضائية[٤] تتصف المنطقة التي جرى احتلالها بخصائص جغرافية مميزة، إذ تشكّلت السلاسل الجبلية لفلسطين نتيجة انشطار وادي الصدع العظيم؛ انزياحات أرضية كوّنت فجوة بطول ٥٠٠٠ كم تمتد من مرتفعات الجولان شمالاً وصولاً إلى الشواطئ الشرقية من أفريقيا على المحيط الهندي جنوباً. تحتل الضفة الغربية الجزء المركزي من سلسلة الجبال، ويحدّها شرقاً نهر الأردن، الذي يمضي منعرجاً في غور الأردن، حيث الطقس الحار والجاف الذي تكثر فيه رؤية السراب. ويقيم السكان الفلسطينيون في المنطقة بشكل رئيس حول مدينة أريحا، وهي واحة على طريق القدس ـ عمان، في قرىً صغيرة وفي مخيمات تشبه مخيمات البدو. ترتفع السلسلة الجبلية غربَ وادي الصدع راسخةً شديدة الانحدار، مثلّمة صفحتُها بمجاري الأنهار الجافة والأخاديد والجروف. وتتماوج سلسلة الجبال نفسها على هيئة نتوءات وتجاعيد متعاقبة يتراوح ارتفاعها بين

(٣) في عام ١٩٦٧، عاش ٣٨٥,٠٠٠ فلسطيني في قطاع غزة، أكثر من نصفهم لاجئون. وكان عدد السكان في الضفة الغربية قبل حرب ١٩٦٧ يقارب المليون، نزح منهم حوالى ٣٠٠,٠٠٠ شرقاً نحو الأردن أثناء الصراع وبعده. تبلغ نسبة اللاجئين بين عدد السكان الحالي في الضفة الغربية، والبالغ ٢,٥ مليون، حوالي الثلث، وفي الضفة الغربية حوالى النصف من أصل ١,٥ مليون مقيم.

(٤) تبعاً لذلك، من خلال نظام قانوني معقد جمع بين الانتدابين العثماني والبريطاني (وبشكل خاص قوانين الطوارئ للعام ١٩٤٥)، والقوانين الأردنية والمصرية (حسب المنطقة)، تأسست قواعد عسكرية وإسرائيلية وجرى تطبيقها معاً أو بصورة منفصلة، لتنظيم حياة الفلسطينيين ودعم مستوطنات الإسرائيليين هناك. خُوّلَ القادة بالسلطات ليس لتنفيذ القوانين فحسب، بل لإلغائها وتعليق العمل بها، الأمر الذي يمكّنهم على الدوام من إعادة تشكيل النظام القانوني بحسب الأهداف السياسية لإسرائيل. خلال الاحتلال، أصدر القادة العسكريون ٢٥٠٠ أمر من هذا النوع على الأقل لتنظيم كل جوانب حياة السكان المُحتلّين. انظر المقدمة، في:

Neve Gordon, *Israel's Occupation: Sovereignty, Discipline and Control* (Berkeley, CA: California University Press, 2008).

٥٠٠ و١٠٠٠م فوق سطح البحر، قممها جرداءُ صخرية تعصف فيها الرياح، بينما تمتاز الوديان فيما بينها بالخصوبة، حيث تزرعُ الذّرة في معظمها. على طول الخط المائي الفاصل الممتد من الشمال إلى الجنوب، والذي يتخلل السلسلة الجبلية، تتراصف المدن الفلسطينية الستّ المأهولة في الضفة الغربية: جنين، نابلس، رام الله، القدس، بيت لحم والخليل، على الطريق الجبلي (الطريق ٦٠ اليوم)، وهو أكثر طرق المواصلات أهميةً في الضفة الغربية. على مسافة بضعة كيلومترات غرباً من الخط المائي الفاصل، تقع منحدرات الضفة الغربية، وهي منطقة ذات طبيعة معتدلة تنحدر برفق اتجاه الغرب، غنية بالمياه، خصبةُ التربة، قريبة من المراكز الحضرية الإسرائيلية الرئيسة على السهل الساحلي وتطلّ عليها. إن الدورة الهيدرولوجية لحوض غور الأردن، والتي تشمل إسرائيل/فلسطين وأجزاء من الدول المحيطة، هي نظام جريان دوريّ عابر لحدود المنطقة الأمنية والسياسية. يتبخر ماء المتوسط في الشتاء ويتكثف غيوماً ماطرة كثيفة تتجه شرقاً فوق السهول الساحلية الإسرائيلية نحو جبال الضفة الغربية، حيث تنهمر مطراً غزيراً على قممها. تنسرب مياه الأمطار في أخاديد وجداول عبر المنحدرات الغربية من جبال الضفة الغربية، ومن الجهة الخلفية عبر السهول الساحلية الإسرائيلية إلى البحر، وترشح كميات من مياه الأمطار هذه خلال مسامات الحجر الجيري عميقاً في التربة، قد يستغرق ارتشاح الماء خلال الصخور عقوداً، تبعاً لدرجة نفاذيتها، ليتجمع بعد ذلك تحت الأرض في مخزونات جوفية، قاعها وسقفها من صخور كتيمة. وهناك، في منحدرات جبال الضفة الغربية على جانبي الخط الأخضر للعام ١٩٤٩، يمكن ضخّ مخازن المياه الجوفية الجبلية خارجاً بسهولة. يفرض هذا الظرف الهيدروجيولوجي نفسه على عملية تنظيم الإسكان على الأرض، وتحدّدت، تبعاً لنقاط استخراج المياه، مواضعُ القرى والبلدات الفلسطينية ومواضعُ المستوطنات اليهودية لاحقاً، ثُمّ تعرّجات مسار الجدار في المنطقة مؤخّراً[٥] بالنظر إلى الأقنية المخصصة

---

(٥) أكثر من ستين نبعاً وبئراً تُركت غربَ الجدار. انظر:

Jane Hilal and Sandra Ashhab, "The H2O Factor," in: Philipp Misselwitz and Tim Rieniets, eds., *City of Collision: Jerusalem and the Principles of Conflict Urbanism* (Basel; London: Birkhauser, 2006), pp. 184-192.

لضخ المياه والمجهزة بحواجز شبكية وأنابيب صرف، تتضّح الغاية المزدوجة للجدار؛ نفوذٌ للماء بقدر ما هو موصد بوجه البشر. لا شك في أن واحدة من أكثر المعارك أهمية في الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي تجري تحت سطح الأرض إذا علمنا أن حوالى ٨٠ في المئة من المخزون المائي للجبال ثاوٍ تحت أرض الضفة الغربية. على الرغم من أن هذه الحقيقة أصبحت محطّ نزاع مؤخراً فقط[٦]، يعتقد الساسة الإسرائيليون بالعموم أن مستقبل إسرائيل يعتمد على مخزونات المياه هذه، وعليه، ليسوا على استعداد لوضعها تحت سيطرة الفلسطينيين، بغض النظر عمّن يمكن أن يكون الطرف المسيطر على التضاريس الأرضية. تتدهور مقومات السيادة الفلسطينية على باطن الأرض من خلال عملية بيروقراطية شديدة التعقيد غير مرئية غالباً[٧] مع أن هذا المخزون هو المصدر المائي الوحيد للمقيمين في الضفة الغربية، تستخدم إسرائيل ٨٣ في المئة من مياهه المتاحة سنوياً لفائدة المدن والمستوطنات الإسرائيلية، بينما يستخدم فلسطينيو الضفة الغربية ١٧ في المئة منها[٨]. وتصل المياه إلى مئات الآلاف من الفلسطينيين في الضفة الغربية وكلّ الفلسطينيين فعلياً في غزة بصورة غير منتظمة وبكميات محدودة[٩].

---

(٦) Yoav Peled, "Zionist Realities: Debating Israel-Palestine," *New Left Review*, vol. 38 (March-April 2006).

(٧) نقلت اتفاقية أوسلو، التي لا تزال قيد التنفيذ فيما يتعلق بمسائل المياه، مسؤولية القطاع المائي الفلسطيني إلى السلطة الفلسطينية. تشكلت لجنة مياه مشتركة ضمت عدداً متساوياً من الممثلين عن إسرائيل وعن السلطة الفلسطينية، للإشراف والموافقة على كل مشروع جديد للمياه والصرف الصحي في المناطق الفلسطينية. ما بدا تسوية معقولة من ناحية، عنى في حقيقة الأمر أنه من خلال الاتفاقية يمكن لإسرائيل تعطيل أي طلب فلسطيني لحفر بئر جديد أو للحصول على المياه الإضافية المنصوص عليها في معاهدات أوسلو. من جانب آخر، تمتلك المستوطنات اليهودية إمكانية الوصول إلى آبار الضخ، من دون الحاجة إلى طلب الإذن من اللجنة المذكورة، ومن ثَم لا يمكن للفلسطينيين دراستها. بالمحصلة، ينتفع المستوطنون الإسرائيليون بمعدل مائي يفوق ما يحصل عليه فلسطينيو الضفة الغربية بستة أضعاف. انظر:
Yehezkel Lein, *Thirsty for a Solution: The Water Crisis in the Occupied Territories and its Resolution in the Final-Status Agreement*, edited by Yael Stein (Jerusalem: B'Tselem, 2000).

(٨) Shlomo Swirski, *The Price of Occupation* (Tel Aviv: Mapa Publishers, 2005) (in Hebrew), p. 28.

(٩) نتيجة لهذه السياسة، إضافة إلى الوضع الرديء للبنية التحتية التي سلمتها إسرائيل للسلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٥، كان ٤٠ في المئة من المياه المنقولة بالأنابيب يتعرض للهدر عن طريق التسرب. بحلول حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، كان حوالى ٢١٥,٠٠٠ فلسطيني في ٢٢٠ قرية يعيشون في مجتمعات من دون شبكة مياه جارية. انظر:
B'Tselem, "The Water Crisis," <http://www.btselem.org/English/Water/Index.asp>.

تستعلنُ «سياسة إسرائيل الشاقولية» أيضاً في العمق الذي يُسمح لمضخات المياه بالوصول إليه، إذ يمكن للمضخات الإسرائيلية بلوغ المياه الجوفية المشتركة، في حين تُقيّد المضخات الفلسطينية بإمكانية الوصول إلى عمقٍ أقل كثيراً، يتيح الوصول إلى الآبار الموسمية المحجوزة ضمن تشكيلات صخرية سطحية، وهي من منظور هيدروجيولوجي، منفصلة تماماً عن الطبقات السفلى الأساسية من «المياه السحيقة».

بناءً على مصطلح «انتفاضة المياه»، الذي أطلقه وزير البنى التحتية السابق إيفي إيتام (Ephi Eitam) في عام ٢٠٠٥، اتُّهم الفلسطينيون بإغراق الأرض عمداً بالفضلات ومياه المجاري بهدف «تلويث المياه الجوفية الإسرائيلية»[١٠]. تتفتق مخيلة الجنرال قائد المستوطنين عن تصوّر مفاده أن الفلسطينيين يخوضون نوعاً جديداً من «الحرب البيولوجية ـ الكيميائية» عبر مسالك في التضاريس الجبلية، من دون أن يُقرّ في معرض اتهامه حقيقةَ أن السلطات الإسرائيلية قد أخفقت في توفير البنية التحتية اللازمة لمياه المجاري بالحد الأدنى للفلسطينيين طول فترة احتلالها المباشر، على الرغم من أن هذا الأمر واجب قانوني يقع على عاتق القوة المحتلة[١١] تفاقمت الظروف الصحية لفلسطينيي الضفة الغربية سوءاً بسبب سياسة التفرقة الإسرائيلية التي

(١٠) Amiram Cohen, "Eitam Prohibits Palestinians from Drilling for Water in West Bank," *Ha'aretz*, 10/2/2005.

(١١) منذ بداية عملية أوسلو، تعهد المجتمع الدولي بتقديم أكثر من ٢٣٠ مليون دولار أمريكي للبنية التحتية لمياه الصرف الصحي في الضفة الغربية، وقد أسفرت عمليات جيش الدفاع عن تدمير جزء كبير منها. كما نجم عن القصف الإسرائيلي لخطوط إمداد الطاقة الكهربائية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، تعطيل المضخات الكهربائية وطوفان ثلاثة مرافق لمعالجة مياه المجارير في غزة. منذ الانتفاضة، وبصورة متزايدة منذ تولي حماس للسلطة في عام ٢٠٠٥، تأجل عدد من المشاريع التي تكفل بها رعاة دوليون، أو تمت عرقلتها. انظر:

Darryl Li and Yehezkel Lein, *Act of Vengeance: Israel's Bombing of the Gaza Power Plant and its Effects* (Jerusalem: B'tselem, 2006).

في بعض الأحيان، كانت موافقة إسرائيل على مشاريع المياه والصرف الصحي الممولة دولياً مشروطة بتوسيعها كي تشمل المستوطنين؛ رُفضت هذه المطالب بصورة دائمة من قبل لجنة المانحين ومن الفلسطينيين، ونجم عن ذلك إلغاء المشاريع وتأخيرها أكثر. انظر:

Zecharya Tagar and Violet Qumsieh, *A Sleeping Time Bomb: Pollution of the Mountain Aquifer by Solid Waste* (Amman; Bethlehem; Tel Aviv: EcoPeace and Friends of the Earth Middle East, 2006).

عزلت البلدات والقرى الفلسطينية خلف شتى أنواع الحواجز، وأسفرت هذه السياسة عن أكثر من ٣٠٠ مكبّ نفايات غير نظامي، حيثُ تفرغ ناقلات النفايات حمولتها في الوديان بمحاذاة القرى والبلدات[١٢]. وللمفارقة، سرّعت القيود المفروضة على حركة الناس حركةَ نفاياتهم عبر الحدود. علاوة على ذلك، استخدمت شركات إسرائيلية مواقع في الضفة الغربية للتخلص من نفاياتها الخاصة، حيث تُرمى عشرات الآلاف من الأطنان تقريباً من القمامة المنزلية لمدينة تل أبيب، وهذا مثال واحد، في مقلع حجارة مهجور في الضفة الغربية قرب نابلس[١٣] طال الخراب الكليّ أنظمة الصرف الصحي في كل مكان، وقد طافت بعض محطات المعالجة المتبقية لتجري مياه المجاري السائبة فوق سطح الأرض في معظم الوديان. تدلّ فوضى التخطيط الإسرائيلية في الحدود البرية للضفة الغربية على أن الأحياء والمستوطنات اليهودية تُبنى في الغالب من دون تراخيص، وتُسكَن قبل تركيب أنظمة الصرف الصحي وتوصيلها، ومن دون اعتبار للعواقب. وتنساب مياه المجاري هذه من التلال إلى الوديان، بتأثير الجاذبية وطبيعة الأرض، وتجتاز أي حدود تعترض طريقها، وتكفل طبيعة تضاريس الضفة الغربية وصول كل مياه المجاري من المستوطنات في أعلى الهضاب إلى الوادي المجاور لقرية أو بلدة فلسطينية[١٤]، والتي تختلط بدورها مع مياه

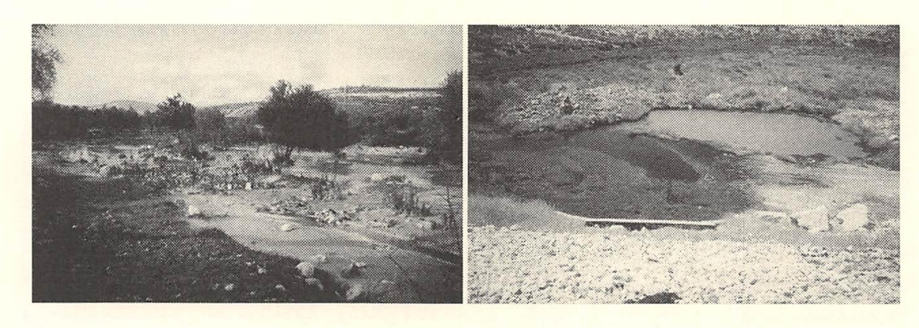
---

(١٢) Tzafrir Rinat, "Contamination Doesn't Stop at the Green Line," *Ha'aretz*, 14/8/2003.

(١٣) David Ratner, "Israel Plans to Dump Tons of Garbage in the W. Bank," *Ha'aretz*, 4/4/2005.

(١٤) معظم مياه الصرف الصحي التي تعود إلى بلدة/ مستوطنة آريل الواسعة أعيد توجيه جريانها عبر البلدة الفلسطينية سلفيت. تمر هذه المياه على بعد أمتار قليلة من محطة ضخ تؤمن معظم المياه المخصصة للاستهلاك المحلي للمقيمين في المستوطنة. بحسب المهندس المائي في مجلس المستوطنة، صلاح عفاني، تلوث قنوات الصرف الصحي هذه مياه البئر، ويجب عليه بين حين وآخر أن يأمر البلدية بإيقاف الضخ عندما تكشف علمية التحليل التي يجريها عن مستويات عالية من التلوث. تستند هذه المعلومات إلى محادثة مع صلاح عفاني في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، في سياق جولة قمت بها مع حزقئيل لاين في مدينة سلفيت في الضفة الغربية. وتتدفق مياه مجاري قلقيلية على المنحدرات الغربية للضفة الغربية وتمضي تحت الجدار إلى داخل أرض الحق الإسرائيلي. بينما تختلط مياه مجاري طول كرم ونابلس مع مياه نهر إسكندر الذي ينعرج في مساره ليصب في السهول الساحلية الإسرائيلية. مع اختلاط التدفق المائي المنزلي والصناعي، تجري مياه مجاري الخليل خارجاً إلى ضواحي (بئر السبع) بير شيفع، مارة عبر عدد من قرى البدو. بحسب أصدقاء أرض الشرق الأوسط، فإن عدم التعاون التام من قبل إسرائيل والمجتمع الدولي، الذي اتُّفِقَ عليه بعد وصول حماس إلى السلطة، قد فاقم على نحو خطير وضعَ أعمال الصرف الصحي الفلسطيني، وتسبّب بالمزيد من تدفق مياه المجاري إلى داخل إسرائيل. انظر: =

المجاري الفلسطينية وتمضي على طول الوادي المفتوح عينه، وينتهي الخليط أخيراً في المناطق الإسرائيلية. وبدلاً من أن تستقبل مياهاً عذبة عبر أنابيب الماء الخاصة المراد تركيبها تحت الجدار، تتشرب إسرائيل كميات كبيرة من مياه المجاري من جميع أنحاء الضفة الغربية. خلقت الحواجز وسياسات الإغلاق في ظل الانتفاضة الأخيرة الظرف نفسه الذي سعت إلى التحصّن ضده، ودعمت الأوساخ المتراكمة ضمن المناطق الفلسطينية المحاصَرة رُهاب الصحة الصهيوني. مع طمس الحرفي بالمجازي، أمكنَ لأكوام الأوساخ ومياه المجاري أن تؤكد مخيالاً قومياً ـ مناطقياً مشتركاً يرى وجود الفلسطينيين كمادة «دنسة» ضمن المشهد الطبيعي الإسرائيلي، أو «كمادة في غير مكانها»، وأستخدمُ هنا كلمات ماري دوغلاس (Mary Douglas) التي يُعرَّف الدّنسُ في كتابها **الطّهرُ والخطر** ويُفهَم كانتهاكٍ للحدود[١٥]. تمكنّت إسرائيل من المضي قدماً في مطالبها، التي ضمّنتها مشكلة الأوساخ ومياه الصرف الصحي، بتطبيق المزيد من ممارساتها الصحية على أساس الفصل والتفرقة. وتُحدّد شرعية هذه القوانين باعتبارها ردَّ فعلٍ مباشراً على انتهاكها. النتيجة هي حلقة تغذية تجذيرية غير مسبوقة، تُحدِّدُ مياه المجاري بموجبها نقطة التصادم بين مدلولين؛ مفهوم سياسي مجازي يتعلق بصحة الدّولة، وإحساس واقعي ملموس بالاحتقار. عجّلت سياسة الفصل في ظهور مشهد طبيعي تفتّتت سيماؤه وتقسمت إلى وحدات متباينة، تمزّقها معالمُ حادّة، ويجمعها تدفق مياه المجاري.



مياه المجاري تتدفق أسفل وادي شيلو في الضفة الغربية.

= Tagar and Qumsieh, *A Sleeping Time Bomb: Pollution of the Mountain Aquifer by Solid Waste.*

(١٥) Mary Douglas, *Purity and Danger: An Analysis of the Concepts of Pollution and Taboo* (London: Routledge and Kegan Paul, 1966).

في المواضع، حيث جدران الفصل الشاهقة تخلقُ وهم الفصل التام، وحيث تجري المياه الرغوية الداكنة عبرها وتحتها في مسارٍ رفيع، يتمظهر الأثر المتبقي من نظام بيئي مشترك.

تشكل مياه المجاري أداةً يستعملها ممثلو الحكومة أيضاً. وكجزء من جهود الدولة لتهجير قبيلة الجهّالين البدوية، التي تخيم في المنحدرات الوطيئة من الجبل الذي تتمدد عليه اليوم مستوطنة ـ بلدة معاليه أدوميم، عمدت الإدارة المدنية العسكرية إلى كسر أحد أنابيب الصرف الصحي للمستوطنة، ما أدّى إلى غمر مساحات واسعة ضمن مخيم البدو وحوله بسيول ومستنقعات من المواد الملوثة وإجبار القبيلة على الهجرة[(١٦)]. نصف المقيمين في قطاع غزة فقط مشمولون في نظام الصرف الصحي العامل، وتفيض مياه الصرف الصحي على سطح الأرض على امتداد بعض مخيمات اللاجئين الفلسطينيين لتصبّ على الكثبان الرملية المحيطة بهم، أو في شواطئ غزة مباشرة. عندما تطفو المجاري من باطن الأرض وتتفشى «القذارة الخاصة» في الفضاء العام، تشكّلُ خطراً ذاتياً، لكنها رصيدٌ سياسي أيضاً[(١٧)]. وقد بذلت مكاتب الأمم المتحدة في بعض المناطق جهوداً لاستبدال منظومة البنى التحتية القائمة بأخرى مدعمة بشبكة مواسير تحت أرضية دائمة، إلا أنها قوبلت بالرفض جميعاً. تؤكد مياه الصرف الصحي آنيةَ دولة مخيم اللاجئين كما تؤكد الحاجة الملحة إلى حق العودة على حدّ السواء، أما بالنسبة إلى إسرائيل فهي تؤكد ديمومة التصور المسبق: «التلازم بين التلوث والإرهاب». وقد وصف آفي ديختر (Avi Dichter)، رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشين بيت) حينها والوزير في الحكومة الحالية، الأمر أمام لجنة الأمن والعلاقات الخارجية في الكنيست في بداية عام ٢٠٠٥

(١٦) سمح لأفراد قبيلة الجهالين، الذين جرى إخلاؤهم، بالاستقرار فقط قريباً من مكبات النفايات غير النظامية بجانب قرية عزيزة الفلسطينية. انظر:
Gideon Levy, "The Sewage of Ma'ale Edummim," *Ha'aretz*, 22/2/1998.

(١٧) Dominique Laporte, *History of Shit* (Cambridge, MA: MIT Press, 1993), p. 56.

على النحو الآتي: «توحي لنا صورة الأقمار الاصطناعية المجردة لشوارع مخيم جباليا للاجئين في غزة أنها صورة لمانهاتن، غير أننا إن أمعنا النظر من زاوية أقرب، فسنلحظ أن البحيرة في مركز الصورة ليست بحيرة سنترال بارك، بل حوضاً ضخماً من مياه المجاري»[١٨] لم تكن مخيمات اللاجئين في نظر أجيال من ضباط الأمن الإسرائيليين مراكز للمقاومة فحسب، بل الشرط الوحيد المسؤول عن إدامتها، وعليه، يقتضي اعتبارُ مياه المجاري تربةً خصبة للإرهاب تعقيمَ هذه المناطق الفلسطينية. أمام تعهده الوحيد، منذ اندلاع الانتفاضة، بتحرير الأموال الفلسطينية التي تحتجزها إسرائيل لتمويل الخدمات العامة الفلسطينية، خصص وزير المالية بنيامين نتنياهو عام ٢٠٠٣ تمويلاً للحؤول دون أزمة صحية، آملاً في أن تُستغلّ الأموال لبناء بضع محطات لمعالجة مياه المجاري بالقرب من المدن الفلسطينية. وتعكس أعماله هذه حالة الارتباك التي تبدت في تصريح رئيس بلدية القدس العتيق تيدي كوليك: «لقد قدمتُ بعض الخدمات للقدس اليهودية خلال الخمسة والعشرين عاماً الفائتة، أما بالنسبة إلى القدس الشرقية؛ فلا شيء!.. أي نعم، لقد أنشأنا لهم نظام صرف صحي وطورنا نظام التروية المائية؛ هل تعلمون لماذا؟ هل تعتقدون أن ذلك كان لخيرهم ورفاههم؟ لا ليس الأمر كذلك! كان ثمّة إصابات بالكوليرا هناك، ودبّ الخوف من العدوى في أوساط اليهود، ولذلك أنشأنا نظام الصرف الصحي والتروية المائية»[١٩]. ثم تذكر فوق ذلك وأردف: «بعد أن اكتمل تأسيس أنظمة حديثة لمياه المجاري والتصفية أخيراً، تم التخلص نهائياً من النتانة غير المحتملة التي كانت تنتشر في القدس الشرقية قبل حرب ١٩٦٧...»[٢٠].

---

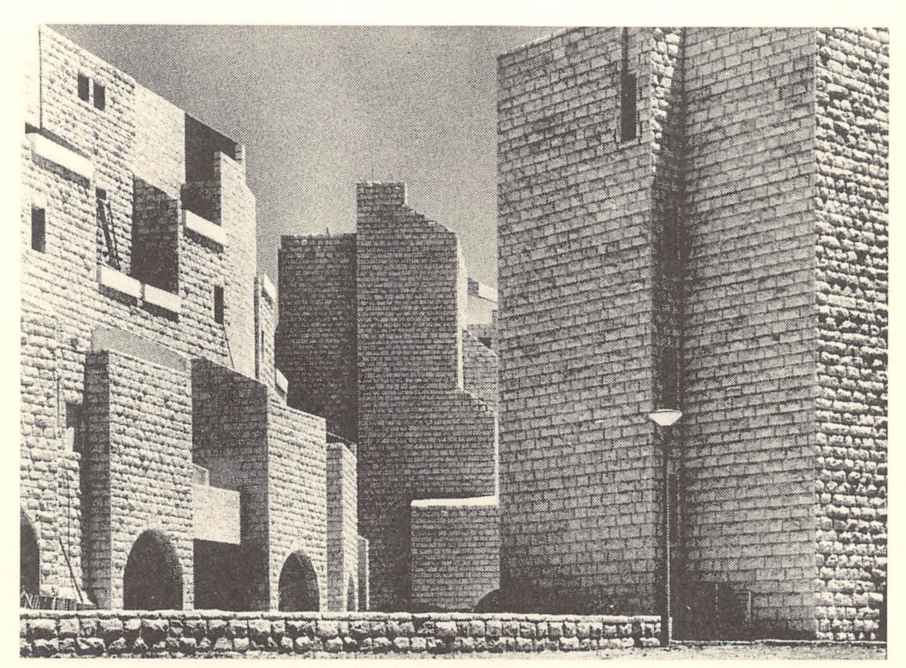
(١٨) Amos Harel, "A Cummunition of Careful Fraternity," *Ha'aretz*, 11/2/2005.

(١٩) ورد في:

Eitan Felner, *A Policy of Discrimination: Land Expropriation, Planning and Building in East Jerusalem* (Jerusalem: B'Tselem, 1995).

(٢٠) ورد في:

Elli Wohlgelnerter, "Follow the Cobblestone Road," *Jerusalem Post*, 10/6/1998.



الحيّ اليهودي من شموئيل هانافي، بداية السبعينيات من القرن الماضي.
مصدر الصورة: تسيفي إفرات وتسيفي إلبياني. أرشيف المشروع الإسرائيلي.

الفصل الأول

القدس: تحجير المدينة المقدسة

في ٢٧ حزيران/ يونيو، وبعد سبعة وعشرين يوماً من إتمام الجيش الإسرائيلي احتلاله للجزء الشرقي من القدس، عمدت حكومة الوحدة برئاسة ليفي أشكول إلى إلحاق ما يقارب ٧٠ كم مربعاً من الأرض وضم ٦٩,٠٠٠ فلسطيني تقريباً ضمن حدود الإدارة المحلية الإسرائيلية للقدس الغربية التي توسّعت حديثاً[١]. وبهدف إعادة رسم حدود دولة ١٩٤٩، قامت اللجنة العسكرية بتصميم المخططات الجديدة في خطوة استباقية تحسّباً لأي عمليات انسحاب قد تفرضها اتفاقية دولية على إسرائيل. كان الغرض من الخطة ضم مناطق خالية إلى المدينة المتّسعة، واستبعاد المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية العالية قدر الإمكان[٢]، لتشمل الحدود الجديدة الجزء الغربي من المدينة الإسرائيلية، البلدة القديمة، باقي المدينة التي خضعت سابقاً للإدارة الأردنية، ٢٨ قرية فلسطينية مع أراضيها الزراعية، البيّارات، الأراضي الصحراوية، تجتمع كلّها معاً في عاصمة واحدة؛ عاصمة يهودية واحدة «مقدسة، أبديّة، لا تتجزّأ». في السنوات التالية، علّق رئيس بلدية القدس تيدي كوليك (Teddy Kollek) (الذي خدم في منصبه هذا ممثلاً عن حزب

---

(١) أُعطي السكان الفلسطينيون في المنطقة الملحَقة خيار الانضمام إلى إسرائيل كمواطنين إسرائيليين، لكن شريطة أن يتنازلوا عن جنسيتهم الأردنية، وقد امتثل عدد قليل منهم لذلك. ومع ذلك، منح جميع السكان حق الإقامة الدائمة في القدس وإمكانية التصويت في الانتخابات البلدية. انظر: Eitan Felner, *A Policy of Discrimination: Land Expropriation, Planning and Building in East Jerusalem* (Jerusalem: B'Tselem, 1995).

(٢) تحددت الحدود من قبل اللجنة العسكرية برئاسة العميد رحبعام زئيفي، الذي كان آنذاك مساعداً لرئيس فرع العمليات لرئاسة الأركان. وقد انبنت الرؤية التوجيهية في ذلك على أنها ستكون حدود الدولة في نهاية المطاف. وفي ذلك الوقت، ساد الاعتقاد بأن أي حدود وراء ذلك يصار إلى إرجاعها إلى الأردن بعد اتفاقية سلام. انظر: المصدر نفسه، ص١٠.

العمال بين عامي ١٩٦٥ ـ ١٩٩٣) على التنافر الكامن في إسار هذه الحدود قائلاً: «على الأرجح، فإن القدس هي العاصمة المعاصرة الوحيدة التي تدفع تعويضات عن الجفاف للمزارعين في القرى الواقعة ضمن حدودها..»[٣].

في السنة التالية، أرسَت خطةٌ شاملة جديدة للمدينة، تضمنت رسومات وتعليمات شفوية، المبادئَ التوجيهية نحو تطوير و«لمّ شملِ» الكيان الحضري الذي يحملُ اسم «القدس» الآن. وقام «المبدأ الحيوي الأول [تبعاً لخطة ١٩٦٨ الشاملة] على ضمانِ وحدة [القدس].. وبناءِ المدينة على نحوٍ يردعُ أي إمكانية لإعادة تقسيمها»[٤] أسفرَت هذه الخطة، إضافة إلى سلسلة من الخطط المدروسة اللاحقة والتعديلات والتحديثات على مدى أربعين عاماً من الاحتلال الإسرائيلي، عن بناء اثني عشر «حيّاً» يهودياً متباعداً ومتجانساً مع المناطق المحتلة المتضمَّنة في المدينة، وقد توضّعت بحيث تكمّلُ حزاماً من النسيج المعماري يطوّق الأحياء والقرى الفلسطينية الملحقة بالمدينة ويشطرها نصفين. وأقيمت المناطق الصناعية خارج الأحياء الجديدة على هوامش المنطقة المحليّة بما يبقي فلسطينيي الضفة الغربية، مورد القوة العاملة الرخيصة و«المطواعة»، بعيداً عن المدينة نفسها (بقي الحال كذلك حتى تم حظر دخول العمال الفلسطينيين تماماً منذ بداية الانتفاضة الثانية في خريف ٢٠٠٠). تألّفت حلقةُ مستوطنات خارجية ثانية، أسماها المخططون الإسرائيليون بـ«العضوية ـ المتراصّة» أو «الجدار الثاني»، من نسقٍ مكون من ضواحي سكنية أقيمت خارج الحدود المحلية، ليتعاظم المدّ الحضري للمدينة إلى مدى أكبر، وحول هذه «الحلقة/الجدار المتراصة الثانية» يلتف مسار جدار الفصل الإسمنتي. وقد أقيمت شبكةٌ طُرقية وبنية تحتية لربط البقاع المتناثرة والمتباينة على سطح هذه الجغرافيا الحضرية. أضحت «القدس الكبرى» بالنتيجة عاصمة مترامية الأطراف تصل إلى مشارف رام الله في الشمال وبيت لحم في الجنوب وأريحا ـ التي تحتل الجزء الأكبر وسط الضفة الغربية ـ في الشرق، وعُزل الفلسطينيون عن مراكزهم الثقافية في

---

(٣) ورد في:
Shlomo Gazit, *The Carrot and the Stick: Israel's Policy in Judea and Samaria, 1967-68* (New York: B'nai B'rith Book Service, 1995), p. 226.

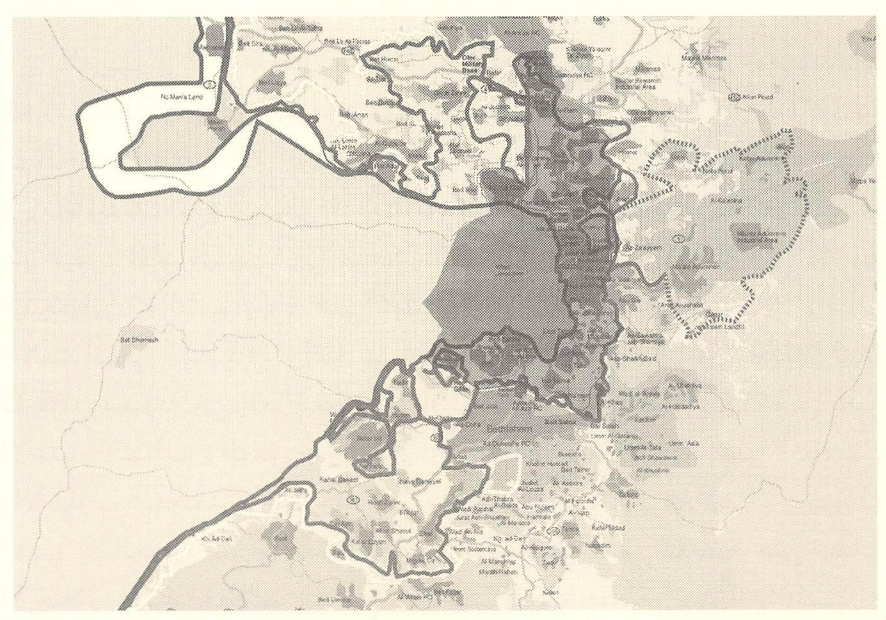
(٤) Avia Hashimshoni, Yoseph Schweid and Zion Hashimshoni, *Masterplan for the City of Jerusalem, 1968* (Jerusalem: Municipality of Jerusalem 1972).

القدس، كما قُصمت العرى بين شمال الضفة الغربية وجنوبها. يقيم في الأحياء اليهودية الجديدة ضمن الحدود المحلية حوالى ٢٠٠,٠٠٠ مستوطن حالياً، أي ما يعادل تقريباً عدد المستوطنين الآخرين في عموم الضفة الغربية، ويشكل هؤلاء مع مستوطني «الجدار الثاني» في الضواحي حول المدينة الكتلةَ السكانية اليهودية في «القدس الكبرى»، التي تشكل بدورها ما يقارب ثلاثة أرباع الإسرائيليين المستوطنين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وعليه، لا يمكن اعتبار ما قاله الناشط الإسرائيلي جيف هالبر (Jeff Halper): «القدس العاصمة هي عنوان الاحتلال» ضرباً من المبالغة[٥].

لا ريب في أنه ما كان ممكناً تبني هذا المشروع من دون الاستثمارات الحكومية الضخمة في البنية التحتية والإسكان المدعوم مادياً من الدولة، بيد أن الجانب الثقافي أدّى دوراً إضافياً مهماً في عملية الاستعمار هذه، وتمثّل في محاولة «تأهيل» المناطق المحتلة والمُلحَقَة، وتعديل مظهرها الغريب، في نظر اليهود الإسرائيليين، إلى موطنٍ مألوف. لم تتوقف المشكلة التي واجهها المخططون والمعماريون على كيفية الإسراع في البناء على هذا الأساس «الاستراتيجي سياسياً»، وإنما على كيفية تطبيع مشاريع البناء الجديدة لتبدو كأجزاء عضوية من العاصمة الإسرائيلية والمدينة المقدسة. آخذين بعين الاعتبار التنظيم والنموذج والطراز التي بُنيت هذه الأحياء على أساسها، والأسلوب المعتمد لاختيار موقعها وربطها معاً، وتمييزها أيضاً، يجوز لنا القول إن العمارة قد جسّدت لغةً بصرية اتُّخذت وسيلةً للتعمية على حقائق الاحتلال ولدعم مطالب التوسع المناطقي. بالمحصلة، كان هذا المشروع محاولةً لتعزيز السرديات القومية حول الانتماء بالتوازي مع التضييق على السرديات الأخرى، أو حتى حجبها تماماً. تبدّى استثمار الدور الذي تؤديه العمارة في الخطة الشاملة للعام ١٩٦٨، وعلى الرغم من أن أسس التخطيط التي رسمت معالم هذه الخطة قد قامت إلى حد بعيد على مبادئ التخطيط الحداثية للمدن، وهو ما بدا واضحاً في دعم شبكات الطرق الضخمة وتقسيم المدينة إلى مناطق وظيفية مُفردة (سكنية، تجارية، خدمية، صناعية)، إلا أن الخطة أبدت «التزامها» بالجماليات الاستشراقية ومبادئ التطوير الحضري

(٥) Jeff Halper, "The Key to Peace: Dismantling the Matrix of Control," <http://icahd.org/eng/articles.asp?menu=6&submenu=3>.

الخاصة بـ«النزعة الإقليمية الكولونيالية»، وهي نزعة وسَمَت مرحلة الحكم البريطاني في فلسطين (١٩١٧ - ١٩٤٨)، وفي سنواتها المبكرة على نحو خاص[٦]. استعلنت هذه النزعة في أنحاء الإمبراطورية البريطانية، ووطّد لها أعضاء حركة «الفنون والحِرف» ومريدوها في محاولة منهم للمحافظة على تقاليد البناء المحلية والمواد والحِرف ودمجها معاً في إطار البنيان المعاصر؛ وقد تجلّت، على النطاق الحضري، في محاولات لمزج «القديم» بالجديد، والأركيولوجيا بالنسيج الحياتي.



الجدار في منطقة القدس. يضم الأجزاء المبنية والمُرَخَّص لها من الجدار ضمن وحول منطقة القدس. والإمتداد المُخطط له للجدار نحو الشرق حول مستوطنة معاليه أدوميم. وامتداد الحدود المحلية للقدس. والأحياء/المستوطنات، والبُني إلى البلدات والقرى الفلسطينية.

كُرِّسَ فصلٌ خاص من خطة ١٩٦٨ لمناقشة قانون محليّ اعتُمد في مرحلة الانتداب البريطاني؛ وهو مرسوم أصدره الحاكم العسكري الأول للمدينة عام ١٩١٨ رونالد ستورز (Ronald Storrs)، وسمحَ بموجبه باستخدام أنواع مختلفة من الحجر الجيري، تعرف على المستوى الجمعي،

---

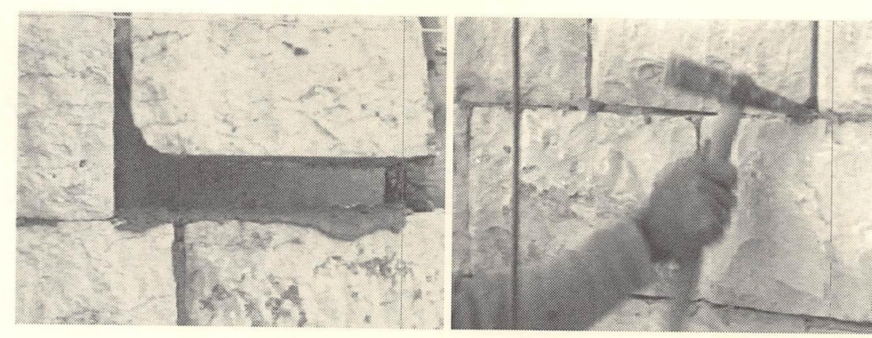
(٦) Hashimshoni, Schweid and Hashimshoni, Ibid.

وبلغة عامية، أيضاً بـ«حجر القدس»، فقط كمادة لبناء الجدران الخارجية في المدينة[٧]. وقد بقي هذا المرسوم ساري المفعول بصورة رسمية خلال السنوات الأولى من عمر الدولة الإسرائيلية وصولاً إلى الاحتلال (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧) في قلب الجزء الغربي من القدس بشكل خاص. مع تزايد الجدل حوله في أوساط المعماريين والمخططين، لم يُراعَ إنفاذ المرسوم في جميع الحالات، وخاصة في المواقع الطّرفية من المنطقة المحليّة. دعمت خطة ١٩٦٨ التشدد في تطبيق مرسوم «حجر القدس» واستعمال الإكساء الحجري في عموم المنطقة الملحقة بالمدينة، وبالتوازي مع التشدد في تطبيق المرسوم وتعزيزه، كانت الغاية من وراء الإكساء الحجري إسباغَ طابع الأصالة على المواقع البعيدة عن المركز التاريخي والمبنية حديثاً، بما يوحد السمة المعمارية للمباني الحضرية المتباينة والمتناثرة ويساعد في إظهارها كأجزاء عضوية من بنيان المدينة. نصّت خطة ١٩٦٨ على أن «للبصمةِ البصرية التي يضفيها الحجر قيمةً تنطوي على ما تحمله من رسائل وجدانية تستنهضُ المشاعر الأخرى القابعة في ذاكرتنا الجمعية، وتخلق [في سياق البنيان الجديد] وشائج قويةً مع مدينة القدس المقدّسة التليدة»[٨].



(٧) من الناحية الجيولوجية، الحجر الذي يُشار إليه «بحجر القدس» ينحدر من العصر الطباشيري الأصلي وصخور المرحلة الثالثة من الحقبة التيرونية، ويتألف بشكل رئيس من حجر كلسي، دولوميت وطبشور في بعض الأحيان. إن ملمس الوجه الخارجي للحجر وما يعطيه صفته النوعية يعود إلى كثرة رواسب الكربونات البحرية.

(٨) المصدر نفسه، ص١٣.



البناء في القدس ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢: لقطات فيلمية، وزارة الإسكان والتعمير.

ستورز يتقمّص عينيّ ميدوسا(*)

في ٩ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٧، استسلمت وحدات الجيش العثماني في القدس، بعد محاصرتها وانقطاع الإمدادات عنها، للقوات المتحالفة تحت قيادة الجنرال سير إدموند ألنبي بعد معركة اشتهرت في الصحافة البريطانية بالحملة الصليبية الحديثة(٩). وبعد ثلاثة أسابيع جرى تعيين الملحق السياسي في الجيش البريطاني الكولونيل رونالد ستورز حاكماً عسكرياً لمدينة القدس. اعتبر ستورز عودة اليهود إلى أرضهم فعلاً خَلاصياً وعدالة تاريخية، وقد كتبَ لاحقاً أن المشروع الصهيوني «يشكل بالنسبة إلى إنكلترا» أولستر(**) يهودية صغيرة تدين لها بالولاء «في بحر عربي يميل إلى معاداتها»(١٠).

نظرَ ستورز إلى القدس من زاوية دينية ـ استشراقية بمنظار الخبرات الأوروبية، وإلى وظيفته هو، وفقاً للمصطلحات الهيرودية، كحلقةٍ في سلسلة

(*) بحسب الأسطورة الإغريقية، مسخت أثنيا ميدوسا الفتاة الحسناء إلى امرأة قبيحة المنظر بعد غضبها منها، ومن تبعات هذا العقاب أن يتحوّل كل من ينظر إلى عيني ميدوسا إلى حجر، فيما عرف أدبياً بتحديقة ميدوسا المخيفة. وعلى هذا جمع الكاتب مجازياً بين رؤية رونالد ستورز التي حولت كل ما وقعت عليه عيناه إلى حجر أصمّ ونظرة ميدوسا (المترجم).

(٩) حال دخول القدس صرّح ألّنبي: «اليوم اكتملت الحروب الصليبية»، وقد احتفت صحيفة **التايمز** بهذا الانتصار، حيث نشرت رسماً كرتونياً يجسد ريتشارد قلب الأسد ينظر إلى القدس من علٍ مترفعاً وقد كُتب تحتها: «لقد تحقق حلمي أخيراً». انظر:
<http://www.keepmedia.com>.

(**) أولستر هو إقليم في شمالي إيرلندا يتألف من تسع محافظات، ستّ منها في شماله بقيت تحت حكم المملكة المتحدة بعد تقسيم إيرلندا عام ١٩٢١، والثلاث الباقية تحت حكم جمهورية إيرلندا (المترجم).

(١٠) Ronald Storrs, *Orientations* (London: I. Nicholson and Watson, 1939), p. 405.

طويلة من البناة الذين أسهموا في بناء المدينة. كانت القدس في أواخر الحقبة العثمانية حاضرة عالمية جامعة، كثرت فيها المجمعات السكنية الضخمة المترَفة، والتي تعود ملكيتها إلى أتباع قوميات ومعتقدات شتى، لكن الحرب غيّرتها بشكل جذري تماماً؛ فقد تكاثرت أبنية الخشب والطين والصفيح بعد أن أصبحت القدس مقصد اللاجئين، وشخصت أمام الإدارة البريطانية مشكلة مدينية ملحّة تمثّلت فيما ضمته المدينة من «السكان الطفيليين. . الكهنة، الحرّاس، الرهبان، المبشرين، النسوة الورعات، رجال الدين، المحامين، وحشود الدهماء». كان يشار إلى الحيّ اليهودي بالغيتو الذي يمتلك «ملمحاً من القبح الوضيع والنشاز وسط المدن في جنوب شرق أوروبا»[١١]، هناك حيث خلقَت القمامة التي تراكمت عبر الأجيال خارج أسوار المدينة شكلاً من التضاريس الاصطناعية.

عقد ستورز العزم على إيجاد حلّ لـ«فرط ازدحام المدينة ومشهدها القبيح»، فاستدعى المهندس المدني البريطاني الذي صمّم مدينة الإسكندرية؛ وليام ماكلين (William H. McLean)، لوضع مخطط لإعادة التعمير. وصل ماكلين إلى القدس في آذار/مارس ١٩١٨ وقدّم تقريراً أولياً بعد أسبوعين من وصوله إلى الإدارة العسكرية، يوصي فيه بوجوب إنشاء البنى الجديدة ضمن البلدة القديمة، بما في ذلك سطوح المباني البادية لعين الرائي من أرض مرتفعة، وإكسائها بالحجر[١٢]. علاوة على ذلك، ووفقاً لماكلين، على البلدية أن تزيل القمامة و«المباني الآيلة للسقوط» المتاخمة للحدود الخارجية لجدار المدينة المقدسة، بغرض إفساح المجال لإقامة حديقة مستديرة الشكل تزرعُ فيها آلاف الأشجار، لتبدو البلدة القديمة ككتلة صخرية نفيسة معروضة في قلب هذه الحلقة الخضراء، وتحفةٍ أثرية توراتية دبّت فيها الحياة. بعد أسبوعٍ من مغادرة ماكلين، في الثامن من نيسان/أبريل ١٩١٨، أعلن ستورز

---

(١١) Charles Robert Ashbee, ed., *Jerusalem 1918-1920 Being the Records of the Pro-Jerusalem Council during the First Two Years of the Civil Administration* (London: John Murray, 1924), pp. 33-39.

(١٢) William H. McLean, "City of Jerusalem-Town Planning Scheme, Explanatory Note," (1918).

انظر أيضاً مناقشات خطة ماكلين، في:

Henry Kendall, *Jerusalem, The City Plan: Preservation and Development during the British Mandate, 1918-1948* (London: HMSO, 1948).

تجميد كل أعمال البناء ضمن البلدة القديمة وحولها، وحظرَ الجبس، والطين، الخيم أو الحديد المُمَوج، من قائمة مواد البناء المسموح استعمالها، مصرِّحاً أن الحجر الجيري المحلي هو ما يجب استخدامه في تشييد المباني الجديدة والملحقات والسطوح في الجزء المحيط بالبلدة القديمة(١٣). استدعى ستورز حينئذٍ المعماري تشارلز روبرت أشبي (Charles Robert Ashbee)، العضو في حركة الفنون والحرف البريطانية وأحد المروجين الأساسيين لـ«نزعة الإقليمية الكولونيالية»، الذي التقاه قبلاً أثناء عمله في القاهرة، ليكون مديراً لجمعية دعم القدس المؤَسَّسة حديثاً، والتي أُحدِثت عام ١٩١٩ للإشراف على صيانة المدينة وإعادة تعميرها تبعاً لمخطط ماكلين. بالنسبة إلى ستورز، ينطوي الحجر على إرثٍ توراتي، فالقدس «بمعناها الحرْفي» هي «مدينة مبنية على الصخر، وعلى مدى ثلاثة آلاف عام شكّل هذا الصخر مقلعاً لاستخراج الحجر النقي الأبيض الذي كَسَتهُ ظروف الحت والتعرية عبر الزمن بلون رمادي مائل للزرقة أو أصفر كهرماني، وصقلته بنعومة ومنحته قواماً صلباً جافاً. لقد حفظت جدران المدينة المتراصّة، القناطر الأسطوانية والأقواس مستدقة الرأس على مدى قرون، إرثاً مقدّساً ضارباً في القدم»(١٤) كانت الغاية من قانون الحَجَر تعزيز الرمزية الاستشراقية للمكان، غير أن ذلك أفضى إلى ارتفاع كلفة البناء الجديد، الذي أضحى حكراً على الأغنياء. وللمفارقة، فقد قامت السلطات البريطانية والمنظمات الكبرى خارج الحدود، من خلال إقصائها سكانَ القدس المحليين خارج السوق العقاري، بإزالة الطابع المحلي للمدينة بوساطة نهجها الخاص المعماري والحرفي المحليّ المُفترَض.

على الرغم من أن الهدف من وراء خطة ماكلين وقانون ستورز الخاص باستخدام الحجر هو عزل البلدة القديمة وتمييزها عن سائر محيطها، إلا أن التعديل الذي أضافه مرسوم تخطيط المدينة الصادر عام ١٩٣٦ إلى قانون الحجر، بعد عشر سنوات من مغادرة ستورز القدس، وسّع حيّز تطبيقه ليشمل عموم المنطقة المحلية، ولا سيّما الأحياء الجديدة التي تتمدد بسرعة وراء جدران البلدة القديمة، ومن خلال المطالبة الصارمة بطراز معماري مماثل في

(١٣) McLean, Ibid., p. 20.
(١٤) Storrs, *Orientations*, p. 44.

الأحياء الخارجية بدت هذه الأخيرة جزءاً من السّمة البصرية المميزة للمدينة[١٥]. اتسعت رقعة القدس بصورة متسارعة إبان فترة الرخاء في العشرينيات وتطور تقنيات البناء. ومع تقدم تقنية الخرسانة ووفرة الأبنية الخرسانية وكفاءتها، ناهيك بكلفتها المنخفضة، تعرّض إرثُ حركة الفنون والحرف، الذي أرسى قواعده كل من ستورز وأشبي عبر جمعية دعم القدس التي شددت على البناء التقليدي باستخدام الحجر، إلى الهجوم على يد المعماريين والمطورين العقاريين. في نهاية الحرب العالمية الثانية ومرحلة الانتداب البريطاني، أسفر الإلحاح على التطوير عن تسوية تبدّت في صورة تعديل نصيّ طفيف لقانون الحجر؛ ففي حين طالب مرسوم ١٩٣٦ السابق على وجوب «أن تكون الجدران الخارجية لجميع المباني مبنية من الحجر»، جاءت الخطة الشاملة عام ١٩٤٤ لتؤكد ما يجري العمل به سلفاً في الحقيقة، إذ طالبت «**بإكساء** الجدران الخارجية وأعمدة المنازل والواجهات الجدارية المحاذية للطرق برداء من الحجر الطبيعي المُربع الشكل» فقط[١٦]. بموجب التعديل المذكور تحول الحجر من مادة بناء إلى مادةِ إكساء، وأمسى دمغةً تدلّل على وحدانية المشهد المعماري البصري الذي تخلقه في البلدة القديمة، وتشدّد عياناً على الحدود المحلية بحيث لا يخامر عين الرائي الشكّ أن أي بناء مشيد من الحجر هو جزء من مدينة القدس.

ترققت طبقات الحجر مع تعاقب السنين، الذي اعتُمِد كمادة بناء منذ

---

(١٥) لجنة بناء حيّ القدس وتخطيط المدينة، مرسوم تخطيط البلدة، ١٩٣٦. إبان مرحلة الانتداب البريطاني، كانت التضاربات بين الأعراف التقليدية والحداثية قد تمثلت سلفاً بالطراز المعماري الذي مزج الحداثة بالاستشراق، وخير مثال على ذلك هو عمل إريك ميندلسون (Erich Mendelson) في فلسطين. بالنسبة إلى ميندلسون «فلسطين. . . تشكل جزءاً من العالم العربي. إن المشكلة التي تواجه اليهودي في فلسطين هي كيفية وصوله إلى منزلة متساوية بين جيرانه؛ كيف يمكن له أن يصبح خلية لرابطة الشعوب السامية المستقبلية التي ينتمي إليها في الحقيقة عرقاً ولساناً وخصائصَ». انظر:
Heinze Greenberg, *Architecture in Palestine* (New York: Monacelli Press, 1999), pp. 206-207, and Alona Nitzan-Shiftan, "Contested Zionism-Alternative Modernism: Erich Mendelsohn and the Tel-Aviv Chug in Mandate Palestine," *Architectural History*, vol. 39 (1996), pp. 154-158.

(١٦) مرسوم تخطيط مدينة القدس ١٩٣٦، ومشروع تخطيط مدينة القدس [تعديلات]، ١٩٤٤. انظر أيضاً المناقشات، في: Arthur Kutcher, *The New Jerusalem: Planning and Politics* (London: Thames and Hudson, 1973), pp. 51-54.

(التشديد من الكاتب).

بداية الانتداب البريطاني وفقاً لقواعد حركة «الفنون والحرف»، إذ بُنيت الجدران من كتل صخرية ضخمة وصلبة. وأصبحت تقنية المزج بين الخرسانة والحجر أكثر شيوعاً اعتباراً من ثلاثينيات القرن الماضي، وتمّ الاكتفاء بطبقة خارجية من الحجر ـ بسماكة ٢٠ سم ـ بحسب المعايير الإنشائية للبناء، وتبنّت بعض الأعمال الإنشائية هذا التوجّه بالتوازي مع دعم استخدام الخرسانة. بعد تحوّله إلى مجرّد مادة إكسائية ترقق أكثر، ولم يعد الحجر جزءاً أساسياً في البنية المعمارية، وتبيح معايير الإنشاء الحالية الإسرائيلية استخدام طبقة من الحجر المنشور بسماكة ٦ سم.

قُسّمت القدس في حرب ١٩٤٨ بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية، واحتفظت هذه الأخيرة بالسيطرة الكاملة على البلدة القديمة وأحيائها الشرقية. وبالتوازي مع تنفيذ الخطة الشاملة للعام ١٩٤٤ بحذافيرها في المدينة الأردنية، قامت الإدارة الأردنية بالتضييق على مساحة هذه المدينة عمداً للحيلولة دون دخولها في منافسة مع العاصمة الأردنية عمّان. قام البريطاني هنري كندال (Henry Kendall)، المهندس الرئيس للخطة، بتحديثها عام ١٩٦٤، واستمر في تطبيق مرسوم الإكساء الحجري في كل أنحاء المدينة الأردنية على الرغم من اكتظاظها. على الجانب الآخر من خطوط التقسيم، وحتى حرب ١٩٦٧، قسّمت قوانين التخطيط لمدينة القدس عام ١٩٥٥ الجزءَ الإسرائيلي من المدينة على هيئة دوائر محيطية، حيث فُرض استخدام الحجر بدرجات متفاوتة[١٧]. كما استمر فرضُ استخدام الإكساء الحجري على جميع السطوح المرئية للأبنية في المنطقة المركزية، بينما جرى التساهل في تطبيق هذا القانون في الدائرة المحيطية الثانية خارج المركز، وسُمحَ باستخدام مواد أخرى بنسب متباينة، وأعفيت الدوائر الأبعد التي تضم المناطق الصناعية من الالتزام بقانون الحجر. انقلب منطق البنيان رأساً على عقب في الفترة التي تلت حرب ١٩٦٧، واستُبدلت المطالبة باستخدام الحجر بدرجات متفاوتة بإصدار قانون موحد يقضي بالتطبيق الصارم لاستخدام الإكساء الحجري على امتداد المنطقة المحلية المتّسعة بكاملها. وبالنظر إلى أن البناء الجديد يجري في معظمه في محيط المدينة ومرتفعات

(١٧) Plan No. 64 of the 1955 Israeli-devised Jerusalem masterplan.

الضفة الغربية البعيدة التي لم تكن يوماً جزءاً من القدس التاريخية وجرى ترسيمها الآن كمواقع للبناء الجديد تابعة لها، فهو يقع ضمن الحدود القانونية حيث التشدد في تطبيق قانون الحجر هو الأكثر صرامة الآن. حينئذٍ، قوبلت المطالبةُ بالإكساء الحجري في المشاريع السكنية ضمن الأحياء اليهودية الجديدة بالمعارضة من قبل المطورين العقاريين الإسرائيليين. ثمة ناحيتان سياسيتان على صلة مباشرة بالمسألة، ويجدر أخذهما بعين الاعتبار. فمن ناحية؛ أرادت وزارة الإسكان، تنفيذاً لسياسة الحكومة، تنشيط المشاريع العمرانية الجديدة في أكثر المواقع بعداً عن مركز المدينة وبالسرعة القصوى الممكنة لتدعيم المطالبة الإسرائيلية في كامل المنطقة المُلحَقة. يقوم البناء السريع على التنفيذ المنخفض التكاليف، حيث لا مجال في مشاريع من هذا النوع للإلزام الصارم باستخدام الإكساء الحجري الباهظ التكلفة. ومن ناحية أخرى؛ قدّم رئيس بلدية القدس كوليك ونائبه للتخطيط العمراني المؤرّخ ميرون بنفنستي (Meron Benvenisti) فكرة مشروع الجمالية السياسية، إذ أراد بنفنستي بناء مدينة أصغر وأكثر تراصّاً بالصورة التي تبدو فيها الأحياء الجديدة جزءاً من كلٍّ عضوي من خلال المطالبة باستخدام الإكساء الحجري[١٨]. عجزت الإدارة المحلية في مواجهة الضغط الحكومي الشديد عن البتّ في موضوع موقع الأحياء الجديدة وحجمها، فضلاً عن ذلك، أصرّت إدارة التخطيط في القدس، ومعها رئيس البلدية كوليك شخصياً، على أن الاستثمار الإضافي في الإكساء الحجري سيسدد نفقاته بنفسه في غضون عقد بما يوفّره من تكاليف إعادة الطلاء وأعمال الصيانة الأخرى، بينما أصرّ المطورون العقاريون، تحت وطأة الحاجة إلى تقليص نفقاتهم، على التساهل في تطبيق المرسوم[١٩]. لم توافق السلطة القضائية في البلدية على تعديل المرسوم، إلا أن المطورين العقاريين حصلوا على تنازل غريب لكنه كاشف: سُمحَ للإكساء الخارجي بالبروز خارج الهيكل الجداري للمبنى، وفي نتوئها خارجاً، بحيث تُشاهد من الشوارع العامة، يمكن للطبقة الحجرية، التي تؤدّي خدمة «عامة»، أن تحتل فسحة ضئيلة من الفضاء العام.

---

(١٨) Kutcher, Ibid., p. 91.

(١٩) Elli Wohlgelnerter, "Follow the Cobblestone Road," *Jerusalem Post*, 10/6/1998.

كان ثمّة حيثياتٌ أخرى تتعلق بمقاومة فرضِ الإكساء الحجري، فقد رأى فيه المعماريون الإسرائيليون الذين نشؤوا على التقاليد المعمارية الحداثية منهجاً يضادّ إيمانهم بـ«الأمانة في استخدام المواد»، وبالحكمة التي تقضي بأن يقوم كلٌّ من المنطق التأسيسي للبناء والمشهد المرئي على ما يمليه العمل والهيكل التنظيمي. كما رأى هؤلاء المعماريون في الإكساء الحجري مظهراً زائفاً عفّى عليه الزمن. شكّلت مسائل تقنية وشكلية أخرى تخصّ العلاقة بين الإكساء الحجري والإسمنت الخام في فترات مختلفة جزءاً من الجدل الدائر بين المخططين في الإدارة المحلية والمعماريين حول الأساس المنطقي لاستخدام الإكساء الحجري في الطوابق العليا من المباني المرتفعة، ومدى صوابية الربط بين الحجر والزجاج في مباني المكاتب، وقد أثمر هذا الجدل عن تطوير وسائل العمران وتفاصيل الإكساء المختلفة. جسدت بعض ملامح الإكساء محاولة لمحاكاة المظهر الحجري الصلب للبنيان. ولا تخطئ الرؤية ثخانة الإكساء وطبيعته في زوايا المباني، وبإمكان المعماري دراسة الزاوية للتحقق فيما إذا كان البناء مكسياً أم إسمنتياً صلب القوام. سرعان ما أصبحت الزاوية، كتفصيل معماري، هاجساً عمّ القدس؛ قالب حجري مقطوع بزاوية ٩٠ درجة على شكل حرف «L» يمكن وضعه الآن في زوايا المباني بما يجعل التمييز بين وجود الإكساء من عدمه متعذّراً. وبينما صُممت بعض تفاصيل الإكساء بغرض محاكاة الطابع الأصيل للبناء الحجري، جرى تطوير تفاصيل أخرى بحيث يدرك المشاهد بصورة لا تحتمل اللبس أن الحجر ليس جزءاً من البنية الهيكلية على الإطلاق[٢٠]. في إشارتها إلى التفاصيل المعمارية المتعلقة باستعمال الإكساء الحجري والجدل المحتدم حول الموضوع، انحازت الخطة الشاملة للعام ١٩٦٨ بشدة إلى

(٢٠) على الرغم من أنه ضمّن في أبنيته تنويعة من الدلالات الشرقية، بما في ذلك القباب، إلا أن مندلسون طبق الإكساء الحجري في مركز هداسا الطبي التابع للجامعة العبرية في القدس الذي بني بين العامين ١٩٣٤ ـ ١٩٣٩، في لفتة اتسمت بالتحدي؛ وضعت ألواح الحجر الجيري المصقولة، التي تختلف في مظهرها عن الحجارة المستخدمة في البناء التقليدي، بصورة ألواح عمودية وليست أفقية، للتأكد من أن الإكساء سيبدو بناءً بالحجر الصلب دون ريب. آذنَ هذا البناء بولادة الطراز المعماري «للتخريب الخلاق» الخاص بمرسوم الحجر. أفضل مثال للتأثير الذي خلفه ذلك تمكن ملاحظته في بناء كلية الاتحاد العبري الذي صممه هاينز راو ودُشّنَ في العام ١٩٦٣، وقد تمّ الإكساء الحجري فيها باستخدام الحجر المنشور القياسي على هيئة ألواح عمودية.

الساعين للمحافظة على التطبيق الصارم للإكساء، إذ إنه «لا يتوجب أن يُقاسَ دور البناء الحجري وأهميته من زاوية وجاهتهِ المعمارية التي لا تتعدى كونها لوحة تعكس منهج الإنشاء المُتّبع فحسب، بل من باب قيمته الثقافية والرسائل الوجدانية المؤثرة التي تحملها الأبنية كدلالةٍ على رمزية المدينة. هذه القيمة هي المعيار الذي يُعتدّ به في مسألة سعر البناء [الزائد]. . وهذا هو المبرر، حتى اليوم، للمطالبة بالالتزام الدائم بالإكساء الحجري بوصفه المادة التي تجسّد سيماء المدينة»[٢١]. ليس مفاجئاً تماماً أن يضطلعَ كساءٌ من الحجر الجيري البسيط بدور الوحي الروحي الديني إلى حدّ ما في القدس، حيث يسود مناخ يعرض فيه أحد الصناعيين، على سبيل المثال، «حجر القدس» في كتيبات الترويج التجارية الخاصة به على أنه «حجرٌ نفيس مقدودٌ من جبال القدس المقدسة. . تحفةٌ تجود بها الطبيعة»، ويصفه ناقد معماري إسرائيلي كجوهرٍ «لا تحمل ملامحه بصمة القرن العشرين، زاخرٍ بالمشاعر يذكّرنا بحقيقة أن الإنسان ليس إلا تفصيلاً طفيفاً في دورة حياة سرمدية عظمى»[٢٢].

منذ رونالد ستورز وصولاً إلى المخططين الإسرائيليين في القدس ما بعد ١٩٦٧، لم يمثّل الحجر بالنسبة إلى بناة المدينة المتعاقبين الجوهرَ المادي للمكان، بل دلالة روحانية وقدسية بلا شك. باعتبارها موطناً لأعرافٍ وتقاليد دينية مختلفة، تميّزت القدس بما هو أكثر من كونها مدينة جامعة لعدد من المواطئ المقدسة أو مسرحاً لأحداث تاريخية ذات مضامين مقدسة، بل مدينة مقدسة بكلّ ما فيها[٢٣]. وحين تُسبغُ القداسة على مدينة بأكملها وتكون حدودها من المرونة بحيث يمكن إعادة ترسيمها لتتماشى مع المغازي السياسية المتغيرة في كل حين، فلا مندوحة من اعتبار القداسة مسألة مرهونة بالتخطيط. بما أن امتداد رقعة المنطقة المحلية يطابق حدود المجال الجغرافي الذي اكتسى ثوب القداسة، تبعاً للواجهات الحجرية أنّى وُجدت،

(٢١) Hashimshoni, Schweid and Hashimshoni, *Masterplan for the City of Jerusalem, 1968*.

(٢٢) Yosef Sharon, *The Supreme Court Building* (Jerusalem: Yad Hanadiv, Rothschild Foundation, 1993), p. 94.

(٢٣) Meron Benvenisti, *City of Stone: The Hidden History of Jerusalem* (Berkeley, Los Angeles, CA: University of California Press, 1996), p. 147.

فقد اتسع نطاق قداسة القدس. وكما أوضح ميرون بنفنستي؛ فالقداسةُ تعريفٌ سياسي شديد الحضور، إذ «تُعتبر كل المناطق ضمن الحدود المحلية «مدينة مقدسة» في عُرف المؤسسة الدينية التي تشكّل جزءاً من الدولة الإسرائيلية. ولا يجدر التقليل من شأن هذه الناحية إذا علمنا أن أي منطقة يجري إلحاقها بالمدينة المقدسة تخضع منذ اللحظة الأولى للقوانين الدينية الخاصة بالقدس التي تقتصر أهدافها على تعزيز الأواصر الروحية بين اليهود ومدينتهم المقدسة»[٢٤]. كان قانون ستورز أشبه بعيني ميدوسا المتفرستين، فقد أحال، على يد معدّي الخرائط في القدس، كل البنيان في الأحياء الجديدة، بما فيها مراكز التسوق ورياض الأطفال، والمراكز الاجتماعية والكُنُس، وأبنية المكاتب، ومحطات التقوية الكهربائية والقاعات الرياضية، والإسكان على رأس القائمة، إلى حجر. وبالمحصّلة، انضوت الأحياء الريفية البعيدة والواقعة خارج الحدود التاريخية للقدس تحت عباءة الهوية الدينية الجامعة للمدينة.

لم تكن هذه المناورات المعمارية/البصرية موفَّقة ومقنِعة دائماً، وقد تناول الموضوع العضو الفلسطيني الشهير في البرلمان الإسرائيلي عزمي بشارة ساخراً: «في القدس فقط، يمكن للحجر الطبيعي الذي اقتلع من هذه الصخور بالذات أن يظهر كعنصر غريب داخل هذه الجبال عينها...»[٢٥]. علاوة على ذلك، كان الحجر نفسه غريباً عن القدس في أحايين كثيرة، وخلافاً للتصورات، فقد جُلبَ «حجر القدس» من المقالع المجاورة للقرى الفلسطينية وبلدة الجليل في شمال إسرائيل حتى قبل حرب ١٩٦٧، وعندما

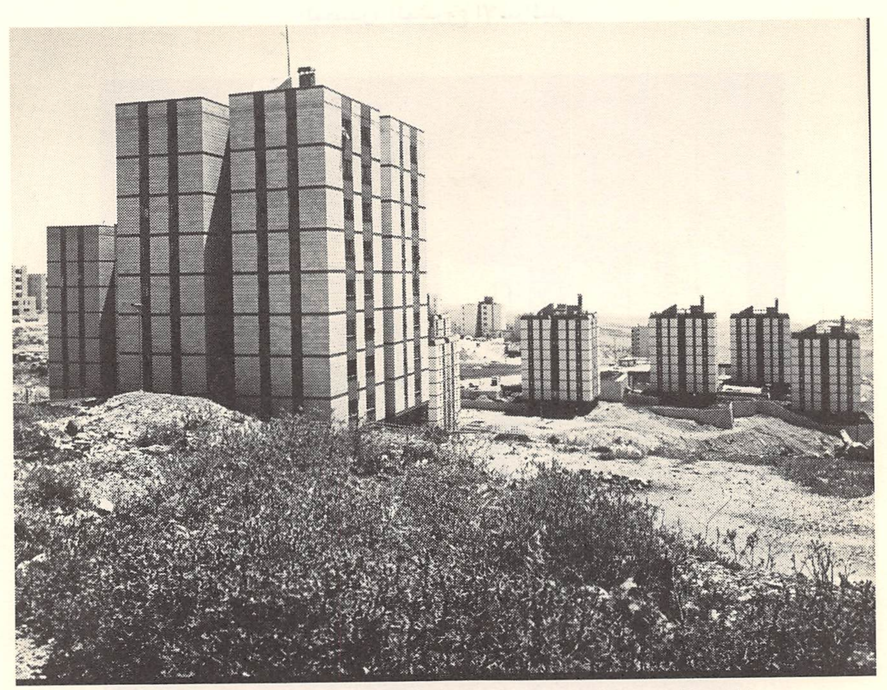
---

(٢٤) المصدر نفسه، ص١٤٧.

(٢٥) Azmi Bishara, *Checkpoints: Fragments of a Story*, translated by Michael Goggenheimer (Tel Aviv: Babel, 2006), p. 14.

مخططو المدينة وعشرات من النقاد المعماريين، في معرض إقرارهم ببعض الحساسيات الخاصة المتمثّلة بالقانون، اعترفوا بتأثيره في تعديل قبح المسوخ المعمارية. آخر ما استجد في هذا السياق هو تبني قانون الحجر بحماسة في تصميم فرانك غيري (Frank Gehry) «لمتحف التسامح»، في مبادرة هذيانية لمركز سيمون فيزنتال (في مدينة لا يمكن التعبير عن التسامح فيها إلا من خلال متحف). يجمع البناء الواقع ـ دوناً عن كل الأماكن ـ على أرض مقبرة مسلمة، كسوةً من التيتانيوم مع جدار ضخم كُسي بالحجر بتوقيع غيري.

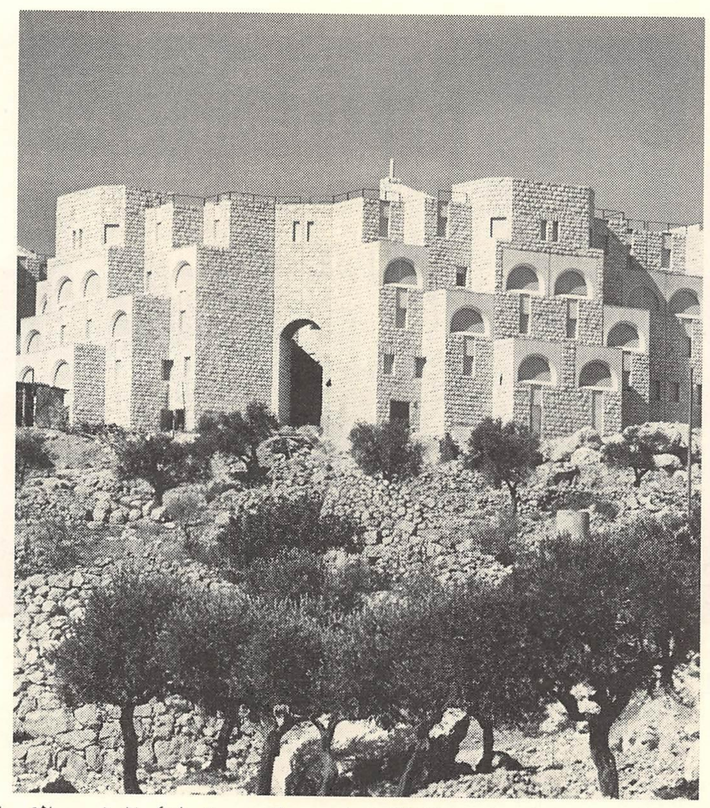
حُظرت صناعة المقالع بسبب المخاطر البيئية التي يتسبب بها غبار الحجارة في «أرض الحق» الإسرائيلي، تكاثرت مقالع الحجارة في الضفة الغربية لإشباع شهية القدس المفتوحة دائماً للحجر. إنها لمفارقة أن تغدوَ المادة المستخدمة في إكساء القدس اليهودية الآخذة بالاتساع أحد أهم روافد الاقتصاد الفلسطيني، حيث يجري استخراجها من الطبقات الصخرية تحت ـ الأرضية حول الخليل ورام الله. ينبعث من أكبر هذه المقالع الواقعة خارج الحدود الشمالية لبلدية القدس كميات كبيرة من الغبار تترك أثرها بوضوح على ثياب وجلد أي عابر بجوارها، ويسميها الفلسطينيون بـ «تورا ـ بورا» بالنظر إلى تضاريسها السطحية الأصطناعية الأحادية اللون التي تذكر بالمشاهد الطبيعية في أفغانستان.



الحي اليهودي في التلة الفرنسية. المصدر: المشروع الإسرائيلي.



الجهة الشرقية من حي تلّ بيوت أوائل السبعينيات من القرن الماضي.
المصدر: المشروع الإسرائيلي.



كتلة سكنية في مستوطنة جيلو ١٩٧٢ (المعماري: سالو هيرشمان). المشروع الإسرائيلي.

التحولات المعمارية

عبر تاريخه الممتد لتسعين عاماً، دخل مرسوم الحجر حيز التطبيق في خضم أنماط وأنساق ومراحل معمارية متفاوتة لم يكن في أي منها ملمحٌ حصري، فطُبّق واكتسبَ معانيَ مختلفة ضمن هذه السياقات الكثيرة. فلقد أضحى الحجر مطلباً وجرى استعماله في السياق «التقليدي» للنزعة الإقليمية الكولونيالية، وفي إكساء الأبنية الخاصة بـ «الطراز العالمي» للحركة الحديثة، الفنادق، وأبنية المكاتب الشاهقة، والمباني الحكومية، والمسارح، ومراكز التسوق والمراكز الاجتماعية، وكان فوق ذلك عنصراً محورياً في إنتاج السياق التأريخي للعمارة ما بعد الحديثة التي برزت في المدينة تماشياً مع الطفرة الإسكانية في الفترة التي أعقبت حرب ١٩٦٧. أوضحَ مؤرخان ناقدان إسرائيليان من الجيل المعماري الجديد؛ تسفي إفرات (Zvi Efrat)[٢٦] ألونا نيتزان ـ شيفتان (Alona Nitzan-Shiftan)[٢٧] أن سيرورة التحوّل في الأسلوب المعماري الإسرائيلي قد بلغت أوجها في العام ١٩٦٧، وكانت مشاريع الدولة الإسكانية في القدس وحولها العامل المحفّز على إعادة تعريف طبيعة العمل المعماري في المقام الأول. كان الأسلوب الناشئ استمراراً لمحاولات المعماريين الإسرائيليين السابقة لـ«مَشرَقة» العمارة، إلا أن الفترة التي تلت حرب ١٩٦٧ قد تزامنت مع حالة من الغموض والتخبّط خيّمت على التطور المعماري في العالم أجمع. مع نهاية الستينيات كانت أسس الحركة الحديثة في مرمى التحدي، فقد سعى المخططون والمعماريون الذين تصدروا المشهد آنذاك للتملّص من منطق الحركة الحديثة النفعي «البسيط»، وبعث الروح في التصاميم المهجوسة بالتاريخ المديني وباللغة المعمارية ذات المضامين الرمزية والسيمائية والتواصلية. وبدأ افتتان معماريي هذه المرحلة بـ «المكان» و«الإقليم» و«المدينة التاريخية» مع شغفهم بالترويج لفكرة «المثوى» في مقابل ما تدلل عليه كلمة «الإسكان»، ولفكرة «الوطن» بوصفه ترياقاً لمواجهة عالم حديث تتعاظم الوحشة بين أقوامه على نحو مطّرد.

---

(٢٦) Zvi Efrat, *The Israeli Project, Israeli Planning and Construction 1948-1973* (Tel Aviv: Tel Aviv Museum of Art, 2000) (as exhibition) and 2005 (as catalogue).

(٢٧) Alona Nitzan-Shiftan, "Seizing Locality in Jerusalem," in: Nezar AlSayyad, ed., *The End of Tradition?* (London; New York: Routledge, 2004), pp. 231-255.

عمّت هذه الأحاسيس الجمالية العالم بأسره تحت يافطة «ما بعد الحداثة»، وليس مستغرباً في مناخ كهذا أن تصبح القدس قضية دولية مثيرة للجدل[٢٨].

تشكلّت في عام ١٩٦٨، ولتسهيل التعامل مع المضامين المركبة للتخطيط والبنيان في القدس، لجنة القدس بقرار من رئيس البلدية كوليك، وهي لجنة تنعقد كل عامين بغرض مراجعة الخطط المحلية الخاصة بإعادة إعمار المدينة وتطويرها وتقديم الاستشارات اللازمة. أحب كوليك، الليبرالي الفينيّ، أن يحيط نفسه بمثقفين يُطرِبون مسامعه بلقب «الحاكم التنويري»، ومما قاله مرة: «بعد توحيد المدينة مباشرة، دعوتُ ٣٠ أو ٤٠ من خيرة العقول في العالم لتقديم المشورة حول ما يتوجب عمله...»[٢٩]. ضمّت اللجنة الاستشارية معماريين دوليين بارزين، مهندسي مدن، علماء لاهوت، مؤرخين وأكاديميين. ومن هؤلاء المعماريين لويس كان (Louis Kahn)، إيسامو نوغوشي (Isamu Noguchi)، كريستوفر ألكسندر (Christopher Alexander)، الناقد المعماري برونو تسيفي (Bruno Zevi)، المؤرخ الأمريكي المختص بالتقنية والمدن لويس ممفورد (Lewis Mumford)، والفيلسوف إشعيا برلين (Isaiah Berlin). قُدّمَت خطة ١٩٦٨ إلى لجنة القدس في اجتماعها الثاني كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، بيد أن الحوار الأكاديمي الحماسي في لجنة القدس تجنّب التصدي تماماً للبعد السياسي في الخطة المحلية ومدى أحقية إسرائيل ومقدار حصافتها في استعمار المدينة وتوحيدها بموجب قانونها، كما لم يناقش مسألة تجريد الفلسطينيين من أملاكهم التي تسببت بها اللجنة، بل أثار الجدل عوضاً عن ذلك حول البعد المعماري والشكلي لهذه الكولونيالية[٣٠]. يعجّ تاريخ الاحتلال بـ«رجال السلام» الليبراليين الذين

---

(٢٨) للمفارقة، كانت كتابات مارتن هايدغر هي المرجع النظري لهذا التحول، والنص الأكثر صلةً من هذه الكتابات هو:

Martin Heidegger, "Building Dwelling Thinking," in: Martin Heidegger, *Poetry, Language, Thought*, translated and collected by Albert Hofstadter (New York: Harper Colophon Books, 1971).

انظر معالجة حول هذا الموضوع، في:

Nitzan-Shiftan, Ibid., p. 238.

(٢٩) Wohlgelnerter, "Follow the Cobblestone Road".

(٣٠) Simone Ricca, *Inventing the Jewish City: The Reconstruction of Jerusalem's Jewish Quarter After 1967* (London: I. B. Tauris, 2007), p. 150.

يتحملون مسؤولية الغبن المرتكب باسمه أو تجميله على الأقل، ولولاهم لما كان للاحتلال أن يكون.

دعم أعضاء اللجنة استعمال الإكساء الحجري كما سبق أن عرضته الخطة الشاملة، غير أنهم أجمعوا على رفض المقدمة الحداثية للخطة برمّتها، لما يعتريها من نقص لناحية التركيز على الطبيعة التاريخية للمدينة. وقوبلت الخطة حين عُرضت أمام اللجنة بالسخط من بعض الأعضاء، بينما أبكت بعضهم الآخر «حرفيّاً» الذين انتحبوا حزناً على المدينة التي توشك خطة التطوير الحداثية السالفة على «هدمها»، وطالبوا المخططين في القدس بدلاً من ذلك بـ«ترجمة مكانة [القدس] الاستثنائية إلى حزمة مبادئ إبداعية تهتدي بها مسيرة النمو المستقبلي للمدينة»(٣١). واستطاعت اللجنة في النهاية إقناع البلدية بإلغاء مشروع نظام الطرق العلوية الضخم الذي اقترحت خطة ١٩٦٨ بناءه قرب البلدة القديمة، لا ريب في أنها هي نفسها مبعث قلق اللجنة الرئيس في جميع الأحوال، لكننا قبل المضي أكثر في الحديث عن المشورة التي قدّمتها لخطط إعادة ترميمها، ثمة كلمات يجب أن تُقال حول هدمها في زمن الحرب وما تكشّف تحت حُطامها.

التدمير المُخطط

في مساء العاشر من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وفي ظل فوضى الحرب قبل التوصل إلى وقف إطلاق النار، نفّذ الجيش الإسرائيلي أول عملية تغيير محلي نوعية في المناطق المحتلة، إذ عمد إلى دكّ حي المغاربة الواقع أمام حائط المبكى مباشرة على الحد الغربي من البلدة القديمة بأكمله. ونُفّذت عملية الهدم بغية شق طريق إلى الساحة الكبرى الممتدة بين الحي اليهودي وحائط المبكى، وقد اضطلع الجيش بهذا التغيير المحلي من دون أمر حكومي مُعلَن، معرباً بما لا يدع مجالاً للشك عن عزمه عدم الانسحاب من هذه المنطقة المحتلة. يتحمّل الحاكم العسكري الأول للمناطق المحتلة حاييم هرتسوغ (Chaim Hertzog)، الإيرلندي المولد والرئيس السادس لإسرائيل، قسطاً كبيراً من الإدانة في قضية هدم هذا الحيّ المكتظ بالسكان، والذي يقطنه بضعة آلاف في ١٣٥ بيتاً: «عندما زرنا حائط المبكى وجدنا

---

(٣١) Kutcher, *The New Jerusalem: Planning and Politics*, pp. 54 and 87-89.

مرحاضاً ملاصقاً له. . . قررنا إزالته؛ ومن هنا وصلنا إلى نتيجة أننا نستطيع إخلاء الساحة المقابلة لحائط المبكى بكاملها إنها لفرصةٌ تاريخية لن تتكرر. . أدركنا أن عيد الأسابيع (شافو عوت) سيبدأ يوم السبت القادم، ١٤ حزيران/ يونيو، وسيرغب كثيرون بالقدوم للصلاة. . وتوجّب إتمام ذلك كلّه حينها»[٣٢]. سبق ذلك محاولة حاييم وايزمان، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، مناشدةَ الجيشِ البريطاني لفعل الأمر نفسه بعد أشهر من احتلاله للقدس ١٩١٧، دون طائل. بقاء حي المغاربة قائماً يجعل العبور إلى حائط المبكى متاحاً عبر زقاق متعرّج فقط، الأمر الذي تسبّب في ارتفاع وتيرة الخلاف بين اليهود العابرين للصلاة عند حائط المبكى والناس المقيمين هناك.

بعد هدم حي المغاربة تماماً، شرعَ الجيش بإجلاء ٣٠٠٠ لاجئ فلسطيني نزحوا بعد حرب ١٩٤٨ واستقروا في الحي اليهودي المجاور لحي المغاربة من الجهة الغربية، الذي أصبح مشرفاً الآن، بعد إزالة الحي، على موقع الهدم الذي توسط المكان بينه وبين حائط المبكى. حاصر الفيلق الأردني الحيّ اليهودي عام ١٩٤٨ وأجبر سكانه البالغ عددهم ألفين تقريباً على النزوح، ليصبح الحيّ مقصداً للاجئين الفلسطينيين النازحين من المناطق التي خضعت للحكم الإسرائيلي. في سعيها لترميم الحياة اليهودية في الحي بعد حرب ١٩٦٧، عمدت الحكومة أوّلاً إلى إجلاء ثمانين عائلة من اللاجئين الفلسطينيين تقيم في أبنية كانت في السابق كُنُساً[٣٣] بالقوة، ثمّ جرى تدريجياً ترحيل باقي المقيمين في الحي؛ مسلمين ومسيحيين، فلسطينيين وأرمن كذلك، بعد أن أصدرت محكمة العدل الإسرائيلية العليا قراراً يجيز ذلك. كانت حدود حي اليهود قبل حرب ١٩٤٨ مفتوحة ويصعب تحديد أبعاد الحي بدقة، وبعد حرب ١٩٦٧ قامت الحكومة بتطهير منطقة تقارب مساحتها ٩ هكتارات، تفوق مساحة الحي بحسب كل التقديرات السابقة. وفي ٣١ آب/أغسطس، بعد شهرين من الحرب، أُعلنت البلدة القديمة برمّتها موقعاً أثرياً يُمنع البناء فيه، بغرض إجراء المسح الأركيولوجي، واستحال الحي المتّسع بعد عملية الإخلاء الهمجية إلى موقع مقفر للدراسات الأركيولوجية المكثفة. بعد ثلاث سنوات

---

(٣٢) ورد في:
Gazit, *The Carrot and the Stick: Israel's Policy in Judea and Samaria, 1967-68*, p. 53.

(٣٣) Tom Segev, *Israel in 1967* (Jerusalem: Keter Books, 2005), p. 511.

من ذلك، في العام ١٩٧١، أنشئت شركةٌ لترميم حي اليهود وتطويره بدعم من المؤرخ والناقد المعماري البريطاني (الألماني المولد) نيكولاس بيفسنر (Nikolaus Pevsner)[٣٤]. لم يوفر البحث الأركيولوجي ذريعة «العودة» إسرائيلية تحتل الأراضي الفلسطينية فحسب، بل «موطئاً» لحقّ تاريخي أصيل أمكن تطويره إلى نموذج بناء على يد المعماريين الإسرائيليين، كما عبّرت عن ذلك الكاتبة الفلسطينية ناديا أبو الحاج. استُخدِمت الأركيولوجيا التوراتية لإضفاء الشرعية على الزعم القائل بأن العمارةَ الفلسطينية المحلية يهوديةٌ في الأصل، كما سوّغت، وفقاً لنيتزان ـ شيفتان، تعريفَ «الأسرلة» بوصفها ثقافةً محليةً «أصيلة» استأثرَ بها الوافدون الفلسطينيون الجدد وشوهوا ملامحها[٣٥].



تسوية ساحة الحائط الغربي ١٩٧٦، المشروع الإسرائيلي.

أركيولوجيا توراتية

لطالما احتلت الأركيولوجيا موقعاً حيوياً في تكوين الهوية الإسرائيلية منذ تأسيس الدولة. حين زعمَ ديفيد بن غوريون، أول رئيس وزراء إسرائيلي، في مذكراته أن الحق اليهودي في فلسطين «ينبني... على حفرنا

---

(٣٤) Peter Bogud, "The Cardo-the Jewish Street and Habad Road," in: Amiram Harlap, ed., *Israel Builds* (Jerusalem: Ministry for Construction and Housing, 1977), p. 173.

(٣٥) Nitzan-Shiftan, "Seizing Locality in Jerusalem," pp. 241-242.

التربةَ بأيدينا»[٣٦]، كان يحيلُ إلى نمطين من الأعمال يثبتان الحقوق الصهيونية في الأرض ويدلّلان عليها؛ الزراعة والأركيولوجيا. بعد أن بسطت وجودها على مساحة كبيرة من الأرض الفلسطينية الغريبة، تابعت الحركة الصهيونية التنقيب عميقاً أكثر بحثاً عن الأرض الموعودة، إذ اعتبرت المشاهد الطبيعية المرئية في فلسطين مجرّد غطاءٍ مؤقت يمكن أن يكشف التنقيب تحته عن الأراضي التوراتية التاريخية، وساحات المعركة، والمستوطنات الإسرائيلية، ومواقع العبادة. كانت ثمّة مهمة وطنية أُلقيت على عاتق الأركيولوجيا، وهي إزالة الطبقة الأرضية المرئية لإظهار الأرض العبرانية التليدة ومعها الدليل على حق الملكية اليهودية. بالنتيجة، كانت الطبقات الأرضية الجوفية بمثابة جغرافيا موازية وأقرب إلى نصب تذكاري قومي يتذرّع به استعمار جديد بوصفه عودة إلى إرث مقدّس. أدت الأركيولوجيا دوراً مؤثراً في إعادة تنظيم التضاريس الأرضية إلى حدّ بعيد على امتداد التاريخ الصهيوني، فأُنشئت القرى والبلدات الجديدة والمستوطنات فوق المواقع التي يُشتبهُ أن لها تاريخاً عبرياً، أو بمحاذاتها، واتّخذت أسماءها التوراتية كذلك[٣٧]. وبالفعل في حطامٍ عمره

---

(٣٦) David Ben-Gurion, *Recollections* (New York: Macdonald and Co., 1970), p. 70.

(٣٧) عقب تأسيس الدولة مباشرة، عيّن بن غوريون لجنة الأسماء الحكومية بهدف «تهويد» البلد من خلال استخدام الأسماء العبرية. انظر:

Meron Benvenisti, *Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land Since 1948* (Berkeley; Los Angeles, CA: University of California Press, 2000), pp. 11-54.

بعد حرب ١٩٦٧، جرى تطوير أول مستوطنة من هذا النوع في مدينة الخليل في الضفة الغربية قريباً من مسجد أثري يعتقد بأنه «مقامُ الآباء (آباء التوراة)». المستوطنة اليهودية تل رميدة ضمن الخليل هي الأكثر حداثة، وقد بنيت عام ١٩٩٩ على موقع تنقيب أثري يعود للعصر البرونزي ويعتقد أنه يمثل «مدينة داود». تل رميدة هي التجسيد الحرفي تقريباً للعلاقة بين المستوطنات الإسرائيلية والأركيولوجيا. مع اندلاع النزاع الجوفي على سطح الأرض، حيث يقوم الحي الفلسطيني المكتظ بالسكان، أعلنت المنطقة كموقع أثري وقام الجيش بوضع يده عليها مباشرة بهدف القيام «بحفريات إنقاذ» مؤقتة وطارئة. أقيمت أعمدة بجانب مكان الحفر لدعم سطح إسمنتي ضخم. مع وصول شارون إلى السلطة وقد اكتمل هذا البناء في آذار/ مارس ٢٠٠١، سمحت حكومة الوحدة برئاسته مباشرة لمجموعة من المستوطنين ببناء بؤرة صغيرة مؤلفة من سبعة بيوت نقّالة ـ ست شقق جديدة وقاعة لدراسة التوراة ـ على أعلى السطح الإسمنتي الذي كان يجثم فوق الموقع الأركيولوجي الصغير. انظر:

Shimon Riklin, "Israeli History in Palestinian Hands," *Makor Rishon*, 11/9/1998; Gideon Samet, "The Hidden Threat of the Outposts," *Ha'aretz*, 23/10/2002; Akiva Eldar, "Unnatural Growth," *Ha'aretz*, 1/5/2001, and Nadav Shragai: "Tel Rumeida Getting Permanent Housing," *Ha'aretz*, 3/9/2002, and "Sharon Orders New Hebron Jewish Housing," *Ha'aretz*, 19/11/2002.

خمسة آلاف عام تحت الأرض بأمتار قليلة؛ وُجد طِلسٌ(*) مطمورٌ تحت التربة والحجارة، تراصّت على صفحته مجموعة من مرويات الحروب والتدمير لثقافات مختلفة مرتّبة زمنياً، لكن اهتمام الأركيولوجيين التوراتيين الإسرائيليين كان منصبّاً على الحفر إلى مستويات أعمق تعود إلى العصرين البرونزي والحديدي(٣٨) حيث تنتمي الحقب الزمنية التوراتية، وللقرون الأربعة الأولى بعد الميلاد التي تنتمي إليها الحقبة المذكورة في دراسات التأويل الديني الخاصة بالمِشْنا، ويتبدى جنوحهم نحو لَيّ عنق التاريخ عبر تهميشهم للمكتشفات في الطبقات الأعلى والأحدث التي تعود إلى العصور الإسلامية والعثمانية خلال عمليات الحفر، وفي المتاحف أيضاً، إذ يعمدون إلى صرف النظر عنها باعتبارها تمثيلات لمراحل تاريخية خاملة، وتُنبَذ بذريعة أنها «حديثة للغاية»، أو تُترك نهباً للتحلّل والبَوار(٣٩). وفي هذا المنحى، لم يجرِ تسييس الأركيولوجيا الإسرائيلية بطريقة تختلف في جوهرها عن توظيف سواها في خدمة الحركات القومية(٤٠). علاوةً على ذلك، فقد قام النهج العمَلي للأركيولوجيا الإسرائيلية في جزء كبير منه على تركة الأركيولوجيين الأمريكيين والبريطانيين الذين بدؤوا أعمال الكشف والتنقيب منذ القرن التاسع عشر(٤١)،

(*) الرِّق الذي كُتب عليه عدة مرات بعد محو الكتابة الأصلية، وقد تكون الكتابات المختلفة متراكبة فوق بعضها (المترجم).

(٣٨) اكتسب التصنيف الزمني في الممارسة الإسرائيلية للأركيولوجية التوراتية أهمية قومية، حيث صُنِّف العصر البرونزي «كحقبة كنعانية»، والعصر الحديدي «كحقبة عبرانية». انظر:

Colin Renfrew and Paul Bahn, *Archaeology, Theories, Methods and Practice* (London: Thames and Hudson, 2000), pp. 20-25.

(٣٩) Neil Asher Silberman, *Between Past and Present: Archaeology, Ideology, and Nationalism in the Modern Middle East* (New York: H. Holt, 1989); Shulamit Geva, "Biblical Archaeology at its Infancy," *Zmanim*, no. 42 (1992), and Nadia Abu El-Haj, *Facts on the Ground: Archaeological Practice and Territorial Self-Fashioning in Israeli Society* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2001).

(٤٠) كثيراً ما ساد الجدل في أن التكوين وتماسك الهويات القومية، إضافة إلى مجموعة الصراعات والمطالب التحررية في القوس الممتد من مصر مروراً بفلسطين، ولبنان، وسوريا، وتركيا، واليونان، والبلقان، وإيطاليا، قائم على تداخل السرديات التاريخية والأساطير، وهذا ما أوكل إلى الأركيولوجيا أمر الفصل فيه، وإثبات صحته وتعميمه. انظر:

Lynn Meskell, ed., *Archaeology under Fire* (London; New York: Routledge, 1998), pp. 3-9.

(٤١) الصندوق البريطاني لاكتشاف فلسطين، والذي تأسس في أيار/ مايو ١٨٦٥ بهدف «دراسة التاريخ الأركيولوجي، والجغرافي، والجيولوجي، والطبيعي لفلسطين»، قد أسس بدوره لعملية رسم الخرائط التي سهّلت احتلال بريطانيا لفلسطين. بعض المسوحات والخرائط التي مكنت من هزيمة =

لكن خلافاً لأسلافهم، كان لدى الأركيولوجيين التوراتيين الإسرائيليين مآربُ قومية أكثر منها دينية، إذ تولّى العلمانيون، أمثال بن غوريون، أعمال التنقيب في أغلب الحالات بناءً على رؤيتهم للعهد القديم كنصّ قومي تاريخي من شأنه صهر الهوية القومية والدولة في بوتقة واحدة[٤٢]. ثمّة تماهٍ يمكن استشفافه بين الأعمال الحفرية الأركيولوجية والعمليات العسكرية بالنظر إلى قيام ضباط عسكريين متقاعدين بتنظيمها في أحايين كثيرة[٤٣]. في ٢٧ حزيران/يونيو

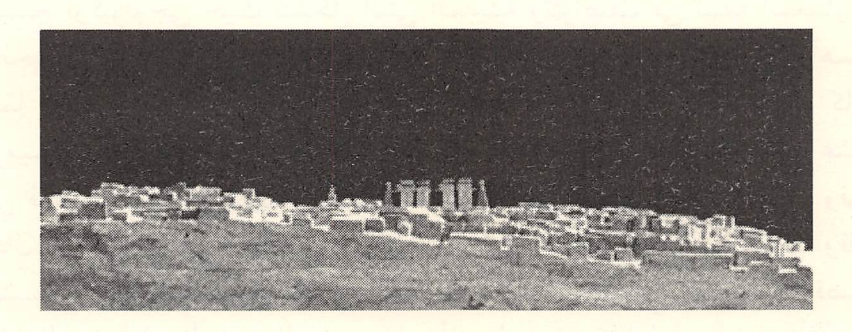
= الجيوش العثمانية جرى إعدادها بين عامي ١٩١٣ و١٩١٤ على يد ضابطين انتُدِبا لصندوق اكتشاف فلسطين من قبل مكتب الحرب، وهما هربرت هوراشيو كتشنر ولورانس العرب. قام عالما الآثار - الجنديان «الأسطوريان» - هذان بإجراء مسوحات وإعداد خرائط للمنطقة تحت ذريعة دراسةٍ أركيولوجية للأرض المقدسة محفّزين بسبب ديني. في السياق الثيولوجي للقرن التاسع عشر، اعتبرت الأركيولوجيا تخصصاً فرعياً للأبحاث التوراتية، يجمع التنقيب مع الدراسة النصيّة في محاولة لمطابقة الآثار المادية للعصر البرونزي مع السرديات التوراتية. في أوائل العشرينيات من القرن الماضي، قلبت أعمال التنقيب التي أجراها وليام فوكسويل أولبرايت في فلسطين الأركيولوجيا التوراتية إلى فرع علمي منضبط؛ ولا تزال أعمال التنقيب التي ترأسها - مثل حملة ١٩٢٤ المبهرجة نحو البحر الميت بحثاً عن سدوم وعمورة، برفقة ممثلين يرتدون كسوة المراسم التي تمثل كل جماعة إثنية في القدس - علامة تدلل على الأداء المسرحي الذي تميّزت به رحلات الحجّ المبكّرة.

(٤٢) Anita Shapira, "Ben-Gurion and the Bible: The Forging of an Historical Narrative?," *Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 33, no. 4 (1997), pp. 645-674.

رأى الأركيولوجيون الإسرائيليون التوارتيون الأوائل التوراة عبر إشكال جوهري: فقد كانت وثيقة تاريخية معتمدة لإعادة بناء الماضي القومي توجّههم إلى المواقع التليدة، وكانت مصدراً بحاجة إلى التوضيح من خلال اكتشافات كهذه. على النقيض من ذلك، عارضت الجماعات اليهودية المتزمتة - الذين لا يحتاج إيمانهم بالتوراة إلى دليل مادي على الإطلاق - على الدوام أعمال الحفر، لدرجة أنهم قدموا عرائض في المحكمة ضدّها، خوفاً من أن تتسبب هذه الأعمال بانتهاك قدسية الأضرحة اليهودية القديمة. انظر: Shlomo Bunimovitz, "Cultural Interpretation and the Bible: Biblical Archaeology in the Postmodern Era," *Cathedra* (August 2001), p. 33.

(٤٣) ظهرت الأركيولوجيا التوراتية الإسرائيلية في العقد الخمسيني من القرن الماضي، وترأسها شكلياً يغائيل يادين (Yigal Yadin)، رئيس الأركان الثاني لجيش الدفاع الإسرائيلي. في سعيه لتزويد المجتمع الإسرائيلي الوليد بقرائن تاريخية لحرب الاستقلال ١٩٤٨، ركز يادين في حفرياته على الحقبة التوراتية «لاحتلال واستيطان» العبرانيين في كنعان، على الحروب وأعمال التحصينات الضخمة التي نفذها ملوك حقبتي الهيكل الأولى والثانية، وعلى ثورة شمعون باركوخبا (ابن الكوكب) في أماكن كانت، أو أنها أصبحت بعدئذ، مواقع للمثيولوجيا القومية الملحمية: حاصور، مجدو، ومسعَدة. بعد ثلاث سنوات من حرب ١٩٧٦، أصبح يادين مديراً لمعهد الأركيولوجيا في جامعة القدس العبرية، وبإمكانيات المعهد ترأس عدة أعمال حفرية عبر المناطق المحتلة حديثاً. خلال تلك السنوات برز موشيه دايان كعسكري-أركيولوجي أيضاً. خلال عمله في الجيش وكوزير للدفاع، تابع دايان الأركيولوجيا كهواية خاصة؛ بعد حرب ١٩٦٧، امتدت نشاطاته لتشمل المناطق المحتلة، والتي كانت حتى العام ١٩٧٤ تحت قيادته المباشرة كوزير للدفاع. سطا دايان على أكثر من خمسة وثلاثين موقعاً أثرياً على امتداد الضفة الغربية، غزة، وسيناء، معتمداً على الكوادر العسكرية، الحوامات والجرافات، لنقل القطع الأثرية إلى بيته في ضواحي تل أبيب. انظر: =

١٩٦٧؛ اليوم الذي ضمت فيه إسرائيل القدس العربية إليها وكذلك المنطقة المحيطة بها، أعلنت الحكومة الإسرائيلية المواقع الأثرية والتاريخية في الضفة الغربية، التي تحمل طابعاً ثقافياً عبرانياً أو يهودياً على نحو مخصوص، «ملكيةً ثقافيةً وقومية» للدولة(٤٤)، ما يعني في حقيقة الأمر أن باطن الأرض في المناطق المحتلة التي جرى ضمّها هو المستهدَف من الاستعمار في المقام الأول. كانت القدس محطّ اهتمام الأركيولوجيين التوراتيين الإسرائيليين الأول، ولا سيّما الحي اليهودي في البلدة القديمة. وأضحت البيانات الأركيولوجية متاحة بسهولة بفضل وجود أكثر الأرشيفات المتعلّقة بعلم الآثار والقطع الأثرية تنظيماً، مع الأخذ بعين الاعتبار الثروة الهائلة من المصادر التي وفّرتها للأركيولوجيين التوارتيين الإسرائيليين المجموعات والمكتبات في متحف روكفلر في القدس الشرقية، والمدارس الأمريكية للأبحاث الشرقية، والمدرسة الفرنسية للدراسات التوراتية والأثرية. بعد أن أصبحت تحت السيطرة الإسرائيلية(٤٥).



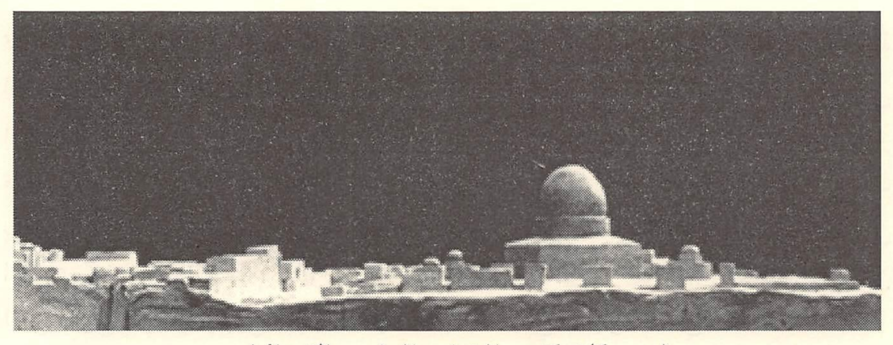
Neil Asher Silberman, *A Prophet from Amongst You: The Life of Yigal Yadin: Soldier, Scholar, and Mythmaker of Modern Israel* (Boston, MA: Addison Wesley Publishing, 1993); Raz Kletter, ""'A Very General Archaeologist'': Moshe Dayan and Israeli Archaeology," *The Journal of Hebrew Scriptures*, vol. 4 (2003), and Shabtai Teveth, *Moshe Dayan: The Soldier, the Man, the Legend* (New York: Quartet Books, 1972), p. 202.

(٤٤) Neve Gordon, *Israel's Occupation: Sovereignty, Discipline and Control* (Berkeley, CA: California University Press, 2008), chap. 5.

على الرغم من أن القانون الدولي يحظر الحفريات الأركيولوجية في المناطق المحتلة (بخلاف حفريات الإنقاذ)، ويحرّم إزالة المكتشفات من تلك المناطق، تمّ منذ ١٩٦٧ إجراء المسوحات على حوالى ٥٠٠٠ موقع أركيولوجي في الضفة الغربية. بعد الانتفاضة الأولى، بدأ الأكاديميون الإسرائيليون بالإحجام عن تنفيذ الحفريات في الضفة الغربية، وعهد بتنفيذ معظم أعمال التنقيب «لضابط أركان الجيش لشؤون الأركيولوجيا»، وقد تولى إسحاق ماغين هذا المنصب على امتداد الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة. انظر:

Meron Rapoport, "Buried Treasure that's Kept in the Dark," *Ha'aretz*, 17/12/2006.

(٤٥) Geva, "Biblical Archaeology at its Infancy," p. 93.



لويس كان، كنيس الخراب. المشروع الإسرائيلي.

الأركيولوجيا في ثنايا العمارة

أُدرجت المكتشفات الأثرية في البلدة القديمة ضمن برنامج التخطيط المديني الشامل، وبرزَ لويس كان (Louis Kahn) في الاجتماعات المبكرة للجنة القدس مقدّماً رؤيته لعملية إعادة إعمار الحي الذي تمّ إخلاؤه بصورة «نسيج أركيولوجي حيث تتشكل البنى المدينية وتتراصف في نسقه المعماري [الجديد] طبقاً للطراز القديم المهدوم»(٤٦). أحد أكثر مقترحات (كان) أهمية فيما يتعلق بإعادة إعمار البلدة القديمة، الذي اضطلع به القطاع الخاص، كان ترميم كنيس الخراب (Hurva Synagogue)، الذي بُني في القرن الثامن عشر في قلب الحي اليهودي، وقد دمّره الجيش العربي بعد حرب ١٩٤٨. وفي حال أمكن بناءُ صرح الكنيس في هيئته الأثرية القديمة من بقايا خرائبه وفقاً للنسب والتصورات المقترَحة في خطة كان، فله أن يضاهي المسجد الأقصى وقبة الصخرة في المشهد المرتسم على أفق المدينة. كان لهذه الخطة تأثيرٌ لا يستهان به، وإن لم يكن ملحوظاً البتّة، على العمارة الإسرائيلية في الحي، وما وراءه أيضاً. كان رام كارمي (Ram Karmi) أحد أبرز المعماريين الإسرائيليين الواعدين في الجيل الثاني من بناة الدولة، وأكثر المتحمّسين والداعمين لـ (كان) في سبعينيات القرن الماضي في إسرائيل؛ وفيما كتب عام ١٩٧٠، ذكر كارمي أن خطة (كان) المقدمة لترميم كنيس الخراب هي دلالة على أفولِ الحداثة الإسرائيلية التي انضوى تحت لوائها جيل المعماريين المؤسس في إسرائيل، ومنهم والده دوف كارمي (Dov Karmi)، «لم تتمكن

(٤٦) ورد في:
Abu El-Haj, *Facts on the Ground: Archaeological Practice and Territorial Self-Fashioning in Israeli Society*, p. 182.

العمارة الإسرائيلية من التعبير فنياً كما يجب عمّا يلائم مطامح الأمة في العودة إلى جذورها . . . وفي بناء كنيس الخراب فرصةٌ لسدّ هذه الثغرة»(٤٧) ثم جاءت الدعوة إلى دمج فرعي الأركيولوجيا والعمارة معاً في منهج واحد، وفي الحقيقة، تعاون المعماريون والأركيولوجيون الإسرائيليون معاً في جميع أعمال الترميم ضمن الحي، وفي إنجاز أعمال إعادة الإعمار والتجديد والتنقيب على السواء(٤٨). اتّسعت النزعة الأركيولوجية(*) على المستوى الشاقولي في صورة طرازٍ بنائي جديد سمّاه تسيفي إفرات «الأصولية الأركيولوجية»(٤٩).

كانت الطوابق العليا في بعض البيوت الجديدة امتدادات فعلية لمظهرها الأثري العتيق، وفي حين بُنيت الطوابق الدنيا في بيوت أخرى من حجارة قديمة والطوابق العليا من حجارة جديدة، بني بعضها الآخر ببساطة على هيئة المبنى الأثري.




إعادة إعمار الساحة الرئيسة في الحي اليهودي أوائل السبعينيات من القرن الماضي. المشروع الإسرائيلي.

---

(٤٧) "The Restoration of the Hurva: A Symposium," in: David Casuto, ed., *The Hurva Reconstructed: Comments and Criticisms on the Restoration of the Synagogue of "Hurvat Rabi Yeduda Hahasid"* (Jerusalem: Ministry of Education and Culture, 1970).

(٤٨) Shimon Gardi, "Rehabilitation of the Jewish Quarter," p. 161, and Peter Bogud, "The Cardo-the Jewish Street and Habad Road," p. 173, in: Harlap, ed., *Israel Builds*.

(*) archaeologism نهج ارتبط بالطقوس والشعائر الكاثوليكية وتميّز بإعلاء شأن الممارسات الطقسية الكاثوليكية المبكرة بحسب التعاقب الزمني التاريخي، وعليه تكون الصلاة والتقاليد الخاصة بآباء الكنيسة الأوائل أفضل وأكثر «نقاء» من تلك المتبعة في كنيسة القرون الوسطى. وبالمحصلة، لا جدوى حقيقية من تجديد الممارسات الطقسية إن لم يكن في العودة إلى شعائر المسيحيين الأوائل، مع ضرورة أن تحذو الكنيسة الحديثة حذو الكنيسة الرسولية. وفي السياق المعماري، يتعامل النهج مع الكنيسة بوصفها قطعة أثرية تاريخية وليس ككينونة حيّة تخضع للتطور الطبيعي، ومن ثَمَّ فالنقاء والأصالة وثيقا الصلة بصورة البناء الكنسي الأوّل (المترجم).

(٤٩) Efrat, *The Israeli Project, Israeli Planning and Construction 1948-1973*, p. 973.

أصبح كارمي عام ١٩٧٤ كبير المعماريين في وزارة الإسكان والتعمير، التي كانت لا تزال تشرف آنذاك على معظم مشاريع البناء السكني في إسرائيل، وقد عُرِفت بدعمها للحلول الإسكانية السريعة والرخيصة المتمثلة في الكتل السكنية؛ وهو من يشار له بالبنان ضمن مجموعة المعماريين الإسرائيليين الأكثر انسجاماً مع النزعات التأريخية في لجنة القدس ومع التطورات المعمارية على مستوى العالم. إنهم ثلّة من المعماريين الشبان العائدين بعد دراستهم في أرقى مدارس العمارة في العالم وفي الجمعية المعمارية في لندن؛ معقل الأفكار المعمارية الجديدة بوجه خاص، التي تخرج منها كارمي نفسه. شأن العديد من الطبقات المهنية في إسرائيل، كان معظمهم داعمين لحزب العمل؛ القوة التنفيذية التي تقف خلف السياسية الكولونيالية في القدس وباقي المناطق المحتلة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٧. اعتبر هؤلاء المهنيون الشباب الطراز المعماري، الذي ساد فترة الخمسينيات والستينيات وتجسّد في الكتل السكنية ذات الطابع الاشتراكي الذي رعته الدولة والمستقى من الحداثة الأوروبية، عقيماً مجدباً قاسي الملامح ويفتقر إلى أكثر المضامين أهمية: «المعنى». لم يرجع الجزء الأكبر من هؤلاء المعماريين إلى إسرائيل على خلفية قناعاتهم القومية، بل بسبب الفرصة التي مُنحت لهم، كمعماريين في أوج شبابهم، لمزاولة العمل الإنشائي والتعاطي مع القضايا التي تعتمل في خضم المباحثات المعمارية. ولعلهم كانوا مدركين أن مشاريعهم قامت على أراضٍ فلسطينية مُصادرة، وأنها عجّلت بوقوع مآسٍ على المستوى الشخصي والقومي، بيد أنهم تَصَدّوا لهواجس من هذا القبيل وزعموا أن انخراطهم في هذه المشاريع يتم على أسسٍ احترافية «بحتة». بعد توليه منصبه، وفي محاكاة لما قام به ستورز قَبلاً، أوقف كارمي جميع المشاريع في القدس وشكّل فريقاً من الخبراء مهمتهم الإشراف على برنامج التخطيط الجديد على مستوى المدينة، ووفقاً لكارمي «يتوجب أن يتمّ البحث عن الهوية القومية في ثنايا التصميم المعماري»[٥٠] في مستهل الإصدار الرسمي لوزارة الإسكان «أبنية إسرائيل» عام ١٩٧٧، شرح كارمي

(٥٠) Ram Karmi, "Human Value in Urban Architecture," in: Harlap, ed., Ibid., p. 31.

يكرر كارمي بعضاً من هذه المفاهيم في واحد من كتبه الجديدة:

Ram Karmi, *Lyric Architecture* (Tel Aviv: Ministry of Defense Press, 2001) (in Hebrew).

حيثيات النقلة في محور الإنشاء المعماري على النحو الآتي: «يفرض علينا العجز الإسكاني ضغطاً كبيراً. . . وقد بذلنا قصارى جهدنا في البناء بالقدر الذي تسمح به الميزانية. . وما زلت أشعر أن هذه الجهود يعتريها النقص من جانب واحد؛ الجانب الذي ظهرت إسرائيل إلى الوجود على أساسه: «الوطن القومي». . . لا ينحصر معنى الوطن في حيز ضيق ضمن شقة سكنية، بل ينطوي فوق ذلك على الإحساس بالانتماء إلى المحيط الجغرافي المباشر. . .»(٥١) لا غروَ أن تصبح العمارة بعد ذلك عاملاً محورياً في إعادة تصميم المنطقة كوطن. ولكن أين يمكن لـ «معنى» كهذا أن يوجد؟ إنه يكمن في الطبيعة الخاصة لتضاريس الأمة نفسها بحسب كارمي: «بما أننا لم نخلق اللغة العبرية من العدم وإنما بنيناها على قواعد اللغة التي شاعت قبل ألفي سنة. . وعلى المنوال عينه، فنحن لم نشرع [في تشييد الأبنية] على أرضٍ بكرٍ خالية»(٥٢) كان الإلهام حاضراً فوق سطح الأرض، وفي باطنها كذلك، كما أوضحت ألونا نيتزان ـ شيفتان: «بينما كان المعماريون يتقصّون الطابع المحلي فوق سطح الأرض، كان الأركيولوجيون يتقصّون التاريخ اليهودي في باطنها»(٥٣). ارتأى المعماريون الإسرائيليون أن النسيج المعماري الفلسطيني الشعبي على سطح الأرض، في أحياء القدس وفي القرى الممتدة على سفوح التلال، لا يمثل سجلاً لترميزات اجتماعية محسوسة خضعت لسيرورة تاريخية من التطور المركب، وإنما بنى مستحجَرة تدلل على الأصالة التوراتية(٥٤). لطالما كانت الثقافة الإسرائيلية الصنع حبيسة الرغبات المتضاربة الحائرة بين التأسّي بالعامية العربية المبسطة جداً أو حتى تبنّيها، وبين تعريف ذاتها بصرامة ضدها وعلى النقيض منها. ترى الصهيونية الفلسطينيين إما كوافدين متأخرين ليس عندهم جذور عمرها آلاف السنين في الأرض، أو، وهنا المفارقة، حماة الثقافة العبرية التليدة واللغة في هذه الأرض، من دون إدراك

---

(٥١) Karmi, "Human Value in Urban Architecture," p. 31.

(٥٢) المصدر نفسه، ص٥٢.

(٥٣) Nitzan-Shiftan, "Seizing Locality in Jerusalem," p. 242.

(٥٤) Abu El-Haj, *Facts on the Ground: Archaeological Practice and Territorial Self-Fashioning in Israeli Society*, p. 153, and Gil Eyal, "Between East and West: The Discourse on the "Arab Village" in Israel," in: Yehuda Shenhav, ed., *Coloniality and the Postcolonial Condition: Implications for Israeli Society* (Jerusalem: Van Leer Institute and Hakibbutz Hameuchad Publishing House, 2004), pp. 39-55, 208 and 217 (in Hebrew).

التناقض البيّن في جملة هذه التصورات(٥٥) فُتنَ المعماريون الإسرائيليون بالعمارة الفلسطينية المحلية متأثرين بمنظومة نظرية أخرى اشتهرت آنذاك: معرض «عمارة بلا معماريين»، الذي نظمه متحف الفن الحديث عام ١٩٦٤، وقد شجعت قائمة معروضاته المصورة على دمج المبادئ المُستَمَدّة من البناء الشعبي في سياق العمارة العالمية الحديثة. تجاهل المعرض في غمرة تركيزه على البعد الشكلي في العمارة المحلية الشعبية التطوراتِ الاجتماعية والسياسية للجماعات البشرية التي أنشأتها، لكونه ميالاً بعض الشيء إلى اعتبارها تمثيلات سرمدية لـ«الهمجي النبيل»(*). وفي سياق رومانسي واستشراقي مماثل، ترافق افتتان المعماريين الإسرائيليين بالطابع الشعبي الفلسطيني مع غفلتهم تماماً عن التطور الاجتماعي والسياسي المركب للقرى والبلدات الفلسطينية التي يضعونها قيد الدراسة، وافترضوا أن هذه البنى السكنية قد تطورت بشكل طبيعي تلقائي دونما تخطيط. كانت هذه الرؤية جزءاً من دراسة التي أعدّها معماريّ إسرائيلي آخر هو توماس ليترسدورف (Thomas Leitersdorf)، المتخرج من الجمعية المعمارية في لندن، والذي عاد إلى إسرائيل بعد عمله في الخارج ليضع تصميم معاليه أدوميم؛ أكبر

---

(٥٥) Ella Shohat, *Forbidden Reminiscences: A Collection of Essays* (Tel Aviv: Kedem Publishing, 2001), p. 321.

بالمثل، وصف دايان كيف بدا له المزارعون الفلسطينيون، عندما كان شاباً، وهم يحرثون أراضيهم بزوج من الثيران، قرب (فوشاف) نحلال حيث ترعرع، كشخصيات توراتية شرّدها الزمن، الأمر الذي دفعه إلى التفكير «بأجداده القدماء» وأبطال أمتنا». انظر:

Moshe Dayan, *Living with the Bible* (New York: W. Morrow, 1978).

(*) مفهوم مثالي للنوع البشري غير المتحضر يرمز إلى الطيبة الفطرية للإنسان الذي لم يتأثر بمفاسد الحضارة. وكان تمجيد الهمجي النبيل الموضوع المهيمن في الكتابات الرومنطيقية للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وبشكل خاص أعمال جان جاك روسو (المترجم).

انظر:

Bernard Rudofsky, *Architecture without Architects: A Short Introduction to Non-Pedigreed Architecture* (Albuquerque, New Mexico: University of New Mexico Press, 1987 [1964]).

للاطلاع على تحليل ممتاز لهذا العمل انظر:

Felicity Scott, "Bernard Rudofsky: Allegories of Nomadism and Dwelling," in: Sarah Goldhagen and Réjean Legault, *Anxious Modernisms: Experimentation in Postwar Architectural Culture* (Cambridge MA: MIT Press; Montreal: Canadian Center for Architecture, 2000), pp. 215-237, and Felicity Scott: "Underneath Aesthetics and Utility: The Untransposable Fetish of Bernard Rudofsky," *Assemblage*, vol. 38 (April 1999), pp. 58-89, and "Revisiting Architecture without Architects," *Harvard Design Magazine* (Fall 1998), pp. 69-72.

مستوطنات الضفة الغربية والواقعة على بعد كيلومترات من شرقي القدس: «من الناحية الجمالية، فإنهم [الفلسطينيين] يتفوقون علينا! «عمارةٌ بلا معماريين»، إنها القرية العربية وهذا هو جمالها.. إني أنظر إلى شكل القرى العربية بعين الحسد. يكمن جمال القرية العربية في جبلّتها المتراكبة المظهر والعشوائية إلى حدّ ما... إنها دائماً أفضل حالاً من حالها بين يدي المعماري الذي يفسد الأمور لأنه يعمل وفقاً لأسس منطقية، والقرى لم تُبنَ على هذه الأسس....»[٥٦]. إلا أن ما كان خافياً على ليترسدورف ومعاصريه إلى حد كبير، هو عمليةُ عصرنةِ القرية الفلسطينية، تطورها إلى كيان اجتماعي/اقتصادي معقد، تحويل اقتصادها الزراعي إلى اقتصاد شبه حضري، التخلي عن العمارة التقليدية الحجرية، وما يثير السخرية أكثر، التأثير الذي أحدثته الثقافة والاقتصاد الإسرائيليان وتقنيات البناء والعمارة الجديدة. علاوة على منظوره الاستشراقي الذي حكم على القرية الفلسطينية بالتخلف الإبداعي الدائم كجزيرة «تراثية» في محيط من «الرقي»[٥٧]، فقد فات ليترسدورف التناقض في عمله هو نفسه: حيث كانت الأبنية التي صممها في مواقع مشرفة على القرى الفلسطينية هي من تسبب بالضرر البليغ لهذه القرى. مع انتهاء «إعادة إعمار» الحي اليهودي في القدس، بقي ٢٠ في المئة من أبنية الحي على حالته الأصلية فقط، وتمّ إعادة بناء الباقي مع إضافة المزيد من الطوابق تلبيةً لهدف الحكومة في استيعاب الأعداد الكبيرة من المقيمين.

يفوق عدد المقيمين في الحي حالياً ٤٥٠٠؛ ثلثهم من طلبة اليشيفا (Yeshiva) (المعهد اليهودي للدراسات الدينية) القادمين من جميع أنحاء العالم، معظم هؤلاء القاطنين هم يهود قوميون متدينون، العديد منهم من الولايات المتحدة، إضافة إلى عدد من الفنانين والمعماريين المتأثّرين بثقافة «الرجوع إلى مركز المدينة».

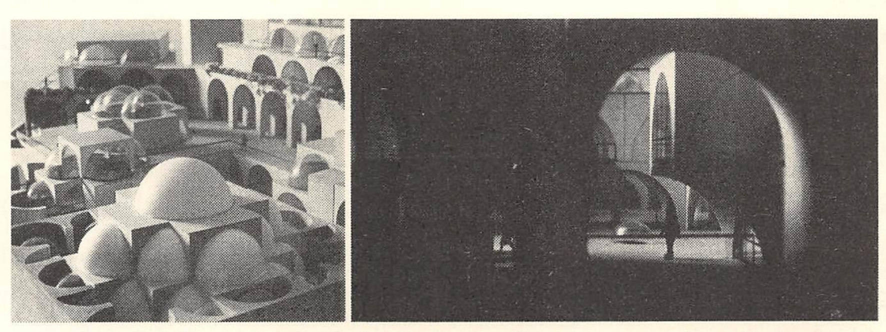
وكأمثلة عن هؤلاء الأخيرين؛ المعماريان موشيه سافدي (Moshe Safdie)

---

(٥٦) Eran Tamir-Tawil, "To Start a City From Scratch: An Interview with Architect Thomas M. Leitersdorf," in: Rafi Segal and Eyal Weizman, eds., *A Civilian Occupation: The Politics of Israeli Architecture* (Tel Aviv; London: Verso Press and Babel Press, 2003), p. 160.

(٥٧) Eyal, "Between East and West: The Discourse on the "Arab Village" in Israel," p. 208.

وإلينور بارزاكشي (Elinoar Barzacchi)، وهذه الأخيرة هي كبيرة المعماريين في منطقة القدس، عادت إلى إسرائيل عام ١٩٧٧ بعد سنوات من العمل والدراسة بين باريس وروما. وفي بيانها لأسباب إقامتها في الحي: «قدمتُ من أوروبا وكانت البلدة القديمة في القدس أكثر الأماكن روعةً، حيثُ ارتأيتُ الإقامة. في روما عشت في الجزء القديم منها، وفي باريس أقمت في مونمارتر. في الحي [اليهودي] يبدو لي الطابع المقدسي في أبلغ تجلياته الأصيلة المتعددة الثقافات»(٥٨) خلافاً لوصفه بمركز المدينة متعدد الثقافات، لعل من الأفضل وصف الحي اليهودي بالحي المصطنع الموصد، المتجانس إثنياً، الحي الذي أمكن بناؤه من خلال التهجير القسري لساكنيه؛ إنه متنزّه ترفيهي، تمدّ الجيوب السكنية اليهودية ومراكز الدراسة الدينية فيه أذرعها بعيداً في قلب الحي المسلم المتصل به بوساطة ممرات سقفية مخصوصة ومحميّة تعلو مستوى الشارع. ثمّة حقيقة تدعم عزلة هذا الجيب عن محيطه أيضاً، وهي أن جميع المداخل والمخارج إلى الحي اليهودي محروسة بشرطة الحدود التي تجيز المرور للسكان والمستوطنين اليهود، السياح وأفراد الشرطة والجيش الإسرائيلي فقط بعد تفتيشهم وحقائبهم بجهاز المسح الضوئي.



نموذج يشيفات بورات يوسف: الحي اليهودي في الموقع المشرف على حائط المبكى ١٩٧٠ (المعماري موشيه سافدي). المشروع الإسرائيلي.

(٥٨) Esther Zandberg, "Stepping Down off the Fence," *Ha'aretz*, 18/4/2006.

إعادة إنتاج البلدة القديمة

تزامنَت مصادرة الأملاك الفلسطينية، التي مكنت «إعادة إعمار» الحي اليهودي، مع موجة من المصادرات بدأت في محيط المنطقة المحلية، وأكثر من ثلث الأرض التي جرى ضمها من قبل الدولة تمت مصادرتها من ملّاكها الفلسطينيين لتأسيس الأحياء اليهودية وتوسيعها تحت ذريعة تأمين المواد التموينية التي «يحتاجها الجمهور». يكشف استخدام مصطلح «الجمهور» بجلاء عن التحيّز الحكومي؛ فهناك «الجمهور» الذي صودرت أملاكه بالقوة، وهم الفلسطينيون دائماً، وهناك «الجمهور» الذي يحصد ثمار هذه المصادرات، وهم حصراً ودائماً اليهود[٥٩].

على الرغم من إعادة إعمار الحي اليهودي، إلا أن مركز مدينة القدس قد تمزقت أوصاله بتأثير القوى النابذة. عام ١٩٧٧، بعد عشرة أعوام من الحرب، تسلم الجناح اليميني في الليكود السلطة بعد حزب العمل، وقد قارب عدد المقيمين في الحي اليهودي ٤٠٠٠ نسمة، بينما استوطن حوالى ٥٠,٠٠٠ يهودي إسرائيلي في الأحياء اليهودية الجديدة المقامة في محيط المناطق المحتلة الملحقة بالقدس[٦٠]. فضل اليهود المقيمون في المدينة، رغبة منهم في تجنب الأحياء القديمة المزدحمة، المتعددة الإثنيات والمتنازع عليها في الجزء الغربي من المدينة، الانتقال إلى الضواحي المتجانسة اجتماعياً وثقافياً وإثنياً. وقد أُشير إلى هذه التطورات في الضواحي بتسمية «الأحياء الحضرية» وليس «مستوطنات»، نظراً إلى وقوعها ضمن حدود الإدارة المحلية للقدس التي اتسعت كثيراً بغض النظر عن طبيعتها أو نظامها الاقتصادي أو بعدها عن المركز. على أية حال، لم تتمظهر عملية «إعادة

(٥٩) HCJ 5601/94, *Odeh,* A'ida Abu Tier et al. v. The Prime Minister et al.

عام ١٩٩٤، أوكل إلى محكمة العدل الإسرائيلية العليا معالجة سياسة المصادرة التمييزية في شرق القدس، من خلال عريضة التماس قدمها المحامي دانيال سايدمان بالأصالة عن سكان اثنين من الأحياء العربية؛ أم طوبا وبيت ساحور. تناولت العريضة المعنية مصادرة الأرض في نيسان/ أبريل ١٩٩١ لبناء حي يهودي جديد سيعرف باسم «حار حوماه». انظر:

Yehezkel Lein and Eyal Weizman, "Land Grab Israel's Settlement Policy in the West Bank," B'Tselem (Jerusalem) (May 2002), <https://www.btselem.org/download/200205_land_grab_eng.pdf>.

(٦٠) Lein and Weizman, Ibid.

إعمار» الحيّ في عدد الناس القاطنين فيه فحسب، بل في تأسيس موطئ راسخ ضمن البلدة القديمة لخلق بيئة تُختبَرُ فيها التصورات المعمارية الناشئة بغاية تصديرها إلى الأحياء خارج المدينة لتنفيذ الأعمال الإنشائية الجديدة.
ونجد في حيّ جيلو (Gilo)، الواقع في أقصى الجنوب من القدس فوق التلة المشرفة على بيت لحم ومخيمات اللاجئين المحيطة بها، خير مثال على محاولة إعادة إنتاج ما يضفي بعضاً من مناخ البلدة القديمة على محيط القدس. نظراً إلى موقعها على الحافة الجنوبية للمدينة الممتدة، فإن جيلو، وفقاً لما كتبه مصممها المعماري أفراهام ياسكي (Avraham Yaski) عام ١٩٧٧: «جزء من الجدار الذي يغلف القدس.. المدينة المغلقة ذات الحدود الواضحة»، إلا أن «جيلو هي ضاحية»، ثم يعترف ياسكي: «بُذلت جهودٌ لخلق الشعور بأنها جزء عضوي من القدس وليست ضاحية سكنية»[٦١]. في البنية الريفية لجيلو ذات الطبيعة المنعزلة، يحاكي ياسكي نموذج «التمدّن الأمريكي الجديد»؛ أحد التصورات التي راجت في ذلك الحين. وقد أرسى هذا التصور نمطاً خاصاً من التطوير مستوحىً من كتابات جين جاكوب (Jane Jacobs) ولويس ممفورد (Lewis Mumford) يسعى إلى خلق نسخة مطابقة لمراكز المدن ذات البنية الطّرقية المخصصة للمشاة فقط وفقاً لمعايير السلامة البشرية في المجتمعات المحلية الواقعة على هوامش المدن الأمريكية، وقد تجسّد هذا التطوير في القدس عبر إعادة إنتاج البلدة القديمة. يشكل نظام «الكتل السكنية»، الذي صممه المعماري سالو هيرشمان (Hershmen Salo) في جيلو بداية السبعينيات من القرن الماضي، مثالاً بارزاً عن هذه الظاهرة؛ تنتظم هذه الكتل السكنية بصورة أقرب إلى المدن المسوّرة، يتم الدخول إليها من خلال بوابات تفضي إلى سلسلة من الساحات والميادين تتواشج معاً بوساطة ممرات مقنطرة وأروقة تطلّ عليها شرفات المنازل، وقد تمّ إكساء الهيكل الإسمنتي للكتل كليّاً بـ «حجر القدس». لا ريب أن جيلو كانت الأمارة الأكثر وضوحاً على التحول في مسار العمارة الإسرائيلية في الأحياء الجديدة. ونقلاً عن إفرات؛ فقد استُبدلت الأبنية السكنية النموذجية مسبقة الصنع ذات الطابع الحداثي، وهي

---

(٦١) Yaski and Co., Architects, "Gilo, Housing Cluster 7," in: Harlap, ed., *Israel Builds*, pp. 206-207.

الوحدات الأساسية للإسكان الذي رعته الدولة، بنماذج نمطية من «الكتل الممسوخة المبهمة، مكونة من عدد من المنازل الصغيرة المتراصّة تشكل التضاريس الحالية على تلال القدس... العمارة «المتساوقة»، الأبنية المفعمة بالمشاعر بتأثير روابط «محلية» مزعومة.. إنها محاكاة شرقية متوسطية بصورة إبداعات تاريخية زائفة... تجسّد توليفةً تجمع بين العصور الغابرة والأصول القومية»[٦٢] توفّر العمارة عبر سلسلة من الكتل السكنية المغذّاة بالكهرباء والمنسّقة بصورة أشبه بالعناصر المُتحفيّة ما يرضي جماح المخيّلة التي اقتضتها ضرورة تأصيل هوية قومية جديدة وتعزيز الانتماء الوطني في المدينة المترامية الأطراف. وقد وضعت كل ضاحية بعيدة بُنيت حديثاً ضمن حدود «عاصمة الشعب اليهودي الموحدة والأبدية»، مبعدةً إياها بالنتيجة عن طاولة المفاوضات، الأمر الذي يشكل مبعث القلق لمعظم الإسرائيليين، إذ يشكّل كل ما يُسمّى القدس، لناحية الاسم والطراز المعماري والإكساء الحجري، قطب الرحى في الإجماع الإسرائيلي. على الرغم من موافقة الوفد الإسرائيلي المفاوض في تموز/ يوليو ٢٠٠٠ من حيث المبدأ على مقترح كلينتون بإعادة أرخبيل الأحياء والقرى الحضرية الفلسطينية في القدس، إلا أنهم أصرّوا على إبقاء أحياء القدس الحضرية البعيدة ذات الإكساء الحجري التي يشار إليها في إسرائيل بـ«القدس اليهودية» تحت السيادة الإسرائيلية. كانت المناطق الحدودية التي صممتها لجنة عسكرية قد اكتسبت سيماءً محلية وتطبّعت ثقافياً إلى الحد الذي أصبحت معهُ إعادة المشاريع السكنية الحكومية القائمة ضمنها أو إزالتها مثار جدل سياسي كعمل يفضي إلى «تقسيم القدس»، وعليه، يتوجب على أي فعل يسعى لتحرير المنطقة المسماة القدس أن ينطلق من علمَنَة الأحياء/المستوطنات اليهودية في القدس الكبرى وإبطال التوطين فيها.

---

(٦٢) Efrat, *The Israeli Project, Israeli Planning and Construction 1948-1973*, p. 935.

يبرهن على هذا التوجّه حيّ «قرية داود» خارج جدران المدينة الذي صممه المعماري موشيه سافدي في طراز شرقي جديد كقرية توراتية للمقيمين الأجانب الأثرياء. تضمن الحيّ مبانيَ ذات شرفات مؤلفة من طابقين أو ثلاثة، مع تشكيلة من القباب، الأقواس والشوارع حملت أسماء مثل «المغني الساحر»، أو «راعي القطعان».

العمارة السكّانية

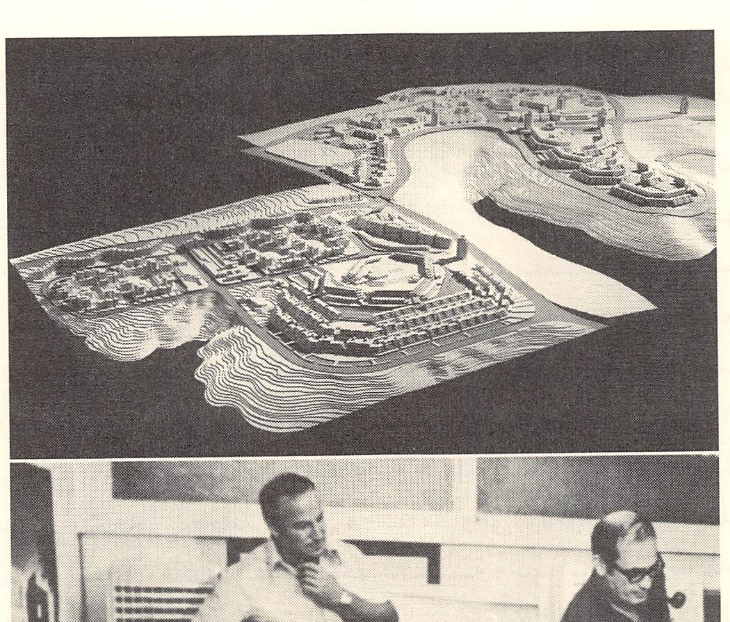
شأن العديد من المدن المستَعمَرة، كان للقدس جيوبها الكئيبة حيث يقيم سكانها الأصلاء، والمحكومة بحرس الحدود مع نقاط التفتيش التي تظهر بغتةً بين الأحياء. على عكس السكان اليهود، بالكاد أجريت ترتيبات تخص الفلسطينيين، باستثناء تلك التي تفضي إلى إجلائهم، ولم تكن المهمة التي ألقيت على عاتق المعماريين والمصممين ضمن الحدود المحلية للمدينة تتلخص في بناء المنازل والعمل على تطوير «النمط القومي» الجديد فحسب، بل الحفاظ على «التوازن السكاني» أيضاً، والذي كان معدله، ضمن الحدود التي أعيد ترسيمها خلال حرب ١٩٦٧، ثلاثة أفراد يهود مقابل فرد فلسطيني واحد. رأت إسرائيل في معدل النمو السكاني المرتفع للفلسطينيين «قنبلة سكانية موقوتة». في العام ١٩٩٣، عكست تصريحات مهندسة المدينة إلينور بارزاكشي ماهية السياسة الحكومية الجارية حينما أوجزت آلية عمل الإدارة المحلية في التعامل مع هذه المشكلة: «هناك قرار حكومي للمحافظة على التناسب بين السكان العرب واليهود في المدينة بما نسبته ٢٨ في المئة من العرب و٧٢ في المئة من اليهود. والطريقة الوحيدة للتماشي مع هذه النسبة تكمن في «الممكنات الإسكانية»[٦٣]. شكلت سياسة المحافظة على «التوازن السكاني» دعامة المنطق الكامن وراء كل خطة شاملة جرى تصميمها لتطوير المدينة[٦٤].

---

(٦٣) دقائق الاجتماع الخاص بلجنة البناء والتخطيط المحلي. انظر:

Felner, *A Policy of Discrimination: Land Expropriation, Planning and Building in East Jerusalem.*

(٦٤) Jerusalem Institute for Israel Studies, *The Jerusalem Metropolis: A Master Plan and Development Plan* (Jerusalem: The Institute, 1994), and The Municipality of Jerusalem, *Jerusalem City Plan 2000* (Jerusalem: The Municipality, 2000).





في الأعلى: نموذج لمنطقة جيلو (المعماريون: أفراهام ياسكي، يعكوف جيل، يوسف سيفان).
في الأسفل: اجتماع حول تصميم جيلو في بداية السبعينيات. يبدو في مركز الصورة رئيس الفريق أفراهام ياسكي والذي تلقى لاحقاً جائزة إسرائيل على هذا التصميم. رام كارمي هو الرجل ذو النظارات العاتمة والسالف الطويل في مركز الصورة.

في خضم مساعيهم لإرساء المعايير السكانية والجغرافية ضمن الخطط الشاملة، أسهم المخططون والمعماريون في بلدية القدس، إلى جانب أولئك العاملين لمصلحتهم، في السياسة القومية القائمة على التهجير القسري؛ الذي يعتبر جريمةً وفقاً للقانون الدولي، ويشار إليه ضمناً في الدوائر الإسرائيلية بـ«الترحيل الصامت»(٦٥) وليس الدليل على هذه الجرائم ثاوياً في جداول

---

(٦٥) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (المادة 8.3.b.viii): «نقل القوى المحتلة، =

عمل الخطط السياسية الشاملة أو في بنيتها التعبيرية فقط، وإنما في رسومات المعماريين والمصممين كذلك، كما تُظهر التقسيمات في تصاميمهم[٦٦] على الرغم من الجهود الإسرائيلية المبذولة للمحافظة على نسبة ٢٨ في المئة من الفلسطينيين مقابل ٧٢ في المئة من اليهود فقد أخفقت في بلوغ غايتها على نحو لافت في خاتمة المطاف. في العام ٢٠٠٥، بلغت نسبة الفلسطينيين حوالى الثلث من مجموع المقيمين المسجلين في القدس، والبالغ تعدادهم ٦٥٠,٠٠٠، الأمر الذي زاد الإحباط بصورة جلية ورفع وتيرة العنف في الإجراءات الإسرائيلية. ومع وضوح السياسيات السكانية في متن الخطط السياسية الشاملة، والتي تُفهم كمبادئ توجيهية فقط، تتم التعمية على هذه المقاصد في الخطط المحلية ومشاريع البناء، وهي وثائق رسمية محمية بقوة القانون، في ثنايا لغة التخطيط المهنيّة الفنيّة. نظراً إلى ما تمثله جملة المبادئ التوجيهية للحكومة من خرق فاضح للقانون الإسرائيلي والدولي، اعتُمدت لغةٌ تنطوي على تضارب مقصود بين مضمون الوثائق السياسية وتلك المعمارية، ونُفِّذت هذه السياسة المخالفة للقانون من خلال التلاعب البيّن بمستويات التخطيط القياسية. بالتوازي مع النمو السكاني الفلسطيني المتسارع، استلزمت المحافظة على «التوازن السكاني» عبر «الممكنات الإسكانية» تطبيق واحدةٍ من خطتين سياسيتين أو كلتيهما: تدعم الأولى الإسكان في الأحياء اليهودية بينما تضع الأخرى قيوداً على التوسع الفلسطيني. وبينما تصدر بلدية القدس ما يقارب ١٥٠٠ رخصة بناء لليهود الإسرائيليين كل سنة، وقد بنت ٩٠,٠٠٠ وحدة سكنية لليهود في جميع أجزاء

= بشكل مباشر أو غير مباشر، حصصاً تعود إلى سكانها المدنيين إلى مناطق تحتلها، أو ترحيل، أو نقل جميع الحصص العائدة إلى سكانها المناطق المحتلة ضمن المنطقة أو خارجها». للاطلاع على النظام كاملاً انظر: <http://www.un.org/law/icc/statute/romefra.htm>.

(٦٦) الجرائم المتصلة بتنظيم البيئة المبنية، التي نشأت على شاشات الكومبيوتر وطاولات الرسم، قد تتطلب وضع المعماري/ المخطط، للمرة الأولى، موضع الاتهام في المحكمة الدولية. لم يكن خافياً أن المدعي العام الإسرائيلي إلياكيم روبنشتيان (Elyakim Rubinstein) حثّ الكنيست الإسرائيلي على التراجع عن مصادقته على المحكمة الجنائية الدولية خشية اعتبار «كل بناء (في المناطق المحتلة) جريمة حرب»، وتوجيه الاتهام إلى المخططين المعماريين المقاولين المورّدين الإسرائيليين أو حتى المقيمين في المستوطنة. صاغ ألين بايكر (Allen Baker)، المستشار القانوني لوزارة الخارجية حينها، الأمر بمصطلحات أكثر جرأة: «كل من يشترك في صناعة القرار المتعلق بأوضاع المواطنين في منطقة محتلة قد يتعرض للاعتقال، من رئيس الوزراء وحتى آخر مواطن».

القدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧، فإنها تصدر حوالى ١٠٠ رخصة بناء للفلسطينيين في المدينة كل سنة، لتتسبب بالنتيجة بأزمة سكن فلسطينية مع عجز يفوق ٢٥,٠٠٠ وحدة سكنية[٦٧]. ومع عدم قدرتها على تحصيل أذونات البناء، أنشأت العديد من العائلات الفلسطينية منازل «مخالفة للقانون»، معرضةً نفسها لإجراءات الهدم الاعتباطية على يد الفرق المختصة في بلدية القدس. تجري أعمال الهدم هذه في أكثر الأحياء الفلسطينية بؤساً والتي لا يستطيع سكانها تحمّل نفقات الدفاع القانوني[٦٨].

على نحو مماثل، بوشر العمل على مناورات مناطقية أخرى في محاولة لإبرام «التوازن السكاني». نُظرَ إلى البنيان في الأحياء/المستوطنات اليهودية الجديدة كترياق يكافح المدّ الحضري الفلسطيني، وصُمّمت هذه الأحياء/المستوطنات على هيئة أسافين أُقحِمَت بين الأحياء والقرى الفلسطينية بما يعوق توسّعها ويمزق الرقعة المدنية الفلسطينية. في مثال عن ذلك؛ توضعت أحياء رامات إشكول والتلة الفرنسية شمال البلدة القديمة بشكل قوس ممتد يقطع في حي شعفاط داخل الجزء الفلسطيني من البلدة القديمة وحيّ شيخ جراح الذي شكّل رقعة حضرية متصلة فيما سبق. لم ينطوِ التفكير في مواقع

---

(٦٧) Nathan Marom, *The Planning Deadlock: Planning Policies, Land Regularization, Building Permits and House Demolition in East Jerusalem* (Jerusalem: Bimkom-Planners for Planning Rights and Ir Shalem, 2004) (in Hebrew).

انظر ملخص عن هذا التقرير نشر بالإنكليزية:

Nathan Marom, "The Planning Deadlock: House Demolition in the Palestinian Neighborhoods of East Jerusalem," in: Philipp Misselwitz and Tim Rieniets, eds., *City of Collision: Jerusalem and the Principles of Conflict Urbanism* (Basel; London: Birkhauser, 2006), pp. 347-352.

(٦٨) بحسب دراسة أجراها المعماري ناثان ماروم (Nathan Marom)، فإن أكثر من ١٨,٠٠٠ مبنّى - نصف مجموع الوحدات السكانية الفلسطينية في شرق القدس - بنيت بصورة «غير قانونية». بين عامي ١٩٨٧ و٢٠٠٤، هدم حوالى ٥٠٠ من هذه المنازل. منذ بداية الانتفاضة الثانية، تزايد معدل عمليات الهدم: في عام ٢٠٠٤ فقط، سوّي ١٢٠ منزلاً بالأرض. انظر:

Marom, *The Planning Deadlock: Planning Policies, Land Regularization, Building Permits and House Demolition in East Jerusalem.*

انظر أيضاً:

Rassem Khamaisi, "Villages under Siege," in: Misselwitz and Rieniets, eds., *City of Collision, esp. p. 123.*

للإطلاع على التحديث المستمر لهذه البيانات وعلى معلومات أخرى، انظر الموقع الإلكتروني للجنة الإسرائيلية المناهضة لهدم المنازل:

<http://icahd.org/eng>.

الأحياء الجديدة وتنسيقها على ابتكار بيئة لمنفعة السكان اليهود فحسب، بل كوسيلة لمنع القدس من أن تؤدي دورها كمدينة فلسطينية ولمضاعفة الصعوبات أمام الوجود الفلسطيني في القدس. أجبرَ الازدحام الهائل في الأحياء الفلسطينية وما نجم عنه من ارتفاع سريع في أسعار العقارات العديد من العائلات الفلسطينية على مغادرة القدس نحو القرى والبلدات القريبة في الضفة الغربية، حيث السكن أقل كلفة بشكل كبير، وهذا بالضبط ما رمى إليه خبراء التخطيط في الحكومة. خسر الفلسطينيون في مغادرتهم القدس «الإقامة الإسرائيلية»، والتي يجري التمييز على أساسها بين الفلسطينيين المشمولين ضمن حدود القدس ما بعد ١٩٦٧ وأولئك في باقي أراضي الضفة الغربية؛ حيث يحظى الأوّلون، إضافة إلى أشياء أخرى، بميزة الحصول على بعض الخدمات الحكومية، الطبابة وحرية الدخول إلى إسرائيل والعمل فيها؛ وعلى هذا المنوال، فقدَ حوالى ٥٠,٠٠٠ فلسطيني إقامتهم في غضون الأربعين عاماً الفائتة. انتقل عشرات الآلاف إلى خارج الحدود المحلية لكنهم احتفظوا بعناوينهم في المدينة بغاية الاحتفاظ بحقوقهم، وغالباً ما يسافرون للعمل فيها. وكان منع هؤلاء الفلسطينيين من دخول المدينة عاملاً مؤثراً في توجيه مسار جدار الفصل حول القدس لإغلاق هذا المنفذ. في ظل وضع كهذا، يواجه الفلسطينيون المقيمون في القدس اختيار العيش في أحد جانبي الجدار؛ الجانب المزدحم والمرتفع التكاليف من القدس حيث لا يمكنهم البناء، أو في قرى وبلدات الضفة الغربية بعد تخليهم عما كان في السابق ملكاً لهم[٦٩] خلال السنوات التي سيطرت فيها إسرائيل على القدس، كان ما يقارب ٤٠ في المئة من الأرض متاحاً للفلسطينيين في الجزء المحتل من المدينة، وقد صُنّفت هذه المساحة في مخططات البلدية أرضاً عامة شاغرة. ولأسباب قانونية، طُرحت هذه المسألة على أنها خدمة ترمي إلى رفع سويّة

(٦٩) Rassem Khamaisi and Rami Nasrallah, *The Jerusalem Urban Fabric: Demography, Infrastructure and Institutions* (Jerusalem: International Peace and Cooperation Center, 2003), p. 126.

انظر أيضاً ملخّص عن هذا العمل في:

Khamaisi, "Villages under Siege," and Rassem Khamaisi and Rami Nasrallah, "Jerusalem: From Siege to a City's Collapse?," in: Misselwitz and Rieniets, eds., *City of Collision: Jerusalem and the Principles of Conflict Urbanism*, pp. 120-129 and 163-169.

حياة السكان الفلسطينيين ومظاهرها، لكنها في حقيقة الأمر طوّقتهم عملياً ضمن منطقة محظور التوسّع فيها. في حال «رفع قرار التجميد» عن هذه «المساحات الخضراء» وتخصيصها لأغراض العمران، فإنها تُكرّس تالياً لتوسعة الأحياء اليهودية، وقد اعترف رئيس بلدية القدس كوليك علناً بذلك: «كان المقصد الرئيس من تعيين حدود مرتفع شعفاط [الذي كان لا يزال آنذاك تلة خالية في الجزء المحتل شمال المدينة بجوار حي شعفاط الفلسطيني المذكور آنفاً] كمنطقة خضراء، منعَ البنيان العربي هناك إلى أن يحين أوان بناء أحياء يهودية جديدة»[٧٠].

إضافة إلى ما سبق، فقد أُعلن عن مخطط استراتيجي آخر، بغية الحد من البناء السكني الفلسطيني والنمو السكاني، بحجّة حماية السمات التقليدية الريفية للقرى الفلسطينية ضمن المنطقة المحلية والطابع التاريخي للأحياء الفلسطينية، حيث أصرّت البلدية على بقاء مُعامل المساحة المبنية ـ مُعامل التخطيط الذي يحدّد العلاقة بين حجم الرقعة الأرضية وحجم البناء ـ منخفضاً، وعليه، بينما تجيزُ حقوق البناء في الحي اليهودي لمنطقة تلبيوت مزراح تعمير أبنية من خمسة طوابق، تحتل الأبنية ما قدره ٢٥ في المئة فقط من قطعة الأرض المخصصة للبناء في حيّ جبل المكبر الفلسطيني المجاور، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء بيوت صغيرة يتوضع كل منها ضمن رقعة أرضية واسعة[٧١]. تحوّلت الأحياء الفلسطينية في القدس، وقد أحيطت أفقياً بالمناطق الخضراء وبسياسة «الحماية» شاقولياً، إلى أرخبيل من جزر صغيرة تعكسُ «الأصالة» المنشودة في قلب محيط من العمران اليهودي، ليكون طرازها المعماري مادّةً للتأمل الجمالي تقع على مرمى البصر من الأحياء اليهودية، المبنية من الإسمنت والمكسية بالحجر، المشرفة عليها. يمكن القول إن هذه «المناطق المحمية» المحاطة بالحدائق قد تولّدت من مبادئ

---

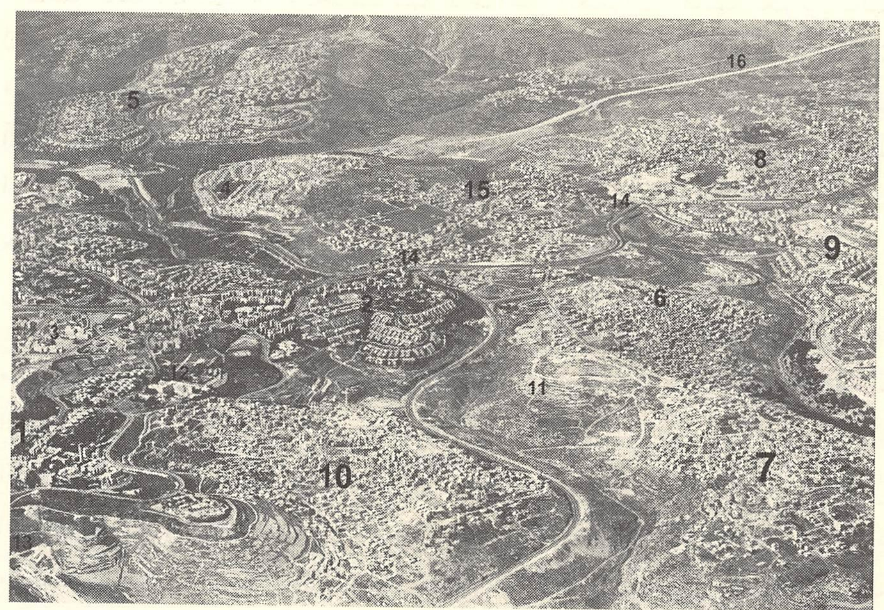
(٧٠) Sarah Kaminker, *Planning and Housing Issues in East Jerusalem* (Jerusalem: Report Prepared for the Society of St. Yves, in Response to High Court Petition 1091/94, 1994), p. 15.

ورد في:

Felner, *A Policy of Discrimination: Land Expropriation, Planning and Building in East Jerusalem.*

(٧١) Marom, *The Planning Deadlock: Planning Policies, Land Regularization, Building Permits and House Demolition in East Jerusalem.*

خطة ماكلين ١٩١٨، لتخلق صورة «البانتوستانات»(*) الفلسطينية في الضفة الغربية على مقاييس مدنية.

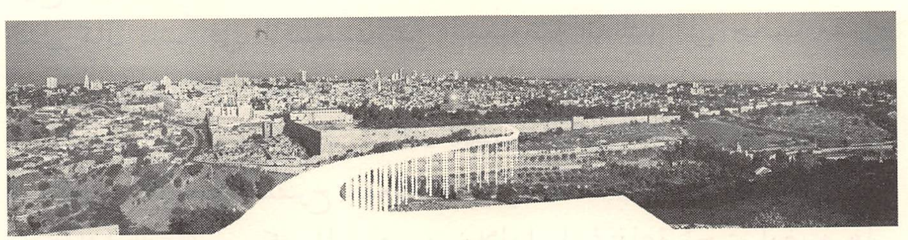


شمال القدس: ١. الجامعة العبرية على جبل المشارف - ٢. الحي اليهودي في التلة الفرنسية - ٣. منطقة حكومية - ٤. الحي اليهودي على مرتفع شعفاط - ٥. حي راموت اليهودي - ٦. مخيم شعفاط للاجئين - ٧. حي عناتا الفلسطيني - ٨. حي بيت حنينا الفلسطيني - ٩. حيّ بسغات زئيف اليهودي - ١٠. حي إيساوا الفلسطيني - ١١. منطقة خضراء مفتوحة محظورٌ فيها العمار الفلسطيني - ١٢. مركز هداسا الطبي التابع للجامعة العبرية والذي صممه المعماري إيريش مندلسون - ١٣. فوهة النفق الخاص بطريق القدس الدائري - ١٤. «تقاطع الطريق الرئيسي» - ١٥. حي شعفاط الفلسطيني - ١٦. طريق القدس - رام الله القديم.

علاوة على ذلك، لم تسفر القرى والأحياء الفلسطينية في القدس في غالبيتها عن مظهر جلي من «الأصالة الشرقية» كما أريد لها أن تبدو. وفيما يبدو تناقضاً حاداً مع واقع الأحياء اليهودية في محيط القدس، لا يتقيّد الفلسطينيون بقانون الإكساء الحجري والنماذج المعمارية اللذين يدعمان المساعي الهادفة لإضفاء طابع الأصالة على العمارة الكولونيالية الإسرائيلية.

(*) **البانتوستان:** اصطلاح نُحتَ في الأربعينيات من القرن الماضي ومؤلف من شقين؛ بانتو وتعني في بعض اللغات النيجرية والكونغوية الناس، ولاحقة ستان وتعني الأرض باللغة الفارسية. البانتوستانات هي المناطق المستبعَدة التي أرسى دعائمها نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، حيث يعزل السكان السود في صيغة حكم ذاتي جزئي (المترجم).

أُنشئت أبنية عديدة من دون رخص، بتكاليف منخفضة، حيث تبقى جدرانها الإسمنتية ولبِناتها مكشوفة من دون إكساء وعرضةً للهدم مستقبلاً. تأثر هذا النهج العملاني الحداثي الذي يلقي بظلّه القاتم على المشهد الطبيعي الجبلي بصورة طبقات خرسانية مدعّمة بالأعمدة فقط بروح العمارة الصهيونية المبكرة، وبينما تبدو متناغمة محلياً مع الدارات (الفلل) ذات الطابع الحداثي، فهي ليست سوى شهادة على انقلاب كامل في ثقافة العمران الإسرائيلية والفلسطينية على السواء تسببت به سياسات الهيمنة الإسرائيلية.



الرؤية الشاقولية المزدوجة لجبل المعبد/الحرم الشريف. تصوير: والتر بويتغر وإيال وايزمان.

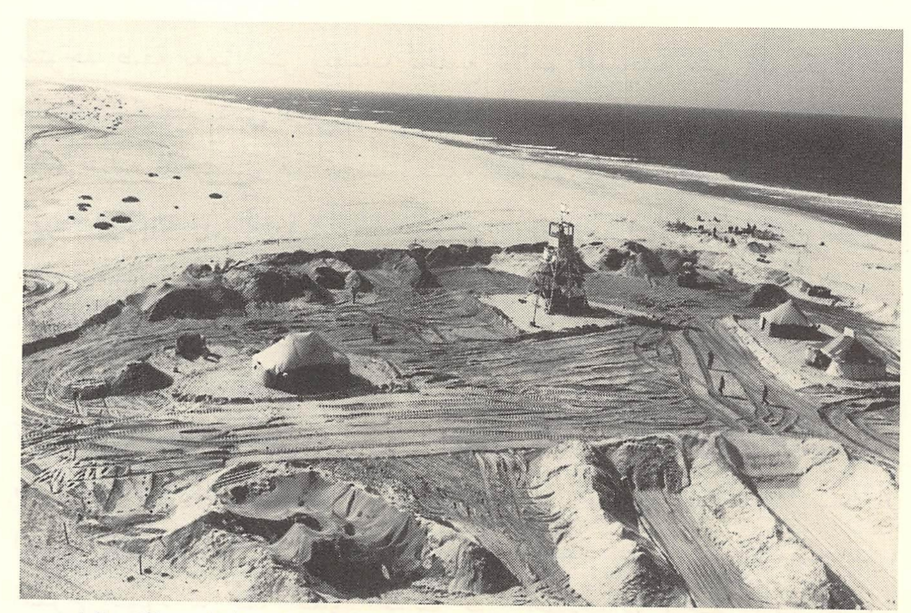
جبل المعبد هو موقع المعبدين الأول والثاني(*)، ومنطقة الحرم الشريف حيث يقع المسجد الأقصى وقبة الصخرة، ويربض كلاهما على قمة منبسطة محاطة بجدران داعمة تقع في الحد الشرقي من بلدة القدس القديمة، ويعتقد أن الجدار الداعم الغربي هو آخر ما تبقى من المعبد الثاني، ويشكل حائط المبكى الجزء الجنوبي من هذه الجدار الداعم. كانت قضية جبل المعبد/الحرم الشريف محطّ النزاع الأول في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في كامب ديفيد تموز/يوليو ٢٠٠٠. وبينما تواضع معظم الأركيولوجيين الإسرائيليين على الرأي القائل بأن المعبد الثاني قد قام على سُدّة مساوية لارتفاع كلا المسجدين اليوم، بدا أن للوسطاء الأمريكيين تصوّراً آخر، ملائماً سياسياً أكثر من الناحية الأركيولوجية ـ المعمارية. وقد قامت جدلية هؤلاء على اعتبار الأجزاء العليا من حائط

(*) المعبد الأول أو الهيكل الأول، وهو أول معبد يهودي بني في المدينة بحسب التوراة على يد الملك سليمان، ويعتقد بوجوده ضمن الحرم القدسي أو بجواره، أما المعبد الثاني «الهيكل الثاني» فقد بني عام ٥١٦ قبل الميلاد ودمره الرومان عام ٧٠ ثم حلّ مسجد قبة الصخرة مكانه (المترجم).

المبكى جداراً طبيعياً حرّ الاستناد، يقع المعبد الثاني خلفه (وليس فوقه) على عمق ستة عشر متراً تحت مستوى نافورة الماء الواقعة بين المسجد الأقصى وقبة الصخرة. تعود هذه الرؤية في الأصل إلى المعماري والأركيولوجي الهاوي توفيا ساغيف (Tuvia Sagiv)، المقيم في تل أبيب. أنفق ساغيف الكثير من وقته (وماله) في إجراء مسح للموقع، وقد حلق فوقه مرات عديدة بطائرة حوامة مستخدماً راداراً يقوم بقياس التغيرات في طبقات الأرض وأجهزة استشعار حرارية. قُدّم تقرير ساغيف الذي حدد موقع بقايا المعبد الأول تحت المسجدين إلى آرييل شارون عام ١٩٩٥، الذي كان نائباً في الكنيست عن المعارضة آنذاك، إلى جانب مقترح معماري بهدف حلّ المعضلات المرتبطة بأداء اليهود والمسلمين لصلواتهم في الموقع نفسه، وذلك من خلال تقسيمه شاقولياً إلى مستويات طبقية مختلفة. وبناء على المقترح المعماري الذي قدّمه ساغيف، سيتم فتحُ بوابة في حائط المبكى يمكن لليهود من خلالها بلوغ قاعة تحت أرضية على مستوى المعبد، وتحت مستوى المسجد.

أثار شارون انتباه الإدارة الأمريكية إلى مقترح ساغيف، التي طلبت بدورها من سفارتها في تل أبيب أن تحصل على نسخة منه، وقد اعتقد كلينتون أنه فيما لو كانت بقايا المعبد موجودة تحت المستوى الحالي للمسجدين بصورة أكيدة، فإنه يمكن حلّ مسألة السيادة بالتوافق مع المخطط المعماري في مقترَح ساغيف. أعلن كلينتون عن مقترحه - مقترحٌ جيوسياسي قُدّم في قالب معماري - مشافهةً بما يجعل التراجع عنه ممكناً في أي مرحلة. وكشف هذا المقترح عما يمكن اعتباره عملية فصم شاقولي جذري وجامح للمنطقة يحيلها إلى ركام من الحدود السيادية الأفقية، حيث يمضي الحد الأول أسفل الحجارة التي ترصف الرقعة الأرضية للمسجدين، وعند الحد الفاصل بين عرب القدس والقدس الإسرائيلية، حيث الموقع الأكثر إثارة للجدل في العالم، سينقلب من حدّ أفقي إلى عمودي. يحوز الفلسطينيون السيادة على سدّة الحرم الشريف، المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وتحت الأرض المرصوفة لهذه السدّة،

ستوجد طبقة بعمق متر ونصف تخضع للأمم المتحدة على أن تكون غير مأهولة لكنها تؤدي دور الحيّز الفاصل بين الفرقاء. وتشمل السيادة الإسرائيلية الحيز الواقع تحت الطبقة المذكورة وما تحت حائط المبكى إلى جانب «عمق الجبل» المقدس حيث يُفترَضُ وجود المعبد، لتضرب في عمقها بعيداً حتى مركز الكرة الأرضية. ويبقى المجال الجوي فوق الموقع، كما هو فوق المدينة السماوية برمتها، خاضعاً للسيادة الإسرائيلية. اكتسب هذا الاقتراح المدهش الذي كدّس مساحات تخضع كل منها لسيادة مختلفة في طبقات اسماً مستعاراً أخبرني به جلعاد شير مازحاً: «بيغ ماك». (في إشارة طريفة إلى شطيرة Bic Mac). بما أن السيادة الإسرائيلية ستمتد على كامل المنطقة حول أرض المسجدين، اقترح إيهود باراك، الذي أعرب عن «استعداده لأخذ الاقتراح في الحسبان» فقط لغايات تفاوضية، لكنه في حقيقة الأمر تبناه كاملاً، إقامة «جسر أو نفق يمكن لمن يشاء الصلاة في الأقصى عبوره ليصل إلى هناك»؛ ويربط هذا الجسر المخصص للمشاة بين المناطق الفلسطينية شرقي البلدة القديمة والمثوى الديني المعزول، من ناحية أخرى، في قلب «غلاف» ثلاثي الأبعاد خاضع للسيادة الإسرائيلية من جميع الاتجاهات؛ ويمتد هذا الجسر، الذي سيخضع للسيادة الفلسطينية بالمحصلة، على جزء من جبل الزيتون والمقبرة اليهودية القديمة هناك، حيث سيتم الاعتراف دولياً بالسيادة الإسرائيلية عليها. مع ارتيابهم لفترة طويلة بالوجود الإسرائيلي أسفل المساجد وتخوّفهم من سيطرة إسرائيل على المجال الجوي فوقهم ورفضهم أيضاً لفكرة عاصمة تتواشج أجزاؤها عبر الجسور، رفض الفلسطينيون الخطة بشكل قاطع، وقد سأل عرفات كلينتون، وقد اعترته الدهشة إلى حد ما، فيما لو كان سيقبل وجود «سيادة أجنبية على الأرض تحت طرقات العاصمة واشنطن». أوجز صائب عريقات، الوزير الفلسطيني وكبير المفاوضين في كامب ديفيد، المطالب الفلسطينية بصرامة: «ما فوق الحرم الشريف وما تحته والمساحة الجغرافية حوله، يتوجب أن يكون في عهدة الفلسطينيين».



مركز جيش الدفاع الإسرائيلي على الخط الدفاعي في رفح ١٩٦٩. المشروع الإسرائيلي.

الفصل الثاني

تحصينات: الهندسة المعمارية لآرييل شارون

اعتُبِرَت خطوط وقف إطلاق النار عام ١٩٤٩ حدوداً سياسية لإسرائيل معترفاً بها دولياً، إلا أنها كانت في نظر عدد من الضباط العسكريين الإسرائيليين حدوداً يصعب الدفاع عنها[1]. وحيث لم يسلّم كلا الطرفين العربي والإسرائيلي الموقعين على اتفاقيات وقف إطلاق النار عام ١٩٤٩ بهذه الخطوط الجديدة كحدود دولية ناجزة ونهائية، إضافةً إلى وجود مطامح إقليمية وخطط عسكرية لدى الجانبين تتخطى ترسيماتها، فإنها لم تتبلور تماماً في صورة حدود مادية محصّنة واضحة المعالم، بل كانت في بعض الأماكن مجرّد خنادق ضحلة أو أسوجةٍ مهلهلة في أماكن أخرى. تمخضت حرب عام ١٩٦٧ عن خطوط وقف إطلاق نار جديدة تمثلت في قناة السويس، نهر الأردن، وهضبة الجولان السورية، فيما عُرِف بإتمام عملية الفرز: خلق بنية إقليمية تتوافق إلى حدّ بعيد مع الاستيهام الصهيوني المسكون بحلم «أرض

(١) في تحريكهم للعواطف الشعبوية، وصف الساسة الإسرائيليون بشكل دوري خطوط وقف إطلاق النار للعام ١٩٤٩ كخطر وجوديّ على الدولة، حتى وزير الخارجية سوليمون أبا إيبان (على الرغم من أنه تراجع لاحقاً عن قوله) أشار إلى أن حدود إسرائيل الدولية لا تقل عن «حدود مخيم أوشفيتز»، انظر:

Benny Morris, *Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-2001* (London: John Murray, 2000), p. 308.

للمزيد عن انتشار الخوف من محرقة يهودية ثانية في الفترة السابقة لحرب ١٩٦٧. انظر:

Idith Zertal, *Death and the Nation: History Memory Politics* (Or Yehuda: Dvir Publishing House, 2002).

لا يعكس وصف «خطوط يصعب الدفاع عنها» الحقائق العسكرية في ذلك الوقت. أوضح موشيه هذه النقطة: «الطريق الذي يقود من دمشق إلى تل أبيب ليس أقصر من ذاك الممتد بين تل أبيب ودمشق». انظر:

Martin van Creveld, *Defending Israel: A Strategic Plan for Peace and Security* (New York: St. Martin's Press, 2004), p. 9.

إسرائيل الكاملة»[٢]. ساد الاعتقاد أيضاً أن هذه الحدود الجديدة تشكل نطاقاً استراتيجياً له أن يعزز دعائم الدفاع عن الدولة، كما تعاظم شأن المناطق المحتلة الجديدة في المخيال القومي على الرغم من أن مساحتها تعادل ضعف مساحة إسرائيل ما قبل الحرب. وقادَ تطوّر حالة من رُهاب الخلاء إلى محاولات محمومة ومختلفة لدراسة هذه المناطق وترويضها من الداخل، وإلى بذل الجهود لتحصين أطرافها الحدودية لصد الهجمات المضادة الخارجية. شكّلت المجادلات حول هذه المسائل ضمن المؤسستين العسكرية والحكومية في إسرائيل الإطار الأوّل الذي ستتعرف ضمنه شروط الاحتلال وصيغهُ وممارساته من الآن فصاعداً. يبحث هذا الفصل من الكتاب في الجدل المتعلق بالبناء بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣ وسقوط التحصينات الإسرائيلية على طول قناة السويس عام ١٩٧٣، وعبر متابعة التحليلات الخاصة بأرض المعارك والحوارات على المستوى العسكري، يرمي هذا الفصل أيضاً إلى تتبّع سيرورة «الحضارة» التي انتقلت الأفكار والأنساق التنظيمية على هديها من الميدان العسكري إلى المدني؛ وبالمحصلة، ترجمة الاحتلال العسكري إلى احتلال مدني في نهاية السبعينيات من القرن الماضي.

بعد فترة وجيزة من حرب ١٩٦٧، بدأ اثنان من الضباط الإسرائيليين في الحركة العمالية بالانخراط في مساعٍ لتحصين الجبهات المختلفة للمناطق المحتلة عام ١٩٦٧. كانت الأنظمة التي وضع تصوراتها ييغال ألون (Yigal Allon) (وزير الزراعة ومدير لجنة المستوطنات في الحكومة) ورئيس الأركان حاييم بارليف (Chaim Bar Lev) نتاجاً لمعتقدٍ إقليمي واحد ينطوي على تأسيس خط الدفاع على امتداد الحدود القصوى للمناطق. قُدّمت المسودة الأولى من خطة ألون إلى الحكومة بعد بضعة أسابيع من نهاية الحرب، وتضمنت توصية بإعادة رسم حدود الدولة على طول المعلَم الطبوغرافي للمنطقة، أي وادي الصدع العظيم؛ الشق العميق الناجم عن الانزياحات الأرضية، الذي يشكل الحافة الحدودية الشرقية للمناطق التي احتلّتها إسرائيل. اقترح ألون ضمّ شريط التضاريس على طول الصدع،

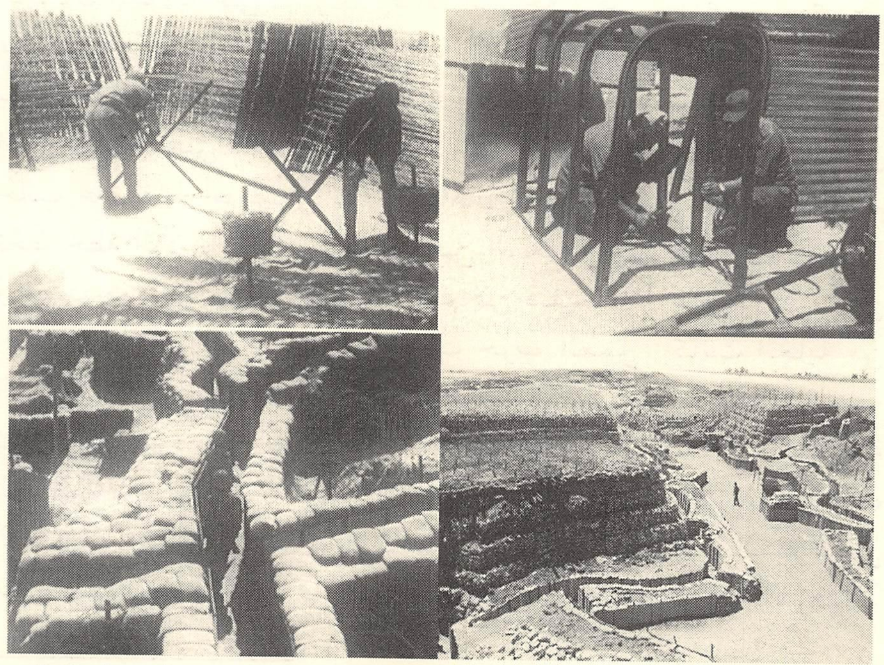
(٢) على الرغم من أن خطوط وقف إطلاق النار قد احتوت عدداً من المواقع المقدسة اليهودية، إلا أنها لم تتطابق مع أيّ من التعريفات التوراتية للأرض المقدسة، واعتبرت في أفضل حالاتها امتداداً من نهر الفرات شمالاً إلى سيناء جنوباً، من الصحراء الأردنية شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً.

الممتد من مرتفعات الجولان شمالاً عبر غور الأردن عميقاً نحو الطرف الجنوبي من شبه جزيرة سيناء حيث المنطقة الساحلية المصرية من شرم الشيخ؛ وبحسب ألون، فمن شأن هذا الشريط أن يحقق «الحدّ الأقصى للأمن في أكبر حيّز جغرافي إسرائيلي ينخفض فيه تعداد السكان العرب إلى الحدود الدنيا»[٣]كانت حقيقة الزعم بأن الشريط مأهول بأعداد قليلة من السكان مبنية على مجريات الحرب، فقد عمدَ الجيش الإسرائيلي رغبة منه في تأمين خطوطه الحدودية الجديدة بإخلاء القرى الفلسطينية في غور الأردن (باستثناء مدينة أريحا) وتدميرها، ومعها قرى وبلدات هضبة الجولان السورية على السواء، إضافة إلى إجلاء كل المواطنين المصريين في سيناء، ما عدا البدو. على هذا الشريط المجدب عامةً، المأهول بأعداد قليلة من البشر الآن والبعيد عن مراكز الكثافة السكانية الإسرائيلية، اقترح ألون تأسيس سلسلة من مستوطنات الكيبوتز والموشاف الزراعية إلى جانب عدة نقاط أمامية من كتائب الناهال (NAHAL) شبه العسكرية[٤]. لم تحْظَ خطة ألون بالتأييد رسمياً من قبل الحكومة على الإطلاق، إلا أنها وُضعت موضع التنفيذ على الرغم من ذلك خلال العقد الأول من الاحتلال الإسرائيلي بإشراف إدارات حزب العمل. كانت الغاية من المستوطنات في غور الأردن على الحد الشرقي الأقصى من الضفة الغربية تحصينَ الحدود على طول نهر الأردن، واعتُبر تأسيسها بعثاً للصهيونية العمالية وإحياءً لروح الريادة الزراعية فيها. شكلت الزراعة في هذه التضاريس القاحلة، مدعومةً بالمياه التي يوفّرها الضخ المفرط من مخزونات المياه الجوفية في الجبال، محاولةً لـ«خلق الصحراء المزهِرة»،

(٣) من الضفة الغربية، سعت الخطوط العريضة السياسية في خطة ألون إلى أن تضم إسرائيل جزءاً من القطاع بعرض ٢٠ كم على طول غور الأردن، مع ممرٍّ للنقل يمر عبر القدس ويصلها بالشريط الساحلي الإسرائيلي. بحسب هذه الخطة، سيصبح هذان الجزآن في النهاية منطقة فلسطينية بحكم ذاتي تتوحد فيدرالياً مع المملكة الأردنية. كما حاولت خطة ألون ضم منطقتين أخريين من الضفة الغربية ـ كتلة عتصيون الاستيطانية جنوب غرب القدس، حيث سقطت المستوطنات الصهيونية في حرب ١٩٤٨، وشرق الأردن العربية. بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٧، أنشئت خمس عشرة مستوطنة على طول نهر الأردن، وعشرون في مرتفعات الجولان، وخمس في صحراء سيناء بحسب خطة ألون.

(٤) **ناهال**: طليعة الشباب المقاتل؛ قطاع عسكري يجمع بين الخدمة العسكرية في وحدة قتالية والخدمة المدنية في بؤرة استيطانية جديدة. يقضي جنود الناهال حوالى ٨ ساعات يومياً في العمل الزراعي، وبعض الساعات الإضافية في التدريب.

وفقاً للشعار الصهيوني الشائع[(٥)]. واعتُبر غور الأردن منطقة عسكرية/مدنية مختلَطة، تشطرُها أربع طرق متوازية تربطُ القواعد العسكرية والمستوطنات الزراعية معاً. في حال وقوع اجتياح من جهة الشرق بالعربات المدرّعة، سيصارُ إلى غمر الحقول المزروعة في الوادي بالمياه وإلى تحصين المستوطنات في مواضع راسخة، بما يسمح للجيش بتحويل مسار القوات الغازية وتجميعها في مناطق محددة تجعلها في مرمى النيران الإسرائيلية، وفوق ذلك، تدلل عملية الإسكان المدني في المنطقة بدلاً من تواجد القواعد العسكرية فيها، بحسب رؤية ألون، على حلّ سياسي إسرائيلي لمسألة ضمّ هذه المنطقة الحدودية.



إنشاء خط بارليف حوالى العام ١٩٧١. لقطات فيلمية من وحدة التصوير في جيش الدفاع (المشروع الإسرائيلي).

---

(٥) أثّر الاستغلال المتزايد للمياه الجوفية في القرى الفلسطينية في المنطقة الجبلية. وكان الاستهلاك المائي لـ ٦٢٠٠ مستوطن في غور الأردن مساوياً لـ ٧٥ في المئة من المياه التي تستهلكها الكتلة السكانية الفلسطينية بأكملها في الضفة الغربية للاستخدامات المنزلية والمدنية. انظر:

Yehezkel Lein and Zvi Shulman, *Not Even a Drop, The Water Crisis in Palestinian Villages Without a Water Network* (Jerusalem: B'tselem, the Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, 2001), <http://www.btselem.org>.

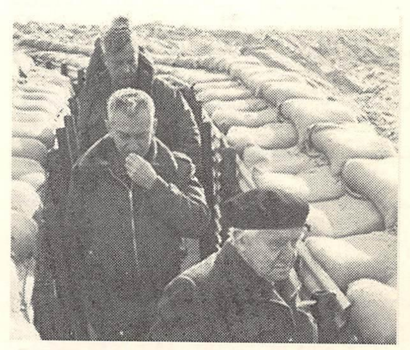
مثّل خط بارليف النسخة العسكرية من خطة ألون، بوصفه مشروعاً يقوم على إنشاء المعاقل العسكرية المحصّنَة كمحاولة لإتمام الغايات التي سعت خطة ألون إلى بلوغها في توليفة تجمع الخطتين العسكرية والمدنية. أثناء حرب ١٩٦٧، لم يرغب وزير الدفاع موشيه دايان أن تصل قوات جيش الدفاع إلى قناة السويس على الإطلاق، خشية تكرار ما وقع خلال حرب ١٩٥٦ في أزمة السويس حين أجبر الضغط الدولي ممثلاً بالولايات المتحدة إسرائيل (وفرنسا وبريطانيا بالمثل) على الانسحاب من المناطق التي احتلوها في مصر، غير أن جيش الدفاع حاز قناة السويس، نتيجة تعطّل الدفاعات التكتيكية للأخيرة، في اليوم الثالث من الحرب، بصرف النظر عن أي اعتبار. بعد الحرب مباشرة أوصى دايان بالانسحاب من القناة، وفي مقابل ذلك، أراد المنافس السياسي الرئيس لدايان؛ رئيس الوزراء ليفي أشكول ومن بعده غولدا مائير، اتّباع نصيحة ألون القاضية بإبقاء القناة تحت السيطرة الإسرائيلية وإغلاقها في وجه الملاحة تماماً بغية ممارسة الضغط على الحكومة المصرية ودفعها لتوقيع معاهدة سلام وفقاً للشروط الإسرائيلية. من جانب آخر، لم يرد دايان توقيع اتفاقية مطلقاً، واعتقدَ أن انسحاباً تكتيكياً من القناة من شأنه أن يتيح لإسرائيل الاحتفاظ بما تبقى من شبه جزيرة سيناء إلى الأبد. طُلب من بارليف تقديم حلّ تكتيكي لتحصين القناة ضد الهجمات المصرية، وقد أسس بدوره فريقاً وضع على رأسه قائد الفرقة الموالي له أبراهام أدان (Avraham Adan) ليقوم بوضع التصاميم اللازمة لنظام التحصينات. كمعماري شاب متّقد الحماس ينفّذ مهمته الأولى، مضى أدان قدماً ليضع التصميم المطلوب، وشرع بإجراء الأبحاث حول أمثلة تاريخية ونماذج بنيان قياسية تمكن مقاربتُها. وقد زعم أدان لاحقاً في سيرته الذاتية، أنه تأثرّ في المقام الأول بالتصميم المعماري لتحصينات كيبوتز نيريم (Nirim) في صحراء النقب، إحدى المستوطنات التي أضحت علامة فارقة في الأسطورة الصهيونية إثر نجاحها في صد هجوم الجيش المصري خلال حرب ١٩٤٨[٦]. استغرق العمل على تصميم منظومة التحصين من أدان شهراً واحداً، ابتدأت بعده أعمال البناء مباشرة.. على أية حال، لم يكن خط

---

(٦) Avraham Adan, *On Both Sides of the Suez* (Jerusalem: Idanim, and Yediot Aharonot editions, 1979), p. 47 (in Hebrew).

بارليف في كثير من مراحله ثمرةً لعملية بنيان مخطط لها ناتجة من تطور تدريجي وفقاً للـ «حلول» المتسلسلة التي نصت عليها منظومة أدان لحماية القوات العسكرية تحت درع من نيران المدفعية المتواصلة؛ إذ أصبح خط بارليف شيئاً فشيئاً مشروعَ بنية تحتية هائلاً خلال المناوشات المكثفة بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧١ فيما عُرف باسم «حرب الاستنزاف». نُقلِت كميات ضخمة من الرمال عبر الصحراء وجمعت في أكوام على طول الضفة الشرقية للقناة لتشكّل تضاريس صناعية بارتفاع ٢٠ متراً، تنحدر بزاوية ٤٥ في الجانب المطلّ على القناة بطول ٢٠٠ كم. أقيم خمسة وثلاثون متراساً، سُمّيت تبعاً لنظام التحصين بكيبوتز أدان، يستوعب كل منها ٢٠ ـ ٣٠ جندياً، على سدود رملية يفصل بينها ١٠ كيلومترات وتشرف على الخط المصري الذي يبعد ٢٠٠ متر فقط.





آرييل شارون، رئيس مركز القيادة الجنوبية (آخر الصف، على اليسار)؛ وحاييم بارليف، رئيس الأركان (في الوسط، على اليسار)؛ وديفيد بن غوريون، على خط بارليف، قناة السويس، عام ١٩٧١.

تحت كل متراس، بني قبو عميق مدعّم ببنى شبكية مُلئت بمسحوق الصخور، وغلّف بالحديد الذي اقتُلعَ من خط السكة الحديدية الواصلة بين العريش والقاهرة وبقايا المعدات الزراعية المصرية المتروكة، وأحيطت كلها بحقول الألغام. احتوى الخط على امتداده الطولي مواقع للدبابات، قطع المدفعية، الهاون، والأسلحة الآلية. وخلافاً لأنظمة التحصين المبنية من الإسمنت، والتي يمكن تدميرها بالمتفجرات، صُمِّمت المتاريس الرملية لخط بارليف لامتصاص الصدمة التي يحدثها القصف وتبديد أثرها. بذلك ـ وقد بدا أن التحصين اكتمل ـ لم تشعر الحكومة بضرورة الإسراع لخوض المفاوضات بالنتيجة، كما ساد الاعتقاد عموماً أن مصر لن تخاطر بشن الهجوم بالنظر إلى أن ميزان القوى كان يميل لمصلحة إسرائيل على ما بدا

عليه واقع الحال، وقد عُرفَ هذا التخمين في الدوائر الأمنية الإسرائيلية بـ«المبدأ الأساس».

في غضون العام ١٩٧١، وعلى الجانب الآخر من قناة السويس، أصدر الرئيس المصري أنور السادات قراراً بتعيين الفريق أول سعد الدين الشاذلي رئيساً لأركان القوات المسلحة المصرية. وكانت مهمة الشاذلي تدبير خطة لاقتحام خط بارليف. في كتابه: **عبور القناة**(٧)، رسم الشاذلي صورةً لخط بارليف بلسان رجل فخور يصف العقبة التي تم اختراقها بنجاح: «كانت قناة السويس فريدة من نوعها، فريدة في المصاعب التي تمثّلها بنيتها الإنشائية لأي قوة برمائية غازية؛ هي فريدة أيضاً على صعيد الدفاعات التي نصّبها العدو في أعلى تلك العوائق الطبيعية [...]. بدت قناة السويس في عين كل من رآها حاجزاً يتعذّر اجتيازه...». أولى العقبات وأكثرها صعوبة كانت المياه في القناة، و«تمثّلت العقبة الثانية بالمرتفع الرملي العملاق الذي بناه العدو على طول الضفة الشرقية. عملت الجرافات الإسرائيلية بجدّ على مدى ست سنوات في تكديس الرمل على ارتفاعات أعلى في جهد دؤوب لغلق نقاط العبور المحتملة... ترتفع العقبة الثالثة فوق هذا الحاجز الضخم: خمس وثلاثون نقطة حصينة مستترة على طول خط بارليف لا يمكننا رؤيتها، وبمقدور العدو تحريك قواته المدرعة لمؤازرة أي قصور مفاجئ عند أية نقطة..»(٨) أكّد الشاذلي أن أحد المرامي الرئيسة لهذا المتراس الطبيعي الهائل هو منع الجيوش المصرية من رؤية المواقع الإسرائيلية في سيناء، بينما يَخلق في الآن عينه ظرفاً طبوغرافياً اصطناعياً يتيح للإسرائيليين رصد

---

(٧) Sa'ad El Shazly, *The Crossing of the Canal* (San Francisco: American Mideast Research, 2003), p. 329.

عام ١٩٨٣، حُكم الشاذلي ثلاث سنوات غيابياً بالأشغال الشاقة في السجن العسكري المصري على ضوء الزعم بإفشائه أسراراً عسكرية في هذا الكتاب، إلا أن الأمر يعود في الحقيقة إلى نقده الضمني للسادات على خلفية عملية السلام مع إسرائيل. في العام ١٩٩٢ عاد الشاذلي إلى مصر بعد أربع سنوات في منفاه في الجزائر، وتمّ اعتقاله.

(٨) «كان الحاجز الرابع سرّياً. عميقاً في قلب المتراس الرملي طَمر العدو خزانات مملوءة بالسوائل القابلة للاشتعال يجري التحكم بمقابسها الكهربائية من المعاقل الأقرب. في غضون دقائق، يمكن للسوائل أن تتدفق إلى القناة محيلة سطحها إلى جحيم». لم يعمل هذا السلاح مطلقاً في الواقع، قد يكون رجال الضفادع البشرية المصريون هم من عطّله بحسب زعم الشاذلي، أو فشل ربما بسبب مشكلة تقنية في آلية عمله بحسب زعم بعض الضباط الإسرائيليين. انظر: المصدر نفسه، ص٧ ـ ٨.

الأراضي المصرية. منحت الميزة التكنولوجية الاستثنائية للصواريخ السوفياتية المضادة للطائرات تفوقاً على الطائرات المقاتلة الغربية، فاكتسب التصوير الجوي دوراً بالغ الأهمية بالنتيجة، كما أفضى ذلك إلى تمهيد ساحة الحرب لتحويلها إلى سطح أفقي ثنائي البعد تمتلك الأرض فيه بعداً استراتيجياً جوهرياً يمكن استثماره على مستوى نظر العين المجردة. كان خط بارليف من وجهة نظر الجيش المصري حاجزاً بصرياً، وقد خلق هذا السدّ مانعاً مباشراً يعوق قدرته على المراقبة الميدانية، و«منطقة عاتمة» تمنع رؤية المصريين لمناطقهم المحتلة.

منذ اللحظة التي شُرع فيها بأعمال الإنشاء في خط بارليف، بعد نحو ثلاثة أشهر من نهاية حرب ١٩٦٧، انبرى آرييل شارون، مدير التدريب العسكري آنذاك، للاعتراض على الاستراتيجية الدفاعية التي يقوم عليها الخط. أطلق ذلك شرارة السجال الرئيس الأول ضمن هيئة الأركان العامة الإسرائيلية حول مفهوم إسرائيل للدفاع، واعتبر الأمر مسألة حيوية نشبت على إثرها اشتباكات متتالية بين شارون وثلة من الضباط الآخرين؛ إسرائيل تال (Israel Tal)، رفائيل إيتان (Rafael Eitan)، وماتيتياهو بيليد (Matitiyahu Peled) من جهة، وباقي الضباط في هيئة الأركان من جهة أخرى. شهد الجدل انقساماً حاداً في الجانب الهندسي، وتفاقم أكثر فأكثر حتى تمّ إدراج المقترحات الدفاعية كاملة في سياق نموذجيْن مكانييْن اثنيْن، استُنبِط كلاهما من قاموس المفردات العسكرية القائم: تحصينات خطية، ودفاعات نشطة على هيئة شبكة متداخلة من النقاط الحصينة في العمق[٩] اتّهم شارون رؤساءه علناً بالغباء والجهل، وحمّلهم وزرَ الخسائر الحربية المتزايدة على طول موقع بناء الخط، كما طالب بالتخلّي عن تكتيك الدفاع السكوني المتمثل فيما أسماه «خط ماجينو الإسرائيلي» (Maginot)[*]، واستبدال لنظام

(٩) وقعت مناظرة مماثلة في ربيع العام ١٩٤٤ بين إروين رومل (Erwin Rommel) والعميد فون روندشتيد (Von Rundstedt) حول دفاعات الجيش الألماني على طول شاطئ الأطلنطي؛ اعتقد رومل أن الفرصة الوحيدة لصدّ غزو التحالف هي بمواجهتهم على ضفاف المياه: «خط المعركة الوحيد سيكون الشاطئ!»، بينما أشار روندشتيد بالدفاع في العمق. انظر:

Friedrich Ruge, *Rommel in Normandy* (San Rafael, CA: Presidio Press, 1979), p. 4

(*) الخط الدفاعي الثابت الذي أنشأته فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى وفقاً لرؤية القادة العسكريين في صد هجوم الجيش الألماني ووقف تقدمه، ما يسهّل من ثَمَّ توجيه الضربات المضادة إليها (المترجم).

مرنٍ من «الدفاع في العمق» به، مكون من نقاط حصينة مستقلة تتوضع على أعالي التلال في منطقة تمتد بعيداً عن الحدود، الأمر الذي يسمح لوحدات الجيش بالتحرك بين هذه النقاط الحصينة ومهاجمة خاصرة القوى الغازية وتطويقها. قُيّض لهذه الجدلية، إلى جانب دور شارون فيها والذي أكدته الروايات اللاحقة لحرب ١٩٧٣، أن تصبح واحدة من أكثر فصول التاريخ العسكري إثارة للجدل، إلى حدّ أن جيش الدفاع امتنعَ عن نشر رواية رسمية عن الحرب حتى الآن، لأن شارون ألقى بكل ثقله السياسي لمنع ذلك. من بين الأسباب التي أسهمت في الغموض والنقص اللذين يكتنفان الرواية، أن أبطالها من قادة الحرب المصريين والإسرائيليين الذين بقوا على قيد الحياة مستمرون في أداء دور سياسي. وتحفل مذكراتهم العسكرية، إلى جانب الروايات الأخرى المكتوبة والشفهية، بقراءات وتأويلات شتى متضاربة إلى حد بعيد للأحداث التي تجاذبتها موجتان؛ موجة داعمة للتحولات السياسية الدراماتيكية، وأخرى مناهضة لها في المرحلة التي أعقبت حرب ١٩٧٣. في خضم هذه التحولات، حظيت الإنجازات العسكرية لعدة ضباط، إضافة إلى الدور الذي أدّته وحدات مختلفة، بأهمية سياسية كبيرة، بالنظر إلى ارتباط التغير المستمر في الكتابات التأريخية الخاصة بحرب ١٩٧٣ بثروات اللاعبين الأساسيين ومصائرهم السياسية. تمثّلَ خط بارليف، السكوني والخطي، في المخيلة العامة الإسرائيلية بسقوط حزب العمال، في حين اقترنت فكرة الشبكة المرنة والنشطة التي روج لها شارون، ومفهوم «العمق» الذي يشكل دعامتها بشكل خاص، بإحياء اليمين الإسرائيلي وبتدشين المناطق الحدودية لدولة إسرائيل. وترافقت الروايات التي عظّمت من دور شارون في الحرب بشكل عام مع الهجمات السياسية التي طالت حكومة العمل.

بعد العام ١٩٧٣، وفي ظل تقهقر إدارة حزب العمل وصعود الجناح اليميني في الليكود إلى السلطة بعد ذلك بأربع سنوات، حظي دور شارون العسكري في حرب ١٩٧٣ - بأثر رجعي - بمجدٍ إضافي، وبرزَ اسمه كبطلٍ قومي.

وقد أسهمت الإدارة الأمريكية نفسها في خلق أسطورة شارون بوصفه «عبقرية عسكرية»؛ إذ وجدت فيه نموذجاً للقيادة التي يمكن اتخاذها مثلاً لتحفيز عملية التغيير بعد إخفاق جيوشها في حرب فيتنام. أفسح التحوّل

السريع، غير الاستثنائي على الرغم من ذلك، في مسار آرييل شارون بانتقاله من ضابط عسكري يتمتع بالشعبية إلى وزير مكلف بشؤون المستوطنات في حكومة الليكود الأولى عام ١٩٧٧، المجالَ أمامه لترجمة العقيدة العسكرية والأسس الديناميكية لساحة الحرب إلى حزمة ممارسات تنظيمية في المستوطنات المدنية، ولتوطيد «الحقائق السياسية على الأرض».

الوحدة العدوانية

على امتداد مسيرته المهنية العسكرية، جسّد شارون «أسطورة التخوم» الإسرائيلية[١٠] التي تمظهرت في خرقٍ للخطوط والحدود على اختلاف أنماطها. على غرار سابقتها الأمريكية، فُهِمت الحدود الإسرائيلية على أنها حيّزٌ أسطوري ترتسمُ وفقه معالمُ الأمة وبنيانها، إضافة إلى كونها مختبراً لاستيعاب الاستراتيجيات المكانية والبنى الإقليمية الجديدة الناشئة، واختبارها أيضاً. وفقاً لما قالته السوسيولوجية الإسرائيلية أدريانا كيمب (Adriana Kemp)، فقد أرست دولة إسرائيل بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ سلسلةً من «الآليات الخطابية والمؤسساتية» تمثّلت في إبراز المنطقة الحدودية كمرتكزٍ رمزي للأمة، و«مختبر يتمّ فيه خلق (اليهودي الجديد)»[١١]. كان تأسيس وحدة المغاوير الخاصة ١٠١ بهدف القيام بعمليات المداهمة في الحدود تحت قيادة آرييل شارون، نقطة محورية في إسدال حجب الغشاوة على حدود الدولة، وفي التمايز الذي أحدثتهُ بين فكرة «الداخل» و«الخارج» تبعاً للصيغة السياسية للدولة. قامت هذه الوحدة خلال الأشهر القليلة من عهدها المستقل في النصف الثاني من العام ١٩٥٣ باختراق الحدود وانتهاكها وتحويرها على عدة مستويات مختلفة: من الناحية الجيوسياسية، أجرت مجموعة عمليات تخطّت حدود الدولة؛ وعلى مستوى التسلسل الهرمي، استنكف أعضاؤها عن تنفيذ الأوامر والخطط العملياتية بشكل كامل، وغالباً ما يؤدّون عملهم بناءً على مبادراتهم الخاصة الذاتية؛ وعلى مستوى

---

(١٠) Adriana Kemp, "Border Space and National Identity in Israel," *Theory and Criticism, Space, Land, Home, On the Normalization of a "New Discourse"*, no. 16 (Spring 2000), p. 282 (in Hebrew).

(١١) المصدر نفسه، ص١٩.

الانضباط، لم يرتدِ الأعضاء لباساً رسمياً وأبدوا صلفاً ومزاجاً صعب المراس، على شاكلة ما كان عليه شارون نفسه، تجاه كل الشكليات التي كانت في نظرهم «نهجاً عسكرياً بيروقراطياً وتقليدياً» من اللباقة والتهذيب عفّى عليه الزمن؛ وعلى المستوى القانوني، مثّلت طبيعة عملياتهم واستخفافهم الفاضح بحياة المدنيين خرقاً لقانون دولة إسرائيل وللقانون الدولي على حدٍّ سواء. على الرغم من أن الوحدة ١٠١ غالباً ما استهلت أنشطتها بقتل الفلسطينيين المدنيين العزّل في القرى وفي مخيمات اللاجئين، كان أكثرها شهرةً «الهجوم» المشين على قرية قبية في الضفة الغربية وقتل ٦٠ مدنياً أعزلَ، إلا أنها سرعان ما أضحت بيئة خصبة لحالةٍ أسطورية افتتنت بها مخيلة الشباب الإسرائيلي إلى حدّ بعيد. وصف موشيه دايان، الذي كان يؤدي دور المستشار الناصح للوحدة ولشارون شخصياً، الوحدة ١٠١ قائلاً: «كانت الوحدة ورشةً لخلق الجيل الجديد من المحاربين [العبرانيين]»، واعتقد دايان أنها تخدم غاية قومية تتجاوز العمل العسكري المحدود. تدلّل عملية تحويل المنطقة الحدودية إلى حيّز أسطوري و«انتهاك الحدود... إلى عُرفٍ رمزي وشعيرة مكانية» على حقيقة أن حدود دولة إسرائيل سائلة ونفوذة، تتعرّف صيغتها الإقليمية كمشروع لا يزال منقوصاً[١٢] عمدت الوحدة ١٠١ فوق ذلك إلى الالتفاف على التسلسل الهرمي ضمن جيش الدفاع الإسرائيلي، وعليه بين جيش الدفاع والنظام السياسي، الأمر الذي تمخض عنه اجتماعُ شارون، الذي كان في العقد الثاني من العمر حينها، مع دايان ورئيس الحكومة ديفيد بن غوريون في ثالوث استراتيجي وثيق. مع أن هذه الحكومة الثلاثية اتخذت عدّة قرارات استراتيجية خلال عام ١٩٥٣، إلا أن دايان وشارون غالباً ما تآمرا معاً لتضليل «الرجل العجوز»، في حين اعتاد شارون تضليل دايان فيما يخص المدى الفعلي لعمليات الوحدة ١٠١. لكن هذه الأكاذيب كانت في حقيقة الأمر إحدى الخصائص الأساسية للعلاقات بين أطراف هذا الثالوث. اختير شارون لمنصبه هذا لأنه، منذ البداية، لم يطلب مطلقاً أوامر مكتوبة، مفسحاً المجال أمام دايان وبن غوريون للتنصل من المسؤولية عن العمليات وإنكار علمهما بها متى شاءا. انتهج الرجلان

---

(١٢) المصدر نفسه، ص٢٣.

«دايان وشارون» أسلوباً قيادياً غير مباشر، قائماً على التلميح، وقد اعتادا إعطاء الأوامر بطريقة عَرَضية مبهمة: «أليس من المستحسن لو حدَث [هذا الأمر أو ذاك]. . . .»[١٣]. لطالما اتسمت أوامر دايان الشفوية بالغموض، وقد وصفه أحد نوّابه، شلومو غازيت (Shlomo Gazit)، في إحدى ملاحظاته: «أنه لا يعرف كيف يكتب»[١٤]. وطغت الحاجة إلى تفسير كلام دايان على ضرورة اتّباع أوامره شيئاً فشيئاً، وأصبحت أمراً معروفاً في الجيش بحيث يمكن البناء على ذلك لتوضيح تقدّم الجنود الإسرائيليين إلى قناة السويس على الرغم من أوامر دايان بالنهي عن ذلك. خلال حرب ١٩٦٧، وحينما أمر دايان القوات العسكرية بالتوقف المفاجئ قبل الوصول إلى قناة السويس، تساءل مرؤوسوه حينها: «ما الذي يعنيه حين يقول «توقفوا»؟». وفقاً لما ذكره كاتب سيرة شارون الذاتية عوزي بنزيمان (Uzi Benziman)؛ فإن شارون قد حظي بدعم دايان طوال مسيرته المهنية لأنه تفهّم منطق الإبهام وكوامنه لدى دايان، ولأنه كان على استعداد لتأدية «أي أمر سيئ تكون إسرائيل بحاجة إلى القيام به، لكن دون أن يُنسبَ إليه. لم تكن ثمة حاجة إلى الأوامر، تكفي مجرد غمزة. . وسيتكفل شارون بتنفيذ العمل القذر»[١٥] على أية حال، لم يفتأ دايان يرى في شارون ندّاً سياسياً له. وفي أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٣، أصبح دايان رئيس هيئة الأركان، وتبنّى الوحدة ١٠١ كمنوذجٍ تجري على منوالِهِ عملية التحول في جيش الدفاع الإسرائيلي، كما دمج الوَحدة في سلاح المظلات وعيّن شارون رئيساً لكليهما. في العشرين عاماً التالية وصولاً إلى حرب ١٩٧٣، أضحى جيش الدفاع ركناً أساسياً في تكوين الهوية الإسرائيلية، وعليه، فهم معظم الإسرائيليين «الوطنية» من زاوية المعايير العسكرية، وقد أدّى شارون دوراً محورياً في هذه الصيرورة.

---

(١٣) بحسب بيني موريس، كان هذا استمراراً لتوجهات سابقة للقيادة الإسرائيلية خلال حرب ١٩٤٨. واعياً لحكم القانون أو حكم التاريخ، كان كافياً أن يتمنى بن غوريون طرد الفلسطينيين المعروفين لكبار قادة جيش الدفاع في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ لينطلق الأخيرون إلى تنفيذ ذلك. انظر:

Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).

(١٤) Gershom Gorenberg, *The Accidental Empire: Israel and the Birth of the Settlements, 1967-1977* (New York: Times, 2006), p. 227

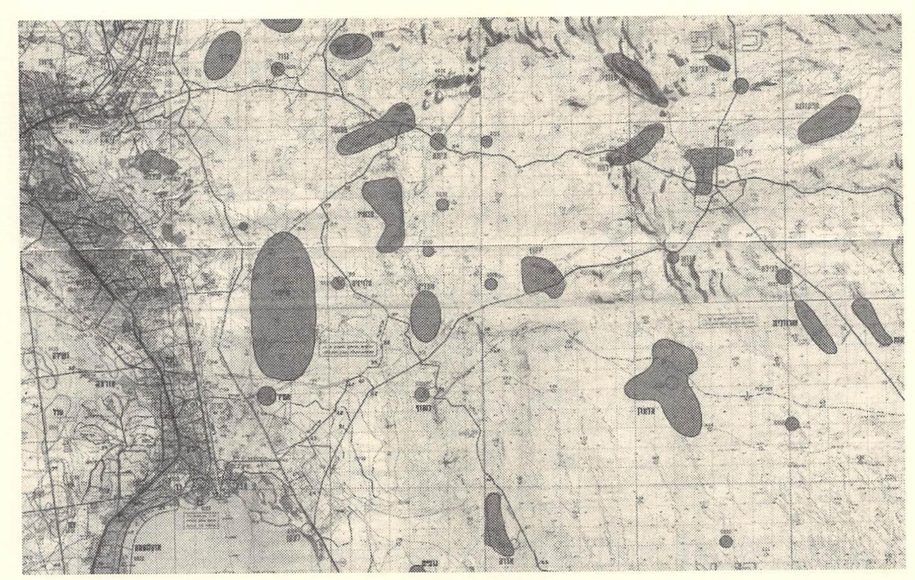
(١٥) Uzi Benziman, *Sharon: An Israeli Caesar* (London: Robson Books, 1985), pp. 115-116.

المصفوفة العسكرية

كان رأي شارون واضحاً في مجمله فيما يتعلق بالتحصين الخطي السكوني الذي جسّده خط بارليف في أعقاب حرب ١٩٦٧. ومما كتبه لاحقاً: «راودني شعورٌ منذ البداية أن خط التحصينات هذا سيكون خطأً كارثياً... سنلزمُ أنفسنا بنظام دفاع سكوني. سنجعل من أنفسنا أهدافاً ثابتة.. ستكون مواقعنا وتحركاتنا تحت المراقبة المستمرة... وتنكشف تفاصيل عملياتنا... ستكون الدوريات وقوافل الإمداد عرضةً للكمائن، الألغام والقصف». وقد ادّعى شارون أن جيش الدفاع الإسرائيلي «لا يمكنه كسب معركة دفاعية على خط خارجي [القناة]..»، واقترح بدلاً من ذلك «قيامه بخوض معركة دفاعية كما يجب أن تُخاض؛ ليس على الخطوط الأمامية المتقدمة وإنما في العمق...»[١٦]. تميّزت الاستراتيجية العسكرية البديلة الخاصة بشارون بالثقل الذي أضافته إلى جدلية دايان السياسية الحرجة التي تقوم على إمكانية التخلّي عن قناة السويس، وقد فضّل دايان، بغية تطوير هذه الجدلية وتعزيزها، مؤازرة شارون بصورة غير رسمية، ولكنه آثر «رسمياً» عدم التدخّل. من زاوية عسكرية، كان نظام شارون تكيفاً مرناً لعقيدة «الدفاع في العمق» التقليدية. وقد قامت هذه الأخيرة بشكل أساس على سلسلة من النقاط الحصينة أسماها شارون «تا أوزيم Ta'ozim» تفريقاً لها عن متاريس أدان «ما أوزيم Ma'ozim»، تتوزع على تلال متتالية في مواضع مهمّة تكتيكياً، وتشرف على القناة من مسافة تقارب عشرة كيلومترات. تتحرك بين هذه النقاط الحصينة دوريات متنقلة مباغتة لا ترتبط بجدول زمني، وكان الأساس المنطقي الكامن وراء هذا التنسيق حرمان الجيش المصري من وجود أهداف واضحة في مواقع ثابتة يمكنه التخطيط لمهاجمتها. خلافاً لبارليف، اعتقد شارون أن هجوماً على الخط الدفاعي الإسرائيلي لقناة السويس أمرٌ محتوم لا يمكن اجتنابه؛ ومن ثَمَّ، سعى إلى تمويه التنظيم الدفاعي لجيش الدفاع الإسرائيلي.

---

(١٦) Ariel Sharon with David Chanoff, *Warrior, the Autobiography of Ariel Sharon* (New York: Simon and Schuster, 2001), p. 219.



«خطة سيريوس» التي تمثل التحصينات الإسرائيلية في منطقة قناة السويس قبل أكتوبر ١٩٧٣. أشير إلى النقاط الحصينة الواقعة في العمق بالأشكال البنيّة «البيضوية».

هدفت خطة شارون الدفاعية إلى توسيع نطاق التعاون التفاعلي على المستوى البصري، وتستند إلى وجود خطوط لإطلاق النار والتحرك المرن عبر التضاريس من جهة إلى أخرى. وتتوضع النقاط الحصينة شبه المستقلة بحيث يمكن رؤية أيٍّ منها من الأخريات المجاورات لها، كما تبعد الواحدة عن الأخرى مسافة تعادل رمية المدفعية ليمكن بالتالي أن تؤمن إحداهن التغطية للأخرى. كانت المتاريس في الأساس مراكز قيادية ولوجستية يمكن أن تتحرك منها ما أسماها شارون «القبضات المدرّعة» ـ كتائب المدرعات ـ لكبحِ المسعى الرئيس للعدو في عبور قناة السويس. امتلكت كل من هذه النقاط الحصينة، المجهزة بمركز قيادي، تسهيلات التحكم والمراقبة بعيدة المدى، أقبية محصنة، إضافة إلى مواقع للصواريخ المضادة للطائرات وللدبابات وللمدفعية، مقدرة على خوض الحرب بصورة شبه مستقلة[١٧]. وأقيمت شبكة موسّعة من الطرق ومحطات الإشارة للربط بين هذه النقاط الحصينة معاً، بينما خُصصت المساحات العميقة في الجهة الخلفية لقواعد التدريب العسكري، مهابط الطيران، المخيمات، المستودعات، مراكز القيادة

(١٧) Zeev Schiff and Eitan Haber, *Israel, Army and Defence: A Dictionary* (Jerusalem: Zmora, Bitan, Modan-Publishers, 1976), p. 542 (in Hebrew).

الرئيسة، ومرافق الصيانة. بالتوازي مع عجزه عن إقناع هيئة الأركان لجيش الدفاع الإسرائيلي بخطته المتعلقة بسيناء، عمد شارون، كمدير لشؤون التدريب، إلى بعثرة مدارس التدريب المختلفة تحت قيادته على امتداد أراضي الضفة الغربية. ورأى شارون في الإنشاءات العسكرية خطوةً أولى على طريق تمدين المناطق المحتلة الشاسعة وتطبيعها أيضاً: أصبح تصميم المخيمات، ومِن ثم بنيتها التحتية، برنامج عمل تستند إليه سياسة الاستعمار المدني من خلال المستوطنات[١٨]؛ وكان فوق ذلك، تنسيقاً جغرافياً مبتكراً (زمكانياً) لنظام الدفاع في العمق الذي استلزم بنية مختلفة للتنظيم العسكري[١٩] تعتمد منظومة التحصينات الخطية المستقيمة على وجود قيادة مركزية تملك زمام السيطرة في كل المناطق على امتداد ساحة المعركة بالقدر نفسه، في حين يسعى الدفاع في العمق إلى تشتيت السلطة العسكرية بشكل نسبي مع منح المزيد من الإدارة الذاتية لكل من الوحدات القتالية شبه المستقلة[٢٠] مع أن التسلسل الهرمي العسكري التقليدي يتضمن توزيعاً للمراكز القيادية على نحو ما، إلا أن نظام تفريق التركيبة القيادية يسمح هنا أيضاً للوحدات المستقلة برفع «معدل الاستجابة المرنة»، وفقاً للتسمية العسكرية، الأمر الذي يمكن القادة المخصوصين في كل نقطة بالتصرف بشكل مستقل بناءً على مبادراتهم الذاتية، والاستجابة لأي ضرورات طارئة أو فرصٍ متاحة من دون الرجوع إلى القيادة المركزية. أصبحت القيادة المبعثرة مكوّناً معيارياً للتحرك العسكري في ظل الطبيعة الفوضوية لأرض المعركة، حيث العمل التسلسلي على مستوى القيادات والاتصالات غالباً ما يؤدي إلى تشويش الصورة العامة للمعركة. يتناسب نموذج شارون للقيادة تماماً مع مناخ كهذا، وهو ما يمكن قراءته في مضامين مقولته التي يكررها كثيراً: «قل لي ماذا أفعل، لكن لا تقل لي كيف أفعله». لا ريب أن في هذه القاعدة دلالة على أسلوب القيادة في جيش الدفاع الإسرائيلي، غير أن

---

(١٨) Sharon with Chanoff, Ibid.

(١٩) Martin van Creveld, *Command in War* (Cambridge MA: Harvard University Press, 1985), p. 204.

(٢٠) في حقيقة الأمر، ما يسميه الجيش «شبكات» (وهو ما يقتضي ضمناً بنية غير هرمية) يتوجب أن يشار إليه من الناحية التقنية «بالأنظمة» (بنى منتشرة مع قيادة مركزية). «الشبكات» العسكرية هي بالنتيجة «أنظمة» متنكّرة في معظم الأحيان.

شارون مضى بها أبعد من ذلك، ساعياً إلى القطع ما أمكنه مع البنى القيادية النموذجية والأنماط التنظيمية، متجنباً بالمثل ـ أو مدعياً ذلك ـ التدخل في عمل مرؤوسيه، مكتفياً بتزويدهم فقط بالتوجيهات العامة وجعلهم يعتقدون أنهم هم أنفسهم قد وضعوا الخطط لمهامهم الخاصة بهم.

يقوم الدفاع الخطي المستقيم على حرمان العدو (أو منعه) من الظفر بمواطئ تقع وراءه، وحينما يتم اختراق الخط في موضع ما سيغدو أشبه بدلو ماء مثقوب وعديم الفائدة بالنتيجة، بينما يتميّز نظام الشبكة الدفاعية في المقابل بالمرونة؛ وفي حال تعرضت إحدى نقاطه الحصينة للهجوم وجرى الاستيلاء عليها، فبمقدور هذا النظام أن يتأقلم مع ذلك من تلقاء نفسه من خلال تشكيل خطوط تواصل جديدة على امتداد عمقه. يمكن القول إن مصطلح «العمق» لا يندرج ضمن السياق المناطقي فقط بل في السياق المفاهيمي أيضاً، وهو معيار لقياس سوية التعاون بين المكونات المختلفة التي تتألف منها المنظومة العسكرية. تكمن درجة عمق النظام في فعاليتها المنتشرة والقادرة على إعادة تنظيم الاتصالات، وإلى أي مدى يمكن لهذه الاتصالات الاستجابة لسيل المعلومات الواردة من مواقع النقاط الحصينة في المناطق الأخرى من أرض المعركة، وتنظيمها وإتاحتها أيضاً. إن العلاقة بين مكونات النظام هي رقم نسبي يتحدّد بسرعة التنقل وسرّيته عبر العمق بين مختلف النقاط الحصينة[٢١]. كان السبب الأساس لبناء خط بارليف منع المصريين من زعزعة الوضع الجيوسياسي الراهن الذي يحدد الخط أطره بدقة، على عكس خطة شارون التي شجعت على حدوث هجوم مصري بحيث تقوم القوات الإسرائيلية بهجوم مضاد في اللحظة التي تتمدد فيها خطوط إمداد العدو بما يفوق قدرتها[٢٢]: «إذا حاول المصريون عبور القناة، يمكننا إفساح المجال أمامهم للتقدم ميلاً أو ميلين داخل سيناء، وعندها سنكون قادرين على التضييق عليهم وسبر نقاط ضعفهم في الزمان والمكان المناسبين لنا. . [وبعد ذلك] سنكون في موضع قادرين فيه على شن هجوم

---

(٢١) Shimon Naveh, *In Pursuit of Military Excellence: The Evolution of Operational Theory* (London; New York: Frank Cass, 2004), pp. 269-271.

(٢٢) Adan, *On Both Sides of the Suez*, p. 47, and Benziman, *Sharon: An Israeli Caesar*, p. 110.

متنقل رشيق الحركة، وهو الأمر الذي نجيده تماماً[٢٣] بناءً على ذلك، الخط هو أداة عسكرية ـ هندسية تسعى إلى الفصل بين حيّز معادٍ عن آخر معادٍ مستقل عنه، لكن نموذج التنظيم ـ المكاني الخاص بالشبكة يخلق جغرافيا أكثر نشاطاً وانتشاراً، وتبعاً لهذا المنطق، يمتلك نظام الدفاع في العمق المقدرة على تبديل المكان والزمان بالتناوب. في مستهل الهجوم، يُقايَض بالمكان لمصلحة الزمان، حيثُ يُسمَح للطرف المهاجم بحيازة المكان بينما يستغل الطرف المدافع الوقت للتنظيم، وفي مرحلة تالية، يُقايَض بالزمان لمصلحة المكان موقِعاً الطرف المهاجم في شرك الشبكة الدفاعية التي تمكن الطرف المدافع من التقدم بعد ذلك ومهاجمة الطرف المهاجم في مؤخرته المكشوفة من دون حماية.

افتُضح أمر المنازعات السرية بين شارون وبارليف والأعضاء الآخرين في هيئة الأركان، التي بلغت ذروتها عام ١٩٦٩ أمام الرأي العام الإسرائيلي، حيث كان شارون يسرّبها إلى الصحافة التي استعملت تصريحاته التي أدلى بها (من دون ذكر اسمه)، في المقابل، لتصوير النخب العسكرية والسياسية كرجعيين «متبلّدي التفكير»، وهو تكتيك كان له وقع خاص على بارليف، الذي اعتاد الجمهور الإسرائيلي السخرية من أسلوب كلامه البطيء والثقيل. كما تجلّى هذا الخلاف في صورة نزاع بين ضباط الدبابات ومنهج تفكيرهم التقني الصارم الذي يفتقر إلى الذكاء، وبين نموذج الريادة المتفردة لجندي المغاوير المقيم على الحدود ممثّلاً بآرييل شارون[٢٤]. بحلول صيف ١٩٦٩، حين أدرك بارليف عجزه عن لجم قدرة شارون على تحريك الإعلام ضد باقي ضباط هيئة الأركان، قام بصرفه من الخدمة العسكرية على أرضية خطأ فني: فقد نسيَ شارون التوقيع الروتيني المطلوب على الوثائق الخاصة بتجديد عقد خدمته العسكرية. لقي فعل بارليف هذا الدعم من رئيسة الوزراء غولدا مائير، التي رأت في شارون، في معرض ذكرياتها عن أيام الوحدة ١٠١ والتهديدات التي أشاعها شارون عن عزمه حبس الحكومة الإسرائيلية بكاملها في غرفة وإجبارها على الشروع في خوض حرب ١٩٦٧، امرأً كاذباً «يمثل تهديداً للديمقراطية الإسرائيلية»؛ إنه رجلٌ «قادر على محاصرة

---

(٢٣) Sharon with Chanoff, *Warrior, the Autobiography of Ariel Sharon*, p. 219.

(٢٤) Benziman, Ibid., p. 111.

الكنيست بالدبابات»[٢٥] رداً على ذلك، عمد شارون إلى سحب عضويته من حزب العمل، الذي انضوى تحت لوائه كل الضباط فوق رتبة عقيد، بحسب الاعتقاد السائد حينها. رتب شارون اجتماعاً مع زعيم المعارضة اليمينية آنذاك مناحيم بيغن في فندق الملك داود في القدس، حيث يتردد الصحافيون كثيراً إلى بهو الفندق المذكور، ليضمن بذلك أن يحظى الاجتماع بتغطية إعلامية واسعة ويذيع صيته. كان الاجتماع ضربةً محكمة سديدة؛ إذ ساد القلق أوساط حزب العمل من تغير مفاجئ في الرأي العام بتحريضٍ من شارون قبل الانتخابات العامة المزمع انعقادها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩. في ضوء ذلك، أجبر المسؤولون في حزب العمل بارليف على إعادة شارون إلى عمله السابق ووضعه في الموقع، حيث شارون آخر من يحتاج إليه بارليف وأكثر من يخشى، على ضفاف قناة السويس كرئيس لمركز القيادة الجنوبية. وبين عام ١٩٦٩ وشهر تموز/يوليو ١٩٧٣، باشر شارون على الفور هناك بالعمل على تنفيذ شبكته الدفاعية ما وراء خط بارليف، الذي قاربَ الاكتمال حينها، وبعد انتهاء حرب الاستنزاف عام ١٩٧٠، بدأ شارون بإخلاء أجزاء من الخط وأنقص عدد المتاريس من خمسة وثلاثين إلى اثنين وعشرين. ابتدأت في المنطقة عمليات إنشائية محمومة، تجمّعت فيها مئات من الجرافات والشاحنات، كما نُقلت مئات الآلاف من الأمتار المكعبة من مسحوق الحجارة في قلب الصحراء، وبُنيت الخطوط الأمامية الجبلية وتمّ تحصينها، إضافة إلى تأسيس شبكة من الطرق العسكرية عالية الاستيعاب للربط بينها. ابتدع شارون رؤيةً مفادها أن صحراء سيناء الغربية هي ساحة المعركة المستقبلية، فقد بدت الصحراء بالنسبة إليه مثالية في هذا المقام؛ لأنها تحتوي منشآت عسكرية، قواعد، حقول ألغام، وطرقات فقط، من دون وجود مدنيين يربكون المناورات الحربية. على أية حال، سرعان ما انتقل المجال العملياتي لشارون إلى مكان آخر: تلقى شارون بعد فترة وجيزة من توليه منصبه الجديد أوامر من دايان بسحق المقاومة الفلسطينية التي تحصنّت ضمن المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية في غزة، حيث كان

(٢٥) Baruch Kimmerling, *Politicide: Ariel Sharon's War Against the Palestinians* (London: Verso, 2003) p. 65.

جيش الدفاع يفقد زمام السيطرة؛ وكان ذلك السبب الحقيقي وراء تسليم شارون رئاسة مركز القيادة الجنوبية: ثمة عمل قذر آخر، لم يشأ ضابط آخر ـ أو لم يكن في مقدوره على الأرجح آنذاك ـ أن يأخذه على عاتقه.

«الهدم الخلّاق»(*) لغزّة

منذ وجوده في الوحدة ١٠١، نضج في مخيلة شارون تصوّرٌ فحواهُ أن الصراع المسلح مع الفلسطينيين هو مشكلة مدنية، والتوسع المطّرد لمخيمات اللاجئين أمرٌ أطلقت عليه قوات الاحتلال الإسرائيلي في وقت لاحق تسمية «جهاد البنيان». وقد طمح جيش الدفاع إلى معالجة هذه المشكلة من خلال تغيير المظهر المادي لـ«موطن الإرهاب الطبيعي» الذي تشكل مخيمات اللاجئين مركزه، ووضع تصميم جديد له(٢٦) في السنوات التالية، تضافر التخطيط على المستويين الإقليمي والمدني ليشكلا معاً حملة عسكرية لمواجهة المقاومة المقيمة في غزة.

بعد احتلال الضفة الغربية وغزة عام ١٩٦٧، بدأت المجموعات الفلسطينية بتشكيل خلايا مسلحة في المنطقة المحيطة بمقرات القيادة المحلية المنفصلة عن بعضها بعضاً. مع افتقارها إلى غابات فييتنام الكثيفة حيث استقرت المقاومة الفييتنامية، أقامت حركة فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وباقي المجموعات المسلحة المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية أو تلك التي استقلت عنها، مراكز قيادتها في قلب النسيج المتعرج لمخيمات اللاجئين المتراصّة، التي تطورت إلى شبكة مناطقية خارجية من الجيوب المسلحة. من هذا الموقع، انخرطت هذه المجموعات في عمليات

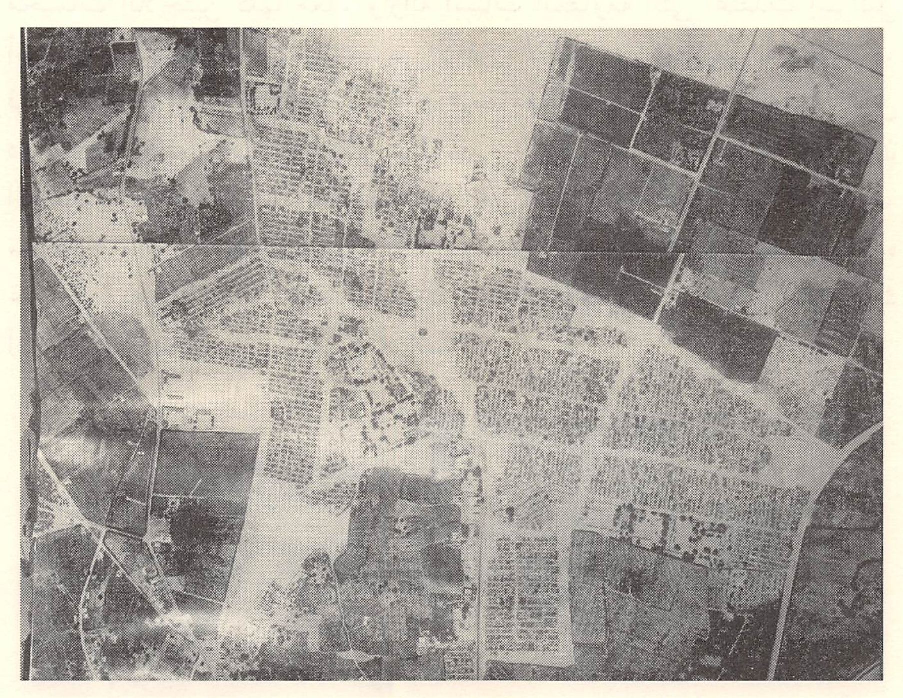
(*) Haussmanization: اشتقاقاً من اسم البارون جورجيوس أوجينيه هاوسمان. كُلف هاوسمان من قبل الإمبراطور نابليون الثالث بمهمة إعادة خلق باريس ضمن برنامج عمل شعبي بين العامين ١٨٥٣ و١٨٧٠. كانت خطة هذا البرنامج العملَ على هدم الأحياء المزدحمة وغير الصحية التي تعود إلى القرون الوسطى وبناء ساحات عامة كبرى ونوافير، وإلحاق المناطق الريفية بباريس، وبناء شبكة للصرف الصحي. ويترجم المصطلح عادة بالهدم الخلاق لغاية التطوير وتحقيق الجودة (المترجم).

(٢٦) Stephen Graham, "Constructing Urbicide by Bulldozer in the Occupied Territories," in: Stephen Graham, *Cities, War and Terrorism: Towards an Urban Geopolitics* (Oxford: Blackwell, 2004), p. 333.

عسكرية ضد قوات الاحتلال، إضافة إلى هجمات إرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين المشتبه بتعاونهم مع قوات الاحتلال. تحوّل الوضع على امتداد الشبكة الطرقية التي أقامت فيها الوكالات التابعة للأمم المتحدة مساكن مسبقة الصنع لإيواء لاجئي ١٩٤٨، إلى تكتّل فوضوي من البنى والملحقات المعدّة لأغراض خاصة، وأسفر عن تشكيل متاهة من الأزقة المتبدّلة، بالكاد يتجاوز عرض الواحد منها متراً واحداً. وعلى الرغم من وقوع هذه المناطق تحت الحكم الإسرائيلي، إلا أن قوات الاحتلال نادراً ما تمكنت من دخول المخيمات لشن حملة اعتقالات أو جمع ضرائب أو فرض القوانين. بدأت الحملة لقمع التمرد في غزة في تموز/يوليو ١٩٧١، واستمرت حتى تمّ إخماد المقاومة في شباط/فبراير من العام التالي. أصدر شارون أوامره بفرض حظر تجوّل واسع النطاق، وإطلاق النار بغاية القتل المباشر ضدّ المتمردين المشتبه بهم، كما أسس فرقاً للاغتيال تعمل وفقاً لقوائم محددة من الأسماء المستهدفة بالاغتيال، إذ حاول شارون كسر المقاومة بقتل كل من له صلة بتنظيمها، الأمر الذي نتج منه مقتل أكثر من ألف فلسطيني. اكتسبت الحملة بُعداً إضافياً مختلفاً: الهدم من أجل الشروع بالتخطيط. خطّ شارون بيده الفصل الأخير والأكثر وحشية في التاريخ المديني للعمران المتشابك، حين أمرَ الجرافات العسكرية بشق طرقات عريضة عبر النسيج الذي يجمع أكبر مخيمات اللاجئين في غزة: جباليا، رفح، والشاطئ؛ فقد شطرت الطرق الجديدة هذه المخيمات إلى أحياء أصغر حجماً، يمكن الوصول إلى أي منها أو عزلها بوساطة وحدات من جند المشاة. إضافة إلى ذلك، أمر شارون بإزالة كل المباني والثغرات حول المخيمات في منطقة عرّفها بـ«المحيط الأمني»، وعزل المنطقة المبنية عملياً عن محيطها، ما يعني استحالة أن يغيب الداخل إلى المخيمات أو الخارج منها عن عين الرقيب. كما كانت الغاية من أعمال أخرى، كتعبيد الطرقات واستحداث أنظمة الإنارة في الشوارع، تمكين قوات الاحتلال من التحرك بغرباتها داخل المخيمات بسرعة من دون خشية من حقول الألغام[٢٧].

(٢٧) "The Generalship of Ariel Sharon," (A Round Table Discussion at the Operational Theory Research Institute (OTRI) of the IDF's Academy of Staff and Command, 24-25 May 2006).

تسببت هذه الأفعال معاً بتدمير أو إلحاق الضرر بما يقارب ٦٠٠٠ منزل في غضون ٧ أشهر[٢٨] لم تكن هذه هي المرة الأولى ولا الأخيرة التي يطبق فيها شارون خططاً أحادية الأفق على الأرض من دون هوادة أو مقاومة، وبشكل لا يتواءم مع الوسط، ليبدو تنفيذ خططه مطابقاً في وضوحه لرسم بيانيّ وظيفي.

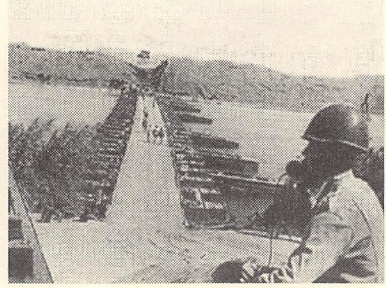


الطرق الجديدة التي تشطر مخيم جباليا للاجئين، قطاع غزة. جيش الدفاع الإسرائيلي ١٩٧٢.

استُكملت عملية الهدم المديني لمخيمات غزة بمقترحات تضمنت نمطين من البنيان، يعكس كلاهما مقدرة شارون على إدارة التخطيط بوصفه أداة تكتيكية. اختصت الخطة الأولى بالمستوطنات اليهودية على أن تبنى هذه الأخيرة على طول ما سمّاه شارون «خطة الأصابع الخمسة»، تتموضع المستوطنات وفقاً لها على شكل أسافين تنحفر في عمق غزة كيما تفصل بين بلداتها وتمزق المنطقة إلى إقطاعات تسهلُ إدارتها. في أقصى الجنوب، يُبنى

(٢٨) Norma Masriyeh Hazboun, *Israeli Resettlement Schemes for Palestinian Refugees in the West Bank and Gaza Strip since 1967* (Ramallah: Palestinian Diaspora and Refugee Centre (Shaml), 1996), <http://www.shaml.org/publications/monos/mono4.htm>., and Richard Locke and Anthony Stewart, *Bantustan Gaza* (London: Zed Books, 1985).

«الإصبع» في مثلث رفح وراء الحافة الحدودية الجنوبية لقطاع غزة في سيناء المصرية المحتلة، ويهدف إلى فصل غزة عن طرق تهريب الأسلحة في صحراء سيناء. ثمة مشروع آخر أيضاً دعمه شارون وروّج له بحماسة اعتُبر «تجريبياً» أكثر، وتضمّن بناء أحياء جديدة للاجئين، واستلزم تصميمه تفكيك مخيمات اللاجئين كلها معاً، وإزالة أسباب المقاومة التي اعتقدت إسرائيل أنها تولدت هناك، وذلك عن طريق الإفقار الاقتصادي لسكانها الفلسطينيين. في شباط/فبراير ١٩٧٢، وقد بدا أن المقاومة الفلسطينية قد سُحقت، نقل دايان، استجابة للغضب الدولي والمحلي المتصاعد تِجاه إجراءات شارون العسكرية الرعناء، مسؤولية قطاع غزة من القيادة الجنوبية إلى المركزية، منتزعاً إياه من سيطرة شارون. لقد أدى شارون عمله وأراد دايان أن يبعده عنه، وفي صيف ١٩٧٣، قدم شارون استقالته أخيراً من الجيش حين أدرك أن مكافأته بمنصب متنفّذ أمرٌ بعيد المنال.

مهندسو الجيش المصري يفتحون الثغرات في خط بارليف ويتحركون عبره، أكتوبر ١٩٧٣.

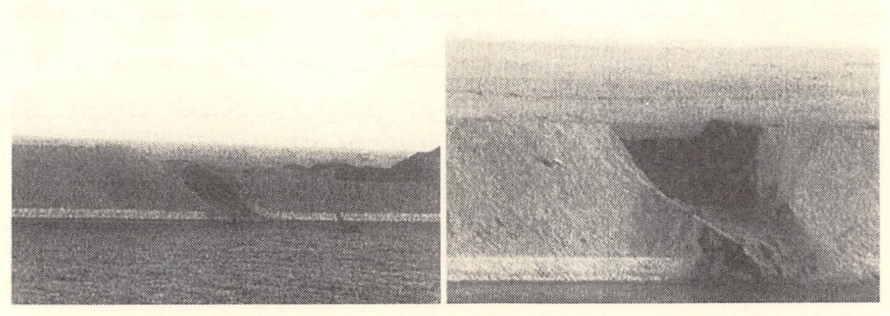
تحطيم الخط

بدا خط بارليف عام ١٩٧٣ راسخاً للغاية، مبرراً التباهي الذي اتشح به قول دايان، لأغراض الاستهلاك الإعلامي على الأرجح، بأن الخط «يتطلب اختراقهُ عملَ كتائب الهندسة في الجيشين الأمريكي والسوفياتي معاً»[(٢٩)]. زعمت صحيفة **الأهرام** المصرية اليومية بعد ما يقارب ثلاثين عاماً من الحرب

(٢٩) Galal Nassar, "Dam-busters on the Bar Lev Line," An interview with Maj. Gen. (retired) Gamal Mohamed Ali, Commander of the Military Engineers Corps before and during the October War, *Al-Ahram Weekly* (¡ October 1998), <http://weekly.ahram.org.eg/Archive/1998/398/oct15.htm>.

أن بعض الخبراء العسكريين السوفيات، في معرض حديثهم عن أهمية الموضوع، قد جادلوا عام ١٩٧٣ في أن تفجيراً نووياً تكتيكياً على الأقل من شأنه هدم الخط. في يوم السادس من تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣، يوم الغفران اليهودي، تعرضت إسرائيل لهجوم مفاجئ على الجبهتين المصرية والسورية، واستغرق الأمر بضع ساعات لتحطيم التحصينات الإسرائيلية باستخدام استراتيجية عسكرية تقليدية. يعيد الفريق سعد الدين الشاذلي سردَ تفاصيل العملية الدقيقة التي أفضت إلى تحطيم الخطوط الإسرائيلية على الجبهة المصرية:

«في تمام الساعة الثانية ظهراً، حلقت ٢٠٠ من طائراتنا المقاتلة بخفّة على ارتفاع منخفض فوق القناة، وخيّمت بظلالها على امتداد خطوط العدو في طريقها نحو عمق سيناء... تحليقها هو الإشارة التي كانت قوات المدفعية بانتظارها.. انبثقت مجموعة الاقتحام الأولى المكونة من ٤٠٠٠ رجل وانهمرت على طول الخط الدفاعي المصري، وزحفت بمسارات منضبطة إلى الأسفل نحو حافة المياه.. بعد الساعة الثانية وعشرين دقيقة بقليل، وحين بدأت الصهاريج بنفث سحب دخان التغطية، كانت موجة الاقتحام الأولى تجدّف عبر مياه القناة بهمة عالية»[٣٠].



خط بارليف بعد اختراقه حوالى العام ١٩٧٤. لقطات فيلمية لوحدة التصوير في جيش الدفاع الإسرائيلي. (المشروع الإسرائيلي).

أجبر الهجوم، الذي استُهلَّ بوابل من نيران المدفعية، الأربعمئة وخمسين جندياً إسرائيلياً العاملين في المتاريس على جبهة القناة إلى النزول

---

(٣٠) El Shazly, *The Crossing of the Canal,* p. 222.

إلى الأقبية المحصنة تحت سطح الأرض، الأمر الذي منعهم من رؤية الجنود المصريين الذي كانوا يتسلقون المتاريس. في الوقت الذي توقف فيه القصف واسترد الإسرائيليون مواقعهم القتالية، جرى اختراق الخط وتطويق المتاريس. استكانت هذه السدود الرملية للماء بعد أن صمدت على مدى عامين أمام القصف المدفعي المصري خلال حرب الاستنزاف؛ إذ قامت وحدات من كتائب الهندسة في الجيش المصري باستخدام قناة السويس ومدافع مائية عالية الضغط لتذويب الرمل المضغوط المتصلب وإحداث أكثر من ٧٠ ثغرة ضمن هذا التضريس الاصطناعي[٣١]. كانت هذه المدافع المائية مشابهة لتلك التي استخدمت أواخر الستينيات لإزاحة حواف النيل الأعلى إبان التحضير لبناء سد أسوان الذي دُشّن عام ١٩٧٠، وقد جاءت فكرة اختراق خط بارليف من أحد المهندسين الذي عمل في مشروع سد أسوان دون شك[٣٢] حالما جرى اختراق خط بارليف، نُقل جيشان مصريان يعدّان مئة ألف مقاتل على جسور عائمة، ومنها عبر الثغرات في السد الأرضي إلى أعلى الضفة الآسيوية الشرقية التي كانت تحت السيطرة الإسرائيلية[٣٣] وتقدموا خلال مشهد الخراب هذا بضعة كيلومترات في داخل سيناء. بعدئذ، وفي ضوء حذرهم من العمق الحصين للدفاعات الإسرائيلية، ومعرفتهم بالمدى الذي تبلغه مظلة دفاعاتهم الجوية، توقّف المصريون وتمترسوا في خنادق مواجِهة للشرق[٣٤]. فجر اليوم الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، بعد يومين من اختراق الجيش المصري للخط الإسرائيلي، مؤذناً بأكثر الهزائم العسكرية مرارة في تاريخ جيش الدفاع الإسرائيلي، حاولت أرتال من وحدات الدبابات الإسرائيلية المرتبكة القيام بهجوم مضاد، لكنها

(٣١) المصدر نفسه، ص٥٥ ـ ٥٦ و٢٢٦.

(٣٢) المصدر نفسه، ص٥٥.

(٣٣) بحسب الشاذلي، ١٠٢٠ دبابة، ١٣,٥٠٠ عربة نقلت عبر القناة في اليوم الأول للعمليات. انظر: المصدر نفسه، ص٢٣٤.

(٣٤) كان تحطيم خط بارليف تأكيداً إضافياً، إن كان في ذلك حاجة، لتحذير كارل فون كلاوزفيتز من الدفاع الخطي. وللدفاع عن الطول الكامل لخطّ ما، زعم أن «المواقع أصبحت أكثر امتداداً، ومعاقلها أصبحت ضعيفة بالتناسب... لن يحاول الطرف المهاجم تطويق العدو بعد الآن من خلال التمدّد حوله، بل حَشْد قوته ضد نقطة واحدة وإحداث خرقٍ في الخط». انظر:
Carl von Clausewitz, *On War*, edited and translated by Michael Howard and Peter Paret (London: Everyman's Library, 1993), pp. 503-504.

تحطمت في مواجهة الجيش المصري المُحصّن والمجهز بصواريخ ساغر المضادة للدروع، والتي لم تكن معروفة قبل ذلك. منيَ الهجوم المضاد الإسرائيلي بالهزيمة، ومعه المعنويات الإسرائيلية العسكرية والمدنية. كان التصور القائل بأن اختراق خط بارليف يماثل في طبيعته اختراق جدران المدن واقتحام الوطن بأسره خيالياً أكثر منه واقعياً، إذا أخذنا في الحسبان مئات الكيلومترات التي يتوجب على المشاة المصريين اجتيازها قبل الوصول إلى مستوطنة إسرائيلية. وقد استجلب تصريح دايان الهستيري الشهير «كان المعبد الثالث يسقط» شعوراً من هذا القبيل بلا ريب. مثلت رضّة الخط المُخترَق، التي أثارت الإحساس بحلول عقاب سماوي، بداية تحوّل في الوعي الوطني ساعدت على إطلاق النزعة الدينية الإسرائيلية والعاطفة المسيحانية، الأمر الذي تمخّض عنه طرد حزب العمل من الحكومة بعد أربع سنوات.

من الزاوية السياسية، حملت حرب ١٩٧٣ مدلولاً أكثر جسامةً، تجلى في اندلاعها قبل الانتخابات العامة المزمعة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ بأسابيع فقط، وبعد أشهر قليلة من استقالة كل من شارون وبارليف من الخدمة العسكرية. كان الأخيران مشغولين في الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية المعارضة، لكن تم استدعاؤهما إلى الخدمة من جديد آنَ اندلاع الحرب. وبالنظر إلى أن جميع المواقع القيادية كانت مشغولة سلفاً، توجب على كل منهما القبول بدرجة أقل في سلّم القيادة، حيث أوكل إلى شارون قيادة الكتيبة المدرعة ١٤٣ (التي عرفت لاحقاً بكتيبة الليكود)، وإلى بارليف القيادة الشاملة للجبهة الجنوبية برمّتها. مع اندلاع الحرب على مدى الأسابيع التالية، طفا التنافس القديم بين الاثنين على السطح مجدداً، وظهر في استخدام الضبّاط التواقين إلى المجد الحملةَ العسكرية كرديف لحملاتهم السياسية؛ فقد أدرك شارون أن من يحرز قصب السبق ويعبر القناة ليصل إلى الجانب الأفريقي منها سيتوّج كبطل للحرب، بينما فطن بارليف وباقي الضبّاط التابعين لحزب العمل لحقيقة مفادها أن السماح لشارون بإحراز نجاح شخصي سيوقعه في «ورطةٍ سياسية كبيرة» بعد الحرب. لا شكّ أن شارون نفسه قد حوّل الحرب إلى استثمار سياسي، فقد استخدم اتصالات لاسلكية مفتوحة، بحيث يمكن لعدد من جنود الكتائب التابعة له سماعه،

كما استمر بتسريب المعلومات السرية العسكرية إلى زمرة معجبيه من الصحافيين العسكريين[٣٥] برهنت معارك ١٩٧٣ على أنه يمكن للحرب أن تكون أكثر من مجرّد استكمال للعمل السياسي بوسائل أخرى؛ إذ يمكن للحرب نفسها أن تصبح سياسة انتخابية، تُدارُ في حجرة تتردد بين جنباتها مناورات عسكرية وفقاً للصلات السياسية، كما أنها أرست حضور عدد من الضباط العسكريين كلاعبين سياسيين مستقلين. في حركته المحمومة في اتجاه القناة، أباح شارون لنفسه استقلالاً بعيد المدى، متجاهلاً أوامر بارليف، رئيسه العسكري المباشر مجدداً، الذي استمات لكبح جماحه، وتقدم بارليف بشكوى إلى رئيس هيئة الأركان ديفيد أليعازر ذكر فيها أن شارون «خارج عن السيطرة»، وقد أخلّ بالتسلسل القيادي بكليّته على الجبهة: «لديّ قائدُ كتيبةٍ سياسي ههنا.. يرغب في [تحصيل رصيد سياسي] من خلال عبور القناة». طلب أليعازر مشورة دايان في إعفاء شارون من عمله، وقد أقرّ دايان أنه «يمكن لأسد الربّ (Arik) أن يفكر فقط «في المظهر الذي تمنحه [إياه] الحرب، وما الذي يمكنه تحصيله من كل هذا»... هو يحاول أن يبلغ هدفه متقمصاً نموذج رومل. لو نجح في مسعاه، فذلك حسن، وإن فشل، فسيخسر شعب إسرائيل ٢٠٠ دبابة..»[٣٦]. في ضوء خشيتهم من الصدمة التي يمكن أن تتسبب بها إقالة شارون على معنويات الجيش، قرروا إبقاء شارون في غضون ذلك على رأس الكتيبة. لا ريب في أن شارون قد تعمّد أن يكون خارج السيطرة وخارج وسائل الاتصال، حيث كان يقطع الاتصال اللاسلكي الخاص به تماماً في أحايين كثيرة، وحين يكون الاتصال متاحاً معه، فمن الصعب التحدث معه بسبب فهمه الخاطئ «المقصود» للأوامر. وقد سُمعَ شخيره على مكبر الصوت عدة مرات أيضاً. يستبطن موقف شارون من مسألة الاتصالات العسكرية ويؤكد في الوقت عينه اندفاعه نحو بلوغ المقاصد التي اعتبرها مهمّة سياسياً. فيما يلي نسخةٌ طبق الأصل لواحدةٍ من الاتصالات التي

(٣٥) Benziman, *Sharon: An Israeli Caesar*, p. 163.

(٣٦) ورد في:
Ronen Bergman and Gil Meltzer, *The Yom Kippur War-Moment of Truth* (Tel Aviv: Miskal-Yedioth Ahronoth Books and Chemed Books, 2002), pp. 152 and 199 (in Hebrew).

أجريت بنجاح مع آرييل شارون؛ في ليلة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أجري اتصال مع شارون عبر اللاسلكي ليتلقى أوامر من القيادة الجنوبية، حاول ضابط الاتصالات تذكيره بالخطة التي تلقى الأوامر بخصوصها في اليوم السابق، ولأن الاتصال اللاسلكي لم يكن مُشفراً، عمد الضابط إلى الحديث باستخدام التلميحات، التي رفض شارون التجاوب معها بعناد:

- القيادة الجنوبية: أمرٌ ثانٍ، لقد طُلب منك تنفيذُ مناورة على طريقة وينغيت (Wingate) (الضابط البريطاني أورد تشارلز وينغيت). هل تفهم ما يعني ذلك؟

- شارون: لا . . .

- القيادة الجنوبية: إنها ما فعله «الإصبع الأبتر» في بورما على طريقة وينغيت.

- شارون: لا أفهم ما الذي يريده [يقصد بارليف]. .

- القيادة الجنوبية: هل تتذكر الهيكل الخشبي، طابور الجنود؟

- شارون: اسمع. . لا يمكنني أن أتذكر. . لقد أوقِظتُ البارحة في الساعة الحادية عشر ليلاً وسُئلتُ عن دورٍ لأنتوني كوين في أحد أفلامه، لكنني لم أستطع التذكر، ماذا يمكنني أن أقول. . . إن كان هناك ثمة أفكار، فأخبرني إياها في الصباح، الآن لا أستطيع [فعل أي شيء][٣٧].

قبل ذلك بأيام ثلاثة؛ أي في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر وخلال الأسبوع الثاني من الحرب، حاول الجيش المصري المسيطر على مركز دفاعي يمتد بضعة كيلومترات شرقي القناة التقدّم أعمق في سيناء[٣٨] لكن الفرق المصرية الأربع التي دخلت المواقع الدفاعية العميقة لجيش الدفاع الإسرائيلي كانت قد دُمّرت بحلول الليل، وتوجّب على الجيش المصري نقلُ المزيد من القوات للمحافظة على الجانب الشرقي من القناة. في ظل التوازن العددي الجديد الآن، تحصّل شارون أخيراً على الإذن بالتحضير لهجوم مضاد

---

(٣٧) Ronen Bergman and Gil Metzer, "Bulldozer: A New Research Opens up the War over History," *Yediot Aharonot* (weekend supplement) (13 January 2006) (in Hebrew).

(٣٨) Morris, *Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-2001*, p. 421.

والعبور إلى الجانب الغربي من القناة، على أن يتم ذلك وفقاً لخطة «القلب الشجاع ـ Stout Heart»، التي رسم شارون ملامحها وخطط وتجهّز لها إبان توليه أمر القيادة الجنوبية. قاد شارون في المراحل الأخيرة للحرب هجوماً عبر الفجوة المكشوفة في الأرتال المصرية، وفصل الجيش المصري الثاني عن الثالث، ثم وصل القناة واقتحم من خلال خط بارليف وأنشأ جسرين على طول المياه يمتدان إلى جيب صغير على الضفة الغربية للقناة التي يسميها جيش الدفاع «أفريقيا»، اندفعت على هذه الجسور معظم مدرعات جيش الدفاع تحت قيادة أدان ونائبه دوف تاماري (Dove Tamari)، مقوضة مؤخرة الجيش المصري الثالث، وأصبحت على مرمى حجر من القاهرة[٣٩]. كان ذلك عرضاً مثالياً لما أسماه المنظر البريطاني البارز باسيل ليدل هارت (Basil Liddell Hart) «المنهج غير المباشر»[٤٠]. وفق قواعد هذا المنهج، يكفي لإلحاق الهزيمة بالعدو القيام بهجوم مباشر ضد مؤخرته المكشوفة ونقاطه الضعيفة بما يطيح بأساسه التنظيمي ويقلب توازنه. خلق العبور الإسرائيلي المعاكس للقناة مأزقاً غريباً، حيث تبادل الجيشان المواقع ـ والقارات ـ عبر القناة. كانت تلك هي قوة الدفاعات الخطية المستقيمة (أو عدمها) التي جرى تخطّيها في الاتجاهين خلال حرب استمرت لأقل من ثلاثة أسابيع. على المسرح الدولي، بدا أن النصر مصري وساداتيّ. وعلى الرغم من أن جزءاً معتبراً من الجيش المصري كان محاصراً، إلا أن المصريين صمدوا في المناطق التي ظفروا بها. حين وضعت الحرب أوزارها، استلزمت العقدة التي ضفرتها مواقع الجيشين الإسراعَ بإجراء مفاوضات مباشرة اتكأ عليها السادات ليقود عملية دبلوماسية ستعيد له شبه جزيرة سيناء بالكامل. في إسرائيل، اعتبرت الضربة العسكرية التي وجهتها الجيوش العربية التي كانت سابقاً محطّ استخفاف دليلاً على الجهل التام الذي يكتنف النخب العسكرية وحزب العمل الحاكم. ارتفع الرصيد الشعبي

---

(٣٩) Abraham Rabinovich, *Yom Kippur War: The Epic Encounter That Transformed the Middle East* (Westminster, MD: Knopf Publishing Group, 2004), pp. 416-433.

(٤٠) Basil Liddell Hart, *Strategy* (London: Plume, 1991).

«استراتيجياً، أطول طريق التفافي هو أقصر طريق هناك؛ التوجه المباشر إلى الهدف يرهق المهاجم ويعزز قوة الطرف المدافع من خلال الضغط، بينما يضعف التوجه غير المباشر تماسك المدافع عن طريق إرباك توازنه».

لآرييل شارون بالتزامن مع الكآبة التي خيمت على المشهد، فقد تميّز بوصفه المتمرد الوحيد على الحكومة والضباط المحسوبين عليها. وبعد الحرب، علّق الجنود في كتيبته على عرباتهم رايات تحمل الشعارات التي ستغدو مستقبلاً مظهراً ميّزَ عدة حملات انتخابية انتهت بعد ذلك إلى وصول التحالف اليميني إلى السلطة عام ١٩٧٧. ظهر على ملصقات الدعاية الانتخابية لحزبه السياسي عبارة «أسد الرب ملك إسرائيل» مع صورة لشارون يقود عربة جيب عسكرية وقد عصّب جبهته برباط ملطخ بالدم وشعره يتطاير في الهواء. خلافاً لمائير ودايان، اللذين بلغا من العمر عتياً، بدا شارون ذا النزعة المناوئة للمؤسساتية والمفعم بالشباب والحيوية بديلاً مناسباً لحزب العمل. لا يزال الجدل الذي أحاط بسلوك شارون خلال حرب ١٩٧٣ سارياً حتى اليوم، كما أشاد جميع المستفيدين سياسياً من فضح قصور حزب العمل وانعدام كفاءته بالدور النوعي لعمليات شارون العسكرية بصورةٍ مبالغٍ فيها، وخلعوا عليه لقب العبقري العسكري، الخبير التكتيكي الفذّ الذي «أنقذ الأمة». أثبت شارون بلا ريب مقدرته على الارتجال في قلب الفوضى التي تتخلل مسرح الأحداث، بيد أن ما أثبتته الحرب على خير وجه هو استيعاب شارون لقضية الخلاف كأداة للتواصل. على امتداد الحرب، كانت قراراته محكومةً برغبته في أن تَلقى أعماله الصدى لدى الوعي العام الذي يسوده القلق. ما توفرت عليه شخصية شارون في المقام الأول، ومعها نقده الذي صعّده ضد رؤسائه وقدرته على الوصول إلى وسائل الإعلام، هو ما جعله محطّ الانتباه(٤١). وكان مبعث جاذبيته في التصور العام السائد عائداً إلى طبيعته كمتمرد غير منضبط، ثوري وعدواني يتسم بالعنف. اعتبر في بعض الأحيان «هبّياً ـ hippie»، رجلاً مستقلاً في قراره من نمط والتر كورتز (Walter Kurtz)(*).

تعززت السردية التي جعلت من شارون ركيزةً من ركائز البارادايم العسكري الجديد على يد ترادوك (TRADOC)، قيادة التدريب والعقيدة العسكرية في الجيش الأمريكي، التي تأسست قبل بضعة أشهر من حرب ١٩٧٣. بدأت ترادوك نشاطها بإجراء دراسة شاملة لهذا الصراع ومعاينة أداء

---

(٤١) Rabinovich, Ibid., p. 505.

(*) شخصية روائية لعقيد في الجيش الأمريكي يعمل كضابط مهمات، ارتقى في سلم الرتب العسكرية حيث ساد الاعتقاد أنه مؤهل لتولي المنصب الأعلى في البنتاغون (المترجم).

منظومات الأسلحة الأمريكية والسوفياتية، كما قامت بدراسة البنى التنظيمية والقيادية في جيش الدفاع الإسرائيلي، و«البراعة العسكرية» لشارون على نحو خاص. عاد الباحثون في ترادوك في الزمن إلى الوراء لتعقب المسيرة المهنية العسكرية لشارون منذ البداية، وقاموا بتحليل خططه الاستراتيجية في معارك سابقة، ليقدموها في قالب روائي تاريخي جديد بما يدعم أهدافهم العقائدية التي كانت قد صارت حينها جزءاً من منهج «النظام» التفاعلي الخاص بالحرب ونظريات الشبكات(٤٢). حظيت قيادة شارون لعملية الهجوم المُجَزَّأ في جيش الدفاع الإسرائيلي على الرتل المصري الرئيس في (أبو عجيلة) شمال سيناء في الليلة الأولى لحرب ١٩٦٧ باهتمام خاص من قبل الباحثين العسكريين الأمريكيين، الذين ألمحوا إلى أنه هجوم فريد من نوعه بمقاييس ذلك الزمن؛ وجرى تنفيذه من خلال عمليات هجومية متزامنة معاً تخوضها مجموعات قتالية صغيرة كثيرة، تهاجم كل منها وحدة مختلفة من النظام الدفاعي المصري الموحّد، الأمر الذي يمنع هذه الوحدات من تغطية ودعم بعضها بعضاً، كما هي الغاية المرجوة، ويجعل كل وحدة مصرية أسيرة مأزقها الخاص لتدافع عن بقائها منفردة. بالنسبة إلى الباحثين في ترادوك، مثلت هذه المعركة نموذجاً للمنهج الذي كانوا يعملون على توطيده. على يد هؤلاء الباحثين عينهم تحوّلت هذه المعركة ـ التي قلل من شأنها السجل التأريخي الإسرائيلي من ناحية أخرى ـ إلى أحد المضامين الرئيسية لمناهج التربية العسكرية في الولايات المتحدة وجيش الدفاع الإسرائيلي، بعد أن صيغت في قالب قصصي أَولى أهميةً أكبر للترميزات العاطفية التي تبدّت في صور الجنود الباكين عند جدار المبكى، أرتال الدبابات التي تقتحم الصحراء وتثير زوابع الغبار، الخسائر المصرية والقطع العسكرية المهجورة(٤٣). بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فقد توفرت ساحات المعارك في حرب ١٩٧٣، بوصفها واحدة من آخر «الصراعات المتناظرة» حيث يجتمع جيشا دولتين كاملا التعبئة أحدهما في مواجهة الآخر، على مختبر عسكري يمكن الاستعانة بتجاربه لمصلحة الحروب البرية الأوروبية المحتملة ضد حلف

---

(٤٢) Naveh, *In Pursuit of Military Excellence: The Evolution of Operational Theory*, pp. 252-253.

(٤٣) "The Generalship of Ariel Sharon," (A Round Table Discussion).

وارسو، كما كان لها بالغ الأثر على الجغرافيا الأوروبية من منظور حلف الناتو. وطُرحت مجموعة المبادئ العسكرية «للدفاع الفعال»، القائمة على دراسة الحرب، في نسخة الكتيب الميداني الخاص بالجيش الأمريكي عام ١٩٧٦. مع أن مجموعة المبادئ تلك قد أصبحت مثاراً للخلاف والجدل إلى حد بعيد منذ ذلك الحين، وتم استبدالها أيضاً، إلا أنها رسّخت مفهوم «العمق» في الخطاب العسكري أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات(٤٤). وتُرجِمَ البارادايم الخاص بالعمليات العسكرية الأمريكية وفقاً لعقيدة «الدفاع الفعال» إلى نموذج إقليمي أفضى إلى إنشاء شبكة مترامية من القواعد العسكرية الأمريكية ضمن مواقع الحروب المحتملة في غربي ألمانيا(٤٥).

أثارَ عبور جيش الدفاع الإسرائيلي لقناة السويس سلسلة من ردود الأفعال الدولية؛ ففي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، اليوم الذي صادف تأسيس القوات الإسرائيلية موقعاً عسكرياً وطيداً على الضفة الغربية (الأفريقية) من قناة السويس، أعلنت الدول العربية زيادة عامة على سعر النفط بنسبة ٧٠ في المئة مع خفض الإنتاج تدريجياً بنسبة ٥ في المئة كل شهر، على أن يستمر ذلك حتى انسحاب إسرائيل تماماً من المناطق المحتلة و«إعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني». وقرر أعضاء منظمة الأوبك في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر مضاعفة أسعار النفط المرتفعة سلفاً، حيث تضاعف سعر البرميل أربعة أضعاف في الواقع، من ٢,٥ دولار إلى ١٠ دولار للبرميل الواحد في بداية العام ١٩٧٤. وقعَ العالم حينها في دوامة التضخم والركود الاقتصادي التي استمرت لعقد من الزمن، وقد عجلت هذه الحقبة بحدوث نقلة في الاقتصاد الدولي من الوحدة السياسية الاقتصادية التي سعى نموذج كينزي(*) للرفاه واقتصاد الدولة إلى خلقها والمحافظة عليها إلى النيوليبرالية

---

(٤٤) جسّدت المناظرة حول الكتيّب، بحسب شيمون نافيه، «فاتحة لأطول الحوارات المهنية، وأكثرها إبداعاً وحماسة، والتي لم يسبق حدوثها في تاريخ الفكر العسكري الأمريكي». انظر: Naveh, Ibid., pp. 258 and 263-264.

(٤٥) John L. Romjue, "The Evolution of the Airland Battle Concept," *Airpower* (June 2006), <http://www.airpower.maxwell.af.mil/airchronicles/aureview/1984/may-jun/romjue.html>.

(*) نسبة إلى النظرية التي وضعها الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز، والتي تركز على دور القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، ويعارض كينز نموذج الاقتصاد الحر الذي يمنع تدخل الدولة (المترجم).

واقتصاداتها المتداخلة المتشابكة. مما لا شك فيه أن الحرب قد تزامنت مع تحولات جوهرية في العالم أجمع، حيث تراجع الإنتاج الصناعي لمصلحة قطاعات الخدمات «الثانوية» التي انتقل نمط إنتاجها تدريجياً من التكنولوجيا التناظرية إلى الرقمية، وهو النمط الذي شكلت الشبكات النشطة والمرنة مبعث اهتمامه بصورة متزايدة.

نجم عن الحرب ظهور سباق التسلح في ميدان الأسلحة التقليدية في الشرق الأوسط، وشكلت عائدات النفط المتزايدة في البلدان العربية عاملاً مساعداً على ذلك[٤٦]. تعاظم الإنفاق الإسرائيلي الجنوني على الأمن، وبلغ ما نسبته ٢٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يقارب ٣٠ في المئة من ميزانية الدولة، الأمر الذي أسفر بين الأعوام ١٩٧٤ و١٩٨٥ عن أزمة اقتصادية شعواء زادت بدورها من الاتكال الإسرائيلي على الدعم الأمريكي المالي والسياسي[٤٧].

التفتيت السياسي

في الجدل بين العقيدتين العسكريتين المختلفتين حول التنظيم المناطقي؛ والتحصينات الخطية المستقيمة من جهة وشبكة المتاريس المرَتّبة على امتداد عمقها من جهة أخرى، ما يذكّر بالمقارنة التي لمّح إليها أنطونيو غرامشي بين

---

(٤٦) يمكن رصد نتائج هذه التطورات في النموذج الاقتصادي الجديد الذي طوره مؤخراً الخبيران في مجال الاقتصاد السياسي جوناثان نيتزان (Jonathan Nitzan) وشيمشون بيشلر (Shimshon Bichler) تحت عنوان «التراكم خلال الأزمة». حسب نيتزان وبيشلر، فإن الجهات التي كانت قد استفادت من حرب ١٩٧٣ هي دول الأوبك، وشركات النفط الكبرى، والمتعاقدون العسكريون، وشركات البنية التحتية، والمؤسسات المالية الرئيسية. ارتفعت تجارة الأسلحة خلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤ بنسبة ١٣٦ في المئة، وكانت ٥٣ في المئة من المجموع الكلي تذهب إلى أفريقيا والشرق الأوسط، لتحتل المناطق الأخيرة الريادة في السوق العالمية لاستيرادها أسلحة بنسبة الثلث من التجارة الدولية. انظر:
Jonathan Nitzan and Shimshon Bichler, *The Global Political Economy of Israel* (London; Sterling, VA: Pluto, 2002), pp. 25 and 217-246.

(٤٧) حوالى ٣٠ في المئة من الميزانية الأمنية العسكرية خصصت للأبحاث العسكرية والتطوير في مجال صناعة الأسلحة المعتمدة على المعلومات، وقد ظهر على إثر ذلك شبكة من خدمات الأعمال تولّد عنها لاحقاً الصناعة التكنولوجية الفائقة في إسرائيل. انظر:
Shlomo Swirski, *The Price of Occupation* (Tel Aviv: Mapa, 2005), p. 67 (in Hebrew).

«حرب الموقع» و«حرب المناورة»، في نسقين سياسيين مشابهين[٤٨]. يرى غرامشي أن الانتقال من الأولى إلى الثانية يدلل على تدهور الهيمنة السياسية، وفيما لاحظه (مجازياً ربما) أن الدفاع الخطي المستقيم «يتطلب تضحيات مهولة بأعداد لانهائية من البشر.. وذلك ما يستلزم هيمنة مركّزة منقطعة النظير، ومن ثَمَّ، حكومة أكثر «مقدرةً على التدخّل».. [الأمر الذي يؤدي] إلى ضبطٍ دائم يجعل من التفكك الداخلي أمراً «مستحيلاً»، ويتجلى في السيطرة على كل صعيد؛ السياسي والإداري وهلم جرّا..»[٤٩] خلافاً لذلك، تتمظهر «حرب المناورة» السياسية، وفقاً لغرامشي، في جملة أعمال لا تخضع لسلطة مركزية وتفتقر إلى التنسيق، وتسعى بشراسة إلى اقتطاع حصة من سلطة الدولة.

على الصعيد المحلي، مثّل تحطم خط بارليف النقلةَ من العقيدة الأولى إلى الثانية، على ما بدا عليه واقع الحال. كما تسببت الحرب واختراق الخط بتهشيم ما هو أبعد من الجغرافيا العسكرية، فيما ظهر من خلخلة طالت البنى المتينة التي يقوم عليها تماسك المجتمع الإسرائيلي، كما أشعلت شرارة انقلاب سياسي واجتماعي في سياق سيرورة عامة حطّمت هيمنة الدولة ووحدتها. في الفترة التي تلت حرب ١٩٧٣، وقعت مجموعة من عمليات التشظية في الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والجغرافية؛ فقد بدأت الحركة العمالية بالتخلي عن السلطة لمصلحة منظمات ومجموعات ضغط مختلفة، غير حكومية، خارج - برلمانية، وتعملُ بمبدأ السياسة الصغرى Micro-politics[*]، لتبدأ هذه الأخيرة بالاستحواذ على مجال سياسي متعدد الأقطاب أكبر وأكثر تعقيداً. شكلت هذه المنظمات تحدياً لتركيبة السلطة المركزية في الدولة، التركيبة التي يمثل مصطلح «الدولانية (سيطرة الدولة) خير توصيف لها، ويقابله في العبرية: مملختيوت (Mamlahtiyut)، أي «الملكيّة» حرفياً. خلال خريف وشتاء ١٩٧٣ - ١٩٧٤، واجهت حكومة

---

(٤٨) Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks*, edited and translated by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith (London: Lawrence and Wishart, 1998), pp. 229-239.

(٤٩) المصدر نفسه، ص٢٣٨.

(*) **السياسة الصغرى**: وتعني استخدام السلطة الرسمية وغير الرسمية من قبل الأفراد والمجموعات لتحقيق أهدافهم (المترجم).

العمل موجة من الاحتجاجات عمّت الدولة وانتهت إلى إسقاط حكومة مائير ـ دايان.

كانت تلك الاحتجاجات أولى ملامح المعارضة الشعبية في إسرائيل بخصوص المسائل المتعلقة بالأمن، وكان ثمة حركات أخرى ظهرت إلى العلن في ذلك قبل الحرب[٥٠]، ومنها على سبيل المثال، حركة «النمور السود» الإسرائيلية؛ وهي حركة احتجاجية أسسها اليهود المزراحيون، وحظيت باهتمام الرأي العام في القدس عام ١٩٧١[٥١]، (وقد اشتُهر عن غولدا مائير وصفها لأعضاء هذه الحركة بـ «قلة الكياسة»). كان ما ميّز المحتجين في مرحلة ما بعد الحرب أنهم ينحدرون من الطبقات الموسرة في المجتمع الإسرائيلي ومن الجنود العائدين من المعركة. والحقيقة التي تثبت الصلة الوثيقة بين المعارضة السياسية وتحطم خط بارليف، هي أن موتي أشكينازي (Moti Ashkenazi)، الذي أسس واحدةً من حركات الاحتجاج وسرعان ما أصبح رمزاً لها، كان ضابط احتياط وقائداً لمتراس بودابست على خط بارليف خلال الحرب، وهو المتراس الوحيد الذي لم يسقط في يد المصريين. سواء أكانوا داعمين للأجندة اليمينية أو اليسارية؛ أم للسياسات التوسعية أو الانفصالية، فإن موقف هؤلاء المحتجين شابه في طبيعته إلى حد ما موقف الحركة المناهضة للحرب الأمريكية في فييتنام، وقد وجدوا في شارون مجدداً، وهنا المفارقة، مثال المتمرد المناوئ للمؤسساتية[٥٢].

---

(٥٠) Tamar Herman, "Social Protest in State and Security," in: Anat Kurz, ed., *Thirty Years Later: Challenges to Israel since the Yom Kippur War* (Tel Aviv: Jaffee Centre for Strategic Studies, 2004), p. 47 (in Hebrew).

(٥١) كان النمور السود الإسرائيليون حركة احتجاجية من الجيل الثاني للمهاجرين اليهود من البلدان الإسلامية (اليهود المزراحيون)، وقد تشكلت في القدس للعمل ضد عنصرية الدولة، وقد سمّوا النمور السود تأسياً بحركة النمور السود التي شكلها الأمريكيون الأفارقة، ثمّ تبنت الحركة رسمياً هذا الاسم في النهاية.

(٥٢) قبل الانقلاب، تميّزت الدولة بالتقارب الاجتماعي والثقافي بين مجموعات النخبة والتضامن بين ما عرف بالمثقفين «الأحرار» وسياسيي الدولة؛ أما بعده فقد نأت حكومة الليكود بنفسها عن الثقافة «العالية»، لكن هذا النأي، وعن غير قصد، أنتج اتّجاهاً ثقافياً ليبرالياً شارك في بعض وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية بالنقاش حول المسائل الأمنية. أسهم هذه التباعد في استقلال أتباع هذا الاتجاه، وأدى إلى صعود ثقافة نقدية شددت على الفوارق والإثنيات، وزعزعت الأساطير المؤسّسة «للوحدة القومية» الصهيونية، كما شكلت حركات ومدارس فكرية، صُنفت بعد عقود كحركات ومدارس بعد صهيونية ومعادية للصهيونية. انظر: =

على المقلب الآخر في القاهرة، فسّرت الوفود الفلسطينية خلال حضورها الاجتماع الثاني عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي انعقد في العام التالي هناك، موجةَ الاحتجاج في إسرائيل كنذير يبشر بحرب أهلية محتملة وبانهيار إسرائيل الوشيك. وصادقت الوفود الفلسطينية على مشروع قرار يقضي بأن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل حكومة فلسطينية في كل منطقة تتحرر. على الرغم من أن المضامين السياسية لهذا الموقف قد فُصّلَت بوضوح وجرى تبنّيها بشكل كامل عام ١٩٨٨، إلا أن القرار الصادر عام ١٩٧٤ كان المرة الأولى التي قبلت فيها منظمة التحرير الفلسطينية عملياً حلّ الدولتين، حتى لو اعتُبر ذلك مجرد مرحلة مؤقتة على طريق التحرير الكامل لفلسطين(٥٣). في الوقت نفسه، افتتحت أزمة النفط عام ١٩٧٣ مرحلة زمنية جديدة أثمرت عن عدد غفير من المنظمات «الفاعلة خارج عباءة السيادة» على مستوى العالم.

تميزت هذه المنظمات بطابع مستقل وتنوعت بين الحركات الثورية والاحتجاجية، المجموعات الدينية، المنظمات الإنسانية، مجموعات حروب العصابات، ومشاريع الأعمال الجديدة، التي أثبتت حضورها جميعاً على المسرح الدولي، وشرعت في إدارة «دوائر دبلوماسية خاصة»، وانخرطت في أعمال كانت فيما مضى حكراً على الدولة وحدها(٥٤) تجسّد هذا السياق الجديد في إسرائيل بأجلى صورة في الحضور الراسخ لمنظمةٍ خارج - برلمانية من عينة المنظمات الجديدة المتنفّذة التي تدور في فلك الصهيونية القومية - الدينية، وقد ضفَرَت في جديلة واحدة مجموعةً من المواضيع والمساجلات المختلفة والمتضاربة التي تعتمل مسبقاً في ثنايا الصهيونية؛ من مثل: الريادة والعسكرة، الدين، القومية والعقيدة المسيحانية. تشكّلت حركة غوش إيمونيم (كتلة المؤمنين) اليمينية الدينية المسيحانية، في جوهرها من جنود وضباط مُسرَّحين من الجيش خدموا معاً خلال حرب ١٩٧٣، للعمل

Shlomo Sand, *Intellectuals, Truth and Power: From the Dreyfus Affair to the Gulf War* (Tel Aviv: = Am Oved, 2000), pp. 162-173 (in Hebrew).

(٥٣) Mark Heller, "The PLO and the Israeli Question," in: Kurz, ed., *Thirty Years Later: Challenges to Israel since the Yom Kippur War*, p. 28.

(٥٤) James Rosenau, *Turbulence in World Politics* (New York: Harvester Wheatsheaf, 1990).

على دعم الاستيطان اليهودي في المناطق التي احتُلت عام ١٩٦٧. وقد اختمرت أفكارها الأساسية بين الجنود الذين تمركزوا على قناة السويس قبل أن يتمّ جيش الدفاع الإسرائيلي انسحابه الكامل من المنطقة في آذار/مارس ١٩٧٤. كانت حرب ١٩٧٣ في نظر أولئك الناشطين جزءاً من سيرورة مسيحانية ابتدأت مع فتوحات ١٩٦٧، وامتحاناً لأمة إسرائيل. إضافة إلى ذلك، تواضع أعضاء الحركة على معتقد مفاده أن أي صراع هو حربٌ على القدس، وهو بالمحصلة حربٌ ضد الرب؛ وقد حمل توقيت الهجوم الذي شنته الجيوش العربية الذي صادف يوم الغفران اليهودي برهاناً على هذه النقطة الأخيرة كما يبدو. بتضافر جهودهم معاً سيأتي النصر الإسرائيلي، الذي يستجلب انتصار «حكم الرب» من ثمّ، إنه النور الذي يقهر الظلمة. ووفقاً لمعتقدهم، فإن لحظة النهضة القومية، النهضة التي تتحقق على هدي الإيمان فحسب، يجب أن تنبثق من الأسفل، من الناس أنفسهم، لأن حكومتهم الدنيوية قد خذلتهم. لا ريب في أنه حالما ابتدأ تفعيل المسيحانية في السيرورة الاستيطانية، لم يعد ممكناً قبولُ أي انسحاب تأمر به الحكومة من أي جزء في الأرض المقدسة. يمكن إلقاء النظرة على نشوء غوش إيمونيم من زاوية أخرى كحلقة من مسيرة إحياء عام للدين السياسي حول العالم، من إيران إلى الولايات المتحدة، اجتمعت حلقاتها تحت العباءة الفضاضة لمصطلح «الأصولية». عملت غوش إيمونيم على تحرير الخصال الوجدانية المسيحانية التي جرى لجمها في النزعة الصهيونية، وعلى قلب التراتبية الاجتماعية والقيم الثقافية ضمن المجتمع الإسرائيلي[٥٥]، كما سعت على نحو خاص إلى استبدال «دولة إسرائيل» العلمانية، المؤقتة بالنتيجة، بـ«أرض إسرائيل» ذات السلطة المتسامية العليا، التامّة والأبدية[٥٦]. كانت المناطق الحدودية في سيناء والضفة الغربية بالنسبة إلى المستوطنين في حركة

---

(٥٥) Jacqueline Rose, *The Question of Zion* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2005).

(٥٦) تعلّم أتباع غوش إيمونيم تحت الزعامة الروحية للحاخام زفي إيهودا كوك أنهم يعيشون في بداية الأزمنة المسيحانية، حيث خلاص أرض إسرائيل بأكملها أمر أساس لخلاص العالم. كل شخص، صديق أو عدو، مأمور من الرب بالمساعدة في خلاص العالم. انظر:
Baruch Kimmerling, *Invention and Decline of Israeliness: Society, Culture and the Military* (Berkeley, CA; Los Angeles: University of California Press 2001), p. 124.

غوش إيمونيم مناطق محررة من ربقة «الدولانية» الحاكمة، إنها تلك التضاريس الثاوية في المخيلة لصيغةٍ تمثل جوهر الطابع الإسرائيلي الجديد المنتظر، الذي يعمل على تطعيم خصال الخشونة والغلظة اللتين يمتاز بهما سكان المناطق الحدودية ذوو النزعة الفردية، الرافضون للقانون والحكومة المركزية، بنهج حياتي قوامه الورع والعبادة(٥٧). من جانب آخر، أرسى مجموعة من الجنود المسرّحين بعد حرب ١٩٧٣، قواعد منظمة تطورت في مرحلة لاحقة عام ١٩٧٨ إلى حركة «السلام الآن»، التي تقع على الطرف النقيض تماماً من غوش إيمونيم؛ إذ دعمت الحركة معاهدات السلام مع الحكومات العربية على أساس الترتيبات الأمنية وصيغة «أرض السلام». على خلفية تداعي مركزية الدولة، شكلت هاتان المنظمتان غير الحكوميتين الأمارة الرئيسة لإعادة تشكيل المجال السياسي الآخذ في الاتساع. كانت غوش إيمونيم من نجحت على خير وجه في استثمار الضعف الحكومي والفوضى التنظيمية، وبنت لنفسها إمبراطورية استيطانية صغرى ضمن الدولة الإمبراطورية (الصغيرة) المتمددة.

المصفوفة المدينية

في ظل المناخ السياسي المحموم وصلت مجموعة الليكود، ذات التوجُّه اليميني في السياسة الخارجية والداعمة للسياسة الاقتصادية الحرة، إلى السلطة بقيادة مناحيم بيغن في أيار/مايو ١٩٧٧. لم يدرج شارون اسمه على قوائم الليكود في تلك الانتخابات، وإنما على رأس حزب صغير قام هو بتأسيسه تحت اسم «شلومزيون»، وبعد حصوله على مقعدين فقط انضم مع حزبه إلى الليكود. طالبَ شارون بمقعد وزير الدفاع، ولكنه عُيّن وزيراً للزراعة، إضافة إلى تَرؤُّسِه اللجنة الحكومية للاستيطان، وقد استطاع تحويل

---

(٥٧) قارن التمثيل الكلاسيكي والأكثر إثارة للجدل للحدود الأمريكية، في:

Frederick J. Turner, "The Significance of the Frontier in American History," paper originally read at the meeting of the American Historical Association in Chicago, 12 July 1893.

ونشرت لأول مرة، في:

Proceedings of the State Historical Society of Wisconsin (14 December 1893).

يمكن الوصول إليه على الموقع الإلكتروني:

<http://www.fordham.edu/halsall/mod/1893turner.html>.

منصبه الأخير هذا إلى استثمار مؤثر وقوي في إدارة حكومية جمعت سياسيين تمرّسوا - باستثناء دايان الذي تجاوز الحدود السياسية وانضم إلى الليكود - في أداء دور المعارضة السياسية على الدوام، ويفتقرون إلى الخبرة في العمل الحكومي. بحلول الوقت الذي تسلم فيه الليكود السلطة، كان قد تم بناء ما يقارب ثلاثين مستوطنة مأهولة بحوالى ٤٥٠٠ إسرائيلي في الضفة الغربية ضمن الحدود التي نصّت عليها خطة ألون، وكذلك في الخليل وغوش عتصيون جنوب غرب القدس[٥٨] بعد أن كشَف علناً عن أوجه القصور في خط بارليف، وتوسّلَ الحرب ليبرهن على وجهة نظره، انقلب شارون على خط الدفاع الثاني لحزب العمل. في غمرة سعيه لتطبيق الدروس المستفادة من حملة سيناء ١٩٧٣، زعم شارون أن «. . . شريطاً رفيعاً من المستوطنات على طول الخط الأردني [بحسب خطة ألون] لا يؤمن نظاماً دفاعياً قابلاً للحياة ما لم يتم تحصين التضاريس المرتفعة وراءه أيضاً. . . وكان الردّ على ذلك بناء [شبكة] من المستوطنات الحضرية والصناعية على المرتفعات المطلّة على السهل»[٥٩]. أعلن شارون بعد أربعين يوماً من توليه مهام منصبه الوزاري عن اقتراحه الأول ضمن سلسلة من الخطط الهادفة إلى إنشاء مستوطنات يهودية على امتداد الضفة الغربية. وقد جرى التحضير للخطة بالتعاون مع المعماري أبراهام فوخمان (Avraham Wachman)، البروفيسور في معهد تخنيون للتكنولوجيا في حيفا، الذي ذاع صيته على مستوى العالم في ذلك الوقت لدوره في تطوير تسجيل حركة الرقص إشكول - فوخمان، التي كانت مشروعاً يهدف إلى تمكين مصممي الرقص من «تدوين» الرقصة على ورقة عادية كما يدون الموسيقيون نوتاتهم الخاصة. وهكذا تفتّق اجتماع معماريّ مختص بتنويت الرقص مع آخر مختص بحرب المناورة عن خطة شارون لاستعمار عمق الضفة الغربية[٦٠]. تضمنت الخطة تصوراً لشبكة من

(٥٨) Yehezkel Lein and Eyal Weizman, "Land Grab Israel's Settlement Policy in the West Bank," B'Tselem (Jerusalem) (May 2002), <https://www.btselem.org/download/200205_land_grab_eng.pdf>.

(٥٩) Sharon with Chanoff, *Warrior, the Autobiography of Ariel Sharon*, p. 358.

(٦٠) بالأحرى أمر لا يمكن تصديقه ما نُقل عن فاخمان، في سياق نقده لعملي في ٢٠٠٢، قوله من أن أولئك الذين يرون الصلة الوثيقة بين العمارة والسياسة هم مُضلّلون: «سواء صمّم المعماريون الإسرائيليون أبنية عشوائية أو تحفاً معمارية، فذلك لا صلة له بالمجادلات الجيوسياسية الحادة». انظر: =

أكثر من مئة موضع مأهول بمستوطنات مدنية، وريفية وصناعية، على المرتفعات الجبلية تتخلل عمق الضفة الغربية[٦١]؛ وبحسب الخطة، تنتظم المستوطنات على شكل «كتل» مستدامة، حيث تتلقى مستوطنات الضواحي والمستوطنات الريفية الخدمات من تلك المدنية والصناعية الأكبر في كل كتلة[٦٢] كما ترتبط كل كتلة من المستوطنات عبر مجموعة من الطرق السريعة الرئيسة المحاذية مع المجتمعات المدنية الأخرى ومع المراكز الحضرية الأساسية في أرض الحق الإسرائيلي، وعلى امتداد الشبكة الطرقية تشكل المستوطنات الأخرى درعاً يحمي حركةَ المرور عالية الكثافة التي تربط بين هذه الكتل الاستيطانية. نصت خطة شارون ـ فوخمان، فوق ذلك، على أن تؤدي المستوطنات دور الحواجز، تغلّف المنطقة الجبلية المأهولة

Simona Fuma Shapiro, "Debate Builds Over the Politics of Israeli Architecture," *Forward* (25 October = 2002), <http://www.forward.com>.

(٦١) قُدمت خطة فاخمان للمرة الأولى فعلياً إلى رئيس الوزراء رابين عام ١٩٧٦، وكان شارون مستشاره الخاص في مسائل الأمن ذلك الوقت، تحت عنوان: «الخطوط العريضة للحلول المناطقية والخطة المادية طويلة الأجل». سعت الخطة، التي أسماها لاحقاً «خطة العمود المزدوج»، إلى نشر السكان اليهود على امتداد أعمدة طولانية: «عمود شرقي»، على نحو مماثل لخطة ألون، يمتد على طول نهر الأردن، و«عمود غربي» على طول الحافة الغربية للضفة الغربية؛ وتربط عدة نقاط اتصال عرضية بين العمودين. على مدى أجيال مختلفة ستُعرف هذه الخطط خلال العقدين السبعيني والثمانيني من القرن الماضي بالخطة "H". انظر:

Avraham Wachman, The "Double Column" Plan," *Horizons in Geography* (University of Haifa), vol. 3 (1977) (in Hebrew).

(٦٢) قام هذا الترتيب على توجّه رئيس في الممارسات الإسرائيلية للتخطيط الريفي منذ خمسينيات القرن الماضي، ومنشؤه هو «نظرية المكان المركزي» للجغرافي الألماني فالتر كريستالر (Walter Christaller) الذي طوّر هذه النظرية في أطروحة الدكتوراه الخاصة به عام ١٩٣٩، وشكلت أساساً لتطوير النظام المكاني النازي في بولندا المحتلّة. بحسب هذه المبادئ، ليست القرى الريفية والبلدات الجديدة كيانات مكتفية ذاتياً، لكنها جزء من شبكة المدن والقرى والبلدات الموزعة والمتآزرة. بالنظر إلى استخدام هذه النظرية، وقابلية تطبيقها على حالة الاستعمار، فإن ما يثير الدهشة هو استمرار تعليم نظريات كريستالر في مدارس العمارة والتخطيط على مستوى العالم، وبشكل خاص في المعهد التكنولوجي في حيفا، من دون أن تحظى بمناقشة تاريخية/ نقدية حول مصدرها. انظر:

Zvi Efrat, *The Israeli Project, Israeli Planning and Construction 1948-1973* (Tel Aviv: Tel Aviv Museum of Art, 2000), pp. 998-1000 (in Hebrew); Gerhard Fehl, "The Nazi Garden City," in: Stephan Ward, ed., *The Garden City: Past, Present and Future* (London: Spon, 1992), pp. 88-103, and Walter Christaller, *Die Zentralen Orte in Sueddeutschland* (Jena: Gustav Fischer, 1933), translated in part by Charlisle W. Baskin, as *Central Places in Southern Germany* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1966).

بالفلسطينيين من جهتيها الشرقية والغربية، وتفتتها من الداخل بالمعابر المرورية الإسرائيلية الواصلة بين الشرق والغرب، وبمستوطنات توضعت على شبكة الطرق الفلسطينية. لم تكن خطة شارون ـ فوخمان بناء على ذلك شبكةً من التحصينات تحتل حيّزاً مجرداً خاوياً، بل بالأحرى شبكةً تراكبت فوق أخرى هي أماكن فلسطينية حيّة موجودة قبلاً. وكان الغرض من البنية الطرقية والاستيطان الإسرائيلي ضمّ الطرق الفلسطينية وشلّ حركتها، الأمر الذي سينتجُ مجموعة من الكانتونات الفلسطينية يتوضع كل منها في محيط مدينة رئيسية، وتتحكم إسرائيل بالصلات فيما بينها. في الأعوام التالية، أطلق الناشط الإسرائيلي جيف هالبر على السلسلة المتشابكة من المستوطنات، الطرق، الحواجز، والقواعد العسكرية، المبنية جميعاً في عموم الضفة الغربية، تسمية «مصفوفة التحكّم»، وشبهها باللعبة «اذهب ـ Go»، في إشارة غير متعمدة لدولوز وغاتاري(٦٣): «المصفوفة؛ سلسة متشابكة ومعقدة من آليات التحكم، تشبه اللعبة اليابانية «Go»؛ فبدلاً من أن تكون هزيمة خصمك هي الهدف في الشطرنج، في اللعبة «Go» تنتصر من خلال شلّ حركة خصمك بسيطرتك على المواضع المفتاحية في المصفوفة، وعليه، تضع عقبة جديدة أمام خصمك في كل حركة يقوم بها»(٦٤). تعمل العقد التي تشتمل عليها مصفوفة التحكم في الضفة الغربية كصماماتٍ تسمح بالحركة وتمنعها بين الحين والآخر، ويستعاض بها عن ضرورة وجود القوات الإسرائيلية ضمن المدن الفلسطينية. وسيتيح هذا المنطق المختلّ في مرحلة تالية للإسرائيليين الانسحاب من المناطق الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية وفقاً لشروط معاهدة أوسلو، وإبقاء الفلسطينيين في الآن نفسه تحت الهيمنة الإسرائيلية على المستوى المادي والسياسي والجمعي، من خلال التحكم

---

(٦٣) لعل ذلك نشأ من نقاشات مشابهة قام بها دولوز وغاتاري. وهذا ما يوضح الفرق بين جغرافيا قائمة على الشبكة وأخرى على الامتداد الخطي من خلال المقارنة بين لعبة «اذهب» والشطرنج. إذا كان الهدف في لعبة «اذهب» هو «الالتفاف على العدو وتطويقه وتحطيمه و. . .»، فذلك يتضمن «حرباً من دون وجود خطوط للمعركة»، من دون مواجهة ولا انسحاب، وحتى من دون معركة: «استراتيجية صرفة». انظر:

Gilles Deleuze and Félix Guattari, *A Thousand Plateaus, Capitalism and Schizophrenia*, translated by Brian Massumi (New York; London: Continuum, 2004), pp. 389-390.

(٦٤) Jeff Halper, "Dismantling the Matrix of Control," (Israel Committee Against House Demolitions, 2004), <http://www.icahd.org/eng/articles.asp?menu=6&submenu=3>.

بسير تحركاتهم عن بُعد. على المقياس التكتيكي الأصغر في خطة شارون ـ فوخمان، تحددت مواضع المستوطنات المستقلة على قمم استراتيجية، بما يسمح بتوظيفها كنقاط مراقبة: تحافظ على الاتصال المرئي بين بعضها بعضاً، وتشرف على محيطها، الشرايين المرورية الرئيسة، تقاطعات الطرق الاستراتيجية، المدن والقرى والبلدات الفلسطينية أيضاً. ادّعى شارون أنه «لا يوجد أي مكان [مستوطنة] بُني من دون سبب»[٦٥] إن منطق قابلية الرؤية ـ أن تَرَى وأن تُرَى ـ هو ما فرضَ كيفية التصميم بكل معنى الكلمة. ليست الهيمنة البصرية مهمة بوصفها تدريباً عملياً على السيطرة فقط، بل للبرهنة على رسوخ سطوة الاحتلال. عقّب شارون ذات مرة خلال تحليقه بطائرة فوق المناطق المحتلة: «يجب أن يشاهد العرب الأضواء اليهودية من على بعد ٥٠٠ متر»[٦٦]. بالنتيجة، استحوذت الاعتبارات التكتيكية على كلا المنحيين: أن تَرى وأن تُرى سواءً بسواء. إن الفحوى الذي ينطوي عليه إبقاء المستعمَر تحت الأنظار على الدوام، هو دفعه إلى تقبّل حقائق هيمنة المستعمِر.



جيش الدفاع الإسرائيلي: الدفاع في العمق على امتداد الضفة الغربية في أواخر السبعينيات. تشير الأشكال البيضوية إلى النقاط العسكرية الحصينة. المصدر: مركز جافي للدراسات الاستراتيجية.

(٦٥) Aluf Benn, "This is How the Evacuation Plan was Born," *Ha'aretz*, 30/12/2006.

(٦٦) Emmanuel Sivan, "The Lights of Netzarim," *Ha'aretz*, 7/11/2003.

التبست خطة شارون على معظم أعضاء حكومة بيغن الأولى، ما أدى إلى رفضها رسمياً، لكن الحكومة سمحت ببناء بعض المستوطنات، كما بُنيت مستوطنات أخرى من دون إذن رسمي بناء على مبادرة شارون الخاصة. في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، اجتاحت المنطقة نوبةٌ من العمران المجنون دلّلت على دنوّ شارون من حيازة السلطة التنفيذية، حيث تمددت شبكة عنكبوتية من الإنشاءات التي مدت أذرعها في عموم الضفة الغربية. على غرار ما كانت عليه الحال في سيناء قبل سنوات، جرى العمل على تحديد معالم الأرض بذرائع تكافلية وتعاونية تبيح التوسع المناطقي: مسألة الاستيطان وشبكة الطّرُق؛ تخدم الأخيرة سابقتها، وتشرف السابقة على اللاحقة وتحميها. مع انعدام الدعم الحكومي الكامل وخشيته من إسقاط مشروعه، تردد شارون في تنفيذ خطته وفق مسار متسلسل: مستوطنة تلو الأخرى، وتبنى منهج العمل المتزامن بدلاً من ذلك. وقد اعتقد أن من المهم «تأمين الحضور أولاً [في جميع المناحي]، وإنشاء المستوطنات من ثمّ»[(٦٧)]. لقد رمى إلى إنشاء البنية الشاملة للاحتلال على مستوى الجغرافيا، بعرضها أولاً كحقيقة متأصلة يتعذّر دحضها، ثم يفسح المجال أمامها لتتطور ويشتد عودها تالياً. على هذا المنوال، بدأ بنثر البؤر الاستيطانية على أرض الضفة الغربية، ونادراً ما زادت أماكن الإقامة في بعضها عن بضع خيم وبضعة منازل متنقلة، مع العلم أنه بمجرد إنشائها عملياً على الأرض يمكن لهذه البؤر أن تنمو وتتحول إلى مستوطنة.



آرييل شارون، وزير الزراعة ورئيس اللجنة الحكومية للاستيطان، ١٩٧٩. تصوير: آرنولد نيومان.

(٦٧) Sharon with Chanoff, *Warrior, the Autobiography of Ariel Sharon*, p. 366.

في تلك المرحلة، شبهت المقالات الصحافية البؤر الاستيطانية بالبلدات الحدودية في الغرب البرّي الأمريكي: مجموعات من الكرفانات المنتظمة في دوائر تتحلق حول التلال المكشوفة للرياح، يقطنها مستوطنون مندفعون، شديدو المراس، تتدلى على جنوبهم بنادق معلقة على أكتافهم. وكيما أتمّ هذه المماثلة، يمكنني القول إنه حتى البردة ذات الجدائل القماشية (Tzitziot) (جديلة يعقدها اليهود المتشددون على البردة التي يرتدونها) تشبه في هيئتها عباءات البونشو (Poncho) التي اعتاد سكان الجنوب الأمريكي على ارتدائها.

كانت البؤر الاستيطانية، بما عندها من ممكنات مرنة وحركية وآنية، هي الوسائل المثلى للسياسة الكولونيالية. يمكن نشر الخيم والبيوت مسبقة الصنع بسهولة تحت جنح الظلام بوساطة شاحنات أو بوساطة الطائرات الحوامة في حال عدم توفر الطرقات الملائمة، وتسمى بحسب مواضعها الطبوغرافية: «تل ٧٧٧»، «تل ٨٥١»، ويشار إلى البؤر الاستيطانية بالعبرية باصطلاح: «نقاط على الأرض»، وإلى المستوطنة المفردة أحياناً بكلمة نيكودا (Nekuda)، وتعني «النقطة» بالعبرية (**نيكودا** هو اسم الجريدة الرسمية لحركة «المستوطنين»). في ذلك دلالة على ثقافة التخطيط التي تقوم في جوهرها على تصوّرٍ للمستوطنات بوصفها مواقع استراتيجية أكثر منها مواقع للإقامة. النقاط هي خيار استراتيجي، حيث تدخل القوة حيز التطبيق، ولا تتعدّى كونها مواقع إحداثية مجرّدة. يساعد القوام المتماسك للكرفانات المسبقة الصنع والبيوت النقّالة على انتشار المستوطنات بسرعة مضاعَفة وبشكل مرن، فيما يمكن أن نسميه: التمدّن الفوري. إن البؤرة بالنتيجة هي بذرة تنمو وتتطور في الظروف السانحة إلى مستوطنة «ناضجة»، ولهذا السبب لا يتوجب تمييزُ البؤر المؤقتة (التي تحمل الرقم ١٠٣ في الوقت الحاضر وفقاً لحركة «السلام الآن») عن المستوطنات واعتبارهما نسقين مختلفين، إنما بالأحرى تعريف الأولى كحلقة في مسار تطور الثانية.

أُنشئت الشبكة الطرقية تحت الزعم بتسهيل المناورات العسكرية، وقد أضحت وسيلة فعالة في تطوير المضمون الأيديولوجي لحركة غوش إيمونيم، وحياة الإسرائيليين المقيمين في الضواحي. قُدِّم مشروع المستوطنات إلى الجمهور الإسرائيلي، الذي ما زال تحت تأثير الصدمة التي تسببت بها حرب ١٩٧٣، في لبوسِ منظومةٍ دفاعية تسهم في حماية الدولة من الاجتياح،

وإجراءٍ احترازي للوقاية من حرب مفاجئة بالأسلحة التقليدية، وليس المقصود هنا حرباً في صحراء سيناء المفتوحة على اتساع المدى، بل في مكان أكثر قرباً بكثير: الضفة الغربية. وقد حذّر شارون، الخبير في مداورة الرأي العام واستثمار الخوف الجماهيري، قائلاً: «إذا لم نشرع في الاستيطان في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، فستطالنا قذائف المدفعية الأردنية». وقد فصّل لاحقاً منطق الدفاع المتضمَّن في المشروع وفقاً للمصطلحات العسكرية: «في حال وقوع أي هجوم، تتولى أعداد محدودة من القوات النظامية المحافظة على تماسك خطوطنا الدفاعية بالاشتراك مع المجتمعات المدنية التي يناط بها حراسة الحدود، تأمين الطرقات، ضمان عمل الاتصالات، وهلم جرا.. تنتظم [مستوطنات الضفة الغربية] في نسق يخدم هدف الدفاع، إذا أخذنا بالحسبان الأسلحة والذخائر المتوفرة فيها، وخطط الطوارئ اللازمة الخاصة بها، إضافة إلى اندماجها في النظام الدفاعي الشامل»[٦٨] في المحصلة؛ انتقلت مصطلحات من مثل النقطة الحصينة، التقدم، الاختراق، التطويق، الإحاطة، المراقبة، التحكم، وخطوط الإمداد، من المضمار العسكري إلى المدني. بالنسبة إلى شارون الضابط/المعماري، كانت السياسة حرباً بقدر ما كانت الحرب سياسة، وقد استُخدمَ كلاهما في خلق المكان. انتقل مفهوم «العمق» من خانة العسكرة إلى خانة «التمدين»، وأضحت المرونة السمة المميزة لأعمال شارون كمعماريّ على امتداد المناطق الحدودية الإسرائيلية. حلّت البيوت النقالة، التي تتحول تالياً إلى منازل صغيرة ذات سطوح حمراء تستوعب عائلة واحدة، محلّ الدبابات كوحدات حربية رئيسة؛ البيوت هنا أشبه بالوحدات المدرّعة، تتوزع في تشكيلات على امتداد مسرح العمليات: تحتل التلال، تطوق العدو أو تقطع خطوط الاتصال الخاصة به. «ارتحلَ شارون من مكان إلى آخر، تسلق المرتفعات حاملاً الخريطة بيده كيما يقرر المواقع الأنسب للمستوطنات، يبحث عن التضاريس المرتفعة المهمة والعقد الطرقية الحيوية»[٦٩]. استحالت العمارة والتخطيط على يد شارون وزملائه ومريديه إلى حرب مستمرّة بوسائل أخرى، وأفضى تمدين المصطلحات العسكرية في

(٦٨) المصدر نفسه، ص٢١٩.

(٦٩) المصدر نفسه، ص٣٥٧ ـ ٣٥٩.

المقابل إلى عسكرة كل مجالات الحياة. كانت الحرب قد انتهت لسبب واحد: إنها الآن في كل حدب وصوب.



«الصّعدة»، نواة مستوطنة إلون موريه في سبسطية. الضفة الغربية، ديسمبر ١٩٧٥.

الفصل الثالث

مستوطنات: معركة حول أعالي التلال

أدّى شارون دوراً محورياً في عملية استيطان المنطقة الجبلية للضفة الغربية، ودخل جزء من تصوراته حيّز التنفيذ لكن لا يمكن القول إنه المخطط الرئيس لمشروع الاستيطان هناك؛ فقد توزّعت سيرورةُ «خلقِ» هذا المشروع بين عدد غفير من الوكلاء والمنظمات، وجمعت في بطانتها رؤًى استراتيجية متضاربة فاقت تلك المتساوقة والمترابطة. لم يكن استعمار القطاع الجبلي من الضفة الغربية، بما هو تجسيدٌ لأحكام فردية أو منطقٍ دفاعيّ في هيئة تنظيم مناطقي، ثمرةَ عمليةٍ تخطيط رئيسة أوصت بها الحكومة وتولّت زمام أمرها في واقع الأمر، وإنما نتاجاً لسلسلةٍ من الأزمات الجوهرية والصراعات التي نشبت بين وزراء ووزارات مختلفة ضمن عدة حكومات إسرائيلية، وبين تلك الحكومات ومعها منظمة المستوطن غوش إيمونيم، إحدى المنظمات غير الحكومية، من جهة، ومحكمة العدل الإسرائيلية العليا منذ العام ١٩٦٧ حتى العام ١٩٨١. كانت هذه الصراعات إحدى ملامح حكومات العمل خلال العقد الأول من الاحتلال (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧)، وحكومة الليكود الأولى برئاسة مناحيم بيغن (١٩٧٧ ـ ١٩٨١) كذلك، وقد استعلنت عملياً على أعالي تلال الضفة الغربية، وداخل أروقة محكمة العدل الإسرائيلية العليا في مجموعة من القضايا القانونية الشهيرة. في غضون تلك السنوات، تحوّلت محكمة العدل العليا إلى حلبَةٍ صراع حول مصادرة الأراضي وتأسيس المستوطنات، تناحرَ فيها موظفون في الحكومة، وضباطٌ وعسكريون، ومستوطنون، وملّاكُ أراضٍ فلسطينيون، ومنظمات سلام ومجموعات حقوقية إسرائيلية. في خضم هذه النزاعات، ساد الجدل حول مصطلحات من مثل «الدفاع»، «الأمن»، «المؤقتيّة»، و«الحق الإلهي»، والتي تبلورَت تالياً في صيغةٍ ما فتئت تنبئ عن استراتيجيات الاحتلال وممارساته

حتى هذا اليوم. يمكن مقارنة الفوضى التنظيمية والأعمال الارتجالية التي وسمت مشروع المستوطنات خلال تلك السنوات مع ما أسماه المؤرخ المعماري تسفي إفرات «المشروع الإسرائيلي»، القائم على التخطيط الهرمي من القمة إلى القاعدة، الناظم لأعمال البناء في البيئة المادية لدولة إسرائيل خلال العقدين الأولين من وجودها ما قبل العام ١٩٦٧. ووفقاً لإفرات؛ بُنيَ «المشروع الإسرائيلي» خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي على خطة رئيسة اضطلعت بها الدولة المركزية، وصفها إفرات بأنها «واحدة من أكثر التجارب المعمارية شمولاً وانضباطاً وكفاءة في العصر الحديث»، تعيد إلى الذاكرة «خطة ستالين الخمسية للاتحاد السوفياتي... مشاريع البنية التحتية في الخطة الاقتصادية الجديدة(*) والعمل الجماهيري في ثلاثينيات القرن الماضي... وبرامج بناء البلدات الجديدة في بريطانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية»[1]. كان هذا المشروع خاضعاً لسيطرة الدولة المركزية، ومحكوماً بمبادئ التنظيم العقلاني والمقايسة المنطقية، والتقسيم الواضح للعمل والتوزيع السكاني وفقاً للخطة الوحيدة وكتاب التعليمات اللذين أعدّهما عام ١٩٤٩ المعماري آري شارون، خريج مدرسة باوهاوس (Bauhaus) في ألمانيا. بينما كانت سياسة التخطيط الحكومية في عهدة معماريين ومصمّمين محترفين إبان الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي، انتقلت بعد حرب عام ١٩٦٧ إلى عهدة السياسيين والضباط والنشطاء الأيديولوجيين. وفي حين وضعَ آري شارون خطته على أساس حدود ثابتة وناجزة للدولة، تأسست مساعي الاستيطان ما بعد ١٩٦٧، التي أدّى آرييل شارون دوراً أساسياً فيها، على اعتبار المناطق المحتلة إقليماً ذا خصائص «لدنة»، ولقمةً سائغة أيضاً.

بعد فترة وجيزة من حرب ١٩٧٣، جرى اجتماعٌ بين مجموعة من السيدات بزعامة دانييلا فايس (Daniella Weiss)، التي ستتولى لاحقاً منصب الأمين العام لمنظمة المستوطن غوش إيمونيم، ورئيسة الوزراء غولدا مائير؛

(*) التي أطلقها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت عام ١٩٣٣ لمواجهة آثار الكساد الكبير (المترجم).

(١) Zvi Efrat, "The Plan," in: Rafi Segal and Eyal Weizman, eds., *A Civilian Occupation: The Politics of Israeli Architecture* (London; New York: Verso Press, 2003), p. 61.

كان الغرض من زيارة هذا الوفد طلب رخصة من الحكومة لبناء مستوطنة صغيرة في المنطقة الجبلية للضفة الغربية والحصول على دعمها في ذلك. يقع الموقع المطلوب، بناءً على توصية من آرييل شارون الذي كان قد ترك الخدمة العسكرية ليبدأ حياته السياسية آنذاك، في محطة السكة الحديدية المهجورة التي تعود إلى العهد العثماني، على مقربة من قرية سبسطية الفلسطينية الواقعة شمال غرب مدينة نابلس. ويقع، من جانب آخر، خارج نطاق الحدود التي نصت عليها خطة ألون الهادفة إلى استعمار غور الأردن والمناطق المحيطة بالقدس بشكل رئيس، الأمر الذي يعني مخالفة واضحة للهدف الأساس في خطة ألون والقاضي باستعمار المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية المنخفضة فحسب. دعمت مائير الطلب شخصياً لكنها رفضته بلباقة، وقد أدّى هذا الرفض إلى القيام بثماني محاولات متعاقبة خلال السنوات الثلاث التالية لاستيطان هذا الموقع من دون الحصول على إذن حكومي بذلك.

«الصّعدَات»، كذا أسميت البعثات المؤسِّسة للمستوطنة، التي تتخذ طريقها صعُداً نحو أعالي التلال، تقودها مجموعة من المستوطنين الطامحين، الذين سيشكلون لاحقاً «نواة مستوطنة» إلون موريه (Elon Moreh) في ظل الدعم اللوجستي الذي يقدمه الحزب القومي الديني الإسرائيلي. وبين الحين والآخر، يشارك في هذه «الصُعدات»، إلى جانب بعثات المستوطنين الطامحين، حاشية كبيرة من الحاخامات، وأساتذة الجامعة، وكتّاب وأعضاء في الكنيست. وكثيراً ما اعترضَ محتجون من اليسار الصهيوني مسار هذه الصعدات، وتدخّل الجيش ليقوم بتفريقها. أدّى شارون نفسه دوراً في تنظيم بعض الصعدات ومراوغة الجيش الذي حاول تشتيتها؛ ففي تموز/يوليو ١٩٧٤، قاد شارون مجموعة من المستوطنين واخترق بهم حواجز الجيش الحجرية، ليخدع الجيش ويشغل الجنود بملاحقته ومجموعته عبر التلال المحيطة، مفسحاً المجال أمام مجموعة أخرى كي تبلغ الموقع من طريق مختلف بهدوء؛ عندما وصل المستوطنون إلى محطة السكة الحديدية، غلّوا أنفسهم معاً بسلاسل حديدية، ما اضطّر آري شاليف الحاكم العسكري في الضفة الغربية إلى «إحضار مطرقة ضخمة من سجن نابلس ليحطم السلاسل

الحديدية التي شدّت وثاق مستوطنة مبنية من الأجساد البشرية»[٢] في شباط/ فبراير ١٩٧٤، وضع الأعضاء المؤسسون لإلون موريه بالاشتراك مع مجموعات دينية قومية مختلفة حجر الأساس لحركة غوش إيمونيم. وبعد حدوث صعدة أخرى في شتاء ١٩٧٦ خلال عطلة عيد الأنوار (حانوكا)، تم التوصل إلى تسوية بين المستوطنين والحكومة في القاعة الرئيسة لمحطة السكة الحديدية في سبسطية. في واحد من أشهر «حلوله المبتكرة»، سمح شيمون بيريز ـ الذي تولّى حقيبة وزارة الدفاع في حكومة العمل برئاسة إسحاق رابين التي تشكلت عقب إجبار غولدا مائير على الاستقالة في نيسان/ أبريل ١٩٧٤ ـ للمستوطنين بالبقاء في القسم المخصص للقاعدة العسكرية في قدوم (Qadum) إلى الجنوب الغربي من نابلس. وفي غضون العامين التاليين، تعاظم حجم الجيب الاستيطاني هذا ليفوق مساحة القاعدة العسكرية بأشواط، وليصار إلى تمدين الموقع رسمياً تحت اسم مستوطنة قدوميم (Qedumim)[٣].

تقدّم آلية العمل هذه مثالاً جلياً على القوة والإمكانيات التي تحوزها غوش إيمونيم. تؤدي هذه المجموعة دوراً مزدوجاً: فهي تعمل كمجموعة ضغط ناشطة خارج ـ برلمانية ضمن أروقة السلطة من جهة، وكمنظمة استيطانية في مرتفعات الضفة الغربية من جهة أخرى، وهي تسعى بذلك إلى تقمّص دور الوريث الأمين للحركة العمالية الرائدة في مرحلة ما قبل ١٩٤٨. طمحت غوش إيمونيم أيضاً، في «صعداتها» نحو أعالي تلال الضفة الغربية، إلى اجتراح حلّ للمأزق الذي أورثه النهج المناطقي للصهيونية: ففي غمرة مساعيهم للعودة إلى «أرض الميعاد»، استوطن الصهاينة الأوائل السهول الساحلية والوديان الشمالية ذات التربة الزراعية الخصبة، وهذه مساحة قليلة نسبياً بالنظر إلى الطريق الذي اختطّه بنو إسرائيل في تاريخهم القديم.

---

(٢) مقابلة مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، جامعة تل أبيب، بتاريخ ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦.

(٣) David Newman, *Jewish Settlement in the West Bank: The Role of Gush Emunim* (Durham: Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1982), pp. 40 - 43.

أصبحت دانييلا فايس الأمين العام لغوش إيمونيم في العام ١٩٨٥، وهي حالياً تحتل منصب رئيس بلدية قدوميم.

واعتُبرت «الصعدات» اللاحقة بمثابة «بعث الروح» وتحقيق «النهضة على المستوى الشخصي والقومي» على هدي المضامين الروحية النوعية التي تضفيها المرتفعات وتغرسها في النفس. لم يكن احتلال ١٩٦٧ في نظر أولئك المستوطنين مجرّد تقدّم على امتداد المحور الأفقي للأرض المتسعة، بل هو في الأساس انقضاض مضى في طريقه صعوداً من السهول الساحلية الإسرائيلية إلى جبال الضفة الغربية، هضبة الجولان السورية وجبال صحراء سيناء. وشكلت الجبال بالنسبة إليهم قواعد استراتيجية، إضافة إلى كونها مهداً للأمة. بعد سنوات، وقف إيفي إيتام (Ephi Eitam)، الضابط المتقاعد الذي مضى بالحزب القومي الديني نحو سياسة أكثر راديكالية، ضدّ تفكيك المستوطنات الجبلية في الضفة الغربية وفقاً للحيثيات التالية: «أياً يكن من يقترح أن نعود إلى السهول، إلى مناطقنا الدنيا التعيسة، إلى الرمال، إلى عالمنا الدنيوي، ونترك القمم المقدسة في أيدي الغرباء، فهو يدلو بمقترح عقيم لا معنى له»[٤]. تعتقد غوش إيمونيم أن «الحكومات الواهية» والهيئات الإدارية في الدولة، هي المسؤولة عن كارثة حرب ١٩٧٣، ولا سبيل إلى إخضاعها وترويضها إلا من خلال القوة الروحية والطاقات الدينية التي تذخر بها الحركة. تحوّلت المستوطنات إلى أداة في الصراع الحديث بين الشعب والسيادة في دولة إسرائيل، إذ أصبحت إمكانية الضغط على الحكومة ودفعها لترخيص المستوطنات والعمل على إنشائها أمراً بيّناً استعلن في الأشهر الثلاثة التي تلت حرب ١٩٦٧، حين تأسست مستوطنة كفار عتصيون (Kfar Etzoin) في شهر أيلول/ سبتمبر من العام نفسه كأوّل مستوطنة في الضفة الغربية جنوب غربي القدس. وقد أقيمت، خلافاً للتوجيهات العامة للحكومة، استجابةً للضغط الملحّ من جانب مجموعة من المستوطنين الذين يملك بعضهم صلة قرابة مع السكان الأصليين في مجتمع كُفَار عتصيون؛ وهو واحد من بين عدة تكوينات مجتمعية يهودية سقطت بيد الميليشيات الفلسطينية والجيش العربي الأردني في بداية حرب ١٩٤٨. اعتمدت غوش إيمونيم تكتيكاً فعالاً يقوم على استيطان المواقع من دون الحصول على إذن الحكومة، بِنيّة إجبار الأخيرة على منح الشرعية بأثر رجعي للمستوطنات التي كانت قد بنيت سلفاً في الواقع. وتم ذلك في ضوء استراتيجيةٍ تقضي بإنشاء عدة مستوطنات في

(٤) Ari Shavit, "A Leader Awaits a Signal," *Ha'aretz*, 22/3/2002.

المناطق التي يُحتَملُ أن تخليها الحكومة استجابةً للضغوط الدولية، وإجبارها بالنتيجة على التمسك بأكبر مساحةٍ ممكنة من الأراضي التي احتُلت عام ١٩٦٧. تدلل الطرائق المتبعة في سياسة غوش إيمونيم على التباين بين المنطق التسلسلي (من القمة إلى القاعدة) في التخطيط الرئيس الذي انتهجته الحكومات، والمنطق العملياتي ذي التسلسل المقلوب (من القاعدة إلى القمة) الذي حكم أسلوب عمل المنظمات السياسية المستقلة. وبينما هدفت الخطط الشاملة بشكل عام إلى تعبئة الموارد وتنظيم المشهد الطبيعي والمناخ العمراني وفقاً لمنهج ينطوي على رؤية استراتيجية سياسية، حرصت غوش إيمونيم على إدراج الصدوع والأخاديد ضمن العمل التنظيمي للسلطة التنفيذية، مستغلةً النزاعات بين أعضاء الحكومة والفرص السياسية والتحالفات الظرفيّة[٥].

بعد وقت قصير من انتقال السلطة من العمل إلى الليكود عام ١٩٧٧، قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة القدس وبدأت عملية السلام حينها، ودخلت حكومة مناحيم بيغن في محادثات سلام مع مصر، ولم تجنح إلى الإذعان تماماً لمطالب غوش إيمونيم المتبرّمة، غير أنها منحت رخصاً لبناء بعض المستوطنات واستمرت في عمليات البناء حول القدس. وجدت الحركة في شارون، الذي كان رئيس اللجنة الحكومية للمستوطنات آنذاك، حليفاً لها وبطلاً يدعم جانبها في معركتها ضد «الانهزامية» التي اتّسم بها أعضاء الحكومة الآخرون، وقد بدا أنهم جميعاً أسرى الافتتان بشارون. إثر غضبه من استبعاد بيغن له في مفاوضات السلام بسبب خشية الأخير من طبعه المتهور، عمد شارون إلى الإعلان عن مستوطنات جديدة في توقيت يتصادف مع حدوث انفراجات دبلوماسية وشيكة خلال المفاوضات، أو لوضع العراقيل أمام رحلات منافسه السياسي الأبرز، وزير الدفاع عازر وايزمان، إلى مصر، الذي طمع شارون بمنصبه، وحظي به بعد أربع سنوات. شرع شارون بالاشتراك مع أعضاء من غوش إيمونيم بإنشاء «مستوطنات زائفة

---

(٥) سيتضح في السنوات اللاحقة أن مستوطني غوش إيمونيم كانوا طليعة استعمار المنطقة الجبلية في الضفة الغربية، لكنهم لم يشكلوا الجزء الأعظم منها مطلقاً. في الوقت الحالي، تقل نسبة مستوطني غوش إيمونيم ضمن العدد الكلي للمستوطنين في الضفة الغربية عن ١٠ في المئة. انظر:
Shlomo Swirski, *The Price of Occupation* (Tel Aviv: Mapa Publishers, 2005), p. 51 (in Hebrew).

بغرض الدعاية» ـ وهي عبارة عن شَرَك فارغ وحاويات سفن، التي قد يُفهم خطأ أنها وضعت من أجل بناء المستوطنات بغرض إقناع الأمريكيين الذي يراقبون المنطقة من الجو أن مستوطنات جديدة في طور البناء تحت أنظارهم في أرض سيناء التي وافقت إسرائيل سلفاً على إعادتها إلى مصر ـ الأمر الذي تسبب في تعليق المصريين للمفاوضات[٦]. وفي المحصلة، وفّر البناء الاستيطاني الوسائل المناسبة لشارون للتطفل على السياسة الخارجية الإسرائيلية، أو حتى التدخّل فيها. كانت مجموعة من البيوت النقالة، التي تتناثر على أعلى التلة وهي محميةٌ برهطٍ من المتعصبين، نوعاً من تكتيكاته الصغرى المترعة بالمضامين الجيوسياسية، وكان أيضاً نقطة قوته المميزة.

فوضى الاستيطان

إحدى السمات التي ميزت شارون في عمله القيادي العسكري وفي الوزارة المدنية التي تولى مهامها، هي إحجامه عن وضع ملامح واضحة ودقيقة للخطط التنفيذية، ومما قاله مراراً: «أنا أستوطن حيث أستطيع». ارتكزَت كلّ أقوال شارون وأعماله ومقترحاته على أحكام ارتجالية عمومية، يحزم أمره وفقاً لها حينما يكون بحاجة إلى الفعل، أو يحظى بفرصة للفعل، أو يشعر بأنه مكرهٌ على الفعل. ثمة ميزة أخرى في شارون؛ فإذا لم يكن على علمٍ بما سيفعله في اليوم التالي ولم يصرحٍ به، فلن يمكن لأعدائه أو منافسيه توقع ذلك أو معرفته. كان الرجل موهوباً أيضاً في استعمال الخرائط وفنون رسمها وعلومها. يظهر شارون في صور التقطت له خلال فترات زمنية مختلفة، كجندي وكسياسي، وهو يشير إلى التفاصيل على الرقعة الخرائطية، أو يمشي قدماً متأبطاً خارطة ملفوفة. كما أنه استغلّ الخبرة المحدودة لزملائه في الحكومة وقام برسم خرائط معقدة لمستوطنات جديدة لا يمكن فهمها بسهولة، أو بعرض خرائط لمناطق أخرى لا صلة لها مطلقاً بالنقاش الجاري، بما ينمّ عن ازدرائه التام لإمكانيات زملائه، دافعاً الحكومة على الرغم من ذلك إلى إصدار قرارات تصب في مصلحته[٧]. أسهم شارون كذلك في تمويه المستوطنات الجديدة وإخفائها عن باقي الوزراء، زاعماً أن

(٦) Uzi Benziman, *Sharon: An Israeli Caesar* (London: Robson Books, 1985), p. 209.

(٧) المصدر نفسه، ص٢٢٣.

تلك الخرائط تخص «مخيمات للعمال»، أو «قواعد عسكرية»، أو «مواقع أركيولوجية» فقط. علاوة على ذلك، فقد أقنع باقي أعضاء الحكومة في بداية عام ١٩٧٨ بمكافأة عصبة من أعضاء غوش إيمونيم ومنحهم رخصة لبناء «معسكر عمل» لأغراض التنقيب الأثري في موقع مفترض للبلدة التوراتية شيلوه (Shiloh). تقع الأخيرة على سفح الجبل الذي يفصل بين مناطق رام الله ونابلس الحالية، ويُعتقد أن اليهود، خلال الزمن التوراتي الذي «احتلّ» فيه يوشع بن نون أراضي كنعان و«استوطنها»، قد نصبوا خباءً مؤقتاً للراحة في طريقهم نحو القدس. على الرغم من انشغال «الأركيولوجيين» بالصلوات والرقص أكثر من انشغالهم بالحفر إلا أن المعسكر يصبح أكثر رسوخاً مع كل ضربة تحفر أعمق في الأرض. بُعيد ذلك، اتّسعَ «موقع الإقامة» الخاصة بالبعثة الأركيولوجية مع وصول أفراد عائلات الأركيولوجيين العاملين للعيش معهم في الموقع، واستُبدِلت الخيم بالبيوت النقالة، كما بنيت أبراج التروية المائية، وقامت القاعدة العسكرية بتزويد الموقع بالكهرباء من باب المجاملة. حين افتُضح أمر معسكر التنقيب أخيراً باعتباره عملاً من التمويه البصري السياسي، كانت مستوطنة شيلوه قد أضحت سلفاً حقيقة ماثلة على الأرض. حتى نهاية العام ١٩٨١، حينما تبنّت حكومة بيغن الثانية التوجّه الأيديولوجي لغوش إيمونيم كلياً، رغبة في أن تذعن المنظمة لمطالب الحكومة وتعتبر نفسها منحلّة[٨]، كان ممكناً وصف المشروع الاستيطاني في القطاع الجبلي كمشروع «مناوئ للحكومة» نفّذته غوش إيمونيم بدعم من حلفاء لها داخل الحكومة.

لا شك أن عدد المستوطنين والمستوطنات في الضفة الغربية قد ارتفع بعد فوز الليكود بالانتخابات في أيار/ مايو ١٩٧٧. كان عدد المقيمين حينها حوالى ٤٥٠٠ مستوطن ضمن ثمانٍ وعشرين مستوطنة في عموم الضفة الغربية، (إضافة إلى ٥٠,٠٠٠ مستوطن كانوا يعيشون في القدس)، معظمهم في غور الأردن وفقاً لخطة ألون، وضمن بضع مستوطنات أخرى تتبع غوش إيمونيم في الضفة الغربية. خلال المرحلة الأخيرة من حكومة الليكود في حزيران/ يونيو ١٩٨١،

---

(٨) استمرت الصدامات بين غوش إيمونيم والحكومة طوال فترة الحكومة الأولى لليكود تقريباً برئاسة مناحيم بيغين، ولكنها انتهت قبل وقت قصير من انتخابات عام ١٩٨١، بعد أن استقالت حركة الوسط الديمقراطي للتغيير من الحكومة.

تضاعف عدد المستوطنات إلى ثمانٍ وستين، وازداد عدد المستوطنين أربعة أضعاف ليبلغ ١٦,٢٠٠ مستوطن[٩]. لم تكن القرارات الحكومية الواضحة والتخطيط المرتكز على حزمة مبادئ توجيهية عواملَ أساسية في خلق جغرافيا الاحتلال إبان تلك السنوات، وإنما جملة تفاعلات مضطربة بين وسطاء سياسيين مختلفين ومتنافرين ومتخاصمين غالباً، ومصالح أيديولوجية شتى.



الخارطة اليسرى: خطّة ألون ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧. تشير المساحات السوداء إلى المناطق التي ستتم إعادتها إلى الأردن (٥٨ في المئة من الضفة الغربية). الخارطة اليمنى: خطة شارون ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢. المناطق المنفصلة التابعة للحكم الذاتي الفلسطيني التي تمتد على ما يقارب ٤٠ في المئة من الضفة الغربية. في كلا الخطتين، يجري ربط الأجزاء المنفصلة في الضفة الغربية بواسطة طرق خارج ـ مناطقية.

رغب كثيرون، بمن فيهم شارون نفسه، في أن يشار إليهم بصفة خبراء التخطيط في المشروع الاستيطاني، بيد أن استعمار المناطق المحتلة لم يكن

---

(٩) Yehezkel Lein and Eyal Weizman, "Land Grab Israel's Settlement Policy in the West Bank," B'Tselem (Jerusalem) (May 2002), <https://www.btselem.org/download/200205_land_grab_eng.pdf>.

في حقيقة الأمر ثمرة خطة مدروسة شاملة بل تطوّرَ وفق «استراتيجيةٍ دون استراتيجيين»[١٠]. ولأن المشروع الاستيطاني أرسى قواعده عبر أعمال ارتجالية مُغرِضة وأفعال انتهازية وصراعات بين توجهات سياسية متباينة، لم يكن بالاستطاعة اعتبار طابعه العمراني تجسيداً مادياً لرؤية أيديولوجية متفردة وراسخة. على الرغم من وجود عدد لا يُحصى من الخطط الحكومية المدروسة لبناء المستوطنات، إلا أن هذا المشروع جرى عمداً تحت رعاية الروح الثقافية الجماعية «المناوئة للتخطيط». وخلافاً للخطط الحكومية الشاملة، كانت الحقائق التي تكفّل «العاملون» بإرسائها على أرض الواقع أحكاماً فرَضَت أولويات سياسية وبرامج عمل أبعد شأواً، بنيّة تقييد بعض الخيارات السياسية للحكومة وإفساح المجال أمام خيارات أخرى. إن ما تشي به الطبيعة المترددة لحكومة ليفي إشكول ما بعد حرب ١٩٦٧، والشلل الذي فتكَ بحكومة مائير ما بعد ١٩٧٣ إثر الرضّة التي أورثتها الحرب، والصراع على السلطة بين رابين ووزير دفاعه شيمون بيريز أيام حكومة رابين الأولى، والتناقض الذي وقعت فيه حكومة بيغن الأولى بين رغبتها بدعم الاستيطان وعملية السلام التي شرعت بها مع مصر، هو أن السلطة التنفيذية السياسية على امتداد تلك السنوات لم تسخّر جهودها كلياً لموضوع الاستيطان، وإنما تأرجحت مواقفها خلف أولئك الذين يخلقون «الحقائق على الأرض». وغالباً ما كان ارتباك هذه الحكومات بنيوياً في واقع الأمر؛ إذ لم تحسم الحكومات الإسرائيلية أمرها في شأن المخاطرة بشرذمة الرأي العام من خلال تقديم سياسة محددة واضحة المعالم حول هذه القضية الخلافية الشائكة، بل أفسحت المجال أمام الوقائع لتأخذ مسارها الطبيعي.

أُعدت بضع خطط للاستعمار بلا ريب خلال تلك المرحلة، وأصبح التخطيط ضرباً من الهوس. فقد طرح التكنوقراط والمؤدلجون والضباط الإسرائيليون خططهم، وتقدّم كل طرف بمقترح يخص منطقة بعينها ليصار إلى اقتطاعها من الضفة الغربية وإلحاقها بإسرائيل. وحاولت كل من هذه الخطط الاستعمارية خلال السبعينيات من القرن الماضي قهر المطامح المناطقية في الخطط الأخرى والتفوق عليها، ما أطلق العنان لسيرورة من الأعمال

---

(١٠) Pierre Bourdieu, *The Logic of Practice*, translated by Richard Nice (Stanford, CA: Stanford University Press, 1990), pp. 42 - 51.

المتطرفة على المستوى الإقليمي تفاقمت بصورة غير مسبوقة. في أعقاب حرب ١٩٦٧ مباشرة، ارتأت حكومة إشكول وجوب إعادة الضفة الغربية إلى الأردن، لكنها طمحت إلى ضمّ القدس العربية والمنطقة المحيطة بها فقط[١١]. وكانت الخطة الاستيطانية الأولى التي ناقشتها الحكومة بعد حرب ١٩٦٧، كما سبق وذكرت، هي خطة ألون[١٢]، التي نصت على شرط استراتيجي أساس، وهو فصل الضفة الغربية عن البلدان العربية الواقعة على حدودها الشرقية. تضمّنت الخطة بالمحصلة تصوّراً أولياً للاستيطان على طول غور الأردن الممتد بين الضفة الغربية والأردن، أي على الضفة الغربية للنهر. اعتُبِرَ ألون آنذاك، وهو المنافس السياسي الرئيس لوزير الدفاع موشيه دايان، المرشح الأوفر حظاً لخلافة إشكول كرئيس للحكومة. رداً على خطة ألون، وبغاية دحضها واستبدالها برؤية مغايرة تماماً، اقترح دايان عام ١٩٦٨ حلاً معاكساً بكل معنى الكلمة، مبنياً في الحقيقة على أكثر المطالب الاستراتيجية أهمية، وهو استيطان القطاع الجبلي من الضفة الغربية، والتضاريس العالية المسيطرة على المدن الإسرائيلية في السهول الساحلية. ولهذا الغرض، أوعز دايان ببناء خمس قواعد عسكرية كبرى على طول السلسلة الجبلية المركزية للضفة الغربية، وإحاطتها بما أسماه «قبضات من المستوطنات اليهودية»، من شأنها «تمزيق عرى المجتمع المحلي [الفلسطيني]»[١٣]. خلافاً للمستوطنات الزراعية التي نصت عليها خطة ألون، ارتأت الخطة الجديدة إقامة مستوطنات صناعية، تحيل المجموع السكاني الفلسطيني إلى مصدر للعمالة الرخيصة. في ذلك الوقت أيضاً، تقدّم رئيس القيادة المركزية رحبعام زئيفي (Rehavam Ze'evi) بمشروع خطة استراتيجية أخرى، تتوزع المستوطنات فيها وفقاً للمنطق العسكري على مقربة من مفترقات الطرق المهمة تكتيكياً على امتداد عمق الضفة الغربية بأكمله. واشتملت الخطة التي وضعها شارون بعد عدة سنوات على مبادئ وردت في الخطط السابقة: فقد رمى إلى استيطان غور الأردن بحسب الخطوط العريضة

---

(١١) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

(١٢) انظر مناقشة خطة ألون في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(١٣) Martin van Creveld, *Defending Israel: A Strategic Plan for Peace and Security* (New York: St. Martin's Press, 2004), p. 24.

لخطة ألون، والسلسة الجبلية بحسب خطة دايان، وأضاف إلى ما سبق مساهمته الفريدة؛ أي الكتل الاستيطانية على منحدرات جبال الضفة الغربية بغاية تطويق جميع المناطق المأهولة بالفلسطينيين، وفصلها عملياً عن القرى والبلدات القريبة حيث يقيم المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل(١٤). لم تتبع غوش إيمونيم خططاً رسمية ولا حتى خططٌ من ابتكارها الخاص، بل تقدمت إلى الحكومة بمجموعة من الخطط الشاملة الاستفزازية فاقت في تطرفها عرض شارون. ولا تتخذ المستوطنات مواقعها وفق رؤية غوش إيمونيم بناءً على منطق استراتيجي عسكري أو على أساس اقتصاد الضواحي فحسب، بل على منطق قومي ديني يضعها قرب «البلدات [العربية على وجه الدقة] التاريخية... بهدف تجنيس الشعب اليهودي باعتباره أمّة معافاة تنعم بالأمان في كل شبر من أرضها التي تقيم عليها»(١٥). كانت معظم خطط الاستيطان الشاملة، التي صممها أفراد من داخل الحكومة أو من خارجها، خططاً للتقسيم؛ إذ تعمّد المخططون وضع المستوطنات في المناطق التي يريدون من الحكومة ضمّها. وقد ارتكز تقسيم المناطق المحتلّة دائماً على منطق تأرجح بين غياب وحضور انتقائييْن: فمن الزاوية المناطقية (يحاول ضم أكبر قدر ممكن من الأراضي الخالية)، ومن الزاوية السكانية (يحاول إقصاء أغلب المناطق المكتظة بالسكان الفلسطينيين). فضلاً عن ذلك، وكما ذكرنا آنفاً، سعت كل خطة تالية إلى تقويض سابقاتها سياسياً. على ما بدت عليه الحال في غضون تلك السنوات، كانت أعالي التلال في الضفة الغربية ساحة الحرب، حيث تمظهرت الصراعات الداخلية والخارجية التي تمورُ في عالم السياسة الإسرائيلية. لم تطرح أيّ من هذه الخطط قواعد لسياسة استيطانية متينة، ولم تتبنَّ الحكومة رسمياً أياً منها، غير أن إنشاء المستوطنات مضى على هديِ مبادئ بعينها أقرّتها هذه الخطط المختلفة. شيئاً فشيئاً اكتسبت الحكوماتِ الدراية بكيفية الإفادة من فوضى الاستيطان، فقامت في أحايين كثيرة بالترويج لها أو حتى إثارتها، متسببة في خلق مناخ مؤاتٍ لحدوث

---

(١٤) انظر مناقشة خطة شارون في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(١٥) Gush Emunim, "Plan J.S-Masterplan for Major Settlement in Judea and Samaria," (1976).

جرائم محققة[16]. على الرغم من تأرجح مسار المبادرة السياسية بين مؤسسات المركز ومنظمات الحدود، إلا أن المركز هو من عزز في الغالب حالة التدهور في النشاط الاستيطاني نحو هاوية الفوضى الشاملة. وسواء كان فقدان القدرة على السيطرة في المناطق المحتلة فعلياً أم مزعوماً، فقد أصبح بالنتيجة أداة استراتيجية فعالة بيد الحكومة. لقد سمح المظهر الذي ينمّ عن فقدان السيطرة للدولة بتحقيق أهدافها الأيديولوجية من دون إقرارها بالمسؤولية عنها[17] وأمكن للدولة، في حال تصاعد وتيرة الانتقادات الدولية، التبرّؤ من المسؤولية على الدوام، مدّعية أن ما حدث هو من زمرة الأعمال المخالفة للقانون، أو مبادرات محلية قامت بها منظمات غير حكومية، أو تجاوزات استثنائية من عمل «شذاذ الآفاق من المواطنين»، بينما كانت هذه التجاوزات هي المعيار والقاعدة في حقيقة الأمر. في أواخر السبعينيات، وقد أمكن وصف حقيقة النشاط الاستيطاني بـ «العمل الخسيس»، أصبح بمقدور حكومة بيغن من ثَمَّ التفاوض مع المصريين والأمريكيين على محمل النوايا الحسنة في ما يبدو، بينما يستمر النشاط الاستيطاني على حاله. واستند بيغن إلى حقيقة الأساس غير القانوني لبناء المستوطنات ليفسر للأمريكيين مدى الأهمية التي تحظى بها الضفة الغربية عند الرأي العام الإسرائيلي، ويجادل في عدم إمكانية إعادتها أسوةً بشبه جزيرة سيناء. في خطابها إلى «العالم الخارجي»، لا تقر الحكومة بالمستوطنات، لكنها تفاخر بها في خطابها إلى «الداخل».

ضاعف التغيير في السلطة عام ١٩٧٧ الفوضى التنظيمية، وقاد أيضاً إلى تغييرات بالجملة في بيروقراطية الدولة؛ فقد استُبدل بموظفي الحركة

---

(١٦) انظر الفصل الثاني، الهامش الرقم (١٣) من هذا الكتاب.

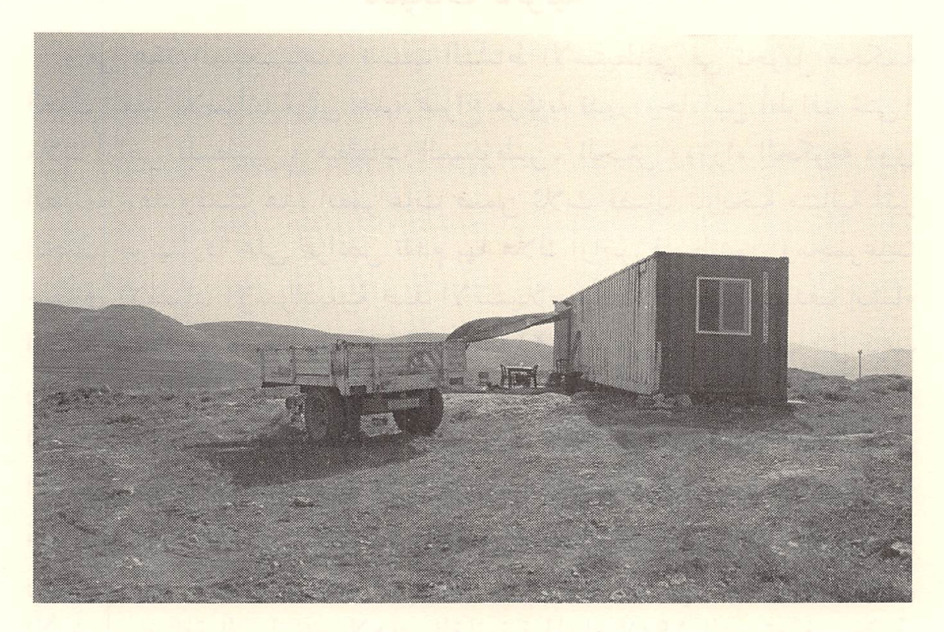
(١٧) على نحو مماثل، زعم نعوم تشومسكي أنه بحسب نظرية «الرجل الغاضب» الخاصة بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، يتوجب على الإدارة الأمريكية دائماً أن تبدو لا عقلانية بعض الشيء في مواجهة أعدائها. انظر:

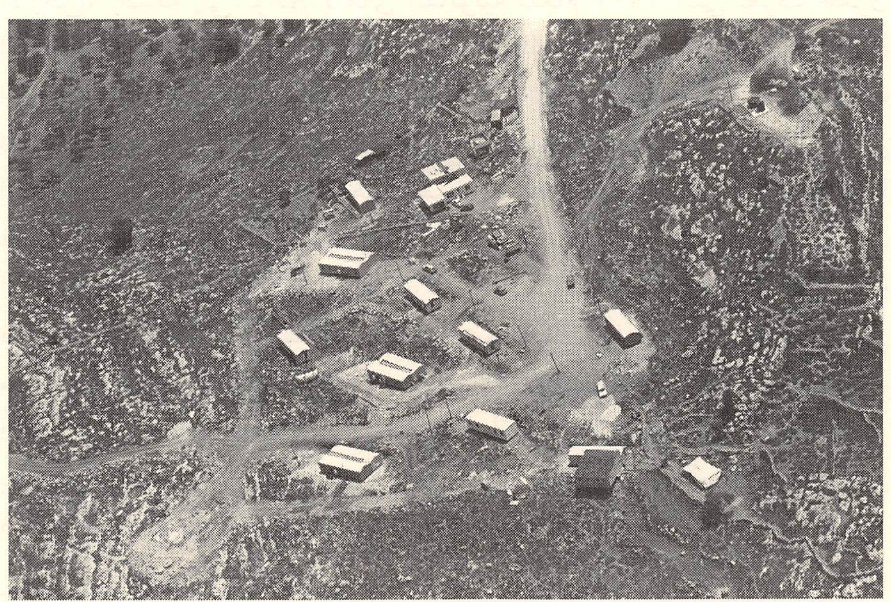
Noam Chomsky, *Rogue States: The Rule of Force in World Affairs* (London: Pluto, 2000), pp. 20-21.

العمالية ذوي التجربة العريضة، والمتمرسين بإدارة شؤون الدولة، موظفون سياسيون جدد عديمو الخبرة، الأمر الذي نجم عنه تفاقم الفوضى المؤسساتية[١٨] وكانت حصيلة الضغوط التي مارستها غوش إيمونيم ومنظمات المستوطنين الأخرى، واستعداد الحكومة لتخفيف قبضة السيطرة، فرض «الحقائق على الأرض» بشكل غير منتظم، وارتجال شارون الاعتباطي، و«الحلول الطارئة» العسكرية، والصراع بين مختلف الوكالات والأيديولوجيات الصهيونية، ثمرةً مناطقية تمثّلت في جغرافيا المستوطنات على أرض الضفة الغربية. يبدو أن الطبيعة الخلافية والتنافرية لهذه العملية، إلى جانب مشاركة وكالات الناشطين المستقلين، قد زاد حدة الإثارة ودرجة الفعالية، وللمفارقة، كان أحد أسباب نجاح المشروع الاستيطاني؛ لناحية ما تمليه الأولويات القومية سياسياً بدءاً من هذه المرحلة فصاعداً، ولناحية نموه السكاني واقتصاده المستدام. ما تجدر ملاحظته في هذا المقام، هو أن كلّ ذلك أُنجز على خلفية الفشل الاجتماعي والاقتصادي العام لـ «مشروع الدولة المركزية الإسرائيلي» خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

(١٨) يمكن العثور على نهج وظيفي كهذا في أعمال المؤرخَين الألمانيين مارتين بروزات (Martin Broszat) وهانس مومسين (Hanz Mommsen). لقد زعم كل منهما على حدة أن الاشتراكية الوطنية الديناميكية المتطرفة كانت نتيجة لتآكل الدولة القانونية الرسمية. بعد الاستيلاء على السلطة مباشرة، قادت الفوضى والتشظي الحكومي، والخلل الحكومي، واستنساخ بنى المؤسسات وشخصنتها، إلى عملية أسماها مومسين «راديكالية تراكمية». حالما يطلق العنان لهذه «الراديكالية التراكمية»، تتحول العملية إلى عملية ذاتية التولد وذاتية التدمير في النهاية. انظر:

Hans Mommsen, "Cumulative Radicalization and Progressive Self-Destruction as Structural Determinants of the Nazi Dictatorship," in: Ian Kershaw and Moshe Lewin, eds., *Stalinism and Nazism, Dictatorships in Comparison* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1997); Martin Broszat, *The Hitler State: The Foundation and Development of the Internal Structure of the Third Reich* (New York: Longman, 1981); Ian Kershaw, *Hitler*, 2 vols. (New York: W. W. Norton, 1999), and Deborah Dwork and Robert Jan van Pelt, *Holocaust*, reprint edition (New York: W. W. Norton, 2003), p. 82.





البؤر في الضفة الغربية. دانييل باور ٢٠٠١.

تكتيكات قانونية

في عقد السبعينيات، تسبب النشاط الاستيطاني في تحويل محكمة العدل العليا الإسرائيلية إلى حلبة صراع مركزية تدور رحاه بين أطراف شتى؛ ملاك أراضٍ فلسطينيين، منظمات المستوطنين، الجيش ووزراء الحكومة ذوي الصلة. وقد وقعت هذه الصراعات ضمن ثلاث قضايا تاريخية متتالية أثير الجدل حولها رداً على عرائض تقدم بها ملّاك أراضٍ فلسطينيون ومجموعات حقوق الإنسان الإسرائيلية ضد الاستيلاء على الأراضي بهدف إنشاء المستوطنات في مثلث رفح شمال سيناء (١٩٧٢)، مستوطنة بيت إيل قرب رام الله (١٩٧٨)، ومستوطنة إلون موريه قرب نابلس في الضفة الغربية (١٩٧٩). اتخذت المحكمة العليا في هذه القضايا قرارات أملاها المنطق القانوني الذي ساعد بدوره على تحديد الطبيعة السياسية والأيديولوجية والعسكرية للاحتلال. تطلب بناء المستوطنات الوصول إلى الأراضي بشكل رئيس. وتبعاً لاتفاقية لاهاي حول القوانين والأعراف في حالة الحرب على الأرض، إضافة إلى لوائح لاهاي القانونية للعام ١٩٠٧ التي تعرّف حقوق المدنيين والواجبات المترتبة على القوات المسلحة في حالات الاحتلال الحربي ـ وهو ما وافقت عليه المحاكم الإسرائيلية كقواعد مُلزمة ـ يحق للقوة المحتلة مصادرة الأرض وإجراء تغييرات عملية ملموسة في المناطق التي احتلتها، إن كانت أفعال من هذا القبيل تخدم واحداً من هدفين أو كليهما فقط: «ضرورات عسكرية ملحة»، أو «تحقيق ما يصب في مصلحة السكان المحليين»[١٩] يمكن للقوة المحتلة، على سبيل المثال، إقامة حواجز مؤقتة في مناطق خاصة، أو يمكنها حيازة أبنية تحتل مواقع استراتيجية «بشكل مؤقت» لغرض إقامة القوات العسكرية والأقسام الإدارية[٢٠]. تختلف المصادرة عن نزع الملكية أو الحجز في أنها لا تغير سند الملكية الخاص بالأرض، وإنما بالأحرى، تشرّع فقط الحق **المؤقت** باستعمالها؛ بناء على ذلك، حينما تزول أسباب المصادرة، يجري إرجاع الأرض لمالكها.

---

(١٩) يمكن الوصول إلى اتفاقية لاهاي للقوانين والأعراف المتبعة في الحرب على الأرض، وملحق قوانين لاهاي للعام ١٩٠٧ على الموقع:

<http://www.icrc.org/ihl.nsf>.

(٢٠) يحرم القانون الدولي مصادرة الأملاك الخاصة من قبل الجيش المحتل، لكنه يعترف بسلطة الجيش في الاستيلاء مؤقتاً على الأرض، وذلك فقط خلال مرحلة القتال (المادة ٤٦).

ويعكس تشديد المشرّعين على بند «المؤقتية» التصور المبني على فهم الاحتلال القتالي كحالة عابرة؛ حالةٍ يتم حسمها عبر اتفاقيات تقضي بضم الأرض أو إعادتها عقب الانتصار في الحرب أو الهزيمة. كانت الحرب في مخيّلة المشرّعين الأوروبيين ضلالة مؤقتة تشوب التاريخ العام للسلام[٢١]. وعليه، عُرِّفَ تعليق الحقوق وفقاً لمفهوم «المؤقتية» الملتبس هذا، الذي لا تنطبق عليه أي حدود زمنية بطبيعة الحال.

أصبحت مفاهيم «المؤقتية» و«الأمن» بالنتيجة البنود المركزية التي تدور في فلكها قضايا المحكمة الإسرائيلية العليا الثلاث المشار إليها آنفاً. وتحوّلت المرواغة التكتيكية ـ القانونية الكامنة في مصطلح «الضرورات الأمنية المؤقتة»، الذي يستشهد به الجيش كلما دعت الحاجة، إلى مهزلة داخل الحكومة الساعية إلى منع المحكمة الإسرائيلية العليا من عرقلة وصول الحكومة إلى الأراضي الفلسطينية الخاصة.

مستوطنات استراتيجية

مثّلت العريضة المقدّمة في محكمة العدل الإسرائيلية العليا عام ١٩٧٢ التحدي الأول لشرعية مصادرة الأراضي بغاية الاستيطان، وذلك رداً على الأعمال التي نفّذها آرييل شارون؛ رئيس مركز القيادة الجنوبية في جيش الدفاع آنذاك. أراد شارون ضمن حملته التي شنها على غزة لمكافحة التمرد هناك فصلَ القطاع عن صحراء سيناء، وفصله بذلك عن خطوط الإمداد الخاصة بمقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية التي تمرّ عبر هذه الصحراء كما هو مفترض. كانت المنطقة الواقعة جنوب غزة، والمعروفة باسم مثلث رفح، مأهولة بقبائل بدوية قوية تعد ٥٠٠٠ فرد، و«بين الكثبان الرملية حيث تتجمع مياه الأمطار الشحيحة، اهتم البدو بزراعة أشجار اللوز والدراق والزيتون والخَروع، إضافة إلى القمح في بضع رقاع أخرى، وعلى مقربة من الشريط

---

(٢١) في ظل أحكام القانون الدولي الإنساني، تدخل قوانين الاحتلال الحربي حيز التنفيذ بمجرد أن تصبح حكومة الأرض المحتلة عاجزة عن ممارسة سلطاتها، وتنتهي عندما تكون حكومة أخرى في موقع يمكنها من فرض سلطتها وسيطرتها على المنطقة. انظر:

Yoram Dinstein, *Laws of War* (Tel Aviv: Schocken and Tel Aviv University, 1983, pp. 209-210 (in Hebrew).

الساحلي، حيث تطفو المياه الجوفية على السطح تقريباً، زرعوا قطعة مساحتها بضع مئات من الأمتار تدرّ محاصيل وفيرة. كما شكلت قطعان الخراف والماعز جزءاً من مورد عيشهم. . . لقد كانوا قبائل مستقرة؛ أقام بعضهم في الخيم، وأكثرهم في أكواخ من الصفيح وبيوت إسمنتية»[٢٢]. في شتاء ١٩٧٢، ومن دون أوامر حكومية واضحة، بل استجابة لمقترح دايان الشفوي الموارب على الأرجح، أمر شارون بتدمير البساتين وردم آبار المياه وطرد القرويين، ورسم خطاً على الخريطة حيث تقع منطقة التخييم وأمر الجرافات بالسير على طولها، لتسحق كل العقبات التي تعترض طريقها في مساحة مقتطعة تعادل عشرات الأمتار. أثار طرد البدو من أراضيهم الغضب في الكيبوتز المجاور الذي عيّن أعضاؤه محامياً مختصاً بحقوق الإنسان ليمثل القرويين، وبالأصالة عنهم كبير القبيلة سليمان حسين عودة أبو حلو، في تقديم عريضة التماس لدى محكمة العدل العليا الإسرائيلية ضد دولة إسرائيل على وجه العموم، وضد آرييل شارون بصفته قائداً عسكرياً على وجه الخصوص. وفيما يأتي توصيف عملية الطرد كما وردت في المحكمة:

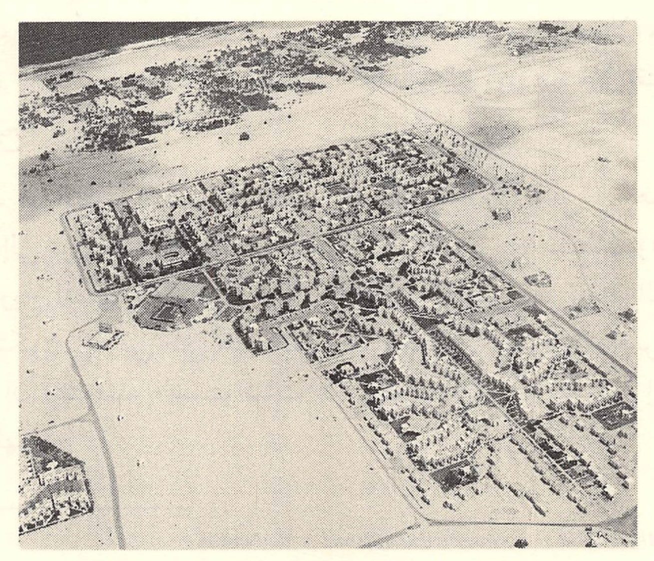
«في الساعات الأولى من صبيحة يوم ١٤ كانون الثاني/يناير من العام ١٩٧٢، تمّ استدعاء الملتَمِس رقم ١ [أبو حلو] على وجه السرعة من قبل أفراد قبيلته على خلفية الأوامر التي أصدرها لهم جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي، مشافهةً، بمغادرة منازلهم وأحيائهم السكنية. تقدّم الملتمس رقم ١ باتجاه الجنود مخاطباً قائدهم، وهو برتبة ملازم ثانٍ، وطلب منه تفسير الأعمال التي يقوم بها جنوده، وقد أجاب الضابطُ الملتمسَ رقم ١ أن ذلك «بناء على أمر الحكومة بترحيلكم من هنا»»[٢٣]. مثُلَ شارون شخصياً في المحكمة حاملاً معه خرائط ووثائق أظهرت فيما يبدو وجود «مخاوف أمنية» طارئة، إلا أن الملتمسين احتجّوا بأن اللجوء إلى الإخلاء لم يكن إلا لغرض توسعة المكان من أجل بناء بلدةٍ وعدد من المستوطنات الزراعية الصغيرة، وجادلوا أيضاً في أنّ ذلك لا يتوجب اعتبارهُ «قضية أمنية مؤقتة» على الإطلاق. وبينما كانت القضية لا تزال معلقة في المحكمة، كلّف دايان

(٢٢) Gershom Gorenberg, *The Accidental Empire, Israel and the Birth of the Settlements, 1967 - 77* (New York: Times Books, 2005), p. 197.

(٢٣) HCJ, 302/72 *Abu Hilo et al. v. Government of Israel et al.* [Rafah Salient].

تم ترجمة هذا المقطع، في: المصدر نفسه، ص٢٢٠.

بشكل سريّ اثنين من المعماريين المقيمين في تل أبيب؛ يهودا دريكسلر (Yehuda Drexler) (الذي تعرف عليه دايان أيام كان ضابطاً في الجيش) وزئيف دروكمان (Ze'ev Drukman)، ومعهم ثلة من خبراء التخطيط، بمهمة إعداد برنامج عمل لتطوير مدينة ياميت الصغيرة وميناءها في مثلث رفح. وبعد أن أصدر المخططون، بسذاجة، كتيباً لهذا البرنامج بهدف التوزيع والنشر، أتى جنود إلى مكتبهم وصادروا جميع النسخ خشية أن تثير انتباه المحكمة. كان تصميمهم نسخة مكررة من نموذج قائم لتطوير البلدات الإسرائيلية على هيئة صفوف من الكتل الإسكانية. على أية حال، كانت المحكمة العليا في قرارها مُهيَّأةً للأخذ بأنه في حال اقتضت الحاجة بناء هذه المستوطنات هناك، فيمكن اعتبارها في حد ذاتها إجراءً أمنياً مشروعاً، كونها تخلق سدّاً من السكان الإسرائيليين المخلصين يفصل بين قطاع غزة وسيناء. في الحكم الذي أصدره بخصوص هذه العريضة ومعظم العرائض الأخرى، مثّل القاضي فيتكون (Vitkon) روح المحكمة ومزاجها العام؛ ومما صرح به أنه إضافة إلى أن «المنطقة [أو جزءاً منها، يمكن أن] تُخصّص للاستيطان اليهودي.. [فهذه المستوطنات]... هي في حدّ ذاتها، في هذه الحالة، إجراء أمنيّ»[٢٤].



ياميت حوالى عام ١٩٨١. يهودا دريكسلر وزئيف دوركمان.

---

(٢٤) Ibid. [HCJ, 302/72].

جرى تجريب استخدام «القيمة الأمنية» للمستوطنات على نحو مماثل مرة أخرى عام ١٩٧٨، حينما تقدم سليمان توفيق أيوب وجميل أرسام مطاوع بعرائض للمحكمة العليا بالأصالة عن نفسيهما وعن خمسة ملّاك أراضٍ فلسطينيين آخرين ضد مصادرة أراضيهم من أجل بناء مستوطنة بيت إيل قُرب رام الله؛ وقد علل القاضي فيتكون بمزيد من التفصيل الحكمَ الذي أصدره بالسماح بمصادرة الأرض في سبيل إقامة المستوطنة:

«من ناحية الاعتبارات القائمة على أساس أمني بحت، فليس ثمة شكّ أن الوجود في المناطق الإدارية [كما كانت تسمى المناطق المحتلة وفقاً لمصطلحات ذلك الزمن] الخاصة بالمستوطنات ـ حتى في «المنشآت المدنية» ـ حيث المواطنون التابعون للسلطة الإدارية، يسهم بقدر كبير في الاستتباب الأمني داخل تلك المناطق، ويسهل على الجيش تنفيذ مهامه. ليس بالضرورة أن يكون المرء خبيراً في القضايا العسكرية والدفاعية، ليقدّر إمكانية تحرك العناصر الإرهابية بسهولة أكثر ضمن المنطقة المأهولة حصراً بالسكان المتعاطفين مع العدو أو غير المبالين، خلافاً لما هو عليه الحال في المنطقة التي تضم أشخاصاً مسؤولين عن مراقبة تلك العناصر وإعلام السلطات عن أي تحركات مريبة. بوجود أشخاص كهؤلاء، لن يجد الإرهابيون ملاذاً أو مساندة أو معدّات. هذه مسائل بسيطة ولا تقتضي مزيداً من التوضيح»[(٢٥)].

تشهد ما تفتقت عنه مخيلة قاضي المحكمة العليا، في أن هذه المسألة لا تحتاج إلى توضيح، على مدى التطابق بين فكرتي الاستيطان والأمن على امتداد التاريخ الصهيوني. من وجهة نظر القانون الدولي، كانت المشكلة في أحكام فيتكون أنه في ظل هذه الظروف يجب أن يكون العكس صحيحاً أيضاً: إذ إن استخدام المستوطنات لأغراض أمنية، قد يحيلها إلى أهداف مشروعة للهجوم[(٢٦)].

---

(٢٥) HCJ 258/79 *Abu Hilo et al. v. Government of Israel et al.* [Bet El].

(٢٦) حتماً، لم يمكن اعتبار المستوطنين مطلقاً كمستهلكين سلبيين فقط لأمن جيش الدفاع، بل كمساهمين فاعلين فيه. بعد عقد، شكّل المستوطنون «وحدات استيطانية أمنية» مسلحة. خلال الانتفاضة الثانية، غير الجيش مواقع بعض من قواعده ونقلها إلى المستوطنات، وكان مستوطنو «الوحدات الأمنية» حاضرين في الأخبار والاستجوابات العسكرية.

في حزيران/يونيو ١٩٧٩، وفي عملية جديدة تحت إدارة آرييل شارون، نظّمت مجموعة المستوطنين الذين يشكلون نواة مستوطنة إلون موريه مرة أخرى «صعدةً» على الجانب القريب من نابلس؛ تقدمّ الملّاك الفلسطينيون للأراضي التي أقيمت عليها منطقة التخييم، عزّت محمد ومصطفى دويكات بالنيابة عن ستة عشر مالكاً آخر، بعريضة لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية ضد مصادرة دولة إسرائيل لأراضيهم[٢٧] في شهادة خطية قُدّمت إلى المحكمة بغرض دعم موقف الحكومة، قام رفائيل إيتان، رئيس هيئة الأركان في جيش الدفاع الإسرائيلي، الذي كان أحد رعايا آرييل شارون حينها (ثمّ توترت العلاقة بينهما خلال حرب لبنان عام ١٩٨٢ حول المسؤولية عن مجزرة مخيمَي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين)، بتزويد المحكمة بسجل تاريخي لدور المستوطنات الصهيونية العسكري. وكانت الغاية من هذا الإجراء البرهنة على أن مستوطنة إلون موريه، شأنها شأن سابقاتها التاريخية، تمثّل ضرورة عسكرية فائقة. تساعدنا هذه الحيثية على تفسير تطور الميثولوجيات الصهيونية، التي تحتفي بالمستوطنات الزراعية الحدودية الأولى ودورها في ضبط الحدود وترسيخها في المناطق الواقعة تحت السيطرة اليهودية، إلى مجموعة من المحاجّات القانونية، استُخدمت لتأسيس مستوطنات الضواحي المعاصرة وتبريرها بأثر رجعي. بالنسبة إلى رجل مشهور باقتصاده في استخدام الكلمات (مع ميله الغريب إلى الكلام بأسلوب مسجوع)، جاءت شهادة إيتان مفاجئة في المستوى الذي بلغته؛ فقد استهل سرده حول سنوات الصهيونية الأولى ما قبل الدولة خلال سنوات «الثورة العربية» عام ١٩٣٦، بقصة «البرج والحصن» شبه العسكريين؛ وهما عبارة عن نظام استيطاني محصن مسبق الصنع، صُمم بحيث يمكن تجميعه في ليلة واحدة على طول المناطق الحدودية لفلسطين ما قبل الدولة، وقوي كفاية للصمود في وجه هجمات معادية قد يتعرض لها في الصباح التالي لإقامته[٢٨] تبعاً لقوله؛ لم

---

(٢٧) HCJ 390/79, *Dweikat et al. v. Government of Israel et al.* [Elon Moreh].

(٢٨) طوّر المعماري يوشانان رانتر (Yochanan Ranter) مستوطنات البرج والحصن في نيسان/أبريل ١٩٣٦، تزامناً مع بداية الثورة العربية لعامي ١٩٣٦ و١٩٣٩؛ وتألفت من تحصينات مادية على شكل حصنٍ مقاوم للرصاص مع برج للمراقبة والاتصالات. انظر: =

تتخذ المستوطنات الريفية الصهيونية شكلها المعماري بناء على أنظمة الإنتاج الزراعي واستجابة لتكوينها الأيديولوجي والاجتماعي فقط، وإنما وفقاً لاعتبارات تكتيكية فرضها المنطق المُعسكَر. وقد دعّم إيتان روايته بقائمة من القادة العسكريين شاركوا على مدى أجيال في التخطيط عملياً لإنشاء المستوطنات الصهيونية في المناطق الحدودية، وكان على رأس هؤلاء ييغال ألون. إبّان عمله كقائد للبالماخ؛ كتيبة النخبة التابعة للهاغاناه (الذراع المسلح للحركة العمالية في مرحلة ما قبل الدولة)، كان لألون، العضو في كيبوتز جينوسار الواقع على بحر الجليل، دورٌ فعال في تخطيط المستوطنات الحدودية وتعيين مواضعها. وقد كرّس ألون لاحقاً فصلاً كاملاً للمستوطنات في البيان السياسي والاستراتيجي الذي أصدره عام ١٩٥٩: **ستارة من الرمال**، حيث لاحظ أن:

«إدماج الاستيطان المدني في نظام الدفاع الإقليمي العسكري ضمن المناطق الحدودية على وجه الخصوص... سيؤمن للدولة مواقع أمامية للمراقبة والرصد تحمي الرجال العسكريين. لن تكون هذه المستوطنات قادرة على نقل المعلومات مُقدّماً إلى الجيش بشأن أي هجوم مفاجئ للعدو فحسب، بل ستحاول التصدي له أيضاً أو تأخير تقدمه على الأقل حتى وصول التعزيزات العسكرية للسيطرة على الموقف...»[٢٩].

كان «الدفاع الإقليمي» عقيدة عسكرية استهدفت إدماج المستوطنات المدنية مع الوحدات العسكرية بغرض حماية حدود الدولة. واعتبر ألون أن الإعداد المنظّم للكيبوتز، كمستوطنة تعاونية تتشارك وسائل الإنتاج فيها المكان مع مناطق منفصلة يجري ترسيمها تكون مخصصة للحقول والمزارع، المرافق العامة والإسكان، خطوة تتفوق على جميع ضروب الاستيطان الصهيوني الأخرى. والكيبوتز فوق ذلك «لا يقل قيمةً عن الوحدة العسكرية، بل قد يتعداها بأهميته»[٣٠] وقد أشار في الواقع إلى أن بعض الكيبوتزات في

Sharon Rotbard, "Wall and Tower," in: Rafi Segal and Eyal Weizman, *A Civilian Occupation: The= Politics of Israeli Architecture* (London; Tel Aviv: Verso Books and Babel Publishers,2004), pp. 39-58.

(٢٩) Yigal Allon, *Curtain of Sand* (Tel Aviv: Hakibbutz Hameuchad, 1988 [1959]), p. 254.

(٣٠) المصدر نفسه، ص٢٤٤.

صحراء النقب، ومنها كيبوتز نيريم[٣١] (كان أبراهام أدان أحد مؤسسيه)، قد أسهمت في صد الوحدات العسكرية النظامية التابعة للجيوش العربية خلال حرب ١٩٤٨. أوحت الاعتبارات التكتيكية والاستراتيجية كذلك بالتصميم المتّبع في أنماط استيطانية أخرى، وأسفرت في عام ١٩٤٨ عن صياغة الوثيقة العسكرية المعنونة بـ «المبادئ الأمنية في التخطيط للمستوطنات الزراعية والقرى العمالية»، التي أصدرتها شعبة الاستيطان التابعة لفرع العمليات في هيئة أركان جيش الدفاع الإسرائيلي[٣٢]. ويبرهن وجود وحدةٍ من هذا النوع في الحقيقة على الأهمية الاستراتيجية التي أولاها الجيش للمستوطنات الريفية الزراعية. توفرت «المبادئ الأمنية» على مجموعة توجيهات أساسية لتنظيم الموشاف؛ نموذج استيطاني، بخلاف الكيبوتز، يضم أملاكاً خاصة وبعض وسائل الإنتاج ذات الملكية المشتركة[٣٣]. ولمنع الفلسطينيين من التسلل أو العودة إلى أراضيهم، أوعزت «المبادئ الأمنية» للمخططين بابتكار نموذج تتوضع البيوت وفقاً له على نحو متراصّ كثيف، لا تتجاوز المسافة بينها ٣٠ متراً، بحيث يمكن للمستوطنين في حال تعرضهم للهجوم الانسحاب نحو المركز الأكثر أمناً. بناء على المبادئ العسكرية لتحصينات المحيط، أوصى التقرير أيضاً بأن ترتسم الطرق في الموشاف، التي تنتظم البيوت والمزارع بمحاذاتها، على «هيئة نجمة»، بحيث يقع الطرف المهاجِم «في مرمى إطلاق النار من جانبين»[٣٤]. في شهادته المقدمة لمحكمة العدل العليا، انتقد إيتان، وهو أحد أعضاء موشاف تل عدشيم في مرج ابن عامر، استخفاف أسلافه بمبدأ «الدفاع الإقليمي»، وزعم إيتان أن هذا الاستخفاف كان أحد الأسباب الرئيسة للانتكاسات الأولية التي مُني بها

---

(٣١) انظر مناقشة تصميم أدان لخط بارليف في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

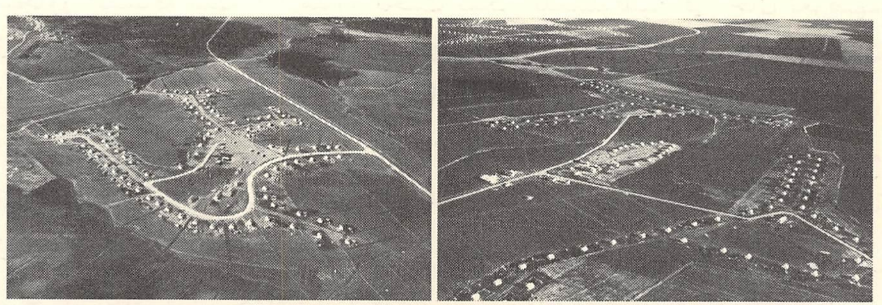
(٣٢) S. Ilan Troen, *Imagining Zion: Dreams, Designs, and Realities in a Century of Jewish Settlement* (New Haven, CT; London: Yale University Press, 2003), p. 65.

(٣٣) خلال حرب ١٩٤٨، اكتسب الموشاف أولوية على الكيبوتز كوسيلة رئيسة لاستيعاب المهاجرين اليهود من البلدان العربية دونما ضرورة إلى عمليات مطولة من التجهيز العقائدي والاجتماعي الذي تتطلبه طبيعة الحياة التعاونية بشكل كامل في الكيبوتز. ولهذه الغاية، تأسس الموشاف بصورة رئيسة على الأراضي الفلسطينية المطهرة ضمن المناطق التي أصبحت تحت الحكم الإسرائيلي عام ١٩٤٨.

(٣٤) المصدر نفسه، ص٦٧.

الجيش الإسرائيلي في حرب ١٩٧٣[٣٥]، وأنه قد أخذ على عاتقه سلفاً تغيير هذا التوّجه؛ «إن مستوطنات الدفاع الإقليمي هي مستوطنات مسلحة اليوم، محصنة ومدرّبة على أداء مهماتها التي تتلخص في الدفاع عن المنطقة. ما أُخذ في الحسبان لاختيار مواضع هذه المستوطنات، هو دورها في السيطرة على المنطقة ومساعدتها لجيش الدفاع الإسرائيلي في تنفيذ مهامه»[٣٦]. وقد استفاض إيتان في شرح الميزة الجوهرية للمستوطنات المدنية عن المواقع العسكرية:

«في أزمنة الحروب، تخلي القوات العسكرية قواعدها بهدف تنفيذ مهام هجومية نشطة [في حين] يؤدي [سكان] المستوطنات المدنية الباقون في أماكنهم دوراً أساسياً في السيطرة على محيطهم المباشر من خلال المراقبة، وفي مقاومة مساعي العدو لإحكام قبضته عليهم. ومن المهم في المراحل الأولى للحرب إبقاء الطرق مفتوحة لتأمين الحركة السريعة نحو مواقع العدو»[٣٧].



مستوطنات الموشاف في منطقة لاخيش، إسرائيل ١٩٥٣. المشروع الإسرائيلي.

كان إيتان أحد الضباط الداعمين لشارون ولمفهوم «الدفاع عن العمق»، واصطدم أيضاً مع بارليف حول مسألة تحصين قناة السويس، كما اعتقد إيتان أن الخط الأمامي الذي نصت عليه خطة ألون سرعان ما سيسقط تحت وطأة

---

(٣٥) لم تكن المستوطنات مشمولة في الهجمات التي شنتها الجيوش العربية في حرب ١٩٧٣. في صباح الهجوم المركز السوري المصري يوم ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، أمرت الحكومة السكان المدنيين في هضبة الجولان ـ مجموعة من المستوطنات التعاونية بنيت على طول خط وقف إطلاق النار مع سوريا بحسب الجزء الشمالي في خطة ألون ـ بإخلائها.

(٣٦) HCJ 390/79, *Dweikat et al. v. Government of Israel et al.* [Elon Moreh].

(٣٧) المصدر نفسه.

الهجوم على غرار سقوط خط بارليف، وعليه، فإن شبكة المستوطنات على امتداد عمق التضاريس ستسهم في خدمة الخطط العسكرية ورفع مستوى تأثيرها.

المؤقتية الدائمة

توجب على الحكومة بغية استصدار حكم قانوني لمصلحة مصادرة الأرض إقناعُ المحكمة أن المستوطنة المنظورة أمامها قد صُممت لتلبي «حاجات أمنية ملحة»[٣٨]، وأنها «تدخّلٌ مؤقت» كذلك، وليست «تغييراً دائماً للمناطق المحتلة». وقد تساءل مقدمو العرائض الفلسطينيون: إذا كان دور المستوطنة في الدفاع قد وقَرَ في البنية الثقافية الصهيونية، فكيف يمكن لمستوطنات بنيت على أراضٍ مصادرة منهم أن تُعتبر «مؤقتة»؟ تعليقاً على الحكم الصادر في قضية بيت إيل ١٩٧٨، تناول القاضي لانداو المسألة على النحو الآتي:

«للإجابة عن ذلك. . . كيف يمكن إقامة مستوطنة دائمة على أراضٍ تمت مصادرتها لهدف مؤقت فقط؟ هذا سؤال جديّ طبعاً. سيكون ممكناً للمستوطنات المدنية أن توجد ما دامت الأرض تحت سيطرة جيش الدفاع الإسرائيلي على قاعدة أمر المصادرة. يمكن للملكية نفسها أن تزول يوماً نتيجة المفاوضات الدولية التي قد يتمخض عنها ترتيبات جديدة يرسي القانون الدولي قواعدها، وهي من تحدد مصير المستوطنة، وينسحب ذلك على جميع المستوطنات الأخرى في المناطق المحتلة»[٣٩].

على الأرجح، فهم قضاة المحكمة العليا المستوطنات «كحالة مؤقتة» في سياق التطورات المعاصرة. في شتاء ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ نوقشت قضية بيت إيل داخل المحكمة بالتزامن مع البدء في تنفيذ شروط علمية السلام مع مصر. خلال محادثات السلام في كامب ديفيد، وافق بيغن على إخلاء جميع المستوطنات الإسرائيلية في سيناء، بما فيها بلدة ياميت والمستوطنات الزراعية الصغيرة في مثلث رفح؛ وكان ذلك كافياً لإقناع المحكمة بأن كل

---

(٣٨) Lein and Weizman, "Land Grab Israel's Settlement Policy in the West Bank".

(٣٩) HCJ 258/79 *Abu Hilo et al. v. Government of Israel et al.* [Bet El].

البيوت، المؤسسات العامة، الطرق والمناطق الصناعية التي بنيت في الضفة الغربية وغزة منذ العام ١٩٦٧، هي وقائع موجودة على الأرض بصفة مؤقتة تماماً. في القرار الصادر المتعلق ببيت إيل، سجلت القاضية مريم بن بورات (Miriam Ben-Porat) الحكم القضائي على أساس أن مصطلح «المجتمع الدائم» هو مصطلح «نسبي بكل معنى الكلمة»[٤٠] ولا ريب في أن طبيعة سندات الملكية في المستوطنات تعكس طبيعتها المؤقتة، فهي عبارة عن عقود إيجار إسرائيلية نموذجية لمدة ٤٩ عاماً قابلة للتجديد، لكنها تتضمن فقرة تشدد على احتفاظ السندات بشرعيتها فقط في حال احتفاظ الجيش الإسرائيلي بوجوده على الأرض. أبقت هذه الفقرة السلطة علناً بيد القيادة العسكرية بما يخولها استعادة الممتلكات مجدداً وبشكل فوري[٤١].

بالنتيجة، ثمة شرطان متضاربان حافظا كما يبدو على الوضع «المؤقت» للنظام العسكري في إسرائيل: المثابرة على العنف من جهة، والمبادرات في سبيل الحل السياسي من جهة أخرى. والحقيقة أن المدوامة على العنف إلى حد ما من شأنها تبرير التطبيق المستمر لما يراه الجيش «إجراءات أمنية طارئة ومؤقتة»؛ إذ يسمح العنف بالتذرع بـ «الأمن» كحجّة قانونية لتسويغ الشروع في إجراء التحولات التي لا يمكن القبول بها في وضع مختلف. وكيما يستمر الأمن بأداء دوره، لا بد من أن تتوفر على الدوام حالة من انعدام الأمن والاستقرار. بالمحصلة، لا يتوجب أن تخلق التدابير الأمنية أماناً مطلقاً، لأن في ذلك زوال أسباب المضي في تطبيق هذه الإجراءات بطبيعة الحال[٤٢]. من الناحية الأخرى، أسهم وجود مبادرات سياسية بانتظام على طاولة المفاوضات، مع الأخذ في الحسبان وجود العديد من المقترحات لحل النزاع منذ اليوم الأول للمرحلة التي أعقبت حرب ١٩٦٧ وحتى يومنا هذا، في خلق تصوّر دائم يشي بقرب التوصل إلى حلّ هذا النزاع، ما يعني من ثَمَّ إحالة الإجراءات «المؤقتة» وانتهاكات الحقوق إلى خانة القضايا

---

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) كان ذلك هو المبدأ الذي استندت إليه محكمة العدل العليا عندما حكمت في الاستئناف الذي قدمه مستوطنو غزة ضد إخلائهم من منازلهم في صيف ٢٠٠٥. انظر:

HCJ 1661/05 *Hof Azah Regional Council v. The Knesset.*

(٤٢) Samera Esmeir, "Introduction: In the Name of Security," *Adala's Review*, vol. 4 (Spring 2004), p. 5.

الثانوية. لا ريب أن الجدل المتعلق بالاحتياجات الأمنية «المؤقتة»، وطوال فترة الاحتلال، لم يكن مقتصراً على القضايا المعروضة في المحكمة، بل جرى نشره وتعميمه لغاية خلق حقائق سياسية على كل صعيد[٤٣]. وقد صرّح الكاتبان الإسرائيليان عدي أوفير (Adi Ophir) وآريلا أزولاي (Ariella Azoulay) أن منطق الحكم العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة يقوم بكلّيته على مبدأ «المؤقتية»، وهذا هو التعريف الدقيق لـ «مؤقتية» حالة الصراع التي تسمح باستمراره إلى أجل غير مسمّى:

«المؤقتية هي قانون الاحتلال الآن... تقييد مؤقت وتطويق مؤقت، تصاريح عبور مؤقتة، إلغاء مؤقت لتصاريح العبور، تطبيق مؤقت لسياسة الإبعاد، تغيير مؤقت في أوامر إطلاق النار... هذا المُحتل منفلت متهور، لا حدود لسيادته تقريباً، لأنه حينما يكون كل شيء مؤقتاً في الغالب، فأي شيء، أي جريمة، أي شكل من أشكال العنف، يغدو مقبولاً، لأن المؤقتية تمنحه الإذن بذلك كما يبدو، الإذن الذي خلقته دولة الطوارئ»[٤٤].

يبرهن موقف محكمة العدل العليا على الحشو المفرط الذي ينطوي عليه

---

(٤٣) في الخليل، حيث اعترف المستوطنون بالسلطات العسكرية، منح هؤلاء الإذن بدخول المدينة في نيسان/أبريل ١٩٦٨ والبقاء هناك لأسبوع عيد الفصح فقط. ومع ذلك فقد عززوا حضورهم وبقوا هناك إلى هذا اليوم. عندما تعرض للتحدي في مسألة السماح لهم بالبقاء، زعم دايان أن القتال مع المستوطنين مضيعة للوقت فيما يتعلق بمسائل سيجري حلها قريباً في جميع الأحوال بوساطة القرارات السياسية، ما يحيله إلى أمر عرضي. في حرب ١٩٤٨، ساد الجدل بالمثل حول تطهير المجتمعات المحلية الفلسطينية باعتباره «مؤقتاً» لأسباب أمنية أخرى متنوعة. بعد ستين عاماً تقريباً، لم يزل هؤلاء اللاجئون الباقون في إسرائيل في خانة «الغائبين الحاضرين»، بينما لا يزال أولئك ممن نزحوا عبر الحدود يعيشون في مخيمات لجوء «مؤقتة». وقد أوضح مريد البرغوثي كيف يرى الفلسطينيون «المؤقتيّة»:

في نكبة ١٩٤٨، وجد اللاجئون ملاذاً في البلدان المجاورة كإجراء مؤقت. لقد تركوا قدور الطعام على المواقد، معتقدين أنهم سيعودون خلال ساعات. انتشروا في خيم ومخيمات من التوتياء والصفيح «بصورة مؤقتة». حمل الفدائيون السلاح وحاربوا من عمان «مؤقتاً»، ثم من بيروت «مؤقتاً»، ثم انتقلوا إلى تونس ودمشق «مؤقتاً». وضعنا برامج مرحلية للتحرير «مؤقتاً»، وقد قالوا لنا إنهم قبلوا باتفاقيات أوسلو «مؤقتاً»، وهكذا دواليك. قال كل فرد لنفسه وللآخرين: «حتى تتضح الأمور». انظر:

Mourid Barghouti, *I Saw Ramallah*, translated from the Arabic by Ahdaf Soueif; foreword by Edward Said (London: Bloomsbury, 2005), p. 26.

(٤٤) Adi Ophir, "A Time of Occupation," in: Roane Carey and Jonathan Shainin, eds., *The Other Israel: Voices of Refusal and Dissent (New York: The New Press, 2003), p. 60, and Ariella Azoulay and Adi Ophir, Bad Days* (Tel Aviv: Resling Press, 2002) (in Hebrew).

مصطلح «الاحتلال». ولأن الاحتلال «مؤقت»، احتلال «مؤقت» بحكم تعريفه القانوني بالذات، فأي مشروع يجري تنفيذه على امتداد المناطق المحتلة يمكنُ «شرعنتهُ» بصفة «المؤقت». وهكذا، لعل في استعمال مصطلح «الاحتلال» نفسه خلال أربعين عاماً من عمر الهيمنة العسكرية الإسرائيلية والحكم الإداري للضفة الغربية وقطاع غزة نوعاً من التواطؤ مع المهزلة القانونية التي يقوم عليها النظام برمته، إذ يُفهم هذا «الاحتلال» كوضع انتقالي في طريقه إلى الحل أو الإنهاء عسكرياً أو سياسياً. ثمّة خصيصة شاذة أخرى يستبطنها الاستخدام القانوني لمقولة «المؤقتية» في سياق هذا الصراع، إذ يستند تعريف «المؤقتية» في القانون الدولي على أوضاع «الحرب» و«السلام» التي يمكن تبيانها بشكل واضح. قد تستغرق الحرب بين الدول وقتاً طويلاً، لكنها على الأرجح تمضي ضمن سيرورة زمنية من بدايات ونهايات واضحة. وعلى النقيض من ذلك، فإن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، شأنه شأن عدد من الصراعات الكولونيالية، دائماً ما كان، ولم يزل، معدوم التكافؤ؛ إنه صراع منخفض الشدّة[*] بين دولة وجهات شبه حكومية. هذا صراع يتصف بالديمومة وليس صراعاً يمضي في مسار زمني متقطع. وفي ظل هذا الاحتلال الممتد، لم يعد مصطلحا «الحرب» و«السلم» أضدّاداً جدلية ببساطة، بل اندمجا معاً في وشيجة زمنية واحدة ممتدة. المقاومة هي عنف مستمر، لكنه متفرّق، وتكون أعمال التهدئة وحشية بعض الأحيان، وبيروقراطية في أحيان أخرى. السلام ليس ممكناً، وتبقى الحرب مفتوحة من دون نهاية. أصدرت الحكومة في الفترة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٩، على أرضية الاستثناءات المتعلقة «بالمؤقتية» و«الأمن»، عشرات من الأوامر لمصادرة أراضٍ خاصة في الضفة الغربية. وحين تأمر الحكومة ومعها الجيش بهذه الإجراءات، فإنها تبرهن على صحة مزاعمها بوجود احتياجات أمنية ملحة من خلال دعوة شهود من الخبراء، وهم عادةً ضباط عسكريون من أصحاب الرتب العليا، بمن فيهم رئيس هيئة الأركان بذاته، كيما يدلو بشهادتهم بشأن مستوطنة تشرف على طريق حيوي رئيس أو أخرى

(*) هو الصراع الذي يشمل فرض إجراءات عسكرية مختلفة من جانب طرف واحد، بدءاً من فرض الحصار بأشكاله: الاقتصادي والسياسي والبحري والجوي، وانتهاء باستخدام القوة العسكرية على نحو اختياري من دون اللجوء إلى شن حرب شاملة (المترجم).

تحتل موقعاً استراتيجياً على سبيل المثال، بحيث يمكن اعتبارها جزءاً من المساعي العامة لبناء «الدفاع الإقليمي»، أو إشراكها في الإشراف والسيطرة على الكتلة السكانية المعادية. ومع استمرار الاحتجاج بهذه المزاعم، رفضت محكمة العدل الإسرائيلية العليا جميع العرائض المقدّمة من ملّاك الأراضي الفلسطينيين، وأقرّت التفسير الحكومي لمصطلح «الضرورة العسكرية المؤقتة».

الأمن مقابل الدفاع

تجنح محكمة العدل الإسرائيلية العليا في أحكامها القضائية نحو إيلاء التقييم المهني للقوى الأمنية أهميةً كبرى. يمثُل الضباط العسكريون أمام المحكمة ويعرضون موضوع «الأمن» في قالب منهج دراسيّ متخصص، الأمر الذي يقتضي ضمناً وجوب إقرار المحكمة بمنطقه كمسألة موضوعية مُبرمة بدلاً من التشكيك فيه. كانت الثقة التي وضعتها المحكمة في مقدرة الجيش على تقييم المسائل الأمنية قد تضعضت بعد الانتكاسات التي مني بها الجيش الإسرائيلي أثناء حرب ١٩٧٣[٤٥]، وبدأ قضاة المحكمة العليا يصرون تدريجياً على ضرورة فهم القضايا الأمنية وتقييمها والبتّ فيها، إذ شرعت المحكمة في معاينة الخطط الاستيطانية والعسكرية، وتحديد موقفها الخاص تجاه كل منها[٤٦]. زعم رئيس هيئة الأركان إيتان في المذكرة التي قدمها للمحكمة عام ١٩٧٩ بخصوص قضية إلون موريه، أن المستوطنة هي ضرورة استراتيجية، بالنظر إلى موقعها المشرف على تقاطعات طرقية رئيسة، تلبي احتياجات أمنية طارئة من خلال مساهمتها في المجهود الحربي ضمن منظومة «الدفاع الإقليمي». وفي هذه القضية، وجّه مقدمو العرائض الدعوة إلى ضباط عسكريين إسرائيليين سابقين ليقدموا شهادة مناقضة لمذكرة إيتان، وكان بينهم اثنان من منافسي شارون السياسيين: وزير الدفاع عازر وايزمان والأمين العام لحزب العمل المعارض آنذاك حاييم بارليف. وقد نوى الاثنان تقديم

(٤٥) David Kretzmer, *The Occupation of Justice, The Supreme Court of Israel and the Occupied Territories* (New York: State University of New York Press, 2002),p. 120.

(٤٦) Leon Shelef, "The Border of Activism is the Green Line: In the Margin and in the Pathways of High Court of Justice Ruling in the Occupied Territories," *Legal Review*, vol. 17,no. 2 (1993), pp. 890 - 757 (in Hebrew).

وجهات نظر مهنية احترافية، وكان كلاهما متلهفاً في الآن عينه إلى تعطيل أي خطط منسوبة إلى شارون. طعن بارليف في النقاشات الدائرة حول الضرورة العسكرية التي تفرض إنشاء المستوطنة، وفي مذكرته التي قدمها بالأصالة عن مقدمي العرائض، صرّح أنه في زمن الحرب لن تسهم المستوطنة في الدفاع عن الدولة على الإطلاق: «في أفضل تقييم مهني يمكن أن أعرضه، لا أرى أن للمستوطنة دوراً داعماً للأمن الإسرائيلي»[٤٧] وقد بدا له أن الأمل في صمود مستوطنة ريفية أمام هجوم يشنه أي جيش عربي نظامي بالمدفعية والدبابات أمرٌ منافٍ للعقل. فضلاً عن ذلك، زعم بارليف أن المستوطنة ستشكل ثغرة تستنزف الموارد العسكرية لأنه سيتوجب على جيش الدفاع الإسرائيلي حينها تخصيص قوات لحمايتها، وبدلاً من أن تقوم المستوطنة بالحراسة، ستكون هي نفسها بحاجة إلى الحماية. وفي إشارته إلى أحكامه القضائية السابقة، أوضح القاضي فيتكون وجود ناحية مهمّة أثارت اعتراضاً إضافياً على مذكرة إيتان:

«في الحكم المتعلق بمثلث رفح، وفي القرار الذي أصدرتُه في قضية بيت إيل، افترضتُ أن المستوطنات اليهودية تتخذ مواقعَ تساعد من خلالها في الصراعات اليومية مع الإرهابية. . . لكن بخصوص ما عرضه لنا رئيس هيئة الأركان إيتان هذه المرة في أن القيمة الأمنية الأكثر أهمية للمستوطنات تكمن في إدماجها ضمن نظام الدفاع الإقليمي حالَ اندلاع حرب «شاملة». . . فعليّ أن أقول إنّ هذه [المحاجّة] لا تخلو من الالتباس»[٤٨].

لم يكن أمراً هيّناً أن يوجّه قاضٍ من محكمة العدل العليا نقداً مباشراً إلى القرار العسكري الصادر عن رئيس هيئة الأركان. لكن فيتكون أصرّ إلى جانب ذلك على التفريق بين مفهومين عسكريين: «الدفاع» و«الأمن»، وكان على استعداد لقبول مفهوم «الأمن» باعتباره سنداً قانونياً معقولاً لإقامة المستوطنات، بينما شكّكَ في مفهوم «الدفاع». كان الاختلاف بين الاصطلاحين مكانياً بقدر ما كان مفاهيمياً، إذ يتعاطى منطق الدفاع مع الحروب ويسعى من خلال إقامة الحدود والحواجز والتحصينات إلى إرساء

---

(٤٧) HCJ 390/79 [Elon Moreh].

(٤٨) المصدر نفسه.

الفرق القانوني الواضح بين «الداخل» و«الخارج»؛ الأراضي التي تقع ضمن حدود الدولة وتلك الواقعة خارجها. إن مصدر الخطر الذي يجدر التنبه إلى وجوده خارج الحدود عموماً هو الجيش النظامي الذي يهدد بحرب شاملة. وفقاً لمنطق الدفاع، يُنظر إلى المستوطنات كإحدى مقومّات نظام التحصينات الذي يتكفل بإبقاء هذا التهديد تحت السيطرة، بينما يستلزم مفهوم «الأمن» من جهة أخرى وجود خطر كامن سلفاً في الداخل، ويتمثّل بالكتلة السكانية التي تحتضن العناصر المخرّبة. وتتسم المضامين الأمنية للعلاقة بين «الداخل» و«الخارج»، وبين العمل العسكري والشرطي، بالغموض كذلك. يقوم منطق الأمن على الحضور الدائم، الغامض والسري والشبحي، وتتجلى ممارساته في إعادة تشكيل البيئة القائمة على نحو فعال ومنتظم. وإذا كان الدفاع منخرطاً مباشرة في مفهوم الحرب، فإن الأمن منهمكٌ في «الصراع» المناطقي المُبهم والعرضي والعديم الملامح بين المجتمعات، وفي قلب هذه المجتمعات كذلك. يبتكر «الأمن» إجراءات وترتيبات مكانيّة جديدة، فهو ينصب الحواجز ليوجّه ويعيد توجيه مسار تدفق البشر والموارد على امتداد الحيز المكاني. وتبعاً لمنطق الأمن؛ البيئة الآمنة فقط هي البيئة التي يجري تشكيلها وإعادة تشكيلها بصورة دائمة، كما لا يمكن اعتبار المستوطنات، وفقاً للمنطق عينه، أنظمةَ تحصين، بل جزءٌ من مشروع مكافحة التمرد، بوصفها مواقع يمكن مباشرة أعمال المراقبة والسيطرة والإشراف على حركة الناس من خلالها. إن تفسيرَ التعلميات ومدى جسامة الخطر، بمعنى المفاضلة بين التهديدات للفصل في شأن أكثرها خطورة من سواه، هو عملية سياسية ـ أيديولوجية تكشف عما هو أكثر من مجرد تقييمات مهنية موضوعية. ويحشد مصطلح «الأمن» في بطانته أجناساً مختلفة من المفاهيم، لا صلةَ لمعظمها بالاستخدام المتعارف عليه لهذا المصطلح (بما هو دلالة على الحماية والحيلولة دون التسبب بالضرر الجسدي وإلحاق الأذى بالممتلكات)، بل تُستعمل كأدوات سياسية وأيديولوجية موجَّهةً لإدامة الهيمنة السياسية. لطالما اقترن «الأمن» في إسرائيل بقدرة الدولة على الاستمرار كدولة يهودية تتمتع بالسيادة، وهذا هو السبب الرئيس في كون النموّ السكاني لفئة بعينها من المواطنين، العرب الفلسطينيين، مسألة يمكن طرحها دائماً «كمعضلة أمنية». لقد حلّ «الأمن» مكان «الدفاع» كسندٍ شرعي في أحكام قضاة محكمة العدل العليا، إذ ارتأى القضاة، بالنظر إلى طبيعة الوضع

السياسي، أن المشكلة الفلسطينية تفوق في أهميتها مشكلة إسرائيل مع الدول العربية. تزامنت نهاية عقد السبعينيات مع وضع اللمسات الأخيرة على شروط معاهدة السلام مع مصر وتراجع الدعم العسكري السوفياتي للدول العربية، الأمر الذي قلل إلى حد كبير خطر الاجتياح المسلح الذي قد تواجهه إسرائيل. لقد راكمَت المنظومة العسكرية، التي تعاظم نموّها على نحو مخيف خلال السنوات التي أعقبت حرب ١٩٧٣ مباشرة، فائضاً من الإمكانيات التسليحية والتقنية، خُصصت للدفاع عن حدود الدولة ضد أي حربٍ كتلك الأخيرة، لتبدأ هذه المنظومة بالتركيز شيئاً فشيئاً على المشكلة الفلسطينية في لبنان والمناطق المحتلة، بعد أن ولّت ظهرها لخطوط وقف إطلاق النار وحشدت إمكانياتها لضبط الكتلة السكانية الموجودة في الداخل وإحكام السيطرة عليها.

ثمة اختلافات أخرى في فهم مسألة المستوطنات ظهرت إلى العلن في المحكمة إبان مناقشة قضية إلون موريه؛ فقد استُدعي عدة مستوطنين من غوش إيمونيم ممن شكّلوا نواة المستوطنة الجديدة «إلون موريه» كشهود من جانب الدولة، وقد تسبب هؤلاء بإشاعة مزيد من البلبلة عندما زعموا أن حقهم في استيطان «أرض إسرائيل» ليس قائماً على «الأمن» ولا على «الدفاع»، وإنما على أوامر التوراة الإلهية، وهذا الحق بالنتيجة «أبدي» وليس «مؤقتاً». مدعومين بانتقال السلطة من العمل إلى الليكود بحلول ١٩٧٧، وقد ظهر أن هذا الأخير يشاركهم بعض توجهاتهم الأيديولوجية، قرر المستوطنون الطعن في مفهوم الأمن الذي لم يسدِ لهم أي خدمة حتى الآن، وقد ادّعوا أن حقّهم في الأرض ليس «مؤقتاً» على الإطلاق، بل «أبديّاً» يجلّ عن الوصف. استُدعي أحد مستوطني غوش إيمونيم، مناحيم فيليكس، ليدلي بشهادته في القضية، وقد شرح الفرق في الرؤية بين غوش إيمونيم وبين الدولة والجيش على النحو الآتي: «إن أوامر المصادرة التي تستند إلى القواعد الأمنية المقتصرة على مضامين تقنية ضيقة... تمكن صياغتها بطريقة واحدة فقط: المستوطنة مؤقتة وقابلة للاستبدال. إننا نرفض هذا الاستنتاج المروّع بجملته، ونعتبر إلون موريه مستوطنة يهودية أبدية...»[٤٩] في ضوء

(٤٩) المصدر نفسه.

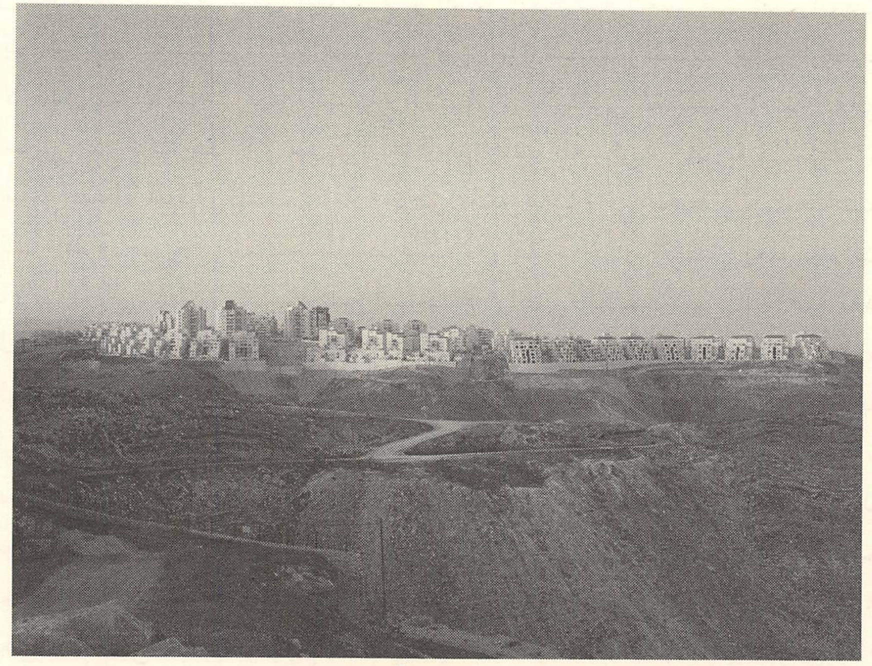
انتقادها الخاص لموقف الجيش والمبني على شهادة المستوطنين، لم تجد محكمة العدل العليا بدّاً من إصدار أمر بتفكيك المستوطنة وإعادة الأرض إلى أصحابها، لكنّها على أية حال لم تُبطل أياً من أوامر المصادرة السابقة التي صدرت بغاية إنشاء مستوطنات. كانت قضية إلون موريه القضية الأولى التي افتُضحت فيها التناقضات ضمن الخطاب الإسرائيلي حول قضايا الأمن والمستوطنات أمام الرأي العام، ولم تصدر المحكمة العليا منذ ذلك الوقت أيّة أذونات بمصادرة الأراضي لغرض بناء المستوطنات على أرضية الاعتبارات الأمنية. لكن السماح بمصادرة الأراضي لغايات «أمنية» على أساس مسوغات مماثلة، من قبيل «الاحتياجات العسكرية الطارئة والمؤقتة»، استمر بطبيعة الحال بهدف إقامة «مناطق أمنية عازلة» في محيط المستوطنات، إنشاء طرق سريعة التفافية للمستوطنين، وإنشاء جدار الفصل بعد سنوات بالإضافة إلى ذلك. كما استمرّ استخدام أراضي الفلسطينيين الخاصة بعد العام ١٩٧٩ بغض النظر عن الأحكام، ويعود ذلك أساساً إلى انعدام الوسائل بيد ملّاك الأراضي الفلسطينيين الذين لم يتمكنوا من الوصول بحرية إلى محكمة العدل العليا لمخاطبتها، وعدموا إمكانية الفعل السياسي(٥٠). على الرغم من احتفاء الصحافة الليبرالية بالحكم الصادر في قضية إيلون موريه كانتصار على حكومة الليكود، إلا أنها أوضحت لاحقاً أن هذا الحكم لم يكن سوى انتصار باهظ التكلفة. أقيمت إلون موريه في موقع آخر بديل، لكن هذا ليس لب الموضوع فحسب؛ إذ إن صياغة الحكم نفسها، لمن شاء الاطلاع عليها، أشارت إلى طرق بديلة من أجل الحصول على الأراضي. أكدت المحكمة أن الدخول إلى الأراضي في المناطق المحتلة مستقبلاً بهدف بناء المستوطنات سيكون مرخّصاً في الأراضي المشاع المودعة تحت وصاية السلطة العسكرية، وأضافت أنه في حال التزمت الدولة بهذا المبدأ، فلن تتدخل المحكمة بعد الآن في مساعي الدولة المستقبلية لبناء

---

(٥٠) Dror Etkes and Hagit Ofran, "Breaking the Law in the West Bank: The Private Land Report," Peace Now (November 2006), <http://www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi=61&fld=191&docid=2024>.

بحسب هذا التقرير، فإن ٤٠ في المئة من الأرض حيث تقع المستوطنات، والبؤر الاستيطانية، والمناطق الصناعية في الضفة الغربية (حوالى ١٥٨ كيلو متر مربع)، تعود ملكيتها إلى الفلسطينيين. بالمحصلة الكلية، أكثر ٣٤٠٠ بناء في المستوطنات قد بنيت على أرض مملوكة للفلسطينيين.

المستوطنات[٥١]. في ظلّ إمكانية الدخول إلى الأراضي المفتوحة على الغارب بشكل نظامي، مع اشتداد عود التحالف اليمني بدرجة أكبر، باشرت حكومة بيغن الثانية عملية قومية منظّمة ضمن خطة مدروسة شاملة، ابتغاء قلبِ الاحتلال المُرتجل «المؤقت» إلى آخر دائم، بالتوازي مع تطبيع المناطق الحدودية المفتوحة لفلسطين ومن ثم إغلاقها.



معاليه أدوميم. آدم برومبرغ وأوليفر تشانارين ٢٠٠٥.

(٥١) Ronen Shamir, "Landmark Cases and the Reproduction of Legitimacy: The Case of Israel High Court of Justice," *Law and Society Review*, vol. 24,no. 3 (1990), p. 788.

الفصل الرابع

مستوطنات: عمرانٌ بصري

الصباح الأول في رام الله. نهضت من الفراش وهرعت إلى النافذة لأفتحها. أشرتُ بإصبعي إلى جبل الطويل الذي يشرف على رام الله والبيرة وسألته: ما هذه البيوت الأنيقة يا أبا حازم؟ ـ «إنّها مستوطنة...»[1].

مريد البرغوثي

أنظرُ من النافذة، وأرى موتي يقترب[2].

فلسطيني مجهول

بعد أسبوع من وصولها إلى السلطة، سعت الحكومة بدايةً إلى الانتقال بالمشروع الاستيطاني من حكم المبادرات الارتجالية إلى مشروع مدروس تديره الدولة، وقد قررت بناء مدينة على المنحدرات العليا لصحراء يهودا في الضفة الغربية، على بعد بضعة كيلومترات شرقي القدس حيث أقيمَ «مخيم العمال» المؤقت الذي ضم ثلاثاً وعشرين عائلة قبل حوالى ثلاث سنوات من دون إذن رسمي من الحكومة، وإنما تحت رعاية الدّعم المؤثر الذي قدّمه وزير الدفاع السابق شيمون بيريز[3]. وكان في قرار الحكومة منحَ امتياز تصميم مشروع المدينة للمصمم والمعماري الدوليّ توماس ليترسدورف (Thomas Leitersdorf)، العضو في الحزب الليبرالي أحد أركان تحالف الليكود آنذاك، ما يدلّل على إرساء مرجعية معمارية جديدة للمشروع الاستيطاني في

---

(١) Mourid Barghouti, *I Saw Ramallah*, translated from the Arabic by Ahdaf Soueif; foreword by Edward Said (London: Bloomsbury, 2005),p. 29.

(٢) أحد السكان الفلسطينيين في قرية قرب رام الله، ورد في:
Danny Rubinstein, "Preparing for a Civil War," *Ha'aretz*, 18/12/2006.

(٣) في العام ١٩٧٤، أراد حزب العمل بناء مستوطنة في هذا المكان. كان ذلك جزءاً من محاولة تطويق القدس بأحياء ضمن الحدود المحلية للقدس التي توسّعت بعد حرب ١٩٦٧، مع مستوطنات تقع وراءها مباشرة.

المنطقة الجبلية للضفة الغربية. أنهى ليترسدورف دراسته في الجمعية المعمارية في لندن وبدأ مسيرته المهنية في العمل مع مهندس «السّحر» المعماري بيل بيريريا (Bill Pereria) ضمن مشاريع الضواحي التي صممها الأخير جنوبي كاليفورنيا في مناطق مثل أورلاندو وفلوريدا، وتصميمات القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في العالم، ومشاريع أخرى من بينها توسيع مدينة أبيدجان العاصمة الاقتصادية لساحل العاج بناء على طلب الأوروبيين. بهدف تحديد موقع المستوطنة، عمد فريق ليترسدورف إلى إقامة محطات لدراسة الطبيعة المناخية وإجراء مسوحات طبوغرافية تفصيلية لعدة مرتفعات جبلية، واختيرت القمة المنشودة على ارتفاع ٥٠٠ متر من سطح البحر في موقع قريب من القدس، حيث يمكنُ إقامة ضاحية سكنية واستثمار موضعها المشرف على الطريق المروري الاستراتيجي، الطريق ١٠١، الذي يربط القدس مع أريحا ومع العاصمة الأردنية عمان عبر الحدود. وصف ليترسدورف تصميمه لهذا المشروع أمام ممثلي الحكومة على النحو الآتي:

«كان السؤال الوحيد الذي طُرح علينا حين عرَضنا الخيارات المتاحة أمامنا إلى اللجنة الوزارية للمستوطنات، التي كان يرأسها آرييل شارون في ذلك الوقت، هو: «أيّ من هذه المواقع المختارة يمكن أن يحقق السيطرة على الطرق الرئيسية بصورة أفضل؟» أجبتُ أنه وفقاً لهذا المقياس، فالموقع المثالي هو الموقع (أ)... حينئذٍ وقف شارون وأعلن مباشرة دون استشارة باقي أعضاء اللجنة أن «دولة اسرائيل تختار الموقع أ»»[٤].

في اقترابه من السلطة، تعلّم ليترسدورف ما ينبغي على المرء قوله لتحظى المستوطنة بالموافقة من قبل شارون ووكلائه. ترأس ليترسدورف فريقاً مؤلفاً من اثني عشر مهندساً معمارياً ممارساً، خبراء اقتصاديين، متخصصين بالمواصلات، وخبراء في المناخ، وأشرف بنفسه على بناء المدينة بأسرها وفقَ التصميم الذي وضعه خلال فترة لم تتجاوز سنوات ثلاث. وبالنسبة إليه؛ فإن تنفيذ مشروع كهذا لا يقلّ عن كونه «عملاً ثورياً، بالمقارنة لما

(٤) Eran Tamir-Tawil, "To Start a City from Scratch: An Interview with Architect Thomas M. Leitersdorf," in: Rafi Segal and Eyal Weizman, *A Civilian Occupation: The Politics of Israeli Architecture* (London: Verso Books; Tel Aviv: Babel Publishers, 2004), p. 45.

جرى عليه الحال قبلاً [في الضفة الغربية]»، ولا شك أن معاليه أدوميم (التي سُميت بـ «الصعدة الحمراء» نسبة إلى لون الأرض الصحراوية التي غاصت أساسات المستوطنة في رمالها) قد صُمّمت وبنيت على أن تستوعب في مرحلتها الأولى ما يزيد على ٢٦٠٠ وحدة سكنية، في الوقت الذي كانت فيه باقي المستوطنات في الضفة الغربية مؤلفةً بالمجمل من حوالى عشرة منازل متنقلة تتناثر على قمة التلة وغير مدعّمة بالبنية التحتية اللازمة. بسبب العمل وفق مسارٍ زمني ضيق، ولإبقاء المشروع طيّ الكتمان (كان هناك خشية من أن تنفيذ مشروع بهذه الضخامة من شأنه إثارة مشاكل دبلوماسية لإسرائيل)، لم تُطرح العقود ضمن مناقصة عامة، بل قام ليترسدورف بالتعاقد مع الشركات التي اختارها للعمل معه. وقد كتب لاحقاً، مزهوّاً بإنجازه الذي حققه في النشرة الرسمية لوزارة الإسكان والتعمير:

«تحت ضغط الحاجة إلى إجراء تطوير عاجل، كان من الضروري تنحيةُ المنهج التقليدي في التخطيط، الذي يتدرج في مراحله من العام إلى الخاص (تخطيط إقليمي، تخطيط بناء البلدات، تخطيط موقع البناء، تخطيط الكتل السكنية، خطة البناء... إلخ)، فقررنا بدلاً من ذلك تشكيل فريق متعدد التخصصات للعمل على كل المستويات في وقت واحد، وعليه، بدأ العمل في وضع أسس البنية التحتية خلال أقل من أربعة أشهر تلت الموافقة على الموقع المنتقى، وكان تخصيصُ جميع الموارد اللازمة لذلك هو ما جعله ممكناً... بعد أربع سنوات، أثمر تضافر الجهود المشتركة لعشر شركات عقارية وثمانين خبيراً واستشارياً في كل المجالات عن بناء ٢٦٠٠ وحدة سكنية، وهذا معدّل تطوّرٍ عزّ نظيره في إسرائيل».

لقد أمكن تحقيق هذا المعدّل من خلال تكريس «أسلوب عمل قائم على تغذية استرجاعية سريعة» بين مكتبه وكل الفرق العاملة الأخرى لتمكينهم من العمل معاً بصورة متّسقة، ومن ثَمَّ، فحالما «تكتمل خطة بناء المدينة، يكون تصميم الأحياء جاهزاً سلفاً.. ويمكن لجميع شركات البناء بدْء العمل معاً في الحال»[٥]. كشفت هذه العملية بعضاً من التناقضات والالتباسات التي أحاقت بالعلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت. في مستهل عملية السلام مع مصر في خريف العام ١٩٧٧، طالبت الولايات

(٥) المصدر نفسه، ص٤٤.

المتحدة إسرائيل بتجميد كل أنشطة الاستيطان، ومع الأخذ بعين الاعتبار عدمَ ثقتها بحكومة بيغن وإدراكها التام لتكتيكات شارون الهادفة إلى تضليل الحكومة، أرسلت سفارة الولايات المتحدة في تل أبيب مراقبين للقيام بزيارات دورية إلى مناطق مختلفة من الضفة الغربية للتثبّت من عدم وجود أعمال بناء قيد التنفيذ. في الوقت نفسه، كانت الولايات المتحدة تموّل عدة مشاريع عمرانية ضخمة في صحراء النقب جنوب إسرائيل، تضمنت إنشاء قاعدتين جديدتين للقوة الجوية الإسرائيلية بدلاً من تينك اللتين كانت إسرائيل تقوم بإخلائهما في سيناء، وقد نُقل إلى إسرائيل الكثير من معدات البناء الحديثة في سبيل ذلك. كان الحال كما قال ليترسدورف: «لقد أرادت دولة إسرائيل بناء مدينة، هذا صحيح، وكان ثمّة خوف من الأمريكيين، لكن كان هناك الكثير من معدات البناء الخاملة متروكة بلا طائل في الصحراء. قال أحدهم ذات يوم: رحل المراقبون، ومضت عشر شركات إنشائية ومعها ست من كبريات شركات البنية التحتية إلى أعلى الجبل، وشيّدت مدينة بأكملها»[٦].



معاليه أدوميم. المصدر: ميلوتين لابودوفيك لصالح حركة «السلام الآن» ٢٠٠٢.

---

(٦) المصدر نفسه. تعود ملكية الأرض التي بنيت عليها معاليه أدوميم إلى قرويين من أبو ديس، عناتا العيزرية، الطّور والعيسوية. أجبرت قبيلة الجهالين البدوية التي سكنت التلال حيث بنيت المستوطنة على الانتقال إلى جوار مكب نفايات قريب. تقع معاليه أدوميم، كما زعم ليترسدورف، «تماماً ضمن التوافقات السياسية الإسرائيلية»، وهي حالياً موطن لـ ٣٢,٠٠٠ مقيم، وهي أكبر مدينة استيطانية في الضفة الغربية، وتفوق حدودها الإدارية حدود تل أبيب، إضافة إلى وجود جدار يلتف حولها. لقد نجحت في تحقيق أغراضها؛ أي فَصْم شمال الضفة الغربية عن جنوبها، وعزل القدس عن سائر الضفة الغربية.

وصف ليترسدورف تصميمه لمعاليه أدوميم بـ «المدينة الحدائقية»(٧). اعتبر المعماري البريطاني إبنيزر هاورد (Ebeneser Howard) في أواخر القرن التاسع عشر هذه التوليفة التي تجمع بين المدينة والريف عملاً طوباوياً، هدف إلى تأمين بديل صحيّ مُعافى من «الدنس والوخم اللذين يخيمان على الأحياء الفقيرة المزدحمة في إنكلترا الصناعية المتمدنة بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخها»؛ وقد أطلقت هذه التوليفة سلسلة من التطورات في الصيغ المدينية، التي سعت بالمثل إلى دمج الريف مع المدينة وأفضت إلى نموذج عمران الضواحي الحديث(٨). انتقل هذا التصور إلى فلسطين مع البريطانيين في السنوات المبكرة للانتداب، وبنيت النماذج الأولى وفق هذا التصور خارج مدينة حيفا البحرية ذات الأغلبية العربية. وطمح الصهاينة ممن كانوا يقطنون أصلاً ضمن الأحياء العربية للمدينة إلى الانتقال نحو «الريف الأوروبي» الحديث على أعالي جبل الكرمل فوق المدينة العربية.




لقطات فيلمية، «مدينة في الصحراء: معاليه أدوميم» ١٩٩٣. (تصوير وزارة الإسكان والتعمير الإسرائيلية). الرجل في الصورة اليسرى هو توماس ليترسدورف.

قدم الاسكتلندي باتريك جيديس (Patrick Geddes) أحد أكثر خبراء تخطيط المدن البريطانيين شهرة، لزيارة فلسطين في أيلول/ سبتمبر عام ١٩١٩ بينما كان في طريقه إلى الهند، استجابةً لدعوة حاييم وايزمان رئيس المنظمة

---

(٧) انظر الفيلم الترويجي لوزارة الإسكان والتعمير:
Ministry of Construction and Housing, *A City in the Desert: Ma'ale Adumim* (1983).

(٨) Ebenezer Howard, *Garden Cities of To-Morrow* (London: Faber, 1965 [1902]).
نُفذّت «المدينة الحدائقية» الأولى على يد المعماري ريموند أنوين في ليتشورث شمالي لندن، وفي ضاحية هامبستيد الحدائقية.

الصهيونية العالمية في حينه[٩]، بقي جيديس في فلسطين مدة تقلّ قليلاً عن ثلاثة أشهر، ووضع نماذج التخطيط الخاصة في مدينتي تل أبيب وحيفا، التي خلّفت أثراً كبيراً بالتبعية على تطوير المدينتين وسواهما من المدن الإسرائيلية الأخرى. ومع إيابه إلى فلسطين في أيار/مايو ١٩٢٠، أمضى جيديس أشهر الصيف في إتمام خططه قبل أن يعود إلى اسكتلندا. على الرغم من دعمه لرؤية إبنيزر هاورد الطوباوية، والتي أسماها «النظام التقني الأكثر حداثة، المتمثل بتوفير الطاقة الكهربائية، المناخ الصحي، واللمسة الفنية، من خلال التخطيط لإنشاء مدينة جميلة تتمتع بالكفاءة، والمقرون بتطوير الريف»[١٠]، إلا أن جيديس اتكأ على حرفته الأولى، البيولوجيا، كي يبتكر نماذج عضوية حياتية مغايرة لمخطط هاورد الدائري الشبيه بالآلة. رأى جيديس في التصميم المديني أداة يمكن عبرها خلق نظام اجتماعي، يتناغم إلى حد بعيد مع فكرة وايزمان حول الإحياء القومي، ومع إعجابه هو بكل ما هو بريطاني أيضاً. خلافاً لخططه الشهيرة التي وضعها لمدينة تل أبيب، لم يضع جيديس أيّ تصاميم تخصّ حيفا، بل قام بزيارة واحدة إلى الموقع وأسهم في صياغة تقرير مكتوب عن ذلك. وصفَ كل من جيلبرت ويربيرت (Gilbert Werbert) وسيلفينا سوسنوفسكي (Silvina Sosonovsky) في تقريرهما الدقيق لتاريخ العمارة الحديثة لجبل الكرمل بعضاً من المبادئ التي قام عليها هذا المشروع: «كانت مراعاة الناحية الطبوغرافية مبدأً جوهرياً بالنسبة إلى جيديس... وقد استهجنَ ما اتسمت به المخططات الشبكية (الشطرنجية) النظامية من بساطة مفرطة [وفقاً لقوله: «إن رسم معالم الخطة على الورق هو عمل مكتبي سهل»]، وقد دعا إلى استبدال فن الرسم الهندسي المقيّد بالعمل المكتبي الداخلي بـ «التصميم في الموقع مباشرة»[١١]. وبناء على ذلك، خلق العلاقة بين بنيان المدينة والجسد البشري، بحيث يتم إجراء التصميمات أثناء المشي على امتداد التضاريس الخاصة بالموقع المراد تطويره. اتجه جيديس

(٩) Gilbert Werbert and Silvina Sosonovsky, *Bauhaus on the Carmel: The Coming of Modern Architecture to Hadar Hacarmel* (Haifa: The Technion Press, 1985) (in Hebrew), and Patrick Geddes, *Cities in Evolution: An Introduction to the Town Planning Movement and to the Study of Civics* (London: Benn, 1968), p. 154.

(١٠) Geddes, Ibid., p. 154.

(١١) Werbert and Sosonovsky, Ibid., p. 21.

بعد مغادرته حيفا، وقد بلغ الخامسة والستين من العمر حينئذ، إلى تمضية الأيام التالية في المشي على طول المنحدرات العليا لجبل الكرمل، مملياً خططه مشافهةً على مرافقيه الصهاينة الذين تزاحموا من أجل مواكبته، وعلى صهره (زوج ابنته) النقيب فرانك ميرز (Frank Mears) بشكل خاص، الذي أصبح لاحقاً معمارياً شهيراً. دوّن ميرز الإملاءات على عجل ووضع مخططات خلال هذا المسير الشاق. لا بدّ من أن المشي على طول خط ارتفاع ثابت يتبع مسار المنحنيات الطبوغرافية على سنّة المتنزهين الجوالين، هو عادة اكتسبها جيديس خلال أسفاره الطويلة في الجبال الاسكتلندية، وقد لائم ذلك تماماً مبادئ التخطيط الحديث التي تقضي بإنشاء الطرق والبنية التحتية على طول الخطوط الطبوغرافية. وتبعاً لخطة جيديس «المشّاءة»، تتوضع أحياء المدينة على المرتفعات بما يتناغم مع التكوين الطبيعي للجبل، وتترك الوديان الفاصلة بينها مساحات خضراء رحبة[١٢].

في تصميمه لمعاليه أدوميم، تأسّى ليترسدورف بمبادئ مماثلة، وكثيراً ما مشى على المرتفعات الصحراوية التي تشكل الموقع المزمع لبناء المستوطنة[١٣]، وقد كتب لاحقاً أن «مفهومه في التخطيط هو انعكاس للبنية الشكلية للجبل». وزع الأحياء على المرتفعات التي «ترتبط عضوياً بالمركز بسبب القوام الشكلي، تترامى بينها الوديان الفسيحة بحالتها الطبيعية، حيث تفضي الأحياء مباشرة إلى قلب المدينة. . .»[١٤]. في المستوطنة التالية التي تولّى تصميمها، بناء على تعاقد خاص لتخطيط مدينة إيمانويل ذات الطابع

---

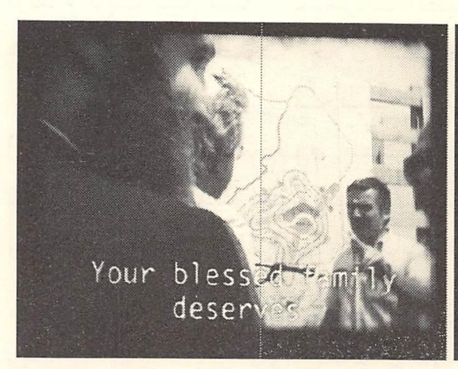
(١٢) المصدر نفسه، ص٣٢ ـ ٣٣. في العام ١٩٢٠، قُدّم تقرير بعنوان «المدينة الحدائقية في حيفا» إلى المنظمة الصهيونية العالمية والحكومة البريطانية، ليشكل برنامج عمل لتطوير حيفا. لاحقاً في العام ١٩٢٢، وضعت توجيهات جيديس في خطة شاملة على يد المعماري ريتشارد كوفمان (Richard Kauffmann)، المخطط الرئيس في المنظمة الصهيونية العالمية، إلى جانب المخطط البريطاني البارز أبيركرومبي (Abercrombie). عُرف باتريك أبيركرومبي (١٨٨٠ ـ ١٩٥٧) لاحقاً على خلفية «خطة لندن» ١٩٤٣، التي أوصت ببناء مجمع ساوث بنك، وكان ذلك تطوراً جرى تنفيذه بالتوازي مع مهرجان بريطانيا في الموقع عام ١٩٤٨، وعلى خلفية «البلدات الجديدة» خارج لندن في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية.

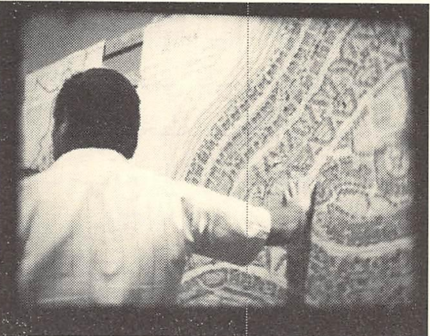
(١٣) انظر الفيلم:

Ministry of Construction and Housing, *A City in the Desert: Ma'ale Adumim.*

(١٤) Thomas Leitersdorf, "Development Plan for Neighborhoods A(02), B (04), E (03), Ma'ale Adumim," in: Amiram Harlap, ed., *Israel Builds* (Jerusalem: Ministry of Construction and Housing, 1988), p. 164.

الديني المتزمت، غرب نابلس، كانت ثقة ليترسدورف بنفسه قد تنامت بشكل ملحوظ: «بدلاً من إرسال المسّاحين الأرضيين إلى الموقع، قمنا بتكبير خرائط [تضاريسية] شاملة بمعدل قياس قدره ١ إلى ١٠٠٠. ولأننا لسنا مهندسي طرق، قررنا مدّ الطرق وفقاً للبنية الطبيعية الشكلية للجبل من دون إحداث أي تغيير في قوامه. كان الأمر كأننا اجتزأنا خطاً طبوغرافياً من الخريطة كما هو وأقمنا طريقاً عليه، وقد بنيَ المكان كله على هذه الشاكلة»[١٥].





لقطات فيلمية، «إيمانول: مدينةٌ هي وطن» ١٩٨٤. (تصوير وزارة الإسكان والتعمير الإسرائيلية). توماس ليترسدورف يشرح المخطط في الصورة.

استراتيجيات التخطيط

قامت مساعي حكومة بيغن لإضفاء الطابع الرسمي على المشروع الاستيطاني ووضعه تحت سيطرة الدولة على ركيزة أخرى، وهي قوننة حق الانتفاع بالأرض. في أعقاب قضية إلون موريه عام ١٩٧٩، التي قضى الحكم فيها بعدم إمكانية منح الإذن بالحصول على الأرض بهدف إنشاء المستوطنات «لأسباب أمنية»، بادرت الحكومة إلى اجتراح طريقة جديدة للحصول على حق الانتفاع بالأرض تتمتع بالحصانة في مواجهة أية عرائض التماس مقدّمة إلى محكمة العدل العليا. بدأت الوكالات الحكومية مشروعاً واسع النطاق لإعداد الخرائط وتسجيل قيود الأراضي بغية استجلاء أراضي المشاع التي يمكن لإسرائيل المطالبة بها. وتمّ الإعلان عن أن كلّ قطعة

(١٥) Tamir-Tawil, "To Start a City from Scratch: An Interview with Architect Thomas M. Leitersdorf," p. 158.

أرض لا يستطيع الفلسطينيون إثبات ملكيتهم الخاصة لها، وأي أرض تعود ملكيتها إلى الفلسطينيين من دون أن يكون بمقدور الأخيرين إثبات أنها قيد الاستخدام فعلاً خلال مرحلة إجراء المسوحات؛ أي أراضي المشاع الفلسطينية، هي في حكم «أراضي الدولة» وتقوم الدولة بحيازتها. عندئذٍ أمكن تأجيرُ «أراضي الدولة» هذه لمختلف المنظمات اليهودية والإسرائيلية لغرض البناء الاستيطاني. بالنتيجة، انتقلت النزاعات القانونية من ميدان القوانين الدولية المتعلقة بالاحتلال الحربي(١٦) في أواخر القرن التاسع عشر وبواكير القرن العشرين إلى ميدان القوانين الخاصة بالأراضي الزراعية التي أرستها الإمبراطورية العثمانية. وبينما قام الجدل في المناوشات القانونية سابقاً على أرضية التصورات المتباينة «للأمن»، وقد أضحى المحامون والقضاة خبراء متمرسون في شؤون التحصينات العسكرية ومسائل الأمن، توجّب عليهم الآن تأسيس جدلهم القانوني على معرفتهم في مضمار الزراعة (حرفياً)، واكتساب الخبرة في مختلف تقنيات الزراعة وضروب المحاصيل. اتّكأت الحكومة الإسرائيلية على قانون الأراضي العثماني للعام ١٨٥٨ بشكل رئيس في تشريعاتها، وكان هذا القانون ثمرة إصلاح زراعي عمّ أنحاء الإمبراطورية العثمانية التي كانت فلسطين جزءاً منها حتى العام ١٩١٧. بقي قانون العام ١٨٥٨ قيد التنفيذ في الضفة الغربية بتأثير التقليد المحلي الذي ساد خلال الفترات المتعاقبة للحكم البريطاني والأردني، ووُضع بهدف تنظيم الاقتصادات الزراعية التقليدية بوساطة نظام ضريبي جديد. صنّف القانون قطعة الأرض في خانة «الميري»؛ أي الأرض الخاصة المملوكة لصاحبها، في حال تمّ استغلال الأرض في الزراعة باستمرار على مدى عشر سنوات على الأقل، وفي حال أخفق مالك الأرض في زراعتها لمدة ثلاث سنوات متعاقبة، تنتقل الأرض إلى خانة تصنيف أخرى «المخلول»، ويصار إلى وضعها عندئذ في الحيازة السيادية(١٧). كان تحفيز الزراعة هو المنطق الذي انطوى عليه هذا الحكم المشروط، الذي سيرفع مقدار الضرائب في المقابل. من ناحية أخرى، لم يرغب المزارعون في دفع الضرائب لقاء أرضٍ لا يمكن

---

(١٦) انظر مناقشة هذا الجدل القانوني في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(١٧) Yehezkel Lein and Eyal Weizman, "Land Grab Israel's Settlement Policy in the West Bank," B'Tselem (Jerusalem) (May 2002), <https://www.btselem.org/download/200205_land_grab_eng.pdf>.

استثمارها في الزراعة، فتنازلوا عن ملكيتهم للأراضي البور بالمحصلة حتى لو كانت مجرد إقطاعات صخرية صغيرة موجودة في حقولهم فعلياً. بالنتيجة، توزعت «أراضي الدولة» البور على نطاق متفاوت بشكل كبير، شمل بعضها مساحات واسعة من الصحراء، كما هو الحال في الأجزاء الجنوبية والشرقية من الضفة الغربية على طول غور الأردن والبحر الميت بشكل خاص، بينما شكل بعضها الآخر جزراً أصغر مساحةً من الأراضي الصخرية التي تحيل حقول المزارعين الخاصة إلى صفحة مرقّطة بالثقوب. تتبعُ الحدود بين الأراضي المزروعة والبور نسقاً تضاريسياً واضحاً، حيث تمنح التجاعيد والطيات المتكررة المظهر المتماوج لسلسلة جبال الضفة الغربية، وتنجرف التربة الرسوبية المناسبة للزراعة من القمم نزولاً إلى المنحدرات والوديان. القمم صخرية تعصف فيها الرياح، بينما تمتاز السفوح والوديان بالتربة الخصبة وهي مزروعة بأشجار الفاكهة ومحاصيل زراعية أخرى.

بناء على ذلك، فإن الأراضي المدرجة في خانة «المخلول» التي حازتها دولة إسرائيل في مناطق ملائمة للاستيطان هي أساساً الأراضي العليا من الضفة الغربية[١٨]. مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، بلغ مجموع ما تمّ تسجيله من الأراضي تحت الملكية الإسرائيلية أكثر من ٣٨ في المئة من أرض الضفة الغربية، وشكلت هذه النسبة خليطاً ضمّ مساحة مرقّطة بالرّقاع الأرضية، وبقاعاً من الأرض منفصلة عن بعضها بعضاً، إضافة إلى أراضٍ صحراوية[١٩]، لو تمّ في ذلك الوقت إجراء سبرٍ تشريحي لتضاريس الضفة الغربية على طول خطّ أفقي مرجعي غير مرئي، وعلى ارتفاع بضع مئات من الأمتار فوق سطح البحر، فستكون معظم الأرض فوق هذا الخط مناطق استيطانية ملحقة بالدولة الإسرائيلية، في حين تبقى الوديان أسفل الخط «مناطق محتلة». لم يعد ممكناً اعتبار مصطلحات من مثل الطيّات، والقمم، والسفوح، وأحواض الري، والوديان، والصدوع، والشقوق، والسيول مجرّد

---

(١٨) هذا التصريح عن أن الأراضي الفلسطينية البور هي أراضٍ تعود إلى دولة إسرائيل قد استند إلى «النظام المتعلق بالملكية الحكومية» للعام ١٩٦٧، والذي خوّل الجيش الإسرائيلي حيازة الممتلكات التي تعود إلى «الدولة المعادية» وإدارتها بمطلق الحرية. انظر:
"Order Regarding Government Property (Judea and Samaria) (No. 59), 5727-1967," in: ***Planning, Building and Land Laws***, pp. 520-523.

(١٩) Lein and Weizman, Ibid.

دلالات طبوغرافية ببساطة، وإنما شواهد على سلسلة من عمليات التلاعب القانوني. إن عدداً من الخطوط الحدودية المعقدة في الضفة الغربية اليوم ما هي إلا نتيجة لتطبيق المبادئ الخاصة بقانون الأرض المذكور الذي يعود إلى القرن التاسع عشر على الطبيعة الخاصة للتضاريس الجبلية. وأضحت الخطوط العرضية أكثر من مجرّد مواقع نسبية على الجسم السطحي للتضاريس. خلق استعمار المنطقة الجبلية حداً فاصلاً رأسياً بين حيزين جغرافيين؛ متناظرين ومتداخلين، لكل منهما مرجعيته الإثنية ـ القومية الذاتية، يتشابكان معاً في وشيجة مخيفة ومروّعة. وتسبب عدم انتظام معايير زراعة الأرض في إبقاء «إقطاعات» صغيرة من البساتين الخاصة ضمن منطقة «أراضي الدولة» البور، وخلق وضعاً تمثّل في إمكانية إبقاء أراضٍ تعود ملكيتها إلى الفلسطينيين بين منازل المستوطنة اليهودية. في حالة كهذه، يتم الوصول إلى اتفاق أحياناً يقوم بموجبه مجلس المستوطنة المعنيّ بمنح المزارعين الفلسطينيين الإذن في الوصول إلى بساتينهم ورعايتها. لكن مع بداية الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، مُنع المزارعون الفلسطينيون من دخول المستوطنة، وعليه، ومع بقاء الأرض من دون زراعة لمدة ثلاث سنوات، تصبح هذه البساتين عينها «أراضي دولة»، بحسب قانون الأرض العثماني للعام ١٨٥٨، وتنتقل ملكيّتها أصولاً إلى مجلس المستوطنة.

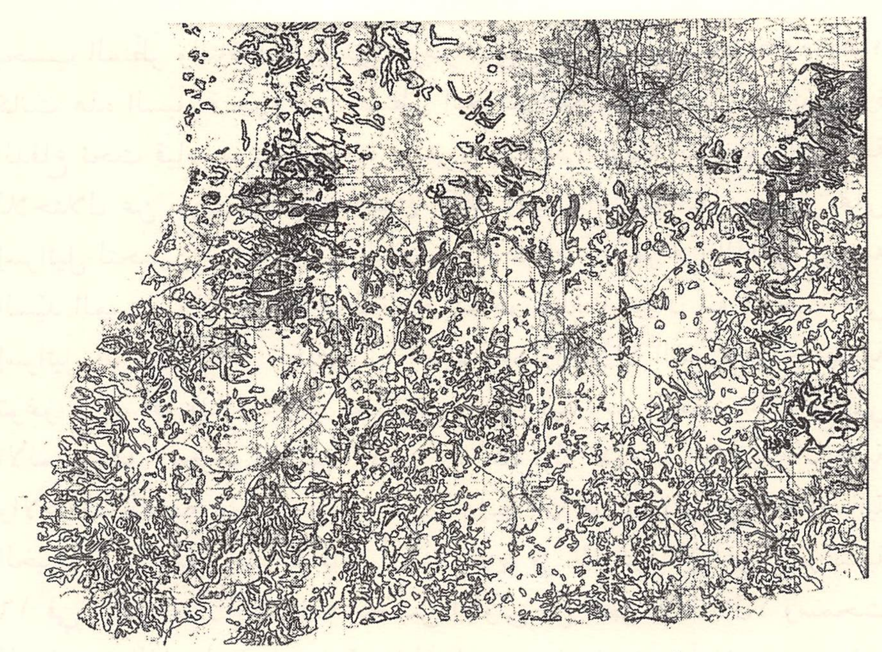
قُيض لحكومة الليكود البقاء كي تقدّم تقنية قانونية جديدة لحيازة الأراضي كدليل على التزامها بالقيم الليبرالية التي ترعى «الملكية الخاصة» بالمقارنة مع منطق حزب العمل الأمني العدواني. خلال سنوات حكم الليكود، كان انتزاع مساحات واسعة من الأراضي الخاصة بالفلسطينيين جارياً على نحو سريّ في حقيقة الأمر بغاية الاستيطان الإسرائيلي؛ من دون أوامر حكومية رسمية وفي ظل غياب الطعون المقدّمة للمحكمة بهذا الخصوص. وأمّا أراضي المشاع التي طالبت إسرائيل بها على قاعدة «الأرض البور» غير المزروعة، فهي على الأرجح أراضٍ يفيد منها الفلسطينيون في استخدامات مشروعة أخرى، كالرعي على سبيل المثال. الأمر الجوهري في هذا المنحى، أن لجميع الناس الحق في المساحة المفتوحة والأرض المشتركة، وفي ضوء ذلك، يكون زعم الليكود بأن هذه الأراضي لا تستخدم للزراعة، ومن ثَمَّ لا يمكن اعتبار استيلاء المستوطنين

عليها «تجريداً من الملكية»، هو عينُ الزعم بحق المطالبة بأي أرض مشاع في الأمة الواحدة واستخدامها للاستيطان. في حقيقة الأمر، وكما هو الحال في حوادث أخرى طوال الاحتلال، لم يمنع القانون أعمال العنف وإنما أضحى أداة تكتيكية لقوننة هذه الأعمال وإلباسها لبوس الشرعية.

أطلقت الحكومة في بداية كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧٩ مشروعاً ممنهجاً على نطاق واسع لوضع خرائط طبوغرافية تتعلق باستخدام الأراضي على امتداد الضفة الغربية من أجل تحديد كل تلك المناطق التي لا تنشط الزراعة فيها، وقد تمّ ترسيم خرائط الضفة الغربية من الجو بشكل رئيس[٢٠]. وتكمن فائدة القياس الضوئي الجوي في سرعة جمع البيانات المطلوبة، كما كفَت هذه التقنية معدّي الخرائط عناءَ التنقل ضمن أراضي الخصم، وإجراء حسابات تحديد الاتجاه باستخدام العلامات المرجعية المرئية التي تتسم بالبطء. واستغرق تصوير منطقة مساحتها بضعة آلاف من الكيلومترات المربعة أربع ساعات فقط، على سبيل المثال. امتاز المسح الضوئي للأرض بوساطة التصوير الجوي بوضوح مذهل على مستويات عديدة، وحلّ محلّ المسح الأرضي الخرائطي التقليدي، لكونه أسرع الطرق وأكثرها عملية لدراسة المناطق، واعتباراً من العام ١٩٦٧، بدأ إجراء عمليات مسح جوي شامل كل عامين. تولى إدارة مشروع الرسم الخرائطي رئيسة الإدارة المدنية في مكتب النائب العام في الدولة، بليا ألبيك (Plia Albek)، وهي سيدة متزمتة التحقت بركب التقليد الاستيطاني الإسرائيلي من خلال تجوالها في جبال الضفة الغربية بوساطة طائرة حوامة، وعبورها بسيارتها الجيب ضمن المناطق المتنازع عليها، لتحدد ملكية الأرض عن طريق قطع جذوع أشجار الزيتون لمعرفة عدد الحلقات الدالة على عمر الشجرة، لتتمكن من ثَمَّ من تحديد عمر البستان. كما قامت بزيارة المواقع المراد مصادرتها والتجوّل هناك برفقة المسنّين في القرى الفلسطينية لتسجيل أي اعتراضات أو عقبات محتملة لسياستها. هدفت ألبيك من هذا المسح إلى تعيين أراضي «الميري» الخاصة التي توقفت فيها الزراعة لمدة ثلاث سنوات على الأقل الأمر الذي يحيلها إلى أرض «مخلول»، وأراضي «الميري» التي استُغلت في الزراعة لمدة تقل عن عشر سنوات ولا يمكن من ثَمَّ وضعها قيد الملكية الخاصة للمزارعين.

---

(٢٠) حول عملية رسم الخرائط الجوية للضفة الغربية وإسرائيل، انظر:
Moshe Saban, "Aerial Photography and Photometrics," in: Harlap, ed., *Israel Builds*, p. 53.



شظايا «أرض الدولة»، المجلس الإقليمي لبنيامين، منطقة الجليل.

قبل أن يتخذ نظام انتزاع الأرض شكل الممارسة العامة، كانت الحكومة العسكرية الإسرائيلية قد أولت اهتماماً كبيراً لتنمية الإنتاج الزراعي الفلسطيني وزيادته. خلال العقد الأول للاحتلال، قامت الوكالات الإسرائيلية بإجراء مسح استقصائي على ٣٠,٠٠٠ مزرعة في حوالى نصف قرى الضفة الغربية لدراسة الاستثمار في الأراضي الزراعية ومحاصيلها، وعرضت على المزارعين الفلسطينيين قروض تنمية لشراء معدات وماكينات زراعية، وقدمت لهم أسمدة ومبيدات حشرية وأصنافاً من البذار المحسّن للمحاصيل الزراعية، كما ابتكرت ٤٠٠ برنامج نموذجي لتدريب حوالى ٢٠,٠٠٠ مزارع فلسطيني على كيفية استخدام التقنيات والمعدات الحديثة[٢١]

(٢١) في عام ١٩٦٨ وحده، ساعدت إسرائيل الفلسطينيين في قطاع غزة على زراعة ٦١٨,٠٠٠ شجرة. ولكن ما يجب ملاحظته هنا أن إسرائيل قامت بتدمير ٢٢٦,٠٠٠ شجرة وما يفوق ١٠ في المئة من الأرض الزراعية في غزة خلال السنوات الثلاث الأولى من الانتفاضة الثانية. انظر المقدمة، في:
Neve Gordon, *Israel's Occupation: Sovereignty, Discipline and Control* (Berkeley, CA: California University Press, 2008).

بيانات غوردون أُخذت من:
Monthly Statistics of the Administered Territories (Central Bureau of Statistics), vol. 1, no. 8 (August 1971), pp. xiv-xvi.

بحسب المنظّر والناشط السياسي الإسرائيلي نيفي غوردون (Neve Gordon)؛ كانت هذه السياسة جزءاً من المنطق الحاكم الذي أبدعته في البداية وزارة الدفاع تحت قيادة موشيه دايان، والتي سعت إلى تهدئة المناطق الخاضعة للاحتلال عن طريق إنقاص مستوى الفقر وزيادة اعتماد الفلسطينيين على إسرائيل لتحسين جودة الحياة العامة. أراد دايان أن يقر في الذاكرة بوصفه السيّد المستنير، وفي خطاب له أمام الحكومة أشار دايان أنه يتوجب على إسرائيل أن تحذوَ حذو الكولونيالية المستنيرة، وزعم أن الشعب في جمهورية توغو غرب أفريقيا «ما زال يحتفظ بذكرى طيبة عن الحكم الكولونيالي الألماني قبل الحرب العالمية الأولى.. لقد ترك الألمان «الحقول الزراعية والأعراف الثقافية على حالها». على إسرائيل أن تقتدي بالنماذج الكولونيالية الخيّرة»[٢٢]. حققت سياسة دايان زيادةً سنويةً في المردود الزراعي تقدر بنسبة ١٦ في المئة خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الاحتلال، وسمحت للمزارعين الفلسطينيين بزراعة مناطقَ اعتبرت فيما مضى أراضيَ بور وغير صالحة للزراعة[٢٣]. بدأت هذه السياسة بالتراجع في العام ١٩٧٦، وعندما أدركت الحكومة الإسرائيلية بحلول عام ١٩٧٩ أن نموّ الاقتصاد الزراعي الفلسطيني واتساع نطاقه سيقلّص مساحة الأراض غير المستصلحة، وما ينطوي على ذلك من نتائج معاكسة لمرامي الحكومة في ضمّ الأراضي البور، أوقفت سياسة التشجيع الزراعية من ألفها إلى يائها. وعمدت إسرائيل لاحقاً إلى تخفيض المخصصات المائية للمزارعين الفلسطينيين تدريجياً وبشكل قسري، الأمر الذي أدى إلى تقليص مساحة القطاع الزراعي في الضفة

---

(٢٢) ورد في:

Gershom Gorenberg, *The Accidental Empire, Israel and the Birth of the Settlements, 1967-77* (New York: Times Books, 2005), p. 174.

أصبحت توغو مستعمرة ألمانية. قام الألمان باختبار الزراعة بشكل علمي على المحاصيل الرئيسة المعدة للتصدير في البلد (الكاكاو، القهوة والقطن)، وطوروا بنيتها التحتية لتبلغ أعلى مستوى في أفريقيا. سعى دايان أيضاً إلى استثمار التمويل الإسرائيلي في مشافٍ فلسطينية وطرق وشبكات مياه وتمديدات الكهرباء. وقد اعتقد أن الفلسطينيين سيكونون مستَعمَرين ممتنين، وسيدركون أن العرب والإسرائيليين يمكنهم العيش معاً في ظل الحكم العسكري الإسرائيلي.

(٢٣) Gordon, Ibid., introduction.

مضى ذلك بالتوازي مع نمو اقتصادي سريع: بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٣ ارتفع الناتج القومي الإجمالي للمناطق الفلسطينية المحتلة بنسبة ٢٠ في المئة.

الغربية، وأجبر عدداً كبيراً من المزارعين على البحث عن عمل داخل إسرائيل كعمّال مياومة[٢٤]. بالنتيجة، تقلصت مساحة الأرض المزروعة في الضفة الغربية إلى ٤٠ في المئة بحلول العام ١٩٨٥، وأضحت مصادرة الأراضي أمراً ممكناً بالتوازي مع تحجيم قدرة الفلسطينيين على زراعة الأرض[٢٥]. وكدلالة على عدم الاكتفاء بهذه الإجراءات، قامت الحكومة باجتياح حقول خاصة لحاجتها إلى توسيع المستوطنات، وأحدثت لهذا الغرض تصنيفاً جديداً للأرض تحت خانة «أرض قيد المعايَنة»؛ في إشارة إلى الأرض التي تكون ملكيتها محلّ نزاع، وينطبق ذلك في العموم على الحالات التي تطعن فيها الدولة بسندات الملكية التي يملكها الفلسطينيون. لا يمكن تطوير أرض كهذه بصورة قانونية على ضوء القانون الإسرائيلي، سواء من قبل الدولة أو من قبل الفلسطينيين المحتجين بملكيتهم للأرض، لكن بناء المستوطنات كان يتمّ على أراضٍ كهذه في واقع الأمر[٢٦]. أدّى الطابع القانوني للصلة المباشرة بين استخدام الأرض وملكيتها إلى حركة تشجير استراتيجية واسعة النطاق على امتداد المناطق المحتلة. مع فهمهم لمنطق المصادرة الإسرائيلي، كثّف الفلسطينيون استغلال الأراضي في التشجير كخطوة استراتيجية استباقية في المناطق التي يشعرون أنها مهددة بالمصادرة الوشيكة، وحظيت علمياتُ التشجير هذه في أغلبها بالدعم من قبل منظمات فلسطينية ودولية متضامنة[٢٧]. من جانب آخر، باشر الصندوق القومي اليهودي (JNF)، المنهمكة في تطوير أرض الدولة الإسرائيلية لمصلحة سكانها اليهود، بزراعة غابات الصنوبر في المناطق التي أُعلنت «أرضاً للدولة» في محيط القدس الكبرى ضمن ما يسمى «الحزام الأخضر»

---

(٢٤) Shlomo Swirski, *The Price of Occupation* (Tel Aviv: Mapa Publishers, 2005), p. 28 (in Hebrew).

(٢٥) انخفضت التوقعات من ٢,٤٣٥ كم مربع عام ١٩٦٥ إلى ١,٧٣٥ كم مربع عام ١٩٨٥. انظر المقدمة، في:

Gordon, Ibid.

(٢٦) Dror Etkes and Hagit Ofran, "Breaking the Law in the West Bank: Israeli Settlement Building on Private Palestinian Property," Peace Now (November 2006), <http://www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp? pi = 61&fld = 191&docid = 2024.

(٢٧) Saul Ephraim Cohen, *The Politics of Planting: Israeli-Palestinian Competition for Control of Land in the Jerusalem Periphery* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1993).

على نحو مخصوص. كانت غاية برامج التشجير هذه تقييد التشجير الفلسطيني، والمحافظة على احتياطي الأراضي لاستغلاله في بناء مستوطنات جديدة أو في توسيع تلك القائمة مسبقاً. اختيرت أشجار الصنوبر لسببين: نموّها السريع، والرواسب الحمضية في أوراقها الإبرية التي تتساقط على الأرض وتبيد معظم النباتات والشجيرات الصغيرة بين الأشجار. كان المقصد من «صحارى الصنوبر» حرمان قطعان الرعاة الفلسطينيين من الرعي بجعل الأراضي غير صالحة لهذا الغرض. في مناطق عديدة من الضفة الغربية توازى التشجير واسع النطاق في الجانب الإسرائيلي مع تشجير فلسطيني على نطاق ضيق، وأضيفت الحدود الفاصلة بين أشجار الصنوبر وأشجار الزيتون إلى قائمة الحدود الأخرى التي أسفر عنها استعمار الضفة الغربية[٢٨].

وتضافرت البنية المعقدة للقوانين، والأنظمة والأوامر العسكرية معاً لتحويل قضية مصادرة إسرائيل للأراضي إلى مشروع فعليّ لضمّها. أضحت البقاع المنفصلة من «أرض الدولة» في عموم الضفة الغربية - أرخبيل من آلاف «الجزر» المتناثرة المتباعدة - عاملاً مؤثراً بشدة في القانون الإسرائيلي. وقد وسمَ الجيش الإسرائيلي، الحاكم الفعلي في هذه المناطق، مراجع التشريع الإسرائيلية بدمغته المميزة محيلاً القانون الإسرائيلي إلى أوامر عسكرية[٢٩] من الناحية العملية، أُدرجت المُرتفعات المصادرة في فئة الأراضي القائمة خارج حدود الدولة[٣٠]، وقد نجم عن ذلك تقسيم الضفة الغربية إلى منطقتين

---

(٢٨) بينما يزرع الصندوق القومي اليهودي أشجار صنوبر جديدة تحت ذريعة الأمن، يقوم الجيش باقتلاع أشجار الزيتون حول المستوطنات والطرق الالتفافية في عمليات أسماها «كشف المشهد الطبيعي»، مدعياً سعيه لمنع استخدام الأشجار والبساتين كغطاء لهجمات القناصين الفلسطينيين.

(٢٩) صدر عام ١٩٧٩ الأمران العسكريان الرئيسان اللذان منحا السلطات المحلية اليهودية وضعاً قانونياً كجيوب إقليمية تتبع للقانون الإسرائيلي: النظام المتعلق بإدارة المجالس الإقليمية (رقم ٧٨٣)، والنظام المتعلق بإدارة السلطات المحلية (رقم ٨٩٢). مع بعض الاستثناءات، لم تكن هذه الأنظمة سوى نسخة مكررة للقانون الإسرائيلي المتعلق بالسلطات المحلية بما يخص قضايا مثل الانتخابات، وتركيبة المجالس، والميزانيات، والتخطيط والبناء، والتعليم، والمحاكم المختصة بالقضايا المحلية.

(٣٠) أنشئ نوعان من الجيوب الخاضعة للقانون المدني الإسرائيلي في الحقيقة: شخصية وإقليمية. في حين أشاعت الإقليمية القانون الإسرائيلي بصورة عميقة في آلاف من الجزر المعزولة التابعة «لأرض الدولة» على القمم الجبلية، كانت الشخصية تعني عملياً أن أي مواطن إسرائيلي في المناطق المحتلة، في أي موقع كان، يخضع لسلطة القانون المدني الإسرائيلي. ما يعنيه ذلك أن المستوطن الذي تورّط في جريمة داخل بلدة فلسطينية سيخضع للقانون الإسرائيلي، بينما يخضع الفلسطيني في الحالة نفسها إلى القانون العسكري. انظر: =

عربية ويهودية تخضع كل منهما لقوانين مختلفة، وبينما خضعت أعالي الجبال لقوانين الدولة، بقيت الوديان الزراعية بينها وفي أسفلها تحت الحكم الفعلي للجيش[٣١].

أن يحيا المستوطنون على شاكلة المواطنين الإسرائيليين في قلب إسرائيل؛ هو جوهر كل المقاصد والنوايا تقريباً.

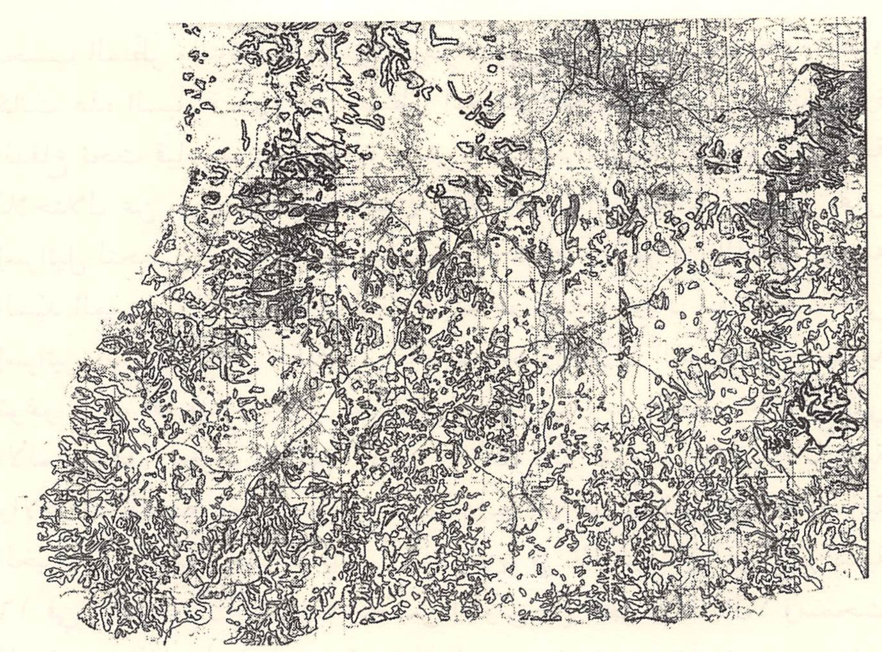
عام ١٩٨١، وقبل أن يمضي آرييل شارون، وزير الدفاع في حكومة بيغن الثانية، بإسرائيل إلى الحرب في لبنان، أسس الإدارة المدنية التابعة للجيش لتكون الطرف المخول بالتعامل مع حكومة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. ميّزت عملية فصل الإدارة المدنية عن القيادة الإقليمية في المنطقة بوضوح بين دورين انخرط فيهما الجيش حينئذٍ في المناطق المحتلة: حماية المدنيين الإسرائيليين (من خلال قمع الفلسطينيين)، وبسط السيادة على الكتلة السكانية الفلسطينية. وبرهنت الإدارة المدنية من خلال الدور الأخير على نية إسرائيل في تكريس الاحتلال الدائم ورغبتها في الاستمرار في تطبيعه[٣٢]. سارت خطط التطوير في المناطق المحتلة تحت إشراف الإدارة المدنية في مسارين متوازيين ومتنامين بالمثل: أحدهما يدعم بناء المستوطنات اليهودية، ويعمل الآخر على كبح توسع القرى والبلدات الفلسطينية. ومن ناحية أخرى، منحت الإدارة المدنية المجالسَ الإقليمية اليهودية سلطة «لجان التخطيط الخاصة»، وفوّضتها بتجهيز خطط إجمالية ومفصلة، وبإقرار تراخيص البناء للمستوطنات ضمن حدود مناطقها المحلية[٣٣]، إضافة إلى المتابعة العملية لسيرورة التخطيط والتطوير. وفي الوقت نفسه، وُضعت كل العقبات الممكنة في وجه محاولات الفلسطينيين

= Lein and Weizman, "Land Grab Israel's Settlement Policy in the West Bank".

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) المصدر نفسه. يقع المركز الرئيس للإدارة المدنية قرب مستوطنة بيت إيل، المستوطنة نفسها التي أجازتها محكمة العدل العليا قانونياً كمستوطنة «استراتيجية» عام ١٩٧٨.

(٣٣) بمجرد أن يوافق البرلمان على خطة بناء مستوطنة أو القيام بأعمال البناء في مستوطنة موجودة، تظهر البلاغات في الصحف المحلية العبرية والناطقة بالعربية، ويحدّد وقت معين للاعتراض عليها. على أية حال، فإن مقدرة الفلسطينيين على معارضة الخطط الهيكلية للاستيطان معطّلة عملياً على نحو خطير بسبب تعذّر وصولهم إلى مكاتب التخطيط والاطّلاع على الرسومات لوجود هذه المكاتب داخل المستوطنات. ثمة صعوبة أخرى تتمثّل في جلسات الاستماع التي تتمّ باللغة العبرية. وبسبب ذلك، صدرت الموافقة على عدد من الخطط الهيكلية من دون تسجيل اعتراض من أي نوع.



شظايا «أرض الدولة»، المجلس الإقليمي لبنيامين، منطقة الجليل.

قبل أن يتخذ نظام انتزاع الأرض شكل الممارسة العامة، كانت الحكومة العسكرية الإسرائيلية قد أولت اهتماماً كبيراً لتنمية الإنتاج الزراعي الفلسطيني وزيادته. خلال العقد الأول للاحتلال، قامت الوكالات الإسرائيلية بإجراء مسح استقصائي على ٣٠,٠٠٠ مزرعة في حوالى نصف قرى الضفة الغربية لدراسة الاستثمار في الأراضي الزراعية ومحاصيلها، وعرضت على المزارعين الفلسطينيين قروض تنمية لشراء معدات وماكينات زراعية، وقدمت لهم أسمدة ومبيدات حشرية وأصنافاً من البذار المحسّن للمحاصيل الزراعية، كما ابتكرت ٤٠٠ برنامج نموذجي لتدريب حوالى ٢٠,٠٠٠ مزارع فلسطيني على كيفية استخدام التقنيات والمعدات الحديثة[(٢١)]

(٢١) في عام ١٩٦٨ وحده، ساعدت إسرائيل الفلسطينيين في قطاع غزة على زراعة ٦١٨,٠٠٠ شجرة. ولكن ما يجب ملاحظته هنا أن إسرائيل قامت بتدمير ٢٢٦,٠٠٠ شجرة وما يفوق ١٠ في المئة من الأرض الزراعية في غزة خلال السنوات الثلاث الأولى من الانتفاضة الثانية. انظر المقدمة، في:
Neve Gordon, *Israel's Occupation: Sovereignty, Discipline and Control* (Berkeley, CA: California University Press, 2008).

بيانات غوردون أُخذت من:
Monthly Statistics of the Administered Territories (Central Bureau of Statistics), vol. 1, no. 8 (August 1971), pp. xiv-xvi.

الاستعمار في الضواحي

لم يقم الجدل حول سياسة الاستيطان الإسرائيلي ما قبل العام ١٩٧٩ على أرضية الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية فحسب، بل كان ثمّة دوافع أخرى كامنة وراء هذه العملية: ديني - أيديولوجي (يرمي إلى استيطان القمم العليا القريبة من المواقع التاريخية التوراتية)؛ سياسي (يحاول استباق إمكانية تسوية مناطقية عبر استيطان مناطق داخل المدن الفلسطينية الرئيسية وحولها)؛ اقتصادي (البحث عن أرضٍ رخيصة لبناء الضواحي والزحف العمراني قريباً من المراكز الحضرية). رأى كلّ من هذه التوجّهات في جبال الضفة الغربية مورداً مختلفاً تبعاً لقراءته لملامح المواقع التضاريسية المتنوعة فيها بما يناسب مطالبه. خضعت السياسة الإسرائيلية بخصوص المستوطنات لتغيرات شتى على مدى سنوات تمثّلت في الرؤى السياسية المتضاربة المتعلقة بصناعة القرار، وتفاوت درجة نفوذ المجموعات المستفيدة والفاعلة في هذا المضمار، والتطورات على الصعيد الدولي. وفي حين تجسدت هذه التوجهات المتعارضة في متغيرات شملت الموارد المخصّصة للمستوطنات، والمناطق التي تقرّر بناؤها عليها، إلا أن جميع الحكومات الإسرائيلية، العمل، الليكود، أو حكومات الوحدة، قد أسهمت عملياً في تدعيم المشروع الاستيطاني وتطويره وتوسيعه.

بدأ زخم القوى الطاردة، التي دفعت الطبقة الوسطى الإسرائيلية إلى النزوح خارج مراكز المدن نحو الضواحي، بالتعاظم مع بدايات ثمانينيات القرن الماضي، وكان ذلك انعكاساً لظاهرة دولية تمثّلت في التمدد الحضري وقيام كيانات مجتمعية على أسس إثنية ودينية معزولة عن بعضها بعضاً، كحال تلك المجتمعات المغلقة التي تشكلت في الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا. باستثناء حركة غوش إيمونيم القومية الدينية التي سكنت أعالي جبال الضفة الغربية، انتقل معظم المستوطنين إلى مستوطنات الضواحي في المواقع القريبة من تل أبيب والقدس على مسافة بضعة كيلومترات وراء الخط الأخضر للعام ١٩٦٧، طمعاً في تحصيل مستويات معيشية مرتفعة، ونوعية حياة أفضل لقاء تكاليف معقولة. أُلزم المقيمون في مستوطنات الضواحي بالبحث عن عمل خارجها، ما أدى إلى اعتمادهم على منظومة الطرق التي تصل بينهم وبين مراكز العمل في المناطق الحضرية حول تل أبيب والقدس.

وتشكلت الكتلة السكانية الإسرائيلية هذه في معظمها من الطبقة الوسطى المدنية، بيد أنها تضمنت أيضاً مكوّنين آخرين انتقلا إلى المنطقة بتأثير الدعم الحكومي: المهاجرون الجدد من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، ومجموعات من اليهود المتزمتين غير الصهاينة وقد تركز هؤلاء الأخيرون، بعائلاتهم الكبيرة ومواردهم الاقتصادية المحدودة، في المستوطنات المكتظة المبنية بحسب الطلب، مثل موديعين عيليت، بيتار عيليت، وكريات سيفر، بالقرب من الخط الأخضر وعلى الطريق الواصل بين تل أبيب والقدس. صُممت هذه المستوطنات لتلبي أسلوب حياتهم الخاص، كما شكّلت مواضع جاذبة للشركات الكبرى التي أقامت المصانع هناك، حيث استُخدمت النساء المتدينات كعمالة يدوية رخيصة في مشاريع صناعية تقوم على التكنولوجيا المتقدمة(٣٥). لم تكن قوى العرض والطلب الاقتصادية عاملاً مؤثراً بقدر كبير في تحفيز نموّ الاستيطان بطبيعة الحال، بل خطة حكومية محنّكة صُممت لدفع المواطنين الإسرائيليين إلى هجر المراكز الحضرية في تل أبيب والقدس. أحاطت الحكومة الرقم الدقيق للمبلغ المرصود لمصلحة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة بالكتمان الشديد، وتمّت هيكلة الميزانية عمداً بما يسدل حجب الغشاوة على هذه المعلومات، بالنظر إلى أن الرصيد المالي المخصص لدعم المستوطنات موزع في ثنايا بنود عمومية ولا يتطرق إلى التحديد فيما إذا كانت الجماعة المعنيّة ضمن إسرائيل أو في المناطق المحتلة. في نهاية العام ٢٠٠٣، أجريت واحدة من أكثر عمليات التدقيق المالي شمولاً في هذه المسألة، وفي تعليقها على ذلك، زعمت صحيفة **هآرتز** الإسرائيلية أن التكلفة الإضافية للمشروع الاستيطاني قد تجاوزت عشرة مليارات مارك منذ العام ١٩٦٧(٣٦). أوجزت الخطة الشاملة

---

(٣٥) Gadi Algazi, "Offshore Zionism," *New Left Review*, no. 40 (July-August 2006).

(٣٦) وفقاً لتدقيق الحسابات، تمنح وزارة الإسكان مبلغ ٥٠٠٠ دولار أمريكي لكل من يشتري منزلاً وراء الخط الأخضر، وقرضاً يتجاوز ١٥,٠٠٠ دولار أمريكي، يتحول نصفها إلى منحة بعد خمسة عشر عاماً. وتقدم وزارة البنية التحتية الوطنية تخفيضاً قدره ٥٠ في المئة على تكاليف التطوير أو خصم ٦٩ في المئة على رسوم الحيازة الإيجارية. أنفقت الدولة حتى الآن ٢,٢ مليار دولار على الإسكان، منها ٥٠٠ مليون دولار خلال العام ١٩٩٢، عندما أصبح شارون وزيراً للإسكان. إضافة إلى ذلك، تقدم وزارة التعليم خصماً بمقدار ٩٠ في المئة على رسوم التدريس في مدارس الحضانة، مع فوائد أخرى. وتقدم وزارة التجارة والصناعة شروطاً للصناعة بتقديم ما يصل إلى ٣٠ في المئة من الاحتياجات التمويلية، وفوائد ضريبة الدخل على الدخل الذي يدفعه المشروع. كما تقدم وزارة المالية خصماً بقيمة =

التي أعدّها قسم الاستيطان الزراعي في المنظمة الصهيونية العالمية بداية العام ١٩٨٣ التوزيع الجغرافي للحوافز الاقتصادية. وقد وضع عضو حزب الليكود ماتيتياهو دروبلس (Matityahu Drobless)، بالتعاون مع اللجنة الوزارية للاستيطان برئاسة آرييل شارون، **الخطة الشاملة للمستوطنات في الضفة الغربية حتى نهاية عام ٢٠١٠**، وعُرفت هذه الخطة أيضاً بخطة المئة ألف، في إشارة إلى هدفها الرئيس برفع العدد الكلي للسكان اليهود في الضفة الغربية إلى ١٠٠,٠٠٠ بحلول عام ١٩٨٦[٣٧].



مستوطنة جفعات زئيف. العام ١٩٨٣ تقريباً.

= ٧ في المئة على دفع ضريبة الدخل. فوق ذلك، تم تحويل المزيد من الأموال إلى السلطات المحلية. على الرغم من أن المستوطنات في الحقيقة مجتمعات ريفية تتمتع بالثراء عموماً، وأقوى اقتصادياً من متوسط عدد السكان في إسرائيل، فإن نصيب الفرد من التحويل المالي الحكومي إلى السلطات المحلية في الضفة الغربية هو أعلى بمقدار ٢,٢٥ في المئة منه داخل إسرائيل. انظر:

Moti Bassouk, "The Price of Settlements," *Ha'aretz*, 26/9/2003, and Shlomo Swirski, *The Price of Occupation* (Tel Aviv: Mapa, 2005) (in Hebrew).

(٣٧) بحسب الخطة، تقرر إقامة ثلاثة وعشرين من المجتمعات المشتركة والريفية الجديدة، وعشرين من مستوطنات الناهل العسكرية، إضافة إلى إنشاء طرق جديدة بطول يتراوح بين ٣٠٠ ـ ٤٥٠ كم في الضفة الغربية، مخصصة لاستخدام المقيمين اليهود بشكل حصري. انظر:

Ministry of Agriculture and the Settlement Division of the World Zionist Organization, *Master Plan for Settlement for Judea and Samaria, Development Plan for the Region for 1983-1986* (Jerusalem: The Ministry, 1983). =

أُرفق بالخطة نصٌّ تضمّن إقراراً بأن «العملية الاستيطانية ككل اشتملت على دوافع «طبيعية» للاستيطان توجّهها سياسة الطلب، ودوافع «صُوريّة» للاستيطان قائمة على التزامات أيديولوجية»[٣٨]. ومضى النص في اقتراح القواعد الجغرافية للحوافز الاقتصادية: يتناسب مبلغ الدعم الحكومي عكسياً مع مستوى الطلب الاقتصادي. وعليه، تحظى المناطق ذات الطلب المنخفض بدعم مالي كبير، وتغطي الحكومة معظم نفقات التطوير، وتقدم السكن المجاني تقريباً لكل من يوافق على الاستيطان هناك، بينما تتلقى المناطق ذات الطلب المرتفع في الضفة الغربية دعماً مالياً أقل (لكنه ضخم مع ذلك). وعُرِّفت المناطق ذات الطلب المرتفع بأنها تلك الواقعة ضمن «المسافة التي يستغرق السفر إليها بالسيارة من المحيط الخارجي للمنطقة الحضرية لتل أبيب مدة ٣٠ دقيقة، و٢٠ دقيقة من محيط القدس، ويرمز إليها على الخارطة بقطاع عرضهُ ١٥ ـ ٢٠ كيلومتر يقع مباشرة شرق الخط الأخضر، وبحزام عرضه ١٠ كيلومترات حول القدس. وأدّت عوامل أخرى دوراً في تعريف المناطق ذات الطلب المرتفع تضمّنت «مقومات محلية إيجابية جاذبة، مثل المشهد»، بينما اجتمعت في المناطق ذات الطلب المنخفض سمات سلبية تقلّل من جاذبيتها مثل قربها من الكتلة السكانية العربية». حُدّدت مناطق الطلب المنخفض والمتوسط عموماً في «السلسلة الجبلية.. التي تقع على مسافة تجتازها السيارة خلال خمسين دقيقة انطلاقاً من تل أبيب، وخمس وثلاثين دقيقة انطلاقاً من القدس». هناك، حيث «مواضع السكان العقائديين ذوي الإمكانيات البشرية العالية والسجايا الاجتماعية الذين يشكّلون جماعات صغيرة ضمن المستوطنات الصغيرة»[٣٩]. في العموم، انتهجت الحكومة سياسة دعم قائمة على قانون بسيط: كلما كان المستوطنون على استعداد لتكبّد المشقة والخطر على المستوى الشخصي،

= خلال فترة الخطة، حققت الحكومة الهدف بما يتعلق بالمستوطنات الجديدة، لكنها أخفقت في توقعاتها السكانية؛ إذ لم يتجاوز عدد السكان الفعلي في نهاية عام ١٩٨٦ ٥١,٠٠٠ نسمة.

(٣٨) Matityahu Drobless, *Masterplan for the Development of Settlement in Judea and Samaria for the Years 1979-1983* (Jerusalem: The Settlement Division of the World Jewish Organization, 1978) (in Hebrew).

(٣٩) Matityahu Drobless, *Master Plan for Settlement for Judea and Samaria, Development Plan for the Region for 1983-1986* (Jerusalem: Ministry of Agriculture and the Settlement Division of the World Zionist Organization, 1983) (in Hebrew).

وكانوا أكثر بعداً عن مراكز العمل الإسرائيلية، ازداد الدعم الحكومي. نجحت سياسة الحوافز المالية باستمرار في مواجهة التحدي الذي فرضه عدد الإسرائيليين المتزايد في الضفة الغربية، ويمكن البرهنة على ذلك من خلال الإحصائيات التالية: في أيار/مايو ١٩٨٤ ومع نهاية الولاية الثانية لحكومة الليكود، كان هناك ٣٥,٠٠٠ مستوطن يقيمون في ١٠٢ مستوطنة ضمن الضفة الغربية. وبحلول عام ١٩٩٢، عندما خسر الليكود السلطة لمصلحة العمل وابتدأت عملية أوسلو، كان عدد الناس المقيمين في ١٢٣ مستوطنة حوالى ١٠٠,٠٠٠. في العقد التالي، وفي ظل عملية أوسلو، وعلى الرغم من أن عدد المستوطنات لم يرتفع، تعاظمت الكثافة السكانية إلى حد بعيد، إذ تضاعف العدد ليبلغ ٢٠٠,٠٠٠[٤٠] على الرغم من العنف الذي اندلع إثر الانتفاضة الثانية، استمر عدد المستوطنين بالازدياد في المستوطنات ذات الصبغة الدينية المتشددة على وجه الخصوص، ما نجم عنه ارتفاع عدد المستوطنين بنسبة ١٥,٣ في المئة خلال السنوات الأربع الأولى من الصراع، ليصبح العدد الكلي للمستوطنين في الضفة الغربية (باستثناء القدس) ٢٦٨,٠٠٠ في العام ٢٠٠٦[٤١].

مجتمع المستوطنة المحلي

تتفاوت أنماط المستوطنات المبنية في الضفة الغربية، وتتنمي المستوطنات التعاونية الزراعية كالكيبوتز والموشاف إلى نسق الصيغ الاستيطانية التاريخية الخاصة بالحركة الصهيونية العمالية[٤٢] توجد تسع مستوطنات من نمط الكيبوتز واثنتان وعشرون من نمط الموشاف في الضفة الغربية حالياً، وقد بنيت معظمها خلال السبعينيات في ظل حكومة العمل، وتوضعت ضمن المناطق المتضمنة في خطة ألون، بينما تباينت ضروب

---

(٤٠) Lein and Weizman, "Land Grab Israel's Settlement Policy in the West Bank".

(٤١) البيانات وفقاً لمكتب الإدارة السكانية الإسرائيلي، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

(٤٢) يختلف الموشاف والكيبوتز لناحية مستوى المساواة ومدى التشارك في ملكية الممتلكات بالعموم، ووسائل الإنتاج بشكل خاص. أصبحت هذه الفروقات ملتبسة منذ تسعينيات القرن الماضي، بسبب الأزمة الاقتصادية التي أثرت في حركات الموشاف والكيبوتز وبسبب التغييرات في القيم السائدة ضمن المجتمع الإسرائيلي. الميزة المشتركة لهذا النمط من المستوطنات، في أطوارها الأولى على الأقل، هي سمتها الزراعية، على الرغم من أن عدداً من هذه المستوطنات قد وسّع نطاق نشاطه منذ الثمانينيات إلى المجال الصناعي والسياحي، بينما بدأ أعضاؤها بالعمل كموظفين مدفوعي الأجر في المراكز الحضرية القريبة. انظر:

Lein and Weizman, Ibid.

المستوطنات الأخرى التي بنيت خلال العقد نفسه بين **الحضرية والريفية**(٤٣).

وبما أن نظام مصادرة الأرض فرض قيوداً على إنشاء المستوطنات وقصره على الأراضي البور الملحقة بدولة إسرائيل، وبالنظر إلى أن المستوطنين اليهود ـ الإسرائيليين (الساعين إلى تحسين نوعية حياتهم، من أولئك المنتمين إلى حركة غوش إيمونيم الدينية القومية، وسواهم من المدنيين المقيمين في المدن) لا يملكون خبرة في الزراعة ولا يرغبون في العمل فيها، توجب، إذاً، وضع دراسة طبوغرافية للاستيطان وفق تصور جديد. وفي بداية الثمانينيات من القرن الماضي، باشرت دائرة الاستيطان في الحركة الصهيونية العالمية جنباً إلى جنب مع الذراع الاستيطاني لغوش إيمونيم؛ أمانة (Amanah)، بتطوير «مجتمع المستوطنة المحلي» بهدف الاستيطان في المناطق الجبلية الخاضعة للسيادة الإسرائيلية داخل إسرائيل في منطقة الجليل، وأراضي الضفة الغربية المحتلة. وكان الأمر في كلتا المنطقتين جزءاً من المجهود القومي لتحقيق «التوازن السكاني» بين العرب واليهود(٤٤). وفقاً للتعريف القانوني: «مجتمع المستوطنة المحلي» هو جمعية تعاونية مسجّلة في القيود الإسرائيلية الخاصة بالجمعيات، وفي جوهره هو قرية مخصوصة في الضواحي موقوفة على أعضائها المنتمين إليها. لكل من «مجتمعات المستوطنة المحلية» هذه إجراءاتها المستقلّة في قبول الأعضاء، وآليات المراقبة الخاصة الناظمة لكل مناحي الحياة في هذا المجتمع، بدءاً من مراعاة الشعائر الدينية والالتزام العقائدي الصارم وصولاً إلى كيفية استعمال المحيط الخارجي للمنازل. يمكن طرد الأعضاء على خلفية تجاهلهم للتحذيرات ورفضهم التأقلم مع اللوائح القانونية للمجتمع، أو في حال لم يحققوا الاندماج المطلوب على المستوى الاجتماعي والديني والعقائدي. وما أضمره تكوين «مجتمع المستوطنة المحلي» على هذه الشاكلة، هو الحؤول دون احتمال قيام المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل ببناء منازلهم داخل هذه المستوطنات. طوّر النظام آليات أخرى لإقصاء

---

(٤٣) تعرّف الهيئة المركزية الإسرائيلية للإحصاء المستوطنة «بالحضرية» إذا بلغ عدد سكانها ٢٠٠٠ على الأقل، بينما «الريفية» هي المستوطنات التي يقل عدد سكانها عن ٢٠٠٠. يوجد في الوقت الحالي اثنتا عشرة مستوطنة محددة كمستوطنات ريفية وثلاث عشرة محددة كمستوطنات حضرية.

(٤٤) Oren Yiftachel, *Planning a Mixed Region in Israel: The Political Geography of Arab-Jewish Relations in the Galilee* (Aldershot: Gower Publishing, 1992), p. 376.

المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل صُمِّمت لتفادي القوانين الإسرائيلية التي تحظر تخصيص الموارد على معايير تفضيلية. انتقلت «أراضي الدولة» ضمن إسرائيل وفي المناطق المحتلة إلى عهدة الوكالة اليهودية أو المنظمة الصهيونية العالمية؛ وكلتاهما جمعية غير حكومية مسجلة في الولايات المتحدة، وقد مكّن تسجيلهما في الخارج الدّولةَ من التحايل على قوانينها الخاصة(٤٥) لا تمثّل المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية مواطني إسرائيل وإنما «يهود العالم»، ومهمتهما المعلنة هي توجيه الموارد لمصلحة السكان اليهود في الدولة حصراً. تشكل تبرعات اليهود في الخارج دعامة هاتين المنظمتين اللتين تستفيدان أيضاً، لكونهما منظمتين خيريتين مسجلتين في الولايات المتحدة، من إعفاءات ضريبية خاصة(٤٦) حالما تتكون نواة «مناسبة» للمستوطنة، تنقل المنظمتان ملكية الأرض إليها، وتفوّضان الجمعية التعاونية للمستوطنة بعد ذلك بترشيح المزيد من الأعضاء(٤٧). يمكن أن يتعهد العمرانَ السكني في هذه المستوطنات شركاتُ تطوير حكومية، مطورون

(٤٥) نشأت هذه الممارسة خلال حرب ١٩٤٨ عندما أصبح بن غوريون مهموماً بالرأي الدولي حول تطهير الأراضي الفلسطينية وضمّها. من خلال الوعود التي قدمها «بأن الدولة اليهودية لن تقوم بأي مصادرة للأرض العربية»، أراد الالتفاف على وعوده من خلال تحويل الأراضي إلى المنظمة الصهيونية العالمية ومنها إلى اليهود الإسرائيليين.

(٤٦) لأن المستوطنات كانت ضدّ السياسة الأمريكية، لم يسمح للوكالة اليهودية بعد ذلك بالإعفاء الضريبي الآمن على التبرعات المجموعة في الولايات المتحدة؛ بناء على ذلك، تأسست شعبة الاستيطان عام ١٩٧٩ ضمن المنظمة الصهيونية العالمية، وأدّت هذه الشعبة دور دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية في جميع المسائل المتعلقة بتأسيس المستوطنات في المناطق المحتلة. انظر:

Lein and Weizman, Ibid.

(٤٧) جرى الطعن في هذه الممارسة بنجاح في محكمة العدل العليا عام ٢٠٠٠ من قبل عائلة فلسطينية إسرائيلية ـ كعدان ـ التي رفعت عريضة تطالب بحقها في العيش ضمن «مجتمع مستوطنة» كاتزير، الواقعة في الجانب الإسرائيلي من الخط الأخضر. في مناسبتين منفصلتين، منعت لجنة القبول للمستوطنة عائلة عادل كعدان من استئجار أرض في البلدة بسبب أصولها القومية. استغرق الأمر محكمة العدل خمس سنوات لإصدار حكم ضد المستوطنة والوكالة اليهودية وأمرت المستوطنة بإعادة النظر في الطلب المقدم من كعدان. على الرغم من كسبهم القضية، وقد منحوا فرصة لشراء أرض داخل المستوطنة (وفقاً لسعرها عام ١٩٩٥ ـ السنة التي قدمت فيها العريضة أول مرة)، لا تزال الممارسة العامة للإقصاء سارية ولم يجرِ تفكيكها بعد. عُرض على كعدان عام ٢٠٠٣ رقعة أرض في المستوطنة لكن بناء المنزل على هذه الرقعة لا يزال مؤجلاً. انظر:

Neta Ziv and Ronen Shamir, "Politics and Sub-Politics in the Struggle Against Land Discrimination," in: Yehuda Shenhav, ed., *Theory and Criticism, Space, Land, Home* (Tel Aviv: The Van Leer Jerusalem Institute and Hakibbutz Hameuchad, 2000), p. 281.

تجاريون، أو متعهدون خاصون. فُرضت الذائقة المعمارية الموحّدة من خلال تصاميم مكررة للمنازل الأسرية ذات الحدائق تتنوع بين مفردة ومزدوجة. وهناك خيار آخر وجد في بعض المستوطنات وهو برنامج «ابنِ منزلك»، وكان الهدف منه تشجيع الناس على تصميم «منزل أحلامهم» وبنائه بأنفسهم[(٤٨)]، وقد شرحَ لي معماريّ شاب مقيم في الضفة الغربية المسألة على النحو الآتي:

لقد كُتبَ الكثير [في نقاشات عصيبة] حول مسألة السطوح القرميدية... وعلى الرغم من ذلك، أعتقد شخصياً أن ثمّة ما يثير الاهتمام في هذا المنحى... وباعتبار أن تلك المسألة قد استُهلّت أصلاً كنوع من الممارسات الشائعة منذ حوالى عشرين عاماً... يمكنك أن تميّز المستوطنة اليهودية بسهولة من مسافة بعيدة!... قد يبدو المظهر شاذاً عن محيطه، لكنه يدلي ببيان قوي ويدلل على وجهة نظر طبوغرافية: هذه المستوطنة يهودية[(٤٩)]!





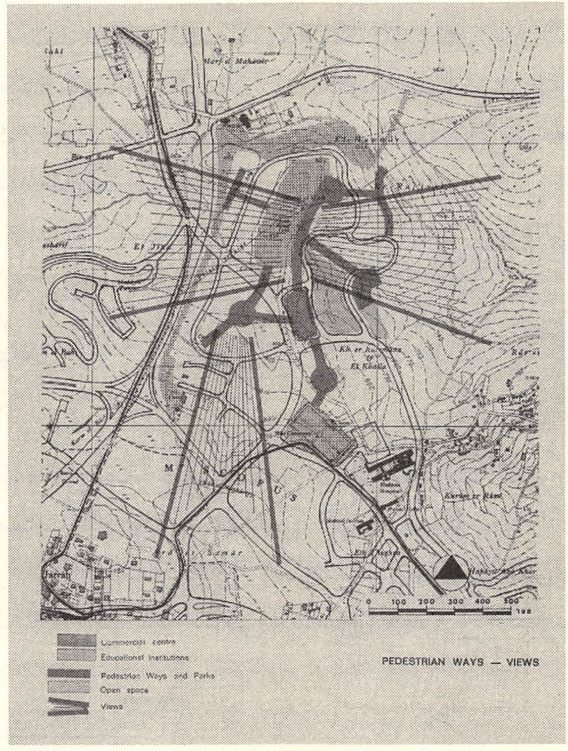
الصورة اليسرى: منزل في مستوطنة يهودية في ثمانينيات القرن الماضي. الصورة اليمنى: منزل في قرية فلسطينية.

---

(٤٨) افتتحت حكومة الليكود الأولى هذا البرنامج لتمكين المقيمين في سكن الدولة ضمن المناطق النامية، لتحسين مستويات معيشتهم؛ وعليه، تم تطبيقه في بعض المستوطنات. مكّن البرنامج المواطنين الإسرائيليين من تأجير أراضي الدولة سراً، ثم تصميم منزل خاص وبنائه على حديقة صغيرة بمساحة ٢٥٠ - ٥٠٠ متر مربع. نجح المشروع على المستوى الشعبي. على امتداد البلدات الإسرائيلية النامية، وعلى خلفية مشهد العقارات السكنية الواسعة التي ترعاها الدولة، خلقت صفوف من البيوت المستقلة المخصصة لعائلة واحدة تضاداً جمالياً - أيديولوجياً بين الوهم العمالي بالجماعية، القائم على صهر الهويات الشتاتية (diasporic) السابقة في بوتقة الحداثة الصبّارية [الصبّاري أو الصباريم: اليهودي المولود في فلسطين، المترجم]، والوهم الليكودي باللبرلة التي تحث على «العودة» إلى الهوية الإثنية الشتاتية. انظر:
Dan Raz (Chief Architect, Ministry of Construction and Housing), "Planning Guidelines for "Build Your Own Home" Neighborhoods," in: Harlap, ed., *Israel Builds*. 38; 8.

(٤٩) نسخة من أرشيف بحوث الأفلام: =

علاوة على كونه تلبيةً لنواح جمالية نموذجية في الضواحي الخاصة بالطبقة الوسطى، فإن تزيين منازلِ المستوطنات بالسطوح القرميدية قد أدى دوراً أمنياً أيضاً: يمكن تحديد الهوية الإسرائيلية للمواقع من بعيد. تبدّت ملامح هذا التطبيق المعماري الشائع حين أوصى الجيش في ثمانينيات من القرن الماضي بأن تفرض مجالس المستوطنات بناء سطوح مكسية بالآجر الأحمر كجزء من مخطط إنشاء المستوطنة. وإضافة إلى كونها تسمح للمستوطنين بالتعريف عن أنفسهم ضمن المشهد الطبيعي العام، تدعم السطوح الجيش بما توفره من وضوح يمكنه من فرز «العدوّ من الصديق» وتحديد هويتهما بصورة أفضل من البرّ والجوّ على حدّ السواء.



دراسة مخطط الحي اليهودي للتلة الفرنسية، تظهر خطوط العرض كأسس يقوم عليها التخطيط الحضري. المصدر: وزارة الإسكان والتعمير الإسرائيلية ١٩٧٢. الصورة أعلاه لمستوطنة جفعوت (خطة الطريق). الصورة أدناه: مستوطنة هارشموئيل (خارطة هيكلية).

"The Politics of Verticality", episode 10, *The Panoptic Paradox*, Eyal Weizman and Nadav Harel (2003). =

أصبحت السطوح القرميدية مشهداً شائعاً في المدن والقرى الفلسطينية، حيث بنيت سطوح قرميدية فوق السطوح الأصلية، الرائجة في المساكن الفلسطينية المخصصة لعائلة واحدة، والتي تؤدي دورها على أكمل وجه من ناحية أخرى.

في ذروة النشاط المديني إبان سنوات أوسلو (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠)، ابتدأت طفرة عقارية في المدن الفلسطينية حفّزتها النخب الثرية العائدة، وبنيت الأحياء الجديدة في محيط المدن والبلدات الفلسطينية.

وفقاً لما رصدته المنظّرة الفرنسية سيلفان بول (Sylvain Bulle) ماثلَ الطراز المعماري في هذه المشاريع الإسكانية الطبيعة العمرانية للمستوطنات شبه الحضرية ومستوطنات الضواحي، وشكل في كثير من سماته نسخةً من بناها المعمارية والمدينية، وهو بالمثل، استجابةٌ للمخاوف التي دفعت الطبقة الوسطى في كل مكان إلى البحث عن الخصوصية والأمن بعيداً عن مراكز المدن المكتظة المحفوفة بمخاطر محتملة.

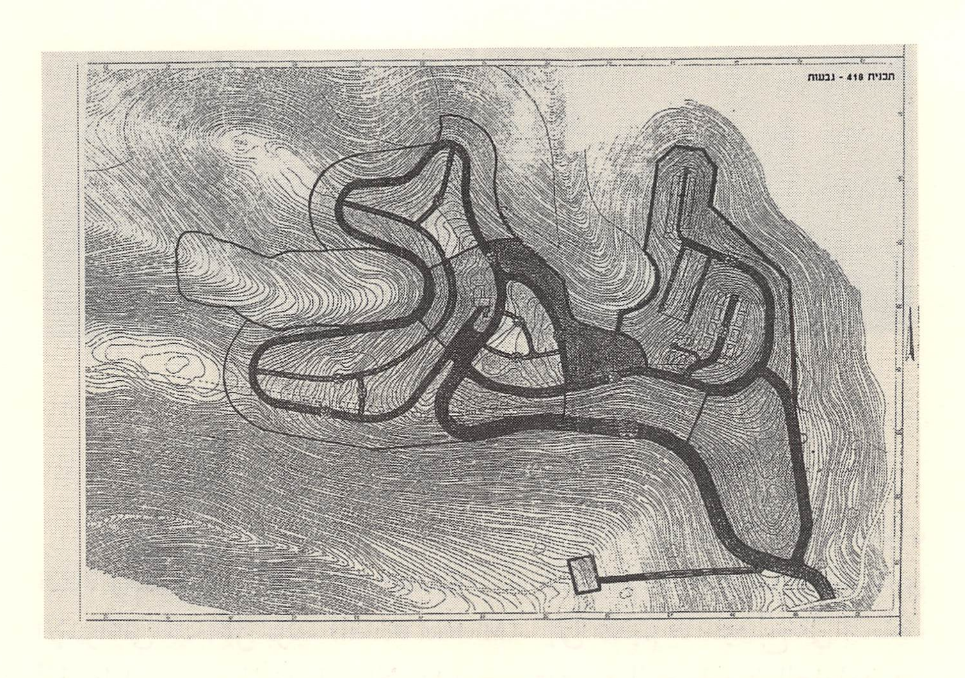
في بعض الأحيان، تبنّى الإسكان الفلسطيني الجديد القائم على أعالي التلال، المبني بالقباب والأقواس الإسمنتية وبعض الإضافات ذات الصبغة الشرقية، توجهات رومانسية شبيهة بتلك التي امتازت بها الأحياء اليهودية في القدس المحتلة[٥٠].

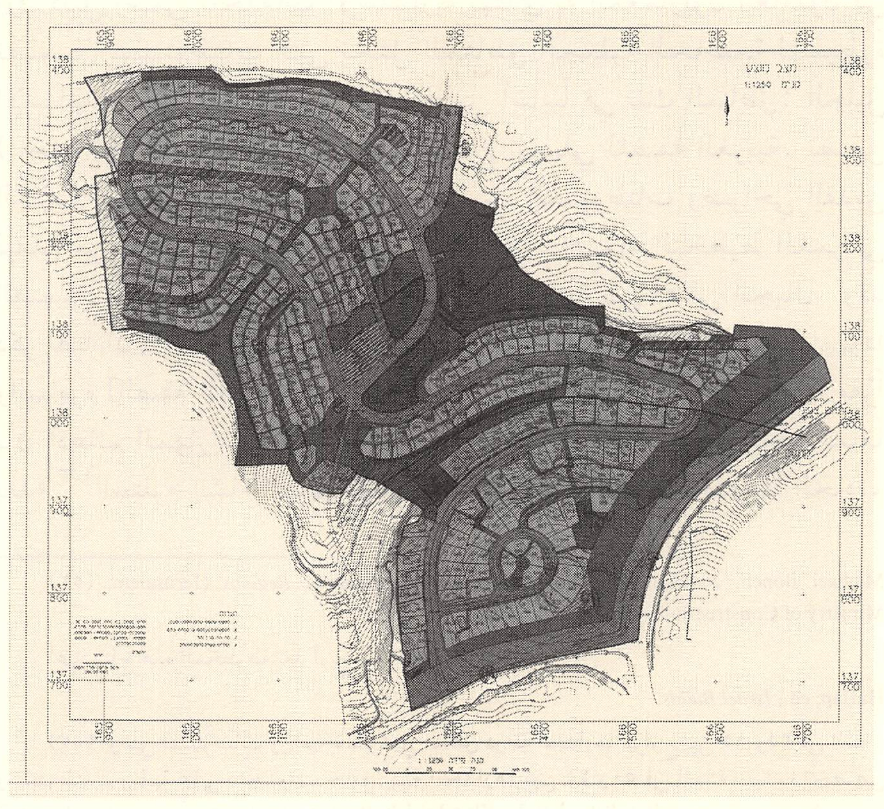
إن محاكاةً من هذا القبيل، أو لنقل تمويهاً ـ مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات العسكرية المذكورة آنفاً ـ تدعم حواراً بين متعاكسين من شأنه زعزعة الحدود البصرية الفاصلة، وتخلق نمطين من التهجين المعماري يطعنان بالتضادّ الثنائي البصري لعمارة «المستوطن» وعمارة «الأصيل»[٥١].

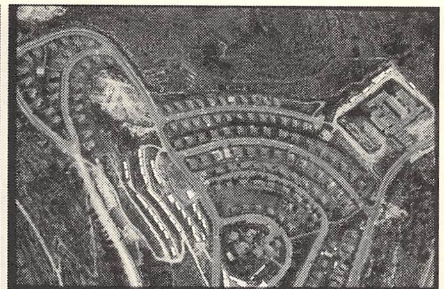
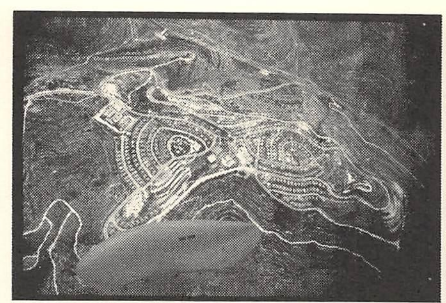
---

(٥٠) Sylvain Bulle, "Between War and Peace, Chronicle of a Modern Urban Condition," in: Philipp Misselwitz and Tim Rieniets, eds., *City of Collision: Jerusalem and the Principles of Conflict Urbanism* (Basel; London: Birkhauser, 2006), pp. 373-374.

(٥١) Homi Bhabha, "Of Mimicry and Man: The Ambivalence of Colonial Discourse," *October*, no. 28 (Spring 1984), and Yehuda Shenhav, "Introduction," in: Yehuda Shenhav, *Coloniality and the Postcolonial Condition: Implications for Israeli Society* (Jerusalem: Van Leer Institute and Hakibbutz Hameuchad, 2004), p. 19 (in Hebrew).


תכנית 418 - גבעות


1:1250

مستوطنة إيلي. تصوير إيال وايزمان، ٢٠٠٢.

عمرانٌ بصري

أصدرت وزارة الإسكان والتعمير عام ١٩٨٤ كتيّب إرشادات بعنوان **البناء والتطوير في المناطق الجبلية**(٥٢)؛ طمحَ مؤلّف الكتيب، المعماري الإسرائيلي ميخائيل بونيه (Michael Boneh)، إلى تقديم ما سيصبح في الحقيقة أول دليل رسمي للخدمات الاستشارية يهتدي به المعماريون العاملون في تصميم المستوطنات التي تحتل المناطق الجبلية الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية. كان الفلسطينيون هم القاطنين أساساً في تلك المناطق: الجليل (داخل أرض الحق الإسرائيلي)، والقطاع الجبلي للضفة الغربية. تضمّن الكُتيّب تلخيصاً للخبرات المكتسبَة من بناء المستوطنات وضواحي القدس ليقدم من خلال ذلك شهادةً على انتقال بؤرة اهتمام التخطيط العمراني الصهيوني من السهول الساحلية والوديان الزراعية إلى أعالي الجبال. وقد ذكرَ نصّاً أن: «نموّ المستوطنات المستمر في القدس، الجليل، جبال يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، يعتمد على تطوير المناطق الجبلية الوعرة»، مقرّاً بأن «دعائم المهارات اللازمة للبناء على المناطق الجبلية لم تتوطّد تماماً بعد»(٥٣) استلزم إنشاء المستوطنات الجبلية البناءَ على المنحدرات الحادة،

---

(٥٢) Michael Boneh, *Building and Development in the Mountain Regions* (Jerusalem: Ministry of Construction and Housing, 1984).

أعيد إنتاج هذه المخطوطة بعد أربع سنوات في:

Harlap, ed., *Israel Builds*.

(٥٣) أوصي بمستوطنات زراعية صغيرة في مناطق درجة انحدارها تتراوح بين ١٥ و٢٥ في المئة، ومستوطنات ريفية على منحدرات حادة نسبة انحدارها بين ٢٥ و٥٠ في المئة، بينما تخصص المنحدرات التي يتجاوز انحدارها ٥٠ في المئة لبلدات إقليمية فقط. انظر: المصدر نفسه، ص٩.

وقد قسّم بونيه المنطقة الجبلية مخصصاً لكل قسم بنيةً استيطانية متمايزة تبعاً لاختلاف الظروف الطبوغرافية[٥٤]. في هذه التقنينات الرسمية التي أرست تصميم المستوطنات الجبلية على أساس الظروف الطبوغرافية المتمايزة، ما يوحي بأن قوانين الحت والتعرية الطبيعية قد أصبحت جزءاً من مزاولة التصميم المعماري الحضري. وأمسى القوام التضاريسي الخاص لأعالي التلال، حيث يجري تصميم المستوطنات، برنامجَ عملٍ للمخطط الاستيطاني. بحسب الدليل التوجيهي المذكور والقواعد العملية التي اختبرها ليترسدورف في معاليه أدوميم، تقيّد مخطط العمران المديني للاستيطان في الجبال إجمالاً بمبدأ «التنظيم أحادي المركز»، وعلى ضوء هذا المبدأ، تتبعُ خطوط البنية التحتية مسار المعالم الطبوغرافية للخريطة. ترتسم الطرق على هيئة حلقات تتلاءم مع الشكل المخروطي للجبل، تخلق دائرة تامة حول القمة، وتُمدّ خطوط الاتصال الهاتفي والتغذية الكهربائية والمائية وأنابيب الصرف الصحي تحت هذه الطرق. وتتقسّم أرض البناء إلى قطع متساوية ومتكررة تتضمن كلٍ منها منازل خاصة صغيرة ذات سطوح قرميدية تتوضع بمحاذاة الطرق تشذّ عن الخلفية الطبيعية للمشهد العام. طمحت نظمُ التخطيط الاستيطانية على الأغلب إلى خلق دائرة «مثالية» حول مركز مدني شاهق يربض على القمة (وهو بالعموم الكنيس القائم في مركز المستوطنة وعلى أعلى نقطة في قمة التلة). لكن معالم المستوطنة قد طالها التشوه في واقع الأمر بسبب البنية التضاريسية الخاصة، وقيود ملكية الأرض، وما اقتضاه قانون حظي بالموافقة عموماً، كان قد تحدّد في المخطط الذي صممه ليترسدورف لمعاليه أدوميم، وهدفَ إلى تقليص المسافة التي يتوجب على المشاة اجتيازها من منازلهم لبلوغ المرافق العامة والخدمات المدنية إلى ٢٥٠ متراً، من دون اضطرارهم إلى عبور الطريق الرئيس على الأرجح.

ظهرت قضية رئيسة في الدليل التوجيهي للوزارة حول الآراء وخطوط الرؤية التي أوجزها بونيه في متنه، فقد أوصى في توجيهاته بأن: «توضّعَ

---

(٥٤) تتقسم خواص البناء تبعاً لتدرجات الانحدار: مبنى من ثلاثة طوابق: ١٥ ـ ٢٠ في المئة؛ منازل مخصصة لعائلة واحدة: حتى ٢٥ في المئة؛ مبنى سكني مع شرفات: ٢٠ ـ ٤٥ في المئة؛ مبنى مرتفع مع شقتين في كل طابق: ٢٠ ـ ٤٠ في المئة؛ مبنى مرتفع مع أربع شقق في كل طابق ٢٥ ـ ٣٥ في المئة. انظر: المصدر نفسه، ص١٠.

الفتحات [النوافذ] في اتجاه الرؤية يعني تماماً أن تكون في اتجاه المنحدرات. . . [تعتمد الرؤية المثلى على] مواقع الأبنية والمسافات فيما بينها، وعلى كثافة البنيان، وعلى درجة ميل المنحدر والغطاء النباتي»(٥٥) كما أشار الكُتيّب أيضاً بأن زيادة نطاق الرؤية للحد الأقصى تستدعي أن يتوضع الجزء الداخلي من البيت قبالة الفرجات الفاصلة بين الأبنية على طول الحلقة السكنية الخارجية. إنها الرؤية التي أملت نظام التصميم وكيفيته في كل المناحي وصولاً إلى مواقع النوافذ في المنازل. وحبّذ الكُتيّب في معرض حديثه عن تنظيم المنازل نفسها، أن تكون وجهة مهاجع النوم نحو الساحات العامة الداخلية وغرف المعيشة نحو المدى المفتوح. في حقيقة الأمر، سعى التنظيم الهندسي إلى إنتاج معدّات بصرية في نطاق الضواحي. ويشارُ إلى نموذج المستوطنة الجبلية في الجليل - شبيهة بتلك التي في الضفة الغربية - بالعبرية بـ مسبيه (Mitzpe)؛ أي مستوطنة (مَطَلّ)، ويعبرّ هذا المصطلح عن الوظيفة الرئيسة للمستوطنات في المناطق الجبلية. يفرضُ ترتيبُ البيوت والطرق على هيئة حلقات حول القمم على السكان مجالَ رؤيةٍ محوريّاً يتجّه في وجهتين: عليا وسفلى نحو المشهد الطبيعي المحيط، وأخرى في اتجاه الداخل ونحو الأعلى تشكل مجالَ رؤية منطوياً على نفسه، يشرف على الساحات العامّة المشتركة ومنازل أعضاء المجتمع المحلي الآخرين. تنطوي خطوط الرؤية الثابتة والمبنية باتجاه الداخل والخارج على جملة تعقيدات وتناقضات شتى، إذ يرمي حيّز الرؤية المتّجه داخلاً إلى تعزيز مدلول المجتمع المحلي وتيسير إدارة حياة القاطنين بصورة ودّية، مع وضع ضوابط للسلوك العام «المقبول» أيضاً. تضبط السلطة التأديبية في هذا المخطط الحضري المواطنين في إطار النظرة المشتركة والمعمّمة بين جميع أعضاء المجتمع القائم. في حقيقة الأمر، يدعم التخطيط الدائري الموجّه بشكل وثيق نحو المناطق المشتركة في الداخل «خفارةً لا شعورية» تخلق ضوابطَ للسلوك العام المقبول(٥٦). بوجود هذا التلاصق الاجتماعي والجسدي الذي

(٥٥) المصدر نفسه، ص١٤.

(٥٦) قارن أفكار جين جاكوب بعمله. انظر:
Jane Jacobs, *The Death and Life of Great American Cities* (New York: Vintage Books, 1992 [1961]), pp. 35-36.

يفرضه الإطار المسدود للمجتمع المحلي والمعزول عن محيطه في الوقت نفسه، يعزز «مجتمع المستوطنة المحلي» تماسكاً مجتمعياً في صيغة هوية شكليّة مشتركة. لا ريب في أن عدداً من سكان «المجتمعات المحلية لمستوطنات» الضفة الغربية، الذين وفدوا إليها بحثاً عن جودة حياة أفضل في المقام الأول، قد أُقحموا شيئاً فشيئاً في مناخ عقائدي قومي متعاظم، وسيقاومون أي مبادرة سياسية تهدف إلى إخراجهم من بيوتهم بلا أدنى شك. تتقلب المظاهر العقائدية للمستوطنين وترسخُ في تفاصيل حياتهم اليومية، في شعائرهم القليلة، وأعمالهم، وأسفارهم، وحتى أوقات فراغهم[٥٧].

يوجّه ترتيب واجهات المنازل نحو الخارج مرأى السكان نحو المشهد الطبيعي المحيط، وعلينا في هذا السياق أن نستحضر نصّ قاضي محكمة العدل العليا فيتكون (vitkon) حول الدور الأمني لمستوطنة بيت إيل[٥٨]؛ إذ إنه يصادق على الدور المميز للسيطرة البصرية في مشروع الدولة لإقرار السلام والتهدئة: «تتحرك العناصر الإرهابية بسهولة أكثر ضمن المنطقة المأهولة حصراً بالسكان المتعاطفين مع العدو أو غير المبالين، خلافاً لما هو عليه الحال في المنطقة التي تضم أشخاصاً مسؤولين عن **مراقبة** تلك العناصر و**إعلام** السلطات عن أي تحركات مريبة»[٥٩]. ما يضمره هذا القول بين سطوره؛ هو أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بتجنيد سكانها المدنيين كعملاء سريين يرفدون الوكالات العاملة في سلطة الدولة، وأن وجود المستوطنين هو أداة تستخدم لخدمة الأغراض الأمنية للدولة[٦٠]. إن مهمة المستوطنين المدنيين، أطفالاً، ورجالاً، ونساءً، هي التحري عن تحركات الفلسطينيين في الضفة الغربية ووضع تقارير بهذا الشأن، كي يسهموا في تحويل المنطقة

---

(٥٧) Louis Althusser, "Ideology and Ideological State Apparatuses," in: Slavoj Zizek, ed., *Mapping Ideology* (London; New York: Verso, 2000), pp. 105-137, and Louis Althusser, *For Marx* (London: Verso, 2006).

(٥٨) انظر الاقتباس كاملاً في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٥٩) HCJ 258/79, *Abu Hilo et al. v. Government of Israel et al.* [Bet-El].

(التشديد من الكاتب).

(٦٠) مقدرة المستوطنات على الاضطلاع بالمراقبة هي عنصر وحيد فقط ضمن نظام ماكر ومنتشر يعمل عبر سلسلة من التقنيات الإلكترونية لتعيين الحدود، والسيطرة السكانية، وبطاقات الهوية، والفحص، والتحكم بالنقد، وهلم جرا.. انظر:

Elia Zureik, "Constructing Palestine through Surveillance Practices," *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 28, no. 2 (November 2001), pp. 205-207.

المحتلة إلى مصفوفة بصرية تنبثق أنوارها من نقاط المراقبة/المستوطنات المتوالدة والمنتشرة على امتداد المشهد.

في خطوة إضافية تؤكّد سلطة المراقبة ـ حتى اندلاع الانتفاضة الأخير التي شكلت حدثاً بالغ الخطورة أحاق بحياة المستوطنين ـ استجاب عدد قليل فقط من مجالس المستوطنات لنصيحة المؤسسة الأمنية التي أوصت بضرب سياج حول المستوطنة يحول بينها وبين محيطها الطبيعي، ورفض الآخرون النصيحة على خلفية تقديرات مزجت بين منحى مجازي وآخر عملي. إن ضربهم السياج حول أنفسهم قد يحمل دلالةً على أن المستوطنات لن يكون بمقدورها بعد ذلك المطالبةُ بمزيد من المناطق الواقعة خلف سياجها الخارجي، وتشديداً على هذه المحاجّة، أورد المخرج الإسرائيلي آفي مغربي (Avi Mugrabi) في واحد من أفلامه الوثائقية تسجيلاً لشارون يتبجّح فيه قائلاً في حديث غير رسمي خلال تناوله الطعام في إحدى مستوطنات الضفة الغربية: «لقد قلت [لهم]: لا تبنوا أسوجةً حول مستوطناتكم. إذا وضعتم سياجاً، فإنكم تضعون حدوداً لتوسّعكم... علينا أن نضرب الأسوجة حول الفلسطينيين وليس حول مواقعنا»[(٦١)] من ناحية أخرى، اعتقد بعض المستوطنين أن الحماية الذاتية التي توفرها المراقبة البصرية تحيل الجدار المحصن أو السياج إلى وسائل حماية معوقة لا حاجة إليها. وفيما ذكره ضابط الأمن في مستوطنة قدوميم شلومي هازوني (Shlomi Hazoni) حول هذه الناحية، ما يؤكد الاعتقاد بالتحيّز الذي يضمره المسؤولون الأمنيون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين والعرب: «في مشروع التسييج خوفٌ يمكن للعرب أن يستشعروه... حين يكون بمقدورهم استشعار خوفنا فسيهاجمون... حتماً، لا يمكن اعتماد الأسوجة كإجراء أمني». وبدلاً من ذلك، اقترح هازوني وجوب «أن يكون مخطط المستوطنة وتصميم بيوتها جزءاً من مفهوم أمني واحد»[(٦٢)]. في معنى البحث عن الأمان عبر حاسة البصر، تُضاء المستوطنات اليهودية بشكل كثيف، وتبدو في الليل كشرائط برّاقة من الضوء الأبيض على صفحة المشهد الطبيعي العاتم، خلافاً

(٦١) Avi Mograbi, *How I Learned to Overcome My Fear and Love Arik Sharon* (documentary film, 1997).

(٦٢) كلا الاقتباسين من شلومي هازوني، ضابط الأمن في قدوميم، في مقابلة مع ميرا أسيّو ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

للأضواء الضاربة إلى الصفرة في القرى والبلدات العربية. على الجانب الآخر، وفي معنى البحث عن الأمان في التخفّي، تعتمد الأحياء الفلسطينية على إطفاء الأنوار لتحتمي من الهجمات الجوية الوشيكة. خلال الانتفاضة، قضى الجيش الإسرائيلي أخيراً بأن تحاط المستوطنات بنظام تسييج متعدد الطبقات، مجهّز بكاميرات للمراقبة الليلية وكاشفات للحركة تتركز على السياج المحيطي، وتزيد من فعالية أداء العين المجردة. بحسب قواعد الاشتباك التي أصدرتها قوات الاحتلال نهاية عام ٢٠٠٣، ولتدعيم هذه التراتبية البصرية الأحادية الجانب، يمكن للجنود أن يقتلوا بأسلحتهم أي فلسطيني يُضبط وهو يراقب المستوطنة بكلتا عينيه أو بأي «طريقة أخرى تثير الشبهة»(٦٣)؛ وعليه، يُفترض ألا يشخص الفلسطينيون بأبصارهم نحو المستوطنات على الإطلاق. إلا أن عدم النظر إلى المستوطنة من أي مكان في الضفة الغربية المعاصرة هو أمر صعب بطبيعة الحال، وقد كتب الصحافي الإسرائيلي جدعون ليفي في هذا الخصوص:

من الصعب أن تجد نافذة في منزل فلسطيني لا يرى الناظر منها بعض السطوح القرميدية الحمراء في المستوطنة المجاورة... من محلّ محترق لبيع الملابس في بيت لحم التي أعيد احتلالها، من نافذة حمام في كفر بيت دجِن، من نافذة غرفة المعيشة في قرية سنجل، من فوهة كهف حيث يقيم سكان الكهوف جنوب جبل الخليل، من مكتب في نابلس، من مخزن في رام الله، من كل مكان يمكنك استجلاء المستوطنة على أعلى التلة، ترتسم كأمارةٍ كولونيالية مخيفة... منازل منسلخة عما حولها، تنذر بالوعيد وتوحي بالغَلَبة، لا حدّ لنهمها(٦٤).

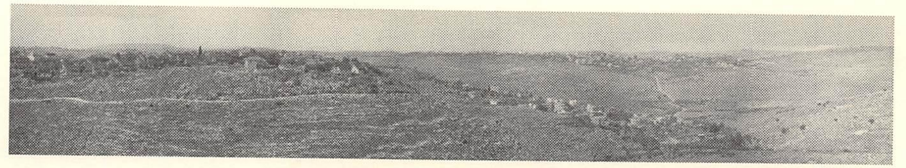
---

(٦٣) Amos Harel, "Soldiers Can Shoot Gazans Spying on Netzarim," *Ha'aretz*, 5/11/2003.

يصف شاحار غينوسار عملية من هذا القبيل: «قوانين إطلاق النار كانت واضحة بما فيه الكفاية: كل فلسطيني موجود على سطح ما ربما يقوم «بالمراقبة»، فيطلق القناصون النار عليه مباشرة... في إحدى المرات شاهدنا أحدهم واقفاً على السطح، كان واقفاً فقط ولا يحمل منظاراً... وقد حصلتُ على إذن بإطلاق النار...». انظر:

Shahar Ginossar, "Shooting and Hitting," <http://www.shovrimshtika.org/newspapers_e.asp?-number=311>.

(٦٤) Gideon Levy, "The Lowest Points in Israel," in: Rafi Segal and Eyal Weizman, eds., *A Civilian Occupation: The Politics of Israeli Architecture* (London: Verso; Tel Aviv: Babel, 2004), p. 170.



الصورة في الأعلى: مستوطنة نيلي.
الصورة في الأسفل: قرية شبتين الفلسطينية، تصوير إيال وايزمان ٢٠٠٢.

إشكالية الرؤية المزدوجة

لا يرى معظم المعماريين الإسرائيليين في المنظر العام للبناء ضمن الضفة الغربية تكويناً ذا خصائص دفاعية أو استراتيجية، حيث استدخل هؤلاء الخطاب الأمني للدولة واكتسبوا الدراية في استغلاله أثناء مناقشاتهم مع وكلاء الدولة كي يحصّلوا الموافقة على مشروعاتهم. وفي تصميمهم للأحياء والمستوطنات المطلّة على المشهد المحيط، فعلوا ذلك كيما يوفّروا للمقيمين مجالاً بصرياً يشرف على المنظر الطبيعي عموماً، الأمر الذي يفعله أي معماري في البيئة الجبلية. أوجزَ ليترسدورف قيمة المنظر الطبيعي المرئي من النوافذ في مستوطنة معاليه أدوميم كما يأتي: «كنا نبيع أشياء لم تكلّفنا فلساً واحداً»(٦٥) وبالمثل، لم تهاجر غالبية المستوطنين إلى الضفة الغربية كي يعملوا عملاءَ أمنيين لمصلحة دولة إسرائيل، وإنما لأسباب أخرى مختلفة تضمنت، إضافة إلى البعد العقائدي، الخدمات المدعومة رفيعة المستوى، مقومات الرفاه والحياة الرخيصة على مقربة من الطبيعة والمناظر الأخّاذة بالطبع. قدّمَ كُتيّب المبيعات الخاص بالترويج لمنازل مستوطنة إيمانويل ذات الصبغة المتزمتة، المستوطنة الثانية التي صممها ليترسدورف، وقد نُشر لاستقطاب الأعضاء في الولايات المتحدة، تصويراً نابضاً بالحياة: «تقع مدينة إيمانويل على ارتفاع ٤٤٠ متراً فوق سطح البحر، وتمتلك إطلالة بديعة على السهول الساحلية وجبال يهودا. يتزيّن المشهد الطبيعي الجبلي ببساتين الزيتون الخضراء كما تتمتع المدينة بهدوء ريفي»(٦٦) في صورة المشهد القروي الطبيعي، الذي يشكل جزءاً أصيلاً من المنظور الكولونيالي التقليدي، يغدو المشهد الريفي العام محطّ الإعجاب حينما ترنو إليه عين الناظر من خلال نوافذ ذات تصميم حداثي.

---

(٦٥) Tamir-Tawil, "To Start a City from Scratch: An Interview with Architect Thomas M. Leitersdorf," p. 160.

(٦٦) وقد نشر الكتيب تحت عنوان:
Emanuel, A Faithful City in Israel (Brooklyn, NY: The Emanuel Office, 1988).

يؤكّد انتباذُ المدينة، والمضي نحو الريف مجدداً، مزايا الحياة البسيطة القريبة من الطبيعة، وكذلك التضاد بين التّرف والبساطة، وبين العفوي والمنظّم؛ وهذه التناقضات، للمفارقة، هي عين الدعامات التي قام عليها محور الرؤية الممتد بين المستوطنات ومحيطها الطبيعي. رمى مخطط ليترسدورف في مستوطنة إيمانويل إلى توفير «مشهد بانورامي طبيعي عام لكل المنازل»[٦٧]. بالنسبة إلى معظم المستوطنين، لم يكن المشهد الطبيعي بالأساس أكثر من منظر ريفي، بينما أسبغ العقائديون من أعضاء غوش إيمونيم على السيماء الطبوغرافية للمشهد تعابيرَ قومية مجازية. وبُنِيَ منهج الرؤية في هذا المنحى على السعي لإعادة خلق الصلة بين التضاريس والنص المقدس، إذ تحوّلت التضاريس إلى سينوغرافيا[*]، وتبدّت في صورة مشهد طبيعي تفسيري يتواشج مع مغازٍ توراتية تجب قراءتها بدلاً من الاكتفاء بمشاهدتها فحسب. ومن ثَمَّ أضحت المنطقة الجبلية للضفة الغربية كياناً مادياً، وجغرافيا أسطورية ومتخيّلة. لم يتأتَّ عن هذه المشهدية «التوراتية» استحضار حالةٍ من التأملّ الاحتفالي الرصين، بل على العكس، خلقت هذه المشهدية دعامةً مركزية لشعيرة دينية تمثّلت في حدث مثير من الابتهاج الغامر الأقرب إلى الانجذاب الصوفي المحض. ومما قالته مينورا كاتزوفر، زوجةُ أحد زعماء المستوطنين البارزين، حول منظر جبال الضفة الغربية الذي تراه من نوافذ غرفة المعيشة في مستوطنة حومش: «إنها تبعث فيّ حماسةً يخذلني تواضعي في الحديث عنها»[٦٨].

أعلنت مستوطنة شيلو[٦٩] عن نفسها على موقعها الإلكتروني بهذه الطريقة: «تنبسطُ شيلو على التلال المطلة على تل شيلو [ركام شيلو الأثري]، حيث اجتمع أبناء إسرائيل منذ ٣٠٠٠ عام لينصبوا الخباء وانتشروا على أراضي إسرائيل في تجمعات قَبَلية... هذا المقرّ الروحي التليد قد حافظ على

---

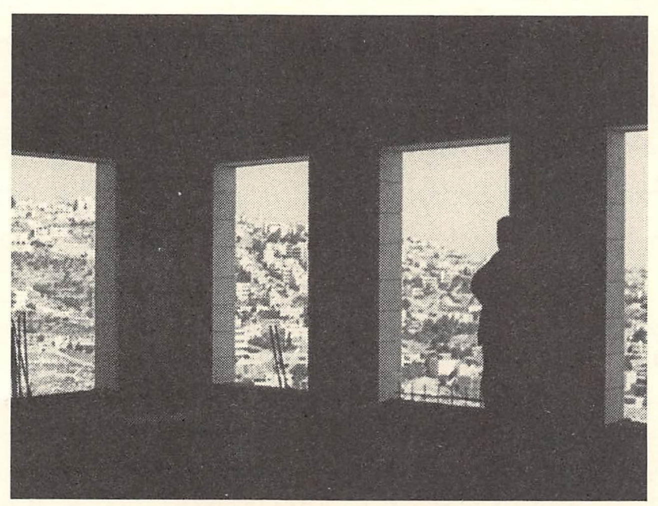
(٦٧) Thomas Leitersdorf, "Emmanuel: A New Town in Samaria," in: Harlap, ed., *Israel Builds*, p. 144.

(*) Scenograhy: مشتقة من الكلمة اليونانية Skini-Grafo. تعني Skini: خشبة المسرح وGrafo تعني أن تكتب أو تصف، والمعنى الكلي للمصطلح: أن تكتب وتصف ما يجري على خشبة المسرح. تعني السينوغرافيا حرفياً: الخط البياني للمنظر المسرحي، وتعبيرياً: فلسفة علم المَنظَرية الذي يبحث في ماهية كل ما على خشبة المسرح وما يتطلبه فن التمثيل المسرحي ليكون العرض متناسقاً ومبهراً أمام الحضور (المترجم).

(٦٨) Daniel Ben Simon, "It is Strange to Die after the Second Meeting," *Ha'aretz*, 29/3/2002 (in Hebrew).

(٦٩) تمّ توضيح كيفية بناء شيلو بدءاً من مخيم للعمال الأركيولوجيين في الفصل الثالث من الكتاب.

رفعتهِ في مركز شيلو القائمة اليوم»[٧٠]. يوطد المشهد الطبيعي المترع بالمضمون الديني الآصرة التي تساعد الناس على إحياء الأساطير الدينية القومية وتمثيلها من جديد بنهج يعتمد المقاربة بين زمنين: غابر وحديث، على الأرض نفسها تماماً. وفي إعلان الزعيم الروحي للمستوطنة عام ١٩٨١، الحاخام يوئيل بن نون، أحد الأعضاء المؤسسين لغوش إيمونيم وتشير كنيته المُختارة إلى يوشع بن نون الذي احتل المنطقة نفسها لمصلحة العبرانيين، بكثير من الجعجعة عن اكتشاف الموقع الدقيق للخباء المذكور، ما يعكس العلاقةَ نفسها بين الحقبة التوراتية والمشروع الحالي. وقد أمكنه بوساطة التبرعات، التي جرى جمعها في الولايات المتحدة على يد الجاليات اليهودية والمبشرين المسيحيين، الشروع ببناء «كنيس قبّة الحضرة الإلهية» الذي أقيم طرازه المعماري بناء على توجيهات إنشائية عثر عليها في التوراة. يحمل هذا البناء كما يبدو من بعيد بعض السمات العمرانية المشابهة لما يظهر عليه المعبد الثاني في القدس بعد عملية إعادة الإعمار المعاصرة التي خضع لها الأخير. تحوّل الكنيس والموقع الأثري اليوم إلى موضوعات مضحكة في منهج أصول التعليم الديني القومي، حيث يرتدي المستوطنون أزياء الحقبة التوراتية وينظمون جولات سياحية لأطفال المدارس من المستوطنات المجاورة هناك.



لقطة من فيلم territories II للمخرجة مارين هونييه.

---

(٧٠) <http://www.shilo.co.il>.

بالنتيجة، انطلقت عملية دورية لتأويل معنى المشهد الطبيعي: فاعتبرت المواقع التي أدرجها الجيش في خانة التهديد مقوّماتٍ للبانوراما التوراتية، وفُسرت البيوت الحجرية في القرى الفلسطينية، والمنحدرات المزروعة بالزيتون والطرق الترابية كدلالات تاريخية ثقافية. تتعمق الفجوة بين ما يريد الجيش وما تريد الحكومة من المستوطنين أن يروا (مواقع ذات أهمية استراتيجية ومجموعات بشرية تحت سيطرة الدولة)؛ ما يعتقد المستوطنون أنهم يرونه (المشهد الريفي التوراتي وتصاويره)؛ وما يراه المستوطنون حقيقةً: حياة الفلسطينيين اليومية وفقرهم في ظل الاحتلال. ثمة إشكال قاسٍ يكمن في ثنايا هذه البانوراما: إن ما يصيّر المشهد الطبيعي «توراتياً» أو «ريفياً» ـ السكن التقليدي والزراعة في المنحدرات، وبساتين الزيتون، والمباني الحجرية، ووجود الماشية ـ هو ما ينتجه الفلسطينيون؛ الشعب الذي يرغب المستوطنون في تهجيره بالذات. الأمر أشبه بالمنصة المسرحية، حيث تُشاهَد البانوراما كمشهد طبيعي معدّل جرى تجميعه على يد عمال المسرح الذين ينسحبون من المنصة حال تسليط الأضواء على الخشبة. في مناسبات مختلفة، يمكن أن يقع الفلسطينيون في الفجوة القائمة بين مقاومي الخطر (العاملين في الرقابة البصرية)، الحق التوراتي، النوعية القروية الأصيلة، وخفايا السياسة. وخير مثال على هذه الفجوة؛ ما زعمه سعاديا مندل (Sa'adia Mandel) رئيس قسم الهندسة المعمارية في كلية آرييل في الضفة الغربية، من أن طلبة قسم العمارة لديه وهم يتوجهون بأبصارهم وراء نوافذ قاعات الدراسة «يرون القرى العربية لكنهم لا يلاحظونها، إنهم ينظرون لكنهم لا يرون، وأنا أقول ذلك متيقّناً»[٧١].

(٧١) Esther Zandberg, "As Close as You Can Get," *Ha'aretz*, 3/4/2003.



أمن الحدود الفلسطينية في محطة جسر ألنبي. ميكي كراتسمان. يقول كراتسمان حول هذه الصورة: عندما وقفت خلف أحد رجال شرطة الحدود الفلسطينيين لألتقط هذه الصورة، سمعت فجأة أصواتاً تنادي خلفي: تحرك، تحرك. عندها فقط أدركت أن الإسرائيليين هم من كانوا وراء المرآة. عندما حاولت أن ألتقط صورة للمرآة، تمّ إخراجي من المحطة على يد شرطي فلسطيني غاضب.

الفصل الخامس

نقاط التفتيش: السيادة المشطورة والمرآة ذات البعد الواحد[*]

من دون تسجيل أي اعتراض يذكر، أقرّ البيروقراطيون الإسرائيليون والفلسطينيون في اجتماع أوسلو صيف عام ١٩٩٣ واحداً من أكثر النتائج المعمارية للاحتلال تعقيداً. تحت عنوان «المنافذ»؛ سميت المادة العاشرة من الملحق الأول لاتفاقية غزة ـ أريحا (المعروفة باتفاقية أوسلو ١)، وهي معنيّة بنقاط الارتباط بين مجموعة متنوعة من المناطق المُعرّفة على أسس مختلفة، وخاصة نقاط الربط الحدودية بين العالم «الخارجي» والمناطق التي جرى وضعها تحت السيطرة الفلسطينية المحدودة[١] رمى التصميم المعماري للمحطات الحدودية التي تربط بين هذه المناطق إلى حلّ المأزق التنظيمي الذي نجم على ما يبدو عن تضاربٍ بين الرغبة في تمكين الحكم الفلسطيني الذاتي من أداء دوره، وتمكين إسرائيل من الاحتفاظ بالسيطرة الأمنية الشاملة في الوقت نفسه. اعتبر المفاوضون الفلسطينيون المحطات الحدودية وإجراءات العبور خلالها دلالات مهمة على قيام حكم وطني ذاتي مستقل، بينما شكّلت المحطات الحدودية بالنسبة إلى الضباط الإسرائيليين الذين

(*) هي نوع من المرايا كتلك الموجودة في غرف التحقيق، حيث تكون غرفة التحقيق مجهزة بمرآة عاكسة تخفي وراءها من يراقب ما يجري في الغرفة (المترجم).

(١) Gaza-Jericho Agreement, Annex I: Protocol Concerning Withdrawal of Israeli Military Forces and Security Arrangements, Article X: Passages, <http://telaviv.usembassy.gov/publish/peace/gjannex1.htm>.

خلال المرحلة التي حددتها الاتفاقية «بالمؤقتة»، كان على إسرائيل تولي مسؤولية المنافذ الأرضية بين المناطق الفلسطينية ومصر والأردن، إضافة إلى (مع بعض التعديلات) المحطة في ميناء غزة البحري (الذي لم يُبنَ مطلقاً) وكل المطارات الفلسطينية (قُصفَ المطار الفلسطيني الوحيد ـ مطار الدهنية في غزة ـ وجرى تدميره خلال الأيام الأولى من الانتفاضة عام ٢٠٠٠).

يقودون المفاوضات صيغةً لمفهوم أمني جديد تكون فيه السلطة الفلسطينية الوليدة الموكلة بالحكم الفعلي المباشر لفلسطينيي الضفة الغربية وغزة تحت السيطرة الإسرائيلية «المستترة». استعرض الموظفون الأمنيون الإسرائيليون والسياسيون الفلسطينيون عدة خيارات مختلفة؛ فقد كان التصميم المعماري النهائي المتفق عليه تجسيداً لتسوية تمّ التوصل إليها في اللحظة الأخيرة قبل وقت قليل من حفل التوقيع المزمع في البيت الأبيض في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٣. أتاح هذا التصميم المعماري لإسرائيل ضبطَ كل حالةٍ على حدة والسماح لها بالمرور خلال المعبر، والاحتفاظ «بالمسؤولية عن الوضع الأمني على امتداد المعبر»، بينما يبقى للفلسطينيين إدارة مبنى المحطة وتكون الأعلام الوطنية الفلسطينية فقط هي الظاهرة للعيان فعلياً[٢].

تقدم المادة العاشرة وصفاً تفصيلياً مسهباً لمخطط التدفق الذي يقسّم حركة عبور الفلسطينيين وفقاً لمسارات مرمّزة لونياً وممرات فرعية. تخلق هذه التقسيمات معاً تصميماً معقداً من المسارات ونقاط التفتيش التي تفصل بين العابرين تبعاً لوجهاتهم المحدّدة بالحيّز الجغرافي المتضمن في اتفاقيات أوسلو، الذي توزع مع نهاية عملية أوسلو على النحو الآتي: بضع مئات من الجيوب المنفصلة، أي حوالى ٤٠ في المئة من مناطق الضفة الغربية تحت الحكم الذاتي الفلسطيني المستقل (المنطقة أ و ب)؛ وما تبقى من مساحة الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية (المنطقة ج)؛ غزة، القدس الشرقية. لن يلحظ القادمون الفلسطينيون الموظفين الأمنيين الإسرائيليين الذين يتوّلون السيطرة الشاملة، حيث اشترطت المادة الخامسة انفصال رجال الأمن الإسرائيليين، على الرغم من تواجدهم في كل أنحاء مبنى المحطة، عن المسافرين الفلسطينيين بوساطة مرآة ذات وجه واحد[٣]. يجري «فحص» وثائق السفر الخاصة بالفلسطينيين من قبل «ضابط إسرائيلي [سيقوم] بفحص الهوية الشخصية بشكل غير مباشر وبطريقة مستترة»[٤]، ويقوم رجال الأمن الفلسطينيون ضمن المحطة ببعض التحريات الأمنية، بينما يمكن للموظفين

(٢) Gaza-Jericho Agreement, Annex I, Article X, clause 2.b.1.

(٣) الأمن الإسرائيلي سيكون «منفصلاً [عن المعابر] بوساطة زجاج ملوّن».
Gaza-Jericho Agreement, Annex I, Article X, clause 3.d.2.

(٤) Gaza-Jericho Agreement, Annex I, Article X, clause 3.d.1.

الأمنيين الإسرائيليين اتخاذ التدابير الاحتياطية التي تتضمن خروجهم من وراء المرآة إلى البهو الرئيس للمحطة في حال حدوث ما يمكن اعتباره وضعاً طارئاً، وصُرّح لهم باستخدام السلاح الناري «كخيار أخير»(٥).

يعتبر جسر ألّنبي المتواضع الممتد على نهر الأردن، الطريق التاريخي الرابط بين عمان والقدس ويافا، صلة الوصل الرئيسية بين الضفة الغربية والأردن. على النهاية الغربية للجسر، حيث ضفة نهر الأردن الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، تمت توسعة المحطة القديمة القائمة وإعادة بنائها وفقاً للمادة العاشرة على هذا المنوال: تتوضع بضع حجرات مترابطة معاً، تشكل المرآة ذات البعد الواحد جزءاً من واجهة كل منها، في التقاطعات التي تلتقي عندها الممرات المختلفة للمحطة، كما يكون الدخول إلى هذه الحجرات التي تخفيها مرايا البعد الواحد متاحاً من باب خلفي. بناء على المادة العاشرة؛ يرى الفلسطينيون القادمون «رجل السلطة الفلسطيني والعلم الفلسطيني المرفوع» فقط، إضافة إلى شبّاك خاص بالشرطة الفلسطينية أمام كلّ من هذه المرايا المواجهة «للمسافرين القادمين». يمكّن موقع المرايا رجالَ الأمن الإسرائيليين المستترين خلفها من مراقبة المسافرين الفلسطينيين وكذلك موظفي الشرطة الفلسطينيين على حد السواء. قاعة الانتظار هي صالة كبيرة مفتوحة مجهزة بصفوف من المقاعد البلاستيكية مثبتة على البلاط. في أوج عملية أوسلو عام ١٩٩٦، وصف الشاعر والعضو في منظمة التحرير الفلسطينية مريد البرغوثي المشهد آنَ عبوره الجسر عائداً إلى فلسطين للمرة الأولى بعد ثلاثين عاماً أمضاها في المنفى: «دلفت إلى صالة كبيرة شبيهة بصالة الوافدين في المطار... صفّ من النوافذ المخصصة لمعاملات الناس الذاهبين إلى الضفة الغربية وأولئك الذاهبين إلى غزة... آلاف من الفلسطينيين أمثالي يحملون حقائبهم في طريقهم إلى تمضية الإجازة الصيفية، أو يغادرون إلى عمان لمتابعة حياتهم». ويتابع البرغوثي وصفه للصالة المكتظة بالعائلات الكبيرة وعدد كبير من الأطفال: «كان هنالك طابور طويل جداً من الناس في انتظار التفتيش، كان الأطفال نائمين في أحضان أمهاتهم الجالسات على المقاعد أو على الأرض.

---

(٥) Gaza-Jericho Agreement, Annex I, Article X, clauses 3.e, 9.c.

- «أين أذهب الآن؟»

- «إلى الضابط الفلسطيني طبعاً»»[٦].

يستلم ضابط الحدود الفلسطيني الواقف خلف شباك كبير جوازات سفر المسافرين القادمين، يدققها، ثم يمررها عبر درج مخفيّ خلف الشباك إلى يد العناصر الأمنية الإسرائيلية على الجانب الآخر. هناك تجري عملية التدقيق في معلومات الجواز ويصدر القرار بخصوص الدخول، حيث يعاد الجواز مع قصاصة ورقية تحمل واحداً من لونين تتحدد على أساسهما إمكانية منح الإذن بالعبور أو العكس. بالنتيجة، يرحب ضابط الشرطة الفلسطينية بالمسافر أو يمنعه/ها من الدخول وفقاً للأختام التي يُمهر بها الجواز[٧] على الجانب الآخر من مبنى المحطة؛ صخب العواطف حين اللقاء، باعة، أكشاك، باصات وسيارات الأجرة.

أكثر من كونه حلاً لمعضلة أمنية/سياسية بعينها، كان المخطط المعماري للمحطة رسماً بيانياً لطبيعة علاقات السلطة الجديدة التي صاغتها مجريات عملية أوسلو على امتدادها بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٠[٨] وتجسّد في الطراز المعماري للمحطة المنطقُ السياسي والاقتصادي والعسكري لهذه العملية؛ المنطق الذي سعى إلى خلق سلطة فلسطينية ـ نظام سياسي ترقيعي

---

(٦) Mourid Barghouti, *I Saw Ramallah*,translated from the Arabic by Ahdaf Soueif; foreword by Edward Said (London: Bloomsbury, 2005), pp. 12 and 20.

(٧) انظر:

Gideon Levy, "Twilight Zone: More Than Meets the Eye," *Ha'aretz*, 3/9/1999.

للاطلاع على مناقشة موضوع المحطة في مقالة ممتازة حول تقنيات الرقابة الإسرائيلية في إسرائيل والمناطق المحتلة، انظر أيضاً:

Elia Zureik, "Constructing Palestine through Surveillance Practices," *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 28, no. 2 (January 2001), pp. 205-227.

(٨) اتفاقيات أوسلو المنفصلة الثماني هي: (١) إعلان مبادئ بشأن اتفاقيات الحكم الذاتي المؤقت (١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)؛ (٢) بروتوكول باريس للعلاقات الاقتصادية (٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤)؛ (٣) اتفاقية بخصوص قطاع غزة ومنطقة أريحا (٤ أيار/مايو ١٩٩٤)؛ (٤) اتفاقية بخصوص الانتقال التمهيدي للسلطات والمسؤوليات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)؛ (٥) الاتفاقية الفلسطينية ـ الإسرائيلية المؤقتة بخصوص الضفة الغربية وقطاع غزة (تعرف أيضاً بأوسلو ٢) (٢٨أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)؛ (٦) بروتوكول الخليل (١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)؛ (٧) مذكرة واي ريفر (٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)؛ (٨) مذكرة شرم الشيخ (٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩).

دعمه المجتمع الدولي - تكون بديلاً للاحتلال المباشر الذي يخضع له الشعب الفلسطيني المحتل، تتولى المسؤولية عنه وإدارة شؤونه مباشرة بالمحصلة، مع تفويضها بأمر الوظائف المحلية أيضاً. يقتضي منطق الحكم هذا بأن تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الفلسطينيين من خلال ضبط حركتهم عبر الحيز المكاني، من دون اعتمادها على إدارة حياتهم داخل الجيوب التي أوصدتها حول قراهم وبلداتهم. وفي إقرارها الالتزام بمهام الحكم النظامي داخل الجيوب الواقعة تحت سيطرتها، أعتقت السلطة الفلسطينية إسرائيل «كقوة محتلة» من التزاماتها أمام القانون الدولي[٩].

على المستوى الإنشائي، أدغم التصميمُ المعماري لمحطة جسر ألنبي في تكوينه مبدأ المراقبة الذي أرسى منهج توزيع المستوطنات والقواعد العسكرية في عموم المناطق المحتلة. خلافاً لآليات الرقابة وفرض الانضباط وفقاً للمبادئ التي تكرست في القرن التاسع عشر، والتي قضت بأن تكون السلطة «مرئيةً لكن دون إمكانية التحقق من ذلك»[١٠]، وُضِع التصميم المعماري للمحطة بغاية إخفاء أسلوب عمل السلطة وآليات السيطرة برمتها عن المسافرين. وهنا، يجب أن لا تكون السلطة مرئية، وأن لا يكون التحقّق من وجودها ممكناً كما لم يكن الهدف من البنية المعمارية للمحطة ضبط المسافرين الفلسطينيين، وإنما تضليلهم في شأن مرجعية السلطة الفاعلة، ودفعهم إلى الاعتقاد بأنهم تحت حكم سلطة واحدة بعينها، بينما هم في الحقيقة تحت سيطرة أخرى. ما تجدر ملاحظته هنا؛ أن المرادَ في هذا المقام إرغام ممثل السلطة الفلسطينية، وليس المسافر الفلسطيني، على قبول حقيقة السطوة الرقابية الضابطة تحت أنظار الموظفين الأمنيين الإسرائيليين. يمكن فهم هذه الهيكلية الرقابية في ضوء الخَطابة الأمومية التي أقامت إسرائيل حججها في اتفاق أوسلو على أساسها، فهي تسعى إلى تقليد السلطة الفلسطينية مراسم الحكم في عالم مختلف، حيث يمكن لهذه السلطة بعد أن تباشر خطواتها الأولى في الإشرافً على الحكم الذاتي، وفي الوقت

(٩) انظر ميثاق جنيف الرابع (١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩):

Part III/Section III: Occupied Territories, <http://www.yale.edu/lawweb/avalon/lawofwar/geneva07.htm>.

(١٠) Michel Foucault, *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*, translated by Alan Sheridan (New York: Vintage, 1977).

الملائم، أن تؤدي مهامها بصورة مستقلة عن السيطرة الإسرائيلية[١١].

تنظيم مسارات التدفق

اشتمل المفهوم الأمني الإسرائيلي على منظومة معقدة من التصورات المناطقية والمعمارية والمؤسساتية بغية الإشراف على توزيع الكتلة السكانية الفلسطينية ضمن الفضاء «الإسرائيلي»، وهذا ما أطلق عليه الكاتب والناشط الإسرائيلي تال أربيل (Tal Arbel) تسمية: «الأنظمة الحركية الإسرائيلية»[١٢] حتى العام ١٩٦٦، أُخضعَ المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل للإدارة العسكرية الإسرائيلية عن طريق نقاط التفتيش المتوضعة ضمن بلداتهم وقراهم وفي محيطها، والتي تمنعهم من إمكانية السفر من دون الحصول على إذن خاص. وبعد ١٩٦٧، دعمت «سياسة الجسور المفتوحة» الخاصة بوزير الدفاع موشيه دايان تخفيف القيود المفروضة على السفر، الذي استُهل في العام ١٩٦٦، من خلال السماح لفلسطينيي الضفة الغربية وغزة بالسفر إلى الأردن والدخول إلى إسرائيل. كان ذلك جزءاً من سياسة عامة أسماها «الاحتلال الخفي»، الذي يهدف إلى «تمكين المواطن العربي من العيش. . . دون أن يكون بحاجة إلى التعاطي مع مندوب إسرائيلي». ابتغى دايان إتاحة وضع يدير فيه الفلسطينيون حياتهم ومجتمعاتهم تحت سيطرة إسرائيلية شاملة لكنها غير محسوسة. وتوجّب على الجيش الإسرائيلي في سياق هذه السياسة اجتناب القيام بالدوريات داخل المدن الفلسطينية والتدخل في الحياة اليومية للفلسطينيين، إضافة إلى التقليل من الأعلام الإسرائيلية إلى الحد الأدنى[١٣]. علاوة على ذلك، رمت هذه السياسة إلى إدماج العمالة الفلسطينية ضمن قوة العمل الإسرائيلية. نوقشت مبادرة دايان باعتبارها عملاً «إنسانياً»، لكن المقدرة على فتح جسر ألنبي وإغلاقه كانت أيضاً، بحسب شلومو غازيت

---

(١١) قُدّمت موادّ اتفاقية أوسلو هذه بهذه الطريقة إلى الفلسطينيين والحكومات الأجنبية. وكان واضحاً أنها قُدمت محلياً كإجراءات أمنية قاسية.

(١٢) Tal Arbel, "Mobility Regimes and the King's Head: A History of Techniques for the Control of Movement in the Occupied West Bank," paper presented at: "Comparative Occupations: Chechnya, Iraq, Palestine, Governing Zones of Emergency" Workshop, Middle East Institute, Harvard University, 25-26 February 2006.

(١٣) Gershom Gorenberg, *The Accidental Empire, Israel and the Birth of the Settlements, 1967 - 77* (New York: Times Books, 2005), p. 131.

منسق الأنشطة الحكومية لدايان في المناطق المحتلة، جزءاً من المنهج السلوكي لسياسة «العصا والجزرة» التي سمحت «بالحرمان من الامتيازات» حين يتطلب الوضع الأمني والسياسي ذلك(١٤). في واقع الأمر، وبشكل مقصود، كانت الجسور بين الضفة الغربية والأردن مغلقة معظم الأحيان، أو مفتوحة أحياناً أخرى في اتجاه واحد يسمح للفلسطينيين بالمغادرة فقط. تفاقمت القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين شيئاً فشيئاً على امتداد عمر الاحتلال. استُحدثت أذونات السفر أول الأمر عبر تأسيس الوحدة المدنية عام ١٩٨١، الفرع التابع لجيش الدفاع الإسرائيلي المولج حكمَ الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، وتسارع إصدارها خلال الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ - ١٩٩١) حينما فُرض الحظر على البلدات والمدن الفلسطينية لفترات طويلة(١٥) خلال حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، أمر رئيس الوزراء إسحاق شامير بإغلاق المناطق المحتلة برمّتها وعزلها للمرة الأولى عن إسرائيل وبقية العالم. وإبان سنوات أوسلو، جرى تمديد سياسات الإغلاق أكثر، وإحكامها وتطبيعها. في غضون العام ١٩٩٤، تراجعت السيطرة الأمنية الإسرائيلية إلى الطرق الواصلة بين مراكز السكان الفلسطينيين. وخلال الفترة الممتدة بين العامين ١٩٩٤ و١٩٩٩، أقامت إسرائيل ٢٣٠ نقطة تفتيش وفرضت الإغلاق لمدة ٤٤٩ يوماً(١٦) مورست السيادة الإسرائيلية كقوة قادرة على إعاقة الحركة وضبطها وفلترتها في عموم المناطق المحتلة، وبين هذه الأخيرة و«العالم الخارجي». يعمل الاحتلال الذي انتقل فعلياً إلى الشبكة الطرقية كنظام صمامات قوامه نقاط التفتيش والحواجز التي تفتح وتغلق على نحو متقطع. ووسعت القوى الإسرائيلية المحتلة نطاق حكمها من خلال

---

(١٤) Shlomo Gazit, *The Carrot and the Stick: Israel's Policy in Judaea and Samaria, 1967 - 68* (New York: B'nai Brith, 1995), p. 204.

(١٥) «خلال السنة الأولى من الانتفاضة الثانية، على سبيل المثال، فُرض أكثر من ١,٦٠٠ حظر تجوّل، ومن ثَمَّ، كان أكثر من ٦٠ في المئة من مجموع السكان مع نهاية ١٩٨٨ محبوسين في منازلهم لفترات طويلة. انظر:

Neve Gordon, *Israel's Occupation: Sovereignty, Discipline and Control* (Berkeley, CA: California University Press, 2008), chap. 6.

(١٦) Leila Farsakh, "The Economics of Israeli Occupation: What Is Colonial about It?," paper presented at "Comparative Occupations: Chechnya, Iraq, Palestine, Governing Zones of Emergency" Workshop, Middle East Institute, Harvard University, 25 - 26 February 2006.

تنظيم مسارات التدفق على اختلاف أنواعه: عمال، بضائع، موارد الطاقة، والنفايات، وتحكّمت الإدارة المدنية فوق ذلك بمستوى التدفق في شبكة الأنابيب المائية التي تربط الجيوب الفلسطينية المنفصلة في عموم المناطق(١٧). لم تكن محطة جسر ألنبي أكثر من مجرّد عقدة في منظومة أوسلو ونسيجها القانوني والمناطقي والعقائدي المعقد. كما لم يتألف النظام الحاكم من شبكة البنى المدنية (سبق ورأينا أن أعمال البناء في المستوطنات قد تضاعفت خلال سنوات أوسلو)(١٨) والطرق الجديدة المخصصة حصراً للمستوطنين وباقي الإسرائيليين والجيش فحسب، ولكنه قام أيضاً، بشكل لافت، على نسق من العمليات البيروقراطية و«القانونية» الهادفة إلى إدارة شؤون المستوطنين الإسرائيليين والسكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة باعتبارهما شبكتين مناطقيتين متداخلتين، متفرقتين على هيئة جزر مكتفية ذاتياً. لا ريب في أن البنية التحتية ذات الطبيعة البيروقراطية التي أرستها عملية أوسلو قد طمحت إلى إحلال «الإدارة» مكان «الاحتلال». أطلق الجيش الإسرائيلي مشروعاً تجريبياً خلال سنوات أوسلو يرمي إلى تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في تسيير العلاقات بين الأمن الإسرائيلي والفلسطينيين في غزة؛ وعن الآلية التي أطلق الجيش الإسرائيلي وفقها مشروعه هذا، روى السوسيولوجي الإسرائيلي يهودا شاناف (Yehouda Shanav): «إن

---

(١٧) تركت الاتفاقية لإسرائيل الحق في تحديد قطر أنابيب المياه في الشبكات المائية التي تصل بين جيوب الأرخبيل الفلسطينية عندما تمرّ هذه الأنابيب عبر مناطق خاضعة للإدارة الإسرائيلية. بهذه الطريقة، أمكن لإسرائيل التحكم عملياً بمعدل تدفق المياه المنقولة بين هذه المواقع وبكمياتها. انظر:
Amira Hass, "Colonialism under the Guise of a Peace Process," *Theory and Criticism*, vol. 24 (Spring 2004), p. 192.

(١٨) في سياق معاهدات أوسلو، قدمت الحكومة الإسرائيلية ضماناً للفلسطينيين والولايات المتحدة بعدم بناء مستوطنات جديدة وعدم توسيع المستوطنات القائمة سلفاً، باستثناء «النموّ الطبيعي» للمستوطنات القائمة. تحت يافطة «النمو الطبيعي»، أنشأت إسرائيل مستوطنات جديدة تحت غطاء «أحياء جديدة» في المستوطنات القائمة. بين أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، عند توقيع إعلان المبادئ، وأيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، وقت اندلاع الانتفاضة الثانية، ارتفع عدد السكان في مستوطنات الضفة الغربية (باستثناء شرق القدس) من ١٠٠,٥٠٠ إلى ١٩١,٦٠٠ وهو ما يمثل معدل نمو يقارب ٩٠ في المئة. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد السكان في شرق القدس من ١٤٦,٨٠٠ إلى ١٧٦,٩٠٠ عام ٢٠٠١، بمعدل نمو ٢٠ في المئة. انظر:
Yehezkel Lein and Eyal Weizman, "Land Grab Israel's Settlement Policy in the West Bank," B'Tselem (Jerusalem) (May 2002), <https://www.btselem.org/download/200205_land_grab_eng.pdf>.

إدارة الجودة الشاملة، هي منهج إداري موجّه لخدمة العملاء.. يقوم على المشاركة، ويهدف إلى تحقيق النجاح المستديم عبر رضى الزبون، ويفيد منه كل أعضاء المؤسسة...»[١٩] وقد استُثمر هذا النظام على المستوى الدولي في القطاعين الصناعي والتعليمي وقطاع الخدمات. كان إيهود باراك، رئيس هيئة الأركان حينها، أوّل من طرح هذه النظام على جيش الدفاع الإسرائيلي بغرض إدارة عمليات التوظيف والإمداد العسكري. وفي العام ١٩٩٥، تمكن ضابط شاب تخرج حديثاً ويحمل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من إقناع قيادة جيش الدفاع الإسرائيلي بتطبيق هذا المنهج الإداري على علاقاتها بالفلسطينيين. أفضى تطبيق هذا النظام إلى قراءة الاحتلال العسكري وفقاً لتفسير مختلف يضعه في خانة متعهد الأمن والخدمات، ويحيل الفلسطينيين والمستوطنين إلى زبائن بالمحصلة. وعليه، أُسقط الطابع السياسي عن التفاعلات الفلسطينية ـ الإسرائيلية المشتركة، والتي كانت لا تزال تعتمل، بحسب معايير القانون الدولي، في إطار احتلال حربي، لتحمل طابع «اقتصاد الخدمات» النيوليبرالي الموشح «بالابتسامة»، وتتحول إلى مجرد صفقات تجارية[٢٠] كان القصد الكامن وراء إدارة الجودة الشاملة وعملية أوسلو في العموم تقليص «الاحتكاك» بين مختلف الجماعات القاطنة في المناطق المحتلة (السكان الفلسطينيين، الشرطة الفلسطينية، الجنود الإسرائيليين، المستوطنين، وحتى السيّاح)، وتفادي تطبيق القوة العسكرية الإسرائيلية قدر المستطاع. في ثنايا منظومة السيطرة الكبرى هذه، يؤدي التصميم المعماري للمحطات الحدودية دور الصمامات التي تنظم تدفق المسافرين الفلسطينيين في ظل النظام الإسرائيلي المتقلب، وفي الوقت نفسه، أضحت المحطات بالنسبة إلى هؤلاء العابرين خلالها جهازاً أيديولوجياً هدف إلى تطبيع سلطات الحكم الفلسطيني واستتبابها.

---

(١٩) هذا هو التعريف بحسب المنظمة الدولية لتوحيد المعايير. (المعيار الدولي)؛ هيئة ضبط مؤلفة من ممثلين عن هيئات المعيار القومي:

<http://www.tqm.org>.

(٢٠) Yehouda Shenhav, *Manufacturing Rationality: The Engineering Foundations of the Managerial Revolution* (Oxford: Oxford University Press, 1999), and Uri Ben-Eliezer, "Post-Modern Armies and the Question of Peace and War: The Israeli Defense Forces in the "New Times"," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 36, no. 1 (February 2004), pp. 49 - 70.

حدودٌ شفافة

بخلاف المرايا ذات الوجه الواحد التي اعتدنا رؤيتها في كل مراكز الاحتجاز ومقرات الشرطة وغرف التحكّم في جميع أنحاء العالم تقريباً، كان نظام المرآة ذات البعد الواحد لمحطة/ مخيم جسر ألّنبي أكثر من مجرد جهاز للسيطرة الأمنية، إذ شكل حدوداً دولية تعمل بصورة تشذّ عن المألوف. لا تعتبر المرآة ترسيماً للحدود فحسب، بل إنها خلقت فوق ذلك، بالنظر إلى موضعها ووظيفتها، حدوداً مُتخيّلة شكّلت جزءاً من مفهوم السيادة. وفي هذا السياق عينه، كانت المرايا ذات البعد الواحد قد أصبحت ركيزة مهمة في إعادة هيكلة الحدود السيادية على طول جبهات «الحرب على الإرهاب»، الأمر الذي يجيز مثلاً «سياسة الإنكار» في الخطاب الأمريكي (على النمط الكلينتوني غالباً)، التي تبيح بدورها لممثلي الولايات المتحدة الانخراط في عمليات التعذيب من دون اللجوء إلى التماس الجسدي. أبدعت إدارة بوش عملية أسمتها «التسليم الاستثنائي» بغاية الالتفاف على «المعاملة الوحشية والمهينة وغير الإنسانية المحظور إنفاذها على المساجين في السجون الأمريكية»، إذ عمدت إلى تسليم المشتبه في أنهم إرهابيون إلى حكومات أجنبية تمارس أعمال التعذيب[٢١] يتخفى ممثلو الولايات المتحدة واستشاريو علم النفس السلوكي خلف المرآة ذات البعد الواحد، يراقبون عمليات التعذيب أو حتى يوجهونها في سجون المملكة العربية السعودية والمغرب وسوريا، وأمست المرايا من الناحية العملية حدوداً ممتدة للولايات المتحدة، تعمل كبيئة مادية وبصرية تنشطر في طيّاتها الحدود السيادية وتتبعثر بعد أن كانت موحدة فيما مضى[٢٢]. على نحو مماثل، ولو أنه أكثر تعقيداً، تأسس

---

(٢١) يحظر التعديل على مشروع الإنفاق الخاص بالبنتاغون للعام ٢٠٠٥ الذي رعاه السيناتور جون ماكين «المعاملة غير الإنسانية، الوحشية والمهينة» للسجناء في السجون الأمريكية، لكنه لا يزال يسمح بمعاملة من هذا النوع في حال عدم وجود السجناء في سجن أمريكي. أصبح هذا المشروع ملغياً مباشرة بعد تعديل مضادّ خاص مفصّل حسب الطلب؛ تعديل غراهام ـ ليفين، الذي يسعى إلى الحدّ من المراجعة القضائية.

(٢٢) المشروع الأمريكي الرئيس لخلق «حدود بصرية» تستهدف بسطَ شبكات المراقبة الأمريكية وجمعَ ومشاركة كمّ هائل من السمات البيولوجية والبيانات الأخرى، بحيث يمكن تحديد «الإرهابيين» ورصدهم بينما لا يزالون اسمياً «في الخارج». انظر:

Eric Lichtblau and John Markoff, "Accenture Is Awarded U.S. Contract for Borders," *New York Times*, 2/6/2004.

موضوع السلطة البديلة «الترقيعية» عبر المرآة ذات البعد الواحد في محطة جسر ألّنبي. على الرغم من أن المادة العاشرة تقضي بأن دور السلطة الفلسطينية في الإجراءات الحدودية هو مجرّد أداء، إلا أن طبيعة هذا الأداء قمينة بالملاحظة مع ذلك. رمى المنهج الذي قامت عملية أوسلو على أساسه إلى خلق مناخ لا يعرّف فيه الفلسطينيون ذواتهم بوصفهم مجرّد كائنات فردية خاضعة للسلطة العسكرية، بل كفاعلين سياسيين ضمن سلطة أخرى. وإذا كانت السطوة الأمنية الإسرائيلية موجّهةً على الدوام نحو الفلسطينيين المُحتلّين، فلا ينطبق الواقع نفسه على المشروع العقائدي الإسرائيلي. يبقى ثمّة بونٌ بين محاولة «إنتاج» الفاعل السياسي وضبط أدائه وبين حضور السطوة الأمنية التي تهيمن على الفرد عبر التهديد والعنف(٢٣). بقي الفلسطينيون في ظل اتفاقيات أوسلو، كما كانوا قبلاً، خاضعين للهيمنة الأمنية الإسرائيلية التي أبقتهم عرضةً للتهديدات العسكرية، لكنّهم دُفعوا إلى الاعتقاد بأنهم فاعلون سياسيون يملكون زمام أمر سلطتهم السياسية، وكان من دواعي ذلك أن يصبّ الفلسطينيون جامّ غضبهم وإحباطهم نتيجة تردي الحريات والأحوال الاقتصادية على سلطتهم الفلسطينية بدلاً من إسرائيل. لم يعد هذا الفصل بين أعمال التأديب المباشر والسيطرة غير المباشرة منسجماً مع السردية النظرية التي تفترض تطور «المجتمعات التأديبية» إلى «مجتمعات السيطرة»(٢٤)، بل يخلق تعايشاً بين نظامي الهيمنة هذين باعتبارهما مقوّمات لسيادة مقسمة شاقولياً إلى طبقات، تتبّدد طبقاتها أفقياً هنا على جانبي مرآة ذات بعد واحد. خلال الانتفاضة الثانية، استمرّ العمل بشرط «الاستثناء» المتضمن في المادة العاشرة، الذي يبيح للإسرائيليين اقتحام المحطة مؤقتاً بهدف فرض «الأمن»، بصورة دائمة. وحين تُفتح المحطة أمام حركة المرور في أحايين نادرة، توجب على الفلسطينيين استعطاف شرطة الحدود الإسرائيلية من دون تدخّل شرطة الحدود الفلسطينية. أصبح الفلسطينيون في مرمى السلطة العسكرية الصريحة والمجرّدة، وفي حال تعاونوا وانصاعوا مذعنين للأوامر العسكرية، أو أخفضوا أبصارهم في مواجهة هذه المنظومة

---

(٢٣) Ariella Azoulay and Adi Ophir, "The Monster's Tail," in: Michael Sorkin, ed., *Against the Wall: Israel's Barrier to Peace* (New York: The New Press, 2005), pp. 3-4.

(٢٤) Gilles Deleuze, "Postscript on the Societies of Control," *October*, vol. 59 (Winter 1992), pp. 3-7.

المعمارية، فإنما يفعلون ذلك خوفاً من العنف، وليس لأنهم تقمّصوا صيغة المواطَنة المقرونة بالقهر.



نقطة تفتيش. المصوّر: بافيل ولبيرغ، ٢٠٠٢

معمارُ نقاط التفتيش

تلك الخطوط المتقطعة من الحواجز، الخنادق، الجدران الإسمنتية، والمجسّات ذات التقنية العالية ـ التي يشار إليها «بحاجز خطوط التماس» وفقاً للحكومة الإسرائيلية، ويشير إليها الرأي العام الإسرائيلي بتسمية «سياج الفصل»، بينما يسميها الإسرائيليون والفلسطينيون المناوئون لها بالجدار أو «جدار الفصل العنصري» أحياناً ـ هي أكثر الحواجز الدالّة على السيادة المنقوصة وضوحاً، وقد أُنشئت في ذروة عمران التحصينات التي رقّطت أرض الضفة الغربية بأسرها منذ بداية عملية أوسلو عام ١٩٩٣ بهدف فصل الفلسطينيين عن الإسرائيليين كلّما سنحت الفرصة. أسفرت محاولات إسرائيل عزلَ المقاومة الفلسطينية وتفتيتها والحد من وصول الانتحاريين إلى المدن الإسرائيلية منذ بداية الانتفاضة الثانية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ عن تمزّق إضافي في النسيج الداخلي الهشّ للمجتمع الفلسطيني والرقعة الجغرافية التي نصّت عليها اتفاقيات أوسلو. وباستخدامها نظاماً معقداً دائم

الحضور من عمليات الإغلاق وفرض والقيود على حركة المرور، شلّت إسرائيل حركة الاقتصاد الفلسطيني تماماً. يقوم هذا النظام على شبكة واسعة من الحواجز التي تتضمّن نقاط تفتيش دائمة ومؤقتة مجهزة بالجنود، حواجز طرقية حجرية، بوابات حديدية، سدوداً أرضية، خنادق، ونقاط تفتيش «طائرة» أو جوّالة، تعمل كلّها تبعاً لتشكيلة المحظورات والقيود المتغيرة باستمرار. بحسب التقرير الذي أعده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في ضوء مراقبته لسياسة فرض القيود على حركة المرور، ضمّ نظام القيود هذا ٥٢٨ فعلياً مادياً مع حلول شهر أيلول/ سبتمبر للعام ٢٠٠٦، وقد سجّل الباحثون في المكتب أيضاً خلال الأسبوع الأول من شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه ١٦٠ «نقطة تفتيش طيّارة» جديدة[٢٥]، إضافة إلى تسييج عددٍ من الطرق يبلغ طولها مجتمعةً ٣٨ كم لمنع الفلسطينيين من استخدامها[٢٦]. هذه الحواجز رسخت إيجاد واقع جديد جغرافي واجتماعي واقتصادي على الرغم من أن نظام نقاط التفتيش ظهر تدريجياً تلبية لضرورات

---

(٢٥) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA),West Bank, "Closure Count and Analysis," September 2006.

خلال سنة إخلاء غزة بين آب/ أغسطس ٢٠٠٥ وأيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، ازدادت هذه القيود بنسبة ٣٩ في المئة انظر:

<http://www.ochaonline.un.org>.

وبحسب ورقة الحالة التي أعدتها بتسيلم، يوجد ٤٥٧ كومة تراب، و٩٥ حاجزاً إسمنتياً، و٥٦ خندقاً. انظر التقرير كاملاً:

B'Tselem, "Freedom of Movement-Siege," <http://www.btselem.org/freedom_of_movement/siege>.

(٢٦) بحسب التقديرات المتحفظة للبنك الدولي، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وغزة تراجع بنسبة تقارب ٣٠ في المئة بين الأعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٥. في ٢٠٠٥، كان معدل البطالة المناطق في الخاضعة للسلطة الفلسطينية ٤٠ في المئة في غزة و٢٩ في المئة في الضفة الغربية، إضافة إلى أن ٥٦ في المئة من المقيمين في غزة هم حالياً تحت خط الفقر (من المتوقع أن يصبح ٧٥ في المئة منهم تحت هذا الخط في ٢٠٠٧)، أكثر من ضعف المعدل فيما قبل الانتفاضة الثانية (٢٢ في المئة). لا يستطيع حوالى ٧٠ في المئة من سكان غزة الآن تأمين الاحتياجات الغذائية اليومية لعائلاتهم من دون مساعدة، ويعود السبب الرئيس في ذلك، وفقاً للبنك الدولي، إلى القيود المفروضة على حركة الناس والبضائع. انظر:

World Bank, "West Bank and Gaza Economic Update and Potential Outlook," <http://www.worldbank.org/we>.

يحذّر تقرير حديث صادر عن الأونروا من نقص الإمدادات الغذائية الأساسية بسبب عمليات الإغلاق المتكررة للمعابر الحدودية التي تمنع البضائع من الوصول إلى غزة من مصر. انظر:

<http://www.un.org/unrwa/news/index.html>.

تكتيكية محلية دورية بحسب رؤية الضباط العسكريين، لكنه اضطلع فوق ذلك بخطة استراتيجية شاملة، تؤسس لنظام مناطقي ناجز، يرمي إلى السيطرة على حياة الفلسطينيين وإدارتها من دون الاضطرار إلى اجتياح مدنهم أو بلداتهم أو قراهم، و(غالباً) من دون الحاجة إلى استخدام القوة العنيفة العلنية. مزقت مجموعة الحواجز المختلفة الضفة الغربية إلى مجموعة من حوالى ٢٠٠ «خلية محلية» موصدة ومنفصلة بعضها عن بعض حول «المراكز السكانية» الفلسطينية (بما يتوافق تقريباً مع حدود حقبة أوسلو، المنطقتان أ و ب) مع بقاء حركة المرور بين هذه الخلايا عبر الطرق الضيقة تحت سيطرة الجيش. يتوجب على الفلسطينيين التقدم بطلب الحصول على أكثر من عشرة أذونات سفر تندرج كل منها في فئة مختلفة، وعلى أساس هذه الفئات يسمح للأشخاص بالسفر إلى أماكن مختلفة عبر نقاط تفتيش مختلفة. إضافة إلى ذلك، مُنع الفلسطينيون من دخول غور الأردن، والقدس، والجيوب العالقة بين الجدار والحزام الأخضر إلا في حال كان بحوزتهم أذونات السفر، التي يستحيل الحصول عليها غالباً[٢٧]. صُمم نظام نقاط التفتيش أيضاً لفرض سياسة الإغلاق الكلي وإبقائها؛ أي فرض سياسة الحظر الكلي على الحركة من المناطق المحتلة باتجاه إسرائيل. يدخل هذا الإجراء حيّز التنفيذ في حال الاستنفار أو الاشتباه بوجود هجمات إرهابية، وهو كذلك إجراء روتيني أيضاً يصار إلى تطبيقه أيام العطل والمهرجانات اليهودية، خلال أغلب العطل والأعياد الإسلامية، في مناسبات خاصة (مثل وفاة ياسر عرفات)، أو في حال وجود أحداث رياضية دولية كبرى في إسرائيل مثل مباريات بطولة كرة السلة الأوروبية (وهذا لوحده سببٌ كافٍ للهيئات الرياضية الدولية، كيما تعيد التفكير في إقامة أحداث كهذه في إسرائيل). بحسب اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية، فإن ٨٥ في المئة من الناس في الضفة الغربية لم يغادروا قراهم خلال السنوات الثلاث الأولى من الانتفاضة بسبب سياسات الإغلاق والحظر[٢٨].

---

(٢٧) Amira Hass, "Israeli Restrictions Create Isolated Enclaves in West Bank," *Ha'aretz*, 24/3/2006.

(٢٨) *Alice Rothchild*, "Pitching in for Health on the West Bank," *Boston Globe*, 6/3/2004.

ورد في:

Gordon, *Israel's Occupation: Sovereignty, Discipline and Control*, chap. 6.

توطّد المنطق الأمني لنظام نقاط التفتيش على أرضية اعتقاد مفاده أنه كلّما قلّ السماح للفلسطينيين بالانتشار والحركة في المكان كان المكان أكثر أمناً[29]. وكان آفي ديختر (Avi Dichter)، رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، واحداً من أقوى المنافحين عن نظام نقاط التفتيش، إلى الحدّ الذي اتهم فيه الضباطَ العسكريين الذي أزالوا بعض نقاط التفتيش، حين آنس هؤلاء في عقاب مدن بأكملها أمراً غير ذي جدوى، بجرم القتل[30].

عملت محسوم ووتش (Machsom Watch) ـ منظمة نسائية كرست جهودها لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان عند نقاط التفتيش العسكرية ـ بجدّ على تسجيل حوادث العنف والإذلال التي تسببت بها نقاط التفتيش، وأبلغت عنها: تأخير المرضى وكبار السن والرضع ممن يحتاجون رعاية طبية، وحالات الولادة والوفاة التي تحدث على جانب الطريق، والمنهجية التي يخترق نظام التداول عبرها كل جوانب الحياة اليومية للفلسطينيين وينتهكها، والتأخير، والإهانات، وإرهاق الناس في صراعهم اليومي لأجل البقاء، في محاولةٍ لجعل المقاومة السياسية الفلسطينية أمراً لا طاقة لهم على احتماله[31]. في نقطة الحوّارة للتفتيش الواقعة جنوب نابلس، أشارت ناشطات محسوم ووتش إلى طبيعة الأوامر الإسرائيلية العشوائية والاعتباطية التي تحوّل سفر الفلسطينيين إلى تجربة مقلقة لا قبلَ لهم بخوضها على الإطلاق. على سبيل المثال، قرر الجنود الإسرائيليون يوم السادس من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ اعتقال كل ذكر بالغ يكون ترتيبه التاسع بين الراغبين في عبور نقطة التفتيش، وفي التاسع عشر من الشهر نفسه، جرى اعتقال كل رجل اسمه محمّد، مما رفع عدد الموقوفين بشكل كبير. أحياناً، على أساس عشوائي أيضاً، يطلب من بعض المسافرين الانتظار لأربع ساعات، ومن دون إخطار المنتظرين أن النقطة سيتم إغلاقها في أحيان أخرى. بينما تتطاول طوابير العابرين الفلسطينيين على جانبي نقطة التفتيش، يتنقل المستوطنون من دون عوائق عبر بوابات منفصلة أو ممرات سفلية محمية تفضي بهم إلى

---

(٢٩) Zygmunt Bauman, *Society under Siege* (London: Polity, 2002).

(٣٠) Raviv Drucker and Ofer Shelah, *Boomerang: The Israeli Leadership Failures during the Second Intifadah* (Jerusalem: Keter Books, 2005), p. 330.

(٣١) <http://www.machsomwatch.org>.

طرقات مستقلة مخصصة لليهود فقط. أضحت منظومة نقاط التفتيش موجودة في كل مكان، شديدة التطفل، واستفحلت إلى الحد الذي حكمت فيه نظام الحياة الفلسطينية من ألفه إلى يائه تحت مظلة الاحتلال. في كتابه الأخير: **نقاط التفتيش**، ينفي عضو البرلمان الفلسطيني ـ الإسرائيلي، والكاتب والناشط السياسي عزمي بشارة عن إسرائيل اسمها الذي تحمله، ليسميها «دولة نقاط التفتيش»، والأراضي المحتلة هي «أرض نقاط التفتيش»، والإسرائيليون هم «مُلّاك نقاط التفتيش»، والفلسطينيون «سكان أرض نقاط التفتيش»، «تسلب نقاط التفتيش من الرجل كل ما يملك، كل جهوده، كل وقته، وتنهك أعصابه.. نقطة التفتيش هي الفوضى وهي النظام، هي ضمن القانون وخارجه، تعملُ على هدي العقلانية والحساسية المفرطة من خلال النظام والإخلال بالنظام على السواء»[٣٢] أفسح الانتظار الطويل عند نقاط التفتيش المجال أمام صعود اقتصادٍ ثانوي، يعتاش من اعتباط الاقتصاد الرئيس وجورِه، على هيئة سوق عفوي للأطعمة والبضائع يتندّر عليه المسافرون الفلسطينيون، إذ يسمونه «السوق الحرة». توسعت هذه الأسواق تدريجياً بسبب الكساد الضارب في عمق الاقتصاد الفلسطيني لتصبح وحدها الفضاء العام الفلسطيني الفعّال، ولتتحول المدن والقرى والأحياء التي شرذمتها نقاط التفتيش إلى ضواحٍ تابعة له.

في البداية، تكونت نقطة التفتيش من براميل الصفيح المملوءة بالحجارة.. وملئت هذه البراميل لاحقاً بالإسمنت، ثمّ سرعان ما استبدلت بحواجز طرقية بلاستيكية حمراء وبيضاء أضيفت إليها فيما بعد مكعبات إسمنتية ضخمة، وأضيف إلى هذه الأخيرة أيضاً سياج من الأسلاك الشائكة وصخور مختلفة الأحجام... في البداية وقف الجنود في العراء، ولاحقاً وضع بجوارهم برج معدني صغير يعلوه وعاء بلاستيكي مخصص للماء. استبدلت أبنية مسبقة الصنع بالخيم الميدانية فيما بعد.. ومن حين إلى آخر، يستخدم الجنود صناديق القمامة أو الصخور كلمسةٍ إبداعية يضفونها على عملهم الفني[٣٣].

(٣٢) Azmi Bishara, *Checkpoints: Fragments of a Story* (Tel Aviv: Babel Press, 2006),p. 10 (in Hebrew).

(٣٣) المصدر نفسه، ص١٧.



محطة إيريز، غزة. تصوير: نير كافري ٢٠٠٤

لا تفتت نقاط التفتيش المكان فحسب، بل تشطر الزمن أيضاً. بعد شهرٍ من بدء العمل بالتوقيت الصيفي على مستوى العالم، تبدأ إسرائيل العمل به تبعاً لاتفاقيات التحالف مع الأحزاب الدينية المتشددة التي تُضبطُ ساعات الصلاة في دوائرها الانتخابية بناء على حساب فلكي وعلى مستوى ضوء النهار. تغير السلطة الفلسطينية توقيتها إلى الصيفي أسوة بباقي البلدان في نصف الكرة الشمالي، وفي الربيع، يختلف التوقيت بمقدار ساعة بين جانبي محطة التفتيش، الأمر الذي يخلق منطقتين تعمل كل منها بتوقيت مختلف[٣٤]، «ينتهي يوم العمل في الساعة السادسة مساء بالتوقيت المحلي، وفي الساعة السابعة مساء وفقاً لتوقيت نقطة التفتيش التي تُنهي عملها وتغلق في هذا الوقت. ريثما اعتاد الجميع على تأخير ساعاتهم وإنهاء عملهم قبل ساعة من التوقيت المعتاد، كان المئات من البشر العاملين بالتوقيت الشتوي يصطفون أمام نقطة التفتيش التي يعمل جنودها بالتوقيت الصيفي، يتوسلون إليهم السماح بالمضي إلى بيوتهم»[٣٥].

---

(٣٤) Eyal Weizman, "The Subversion of Jerusalem's Sacred Vernaculars," in: Michael Sorkin, *The New Jerusalem: Sharing the Divided City* (New York: Monacelli, 2003), pp. 120 - 45.

(٣٥) Bishara, Ibid., p. 231.

المشروع الإنساني

دشن جيش الدفاع الإسرائيلي أواسط العام ٢٠٠٣ برنامج «حياة أخرى» الذي هدف إلى «تخفيف الضرر الذي يطال حياة النسيج الفلسطيني تجنباً لحدوث أزمة إنسانية من شأنها أن تلزم جيش الدفاع بتولّي المسؤولية الكاملة عن تموين السكان الفلسطينيين بالغذاء والخدمات»[٣٦]. حوّل هذا البرنامج مضمونه «الإنسانوي» إلى واحدة من الترتيبات الاستراتيجية الخاصة بعمليات الجيش الإسرائيلي، كما أنه أثّر في تصميم أجهزة السيطرة المختلفة التابعة له. في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، عين آرييل شارون باروخ شبيغل (Baruch Spiegel)، وهو ضابط تقاعد مؤخراً من جيش الدفاع الإسرائيلي ويعمل في وزارة الدفاع، في منصب «مدير الشؤون الإنسانية والمدنية في جيش الدفاع الإسرائيلي». كانت إحدى مهامّ شبيغل إصلاح مواطن الخلل والمعضلات الإنسانية التي تسبّب بها نظام نقاط التفتيش. بعد تولّيه مهام منصبه، أرسل شبيغل مندوبين إسرائيليين إلى جميع أنحاء العالم لدراسة تقنيات ضبط الحدود بين روسيا وفنلندا، الحدود الصينية، الحدود بين ماليزيا وسنغافورة، وبين الولايات المتحدة والمكسيك، وحتى اتفاقيات الحدود بين ألمانيا وفرنسا التي أُقرت بعد الحرب العالمية الثانية وُضعت قيد الدراسة[٣٧]. بعد شهرين؛ في آذار/مارس ٢٠٠٤، نشرَ شبيغل الجزء الأول من خطة أُعدت في ظاهرها «لتيسير حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة». انتقدت خطة شبيغل، التي كُتِبت باللغة الإنكليزية استرضاءً للحكومات الأجنبية، بشدة جلافة جنود جيش الدفاع العاملين في نقاط التفتيش وانعدام كفاءتهم، واقترحت إحداث تغييرات نوعية. تأسّت خطة شبيغل بالمصطلحات العسكرية في الإشارة إلى نقاط التفتيش التي تندرج في خانتين اثنتين: «نقطة الطّوق» (محسوم كيتير Machsom Keter)، وهي النقاط التي تنظم الحركة بين مختلف «الخلايا المحلية» الفلسطينية، وقد أراد شبيغل

---

(٣٦) Amos Harel and Avi Isacharoff, *The Seventh War* (Tel Aviv: Miskal-Yedioth Aharonoth Books and Chemed Books, 2004), p. 343.

(٣٧) Baruch Spiegel, "Issues of the Wall," (Presentation at the Van Leer Institute, Jerusalem, 17 February 2006).

نُشرت الخطة باللغة الإنكليزية، وكان الهدف من ذلك، بين مجموعة أهداف أخرى، استرضاء الإدارة الأمريكية، وتبنّي الحكومة لها بصورة رسمية.

إنقاص عددها الكليّ؛ و«نقطة الإغلاق» (محسوم سيغير Machsom Seger)، وهي النقاط التي تنظم الحركة بين المناطق الفلسطينية والجانب الغربي من الجدار الذي يسمى عادة «الجانب الإسرائيلي»، على الرغم من وقوعه أحياناً ضمن المناطق المحتلة. اقتضت خطة شبيغل بناء ١٢ «محطة إغلاق» دائمة على طول الجدار، تدير عملياتها سلطة المطار الإسرائيلي باعتبارها حدوداً[٣٨]، على أن تموّل عمليات بنائها جزئياً عن طريق «المساعدات الأمريكية الطارئة للفلسطينيين عام ٢٠٠٥»، والتي اعتمدت في الأساس، بحسب الرئيس بوش، «الدعم الإصلاحات الفلسطينية السياسية والاقتصادية والأمنية». ضغطَ أعضاء الكونغرس الأمريكي «الداعمون لإسرائيل» لعرقلة وصول أيّ من هذه المساعدات مباشرة من البيت الأبيض إلى السلطة الفلسطينية. ومن أصل ٢٠٠ مليون دولار مخصصة للفلسطينيين، تلقّت إسرائيل ٥٠ مليون دولار للمساهمة في تمويل إنشاء المحطات[٣٩]. بالنتيجة، استُخدمت الأموال الأمريكية المراد استغلالها لمساعدة الفلسطينيين في تمويل واحدة من أكثر منظومات الاحتلال الفاضح، وبرهنت على درجة التشوّه الذي يشوب فهم الأمريكيين حين يعتقدون، خلافاً لكل الأدلة التي جُمعت خلال أربعة عقود من الاحتلال، أن إسرائيل خير من يعرف كيف ينفق أموال الفلسطينيين بالنيابة عنهم، وهذا ما يسهل أمر الاحتلال باعتباره يصب في مصلحة الفلسطينيين بشكل ما.

تعطي «البصمة الفنية» لأحد المعابر وهو شاعر أفرايم (Sha'ar Ephraim) قرب بلدة الطيبة الفلسطينية ـ الإسرائيلية في الجزء الشمالي الغربي من الضفة الغربية، والتي صممتها شركة لويتون شومني (Loyton Shumni) للهندسة المعمارية في حيفا لمصلحة سلطة المطارات، انطباعاً عن معبر حدودي دوليّ لائق. يبدو المعبر كمركز تجاري مدني ضخم، مكسوّ بالزجاج

(٣٨) Ministry of Defence Press Release: "Defence Minister Mofaz appoints Brig.-Gen. (Res.) Baruch Spiegel to Head Team Dealing with Civilian and Humanitarian Issues vis-a-vis Security Fence," 27 January 2004, <http://www.israel-mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2004>., and Raviv Druker and Ofer Shelah, *BoomerangK The Israeli Leadership Failures during the Second Intifadah* (Jerusalem: Keter, 2005), p. 331.

(٣٩) Glenn Kessler, "US Aid to Palestinians Goes to Checkpoints, Zionist Organization," *Washington Post*, 5/5/2005.

والقرميد، ويضم مواقف سيارات، مواقف للمعاقين، حدائق، وسلسلة من الصالات الفسيحة القادرة على استيعاب مئات المسافرين. كما تمكن مشاهدة التصميم المعماري لمحطة شاعر أفرايم عند الضغط على عنوان «الاهتمامات الإنسانية» على الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع، الذي يعدُ في هذا السياق بأن تُسخّر المحطات «أنظمةً تقنية متقدمة لها أن تقلص التماس البشري»(٤٠). علاوة على ذلك، أعلنت وزارة الدفاع في الخامس عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ أن «التقليل من الخلافات الحالية أثناء عمليات التفتيش الأمني، وأنسنة العملية، وتحسين معايير الخدمة» يقتضي خصخصة القطاع الأمني واضطلاع موظفين مدنيين بعمليات التفتيش الأمني بدلاً من العسكريين(٤١) سمّى شبيغل عملية الخصخصة هذه «سحب الجيش من نقاط التفتيش»(٤٢). سيتضح لاحقاً أن هذه الخطة وسواها من الخطط ذات الصبغة «الإنسانية» الهادفة إلى تقليل عمليات الإغلاق التي رسّخها نظام نقاط التفتيش، أو جعلها أكثر كفاءة، لن تدخل حيّز التنفيذ على يد الضباط في قيادة الجيش، وأنها قد جعلت معاملة الفلسطينيين أكثر فظاظة من جوانب أخرى. في الواقع، وبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ازداد عدد الحواجز المادية باضطراد في عموم الضفة الغربية منذ صدور تقرير شبيغل(٤٣) حوالى منتصف العام ٢٠٠٤، بدأت عملية ضبط نظام نقاط التفتيش الاعتباطي، وبينما سادت الفوضى فيما مضى، بدا الآن أن الأمور تسير وفقاً لإجراءات صارمة. في ذلك الوقت، بوشر في إقامة بوابات وأبواب دوّارة في عدد من نقاط التفتيش الدائمة عبر الضفة الغربية، لجعل عملية العبور، في ظاهر الأمر، أكثر تنظيماً وكفاءة وأمناً وإنسانيةً. أضحت الأبواب الدوارة محور «التصميم» الجديد لنظام نقاط التفتيش في مسعى لتبطئ ازدحام الفلسطينيين الراغبين في عبور نقطة التفتيش وضبطه وتنظيمه في

---

(٤٠) <http://www.securityfence.mod.gov.il/Pages/ENG/Humanitarian.htm>.

(٤١) Ministry of Defence Press Release: Statement, 15 January 2006, <http://www.mod.gov.il/WordFiles/n32301062.doc>.

(٤٢) Baruch Spiegel, "Balancing Rights-The Security Fence and the Palestinian Civilian Population," (Presentation transcript, Jerusalem Centre for Public Affairs, 18 March 2006), <http://www.ngomonitor.org/issues/Balancing%20RightsTheSecurityFenceandthePalestinianCivilianPopulationText.htm>.

(٤٣) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA),West Bank, "Closure Count and Analysis," footnote 27.

خطوط منتظمة ومتسلسلة، حيث يقف الفلسطيني لمرّة واحدة في مواجهة جندي يتفحص حقائبه وإذن السفر الخاص به. تضمّ معظم نقاط التفتيش نسقين من الأبواب الدوارة، تتخللهما فسحة، ويتوضع النسق الأول على بعد عشرات الأمتار من مواقع الجيش الإسرائيلي بحيث يبقيهم بعيداً عن الازدحام. يضبط الجنود حركة العبور باستعمال نظام كهربائي يتحكم بحركة أذرع الأبواب، ويعبر الشخص بضغطة زرّ واحدة. يوقف الجنود دوران الأبواب كل بضع ثوانٍ فيبقى عدد من المسافرين عالقاً بين البوابات، ويعمدون بعض الأحيان إلى حبس الناس ضمن أذرع البوابات. كشف تال أربيل أن متعاقدي وزارة الدفاع قد طلبوا من مصنعي هذه البوابات تغيير مواصفات إنتاجها وإنقاص طول أذرعها المعدنية من ٧٥ ـ ٩٠ سم بحسب المعايير الإسرائيلية (المطبقة على البوابات نفسها في الجامعات، المسابح، محطات القطارات. . . إلخ) إلى ٥٥ سم في الضفة الغربية وغزة[٤٤] فتقوم البوابات عملياً بالضغط على أجساد المسافرين للتأكد من أنهم لا يخفون شيئاً تحت ملابسهم. وبحسب شهادة قدمتها منظمة محسوم ووتش، فقد آل استخدام هذه البوابات الضيقة إلى التسبب في مزيد من الفوضى والأذى، إذ: «يعلَق البشر، تتكسر الطّرود، تتمزق وتتناثر محتوياتها على الأرض لكثرة الشد، يُحبس الأشخاص البدينون في الحيز الضيق، وكذلك العجائز من النساء والأمهات برفقة أطفالهن الصغار»[٤٥] يصعب تخيّل مدى القسوة التي يفرضها تغييرٌ ثانوي في تفصيل معماري سخيف، مستترٍ من ناحية أخرى، وُظِّف في ظاهر الأمر لتنظيم عملية العبور وجعلها أكثر يسراً.

استُكمل تحديث محطة العبور في قلنديا، التي تصل (أو تفصل بالأحرى) بين القدس ورام الله، وفقاً لمبادئ خطة شبيغل في نهاية العام ٢٠٠٥. اشتمل النظام الجديد على متاهة من الأسوجة المعدنية لتوجيه المسافرين الذاهبين إلى القدس عبر سلسلة من البوابات الدوّارة، وعلى المسافرين، الذين يرتحلون يومياً إلى مواقع عملهم، المرور بخمس مراحل: النسق الأول من البوابات ـ بوابات الأشعة ـ النسق الثاني من البوابات ـ

---

(٤٤) Arbel, "Mobility Regimes and the King's Head: A History of Techniques for the Control of Movement in the Occupied West Bank," and Machsom Watch, "A Counterview, Checkpoints 2004," <http://www.machsomwatch.net/en/node/50145>.

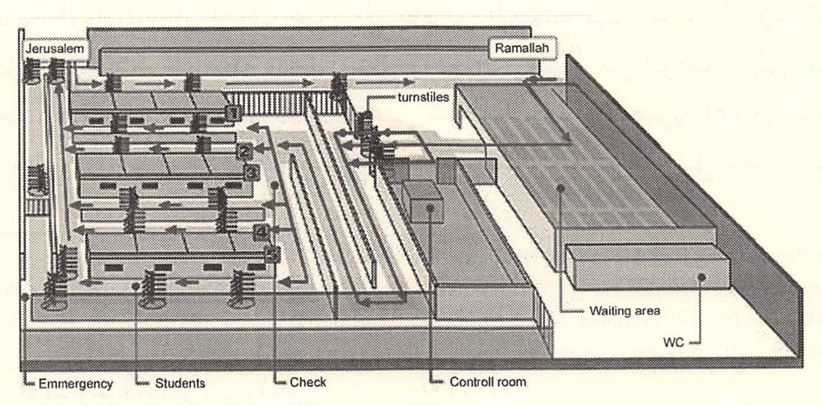
(٤٥) Machsom Watch, Ibid.

مقصورة التفتيش وفحص الحقائب بنظام الأشعة. ترصُد شبكة واسعة من الكاميرات العملية بكاملها، وتُعطى التعليمات للمسافرين عبر مكبرات الصوت. يشغّل موظفو الأمن الإسرائيليون البوابات الدوارة عن بُعد من قلب مقصوراتهم المحميّة لضبط معدّل تدفق المسافرين. مقصورات التفتيش محمية بزجاج مضاد للرصاص شديد الثخانة، يعكس الضوء الخارجي أكثر مما يسمح له بالمرور خلاله على الأرجح، يحجب موظفي الأمن، ويؤدي عملياً وظيفة المرآة ذات الوجه الواحد. يتوجب على الفلسطينيين إدخال بطاقة الهوية وإذن السفر في فتحة صغيرة أسفل النافذة، وتجري المحادثة عبر الضغط على مكبّر الصوت. لا تزال عملية تنصيب المجسّات التي تشتغل ببطاقة السمات البيولوجية قيد التجهيز، ومعها سيغدو حتى هذا التفاعل الضئيل أمراً زائداً عن الحاجة في النهاية. بعد عبور نقطة التفتيش، يسمح للمسافر بالمرور خلال بوابة أخرى، ثم عبر الجدار. توجد لافتة كبيرة قرب مخرج المحطة عليها تحية مثيرة للسخرية، بالعبرية والعربية والإنكليزية: «الأمل لنا جميعاً»، وقد كتب عليها ناشطون إسرائيليون مناهضون للاحتلال برذاذ الطلاء: «العملُ يجعلك حرّاً».

تحتوي كل من المحطات الكبرى أيضاً على ما يسميه الجيش «بوابات إنسانية» مجهزة بمنطقة انتظار صغيرة فيها حمّام ومبرّد ماء. هذه البوابات مخصصة لمرور المتنقلين على كراسي متحركة، الأهل الذي يحملون أطفالهم في عربات، ومن تتجاوز أعمارهم الستين سنة(٤٦) لا ريب في أن «الإنسانية» قد أصبحت الصفة الأكثر شيوعاً للجوانب المتعلقة بمخطط الاحتلال: «بوابات إنسانية»، «محطّات إنسانية»، «تقنية إنسانية»، «وعي إنساني»، إضافة إلى «الضابط الإنساني» (الإجراء الذي دخل حيّز التطبيق منذ بداية الانتفاضة الثانية). وعادةً ما يكون هذا الأخير ضابط احتياط في منتصف العمر، يوظَّف في نقطة التفتيش بقصد تسهيل عملية العبور، والتوسّط من أجل التنسيق بين احتياجات الفلسطينيين وأوامر الجنود. ليس هذا الخطاب البلاغي «الإنساني» الذي ساد الطور المتأخر من الاحتلال سوى جزء من محاولة تطبيعه. تصعّد منظّمات السلام انتقادات ملحاحة وشديدة لجيش الدفاع الإسرائيلي، لناحية تجريده أعداءه من صفاتهم الإنسانية، بيد أن هذه

(٤٦) Amira Hass, "The Humanitarian Lie," Counter Punch (28 December 2005), <http://www.counterpunch.org/2005/12/28/the-humanitarian-liei>.

الانتقادات تسدل الحجُبَ على عملية أكثر خطورةً تتمثّل في استيعاب الجيش لمنطق المنظّمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان الذي يعارضه وإدراجه في نهجه العملياتي، وسعيه حتى للتضافر معه مباشرة. في آذار/مارس ٢٠٠٦، استقبل رئيس هيئة الأركان دان حالوتس أعضاء من حركة محسوم ووتش في اجتماع استثمرته وسائل الإعلام، وزعم فيه استعداده لسماع مقترحاتهم مع تقديم رؤية لتحسين سلوك عناصر جيش الدفاع في نقاط التفتيش التابعة لها، ومعالجة مشاكل الفلسطينيين في ظل الاحتلال بالعموم. إن سعي القوى الكولونيالية إلى إثبات أهليتها عبر خطاب يقوم على التحسين والإصلاح وينضح بالكياسة، هو الناموس الراسخ للتاريخ الكولونيالي في معظمه. فضلاً عن ذلك، يدلل الحضور الكاسح للعاملين في الشأن الإنساني ضمن العمليات العسكرية حالياً على أن الجيش لم يعد يعتبرهم مجرّد متفرّجين، وإنما يدمجهم في البيئة المعسكَرة كأحد مكوناتها الأساسية، حالهم كحال الشعب المُحتل، والمنازل، والشوارع، والبنية التحتية. إضافة إلى ذلك، وكما سبق ورأينا، شكلت المحطات الجديدة المبنية وفقاً لخطة شبيغل بنية تحتية مادية تعزز وهماً سياسياً: دولتان تحترمان الحدود الفاصلة بينهما، وتتصلان عبر المحطة الحدودية.



المخطط البياني لحركة التدفق في معبر قلنديا. جيش الدفاع الإسرائيلي ٢٠٠٥.

لا بدّ من أن أكثر أعمال التمويه المعماري ـ السياسي جموحاً هي محطة رفح الحدودية بين مصر وغزة بكل تأكيد. في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٥، وبعد الانسحاب الإسرائيلي، تمّ التوصل إلى «مبادئ متفق عليها حول معبر رفح» بعد تسوية نهائية توسطت فيها وزيرة الخارجية الأمريكية

كوندوليزا رايس. كان منطق «المبادئ المتفق عليها» هذا بعثاً جديداً، إلكترونياً هذه المرة، للمنطق المكاني الذي قامت عليه المرآة ذات البعد الواحد في المحطات الحدودية إبان حقبة أوسلو(٤٧) وأشارت الوثيقة إلى أن محطة رفح «ستُدار من قبل السلطة الفلسطينية ومصر كلّ من جانبه وفقاً للمعايير الدولية»، مع بقاء الإشراف على عملية العبور بكاملها بيد الأمن الإسرائيلي. «يتواجد مكتب ارتباط، يديره طرف ثالث [غير فلسطيني وغير إسرائيلي]. وبحسب الاتفاقية، يتلقى هذا المكتب فيديوهات حيّة آنية وبيانات مُحدَّثة لمجريات الأحداث في معبر رفح... كما يقوم بحل أي نزاع ناجم عن هذا الاتفاق»(٤٨). أنشئت غرفة تحكم مشتركة خارج الموقع وضمن إسرائيل، يعمل فيها مراقبون أوروبيون وضباط أمن إسرائيليون. تتلقى غرفة التحكم سيلاً منتظماً من الفيديوهات الحيّة تنقلها كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة التي تعمل في المحطة. يقف المسافر أمام شرطي الحدود الفلسطيني، وتُبثّ صورة وجهه إلى غرفة التحكم التي تُبث إليها أيضاً الفيديوهات الحيّة من جهاز فحص الحقائب بالأشعة. يمكن للمراقبين الأوروبيين والإسرائيليين في غرفة التحكم التواصل مع الأمن الفلسطيني في الموقع، كيما يطلبوا إجراء مسح جديد بالأشعة على الحقائب أو تفتيش هذه الحقيبة أو تلك، أو إيقاف عبور المسافرين المشتبه بهم تماماً(٤٩) لإسرائيل الحق في إغلاق المحطة إن شاءت، ومنع المراقبين من الوصول إلى غرفة التحكم ببساطة، وحينئذ، يتوجب على شرطة الحدود المصرية إغلاق المعبر من جانبها بحسب الاتفاقية. على هذه الشاكلة، أبقت إسرائيل معبر رفح،

---

(٤٧) Aluf Benn, Arnon Regular and Akiva Eldar, "Rice: Israel and PA Clinch Deal on Gaza-Egypt Border Crossing," *Ha'aretz*, 15/11/2005, and Jamie Chosak, "Opening Gaza to the Wider World: The Israeli-Palestinian Agreement on Movement and Access," Washington Institute, 30 November 2005, <http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2412>.

(٤٨) أوجزت مبادئ معبر رفح في:
"Agreement on Movement and Access," <http://www.usembassy.it/viewer/article.asp?article=/file2005_11/alia/a5111510.htm>.

(٤٩) تتحكم إسرائيل بوصول المراقبين إلى المعبر: المراقبون الأوروبيون يعيشون في إسرائيل، وكي يذهب هؤلاء إلى العمل يتوجب عليهم المرور في معبر عسكري تغلقه إسرائيل غالباً على أساس تلقيها لمعلومات تفيد بوجود هجوم إرهابي مدبّر. ويغلق معبر رفح في حال عدم وجود مراقبين. انظر:
"Stop Using Rafah Crossing to Pressure Gaza Civilians," B'tselem (30 August 2006), <https://electronicintifada.net/content/stop-using-rafah-crossing-pressure-gaza-civilians/629>.

المنفذ الوحيد لغزة على العالم الخارجي، مغلقاً بنسبة ٨٦ في المئة من الزمن الممتد من حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ حينما اختُطف جندي إسرائيلي وأُخذَ إلى غزة.

من الخطأ اعتبار البنية المعمارية لمحطة جسر ألنبي في حقبة أوسلو، أو «محطات إسرائيل الحدودية» الزائفة، أو حتى معبر رفح الجديد، رموزاً لصيغ جديدة من السيطرة تمارسها إسرائيل، بل تجب رؤيتها من باب أولى كمقوّماتٍ لمنطقها الكُسيري(*) القابض على الوجود بكليّته. لم يعد منطق الاحتلال الحديث مُعلناً، بل متضمناً وكامناً في قلب هذه العمائر. يحمل الجدار بدورهِ بعض ملامح البنى المُقامة المشادة هذه، فهو ليس وسيلةً للفصل فحسب، بل منظومة للرقابة والسيطرة، مجسّاً استشعارياً حسّاساً يمتدّ طولياً، موجّهاً نحو المدن والبلدات الفلسطينية. لن تلبثَ بطاقات السمات البيولوجية أن تصبح أذن السفر الذي على الفلسطينيين استعماله للسفر عبر الجدار، الأمر الذي سيزود إسرائيل بقاعدة بيانات سكانية أكثر شمولاً مما يمكن للفلسطينيين أنفسهم أن يجمعوه عن مواطنيهم(٥٠).



قرية جسر الزرقاء الفلسطينية الإسرائيلية. يظهر المشهد الحد الفاصل (يساراً) بينها وبين بلدة قيسارية. تصوير: إيال وايزمان ٢٠٠٤.

(*) الكسيريات أو الفركتَلات حسب التعريب العلمي لـ «Fractal» المشتق من الكلمة اليونانية Fractus، وتعني غير المنتظم أو المكسور. الكسيريات هي أشكال غير منتظمة تتكوّن من تكرار مستمر لشكل أو نمط بسيط جداً ليزداد الشكل الإجمالي تعقيداً كلما زادت عمليات التكرار التي قد تكون لا نهائية (بحسب المنطق الرياضي للكسيرية). أهم مثال عن البنى الكسيرية هو مجموعة ماندلبروت، حسب اسم مكتشفها. ويشير المنطق الإسرائيلي الكسيري في هذا السياق إلى تكسير التضاريس المحتلة وتفتيتها إلى كيانات وجيوب متناثرة غير منتظمة إلى ما لا نهاية. قُدم مفهوم الهندسة الكسيرية في وثائقي تحت عنوان: صيد البعد الخفي. يمكن للاطّلاع أكثر على شكل الفركتلات/ الكسيريات ومثال ماندلبروت من خلال البحث على شبكة الإنترنت (المترجم).

(٥٠) من خلال نظام التصاريح تستمر إسرائيل بالسيطرة على قيود السجل السكاني في الضفة =

جيوب داخلية ـ جيوب خارجية

انتشرت سياسة الفصل التي أملاها الصراع في المناطق الحدودية في الأرض السياسية الإسرائيلية برمّتها. أقيمت في المدن الإسرائيلية نقاط تفتيش مأهولة ووضعت الحراسة لحماية مداخل محطات الباص، المراكز التجارية، والأحياء السكنية في قلب المدينة من الهجمات الانتحارية، وحتى الدخول إلى المتاجر والمقاهي تطلّب التدقيق في الهوية الشخصية. أضحت أنظمة التحصين المأهولة والمحسوسة (حيث لم تعد الرقابة الإلكترونية كافية بعد الآن للتصدي للتهديدات الضاغطة والعاجلة) متاحة للجمهور في الأسواق المفتوحة وسوق الأمن الدولية تحت يافطة «اختراعات» إسرائيلية، كما ربطت الممارسات والتقنيات الإسرائيلية المُصدّرة للأسواق العالمية بين هذا الصراع المنقطع النظير والميول الدولية لمعالجة المخاوف الأمنية عبر «إدارة التدفق والحركة»، وهي مطبَّقة الآن في مثالين؛ على طول الحدود الخارجية المتغيّرة للاتحاد الأوروبي، وعلى طول حدود الولايات المتحدة مع المكسيك جنوباً ومع كندا شمالاً.

وفي داخل إسرائيل، توجّبت التعمية على الدوافع الحقيقية للحواجز الفاصلة بين اليهود ومواطني إسرائيل الفلسطينيين لأسباب قانونية. كان الساتر الرملي الذي انتصب عام ٢٠٠٣ بين قرية جسر الزرقاء الساحلية الفقيرة وبلدة قيسارية الفاحشة الثراء على مسافة نصف ساعة بالسيارة شمال تل أبيب قد زُرع بالأشجار والورود وقُدّم في صورة ما يفترض أنه سيماء طبيعية بسيطة بغرض تمويه وظيفته الصريحة كأمارة تفريق قومية ـ اقتصادية. وعلى منوال هذا المثال، طالب كيبوتز نير زيف (Nir Ziv)، الزراعي فيما سبق والحضري حالياً، الذي يبعد مسافة ربع ساعة بالسيارة شرق تل أبيب، الحكومة بإنشاء «جدار عازل للصوت» بطول ١,٥ كم وارتفاع ٤ أمتار، يقوم عملياً بعزل الكيبوتز عن السكان الفلسطينيين ـ الإسرائيليين المقيمين أساساً في أحياء مدينة اللدّ التي أهملتها الحكومة وانتشرت فيها الأمراض والمخدرات؛ يزعم القاطنون في الكيبوتز أن سكان اللدّ يزعجونهم ويسرقونهم، ويتسببون في

= الغربية وغزة. وفي الأغلب يتطلب كل تغيير في القيود تجريه السلطة الفلسطينية موافقة مسبقة من إسرائيل. وعبر تحكمها بقيد السجل السكاني، يمكن لإسرائيل أن تحدد من هو «الفلسطيني المقيم» ومن هو «الأجنبي». يُسمح فقط «للمقيمين» بالدخول عبر معابر رفح وجسر ألّنبي.

تعكير صفو حياتهم الخاصة. لقد أسفر التوسّع المناطقي لإسرائيل المصابة بالرهاب السكاني عن زيادة عدد الحواجز بين المجتمعات العربية واليهودية في القرى المتجاورة والمدن المشتركة، وقاد إلى تفتيت التضاريس أكثر وإحالتها إلى بنى كسيرية على هيئة أرخبيل من الجزر المتعادية والمتباعدة. إن الإقصاء المادي لمواطني إسرائيل من الفلسطينيين عن الفضاء الإسرائيلي يُفصح بجلاء عن ازدياد استبعادهم السياسي. وليس مفاجئاً أن تتضاعف الحدود الداخلية للصراع باضطراد، إذ لطالما اعتُبِر الفلسطينيون ـ الذين يشكلون أقلية نسبتها ٢٠ بالمئة من عدد السكان الكلي في إسرائيل ـ مواطنين من الدرجة الثانية. يشكل الفلسطينيون جزءاً من النظام الاقتصادي الإسرائيلي (لكونهم مصدر العمالة والخدمات الرخيصة بشكل رئيس، ولأسباب مختلفة أيضاً)، لكنهم يُستبعدون على نحو متزايد من ميادين الحياة الأخرى، وغالباً ما يوصفون بـ «المعضلة السكانية» المؤرقة، من دون أن يشار إليهم كواحد من مكونات الجمهور الإسرائيلي[(٥١)]. ثمة تشريع جديد يحظر على الزوجين الفلسطينيين (حتى لو كان أحدهما مواطناً إسرائيلياً) الإقامة في إسرائيل، الأمر الذي سيفضي إلى حصولهم على الجنسية الإسرائيلية بعد ذلك، وهو استكمال للنهج المعرفي والعملي الذي يرى في الفصل بين العرب واليهود والسيطرة الشاملة على حركة الفلسطينيين ركيزة أساسية لإرساء الأمن اليهودي الجمعي[(٥٢)].

سيادة ترقيعية

على الرغم من الهلع الذي خلقته الانتفاضة الثانية، والذي آذنَ بفرض «حالة الطوارئ الدائمة «كردّ أمني، وأدى إلى انهيار المفاوضات السياسية تماماً، وإلى اتباع إسرائيل سياسة الفعل من جانب واحد، إلا أن المنحى الأكثر أهمية في اتفاقيات أوسلو والخاص بصيغة السيادة بقي على حاله: لا تزال الحكومة الفلسطينية في ظاهر الأمر مخوّلة بالشؤون المدنية تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية الشاملة. وسواء اعترفت السلطة الفلسطينية تحت قيادة حماس بإسرائيل، أو كانت إسرائيل مستعدة للتفاوض معها في أي

---

(٥١) انظر كيف جرى التعامل مع هذه السياسة في القدس في الفصل الأول من هذا الكتاب.

(٥٢) قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل. يحظر هذا القانون على أزواج/زوجات المواطنين الإسرائيليين من غزة أو الضفة الغربية الحصول على الإقامة الإسرائيلية.

وقت، فتلك مسائل ثانوية بالمقارنة مع الحقائق التي خلقها وعززها يومياً مجرد وجود سلطة فلسطينية من هذا النوع. لا يبرهن فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ على انهيار نظام السيادة الترقيعية فحسب، وإنما، وللمفارقة، على بلوغه أوجه كذلك. ويشدّد المضمون العقائدي لحكومة حماس وطبيعة نهجها المقاوم في المقام الأول على فعل ذاتي مستقل خارج عن السيادة الإسرائيلية.

لماذا يتوجب العمل على إخفاء السيطرة الأمنية الإسرائيلية؟ في تعريفه للقوانين الدولية المتعلقة بالاحتلال الحربي، يقضي ميثاق جنيف الرابع للعام ١٩٤٩ بأن تتحمل القوة المحتلة المسؤولية عن إدارة المؤسسات الصحية، والقضائية، والتعليمية، والخدمات الاجتماعية، وسواها، الناظمة لحياة الفلسطينيين المحتلين. وفي هذا الصدد تذكر المادة (٥٥) من ميثاق جنيف الرابع بشكل خاص: «من واجب القوة المحتلة، استخدام الحدود القصوى من مواردها المتاحة لضمان المستلزمات الطبية والغذائية للسكان...»[٥٣]. إن تسجيل الأفراد الفلسطينيين في قيود النظام العسكري الإسرائيلي قد جعلهم رهناً بمسؤولية الدولة، وفي هذا المنحى، تُمارس هذه المسؤولية من خلال عملية ضبط النفس والتهدئة والتخفيف من حدة العنف العسكري، كما لو أن على إسرائيل نفسها تحمّل تبعات أي تدمير تتسب بوقوعه[٥٤] آخذةً بالحسبان التكاليف اليومية التي تتكبدها الحكومة المسؤولة عن ثلاثة ملايين ونصف المليون فلسطيني، والمقاومة العنيفة التي أبداها الفلسطينيون خلال الانتفاضتين (بين ١٩٨٧ ـ ١٩٩٣ وبين ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥)، أرادت إسرائيل أن

---

(٥٣) للاطلاع على تحليل متعمّق، انظر:

Eyal Benvenisti, *The International Law of Occupation* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993), pp. 7-25 and pp. 107-148.

على الرغم من أن موقف الحكومات الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ كان الرفض لتطبيق ميثاق جنيف على الضفة الغربية وغزة (تحت الزعم بعدم وجود سيادة معترف بها دولياً هناك قبل الاحتلال)، إلا أنها أخذت على نفسها الالتزام بما أسمته بنوداً «إنسانية» في الميثاق.

(٥٤) James Ron, *Frontiers and Ghettos: State Violence in Serbia and Israel* (Berkeley, CA: University of California Press, 2003), p. 262.

انظر مراجعة للكتاب في:

Neve Gordon, "Theorizing Israel's Occupation," *HAGAR: Studies in Culture, Polity and Identities*, vol. 6, no. 2 (2006), pp. 115-135.

تتحرر من المسؤوليات التي أخذتها على عاتقها كقوة محتلة، من دون أن تفقد «السيطرة الأمنية» الشاملة في الوقت نفسه. في حال تمّ سلفاً تخفيف الإجراءات الأمنية الإسرائيلية المتشددة، حتى لو بقدر بسيط، لاعتبارات ذات طبيعة اقتصادية وعمليّة، على نحو متزايد منذ بداية الانتفاضة، وكذلك في غزة منذ بداية الإخلاء في آب/أغسطس ٢٠٠٥، فسيمكن حينها لإسرائيل التكفّل بأمر السيطرة الأمنية من دون أن تضطلع بالواجبات الحكومية، ويمكنها التغلغل بحرية في كل مناحي الحياة الفلسطينية، وبالمحصلة، مفاقمة الوضع الاقتصادي الفلسطيني اليائس من دون أن يكون لذلك تأثير سلبي في اقتصادها الخاص. هذا هو المنطق الذي كان يوجه سياسات الانسحاب الإسرائيلي من المناطق المأهولة بالفلسطينيين إبان الانتفاضة، وذلك ما اتضح في خطاب شارون أمام أعضاء حزب الليكود في أيار/مايو ٢٠٠٣ قبل قراره بإخلاء غزة. مردداً خطاب يسار الوسط الإسرائيلي على غير العادة، صرّح شارون أنه «لا يمكن للاحتلال أن يستمر إلى أجل غير مسمى»، وأكثر من ذلك، فقد طلب من زملائه أن يحسموا خيارهم: «يوجد اليوم ١,٨ مليون فلسطيني تغذيهم المنظمات الدولية، هل تريدون أخذ هذا الأمر على عاتقكم؟ من أين سنحصل على المال؟»[٥٥]. بعد الإقرار بوجود حكم سياسي مستقل إلى حدّ ما، أصبح الاقتصاد الفلسطيني وحركة قوّته العاملة معاً أسرى الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية[٥٦] من الناحية العملية، فصلَ الوضع المؤقت/الدائم الذي خلقته سياسة الطرق ونقاط التفتيش والقيود المفروضة على المرور المناطقَ المحتلة عن سوق العمل الإسرائيلي، وأوصل الاقتصاد الفلسطيني إلى طريق مسدود. كما دمّرت الذراع الأمنية الإسرائيلية المفروضة من علٍ والمنتشرة ضمن المناطق من داخلها الاقتصاد الفلسطيني وأيَّ إمكانية لحكومة محلية فاعلة. لا شكّ أن الاقتصاد الإسرائيلي قد تنامى بسرعة منذ اتفاقيات أوسلو مستفيداً من إمكانية الوصول الهائلة إلى الأسواق الدولية، بينما كان الاقتصاد الفلسطيني يعاني انكماشاً اقتصادياً بسبب القيود

---

(٥٥) "Sharon Defends Pro-peace Stance," *New York Times*, 28/5/2003.

(٥٦) Farsakh, "The Economics of Israeli Occupation: What Is Colonial about It?".

بعد أوسلو، بدأت إسرائيل باستبدال قوة العمل الفلسطينية ذات الدخل المنخفض بعمال وافدين من أفريقيا وشرق أوروبا بشكل رئيس.

المفروضة التي تعزله عن الاقتصادين الإسرائيلي والدولي[٥٧]. وبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تمثل سياسة الإغلاق السبب الرئيس للفقر والأزمات الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة[٥٨].

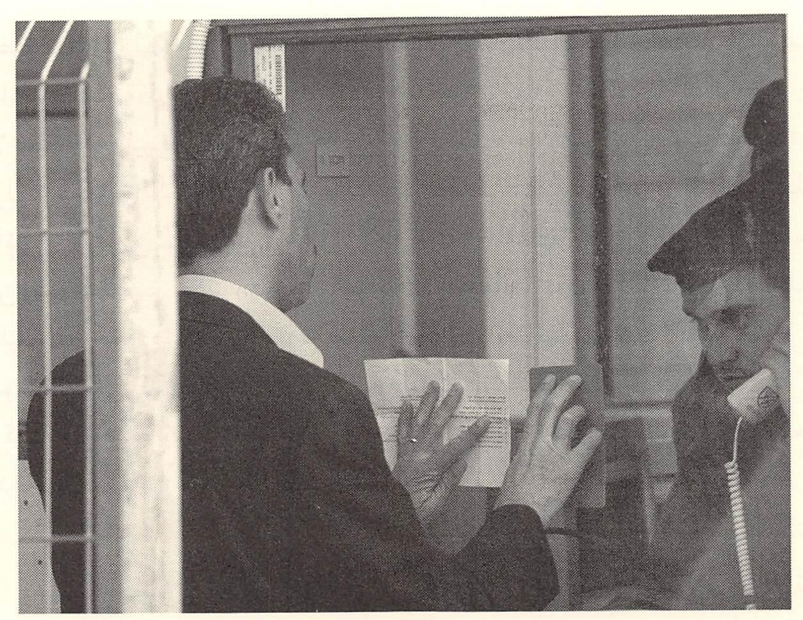
من خلال مقاولات فرعية من الباطن، أحيلت تكاليف إدارة هذه الأزمة إلى المجتمع الدولي (وهو أمر ملائم لإسرائيل). وتصاعد الدعم الدولي للضفة الغربية وغزة منذ العام ٢٠٠٠ في إطار إدارة الأزمة، مع دعم مالي وفير خُصص للمساعدات الطارئة، الخدمات الأساسية، المشافي، والبنية التحتية التي كانت على شفا الانهيار. اعتبر كلّ من إسرائيل والمجتمع الدولي الأزمةَ الناشئة «إنسانيةً»، وكأنها مسألة طبيعية طارئة، على الرغم من أن أسبابها متضمنة بما لا يحتمل اللبس في الوضع السياسي ـ الأمني الموصوف أعلاه. إن إعادة صياغة الأزمة في قالب «السياسة الإنسانية» كان بحد ذاته قراراً سياسياً من قبل البلدان المانحة الأوروبية والأمريكية، وبقيامها بذلك، فقد أعتقت هذه البلدان إسرائيل من مسؤولياتها التي ينص عليها القانون الدولي، وحجّمت إمكانيات نفوذها السياسي ومقدرتها على إنهاء الاحتلال. بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٠، دفعت لجنة المانحين ٣,٢ مليار دولار ـ ما يعادل ٢٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة ـ وبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، بلغ متوسط مستوى المساعدات حوالى ٨٠٠ مليون دولار سنوياً.

---

(٥٧) تنامى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة ٢,٣ في المئة سنوياً بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٩، ما يعني تراجعاً في دخل الفرد نظراً إلى معدل النمو السكاني الذي بلغ ٤ في المئة. انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة ١٨ في المئة بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، حيث تكرر إغلاق الحدود في هذين العامين. وانخفض بنسبة ٣٥ في المئة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥. خلال اثنين وعشرين شهراً من عمر العمل في الحكومة (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ ـ حزيران/ يونيو ١٩٩٤)، تنامى الناتج المحلي الإسرائيلي الحقيقي بمعدل سنوي قارب ٣,٤ في المئة مقارنة بنمو سنوي قارب ١,٣ في المئة فقط فيما مضى. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠ من ٢٧٠ مليار شيكل إلى ٤٧٠ مليار (بأسعار العام ٢٠٠٤). ومن معدل سنوي بلغ ١٤,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٣، ازداد التصدير إلى ٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٦، أي بمعدل نمو سنوي ١١ في المئة منذ أوسلو، وهو أعلى من المعدل السنوي لنمو التصدير، والذي بلغ ٧ في المئة في السنوات السابقة لأوسلو. انظر: المصدر نفسه، و

Sara Roy, "Decline and Disfigurement: The Palestinian Economy after Oslo," in: Roane Carey, ed., *The New Intifada: Resisting Israel's Apartheid* (London; New York: Verso, 2001), pp. 91-110.

(٥٨) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), West Bank, "Closure Count and Analysis".



نقطة تفتيش الحوّارة. نير كفري ٢٠٠٥.

تُخفي السلطة الفلسطينية القائمة، إلى جانب «حكومة» و«برلمان» منتخبين، حقيقة التشظي السياسي والاجتماعي والفوضى العارمة داخل المجتمع الفلسطيني؛ إذ فقدت الحكومة السيطرة التي أصبحت رهناً بالمنظمات المسلحة (والصراعات فيما بينها) والعصابات المحلية من جهة، والمنظمات الإنسانية والدولية من جهة أخرى، كما تمّ تسيير الخدمات والاحتياجات الفعلية بعيداً عن بيروقراطية السلطة الفلسطينية وأسلوب عملها بشكل تام[٥٩] أُنفق الجزء الأكبر من التبرعات السنوية التي يخصصها المجتمع الدولي للسلطة الفلسطينية، والبالغة ٨٠٠ مليون دولار، على إدارة الأزمة منذ بداية الانتفاضة، وما يثير الدهشة حقاً، أن يتم تخصيص جزء منها لإصلاح الضرر الذي تسببت به الغارات الإسرائيلية المستمرة والمنتظمة. أمكن لإسرائيل بالنتيجة قصف البنية التحتية الأساسية عشوائياً بأمان لعلمها أن عنفها المفرط سيصار إلى تخفيفه، إذ ستتكفل دول أخرى بإصلاح الأضرار التي أحدثتها. ثمة طريقة أخرى جرى التلاعب فيها بعمل

---

(٥٩) اكتسب البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ولجنة الاتصال المخصصة (AHLC) الحق في الإشراف على وزارة المالية الفلسطينية، لمساعدتها في إدارة سياستها المالية. وأصبح البنك الدولي المدير الفعلي لتمويلات المانحين.

المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المستقلة المشتغلة في أعمال الإغاثة الإنسانية في المناطق المحتلة من خلال نظام التفتيش؛ إذ توجب على «اللاعبين الدوليين» الحصول على «إذن» أمني من إسرائيل كي يتمكنوا من دخول المناطق المحتلة والتحرك عبر نقاط التفتيش التي تسيطر عليها إسرائيل، ويمكن لإسرائيل تعليق الأذونات أو منعها عن الأفراد والمنظمات الذين لا تستلطف حضورهم(٦٠) تساءلت منظّمات دعم دولية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل خاص، فيما إذا كانت بعثاتها تتضمن أداء أعمالٍ كان القانون الدولي قد حددها ضمن مسؤوليات إسرائيل كسلطة محتلة، كما أنها شاركت في عدة إضرابات ليوم واحد احتجاجاً على الظروف التي يعمل أفرادها في ظلها(٦١).

زعمت آرييلا أزولاي أنه على الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية قد

---

(٦٠) يتوفر مثال على تحكم إسرائيل بالعمل الإنساني فيما حدث خلال نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، عندما امتنع موظفون محليون فلسطينيون من الأونروا يعملون في الدعم الغذائي والصحي من التنسيق مع مسؤولي حماس لخشيتهم من وضع أسمائهم على القائمة السوداء الأمريكية والإسرائيلية. ذُكر هذا الافتقار إلى التعاون كواحد من الأسباب المرجّحة للانتشار السريع لأنفلونزا الطيور في غزة ربيع العام ٢٠٠٦. انظر:

Akiva Eldar, "Coming Soon: Kosovo in Gaza?: Aid Organizations in Gaza Paralyzed Fearing Ties with Hamas-led Government," *Ha'aretz*, 4/4/2006.

(٦١) يقع هذا الوضع في القلب مما أسماه روني براومان، وديفيد رايف، وآخرون «الإشكال الإنساني»؛ المأزق الذي واجهته المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مناطق الحرب. يعني المصطلح أنه بينما يجري العمل على مستوى إنساني بحت (يأمل الإنسانوي بتحقيق وصول أفضل إلى مناطق الأزمات من خلال تعريف الفضاء الإنساني كفضاء لاسياسي محايد)، لن يكون بمقدور العاملين تجنب أدوَتتهم (تحويلهم إلى أدوات) سياسياً، وتحويلهم من ثَمّ إلى لعبة بيد السلطة نفسها. علاوة على ذلك، في محاولتهم الانسحاب من الأوضاع حيث يمكن أن تتم أدوتتهم ويعملون «كشهود»، يخاطر الإنسانيون بتسييس العمل الإغاثي. انظر:

Rony Brauman, "From Philanthropy to Humanitarianism: Remarks and an Interview," *South Atlantic Quarterly*, vol. 103, nos. 2-3 (Spring 2004), pp. 397-417, and David Rieff, *A Bed for the Night: Humanitarianism in Crisis* (New York: Simon and Schuster, 2002).

يزعم ديفيد شيرر، رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أن الوضع في غزة يصبح مماثلاً ويتطلب إجراءات مماثلة لتلك التي اتُخذت بعد أزمة كوسوفو عام ١٩٩٩، بمعنى، الوصاية الدولية للأمم المتحدة. انظر:

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs [OCHA], *Gaza Strip Situation Report*, 29 March 2006, <http://www.humanitarianinfo.org/opt/docs/UN/OCHA/ochaSR_-Gaza290306.pdf>.

أوصلت المناطق المحتلة إلى حافة المجاعة، إلا أنها تعمل على ضبط الحركة المرورية، وتدفق المال والمساعدات بطريقة تحول دون وصول الوضع إلى مرحلة الانهيار التام، خشيةً من التدخل الدولي الذي قد يعقب ذلك، وبتفويض من الأمم المتحدة ربما[٦٢] تمت بالمحصلة إعادة صياغة مفهوم «الاحتلال» في غزة إلى «إدارة أزمة»، بتعديل إسرائيلي، من خلال فتح وإغلاق نقاط التفتيش والمحطات. ومن بوابة ضبط الدعم الدولي على هذه الشاكلة وتحت ستار الأمن، احتفظت إسرائيل بسيطرتها عملياً على الاقتصاد الفلسطيني والحياة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية.

إن الوهم القائل إنّ السياسات الإسرائيلية بعد أوسلو قد أدّت دوراً فاعلاً في «إنتاج» الفلسطينيين **كفاعلين** أصحاب سيادة ـ «طلائع مواطنين» لهم تمثيلهم السياسي الخاص ـ قد قاد إلى العكس وأحالهم إلى **أهداف** للمساعدة الإنسانية. من وجهة نظر هؤلاء الفاعلين/الأهداف، فإنهم تحديداً حينما اعتبروا أنفسهم، مع بداية سنوات أوسلو، قد تحرروا من الاحتلال القمعي تقريباً، كانوا قد أصبحوا خاضعين لقواه الفالتة. في ظل هذه الظروف، يحق للفلسطينيين التساؤل فيما إذا كان الحال أفضل لو حلّت السلطة الفلسطينية ذاتها تماماً حتى تتوفر شروط توطيد السيادة الكاملة. حلّ السلطة سيضع مسؤولية حكم المناطق مباشرة في يد إسرائيل، وعلى إسرائيل الخيار بين

---

(٦٢) Ariella Azoulay, "Hunger in Palestine: The Event That Never Was," in: Anselm Franke, Rafi Segal and Eyal Weizman, eds., *Territories, Islands, Camps and Other States of Utopia* (Cologne: Walter Koening, 2003), pp. 154-157.

وفقاً لرئيس المخابرات العسكرية عاموس جلعاد، «الجوع هو عندما يمشي الناس وبطونهم منتفخة، ينهارون ثم يموتون. لا يوجد جوع في المناطق الفلسطينية». انظر:

Drucker and Shelah, *Boomerang, The Israeli Leadership Failures during the Second Intifadah*, p. 329, and Azoulay, Ibid., pp. 154-157.

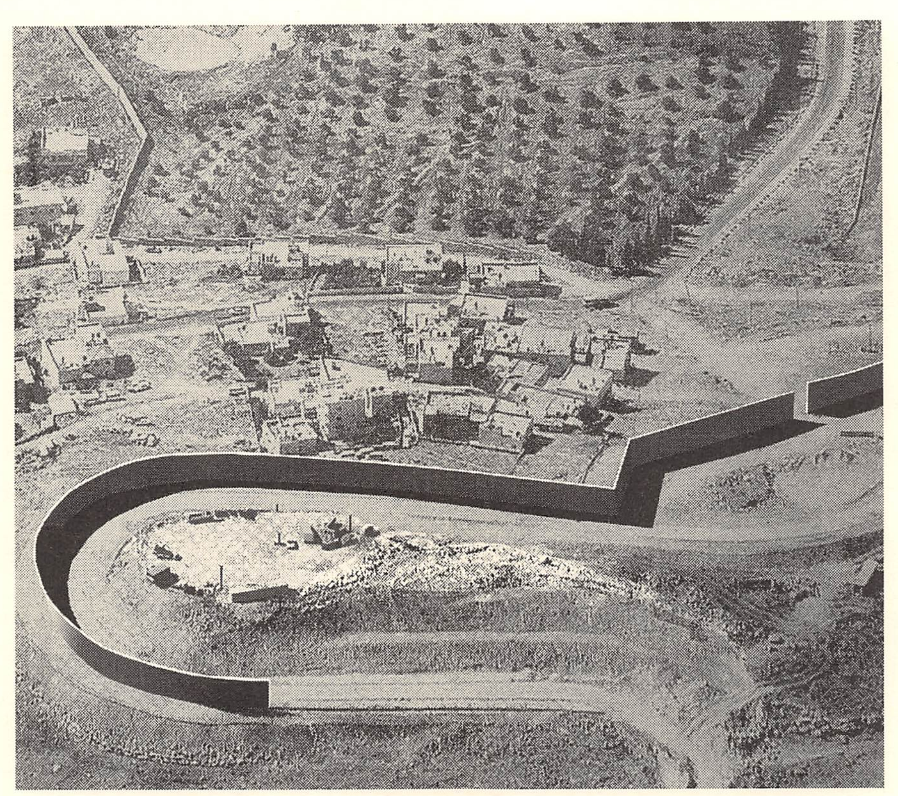
منذ وصول حماس إلى السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، استعملت إسرائيل سلاح الخنق الاقتصادي كوسيلة للضغط السياسي من خلال احتجاز كل أموال الضرائب الفلسطينية ـ حوالى ٦٠ مليون دولار أمريكي شهرياً ـ في حين أنها ملزمة قانوناً بتحويلها إلى السلطة الفلسطينية. عمدت إسرائيل أيضاً إلى تعبئة المجتمع الدولي بهدف تعليق الدعم حتى تعترف حماس «بحق» إسرائيل بالوجود وتدخل في العملية السياسية. على أية حال، أسفرت المقاطعة الدولية لسكان غزة من أجل الضغط على حكومة حماس عن نتائج معاكسة، مع سعي إسرائيل والمانحين الدوليين إلى إيجاد مخرج بصعوبة. الجوع الذي حدث في غزة ينذر بما هو أعظم.

اعترافها بالواجبات المترتبة عليها كسلطة محتلة وفقاً للقانون الدولي، وتخصيص جزء من ميزانيتها لتأمين احتياجات الشعب المحتل، أو الكفّ مباشرة عن سياسة الخنق الاقتصادي الدولي التي تنتهجها وإنهاء الاحتلال على مختلف الصّعد. من وجهة النظر الفلسطينية، فإن القبول «بدولة» مسوّرة، مراقَبَة من الجو، بنيتها التحتية تابعة وأرضها محكومة بالسيطرة الأمنية، لا بد من أن يمنح الديمومة لمنطق المرآة ذات البعد الواحد بدلاً من أن يمثّل خطوة فاعلة على طريق السيادة الكاملة. إن الدعوة إلى إعادة الربط بين مفهوم الحكم ومفهوم السيطرة الأمنية، ورأب الصدع الموضّح في ثنايا الفعل السيادي، ليست دعوةً إلى العودة إلى النمط الإمبريالي للقرن التاسع عشر وآليات حكمه وطريقة إنتاجه للذوات الكولونيالية، بل إنها بالأحرى دعوة إلى سلطة غير قادرة أو غير مستعدة للقيام بأحد أمرين: أن تتحمل المسؤولية المكلفة بتمامها عن الناس الخاضعين لسيطرتها الأمنية، أو تتجنب العمل «الأمني» حين لا يمكنها فعله. ذكر السوسيولوجي الفلسطيني إيليا زريق، أن المسافرين الفلسطينيين العابرين في محطة جسر أَلّنبي في أواخر التسعينيات كانوا واعين تماماً لطبيعة بنيتها المعمارية(٦٣)، وعليه، نقدّم رؤية لهذه المحطات نختم بها الفصل. في المساءات المتأخرة، حين يسقط ضوء الشمس على النافذة الخارجية لغرفة التحكم الإسرائيلية المتجهة غرباً، تجلي الشمس الغاربة اختلاف الإضاءة بين غرفة التحكم والصالة التي أظلمت الآن، وهذا ما يجعل المرآة ذات البعد الواحد شفافة كفاية لتكشف عن ملامح عملاء الأمن الإسرائيليين خلفها، وعن مهزلة السيادة الترقيعية المستحدثة. وبالمثل، اكتشف مريد البرغوثي حين عودته إلى فلسطين كنهَ التصميم المعماري للمحطة، ولم ينخدع به: «لم أشغل نفسي كثيراً بالوضع الغريب [للشرطي الفلسطيني]، فقد كان واضحاً أن المعاهدات قد أقامته مقاماً لا يستطيع فيه اتخاذ القرار»(٦٤).

---

(٦٣) Zureik, "Constructing Palestine through Surveillance Practices," p. 227.

(٦٤) Barghouti, *I Saw Ramallah*, p. 10.



الجدار، منطقة القدس. رسم توضيحي بياني على ورقة صحيفة.

الفصل السادس

الجدار: أرخبيل الحواجز والسياسة المستحيلة للفصل

في المؤتمر السنوي لجمعية المعماريين الإسرائيليين عام ٢٠٠٤، ألقى المعماري جدعون هارلاب (Gideon Harlap)، الذي فشل في حملته الانتخابية لرئاسة الجمعية، خطاباً يلقي الضوء على حقيقة مفادها أنه «لم [يجر] توظيف أي مهندس معماري في مشروع الجدار»[1]. شارك هارلاب مسبقاً في خطط، اعتقدها البعض غايةً في الجنون، لبناء كنيس معبد الجبل/ الحرم الشريف بالنيابة عن منظمة مؤمني المعبد[2]. وقد زعم أن إحجام الحكومة الإسرائيلية عن إشراك مهندسين في عملية التصميم قد أسفر عن جدار «كريه المنظر وغير متقن»، في حين بالإمكان جعله بناءً أخّاذاً «يماثل في جماله سور الصين العظيم ربّما». وبحسب هارلاب؛ يُعدّ قوام الجدار الفني المفتقد الجمال سبباً رئيساً لمعارضة المشروع بشدة على المستوى الدولي. فضلاً عن ذلك، أدّى استبعاد الحكومة للمعماريين من المشروع إلى حرمانهم من «عملٍ كثير ومن إمكانية حصولهم على إيرادات كبيرة لقاء العمل في أكثر المشاريع تكلفة في تاريخ الدولة» في وقتٍ كانت صناعة البناء فيه تمرّ بمرحلة ركود عميق (بلغت كلفة المشروع الإجمالية ٣ مليارات دولار حتى وقت كتابة هذه السطور). على أية حال، لا يعني عدمُ اشتراك معماريّ عريق في تصميم الجدار، الحاجز المبنيّ عبر الضفة الغربية بأسرها لفصل المستوطنات اليهودية والمدن الإسرائيلية عن القرى والبلدات الفلسطينية، أنه

---

(١) Nadav Sharagai, "Same Sharon, Same Temple Mount, Same Potential for Explosion," *Ha'aretz*, 28/5/2003.

(٢) كل الاقتباسات في هذا المقطع هي لدانا غيلرمان من مقالها في هآرتس. انظر: Dana Gilerman, "Trying to Make the Wall Transparent," *Ha'aretz*, 1/4/2004, and Esther Zandberg, "The Israeli Architectural Association Does not Want to Face Reality," *Ha'aretz*, 18/11/2003.

يفتقد السمات المعمارية. بصورة متناوبة أو متواقتة، توزعت مكونات الجدار الذي تألف من ألواح إسمنتية بارتفاع ٨ أمتار، أسوجة مكهربة، أسلاك شائكة، رادارات، كاميرات، خنادق عميقة، مواقع مراقبة، وطرق مخصصة للدوريات[٣]، في تصميم من ابتكار وتنظيم دائرة التخطيط الاستراتيجي والإقليمي في القيادة المركزية لجيش الدفاع الإسرائيلي، التي يعمل فيها مهندسون مدنيون مختصون «بالتصميم الأمني» تحت رئاسة داني تيرزا (Danny Tirza) منذ العام ١٩٩٤. كان تيرزا خبيراً في إعداد الخرائط، وهو ضابط احتياط ومستوطن ذو اتجاه ديني ـ قومي من الضفة الغربية، اشترك في ترسيم الحدود المتغيرة للجيوب الفلسطينية (المنطقتان أ و ب) خلال حقبة أوسلو. راق تيرزا الاعتقاد في أنه الصديق الشخصي لشارون، مقدّماً نفسه بصفة «كبير مهندسي السياج الأمني للضفة الغربية في وزارة الدفاع». كانت وظيفة دائرة التخطيط الاستراتيجي والإقليمي، وبتفويض من الحكومة، تعديل المخطط السياسي العام لمسار الجدار، بما يتلاءم بدقة مع الشروط الطبوغرافية في مختلف المواقع التي يمرّ بها. وتمكن تيرزا باعتباره موكلاً بتفاصيل التصميم من التأثير في مسار المشروع وطبيعته بكليّته. أُعلن عن المشروع في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وكُلِّفت به وزارة الدفاع التي عملت جنباً إلى جنب مع دائرة التخطيط الاستراتيجي والإقليمي بوصفها المقاوِل العام للوزارة. قُسِّمت الطريق المرسومة في المراحل الأولى للتخطيط إلى أجزاء فرعية بطول بضع عشرات من الكيلومترات للجزء، حيث طرحت وزارة الدفاع كل من هذه الأجزاء على حدة في مناقصات منفصلة إلى اثنتين وعشرين شركة مقاولات خاصة. ساد التنافس بين المقاولين أنفسهم على جودة التنفيذ وسعره وسرعته، وبدأت أعمال بناء الجدار في حزيران/يونيو ٢٠٠٢، لكنها نُفذت وفق مسار تصاعدي؛ إذ بينما بنيت بعض الأقسام في الجدار، كان لا يزال بعضها الآخر قيد التخطيط أو من دون خطة بعد. أقرت الحكومة المشروع بدايةً كمفهوم وليس كطريقٍ مضبوط ومكتمل، الأمر

(٣) يتكون الحاجز من تتالي تحصينات بقياس ٣٥ و١٠٠ متر عرضاً. الجزء الأساسي من الجدار هو السياج الإلكتروني «الذكي» الحساس باللمس بارتفاع ٣ أمتار، يتوضع على أساس إسمنتي بعمق ١٥٠ سم (لمنع الحفر تحته)، وتعلوه أسلاك شائكة (لمنع تسلقه). وهو مجهز أيضاً بكاميرات فيديو نهارية/ليلية، ورادارات صغيرة. جدار صلب بطول ٦٠ كم بني أو خُطط عبر المدن الفلسطينية أو حولها.

الذي سمح لأطراف متباينة المصالح بالتدخل والتأثير في مسار الأجزاء غير المبنية بعد. ومع أن جوهر وجود الجدار ينطوي على تجسيد مادي راسخ لعقيدة الدولة ومفهومها للأمن القومي بلا ريب، إلا أنه يجب عدم فهم طبيعة مساره كنتيجة مباشرة لتخطيط حكومي هرمي على الإطلاق. إذ تشير التقلبات المستمرة في مسار الجدار، كما سيبرهن هذا الفصل من الكتاب، إلى كثرة الصراعات التقنية والقانونية والسياسية حول القضايا المتعلقة بالمنطقة: السكان، المياه، الأركيولوجيا، العقارات، إضافة إلى تلك المتعلقة بالمفاهيم السياسية مثل: السيادة، الأمن، الهوية. كما تعكس هذه الخلافات الأثر الذي خلفه وجود عدد كبير من المنظمات والوكلاء: «لجان المزارعين الشعبية» الفلسطينية، والمطورين العقاريين الإسرائيليين، ومنظمات المستوطنين ومجموعاتهم المؤثرة سياسياً، والناشطين البيئيين، والمنظمات الدينية اليهودية، ومجموعات حقوق الإنسان والحقوق السياسية، والقوات المسلحة شبه العسكرية، والمحاكم المحلية والدولية والدبلوماسية الدولية. على امتداد مراحل بنائه، تحوّل مسار الجدار وأعيد توجيهه، مغيّراً مساره وطوله مراراً وتكراراً، ما جعله يبدو وفقاً لتيرزا نفسه «مؤشراً على الجنون الذي انتاب الوضع السياسي». ليس الجدار إذاً مجرّد انعكاس لرؤية حكومية سياسية، بل تنبئ الانثناءات والتشوّهات والامتدادات والتجاعيد والالتواءات عن تأثير تلك المصالح السياسية المختلفة في مسار الجدار والإمكانيات التي أمكنهم تسخيرها. يدعم الرأي العام الإسرائيلي باكتساح سياسة الفصل المتمثّلة في الجدار[٤] ويعزز كل من ألوان الطيف السياسي الإسرائيلي «مساره الخاص»، الذي يمضي في مكان ما بين الخط الأخضر (كلما اقترب من الخط الأخضر، كان ذلك إشارة إلى مقترح ذي خلفية يسارية) وخليط المناطق المفتتة الواقعة في محيط «المراكز السكانية» الفلسطينية. لم يتناول الخطاب المعارض للجدار سياسة الفصل ومفهومها الأساسي، بل ركّز بدلاً من ذلك على المسار الذي يجب أن يتخذه ليتخلل الأراضي الفلسطينية. على الرغم من أن منظمات المستوطنين تجاهلت فكرة

---

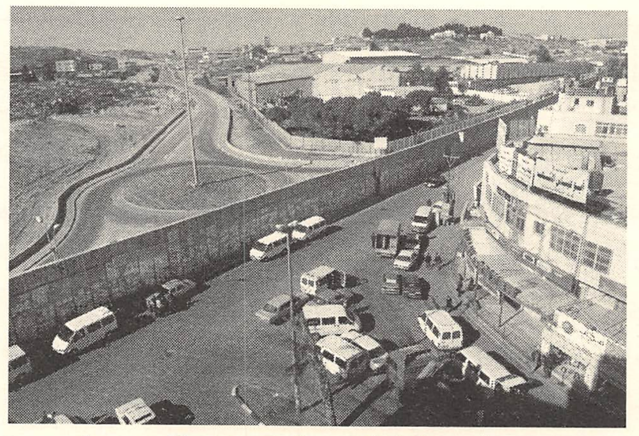
(٤) في استطلاع للرأي العام الإسرائيلي في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، أجرته **معاريف** و«مراقبة السوق»، تبين أن نسبة الداعمين للجدار بلغت ٦٠ في المئة، والمعارضين له ٢٥ في المئة. في نهاية ٢٠٠٤، وبحسب استطلاع «مؤشر السلام»، كان ٨٣ في المئة من الرأي العام الإسرائيلي داعماً للجدار.

الجدار بداية الأمر، بناء على إدراكها أن ذلك من شأنه وضعُ حدّ لمطامحهم المناطقية في خاتمة المطاف، وأنه سيقرّ تسليم أجزاء من الضفة الغربية للفلسطينيين، إلا أن أغلبها بدأ في قبول الأمر بعد أن اكتسبت هذه المنظمات الدراية في كيفية التلاعب بمسار الجدار تبعاً لمصالحها. وقد تمكنت هذه المنظمات في أغلب الأحيان من دفع المشروع نحو منحى متطرف، وجعله أكثر عدوانية مغلِّفةً مستوطنات أكثر، بل حتى المناطق المزمع استغلالها لتوسيع المستوطنات الموجودة سلفاً. وضع الفلسطينيون المقيمون في «خط التماس» ـ المنطقة في محيط مسار الجدار ـ والناشطون السياسيون المعاناة الفلسطينية في بؤرة الاهتمام الدولي؛ إذ فرضت الإدارة الأمريكية القيود على النهم الإقليمي الإسرائيلي وطالبت بإجراء تعديلات على مسار الجدار وتغيير وجهته في مواضع عديدة؛ كما دعت محكمة العدل الإسرائيلية العليا إلى «التوافق» بين الضرورات «الأمنية» للدولة، والحقوق الإنسانية للفلسطينيين، ولم تسمح بمراعاة أي اعتبارات أخرى، مصدرةً أوامرها بتفكيك الأجزاء التي يكون فيها أي اعتبار آخر سافر الوضوح، وإعادة ترسيمها. تسبّب تغيير الحكومات والتحالفات بالمزيد من التحوّلات فوق ذلك. ويبدو الأمر بعض الأحيان وكأن ترسيم الجدار لعبة لشدّ الحبل، تتجاذبه أطراف الصراع السياسي والاجتماعي في الدولة الإسرائيلية. أمكن تشتيتُ عملية «خلق» المشروع بفضل «لدانته» التي امتاز بها، ولا نقصد بخاصية اللدانة في هذا المقام الإشارة إلى مرونة الجدار المبني أو مطواعية قوامه، بل إلى خطة المشروع التي استوعبت على الدوام مختلف الضغوط السياسية التي أثرت في تغيير مساره. لا تُفصحُ العمليات السياسية المعقدة عن نفسها بالطبع من خلال التنظيم الشكلي والمادي، إنما يمكن للتغيير في مخططات الجدار أن يكشف عن التفاصيل الدقيقة للصراعات التي تغمرُ المناخ المحيط به، ويضيف من ثَمَّ إضاءة نوعية على فهمنا لطبيعة مجال القوة السياسية للاحتلال الحديث. في هذا الفصل، سنقرأ الملامح المتغيّرة لمسار الجدار في إطار التصميم الذي وضعه «معماريون» كثر مختلفو المشارب.

قوى التشكيل السياسية

بينما كانت الجرافات العسكرية تشق طرقات جديدة عبر مخيم جنين للاجئين في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ومع وجود كل المدن الفلسطينية الرئيسة تحت السيطرة العسكرية، «استسلم» شارون للضغط الشعبي ومطالب وزراء العمل في حكومة الوحدة وأعلن عن قراره بناء ما أسماه «حاجز خط التماس»؛ إذ كان ينوي أساساً إقامة «منطقة أمنية»، منطقة محصّنة في العمق بدلاً من خطّ محصّن. حصل القرار على موافقة الحكومة، على الرغم من عدم توضيح طبيعة المشروع الحقيقية للحكومة والرأي العام على السواء. بعد شهرين؛ في حزيران/يونيو ٢٠٠٢، قام وزير الدفاع بنيامين بن أليعازر بقص الشريط الحريري معلناً بداية المرحلة الأولى لبناء الجدار بطول ٤ كيلومترات، تتعاقب على كل ١٠٠ متر من امتداده الطولي تحصيناتٌ متنوعة ومجسّات، شمالَ الضفة الغربية على طول منحدرات بساتين الزيتون المتجهة شرقاً، بين قرية سالم الفلسطينية ـ الإسرائيلية ومنطقة جنين. وينتصب في مركز نظام التحصين «سياج ذكي» يستجيب باللمس بارتفاع ٣ أمتار، ويليه مباشرة من جهة الغرب طريق مخصص للتتبع يسجل آثار أقدام الدخلاء، بينما امتدت على جانبيه طرق خاصة للدوريات، خنادق وحواجز من الأسلاك الشائكة مقسّمة هرمياً. لم تكن فكرة حاجز الفصل بين إسرائيل والضفة الغربية جديدة، فقد اقترحها قبل ذلك رئيس الحكومة إيهود باراك ووزير الداخلية حاييم رامون عام ١٩٩٩، من خلال «مكتب السلام» الخاص بباراك خلال حقبة أوسلو. تأسست الفكرة على الفرضية الآتية: إذا أمكن التوصّل إلى اتفاق وضع نهائي مع الفلسطينيين إزاء الخطط المناطقية الإسرائيلية المقترحة، مع الموافقة المبدئية، فسيقام الحاجز على أرض الدولة غير المتنازَع عليها؛ وإذا لم يمكن التوصل إلى اتفاق في أي حال من الأحوال، فستكون إسرائيل على استعداد للقيام بالفصل من جانب واحد. عقب انهيار محادثات كامب ديفيد في تموز/يوليو ٢٠٠٠ مباشرة، اقترح باراك بالتوازي مع استئنافه عملية الفصل من جانب واحد إقامة حاجزين؛ يمتد أحدهما على طول الخط الأخضر الدولي، والآخر في عمق الضفة الغربية في مسار متعرج حول الكتل الاستيطانية، يفصلها عن القرى والبلدات الفلسطينية المجاورة لها. على الرغم ممّا بدا عليه الحال في ربيع ٢٠٠٢ لناحية إذعان شارون نوعاً ما للضغوط السياسية والطوارئ العسكرية من

خلال تغيير سياسته في التوسع المناطقي، وتبنيه مقترحات مناوئيه السياسيين، إلا أن ترسيمه المبدئي للجدار أنبأ عن أمر آخر. بدايةً، لم ترقه فكرة التقسيم، لكنه اعتقد أنه إن كان لا بدّ من تنفيذها، فليس هناك أفضل منه للقيام بهذا العمل. وبينما كان المشروع قيد الإنشاء، هامَ شارون في صنعة بنيانه، ليتحوّل مجدداً إلى «شارون الجرافة»، ينفق ساعات في دراسة الخرائط والخطط، ويجوب التضاريس من الجوّ وعلى الأرض مرتحلاً من تلة إلى أخرى، محاطاً بحاشية كبيرة من الموظفين الأمنيين والمراسلين الذين أصاخوا باهتمام لكل كلمة يقولها، يرسمون في حركات استعراضية، خططاً تقريبية على خرائط مغلفة بالنايلون («أريدُ من كل شخص أن يتنبّهَ لما أفعله هنا»)، أو يتعقبون ممرات متخيّلة ترسمها حركة سبابته في اتجاه خط الأفق. وضمّ الممر الأول الذي رسمه شارون نصف الضفة الغربية تقريباً[٥] لم تضع هذه الخطط مسار الجدار في الجهة الغربية من المنطقة الجبلية المأهولة بالفلسطينيين فحسب، وإنما خلفها وإلى الشرق منها كذلك، على طول المنحدرات الغربية لغور الأردن. وأظهرت الخطة التي تقدّم بها شارون إلى الرأي العام ترسيماً جديداً لمعالم الخطة الاستيطانية التي كان قد وضعها بالتعاون مع المعماري أبراهام فاخمان في العام ١٩٧٧ وسميت خطة «العمود المزدوج» أو الخطة "H"[٦].



الجدار في منطقة القدس. تصوير: نير كفري ٢٠٠٥.

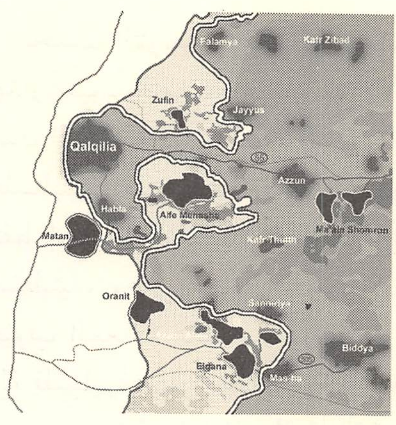
(٥) Raviv Drucker and Ofer Shelah, *Boomerang: The Israeli Leadership Failures during the Second Intifadah* (Jerusalem: Keter Books, 2005), pp. 255-266.

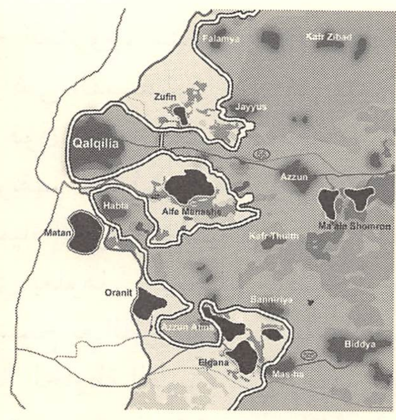
(٦) حول الخطة H، انظر: الفصل الثاني من هذا الكتاب.

بحسب التنويعات المتواقتة لبرنامج المشروع، ستطوّق أجزاء مختلفة من الجدار جيوباً منفصلة عديذة من الأراضي الفلسطينية حول كلّ مدينة من المدن الرئيسة في الضفة الغربية. فوق ذلك، كفلت الخطة الإحاطة بالفلسطينيين على سطح الأرض، وتطويقهم شاقولياً من علٍ ومن أسفل، إذ تحتفظ إسرائيل عملياً بالسيطرة على المياه الجوفية الجبلية في عمق المناطق الفلسطينية، وعلى المجال الجوي الذي يعلوها. تدريجياً، سيصبح أرخبيل الجيوب المغلقة هذا، بالقدر الذي تسمح به الظروف السياسية والأمنية، «دولة فلسطينية ضمن حدود مؤقتة» وفقاً «لخارطة الطريق» التي رعاها جورج بوش، وصورةً لسيادة فلسطينية «ليّنة» ضمن حدود مؤقتة، يحق للفلسطينيين تسميتها بالدولة إن رغبوا في ذلك[7]. سرعان ما أدرك شارون والحكومة الضغوط السياسية المختلفة المؤثرة في مخطط ترسيم الجدار؛ إذ بدأ التأثير المرعب للجدار في الحياة اليومية للفلسطينيين بالتكشف خلال الأشهر التالية، وقوبل ذلك بحملة دولية مشتركة شنّتها عبر الأمم المتحدة ومحكمةُ العدل الإسرائيلية العليا، والمنظّمات غير الحكومية المحلية والدولية، محكمة العدل الدولية، والإعلام، وعشرات الحكومات الأجنبية التي تمكنت عبر قنوات دبلوماسية علنية أو خفية من حرفِ خطوط التجريف المتضمّنة في خطة شارون الأصلية. طالب الزعماء الأوروبيون بإلغاء المشروع، بينما اقترح المسؤولون الأمريكيون إعادة توجيه المسار بصورة جديّة. وكانت الإدارة الأمريكية «قلقة» بشكل خاص من الحلقة المصمّمة لتغليف البلدات الاستيطانية، آرييل وكارني شومرون، المتسعة باطراد في مركز الضفة الغربية شرقي المنطقة الحضرية لتل أبيب، كما هددت بتخفيض الضمانات على القروض كغرامة في حال استمر البناء[8].

(٧) كي يقرر جيش الدفاع (وليس الحكومة) نمط السيادة التي يمكن أن تمنح للفلسطينيين على الشظايا المناطقية المعزولة المخصصة لهم، أسس فريقاً خاصاً داخل قسم القانون الدولي في مكتب المدعي العام العسكري لدراسة نماذج التشكيلات ذات السيادة المحدودة أو «السّلسة». وتضمنت أبحاث دراسة الحالات أمثلة من بورتوريكو في الوقت الحالي، وألمانيا في ظل قوات الاحتلال خلال العقد الذي تلا الحرب العالمية الثانية.

(٨) حلقة آرييل هي التفاف تطفليّ بشكل خاص، تمتد عميقاً في قلب الضفة الغربية بهدف استيعاب مستوطنة/ مدينة آرييل (البالغ عدد سكانها ١٧,٠٠٠). أعلن عن هذه الحلقة في تموز/ يوليو ٢٠٠٣، وجوبه ذلك مباشرة بغضب دبلوماسي على المستوى الدولي. وكانت منطقة آرييل هي الأشد اكتظاظاً بالمستوطنين. في هذه المنطقة تتجمع مستوطنات الضواحي الغنية على مقربة من القرى =





مسار الجدار في منطقة قلقيلية.
الصورة اليسرى: المسار الذي وافقت عليه الحكومة، آب/أغسطس ٢٠٠٢.
الصورة اليمنى: المسار الذي وافقت عليه الحكومة، آذار/مارس ٢٠٠٣، وقد اكتمل في تموز/يوليو ٢٠٠٣.
المستوطنات الإسرائيلية في المساحة الموضحة باللون الأبيض.

في ردّه على الانتقادات السياسية، زعم تيرزا أن تفاصيل مسار الجدار التي رسمها اعتماداً على الخطوط العامة التي وضعها شارون، لم تصمَّم بموجب اعتبارات سياسية من مثل الرغبة في وضع خط حدودي من جانب واحد، لكنها «وُلدت» كعملية حسابية (خوارزمية ربما) تلبيةً لقضايا «أمنية» وظروف جغرافيّة. وقد أصرّ على أنه سعى من خلال تصميمه المفصّل للجدار إلى تقديم حلول مثلى للمخاوف الأمنية المتعلقة بالخصوصيات الجغرافية المحلية، وخلق مسارٍ يتمتع بكفاءة قصوى، ويأخذ بعين الاعتبار ما يسميه الجيش: خط «الطبوغرافيا للقيادة والسيطرة»؛ وتشير هذه التسمية إلى الوضع الذي يمكّن الدوريات المسلّحة من السيطرة البصرية على البلدات والقرى الفلسطينية الواقعة على الجانب الآخر من الحاجز. أوجز تيرزا المسألة كما يأتي: «من منظور أمني، تسيطر الجبال على الوديان. ولتحقيق الأمن، يتوجّب أن يتحكم [الجدار] بالأرض المرتفعة كي يسيطر على المنطقة لا أن يتيح للآخرين السيطرة علينا»[٩] لا شكّ في أن تحديد المجال

= والبلدات الفلسطينية الفقيرة. مع غلبة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي الإسرائيلي على ذلك الفلسطيني بمقدار عشرين ضعفاً، فإن نسبة التفاوت الاقتصادي بين المجتمعات المتجاورة (المتجسّد بالمسار المفترض للجدار) هي واحدة من أعلى النسب في العالم بين أي كتلتين سكانيتين متجاورتين.

(٩) Danny Tirza, "The Strategic Logic of Israel's Security Barrier," *Jerusalem Issue Brief* (Jerusalem Institute for Contemporary Affairs), vol. 5, no. 18 (March 2006), <http://www.jcpa.org/brief/brief005-18.htm>.

هو إجراء تكتيكي مهم في موضَعةِ خطوط التحصين. ووفقاً لأعراف جيش الدفاع في التحصين الحدودي وبناء الأسوجة، فلا يمكن تسويغ الخط في حال امتدّ على أعالي السلسلة الجبلية، وإنما إن أقيم على ثلاثة أرباع ارتفاعها الكلي تقريباً؛ على المنحدر المواجه للتهديد. ويرجع ذلك إلى الحؤول دون انكشاف الملامح الظلّية للدوريات العسكرية المتحركة في القمة على خلفية السماء (القيادة على مستوى أخفض قليلاً تخفي ظلال الدوريات على الخلفية المظلمة للقمّة)، ويحرم العدو من العبور إلى القمة والنظر إلى تفاصيل التلال في المناطق الإسرائيلية. بطبيعة الحال، يفضل الجيش أنظمة التسييج على الجدران الإسمنتية لأن السياج يسمح للجنود بالرؤية وإطلاق النار خلاله. إن التحويط الخرساني هو الخيار المفترض في حال توجيه الجدار عبر البيئات الحضرية من دون «عمق تكتيكي»، وفي حال امتلكت المناطق الفلسطينية مجال رؤية (وإطلاق نار) مباشر على المستوطنات الإسرائيلية أو الطرق. باعتبار أن طرق الدوريات تمضي على طول الجدار، فيتوجب أن يتقيد عمقُه بضوابط حركة المركبات؛ ومنها أن لا تتجاوز زاوية ميل المنحدر ٩ درجات بالحد الأقصى. وفقاً لتيرزا، فإن المخطط التفصيلي لمسار الجدار قد تولّد بناء على حسابات أخذت بعين الاعتبار هذه العوامل وعلاقتها بالقوام التضاريسي للمنحدرات الغربية، كثافة المستوطنات وتوزّعها وبنيتها التحتية إضافة إلى مواضع القرى الفلسطينية. شكّل الزعم في أن الجدار يتبع مساراً «مثالياً» من الزاوية الأمنية، أساس المحاجّة الرئيسة للدولة الإسرائيلية أمام محكمة العدل الإسرائيلية العليا حين طُلب من الأخيرة البتّ في شأن أقسام مختلفة من الجدار. ويميل القانون الإسرائيلي والدولي كذلك إلى التساهل بأمر الأعمال التي تُعرَّف وفقاً للمنطق الأمني. على الرغم من الشروحات التي قدمها تيرزا، غير أن ثمّة اعتبارات أخرى أثرت في مسار الجدار؛ إذ تعرّض تيرزا بداية العام ٢٠٠٦ إلى التقريع الشديد في الواقع من قبل محكمة العدل الإسرائيلية العليا (وأُوقف عن عمله) لتضليله المحكمة خلال مداولة القضية التي رفعها أمامها فلسطيني تعرضت أرضه للمصادرة؛ كان تيرزا قد «غفل» عن ذكر أن مسار الجزء المعنيّ من الجدار قد حُدّد بحيث يشتمل المنطقة المُعدة لمخطط توسيع بضع مستوطنات، والتي تعدُ بمكاسب محققة لعددٍ من المطورين العقاريين.

جاءت المحاولات الأولى للتأثير في تحديد وجهة الجدار من قبل مجموعات ضغط استيطانية متنوعة. مع اقتراب الجدار من مناطقهم، بدأت مجالس المستوطنات بممارسة الضغط السياسي لتوجيه الجدار بحيث يتحلّق حول مجتمعاتهم المحلية ويستوعبهم ضمن الجانب الإسرائيلي «الأكثر أمناً» من الجدار. علاوة على ذلك، فقد أثار المستوطنون الضغوط عبر طرق أخرى غير مجموعات الضغط. تكمن الأسباب المنطقية للاندفاع المحموم نحو إنشاء البؤر ضمن الضفة الغربية في رغبة المستوطنين التأثير في مسار الجدار من خلال نشر «نقاط تثبيت/ارتكاز» على امتداد التضاريس الأرضية، لعل الجدار يلتف حولها. ومثّلت إقامة عدد من البؤر شرق بلدة آرييل الاستيطانية محاولةً لخلق امتداد استيطاني متتالٍ له أن يجبر الجدار على المضي نحو عمق الضفة الغربية بدرجة أكبر[١٠] تبعد مستوطنة ألفي مناشيه (Alfei-Menashe) مسافة ربع ساعة بالسيارة إلى الشرق من الإقليم العاصمي لتل أبيب، وهي مجتمع حضري مؤلف من ٥٠٠٠ ساكن ويتمتع بالغنى النسبي. أثارت هذه المستوطنة صخباً شديداً على وجه الخصوص، إذ مثّلت أوّل مجموعة ضغط على الحكومة، وشكلت منذ ذلك الحين مثالاً اقتدى به عددٌ من مجالس المستوطنات التي حذت حذوها. كانت الخطط المُصادق عليها في حزيران/يونيو ٢٠٠٢، والمتعلقة بالمسار الشمالي للجدار قد أبقت ألفي مناشيه «خارج الجدار»، على الجانب الشرقي الفلسطيني منه. تدخّلت ضغوط سياسية وإنذارات أصدرها وزراء اليمين في الحكومة لتهدئة الذعر الذي انتاب مجتمع المستوطنة المحلي على خلفية الشعور بـ «النّبذ». فقد عارض رئيس مجلس المستوطنة إليعازر حسداي الجدار لأسباب عقائدية، إذ اعتقد أن من شأنه كبح التوسع في المشروع الاستيطاني، لكنه أدرك في الوقت نفسه رغبة مستوطنيه في الحصول على الحماية. التصق حسداي بشارون خلال جولةٍ متلفزة للأخير في الضفة الغربية، وناشده أمام كاميرات التلفزيون التي تنقل الحدث مباشرة أن يمرر الجدار حول مستوطنته. واعياً لوجود كاميرات التلفزيون وغافلاً في الوقت عينه عن المضاعفات الحرجة المترتبة على خطوة تناقض التوجّه العسكري، أعلن شارون في الموقع مباشرة

(١٠) حُظرت هذه الممارسة صراحة من قبل محكمة العدل الإسرائيلية العليا فقط في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بعد تقديم عريضة تسببت في كشفها. انظر: HCJ 143/06.

أن مستوطنة ألفي مناشيه ستكون متضمّنة في الجانب «الإسرائيلي» من الجدار، وقد أجبر هذا القرار مكتب تيرزا على تعديل المسار وتوسيع مجال التفافه بحيث يطوّق المستوطنة ويلحقها بالجانب الإسرائيلي. اقتضى توسيع مجال الالتفاف على هذه الشاكلة وجوب إعادة ترسيم الطريق الواصل بين ألفي مناشيه والمنطقة الإسرائيلية كي يمرّ عبر مستوطنة/ ضاحية ماتان (Matan) ويستوعب الخط الأخضر ضمن الأراضي الإسرائيلية[١١]. قرر سكان ماتان الغاضبون خوض معركة قانونية لمنع تحويل منطقتهم الخاصة إلى طريق عام لمصلحة سكان ألفي مناشيه، وشكلوا فريقاً قانونياً نافذاً نجح في تقديم مذكّرة ضد مشروع إعادة ترسيم الطريق، الأمر الذي أسفر عن إعادة توجيه مسار الجدار والطريق مجدداً. على بُعدِ مسافة مستقيمة من بضع مئات من الأمتار عن الموقع، تقع بلدتا قلقيلية وحبلة الفلسطينيتان المجاورتان. لم تشارك البلدتان في تشكيل مجموعات الضغط، كما لم تخوضا في المعارك القانونية المعقدة، فكان أن نجم عن ذلك تمزيق البلدتين وفصلهما إلى جَيْبَيْن موصدين لا منفذ لهما. تفرق شمل العائلات وانقطع الأطفال عن مدارسهم والمقيمون عن مراكز الخدمات والأسواق، في سبيل السماح للطريق الذي أراده المستوطنون بالمرور بسلام بين البلدتين، ولينعمَ سكان ماتان على بعد مئات الأمتار منه بالنوم الهادئ من دون منغصات.

في نهاية عام ٢٠٠٥، قدّم تقريرٌ مشترك أعدته كل من منظمة بتسيلم (B'Tselem) لحقوق الإنسان، ومجموعة حقوق التخطيط الإسرائيلية، البرهانَ على أن الإحاطة بالمستوطنات وضمها لم يكن السبب الرئيس الوحيد لتمرير الجدار في منطقة ألفي مناشيه، بل الاستحواذ على قمم التلال المزمع استغلالها لتوسيع تلك المستوطنات فوق ذلك، وقد فُرضَ هذا المسار على حساب المبادئ الأمنية التي حدّدها الجيش، والتي شكّلت قوام فكرة الجدار برمّتها[١٢]. زعم التقرير أن توجيه الجدار مثّل في بعض الحالات انعكاساً

---

(١١) Yehezkel Lein, *Behind the Barrier, Human Rights Violations as a Result of Israel's Separation Barrier*, edited by Yael Stein; translated by Zvi Shulman (Jerusalem: B'Tselem, 2003), <https://www.btselem.org/download/200304_behind_the_barrier_eng.pdf

(١٢) Yehezkel Lein and Alon Cohen-Lifshitz, *Under the Guise of Security: Routing the Separation Barrier to Enable Israeli Settlement Expansion in the West Bank*, translated by Zvi Shulman (Jerusalem: B'Tselem, 2005), <http://www.btselem.org/english/Publications/summaries/200512_Under_the_Guise_of_Security.asp

لمصالح الشركات العقارية التي كانت قد وضعت ثقلاً استثمارياً كبيراً في عقود الأعمال الإنشائية على الأرض، إذ يشكل ضمّ الأراضي المُستعمرة فرصةً واعدة لتحقيق مكاسب هائلة. من خلال توجيه الجدار، يمكن جني الكثير من المال ـ أو خسارة الكثير منه ـ في ظل الصراع الحاد على كيفية توجيهه(١٣). تبعاً لمبادئ الاستعمار الإسرائيلي الرأسمالي؛ انخفضت قيمة العقارات التي بقيت في الناحية الشرقية من الجدار بمقدار ١٠ ـ ١٥ في المئة مباشرة، وأسهم اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠(١٤) أيضاً في خفض قيمتها بشكل كبير. بينما أمكن للمطورين العقاريين، كما ذكر الناشط والمؤرخ الإسرائيلي غادي الغازي: «التعهد للطبقة الوسطى الإسرائيلية بحياة آمنة ومترفة ضمن المجتمعات المسوّرة، في المستوطنات الواقعة على الجهة الغربية من الجدار بعيداً عن أنظار السكان الفلسطينيين المحليين»(١٥). ثمّة عوامل أخرى إضافية أثّرت في توجيه الجدار؛ فقد نجحت أحزاب دينية في إجبار الحكومة على تغيير مساره جنوب القدس، حيث بُنيت حلقة إسمنتية بطول بضع مئات من الأمتار، واخترقت النسيج العمراني لبيت لحم بغاية انتزاع موضع أثري يعتقد أنه ضريح راحيل العائد للحقبة التوراتية. وقد أُجبر تيرزا نفسه، بعد أن تعرض للضغط من قبل محكمة العدل العليا، على الإقرار بأن «العوامل الأركيولوجية قد أحدثت تغييرات في مسار الحاجز»(١٦) أثناء الحفر لوضع أساسات الجدار، تمّ الكشف عن عشرة مواقع أثرية، بما فيها مدينة مصرية أثرية كاملة، وجرى

---

(١٣) كان ليف ليفايف من بين رجال الأعمال الذين انخرطوا في توسيع عدة مستوطنات على طول مسار الجدار، ومنها تسوفين وموديعين عيليت، وهو أحد تجّار الألماس واسعي الثراء ومن أكثر رجال الأعمال في إسرائيل صلات ونفوذاً (لعب دور الوسيط بين آريل شارون ورؤساء كازاخستان وأوزبكستان). أحد مشاريع التطوير الضخمة بكلفة ٢٣٠ مليون دولار أمريكي تضمن خطة لإنشاء ٥,٨٠٠ شقة أقيم على أرض مسلوبة من المزارعين الفلسطينيين الفقراء في قرية بلعين. انظر:

Gadi Algazi, "Offshore Zionism," *New Left Review*, no. 40 (July-August 2006), pp. 31-33.

(١٤) Arik Meirovski, "The Separation Fence Reduced the Price of Flats in the Occupied Territories by10 to 15 Percent," *Ha'aretz*, 28/3/2006.

(١٥) Algazi, Ibid., p. 30.

(١٦) دقائق من جلسة الاستماع في محكمة الصلح في تل أبيب، ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢. انظر:

Lein, *Behind the Barrier, Human Rights Violations as a Result of Israel's Separation Barrier.*

تغيير وجهة الجدار في بعض الحالات بغية ضمّ هذه المواقع إلى «الجانب الإسرائيلي»[١٧]. في حالة خاصة اتسمت بالغرابة، قام سكان مستوطنة سلعيت قرب الخط الأخضر بتنظيم احتجاج لم يكتب له النجاح، ضدّ مسار الجدار بحجة أنه يفصلهم عن قرية الرّاس المجاورة حيث تعيش الخادمات الفلسطينيات اللواتي يعملن في منازلهم. في غير مكان؛ نتج من الربط بين الجدار والموارد في باطن الأرض ضمّ مواضع استخراج المياه الجوفية في الجبال «داخل» الجدار، في حين قاد الحرص على مراعاة المصالح الجوية الإسرائيلية وزارةَ الدفاع إلى السعي نحو إعادة توجيه الجدار بالقوة بهدف الإحاطة بالمناطق التي يمكن منها للصواريخ المحمولة على الكتف بلوغ مسارات الطيران الدولي، وضمّها إلى مطار بن غوريون[١٨]من ناحية أخرى، جرى إعادة توجيه الجدار على طول الحافة الشمالية لسلسلة جبال الضفة الغربية، استجابة للضغوط التي مارسها الناشطون البيئيون الإسرائيليون الذين اعتقدوا أن لا ضمانة لحماية المحمية الطبيعية لأزهار السوسن النادرة إلا بإبقائها تحت السيطرة الإسرائيلية، وجادلوا فوق ذلك بوجوب عدم اختراق الجدار لغابة (أبو سودا) العتيقة قرب بيت لحم، بل الاستدارة حولها.

في الحقيقة (وخلافاً لتأكيدات جدعون هارلاب)، أُخذَت بعض الاعتبارات المتعلقة بالمشهد الطبيعي بعين الاعتبار، وقد شارك

---

(١٧) تدّعي السلطة الفلسطينية أن المسار الحالي للحاجز يلحِق بإسرائيل ٤٤٦ موقعاً أثرياً مهمّاً جداً، وبشكل رئيس حول القدس الشرقية. وفقاً للباحثَين الفلسطينيين محمد جرادات وجمال برغوث، فإن العدد الكلي للمواقع الأثرية هو ١,٠٨٤. انظر:

Mohammad Jaradat and Jamal Barghouth, "Review of Culture and Heritage," Multi-sector Review of East Jerusalem, <http://www.multi-sector.org/review/culture>., and Mazal Mualem, "Route Restraints Cause Movement of Fence Based on Past Communities," *Ha'aretz*, 17/10/2003.

(١٨) تيرزا: «بسبب الظروف الجوية، يوجد سبعون يوماً في السنة يتوجب أن تسير حركة الملاحة الجوية خلالها من إسرائيل وإليها فوق الضفة الغربية. نريد بناء سياج مزدوج في المنطقة قرب المطار لحماية الملاحة من هجمات الصواريخ، لكن هناك ١٩,٠٠٠ فلسطيني يعيشون في هذه المنطقة [و] قد قالت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إنه لا يمكن لإسرائيل السماح للناس بالعيش في الجيوب. انظر:

Tirza, "The Strategic Logic of Israel's Security Barrier".

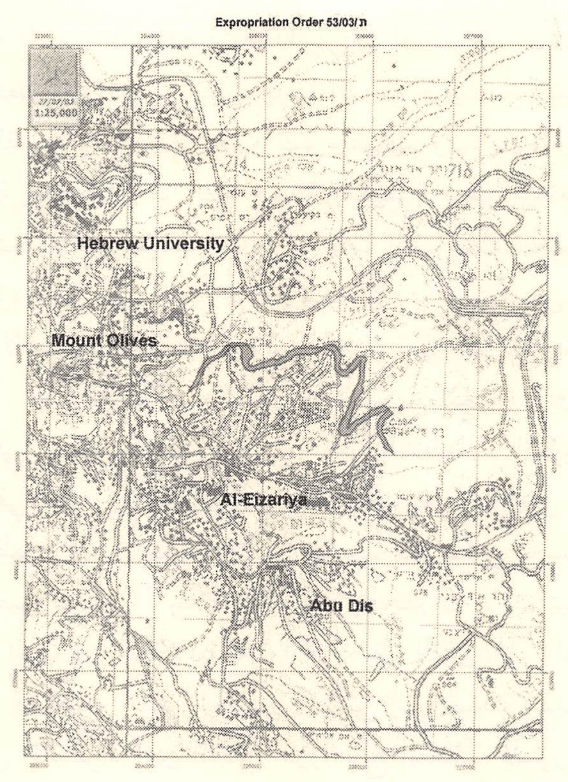
المهندسون المعماريون في المشروع بصفتهم مصممي مناظر طبيعية بشكل رئيس ومستشارين في دائرة التخطيط الاستراتيجي والإقليمي. نشرت جمعية مصممي المناظر الطبيعية الإسرائيلية مقالة بقلم أحد هؤلاء المعماريين، الذي زعم أنه: «على الرغم من أن مراعاة الأمن الإنساني هي الجانب الرئيس في عملية توجيه الحاجز، إلا أننا أخذنا في الحسبان جوانب أخرى تتعلق بالمشهد الطبيعي والطبيعة وعلاقتهما بعلم التضاريس... تغيّرت وجهة الجدار في عدة مواضع لحماية مناطق خاصة وسريعة التأثر، مثل الجروف الصخرية، الينابيع، أو أعشاش النسور... آمل في أن يصبح مسار الجدار معلماً طبيعياً وسياحياً لدولة إسرائيل في مروره عبر مشاهد طبيعية شتى»[١٩] كانت «مبادرة جنيف» الليبرالية غير الرسمية برنامج عمل لمفاوضات السلام أعده فريقان؛ فلسطيني يقوده الوزير السابق ياسر عبد ربه، وإسرائيلي بقيادة الوزير السابق يوسي بيلين.

اقترح البرنامج مرور حاجز الفصل عبر القدس بين الأحياء اليهودية والفلسطينية. كما اقترحت المعمارية أيالا رونيل (Ayala Ronel) من الفريق الإسرائيلي المسؤول عن المبادرة، والمكلفة بإعداد الخرائط، أفكاراً «مُبتكرَة» حول تجهيزات شبيهة بالجدار؛ تضمنت هذه التجهيزات تمويهاً لعملية الفصل بعناصر من المشهد الطبيعي أو استخدام غطاء نباتي كثيف لهذا، وتصورّت إقامة أجزاء بلاستيكية شفافة في المواضع التي تكون فيها المشاهد الطبيعية الساحرة خارج الحد الإسرائيلي، بينما اقترحت تعيين الحدود بوساطة منحدرات متدرجة تخلق تفاوتاً في الارتفاع بين جهة وأخرى.

ليست هذه التصورات سوى محاولة معاصرة لترسيم حدود على شكل أسوار خفيضة المستوى لا تخلّ بالمشهد الطبيعي وفقاً لرؤية مصممي المناظر الطبيعية الرومانسيين في إنكلترا، والقائمة على المزج بين البناء والمشهد الطبيعي.

---

(١٩) <http://isala.judysenglish.co.il/paper.htm>. (no longer available online).



أمر جيش الدفاع الإسرائيلي بمصادرة الأراضي بهدف بناء الجدار في منطقة القدس.

تمكن رئيس جامعة القدس سري نسيبة، الذي لا يزال يحتفظ بعلاقة طيبة مع سياسيين إسرائيليين، من إقناع الحكومة بإصدار الأمر لإعادة توجيه مسار الجدار مرة أخرى في الضواحي الشرقية للقدس، لتجنب فصم الجامعة إلى جزأين وعزلها عن باقي المدينة، على الرغم من أن المسار المُعدّل فصلَ الحرم الجامعي عن منازل عدد من الطلبة الكائنة في الجانب الآخر من الجدار. واستطاع بعض الفلسطينيين أيضاً فرض إعادة توجيه للمسار في المواضع التي حال فيها الجدار بينهم وبين مدارسهم وعياداتهم الطبية. على امتداد مساراته المبنيّة والمُقترح بناؤها، دمّر الجدار بنيةَ الحياة الفلسطينية جملةً وتفصيلاً، بينما كانت العجلة الاقتصادية في المنطقة حول الجدار قد توقفت سلفاً. انقطع الناسُ عن مزارعهم ومواردهم المائية، عن عائلاتهم، أصدقائهم، وأماكن عملهم، جامعاتهم، ومناطق الترفيه. ساعد التأثير التدميري البيّن للجدار مجموعاتٍ فلسطينية وإسرائيلية ودولية على التعبئة والحشد؛ إذ شكل المزارعون الفلسطينيون في قرى جيّوس، بَدّو، دير بلوط،

وبُدرُس اللجنة الشعبية المناهضة للجدار، بعد أن تسببت الالتواءات القاسية للجدار في منطقة موديعين شمال غرب القدس قريباً من الطريق الشمالي الواصل بين القدس وتل أبيب بخسارتهم حقولهم وبساتينهم وكُرومهم. كان أعضاء اللجنة يجتمعون كل يوم جمعة ومعهم ناشطو سلامٍ إسرائيليون، ليقوموا باحتجاجات سلمية أمام جرافات الشركات العقّارية والجنود الملازمين لها، كما أنهم قاموا بداية العام ٢٠٠٦، بتأسيس «بؤرٍ» تحاكي نموذج البؤر الاستيطانية، لكنها خلافاً للأخيرة تعرّضت للتفريق مباشرة على يد الجيش[٢٠]. وساعدَ المظهر المادي المحسوس للجدار فوق ذلك الحركةَ المعارضة له في اكتساب دعمٍ إضافي من قبل المنظمات الدولية والمتطوعين المستقلين. في حين لم تحمِل صور مستوطنات الضواحي ذات السقوف الحمراء والمظهر الوادع البسيط طابعاً تهديدياً بما يكفي لحشد حملةٍ دولية ضدّها، فإن صور سياج الأسلاك الشائكة والجدران الإسمنتية العالية التي تجتاح بساتين الزيتون وحقول القمح والكروم في القرى، أو النسيج العمراني للمدن والقرى قد لفتت أنظار الجمهور الدولي إلى المحنة الفلسطينية. فضلاً عن تأثيره على الأرض، أدّى الجدار دوراً بالغ الفعالية كصورةٍ حاضرة بقوة ضمن الفضاء الإعلامي لاقتصاد الصراع؛ صورةٍ تتناغمُ مع مخيلةٍ تاريخية غربية لا تزال تغالبُ ذكريات عالقةً من تركة الحرب الباردة والإرث الكولونيالي. كما أدّت الدلالات المختلفة للتسمية المُعطاة للمشروع، سواء كان «سياجاً» أم «جداراً» أم «حاجزاً»، دوراً مهماً أيضاً[٢١] وترافقت التسمية

(٢٠) جُرح أكثر من ٢٠٠ شخص خلال التفريق العنيف للمظاهرات المشتركة للفلسطينيين والإسرائيليين في بلعين، واعتُقل آخرون. انظر:

Algazi, "Offshore Zionism," pp. 30-31.

(٢١) توجد مشكلة ذات رؤية مركّبة تتعلق بدلالات الألفاظ في هذا المشروع: تفضّل إسرائيل استخدام مصطلح «السياج»، كما هو الحال في «سياج الفصل»، أو «سياج مكافحة الإرهاب»؛ إذ ترجو من خلال ذلك تقليص النطاق الظاهر بحيث يبدو حميداً وأليفاً غالباً؛ وعلى نحو مماثل «الأسوجة الجيدة تصنع جيراناً طيبين». تفضّل المعارضة الإسرائيلية والفلسطينية تسمية «الجدار»، وتشدد على المناطق الحضرية حيث الحاجز هو جدار؛ تأمل حملتهم في جعله معادلاً لجدار برلين في المخيلة الغربية، حاجز رُكّب بالمثل على طول مساره كنظام تسييج. عندما كان يتحدث إلى الرئيس الفلسطيني السابق، سمّى الرئيس جورج بوش الحاجزَ «جداراً»، لكنه مع آرييل شارون أسماه «السياج». قبلت محكمة العدل الدولية تسمية «الجدار» كتسمية عامة بغض النظر عن الطبيعة المادية للقسم موضع المساءلة.

مع كلمة «أبارتهايد/الفصل العنصري» بشكل مخصوص، على الرغم من أن نظام الفصل في جنوب أفريقيا لم يبنِ حاجزاً من هذا النوع حتى في أوج همجيّته[٢٢].

بناءُ التقلّب

خلال جميع مراحل عملية إنشاء الجدار، كانت محكمة العدل العليا ميدان الصراعات التي اعتملت حول ترسيمه. واستجابةً لعرائض الالتماس التي تقدم بها فلسطينيون ومجموعات حقوق مدنية إسرائيلية ضد أوامر مصادرة الأراضي بغرض بناء الجدار، أصدرت المحكمة حتى الآن أربعة أحكام تقضي بأن على الدولة إعادة توجيه الجدار في عدة مواضع، واضعة في الحسبان ما تحمله هذه المواضع من تأثير سلبي في حياة الفلسطينيين في المنطقة المحيطة. واعتمدت محكمة العدل على مبدأ «التوافق» في إصدارها الأحكام المتعلقة بهذه المسألة. وفقاً لهذا المبدأ، يجب على الدولة إيجادُ مسار يحقق توازناً بين الضرورات الأمنية (والتي تتضمن، بشكل مثير للجدل، أمن مستوطني الضفة الغربية) والمقومات المعيشية للسكان الفلسطينيين، من دون أخذ أي جانبٍ آخر سوى ذلك بعين الاعتبار. صدرَ الحكم بشأن الالتماس الأول في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، المقدّم من مجلس قرية بيت سوريك الفلسطينية ضدّ حكومة إسرائيل وقائد قوات الدفاع الإسرائيلية في الضفة الغربية[٢٣] وفي حيثيات الحكم الذي أصدرته محكمة العدل العليا أن ما يقارب ٣٠ كم من الجدار شمال غرب القدس، بين مستوطنات مكابيم - جفعات زئيف، وطريق القدس - موديعين - تل أبيب (الطريق ٤٤٣)، قد بنيَ على أراضٍ تنتمي إلى مزارعين من قرية بيت سوريك، وتجب إعادة توجيه الجدار في هذا الموقع وإزالة الأجزاء التي كانت قد بنيت منهُ. وفي تعليقه على ما حدث بعد استدعائه من قبل المحكمة للإدلاء بشهادته حول الموضوع، ردّ تيرزا على سؤال أحد الصحافيين بقوله: لقد كان «يوماً قاتماً

(٢٢) Lindsay Bremner, "Border/Skin," in: Michael Sorkin, ed.,*Against the Wall: Israel's Barrier to Peace* (New York: The New Press, 2005), pp. 122 - 137.

(٢٣) HCJ 2056/04, "Beit Sourik Village Council vs. The Government of Israel, Commander of the IDF Forces in the West Bank", 30 June 2004.

لدولة إسرائيل». أعاد تيرزا ترسيم المسار الكليّ للأجزاء المزمع إنشاؤها من الجدار، وأمر بإعادة توجيه أقسام تمّ بناؤها مسبقاً لكنها اعتُبرت هدفاً محتملاً لعرائض التماس إضافية. ثمة تحصينات أخرى توجّب بناؤها على الجهة الشرقية من الجدار. يمضي الطريق ٤٤٣ المخصص للإسرائيليين فقط على الجانب الشرقي من الجدار، وقد أضحى الطريق نفسه حاجزاً ضخماً بوجود تلك الأجزاء الإسمنتية العالية على جانبيه مع إغلاق المداخل الفلسطينية المفضية إليه بالسواتر الترابية. لا شكّ أنها كانت انتصارات باهظة الثمن، إلا أن العمل المركّز الذي خاضه النشطاء الفلسطينيون والدبلوماسية الدولية قد خلّف، وللمرة الأولى تقريباً تأثيراً، ملموساً في تغيير الجغرافيا «اللدنة» للهيمنة الإسرائيلية[٢٤] لإعطاء فكرة عامة عن الموضوع؛ سيضمّ مسار الجدار المُقرر عام ٢٠٠٢ في الواقع ٩٠٠ كيلو متر مربع لإسرائيل، أي حوالى ١٦ في المئة من مساحة الضفة الغربية. (يشمل هذا الرقم الجزء الغربي من الجدار فقط، وليس الجزء المخطط في الوقت نفسه على طول غور الأردن، لتكون المحصّلة بعد إضافة الأخير ما يقارب ٥٠ في المئة). وبحسب التوقعات المُقدمة في نهاية عام ٢٠٠٦، قدّرت المساحة بـ ٣٦٠ كيلومتراً مربعاً، أي حوالى ٦ في المئة من الضفة الغربية[٢٥].

استلزمت مصادرة الأرض لصالح ترسيم الجدار، أن تقدّم الحكومة الحجة بشأن الحاجز بوصفه «إجراءً أمنياً مؤقتاً»، وهي المحاجّة نفسها التي استثمرتها الحكومة الإسرائيلية أواخر السبعينيات كي تصادر الأراضي بهدف الاستيطان. وهنالك إعلان لا يزال موجوداً على الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع يقول إن «سياج مكافحة الإرهاب [الجدار] هو إجراء سلبيّ و**مؤقت**.. وليس حدّاً دائماً»، وأن القرارات المتعلقة بطبيعته أو مسارها قد أعدّت تلبيةً لـ «احتياجات أمنية طارئة»[٢٦] يسعى هذا الزعم إلى توصيف الجدار كواسطة

---

(٢٤) في شباط/ فبراير ٢٠٠٤ كانت المرة الأولى التي قررت فيها الحكومة إجراء تعديلات في الأجزاء المبنية مسبقاً على مسار الجدار، وأعلنت للرأي العام عزمها على فعل ذلك، استباقاً لمناقشة موضوع الجدار المزمعة في محكمة العدل الدولية في لاهاي. بدأت وزارة الدفاع بتغيير مسار الجدار في المنطقة الشمالية حيث طوّق منطقة باقة الشرقية بشكل كامل.

(٢٥) انظر تحديث البيانات الدوري على موقع بتسيلم: <http://www.btselem.org>.

(٢٦) (التشديد من الكاتب).

= <http://www.securitybarrier.mfa.gov.il>.

احترازية في دولة طوارئ مؤقتة. تختلف الحواجز عن الحدود بكل تأكيد، إذ لا تفصل الحواجز بين «الداخل» الخاص بنظام سياسي وقانوني ذي سيادة، و«الخارج» الأجنبي، وإنما تعمل كإنشاءات طارئة لتقييد الحركة عبر الحيّز المكاني. وتُجازُ إجراءات من هذا النوع قانونياً لأنها مؤقتة على وجه التحديد. لقد أدام منطق الحكم العسكري نفسه في الضفة الغربية وغزة متكئاً على حقائق جديدة دائماً، «مؤقتة» في الظاهر[٢٧] إن تعريف الاحتلال بذاته كأمر «مؤقت»، وتعريف كل انتهاك للحقوق بوصفه مجرّد شرّ «مؤقت»، هو ما سمح للمجتمع الإسرائيلي ومحاكِمِه بتجاهل هذه الأعمال المستمرة[٢٨].

حين جوبهت الحكومة في المحكمة بتحدٍّ طرحه السؤال حول كيفية اعتبار بناءٍ بهذه الضخامة عملاً «مؤقتاً»، عمدت إلى الاستشهاد بعمليات إعادة التوجيه المتعددة كدليل على أن الجدار تمكنُ إعادة توجيهه لاحقاً وحتى إزالته كليّاً حين «يسمح الوضع الأمني» بذلك. ومن ثَمّ فإن الخاصية «اللدنة» للجدار هي ما يؤكد على «مؤقتيّته»، وتتوافق من ثَمَّ الصفة الزمنية «لدولة الطوارئ» المؤقتة مع المرونة التي تتخذها صفتها المكانية. وعلى هَدْي هذا المبدأ، اكتسب نظام التخطيط معرفةً باستثمار التهديدات الأمنية، الدائمة التطور والسريعة التقلب، لاتخاذ إجراءات أمنية مؤقتة يمكن تبريرها في كل حين على أنها رد فعل ظرفيّ، لكنها لا تلبث أن تجتمع في النهاية لتجسّد حقيقة استراتيجية متماسكة. يكشف هذا الاستخدام «للمؤقتية» كتدبير قانوني عن الإشكال الكامن خلف نظام الهيمنة والضبط الإسرائيلي: فكي يكون بالإمكان تهدئة المناطق، يتوجب الاعتماد على إجراءات أمنية «مؤقتة»، ولما كان الفلسطينيون قد تمرّدوا ضد الإجراءات الأمنية عينها (المستوطنات) التي اتُّخذت في الأصل لكبحهم، أقيمت ضوابطُ أمنية إضافية و«مؤقتة» [الجدار] لتدبّر أمر العنف والمقاومة الثورية، وهكذا دواليك. إن تعريف الأعمال

= تتردد في ذلك أصداء الأسلوب الذي اعتمدته جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) للإشارة إلى جدار برلين: «المتراس الأمني المضاد للفاشية». انظر:

Ines Weizman, "Talking Walls," in: Kyong Park, ed., *Urban Ecologies* (Hong Kong: Map Publishers, 2005), pp. 97-99.

(٢٧) حول مسألة المؤقتية، انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٢٨) Adi Ophir, "A Time of Occupation," in: Roane Carey and Jonathan Shainin, eds., *The Other Israel: Voices of Refusal and Dissent* (New York: The New Press, 2003), p. 60, and Ariella Azoulay and Adi Ophir, *Bad Days* (Tel Aviv: Resling, 2002) (in Hebrew).

العسكرية الإسرائيلية باعتبارها ردوداً على تهديدات أمنية هو ما يُديم بالمحصلة الظرف الذي يبرّر انتشار المزيد من الجند[٢٩]. لقد أضحى العنف شرطاً لازماً لتطبيق ما يبدو إجراءات ظرفية، لكنها في حقيقة الأمر تدابير أمنية استراتيجية، ومسوّغاً بحد ذاته لرفع القيود المفروضة على الميزانية، وتخصيص تمويل هائل لأغراض الأمن. وخلال السنوات الأولى من الانتفاضة الثانية، خلقَ تضافر الطوارئ الأمنية والركود الاقتصادي الظرف الملائم لإعادة هيكلة الميزانية وتقليص النفقات الحكومية بشكل جذري (على جميع المشاريع العامة باستثناء الأمن) في تجسيدٍ ملموس للإصلاحات النيوليبرالية تحت رعاية وزير المالية بنيامين نتنياهو. في معرض إعلانه عن سياسته، سمّى نتنياهو أول خطة من هذا النوع بـ «السور الواقي الاقتصادي»، مشيراً إلى وجوب فهم إعادة الهيكلة النيوليبرالية كتدبير طارئ يماثل العملية العسكرية المسماة «السور الواقي»، التي أقرت في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وقادت إلى تدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية وعدد من المناطق الحضرية الفلسطينية، كما حظيت بشعبية واسعة في إسرائيل[٣٠] أمكن للتغيرات التي فرضتها محكمة العدل العليا على مسار الجدار تخفيف وطأة الظروف المعيشية القاسية في التجمعات الفلسطينية على طول مساره بعض الشيء، على اعتبار أن أي عمل يرمي إلى تخفيف الألم والمعاناة هو عمل يستحق الثناء وجدير بالدعم؛ بيد أن الأحكام التي أصدرتها محكمة العدل العليا قد أفضت إلى إضفاء الشرعية القانونية والأخلاقية على نظام الحكم المسؤول عن الجدار، وفقاً لما أشار إليه الباحث القانوني أيال غروس (Aeyal Gross)[٣١] وكان من أمر «التحسينات» التي فرضتها محكمة العدل

(٢٩) تعمل الممارسة الأمنية، كما أشار عبدو مالك سيمون، في شروط مماثلة لمنطق مشتقات الأسهم السوقية. تتحرك أسعار المشتقات وفقاً لتقلبات السوق. يستلزم معدل التذبذب المرتفع أرباحاً عالية. وبالمثل، تقوم الأجهزة الأمنية بالمضاربة على مخاطر مستقبلية بناء على معلومات تتعلق بالموقف الحالي. لا يثير الدهشة إذاً أن نرى جنوح الأجهزة الأمنية إلى خلق التذبذب. انظر: AbdouMaliq Simon, "Assembling Douala," in: Alev Cinar and Thomas Bender, eds., *Urban Imaginaries: Locating the Modern City* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2007).

(٣٠) Shlomo Swirski, *The Price of Occupation* (Tel Aviv: Mapa Publishers, 2005), p. 93 (in Hebrew).

(٣١) Aeyal M. Gross, "The Construction of a Wall between the Hague and Jerusalem: The Enforcement and Limits of Humanitarian Law and the Structure of Occupation," *Leiden Journal of International Law*, vol. 19, no. 2 (June 2006), pp. 393-440.

العليا على المسار أن يغدو النظام الذي يحتّم الجدارُ وجودَه واقعاً «مُحتملاً» كما يبدو، أو أنها على الأقل، مثّلت مسعىً لجعله مُحتملاً من قبل الفلسطينيين. كما ساعد التأثير المُخفِّف لمحكمة العدل العليا الحكومةَ في الصمود أمام الانتقادات الإعلامية الدولية، والمطالب السياسية التي التزمت بها وفقاً لفتوى محكمة العدل الدولية في لاهاي على وجه الخصوص. بعد أقل من شهر من إصدار محكمة العدل العليا حكمها في أول قضية لتعديل مسار الجدار، صرّحت محكمة العدل الدولية رسمياً في تموز/يوليو ٢٠٠٤، أن المشروع برمّته قد أقيم على أراضٍ محتلة، وأن النظام الذي أرساه الجدار يمثل انتهاكاً للقانون الدولي[٣٢] دائماً ما وجدت الحكومة الإسرائيلية مصلحتها، في ظل الانتقاد الدولي الشديد، بالتوجّه نحو حلّ المشكلات الإنسانية التي تسبب بها بناء الجدار، لتصرف الانتباه بذلك عن الجوهر السياسي والقانوني غير الشرعي للمشروع بأسره. على الرغم من الخصومة الشديدة التي تبدّت في موقف محكمة العدل العليا تِجاه الحكومة في أحايين كثيرة، لناحية تعديلها لأقسام من مسار الجدار وتحقيق «التوازن» بين الحقوق الإنسانية ومقتضيات الأمن، إلا أن المحكمة قد شاركت عملياً في تصميم الجدار. إضافة إلى ذلك، حين شرعت المؤسسة العسكرية نفسها باستخدام مفردات القانون الدولي عقبَ إصدار الأحكام المذكورة، أضحى مبدأ «التوافق» على سبيل المثال متآلفاً مع أهداف عسكرية من عينة «الكفاءة»

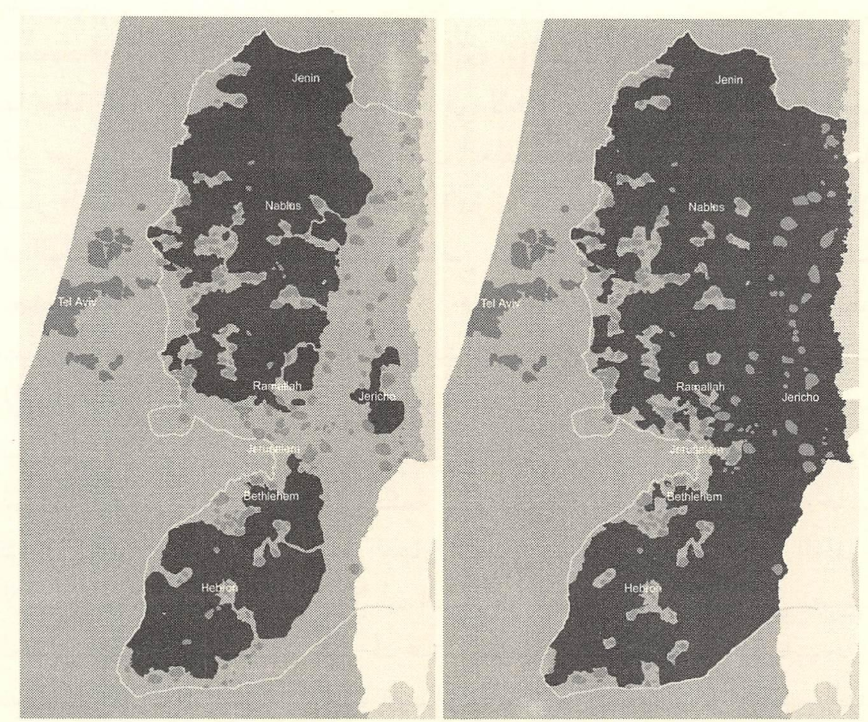
---

(٣٢) Alan Dershowitz, "Israel Follows its own Law, Not Bigoted Hague Decision," *Jerusalem Post*, 11/7/2004.

رفضت محكمة العدل الدولية من دون تردد زعم الحكومة الإسرائيلية بوجود «ضرورة تكتيكية» تستدعي توجيه مسار الحاجز حول المستوطنات، وقد ذكر القضاة الدوليون في حيثيات حكمهم أنه «لا يمكن تبرير انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني بالضرورات العسكرية أو متطلبات الأمن القومي أو النظام العام»، لأن الأراضي الفلسطينية التي بنت إسرائيل الحاجز عليها هي أراضٍ مصادرة، بهدف تأمين المستوطنات غير الشرعية وفقاً للقانون الدولي. طالب القضاة الحكومةَ الإسرائيلية بإيقاف البناء، وتفكيك الأجزاء التي تمّ بناؤها من الجدار، وتعويض الفلسطينيين المتضررين بصورة مباشرة. بأغلبية ١٣ مقابل ٢، أشاروا على مجلس الأمني الدولي بأن يأخذ بعين الاعتبار الخيارات المتاحة «لمزيد من العمل» - شيفرة دبلوماسية لمجموعة السيناريوهات الممكنة - ولفرض ذلك بالقوة. انظر موقع محكمة العدل الدولية: <http://www.icj-cij.org/icjwww/idocket/imwp/imwpframe.htm>.

بعد إصدار الحكم، تبنّت الهيئة العامة للأمم المتحدة قراراً بإدانة الجدار. صوتت مئة وخمسون دولة لمصلحة مسودة القرار، وامتنعت عشر دول منها عن التصويت، بينما عارضته ست دول منها الولايات المتحدة، ميكرونيزيا، جزر مارشال، وأستراليا.

و«الضرورة»، ما منح الديمومة أكثر لترسيم الجدار، وأسهم في جعل العمل العسكري أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية(٣٣).



الصورة اليسرى: المناطق الفلسطينية المحاطة بالجدار وفقاً لمخطط ٢٠٠٣.
الصورة اليمنى: المسار المتوقع مع حواجز في العمق وأسوار الاستيطان.

في حقيقة الأمر، كلفت عمليات إعادة التوجيه الحكومة ٢٠٠ مليون دولار إضافية، وجرى الضغط على تيرزا كي يبتكر مساراً يتمتع «بالحصانة» أمام عرائض الالتماس(٣٤). وقد استعرض تيرزا المنهج «الإنساني» الذي تبنّاه في المرحلة الأخيرة من تصميم الجدار:

(٣٣) David Kennedy, *The Dark Side of Virtue: Reassessing International Humanitarianism* (Princeton, NJ; Princeton University Press, 2004), pp. 235-323 (in particular, the chapter "Humanitarianism and Force", especially p. 295).

انظر أيضاً النقاش حول هذه المسألة وأفكار كينيدي في مقالة كتبها طالبه السابق غروس:
"The Construction of a Wall between the Hague and Jerusalem: The Enforcement and Limits of Humanitarian Law and the Structure of Occupation".

(٣٤) Akiva Eldar, "Because of Route Change: Israel Lost 700 Million Shekels," *Ha'aretz*, 21/12/2006.

قالت محكمة العدل العليا الإسرائيلية إنه من واجبنا إيلاءُ أهمية كبرى لحياة الفلسطينيين الطبيعية، وعليه فقد غيرنا المسار في غير موضع. . . ونحن نتفهم كذلك ضرورة أخذ احتياجات الناس بعين الاعتبار، فكان علينا أحياناً إنشاء طرق جديدة للقرى. إضافة إلى ذلك، أعدنا زراعة أكثر من ٩٠,٠٠٠ شجرة في المنطقة لنحاول تقليل الضرر الذي يطال المزارعين المحليين. . . [و] قدّمنا الخدمات للناس المقيمين شرق السياج. في أحد الأماكن، خصصنا أرضاً لمدرسة كي لا يضطر الطلبة إلى عبور نقاط التفتيش كل يوم، وفي أماكن أخرى توجب علينا بناء عيادات بحيث لا يضطر الناس إلى العبور إلى داخل القدس. إننا نتعامل مع هذه المسائل بصورة يومية، وفي كل مكان على طول السياج[٣٥]. . .

يبدو في ثنايا هذه الأقوال أن تيرزا قد تبنى لغةً وأهدافاً عملياتية تتشح بالإنسانوية بكل معنى الكلمة، إلا أنها لا تعكس إحساساً بالغيرية أو الاهتمام بالفلسطينيين، وإنما بالأحرى، تشكّل جزءاً من الخطاب القانوني والأخلاقي الذي يسعى إلى استباق أي قيود محتملة أو تأجيلات قد تُفرض على المشروع. لقد أجاز التعاملُ مع القرويين وفق منهج «أهون الشرور»، فرضَ «أعظم الشرور» على الشعب الفلسطيني كله. من وجهة نظر أولئك المعارضين له، فإن الطبيعة «اللدنة» للجدار هي أمر مشجّع ومُحبط في آنٍ معاً؛ فهي مشجّعة لإمكانية تسخيرها للضغط على مسار الجدار، عبر الاحتجاجات والعرائض المقدمة للمحكمة، وهو ما اتضّح في تعديل الظروف على الأرض، كما أن استخدام المزيد من الضغط قد يكون عاملاً مؤثراً في دفع الجدار نحو الغرب، أكثر قرباً من الحدود الدولية وفقاً للخط الأخضر، ما يجعل الحياة الخانقة التي تفرضها منظومة الجدار محتملةً أكثر إلى حدّ ما بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين يعانون وطأتها. إلا أن مبدأ

---

(٣٥) Tirza, "The Strategic Logic of Israel's Security Barrier".

تحت خانة «الاعتبارات الإنسانية» نقرأ على موقع وزارة الدفاع: «تدرك الحكومة الإسرائيلية أن بناء السياج الأمني يمكن أن يضيّق على حياة الفلسطينيين الأبرياء، وتأسف لهذه المتاعب. بُذلت كل المحاولات للتقليل من هذه المشاكل وسنستمر لتحقيق ذلك. وكانت مصفوفة الأواصر والروابط - الاقتصادية، التعليمية، الطبية، . . . إلخ بين القرى والمدن الفلسطينية قد دُرست بعناية إلى جانب الكيفية التي أثّر فيها بناء الجدار الأمني في ذلك. انظر:

<http://www.securityfence.mod.gov.il/Pages/ENG/Humanitarian.htm>.

«اللدونة» محبط كذلك، فهو يبرهن على أن أي فعل موجّه ضدّ مسار الجدار، وليس ضدّ مفهومه وجوهره وحضوره بالذات (المنهج الذي تبنّته محكمة العدل الدولية)، إنما يشرعن وجوده ويؤكّده كحقيقة، بل ويشارك عملياً في صناعته. تغيّر المناطق الحدودية قوامها على الدوام كيما تستوعب المعارضة وتمتصها؛ المعارضة التي تصبح شيئاً فشيئاً جزءاً من خطابها وتسهم في تعزيز فعاليتها. وعليه، أدّت الأعمال المناهضة للمشروع دوراً في العمل المشترك، وإن يكن مشتتاً، لابتكار التصميم المعماري للجدار.

جزرٌ خارج الحدود الإقليمية

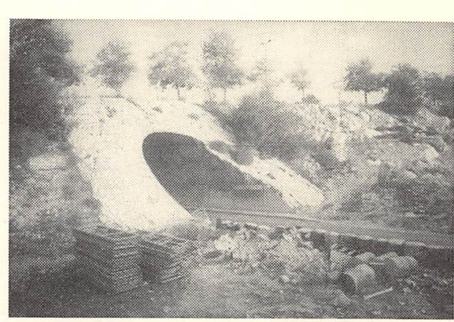
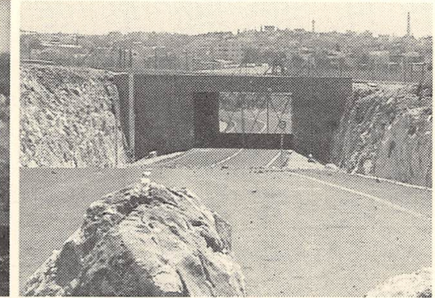
مع تصاعد الضغوط الدولية ضدّ الجدار، ازداد ضغط لوبيات المستوطنين لتوسيع نطاق المسار بما يضمن استيعاب مستوطناتهم «داخل» الجدار. وفي انقلاب غريب للأدوار، بدأ المستوطنون أنفسهم، بعد عدة قضايا كسبها مقدّمو العرائض في محكمة العدل العليا وتمّ تعديل مسار الجدار بناء عليها إلى مسار أقل إجحافاً، بتقديم الطعون ضد تغييرات المسار. معتمدين على الأسلوب اللغوي نفسه المتضمنّ في القضايا التي كسبها الفلسطينيون، ادّعى المستوطنون أن المسار الجديد سيبقيهم أسرى أرضٍ حصراء ضمن جيوب معزولة، «منفصلين عن أرضهم وعملهم وخدماتهم»[٣٦]. في أحد الأقسام الصغيرة على الطريق (٤٤٣) شمال غرب القدس، حيث جرى تحويل الجدار إلى وجهة أقل إجحافاً بالفلسطينيين، أعيد توجيه الجدار مجدداً بعد ذلك بناءً على عرائض مضادة تقدم بها مستوطنون يهود. في صراعها حول الجدار، دخلت القوى السياسية في حلقة من ردود الأفعال المتبادلة غير المسبوقة في تطرفها؛ غير أن ضغط مجموعات المستوطنين لاستيعاب عدد من المستوطنات داخل دائرة الجدار، إلى جانب تصميم الجيش على توجيه الجدار عبر أراضٍ مهمة استراتيجياً، لم ينسجم مع الضغوط الدبلوماسية والقانونية الرامية إلى وضعه قريباً قدر الإمكان من الخط الأخضر المُعترف به دولياً. مع عجزه عن ترجمة التضاربات الحادة في ميدان القوّة إلى واقع هندسيّ دقيق معقد، على الرغم

(٣٦) Nadav Sharagai, "Settlers Plan Mass Court Petitions over Revised Fence Route," *Ha'aretz*, 26/8/2004.

من أنه خطّي طوليّ، لم يعد الجدار بعد الآن مشروعاً لكيان واحد متّصل، بل تحطّم إلى قطع منفصلة، وتشظّى إلى وجهات مختلفة تعكس التباين بين القوى الموجّهة لكلٍ منها. على شاكلة مسار لولبي مقطّع إلى شرائح يتظاهر كلّ منها بوجود حياةٍ متجددة فيه، بدأت شظايا الجدار بالالتفاف حول كتل استيطانية معزولة وعلى طول الطرق الواصلة بينها. وقد سمّت وزارة الدفاع كل من هذه الأقسام المنفصلة «حواجز العمق»، التي اشتملت على سلسلة من التحصينات والمجسّات شبيهة بتلك الموجودة في الجزء الرئيس من الجدار، وقد صُممت لتأمين متطلّبات مادية معيّنة للتعامل مع «المشكلات الأمنية المحلية» التي لا يمكن للجزء الرئيس الخطّي من الجدار معالجتها. دفعَ هذا التشظي في مسار الجدار الحكومة الإسرائيلية في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٤ إلى إصدار بيان بدا متناقضاً في ظاهره، وضعت فيه أربع مستوطنات رئيسة؛ آرييل، إيمانويل، قدوميم، وكارني شومرون «في الجانب الإسرائيلي من الحاجز [الجدار]. . . . لكن هذا الحاجز لن يكون مرتبطاً بالجزء الرئيس»[٣٧] ستغدو كتل استيطانية أخرى إضافة إلى تلك المذكورة «جزراً إسرائيلية خارج الحدود» ضمن الحيّز المكاني الفلسطيني. مع انصراف اهتمام الجمهور إلى الاشتباكات التي قادها المحتجّون حول الجزء المرئي الخطيّ من الجدار حصراً، ظلّت «حواجز العمق» التي خلّفها مستترةً ولم تطلها الانتقادات الدولية في أغلب الأحيان. في حقيقة الأمر، كلّما نجحت المعارضة في دفع مسار الجدار أكثر نحو الغرب ازداد بناء «حواجز العمق» لحل المشكلات الأمنية الباقية داخل عمق المنطقة، وأصبحت تضاريس الضفة الغربية أكثر تفتتاً، وتعطّلت حياة الفلسطينيين بدرجة أكبر. بينما يقضي اتفاق الملاءَمة الذي تقرر بين إسرائيل والمعارضة الدولية للجدار بأن: تقرّب إسرائيل الجزء الرئيس من الجدار نحو الخط الأخضر تبعاً لإرشادات محكمة العدل الدولية، إلا أنه لم يُدِنْ سلسلة الحواجز الواقعة في العمق والمستترة سياسياً.

---

(٣٧) Aluf Benn, "New Fence Route to be Presented to U.S. First, then Cabinet," *Ha'aretz*, 7/9/2004.

الصورة اليسرى: الطريق السفلي الواصل بين جزئي بيت صفافا الفلسطينية، تحت الطريق الواصل بين مركز مدينة القدس ومستوطنة جيلو. إيال وايزمان ٢٠٠١.

الصورة اليمنى: الطريق السفلي الواصل بين حبلة وقلقيلية تحت الطريق المؤدي إلى ألفى مناشيه والمخصص للمتسوطنين فقط. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة (OCHA) ٢٠٠٥.

ما لا تظهره أي من الخرائط التي نشرتها وسائل الإعلام أو منظمات يمينية مستقلة، ولا الصور التي نرى فيها مشروعاً خطيّاً شبيهاً بترسيم الحدود (والذي سيفهمه جميع الأجانب من الدول القومية ذات الحدود الإقليمية مباشرة على هذا النحو)، هو أن الجدار في واقع الحال قد تحوّل إلى سلسلة متقطعة ومفتتة من الحواجز المطوّقة ذاتياً، ومن الأفضل فهمه كحالة من التفرقة المهيمِنة ـ مناطق حدودية متحوّلة ـ أكثر من كونها خطّاً مستمرّاً يفصل بين جزأين من الإقليم بدقّة. مع التكاثر السريع لـ«حواجز العمق» تحوّل سطح المنطقة إلى ما يشبه الخرائط الخاصة بالسواحل الإسكندنافية، حيث تشكل المضائق البحرية والجزر والبحيرات فواصلَ غير محددة بين الماء واليابسة.

تشير التقديرات الأخيرة إلى أن مسار الجدار قد وضع خمساً وخمسين مستوطنة متاخمة للمنطقة الإسرائيلية، اثنتا عشرة من بينها أحياء يهودية في القدس الشرقية، داخل الجدار(٣٨) لم يفصل الجدار في القدس بين

(٣٨) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، طلب مني حزقيال لاين من بتسيلم تقديم «تقرير خبير» في دراسة حالة على صلة بالمسألة. خلافاً لمزاعم وزير الدفاع، يميل المنطق العسكري في رسم مسار الحاجز تبعاً للسمات التضاريسية إلى حل وسط عندما تهدف الدولة إلى استيعاب المناطق المخصصة لتوسيع المستوطنات مستقبلاً. في حالة مستوطنة تسوفين، شمال قلقيلية، تم توجيه المسار ٢ كم شرق منطقة بناء المستوطنة بغرض احتواء بعض قطع الأرض ضمن نطاق المنطقة القانونية للمستوطنة. بالمحصلة، انفصل الفلسطينيون المقيمون في جيوس عن كرومهم. بعبارة أخرى، تكشّف مسار الحاجز عن منطق عسكري بيّن بدعمه لمصالح مجلس المستوطنة والمطورين العقاريين الراغبين في الاستثمار في تطوير الأرض.

الفلسطينيين والإسرائيليين، وإنما بين الفلسطينيين والفلسطينيين. وخشية من اتهامه «بتجزئة المدينة»، عمدَ شارون إلى إدراج معظم الأحياء الفلسطينية التي تنتمي إلى المنطقة المحلية ضمن الجدار المحيط بالقدس. أُبقي أكثر من مئة مستوطنة شرقي الجزء الرئيس من الجدار، ومنذ بداية الانتفاضة الثانية، تم بناء أسوجة حول هذه المستوطنات بلغ طولها مجتمعة حوالى ٧٠٠ كم، وهو الطول المتوقّع نفسه للجزء الرئيس من الجدار. وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أن الجزرَ الاستيطانية المحاطة بـ «حواجز العمق» ستكون «مناطق أمنية خاصة»، والمنطقة الممتدة حولها لمسافة ٤٠٠ متر «أرضاً معقّمة». يشير المصطلح الأخير إلى حالةٍ من عُصاب العَقامة، وهو يعني تعريفاً أنه يمكن للجيش ولميليشيات المستوطنين المدنية إطلاق النار بهدف القتل من دون سابق إنذار على الفلسطينيين إن ضلّوا طريقهم مصادفة إلى هذه المناطق[٣٩] حوصرت بضع عشرات من القرى الفلسطينية التي يقارب تعداد سكانها الكلي ٦٠,٠٠٠ داخل جيوب غرب الجدار، بينه وبين الخط الأخضر، وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ هذه الجيوب الفلسطينية «مناطق عسكرية مغلقة»، وفرض هذا الوضع التعسفي الجديد من خلال حواجز إضافية بين الجيوب والخط الأخضر. فرضت أوامر جيش الدفاع في الوقت نفسه على سكان الجيوب وضعاً قانونياً جديداً وأدرجتهم في خانة «المقيمين المؤقتين»، وبناءً على ذلك، يُمنعون من دخول إسرائيل غرباً وبقية الضفة الغربية شرقاً من دون حصولهم على أذونات خاصة. إضافة إلى الفلسطينيين الباقين في الجانب «الإسرائيلي» من الجدار داخل القدس، سيكون ما يقارب ٢٥٠,٠٠٠ فلسطيني محاصراً في هذه المنطقة بين الحدودية. نجمَ عن تفتيت مسار الجدار حيز خارج ـ إقليمي مشترك، وحالة من الإغلاق المزدوج. وحال المستوطنات في «المناطق الأمنية الخاصة» كحال المجتمعات الفلسطينية في «المناطق العسكرية

(٣٩) بعد الضغوط التي قامت بها المجالس الاستيطانية، وافق جيش الدفاع حتى الآن على سبع عشرة «منطقة أمنية خاصة» (أشار إليها المتحدث باسم جيش الدفاع بتسمية «حواجز العمق أو حواجز صغرى»)، وقد بُني ثلاث منها سلفاً في الجزء الشمالي للضفة الغربية. انظر:

Nadav Sharagai and Nathan Guttman, "IDF Proposes 400-Metre Security Zone around Settlements," *Ha'aretz*, 3/10/2003.

المغلقة»؛ كلتاهما «جزر» مناطقية، منسلخة مادياً وقانونياً عن محيطها المباشر. وعلى ضوء هذا الترتيب، لم يعد توصيف الفضاء السياسي وفقاً للمنظور التقليدي، بما هو مساحة من الأرض تتقارب عناصرها وتتعيّن جميعاً بخطوط حدودية مستمرة، توصيفاً سديداً. كما يجب أن لا يختلط علينا الأمر حول الدور الذي تؤديه الحواجز المخصوصة التي تطوّق هذه الجزر. كان القصد من وراء الجدار حول «الجزر الإسرائيلية»، حيث يسري القانون الإسرائيلي، هو حماية حياة المستوطنين وإبعاد التهديد الخارجي. تنفتح البوابات في السياج على ممرات مرورية محميّة، سريعة وواسعة، وبذلك يمسي المستوطنون جزءاً من إسرائيل على المستوى السياسي والاقتصادي. ومن جانب آخر، اعتُبرت الأسوجة، والجدران، والخنادق، والكثبان الرملية، وسواها من المنظومات والإبداعات الإقليمية المُقامة حول الجزر المناطقية الفلسطينية موانع تقطع الطريق على أي «تهديدات أمنية» تتسرب منها[٤٠] إن في تحوّل الحواجز إلى أداةٍ لتحديد المَواطِن وتقييدها، وأمارةٍ ماديّة على قصور النظم القضائية المختلفة، ما يحيلها إلى أنظمةٍ إدارية تؤدي وظيفة السيطرة السكانية. وأكثر من كونها نظاماً للتحصينات، فقد غدت الحواجز أجهزة بيروقراطية لوجستية لإرساءِ الفصل السكاني والحفاظ عليه.

يسعى وهم الفصل الإسرائيلي إلى خلق فضاءٍ سياسي إسرائيلي متجانس وشرعي، إن لم يضمن الحماية من الهجمات الفلسطينية فإن من شأنه أن يضمن قيام فضاءٍ تكون فيه الغلبة السكانية والسيطرة بيد اليهود. لماذا نسمّي ذلك وهماً؟ لأنه على الرغم من أن إخلاء مستوطنات أكثر من جانب واحد كان محل نقاش حتى الآونة الأخيرة، وبشكل رئيس في سياق «خطة الانطواء» من جانب واحد التي طرحها رئيس الحكومة إيهود أولمرت وأهملت الآن (وقد أكدت تسمية الخطة من دون قصد الطبيعة اللدنة للجدار)، لم تبدِ أيّ من الحكومات الإسرائيلية مطلقاً رغبتها في تفكيك

(٤٠) فُرضت القيود على وصول الفلسطينيين إلى أكثر من ٧٠٠ كم من طرقات الضفة الغربية؛ واحد وأربعون طريقاً «معقّماً» مخصصة لاستعمال اليهود حصراً. انظر:

Yehezkel Lein, *Forbidden Roads: The Discriminatory West Bank Road Regime*, edited by Shirly Eran and Eyal Raz; translated by Zvi Shulman (Jerusalem: B'Tselem, 2004), <http://www.btselem.org/publications/summaries/200408_forbidden_roads>.

الكتل الضخمة من الجزر الاستيطانية في الضفة الغربية أو الأحياء اليهودية في الجزء الملحق بالقدس، كما لم تقدّم حلاً سياسياً في هذا الباب[41]. وكان إدماجها بدرجة أكبر داخل الإقليم الإسرائيلي متضمّناً في رسالة أرسلها الرئيس بوش إلى آرييل شارون في نيسان/أبريل ٢٠٠٤[42] من دون هذه الإخلاءات، ستبقى التضاريس مفتتة وغير متقاربة، ولأن الجدار عاجز ربّما عن خلق حدود سياسية متصلة، فهو يمثّل محاولةً لعرضها بصورة رمزية تبعث على الاطمئنان. إضافة إلى التحوّل المستمر في مساره، وحضوره المادي الهائل الذي جعله أضخم المشاريع وأكثرها كلفةً في تاريخ الدولة، سعى الجدار إلى الظهور بمظهرٍ حدٍّ شديد التحصين. الوهمُ القائل في أنه يمكن من خلال مجموعة من الخطوط المحصنة من طرف واحد، والمدعمة بالإسمنت، والأسلاك الشائكة، وتقنيات المراقَبة، أن تصبح إسرائيل وفلسطين دولتين قوميتين طبيعيتين محددتين إقليمياً، ليس إلا تمويهاً يخفي حقيقة العنف الذي تستبطنه الحدود الكولونيالية المتقلّبة[43].

أرضٌ مجوّفة

بعد التئام الجدار حول دولة فلسطينية مؤقتة بشكل دائم، مبعثرة على هيئة أرخبيل من «المناطق السيادية» الحصراء مُمزّق أيضاً بجزرٍ تتبعُ أراضي

(٤١) حتى لو قيض النجاح لخطة «إعادة الاصطفاف» من جانب واحد التي طرحها الرئيس أولمرت، فهي لم تستهدف تعديل الأسس الجغرافية لأرخبيل الضفة الغربية. طالبت الخطة بإخلاء حوالى عشرين مستوطنة معزولة فقط، ودمج الأخريات في كتل استيطانية أكبر.

(٤٢) كانت هذه «هدية» الرئيس بوش لإعلان شارون عن خطته لإخلاء المستوطنات والقواعد العسكرية في غزة من جانب واحد، رابطاً عن غير قصد إخلاء غزة مع خطط ضمّ في الضفة الغربية: «ليس واقعياً أن نأمل في أن تكون نتيجة مفاوضات الوضع النهائي هي العودة الكاملة والنهائية إلى خطوط الهدنة للعام ١٩٤٩، فكل الجهود السابقة لمفاوضات حلّ الدولتين وصلت إلى النتيجة عينها». انظر:

US International Information Programs, <http://usinfo.state.gov/mena/archive/2004/apr/14-125421.html>.

(٤٣) تقدّم وزارة الدفاع بعض التفاصيل على موقعها: أكثر من ١٠ ملايين متر مربع من التربة جرى نقلها، وتم وضع ٣,٠٠٠ كم من الأسلاك الشائكة. قُدِّرت كلفة إنشاء الحاجز في الكيلومتر الواحد ٢ مليون دولار أمريكي، وهو أكبر مشاريع البنية التحتية الوطنية (لناحية الحجم والسعر) التي تم تنفيذها في إسرائيل. انظر:

<http://www.securityfence.mod.gov.il/Pages/ENG/execution.htm>.

إسرائيلية بحسب ادّعاء الدولة، بقيَ ثمّة إشكال يستلزم الحل. يبدو أن تشتيت السلطة القضائية الفلسطينية لم يتوافق مع تعهد شارون أمام الرأي العام في ٢٠٠٣، وتطميناته للرئيس بوش في ٢٠٠٤، في أن تنفيذه «الخارطة الطريق»، التي رعاها بوش، سيتضمن خلق «منطقة متصلة من أراضي الضفة الغربية ستتيح للفلسطينيين السفر من جنين [في أقصى شمال الضفة الغربية] إلى الخليل [في أقصى الجنوب] من دون المرور في أي حواجز طرقية إسرائيلية». حينما سأل الصحافيون وقد اعترتهم الدهشة عن كيفية الجمع بين شرطي الاستمرارية والتشظي المتناقضين تناقضاً بيّناً ضمن واقع إقليمي واحد، أجاب شارون (مستعيناً على الأرجح بواحدة من غمزاته الرديئة) أن إنجاز هذا الأمر سيكون ممكناً بوساطة «توليفة تجمع بين الأنفاق والجسور»[٤٤]. إذا لم يكن بالإمكان تحقيقُ هذا النمط من الاستمرارية - الذي تجسّد في تدشين شارون لـ «طريق النفق» حين كان وزيراً للبنية التحتية القومية في حكومة بنيامين نتنياهو - على سطح التضاريس الأرضية وحدها، فيجب إتمامها على مستوى أبعادٍ ثلاثة. يربط «طريق النفق» القدس اليهودية مع مستوطنة غوش عتصيون في الضفة الغربية، ومع المستوطنات اليهودية في الخليل أقصى الجنوب، وحالما يغادر القدس، فهو يقطع في خط مستقيم عبر الجبال والوديان بشكل يشبه كثيراً الطرق الكولونيالية في القرن التاسع عشر، والتي صممها مهندسو مدرسة فرنسا للطرق السريعة والجسور (لترويض الطبيعة العشوائية ولتوضيح «المنطق الديكارتي» للإمبراطورية ومقاصد الفِكر). لإنجاز هذه المأثرة في فلسطين، يؤدي «طريق النفق» دوره على هيئة التواءٍ مزدوج: فهو يمتد كجسر فوق الوديان الفلسطينية الزراعية، ويغور تحت الأرض في نفق أسفل بلدة بيت جالا الفلسطينية. كان ميرون بنفنستي (Meron Benvenisti) أول من كتبَ عن هذه «الأعجوبة الهندسية» واصفاً تأثيراتها الإقليمية بأنها «تحطيم أبعادٍ ثلاثة إلى ستة؛ ثلاثة إسرائيلية ومثلها فلسطينية»[٤٥]. على الرغم من أن الطريق تحت السيطرة الإسرائيلية،

---

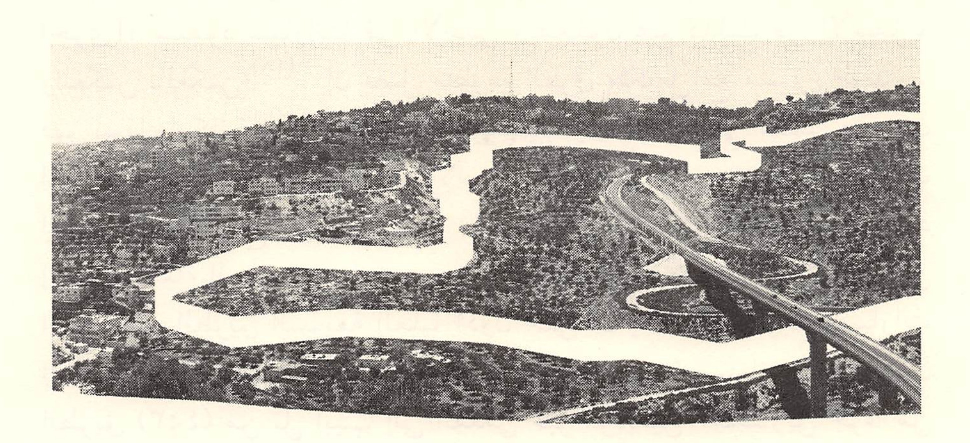
(٤٤) Aluf Benn, "PM Says Would Allow Contiguous Palestinian Territory in W. Bank," *Ha'aretz*, 5/12/2002.

(٤٥) Meron Benvenisti, "An Engineering Wonder," *Ha'aretz*, 5/6/1996.

هذه الافتتاحية نشرت لاحقاً بالفرنسية:

Pre/occupations d'espace/Jérusalem au Pluriel (Marseille: Image En Manoeuvres Editions, 2001), pp. 171-173.

إلا أن كلاً من الوادي الذي يمتدّ فيه والمدينة التي يمرّ أسفلها هي مناطق خاضعة للسيطرة الفلسطينية. مع الطريق الذي يشقّ مساره عبر نسق تضاريسي منثنٍ يتبع سلطات قضائية مختلفة، تتوزع المنطقة الإسرائيلية بالتناوب أعلى المنطقة الفلسطينية وأسفلها. إضافة إلى ذلك، تتخلل الحواجز المادية التي تفصل البنية التحتية للمواصلات عموم المتاهة المناطقية التي خلقتها أوسلو؛ إذ يقع النفق والجسر تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة (المنطقة ج)، والوادي أسفل الجسر تحت السلطة المدنية الفلسطينية (المنطقة ب)، بينما تقع المدينة التي تعلو النفق تحت السلطة المدنية والعسكرية الفلسطينية (المنطقة أ). وحينما ترتكز أعمدة الجسر على أرضٍ فلسطينية، يخترق خط «الحدود»، كما هو مفترض، المفصل الترموديناميكي بين العمود والدعامات[٤٦].



إعادة بناء مسار الجدار حول طريق النفق. دانييل باور، ٢٠٠٣ (الرسم التوضيحي لإيال وايزمان ٢٠٠٤).

تأسياً بمبدأ التجزئة إلى ثلاثة أبعاد المذكور، وضعت دائرة التخطيط الاستراتيجي والإقليمي تصوراً لشبكة تتألف من منظومتي طرق متوازيتين على امتداد الضفة الغربية، منفصلتين على طول الخطوط القومية، على أن تُستهلّ

(٤٦) في نهاية ٢٠٠٦، جرى تمديد تتابع «طريق النفق» الجنوبي على مستويين متوازيين، ويصل الطريق الأصلي على مستوى الأرض إلى مخيم العروب للاجئين، بينما يصل الطريق العلوي، المرتكز على السفلي بوساطة أعمدة، المخصص حصراً لليهود إلى كتلة عتصيون الاستيطانية.

بـ «برنامج تجريبي» من خمسة وثلاثين طريقاً. في الأماكن حيث تتقاطع شبكتان من الطرق، ستفصل الجسور والأنفاق المتناوبة شاقولياً بين نظامي المرور، وبين الفلسطينيين والإسرائيليين. أنشئ ستة وعشرون نظاماً من أنظمة الفصل الشاقولي المتناوب؛ والتسعة عشر الباقية هي في طور التنفيذ أو قيد التخطيط(٤٧). بعد أن تمّ تمزيق بلدتي حبلة وقلقيلية المجاورتين في الضفة الغربية إلى جيبين منفصلين في ٢٠٠٣، أعيد ربطهما مجدداً في السنة التالية وفقاً لهذا المبدأ من خلال نفق تحت أرضي يمضي أسفل الجدار والطريق الإسرائيلي، أنشأه مقاولو وزارة الدفاع.

شرح داني تيرزا منطق الفصل هذا قائلاً بأن «الاحتكاك الخطِر» بين الفلسطينيين والمستوطنين «يمكن التقليل منه إن تمكن الفلسطينيون عبر تناوبات محددة من دخول المنطقة من جهة واحدة [والمستوطنون من أخرى]؛ سنقود سياراتنا في الأعلى ويفعلون هم كذلك في الأسفل، والعكس بالعكس»(٤٨). إن فصلَ منظومة الطرق متكاملٌ مع مشروع الجدار، فهو يسهّل إمكانية إحاطة المناطق الفلسطينية بجدار خارجي متصل من دون الحاجة إلى إخلاء المستوطنات الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن الشبكات المرورية تتلاقى مع بعضها بعضاً، إلا أن هذه الترتيبات المادية تمنع مجرّد إمكانية اللقاء المحسوس. بحسب تيرزا؛ يجب أن يتمكن الإسرائيليون من السفر عبر الطريق السريعة العليا «دون حتى أن يلاحظوا حركة السيارات الفلسطينية تحتهم»(٤٩) في الواقع، يقود الإسرائيليون سياراتهم على طول الطريق (٤٤٣) من تل أبيب إلى القدس عبر موديعين، مجتازين جزءاً من الطريق محاطاً بجدران إسمنتية عالية على كلا جانبيه. وفي العام ٢٠٠٤، أصبح الطريق نفسه خطاً حدودياً، وفي حين طُليت الجدران الإسمنتية المرتصفة على جانبيه بصورٍ تجسد المشهد الطبيعي المحيط، فإنها في الواقع

---

(٤٧) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA),West Bank, "Closure Count and Analysis," January 2006, <http://www.ochaonline.un.org>.

(٤٨) المسؤول العسكري غير المسمّى الذي نقل عنه الكلام في المقالة التالية لأميرة هاس هو داني تيرزا. انظر المقالة:

Amira Hass, "Israel Asks PA Donors to Fund New, Upgraded West Bank Roads," *Ha'aretz*, 5/9/2004.

(٤٩) المصدر نفسه.

شكلت حاجزاً يحمي العابرين من مخاطر المنظر الطبيعي الحقيقي. فوق ذلك، تخفي هذه الجدران عن المسافرين الإسرائيليين حقيقة أن هذا الجزء من الطريق هو جسر يمتد في قرية فلسطينية كاملة؛ قرية الموحل (أو الحي الموحل)[٥٠]. يشكل الطريق الدائري الشرقي للقدس أحد أكثر آليات الفصل الشاقولي طموحاً، وهو حالياً قيد الإنشاء. هذا الطريق ضيّق، وهو عنق الزجاجة في المنظومة، ويحقق الفائدة للإسرائيليين والفلسطينيين (سيستخدمه الأخيرون حين سفرهم من بيت لحم إلى رام الله، إذ لا يُسمح لهم بدخول القدس المحاطة بالجدار). ينقسم الطريق في محوره بجدار إسمنتي عالٍ إلى مساريْن منفصليْن إسرائيلي وفلسطيني، ويمتد عبر ثلاثة جسور وثلاثة أنفاق قبل أن ينتهي إلى عقدة حجمية متشابكة، تنفرج في الجوّ محوّلةً الفلسطينيين والإسرائيليين على نحو منفصل إلى جسور علوية لولبية تنزل بهم إلى الجهة الخاصة بكل طرف من الجدار[٥١].

ثمّة تخيّل للمكان برز وفق نهج جديد[٥٢]. بعد تفتيت سطح الضفة الغربية بالجدران وضروب الحواجز الأخرى، بدأ المخططون الإسرائيليون السعي إلى ضفرِ أجزائه معاً بصورة كيانين جغرافيين قوميين منفصلين، لكنهما متداخلان؛ شبكتان إقليميتان تتداخلان عبر المنطقة نفسها في ثلاثة أبعاد، من دون أن تتقاطعا أو تتقاربا، إحداهما أرض عُليا ـ أرض المستوطنات ـ تتوزع فيها أحياء التلال العالية المُصانة جيداً، والمرتبطة معاً بطرق سريعة متطورة مخصصة لاستعمال قاطنيها حصراً، والأخرى هي مدن فلسطين المزدحمة، القرى والبلدات في الوديان أسفل التلال، مقيدة بطرق مواصلات

---

(٥٠) بالمثل، سيمضي خط السكة الحديدية الجديد الرابط بين تل أبيب والقدس عبر أنفاق في مساره ضمن الضفة الغربية

(٥١) Eyal Shahar, "Bi-national Road," *Ma'ariv*, 19/3/2005.

(٥٢) أحد أقدم الأمثلة على تقسيم السيادة بهذا الشكل كان قد طُرح قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية. في آذار/مارس ١٩٣٩، طالب وزير خارجية النظام النازي جواشيم فون ريبنتروب بأن تعيد الحكومة البولندية دانزيغ إلى الرايخ، واقترح تأسيس طرقات سريعة خارج الحدود لربط ألمانيا مع جيبها/مدينتها هناك. يقسم الطريق السريع الألماني الأرض البولندية، ويمكن الوصول إلى حل لهذه المشكلة من خلال بناء عدة جسور تمتد فوق الطريق السريع الذي سيخضع للسيادة البولندية. في ٢٦ آذار/مارس ١٩٣٩، رفضت الحكومة البولندية المضي في أي إجراءات من هذا القبيل. انظر:

Deborah Dwork and Robert Jan van Pelt, *Auschwitz* (New York: Norton, 2002), p. 109.

واهنة تتمثل بأنفاق بدائية(٥٣). ضمن هذا الفضاء السياسي الجديد، تشابكت الممرات الأمنية المنفصلة، والبنية التحتية، والجسور، والأنفاق تحت الأرضية معاً على هيئة تنظيم مناطقي مستحيل ومثير للدهشة، شبيه بأعمال إيشر (Escher)(*)، يسعى جاهداً إلى مضاعفة واقع إقليمي مفرد وإكثاره. على أية حال، وبالنظر إلى التعقيد الشديد الذي يستلزمه، فإن نظام الأنفاق والجسور يبرهن بوضوح محدودية سياسة الفصل. وما يتضح من بحوثٍ لا حصر لها أجريت للوصول إلى الصيغ والآليات «المثلى» للفصل، هو إدراكُ المخططين لحقيقة أن الحل ممكن التطبيق قد لا يكون بالضرورة كامناً في مضمار التخطيط الإقليمي.



مهندسو جيش الدفاع الإسرائيلي في مخيم طولكرم للاجئين. نير كفري ٢٠٠٣.

---

(٥٣) Eyal Weizman, "The Politics of Verticality," <http://www.opendemocracy.net/debates/article.jsp?id=2&debateId=45&articleId=801>. (first published on 24 March 2002).

(*) موريس كورنيليس إيشر، رسام تصويري هولندي، وتتناول أعماله الفنية بنىً وأشكالاً يستحيل تصورها، مستقاة من الرياضيات، مثل النسبية، والصعود، والهبوط؛ واشتهر تحديداً بفن الخدع البصرية، وهذا هو مربط الفرس في المقاربة بين أسلوبه وموضوع بحثنا على الأرجح (المترجم).

الفصل السابع

حربٌ مدينية: السَّيرُ عبر الجدران

شاغلتني لفترة طويلة، لسنوات في الحقيقة، فكرةُ أن أبدأ بوضع رسم تصويري للمحيط الحيوي على خريطة. رغبت بدايةً في وضع خريطةٍ بسيطة، لكني سأتجه الآن إلى وضع خريطة للمؤسسات العامة في مركز مدينة، إن كان شيءٌ كهذا موجوداً. لا ريب في أنه غير موجود، بسبب الجهل في ما سيكون عليه مسرح الأحداث في الحروب المستقبلية.

والتر بنيامين[١]

لم أعد أعرف ماذا خلف الجدار، لم أعد أعرف أن هناك جداراً، لم أعد أعرف فيما لو كان هذا الجدار جداراً. لم أعد أعرف إن كان يوجد في شقتي جدران، وإن لم يكن هناك أي جدران، فلن يكون هناك شقة.

جورج بيريك[٢]

ادخلي، هكذا أمرني بشكل هستيري وبإنكليزية مكسّرة. إلى الداخل!. لكني في الداخل سلفاً! استغرقني الأمر ثواني كي أدرك أن هذا الجندي الشاب يعيد تعريف الداخل، ليتخذ معنى يشير إلى أي شيء لا تمكن رؤيته، بالنسبة إليه على الأقل. وجودي «في الخارج» ضمن «الداخل» كان أمراً مزعجاً له.

نهى خوري[٣]

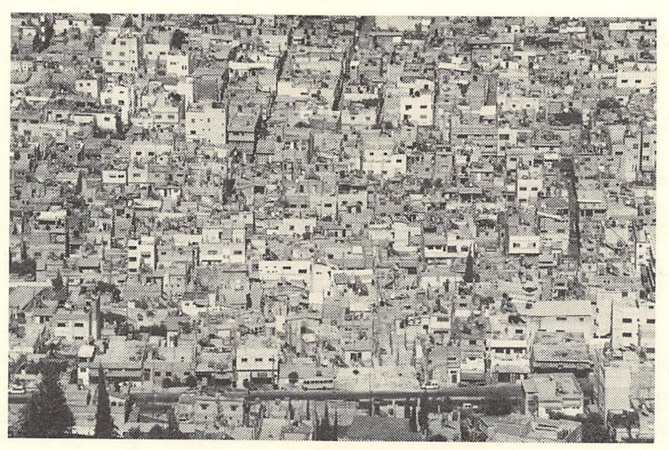
طبقاً لقائدها العميد أفيف كوخافي (Aviv Kochavi)؛ وُصفت المناورة التي نفذتها الوحدات العسكرية الإسرائيلية في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ إبان الهجوم على مدينة نابلس في الضفة الغربية بـ «الهندسة العكسية»، والتي عرّفها كعملية لإعادة تنظيم التركيب المديني بوساطة سلسلة من الأعمال التكتيكية الدقيقة. تجنبَ

(١) Walter Benjamin, *One-Way Street and Other Writings*, translated Edmund Jephcott and Kingsley Shorter (London; New York: Verso, 1979), p. 295.

(٢) Georges Perec, *Species of Space and Other Pieces*, edited and translated by John Sturrock (London: Penguin Books, 1999).

(٣) Nuha Khoury, "One Fine Curfew Day," Miftah, Jerusalem, <http://www.miftah.org>.

الجنود استخدام الشوارع، الطرقات، الأزقة، والأفنية التي يتحدد منطق التحرك في المدينة على أساسها، إضافة إلى الأبواب الخارجية، سلالم المنازل الداخلية والنوافذ التي تشكّل نظام الأبنية، وعمدوا إلى ثقب فتحات في الجدران المشتركة للمنازل وأسقفها وأرضياتها، والتحرك من خلالها في ممرات بطول ١٠٠ متر فُرّغت داخل النسيج المحلي العمراني الكثيف والمتلاصق للمدينة. على الرغم من أن آلافاً من الجنود الإسرائيليين ومئات من الفدائيين الفلسطينيين كانوا يناورون داخل المدينة في وقت واحد، إلا أن نسيج المدينة كان مشبعاً بهم إلى درجة احتجابهم عن الرؤية الجوية إلى حد كبير. يشكل هذا النمط من التحرك جزءاً من التكتيك الذي يشير إليه الجيش، باستعارة مجازية من التشكيلات الكلية في عالم الحيوان، مستخدماً تسميات «الانثيال السربيّ (Swarming)» و«الاجتياح (Infestation)». إن الحركة عبر الأجزاء الداخلية من المنازل هي مناورةٌ حوّلت الداخل إلى خارج، والأماكن الخاصة إلى شوارع عامة، إذ جرى القتال ضمن غرف معيشة نصف مهدمة، وفي غرف النوم وأروقة المنازل. ليس التنظيم المُحدد للمكان هو من يحكم أساليب الحركة، بل الحركة في حد ذاتها هي من خلقت المكان حولها. وقد قدّمت هذه الحركة ثلاثية الأبعاد المتمثلة باختراق الجدران والأسقف والأرضيات، عابرةً الجزء الأكبر من المدينة، تفسيراً جديداً لنظام الترتيب المعماري والمديني، كما أعادت تركيبه بما يعطل استمراريته. لم تنطوِ تكتيكات «السير عبر الجدران» على مفهوم للمدينة بوصفها مجرد منطقة محددة، إنما كبيئةٍ للحرب؛ مادةٍ مرنة، سيّالةً غالباً، دائمة التغير، ومرهونة بالمصادفات إلى الأبد.



مخيّم بلاطة للاجئين. نير كفري ٢٠٠٢.

بحسب الجغرافي البريطاني ستيفن غراهام (Stephen Graham)، تأسس منذ نهاية الحرب الباردة «حقلٌ فكري» ثرّ على المستوى الدولي. يسمّيه هو «عالم الظلّ لمعاهد أبحاث حروب المدن ومراكز التدريب»، بهدف إعادة النظر في العمليات العسكرية ضمن تضاريس المناطق الحضرية[٤]. تشتمل الشبكة الواسعة «لعوالم الظلّ» هذه على مدارس عسكرية، إضافة إلى آليات لتبادل المعرفة بين مختلف النظم العسكرية، كتنظيم المؤتمرات، وورشات العمل، والتدريبات المشتركة. وفي مساعيها للإحاطة بأبعاد الحياة المدينية، يتلقى الجنود دورات مكثّفة للتمكن من موضوعات معينة، مثل البنية التحتية المدنية، تحليل الأنظمة المعقدة، الاستقرار الهيكلي، وتقنيات البناء، كما يدرسون نظريات ومنهجيات مختلفة طوّرتها الأوساط الأكاديمية المدنية المعاصرة. وعليه، نشأت علاقة جديدة بين ثلاثة مقومات متواشجة، يسعى هذا الفصل من الكتاب إلى تحليلها: الصراعات المسلحة، البيئة المبنية، واللغة النظرية التي ابتُكرت لوضع مفاهيم خاصة بهما. تتضمّن قوائم القراءة في بعض المعاهد العسكرية المعاصرة أعمالاً تعود بتاريخها إلى العام ١٩٦٨ (كتابات المنظرين الذين توسّعوا في نظرية المكان، مثل جيل دولوز، فيليكس غاتاري، وغي ديبور)، إضافة إلى كتابات رائدة أكثر معاصرةً في علم العمران والهندسة المعمارية، كانت قد حقّقت انتشاراً واسعاً في التسعينيات من القرن الماضي واعتمدت على النظرية ما بعد الكولونيالية والنظرية ما بعد البنيوية. وفقاً للمنظر المديني سيمون مارفين (Simon Marvin)، يتوفّر «عالمُ الظلّ» المعماري ـ العسكري على برامج أبحاث مدينية مكثّفة تحظى بتمويل

(٤) شهدتُ بعضاً من هذه المؤتمرات. في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ مرر لي ستيفان غراهام بطاقته التي يبلغ ثمنها ١٠٠٠ جنيه إسترليني لحضور اليوم الثاني من «مؤتمر الحرب المدينية» السنوي الذي نظمه معهد أمني يسمى SMI في لندن. كان ذلك حدثاً سوريالياً، حيث اجتمع كوادر عسكرية، وتجار أسلحة، وأكاديميون من الناتو، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة وإسرائيل، إضافة إلى ممثلين عن شركة راند، تبادلوا آراء نظرية وعملية حول العمليات العسكرية المدينية والتجهيزات الأساسية في قاعة المؤتمر وعلى العشاء. نُظم مؤتمر عسكري كهذا أيضاً في ٢٠٠٢ من قبل كلية الجغرافية في جامعة تل أبيب. انظر:

Stephen Graham: "Remember Falluja: Demonizing Place, Constructing Atrocity," *Society and Space*, vol. 23 (2005), pp. 1-10, and "Cities and the "War on Terror"," *International Journal of Urban and Regional Research*, vol. 30, no. 2 (June 2006), pp. 255-276.

أفضل من كل البرامج الجامعية مجتمعة(٥) إن كان بعض الكتّاب محقين في زعمهم أن الحيّز الذي يحتله الفكر النقدي انحسر إلى حدّ ما في ثقافة القرن العشرين الرأسمالية المتأخرة، فيبدو بكل تأكيد أنه وجدَ في العلوم العسكرية بيئة خصبة سمحت بازدهاره. في بحثه عما آل إليه منهج العمارة العلمي في المنهج العسكري، يحلل هذا الفصل استراتيجيات حرب إسرائيل المدينية خلال الانتفاضة الثانية، والعلاقة التي نشأت بين النظرية النقدية ما بعد الحداثية والممارسات العسكرية والصراعات المؤسساتية داخل جيش الدفاع الإسرائيلي التي تسببت بها، وفي تحليله لهذه التطورات سيقدّم تأمّلاً في المضاعفات السياسية والأخلاقية لهذه الممارسات.

في مجاراة للاتجاهات الدولية، أنشأ جيش الدفاع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة مجموعة من المعاهد ومراكز أبحاث على عدة مستويات تحت قيادته، وطلب منها وضعَ تصورات جديدة للردود الاستراتيجية والتكتيكية والتنظيمية الواجب اتخاذها تجاه الوحشية التي تتسم بها أعمال حفظ الأمن في المناطق المحتلة، والمعروفة بالحروب «القذرة» أو «منخفضة الحدة». بين هذه المعاهد، برز معهد أبحاث النظرية العملياتية OTRI، الذي مارس أعماله في العقد الممتد بين العامين ١٩٩٦ و٢٠٠٦ تحت الإدارة المشتركة لكل من شيمون نافيه (Shimon Naveh) ودوف تماري (Dov Tamari)، وكلاهما عميد متقاعد من الجيش. كما وظّف المعهد عدداً من الضباط المتقاعدين جميعهم برتبة عميد كانوا يتبعون لفرقٍ مختلفة في جيش الدفاع. إضافة إلى هؤلاء، وظّف المعهد كذلك زمرةً من الباحثين الشباب المرشحين لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة والعلوم السياسية غالباً من جامعة تل أبيب. وحتى العام ٢٠٠٣، كان تعلّمُ برنامجه المركزي؛ «المنهاج العملياتي المتقدّم»، إلزامياً لجميع الضباط الإسرائيليين ذوي الرتب العليا. في مقابلة أجريتها معه، أوجز نافيه مهمة المعهد على النحو الآتي: «إننا أشبه بالرهبنة اليسوعية، ونسعى إلى تعليم الجنود وتدريبهم على التفكير..

(٥) Simon Marvin, "Military Urban Research Programs: Normalising the Remote Control of Cities," paper presented at: The conference, "Cities as Strategic Sites: Militarisation Anti-Globalization and Warfare," Centre for Sustainable Urban and Regional Futures, Manchester, November 2002.

وقد أسسنا مدرسة وطوّرنا منهاجاً دراسياً خاصاً بتدريب «مهندسي العمارة التنفيذيين»»[٦] وقد وصف الرئيس السابق لهيئة الأركان موشيه يعالون، الذي دعم أنشطة المعهد أهمية الأخير بعد إغلاقه في أيار/مايو ٢٠٠٦: «إن منهج التقييم العملياتي المستعمل اليوم في القيادات الإقليمية وهيئة الأركان، كان قد جرى تطويره بالتعاون مع معهد أبحاث النظرية العملياتية... عمل المعهد أيضاً مع الأمريكيين وعلّمهم المناهج التي طوّرناها». وأكّد هذا التعاون بين المعهد والقوات المسلحة الأمريكية المقدّمُ في سلاح مشاة البحرية الأمريكية ديفيد بيري، الذي يكتب الآن «دليل التعاليم العملياتية» لسلاح المشاة: «لقد أثّر نافيه ومعهد أبحاث النظرية العملياتية في الخطاب الفكري وآلية فهم المستوى العملياتي للحرب في الولايات المتحدة بشكل كبير، ووضعت فرقة مشاة البحرية الأمريكية دراسة... ارتكزت في جزء كبير منها على عمل

(٦) تضمنت إحدى قوائم القراءات في معهد أبحاث النظرية العملياتية (Operational Theory Research Institute) العناوين التالية: Christopher Alexander, *The Timelesss Way of Building: Patterns of Events, Patterns of Space, Patterns of Language* (New York: Oxford University Press, 1979); Gregory Bateson: *Steps to An Ecology of Mind* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2000), and *Mind and Nature: A Necessary Unity* (Cresskill, NJ: Hampton Press, 2002); Beatriz Colomina, ed., *Architecture Production and Reproduction* (Princeton, NJ: Princeton Architectural Press, 1988); Gilles Deleuze and Félix Guattari: *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia* (Minnesota, MN: University of Minnesota Press, 1987), and *What is Philosophy*, translated by Hugh Tomlinson and Graham Burchell (New York: Columbia University Press, 1994); Clifford Geertz, *After the Fact-Two Countries, Four Decades, One Anthropologist* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996); Catherine Ingraham, *Architecture and the Burdens of Linearity* (New Haven, CT: Yale University Press, 1998); Rob Krier, *Architectural Composition* (Stuttgart: Edition Axel Menges, 1988); Jean-François Lyotard, *The Post-Modern Condition: A Report on Knowledge* (Manchester: Manchester University Press, 1984); Marshall McLuhan and Quentin Fiore, *The Medium is the Massage: An Inventory of Effects* (San Francisco, CA: HardWired, 1996); William J. Mitchell, *The Logic of Architecture: Design, Computation, and Cognition* (Cambridge, MA: MIT Press, 1994); Lewis Mumford, *The Myth of the Machine*, 2 vols. (New York: Harcourt, Brace and World, 1967); Gordon Pask, *The Cybernetics of Human Learning and Performance: A Guide to Theory and Research* (London: Hutchinson Educational, 1975); Ilya Prigogine, *Is Future Given? The End of Certainty and Exploring Complexity* (New York: The Free Press, 1997); John Rajchman, *The Deleuze Connections* (Cambridge, MA: MIT Press, 2000); Bernard Tschumi, *Questions on Space, Architecture and Disjunction and Event-Cities* (Cambridge, MA: MIT Press, 1994), and Paul Virilio, *The Lost Dimension* (Cambridge, MA: MIT Press, 1983).

[شيمون نافيه]. يندر أن ينعقد مؤتمر عسكري في الولايات المتحدة يخلو من مناقشة أعمال [شيمون]...». بحسب بيري، فإن الجيوش البريطانية والأسترالية استدمجت أيضاً في تعاليمها الرسمية مفاهيمَ طوّرها معهد أبحاث النظرية العملياتية[٧].

أحد الأسباب الرئيسة التي جعلت من العقيدة العسكرية الإسرائيلية في العمليات المدينية عاملاً شديد التأثير في الجيوش الأخرى هو أن صراع إسرائيل مع الفلسطينيين قد توفّرَ منذ بداية الانتفاضة على بُعدٍ مدينيّ متميّز. مثّلت المدن أهدافاً رئيسة للهجمات التي شنها الإسرائيليون والفلسطينيون في مواجهة بعضهم بعضاً. وكانت الطرائق الجديدة التي اعتمدتها إسرائيل في الهجمات البرية والجوية قد طُوّرت إبان انتفاضة (الأقصى) الثانية، وخاصة في «عملية السور الواقي»؛ سلسلة من الغارات العسكرية على المدن الفلسطينية استُهلّت في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ عقب الهجمات الانتحارية الكثيرة في المدن الإسرائيلية. استهدفت الهجمات بيئات مدينية فلسطينية شتى: المدينة الحديثة في رام الله، حيّ القصبة التاريخي المكتظ في مركز مدينة نابلس، المدينة المقدسة العالمية في بيت لحم، ومخيمات اللاجئين في جنين، بلاطة، وطولكرم. حظي الإطار المديني لهذه الهجمات بمتابعة قويّة من قبل الجيوش الأجنبية، البريطانية والأمريكية على وجه الخصوص، والتي كانت تعدّ العدّة لغزو العراق واحتلاله[٨]. استحالت الضفة الغربية خلال «عملية السور الواقي» عملياً إلى مختبرٍ عملاق لحرب المدن على حساب حياة مئات المدنيين، المساكن والبنية التحتية.

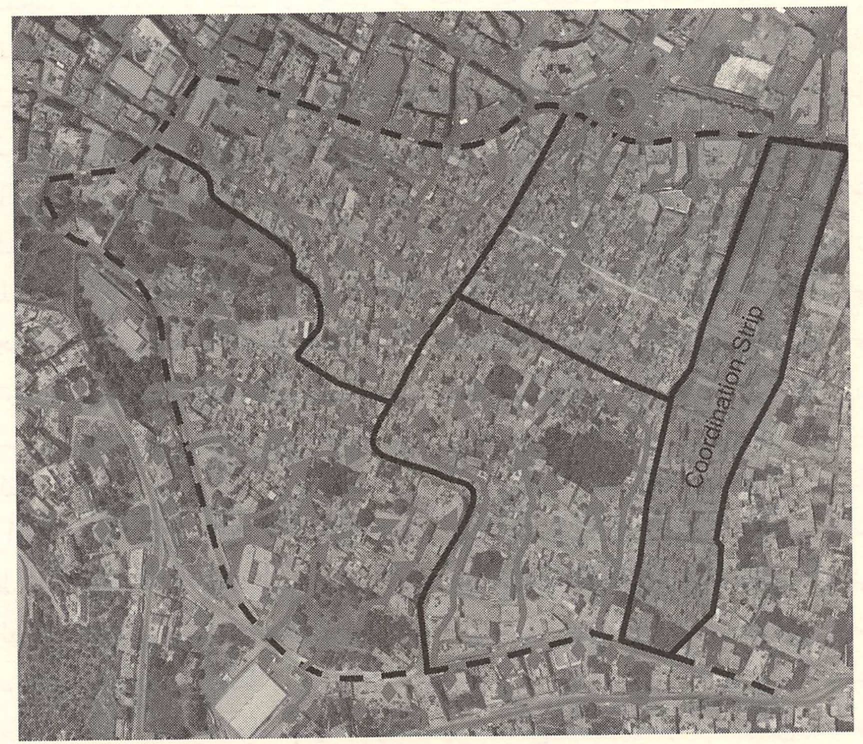
وضّح نافيه خلال لقائي معه الظروف التي قادت الجيش الإسرائيلي إلى تغيير أساليبه إبان السنوات المبكرة من الانتفاضة الثانية: «على الرغم من الاستثمار الكبير في العمل الاستخباراتي، لا يزال القتال في المدن أمراً

---

(٧) الاقتباس من:
Caroline Glick, "Halutz's Stalinist Moment: Why Were Dovik Tamari and Shimon Naveh Fired?," *Jerusalem Post*, 17/6/2006.

(٨) "U.S. Marines Uses Israeli Tactics in Falluja Baghdad," *Middle East Newsline* (10 November 2004); Justin Huggler, "Israelis Trained US Troops in Jenin-style Urban Warfare," *The Independent*, 29/3/2003, and Yagil Henkin, "The Best Way into Baghdad," *New York Times*, 3/4/2003.

فوضوياً يصعبُ إخضاعه للحسابات. بسبب العنف تكون الوقائع متقلبة وخاضعة للصدفة. لا يمكن وضع خط لسير المعارك، كما لا يمكن للقيادة تكوين نظرة شاملة، ويتوجب اتخاذ القرارات بالتنفيذ على أساس الصدفة، والاحتمال، والطوارئ، والفُرص، وينبغي أيضاً إجراؤها على الأرض وبصورة فورية»[٩]. وفيما يتعلق بالجيش، فلا شك أن الحرب المدينية تشكل الصيغة المطلقة ما بعد الحداثية للحرب.



مسار هجمات جيش الدفاع الإسرائيلي على نابلس، نيسان/ أبريل ٢٠٠٢.
المصدر: معهد أبحاث النظرية العملياتية.

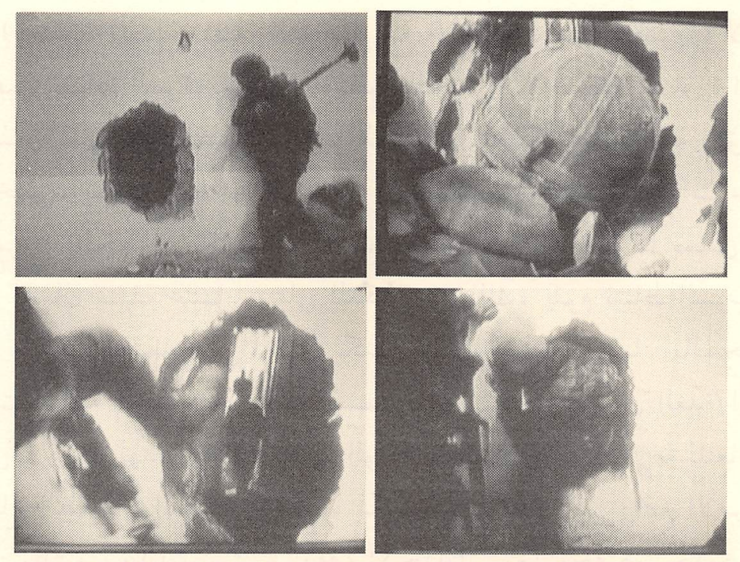
تغيبُ عقيدة المعركة المنظّمة منطقياً والتي تتبع مساراً واحداً في حضور

---

(٩) أجريت المقابلات مع شيمون نافيه يوم ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ (مقابلة هاتفية)، ٧ آذار/ مارس ٢٠٠٦ (مقابلة هاتفية)، ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ و٢٢ ـ ٢٣ أيار/ مايو ٢٠٠٦ (في قاعدة الاستخبارات العسكرية في غليلوت قرب تل أبيب). وأرسلت كل نُسخ المقابلات والمترجَمة للإنكليزية إلى نافيه للتأكد من مضمونها. كل الإحالات المستقبلية للمقابلة تشيرُ إلى ما ذكر أعلاه ما لم تنص على خلاف ذلك.

الالتباس والتعقيد اللذين تفرضهما الفوضى المدينية. ويجد أولئك في مراكز القيادة صعوبة في وضع سيناريوهات للمعركة أو خطط محددة المسار؛ يمكن أن يصبح المدنيون مقاتلين، ثمّ قد تنقلب هذه المعادلة مجدداً، ويمكن للهوية الجنسية أن تتغير بالسرعة التي يمكن للجنسين اختلاق هوية أخرى فيها: تحوّل النساء المدنيات إلى مقاتلات يمكن أن يتمّ بالسرعة التي يحتاجها جندي إسرائيلي يتنكّر بهوية عربية أو مقاتل فلسطيني مموَّه كيما يخرج سلاحه الآلي المُخبّأ في ثيابه. لا شك أن الجيش في محاولته تكييف ممارساته وبناه التنظيمية قد استلهم ذلك من نماذج العنف الخاصة بالفدائيين الذين يواجههم. ولأن كلا الجانبين عمد إلى التكيف مع الآخر والتعلم منه ومحاكاة تكتيكاته، فقد دخل الجيش والفدائيون في حلقة «تطوُّريّة مشتركة»، تتطور فيها مقدرات الجيش بالتوازي مع المقاومة التي تتطور كذلك بالتوازي مع التحولات في تكتيكات الجيش. ومع أن المحاكاة وإعادة استيعاب التقنيات العسكرية تمثّل حواراً للخبرة المشتركة، إلا أن طرائق القتال الفلسطينية والإسرائيلية مختلفة في جوهرها. تألفت المقاومة الفلسطينية المُمزقة من عدد كبير من المنظمات التي يتبع لكل منها جناح مسلح مستقل أو أكثر؛ عز الدين القسام التابعة لحماس، سرايا القدس التابعة للجهاد الإسلامي، كتيبة شهداء الأقصى، القوة ١٧ وتنظيم الفتح التابع لحركة فتح. ويضاف إلى ما سبق لجنة المقاومة الشعبية المستقلة وأعضاء من حزب الله و/أو القاعدة (بين إثبات ونفي). بصورة عامة، زادت طبيعة العلاقة بين هذه التنظيمات التي تقلبت بين التعاون، والتنافس، وحتى الصراع العنيف المتبادل، من تعقيد تداخلها معاً، ومن مقدراتها الجماعية، ومن مرونتها وكفاءتها أيضاً. أسفرت الطبيعة المبعثرة للمقاومة الفلسطينية - إلى جانب تبادل المعرفة والمهارات والذخيرة داخل هذه التنظيمات وبين بعضها بعضاً، وقيامها بتنفيذ هجمات مشتركة بعض الأحيان، بينما تتنافس معاً في أحيان أخرى لإثبات الكفاءة الأكبر - عن تقليل التأثير الذي تطمح قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى تحقيقه في هجومها عليها بصورة ملحوظة. بحسب نافيه، إن الخصيصة المحورية في مفهوم جيش الدفاع الإسرائيلي للعمليات المدينية هي «الانثيال السربيّ»؛ الاصطلاح الذي شكل جزءاً من النظرية العسكرية الأمريكية على مدى عقود في واقع الأمر. جرى تطوير هذه الاصطلاح في سياق الثورة في الشؤون العسكرية بعد نهاية الحرب الباردة، وتمثل بشكل خاص في عقيدة حرب الشبكة المركزية التي تحمل تصوراً لميدان العمليات

العسكرية على هيئة أنظمةٍ شبكات موزَّعة، ترتبط معاً من خلال تكنولوجيا المعلومات(١٠). يعرّف الانثيال السربي العمليات العسكرية كشبكة مترامية من وحدات كثيرة، صغيرة وشبه مستقلة، لكنها منظَّمة وتعمل في تآزرٍ عام مع كل الشبكات الأخرى. وفقاً للمنظّرين في مجموعة راند (Rand) ديفيد رونفيلد (David Ronfeldt) وجون أركويلّا (John Arquilla)، اللّذين يُحسب لهما تطوير هذا المفهوم العسكري بدرجة كبيرة، فإن الفرضية الأساسية للصراع منخفض الحدّة، في المدن بشكل خاص، هي «أن تقوم شبكةٌ بقتال شبكة أخرى»(١١). وفي الحقيقة، اشتُقّ هذا المصطلح من أحد أسس الذكاء الصنعي: «الذكاء السربيّ».



الاقتحام عبر الجدران. لقطات فيلمية. جيش الدفاع الإسرائيلي ٢٠٠٢.

---

(١٠) تعود أصول مصطلحات الشبكة و«غير الخطية» إلى الخطاب العسكري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان لهذه المصطلحات دور فعّال في المفهوم الخاص بالتعاليم العسكرية الأمريكية عام ١٩٨٢ «المعركة إيرلاند»، التي شددت على التعاون المشترك بين جميع الفرق العسكرية المسلحة واستهداف العدو في نقاط تجمعه المنتظمة ـ الجسور، مراكز القيادة، وخطوط الإمداد ـ في محاولة للإطاحة بتوازنه. وقد أخذت بعين الاعتبار في معاينة الغزو السوفياتي لقلب أوروبا وطُبّقت أول مرة في حرب الخليج الثانية ١٩٩١. قاد التقدم على هذا الصعيد إلى «عقيدة الشبكة المركزية» في سياق الثورة داخل الشؤون العسكرية بعد نهاية الحرب الباردة.

(١١) John Arquilla and David Ronfeldt, eds., *Networks and Netwars: The Future of Terror, Crime, and Militancy* (Santa Monica, CA: RAND, 2001), p. 15, and David Ronfeldt [et al.], *The Zapatista "Social Netwar" in Mexico* (Santa Monica, CA: RAND, 1998). =

ويفترض هذا المبدأ، أن ثمة إمكانيات لحل المشاكل توجد في تفاعل الكائنات غير الذكية نسبياً وتواصلها معاً (الحشرات، الطيور، النحل، الجنود) من دون سيطرة مركزية أو بالحد الأدنى منها. بالنتيجة، يشير «الذكاء السربي» إلى الذكاء الجماعي للنظام بأسره أكثر منه إلى ذكاء العناصر الأساسية فيه. «يتعلّم» السرب من خلال التفاعل بين العناصر المكونة له، فيما يظهر من تكيفٍ مع الأوضاع الطارئة، وردود أفعال تجاه البيئات المتغيرة[١٢]. بدلاً من القيادة والتواصل القائمين على سلاسل هرمية خطيّة، تشكل الأسراب شبكات متعددة المراكز، وفيها يمكن لكل «وحدة مكتفية ذاتياً» (بحسب تسمية نافيه) التواصل مع الأخريات دونما ضرورة لأن يتم ذلك عبر القيادة المركزية. ومن منظور الجيش؛ لا تمضي مناورة السرب وفق مسارٍ زمني خطيّ كذلك. تسير العمليات العسكرية التقليدية وفق مسار زمني خطي، بمعنى أنها تحرص على اتباع تسلسل محدّد للأحداث متضمّن في مشروع «الخطة»، تكون فيه الأعمال مشروطةً إلى حدّ ما بمدى نجاح وإنجاز أعمال سابقة عليها. وعلى العكس من ذلك، يقوم نشاط السرب على أعمال متواقتة تعتمد على أخرى لكنها ليست مشروطة بها. بالمحصلة، استُبدلت سردية الخطة الحربية بما يسميه نافيه: نظام «صندوق العدّة/ المتعدد الطرائق»، وتبعاً لهذا النظام، تتلقى الوحدات التجهيزات اللازمة للتعامل مع الأوضاع الطارئة والسيناريوهات، لكنها غير قادرة في واقع الأمر على التكهن بالترتيب الذي ستسير وفقه الأحداث. بعد تخفيض حدود اتخاذ القرار إلى المستوى التكتيكي المباشر، وتشجيع المبادرة المحلية، يفترضُ في أقسام السرب المختلفة تقديم أجوبةٍ على ضروب الاحتمالات الغامضة، المنفلتة والعرَضية، والتي سمّاها في القرن التاسع عشر الفيلسوف الحربيّ

= في الكتاب الأخير يوضح المؤلفون أن الانثيال قد وظّف تاريخياً في حروب القبائل الرحّل وتنفذها حالياً منظمات مختلفة عبر طيف من الصراعات الاجتماعية والسياسية؛ منظمات الإرهابيين، ومقاتلو حرب العصابات، ومجرمو المافيا، إضافة إلى الناشطين الاجتماعيين غير العنيفين.

(١٢) Eric Bonabeau, Marco Dorigo and Guy Theraulaz, *Swarm Intelligence: From Natural to Artificial Systems* (Oxford: Oxford University Press, 1999); Sean J. A. Edwards, *Swarming on the Battlefield: Past, Present and Future* (Santa Monica, CA: RAND, 2000), and Arquilla and Ronfeldt, eds., Ibid.

كارل فون كلاوزفيتز (Carl von Clausewitz): **الاحتكاك**[١٣]. يمثل مفهوم السرب مكوناً محورياً في محاولة الجيش الإسرائيلي الملموسة لتبني خطاب «يلغي التعريف الإقليمي»، وتحويل ما كان قد اعتبره «نظاماً» تكتيكياً وتنظيمياً محدّداً إلى «حالة فوضى». وفي هذا المنحى، كانت السيرة المهنية العسكرية لآرييل شارون أحد المراجع التاريخية الرئيسة للتعليم في معهد أبحاث النظرية العملياتية. لم يكن شارون رئيساً للوزراء فقط، ولم يظهر فقط «كقائد عام» خلال مراحل الانتفاضة كلها تقريباً، بل من خلال مسيرته المهنية[١٤]، التي تجلّت بمحاولات القطع مع التنظيم والانضباط العسكري التقليدي؛ إذ تحدّد نموذج التكتيكات الإسرائيلية في التعامل مع الانتفاضة الحالية تبعاً لتكتيكات الغارات التأديبية على القرى الفلسطينية ومخيمات اللاجئين التي

---

(١٣) يشير الاحتكاك إلى الشكوك، الأخطاء، والحوادث، والصعوبات التقنية، والمفاجآت وتأثيراتها في القرار، والمعنويات، والأعمال. انظر:

Peter Paret, "Clausewitz," in: Peter Paret, *Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age* (Oxford: Oxford University Press, 1986), pp. 197 and 202.

كلاوزفيتز: «إن الاحتكاك الهائل الذي لا يمكن تقليصه، كما في الآلة، إلى بضع نقاط، هو في كل مكان وفي تماس مع الاحتمال، ويخلق تأثيرات يتعذر قياسها. . . العمل في الحرب أشبه بحركة عنصر المقاومة. . . يصعب بالجهود الطبيعية تحقيق حتى نتائج معتدلة». انظر:

Carl von Clausewitz, *On War*, edited and translated by Michael Howard and Peter Paret (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976), pp. 119-121.

ظهر التوجّه إلى تطبيق القيادة المنتشرة في رواية كلاوزفيتز عن الحروب في حقبة نابليون. قامت قيادة نابليون على فرضية أنه حتى أفضل الخطط العملياتية لا يتسنى لها توقع تقلبات الحرب، وينبغي تشجيع القادة على اتخاذ قرارات تكتيكية فورية. أضحى ذلك عقيدة مركزية في «مهمّة التكتيكات الموجّهة» التي وضعها الجنرال البروسي مولتكي في القرن التاسع عشر. امتنع مولتكي عن إصدار أية أوامر باستثناء الأكثر أهمية منها: «على الأمر أن يشتمل على كل شيء لا يستطيع القائد فعله بنفسه، لا شيء آخر». انظر:

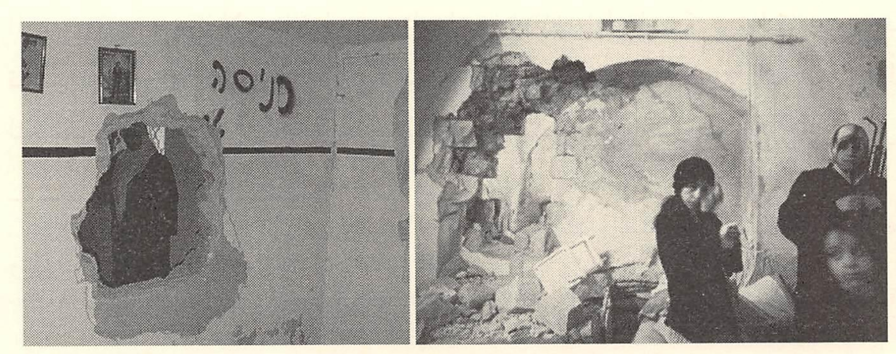
Hajo Holborn, "The Prusso-German School: Moltke and the Rise of the General Staff," in: Paret, Ibid., pp. 281-295, esp. p. 291.

بحسب مانويل دي لاندا؛ فهذا التشجيع على المبادرة المحلية والقيادة المنتشرة هو ما يسمح بمعركة ديناميكية منظمة ذاتياً إلى حد ما. تأسست «حرب المناورة»، كما طورها عدد من المنظرين العسكريين في الفترة بين الحربين العالميتين، وجربها الجيش الألماني (الفيرماخت) والحلفاء في معارك الحرب العالمية الثانية في أوروبا، على مبادئ مثل رفع درجة الاستقلال الذاتي والمبادرة. انظر:

Manuel De Landa, *War in the Age of Intelligent Machines* (New York: Zone Books, 1991), pp. 71 and 78-79.

(١٤) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

طورّها وجربها عام ١٩٥٣ إبان قيادته للوحدة ١٠١، وتلك التي مكنته من شن حملته الوحشية لمكافحة التمرد في مخيم غزة للاجئين بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٢. وفي إشارة إلى الأهمية التاريخية التي أولاها معهد أبحاث النظرية العملياتية للمسيرة المهنية العسكرية لشارون، سُميت ورشة العمل الأخيرة التي نظمها المعهد في أيار/مايو ٢٠٠٦ بـ «البراعة التكتيكية لآريل شارون»، تقديراً وإكباراً لشارون وهو على فراش الموت، وللبصمة التي خلّفها على جيش الدفاع الإسرائيلي[١٥].



الصورة اليسرى: مخيم بلاطة للاجئين. تصوير: جيش الدفاع ٢٠٠٢. الصورة اليمنى: نابلس. نيكي كراتسمان ٢٠٠٢.

الهجوم على بَلاطة

لطالما مالت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية على الدوام إلى اعتبار مخيمات اللاجئين الحيّز والمناخ المديني الملائمين «لتوليد» المقاومة، وارتسمت المخيمات من ثَمَّ في المخيلة الإسرائيلية الجغرافية المبسطة كمواقع عنوانها الشر والخطر؛ «ثقوب سوداء» لا يتجرأ جيش الدفاع الإسرائيلي على دخولها[١٦]. تجنُّب قوات جيش الدفاع الإسرائيلي لمخيمَيْ بلاطة وجنين للاجئين طوال الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ ـ ١٩٩١)، والثانية

---

(١٥) "The Generalship of Ariel Sharon," (A Round Table Discussion at the Operational Theory Research Institute (OTRI) of the IDF's Academy of Staff and Command, 24-25 May 2006).

(١٦) Stephen Graham, "Constructing Urbicide by Bulldozer in the Occupied Territories," in: Stephen Graham, ed., *Cities, War and Terrorism: Towards an Urban Geopolitics* (Oxford: Blackwell, 2004), p. 332.

كذلك، أتاح لهما أن يتطوروا إلى جيوب خارج إقليمية محاطة بقوة عسكرية إسرائيلية، وأطلق الجيش على مخيم جنين، حيث تحصّنت أكثر مجموعات المقاومة قوة، اسماً شيفرياً هو «جرمانيا». سواء أكان ذلك إحالة إلى التوصيف الملتبس الذي أطلقه المؤرخ الروماني تاسيتوس على البرابرة[١٧]، أم إلى النظام النازي، فإن هذه التسمية تستبطن خوفاً إسرائيلياً من «الشر» الذي يعشعش فيه بحسب الاعتقاد. بعد أن أصبح رئيساً للحكومة في آذار/ مارس ٢٠٠١، ثابر شارون على السخرية من الجيش الذي تردد في دخول مخيمَي اللاجئين: «ما الذي يجري في مخيمَي جنين وبلاطة؟ لمَ لا تدخلونهما؟». لم يحاول شارون مطلقاً إخبار ضباط الجيش عن الكيفية التي «فرض بها النظام» في مخيمات غزة للاجئين في السبعينيات معتمداً على هجمات قوات المغاوير، والجرافات، وتنفيذ الاغتيالات[١٨].

كان أسلوب «السير عبر الجدران» الذي اعتمده جيش الدفاع في هجمات «عملية السور الواقي» قد أصبح سلفاً جزءاً من التعليمات التكتيكية فيما يخص العمليات على نطاق صغير، وفي الاعتقالات، حيث يُشتبه في أن تكون مداخل البيوت مُلَغّمة. اختُبر تحديد منهج المناورات العسكرية في العمليات واسعة النطاق للمرة الأولى في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٢، خلال هجوم كتيبة المظليين الذي قاده أفيف كوخافي على مخيم بلاطة للاجئين في المدخل الشرقي لنابلس، قبل عدة أسابيع فقط من الشروع في عملية السور الواقي، استجابةً لضرورات تكتيكية. في غمرة ترقّبهم لهجوم إسرائيلي وشيك، قام المقاتلون من مختلف التنظيمات الفلسطينية المسلّحة بإغلاق جميع المداخل المؤدّية إلى مخيم اللاجئين، ملؤوا البراميل المعدنية بالإسمنت، حفروا الخنادق، وكدّسوا أنقاضاً صنعوا منها حواجزَ. لُغّمت الشوارع بالعبوات الناسفة وخزّانات الوقود، كما فُخخت مداخل الأبنية في هذه الشوارع، بما فيها السلالم الداخلية ومداخل الممرات لبعض الأبنية المهمة. وتوضّعت عدة مجموعات مستقلّة ومسلحة تسليحاً خفيفاً من الفدائيين في قلب المخيم داخل منازل مواجهةٍ للطرق الرئيسة أو التقاطعات

---

(١٧) Tacitus, *The Agricola and the Germania* (London: Penguin Classics, 1971).

(١٨) Raviv Drucker and Ofer Shelah, *Boomerang: The Israeli Leadership Failures during the Second Intifadah* (Jerusalem: Keter Books, 2005), pp. 197 and 218.

الحيوية. في الموجز الذي قدّمه قبل بدء الهجوم، شرح كوخافي لمرؤوسيه من الضباط المعضلات التي ستواجههم في العملية الوشيكة، وأخبر كوخافي ضباطه بوضوح (وفقاً لصياغة نافيه): «أن الفلسطينيين قد هيّؤوا مسرح القتال على ضوء توقعاتهم في أننا سنتقيد، خلال مهاجمة الجيب، بالمنطق الذي حددوه سلفاً لسير الأحداث... بمعنى أن ندخل بتشكيلات ميكانيكية قديمة الطراز، بخطوط متراصة وطوابير محتشدة تتكيف من التنظيم الهندسي للشبكة الطرقية». وفي غضون تحليله ومناقشته لهذا الوضع مع ضباطه، ضمّن كوخافي التوجيه التالي في برنامج قيادته للمعركة: «سنقوم بعزل المخيم تماماً في وضح النهار كي نخلق انطباعاً أننا نستعد لعملية حصار ممنهجة.. [و عندئذ] نطبّق مناورة كسيرية تنثال فيها الأسراب في وقت واحد من كل اتجاه عبر أبعاد الجيب المختلفة... تجسّد كل وحدةٍ في طريقة عملها منطقَ المناورة العامة وشكلها... تدفع تحركاتنا خلال الأبنية [المتمردين] للانتقال إلى الشوارع والأزقة، حيث يمكننا اصطيادهم»(١٩) قطعت القوات الإسرائيلية حينئذٍ التيار الكهربائي، وخطوط المياه والهاتف عن المخيم، ووزعت القناصين ونقاط المراقبة على الجبال والأبنية المرتفعة المحيطة بالمنطقة، كما ضربت طوقاً واسع النطاق حول ميدان المعركة(٢٠). غادر الجنود نقاط تجميعهم في مستوطنتَي هار برخا وآلون موريه المشرفتين على نابلس وسط ترحاب المستوطنين وعناقهم. وبعد تقسيمهم إلى وحدات صغيرة، دخل الجنود إلى مخيم اللاجئين من جميع الاتجاهات في وقت واحد، محدثين فتحات في الجدران ليتحركوا عبر منازل المدنيين بدلاً من تحركهم في الطرقات كما هو متوقّع. وتمكنوا في المحصلة من السيطرة على المخيم، لكنهم سمحوا للفدائيين بالانسحاب. إن كان لأحدنا أن يتصوّر في الحركة عبر الجدران شكلاً من أشكال المناورات «المعتدلة» نسبياً، فيجدر هنا وصف الأساليب التكتيكية لجيش الدفاع الإسرائيلي في هذا الباب: يتجمّع

---

(١٩) ورد في:

Shimon Naveh, "Between the Striated and the Smooth: Urban Enclaves and Fractal Maneuvers," *Cabinet Magazine* (July 2006), pp. 81-88.

(٢٠) قُتل ٨٠ فلسطينياً على الأقل في نابلس بين ٢٩ آذار/ مارس و٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢. وقتل أربعة جنود إسرائيليين.

<http://www.amnesty.org>.

الجنود خلف الجدار، ويستعملون المتفجرات أو مطرقة ضخمة لحفر فتحة في الجدار كبيرة كفاية بحيث تسمح بدخولهم منها؛ قد يسبق اقتحامهم للجدار بعض الأحيان إلقاء قنابل صوتية أو بعض رشقات نارية عشوائية على غرفة المعيشة الخاصة المأهولة بالمقيمين المطمئنين. وحينما اجتاز الجنود الجدار المشترك، قاموا بتجميع شاغلي المكان للتفتيش بينهم عن «مُشتبه بهم»، و من ثَمّ عمدوا إلى حبسهم في واحدة من الغرف، حيث توجّب عليهم البقاء ـ لبضعة أيام أحياناً حتى انتهاء العملية العسكرية، غالباً من دون ماء أو طعام أو دواء أو مراحيض. بحسب منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ومنظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية بتسيلم؛ فإن عشرات المدنيين الفلسطينيين قد ماتوا خلال الهجمات[٢١]، كما وصفت الكاتبة الفلسطينية عدنية شبلي زيارتها لمخيم اللاجئين في بلاطة واجتماعها مع سلمى، السيدة العجوز، في أعقاب الغارة:

أخذتنا في جولة لنرى الفتحات التي خلّفها الجنود وراءهم حين اشتعل المنزل فجأة بسبب احتراق الكابل الكهربائي الرئيس بعد إصابته بشظية من قنبلة يدوية رماها الجنود داخل المنزل وهربوا، تاركين النار خلفهم لتلتهم حطام الأثاث القليل. أُجبرت وأبناؤها وأحفادها على إخلاء المنزل حين اقتحمه الجيش، لكن زوجها بقي ليراقب البيت عن كثب، وحين رآه يحترق، هرعَ إليه محاولاً إخماد النيران، دون جدوى؛ لقد تعرّض للاختناق وفقد وعيه لكنه لم يمت، إلا أن هناك اضطراباً أصاب دماغه لأنه انقطع عن الأوكسجين لفترة طويلة، لقد فقد عقله[٢٢].

إن الإقحام المفاجئ للحرب في الحيّز الخاص للمنزل هو تجربة عاشها المدنيون الفلسطينيون، كما حدث في العراق، كواحدة من أكثر أنماط الصدمة والإذلال حدّةً. عقب الهجوم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وصفت الفلسطينية عائشة تجربتها في مقابلة مع **فلسطين مونيتور**:

(٢١) Amnesty International, "Shielded from Scrutiny: IDF Violations in Jenin and Nablus," 4 November 2002, <https://www.amnesty.org/en/documents/MDE15/143/2002/en/>., and Eyal Raz and Yael Stein, *Operation Defensive Shield: Soldier's Testimonies, Palestinian Testimonies* (Jerusalem: B'Tselem, 2002).

(٢٢) Adania Shibli, "Faint Hints of Tranquility," translated by Anton Shammas, *Al-Adaab Magazine* (May-June 2002).

تخيل أن تجلس في غرفة المعيشة الخاصة بك، وهي كما تعلم الغرفة التي تجتمع فيها العائلة لمشاهدة التلفاز بعد طعام الغذاء.. وفجأةً، يختفي الجدار وسط هدير يصمّ الآذان، وتمتلئ الغرفة بالغبار والأنقاض، ويندفع عبر الجدار جندي تلو الآخر، يصرخون مصدرين أوامرهم. لا تدري إن كانوا قد أتوا بحثاً عنك، أو إن أتوا ليستولوا على بيتك، أو إن كان بيتك يقف عقبة في طريقهم إلى مكان آخر. أصيب الأطفال بالذعر وأخذوا بالصراخ... هل بمقدورك حتى أن تبدأ بتخيل هول التجربة التي عاشها طفل في الخامسة من عمره أمام أربعة، ستة، اثني عشر جندياً، مطليّة وجوههم باللون الأسود، يصوبون مدافعهم الرشاشة في كل اتجاه، وقد بدا مظهرهم مع الهوائيات الناتئة من الحقائب المحمولة على ظهورهم أقرب إلى حشرات غريبة عملاقة، يقتحمون الجدار بعد تفجيره؟ وأضافت وهي تشير إلى جدار آخر مغطى بخزانة كتب: «من هنا غادروا. لقد نسفوا الجدار وتابعوا طريقهم إلى منزل جارنا»[٢٣].

قاد تمكّن الجنود الإسرائيليين من «احتلال» مخيم اللاجئين في بلاطة القيادة المركزية لجيش الدفاع (المسؤولة عن الضفة الغربية) إلى تبنّي هذا النموذج من المناورة كأسلوب لشن الهجوم على المركز القديم لمدينة نابلس (القصبة)، وعلى مخيم اللاجئين في جنين، والذي ابتدأ في الثالث من نيسان/ أبريل ٢٠٠٢.

وقد وصف لي أحد الجنود الإسرائيليين بداية المعركة في جنين قائلاً: «لم نغادر الأبنية مطلقاً، وتقدّمنا بين المنازل تماماً... شققنا بضعة عشر طريقاً من خارج المخيم إلى مركزه.. لقد كنا جميعاً ـ الكتيبة بكاملها ـ داخل منازل الفلسطينيين، لم يكن أي منا في الشوارع... وبالكاد غامرنا بالخروج.. كانت مهاجع نومنا ومقر قيادتنا داخل هذه الأبنية... حتى العربات وضعت في منطقة حفرناها داخل المنازل»[٢٤]. في كتابه الذي تحدث فيه عن تجربته خلال هذا الهجوم، وصف جندي آخر الحركة عبر الجدران بالتفصيل: «درسنا صوراً جوية

(٢٣) Sune Segal, "What Lies Beneath: Excerpts from an Invasion," *Palestine Monitor* (November 2002), <http://www.palestinemonitor.org>.

(٢٤) مقابلة إيال وايزمان مع جيل فيشباين، تل أبيب، ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

لنجد الجدار المشترك للبيت حيث كنا مع البيت الملاصق له باتجاه الجنوب، تناول بيتر المطرقة وبدأ العمل، لكن الجدار لم يتحطم، وكانت تلك المرة الأولى التي يواجهنا فيها جدار مبنيّ من الإسمنت وليس من قوالب الطّوب. . . فكان اللجوء إلى متفجرات الهدم الطريقة الأكثر حصافة؛ فجرّنا أربع حشوات معدة للهدم على الأقل حتى أصبحت الفتحة كبيرة بما يكفي للمرور خلالها»[٢٥]. وبالنظر إلى أن الفدائيين الفلسطينيين أنفسهم كانوا يناورون عبر الجدران والفتحات المُحدَثة مسبقاً، وقع معظم القتال ضمن البيوت، وأصبحت بعض الأبنية أشبه بقالب حلوى متعدد الطبقات، حيث توزع الجنود الإسرائيليون في الطوابق أعلى وأسفل تلك التي علق فيها الفلسطينيون. وبالنسبة إلى مقاتل فلسطيني وقع في مرمى نيران الهجمات الإسرائيلية على نابلس في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، فقد بدا أن الإسرائيليين «في كل مكان: في الخلف، على الجوانب، على اليمين، وعلى اليسار. . . كيف لك أن تحارب في وضعٍ كهذا؟»[٢٦].

أتمّ جيش الدفاع الإسرائيلي في الآونة الأخيرة إنتاج نماذج حاسوبية ثلاثية الأبعاد لعموم الضفة الغربية وغزة، تؤمّن تفاصيل معقدة للمنازل الفردية، بما في ذلك مواضع الأبواب الداخلية والنوافذ. كان الجنود في العام ٢٠٠٢ ما زالوا يستخدمون الصور الجوية التي أعطي فيها كل منزل وَسماً رقمياً من أربع خانات لتسهيل الاتصالات بين المواقع، وتمّ التوجيه بمساعدة نظام تحديد المواقع الدولي (GPS)، بتنسيق من القادة الذين تصلهم الصور من طائرات من دون طيّار. حينما فجّر الجنود فتحة في الجدار، كتبوا برذاذ الطلاء «مدخل»، «مخرج»، «لا تدخل»، «الطريق إلى. .» أو «الطريق من. . .» على الجدران لتنظيم حركة مرور الجنود وكي يجدوا طريقهم في العودة خلال المتاهة التي حفروها عبر الجزء الأكبر من المدينة. أظهر مسحٌ أجرته المعمارية الفلسطينية نورهان أبو جدي عقب الهجمات على بلاطة ونابلس أن أكثر من نصف الأبنية في قصبة نابلس قد حُفرت فيها طرق للمرور عبرها، ما أدى إلى إحداث فتحة إلى ثماني فتحات في جدرانها، وسقوفها، وأرضياتها، وخلق

---

(٢٥) Ofer Segal-Az K'ariel, *Fighting in Jenin 2002* (Tel Aviv: Ma'arachot Publications, Ministry of Defence, 2006), p. 45 (in Hebrew).

(٢٦) ورد في:

Henkin, "The Best Way into Baghdad".

عدة طرق عابرة عشوائية. لاحظت أبو جدي كذلك أنه لا يمكن فهم هذه الممرات بوصفها تقدّماً خطيّاً بسيطاً، بل بدا لها ذلك مناورة شديدة الفوضوية لا وجهة واضحة لها[٢٧]. لم تجرِ التحركات كلها من خلال الجدران وبين البيوت فحسب، فقد قُصفت عدة أبنية من الجو ودُمّرت تماماً، بما فيها الأبنية التاريخية في مركز البلدة القديمة، ومن بينها خان الوكالة (الوكالة الفروخية) العثماني الذي يعود إلى القرن الثامن عشر، ومصانع الصابون النابلسي والكنعاني. كما تعرضت الكنيسة الأورثوذكسية وقصر عبد الهادي وجامع النصر إلى أضرار بليغة[٢٨]. كانت قصبة نابلس موقعاً لتجربة راديكالية انتقلت بالنشاط العسكري إلى مدى أبعد من مجرد المناورة. وقد عبّر ضباط جيش الدفاع عن امتعاضهم إزاء حقيقة أن الاجتياح السريع للمناطق الحضرية الفلسطينية واحتلالها، كبلاطة على سبيل المثال، قاد إلى اختفاء مجموعات الفدائيين وانبعاثها مجدداً بعد الانسحاب الأخير لجيش الدفاع. في مجلس الحرب الذي انعقد في مقر القيادة المركزية لجيش الدفاع إبان التحضير لعملية «السور الواقي» نهاية آذار/مارس ٢٠٠٢، أصرّ كوخافي على ضرورة إعادة توجيه العملية لتستهدف قتل أعضاء التنظيمات الفلسطينية المسلحة، بدلاً من

---

(٢٧) وجدت نورهان أبو جدي في هذا المسح أن ١٩,٦ في المئة من الأبنية تأثرت بالمسارات القسرية ذات الفتحة الواحدة، و١٦,٥ في المئة بالمسارات ذات الفتحتين، و١٠ في المئة بالمسارات ذات الفتحات الثلاث، ٤ في المئة بذات الأربع فتحات، ٢,١ في المئة بذات الخمس فتحات، و١,٠ في المئة بذات الثماني فتحات. انظر:

Nurhan Abujidi, "Forced To Forget: Cultural Identity and Collective Memory/Urbicide: The Case of the Palestinian Territories, during Israeli Invasions to Nablus Historic Center 2002-2005," paper presented at: The Workshop "Urbicide: The Killing of Cities?," Durham University (November 2005).

(٢٨) في مقابلة مع صحيفة معاريف الشعبية اليومية بداية العام ٢٠٠٣، استغرق كوخافي متأملاً بالجمال التوراتي للمدينة المرئية من النوافذ في مركز القيادة حيث يعمل: «انظر! نابلس هي أجمل مدينة في الضفة الغربية... تتسم القصبة بجمال خاص وتشبه البلدة القديمة في القدس، حتى إنها تبدو أحياناً أجمل منها». مراعاةً لسنّة كولونيالية مديدة، وهو بالتأكيد تقليد إسرائيلي خاص بضباط الجيش، تظهر في الفصول حول ثقافة المُستَعمَر، استشار كوخافي الدكتور إسحق ماجن، رئيس الدائرة المدنية للأركيولوجيا في جيش الدفاع، قبل الهجوم، حول القيمة التاريخية لبعض الأبنية التي يصادف وجودها في منطقة المناورات بحسب خطته. بينما صادق على قائمة محددة للأبنية «التي يحظر هدمها» (ولم يلتزم بها دائماً)، فإن البيوت «البسيطة» قُبلت «كأهداف مشروعة». انظر:

Amir Rapaport, "City Without a Break," *Ma'ariv* (Saturday supplement), 10/1/2003, and Eyal Weizman and Mira Asseo, in interview with Itzik Magen, 21 June 2002.

السماح لهم بالتواري أو حتى الاستسلام. لم يكن في نية كوخافي بعد الآن الاستيلاء على القصبة والاحتفاظ بها، بل الدخول لقتل من يمكن قتله من أعضاء المقاومة الفلسطينية ومن ثَمّ الانسحاب(٢٩). كانت العمليات العسكرية التي تستهدف القتل فقط مطابقةً للتوجيهات الواضحة التي أُقرت على المستوى السياسي. في أيار/مايو ٢٠٠٢، وبعد شهرين فقط من تولي مهام منصبه، استدعى شارون رئيس هيئة الأركان شاؤول موفاز، وآفي ديختر ونوّابَهم لاجتماع طارئ في مزرعته الخاصة. كان شارون صريحاً: «على الفلسطينيين... أن يدفعوا الثمن... عليهم أن يستيقظوا من نومهم كل صباح على خبر مقتل عشرة أو اثني عشر فرداً منهم، من دون أن يعرفوا ما حدث... يجب أن تكونوا مبدعين، وفاعلين ومحنّكين»(٣٠).

في اليوم التالي، تحدّث موفاز إلى جمهرة من القادة الميدانيين عند النصب التذكاري لحرب ١٩٦٧ في القدس (تلة الذخيرة)، وبعد أن تأكد أن حديثه غير مُسجّل، أعلنَ موفاز أنه يريد «قتل عشرة فلسطينيين كل يوم، في كل واحدة من القيادات الإقليمية». وفي تجاوز استثنائي للهرمية العسكرية، تحدث لاحقاً مع القادة الميدانيين من أصحاب الرتب الدنيا على هواتفهم المحمولة، قائلاً إنه يريد «أن يستيقظ كل صباح ليسمع أنهم قاموا بعمليات وقَتَلوا...»(٣١)، واحتقن المناخ بالرغبة في قتل انتقامي عشوائي. نادراً ما جرى التحقيق في أوامر موفاز المباشرة «بالقتل غير الضروري» وقتل المدنيين، أو تعرض الجنود الذين قتلوا المدنيين إلى العقوبة(٣٢). تأكدت لي

---

(٢٩) Amir Oren, "The Big Fire Ahead," *Ha'aretz*, 25/3/2004.

(٣٠) Drucker and Shelah, *Boomerang: The Israeli Leadership Failures during the Second Intifadah*, p. 213.

(٣١) الاقتباسان من: المصدر نفسه، ص٢١٣ ـ ٢١٤ و٢٢٠.

(٣٢) عمليات القتل التي قام بها «المستعربون» (الجنود المتنكرون كعرب)، أو الجنود غير الرسميين، تقع غالباً الآن بشكل يومي في الضفة الغربية. الأساس القانوني لعمليات القتل الأكثر شيوعاً خلال تلك الغارات هو أن الضحية «حاولت مقاومة الاعتقال بعنف» (لم يوجد خيار كهذا مطلقاً عندما تُنفذ عمليات القتل عن بعد من الجو). بحسب الأرقام التي نشرتها بتسيلم، بين بداية العام ٢٠٠٤ وأيار/مايو ٢٠٠٦، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ١٥٧ شخصاً خلال هجمات أشير إليها بـ «عمليات اعتقال». انظر:

Ronen Shnayderman, *Take No Prisoners: The Fatal Shooting of Palestinians by Israeli Security Forces during "Arrest Operations"*, edited by Zvi Shulman; translated by Shaul Vardi (Jerusalem: B'Tselem, the Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, 2005), =

هذا المرامي المروّعة في صراحتها أثناء المقابلة التي أجريتها مع شيمون نافيه. وحول هذه الفترة، شرح نافيه «كيف بدأ الجيش بالتفكير على طريقة المجرمين.. على طريقة القتلة المتسلسلين... كانوا يخصصون منطقة معينة ويقومون بفحصها... يدرسون الأشخاص ضمن المنظمات المعادية المطلوب قتلهم، مظهرهم، صوتهم [كما يُسمع أثناء التنصت على المكالمات الهاتفية]، عاداتهم... تماماً كما يفعل القتلة المحترفون. وحين يدخلون المنطقة، فهم يعلمون الأماكن التي يبحثون فيها عن هؤلاء الناس، ومن ثَمّ يبدؤون بقتلهم». أثناء الهجوم على نابلس، تجاهل كوخافي المناشدات الفلسطينية للاستسلام وتابعَ القتال، محاولاً قتل المزيد من الناس، إلى أن أصدر موفاز الأمر بإنهاء الهجوم. أدّت الضغوط السياسية والدولية في أعقاب تدمير جنين إلى إيقاف الحملة بكليّتها سريعاً. خلال المعركة كان غال هيرش (Gal Hirsh)، أحد خريجي معهد أبحاث النظرية العملياتية، رئيساً لغرفة العمليات في القيادة المركزية، وقد تبجح بقوله «في غضون ٢٤ ساعة، خسر [الفلسطينيون] أكثر من ٨٠ رجلاً مسلحاً ولم يتمكنوا مطلقاً من معرفة مواقعنا»[٣٣] بعد الهجوم، اتصل وزير الدفاع بن أليعازر بكوخافي على هاتفه المحمول لتهنئتهِ؛ ممرراً له «مرحى» أخرى من شارون[٣٤]. زعم كوخافي لاحقاً أنه لو أباحت له المؤسسة السياسية متابعةَ القتال، لتمكن جنوده من قتل المئات. اعتُبر الهجوم على نابلس عملية ناجحة؛ لناحية عدد القتلى الفلسطينيين من جهة، ولأنها برهنت للجيش الإسرائيلي وللفلسطينيين على السواء أن بمقدور جيش الدفاع الآن دخول المخيمات الفلسطينية ومراكز المدن متى شاء من جهة أخرى. وأرادت قوات كوخافي البرهنة على ذلك، فدخلت نابلس ومخيم بلاطة ثماني مرات أخرى بالطريقة نفسها. إن ما يفسر

---

and Al-Haq (Palestinian Human Rights Organization), "Indiscriminate and Excessive Use of= Force: Four Palestinians Killed during Arrest Raid," Al-Haq Press Release, 24 May 2006, <http://www.alhaq.org/advocacy/topics/right-to-life-and-body-integrity/108-indiscriminate-and-excessive-use-of-force-four-palestinians-killed-during-arrest-raid>.

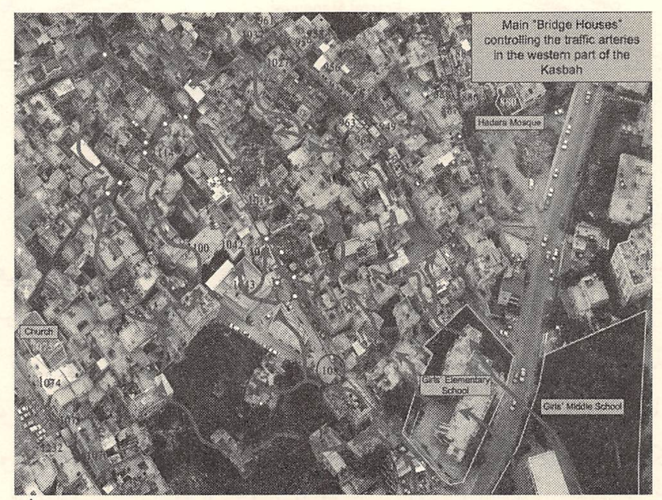
(٣٣) ورد في:
Sergio Catignani, "The Strategic Impasse in Low-Intensity-Conflicts: The Gap Between Israeli Counter-Insurgency Strategy and Tactics during the Al-Aqsa Intifada," *Journal of Strategic Studies*, vol. 28, no. 1 (February 2005), p. 65.

(٣٤) Drucker and Shelah, *Boomerang: The Israeli Leadership Failures during the Second Intifadah*, p. 218.

الدعوات الدولية إلى محاكمة كوخافي أمام محكمة جرائم الحرب هو بصورة رئيسة، وليس حصراً، حماسته لتنظيم أهداف الأمن الإسرائيلية وتشريعها(٣٥).

هندسةٌ مدينية معكوسة

كحال العديد من الضباط الآخرين في حياتهم المهنية، أخذ كوخافي إجازة من الخدمة الفعلية ليحصل على إجازة جامعية. ونوى دراسة الهندسة المعمارية في الأصل، لكنه اتجه في النهاية إلى دراسة الفلسفة في الجامعة العبرية، وادّعى أن خبرته العسكرية قد تأثرت بكلا المنهجين الدراسيين. وكضابط عسكري، التحق كذلك بدورات معهد أبحاث النظرية العملياتية(٣٦). يشكل توصيف كوخافي للهجوم، كما قدّمه في سياق المقابلة التي أجريتها معه، تبياناً مدهشاً ونادراً حول الصلة بين النظرية العسكرية والممارسة:

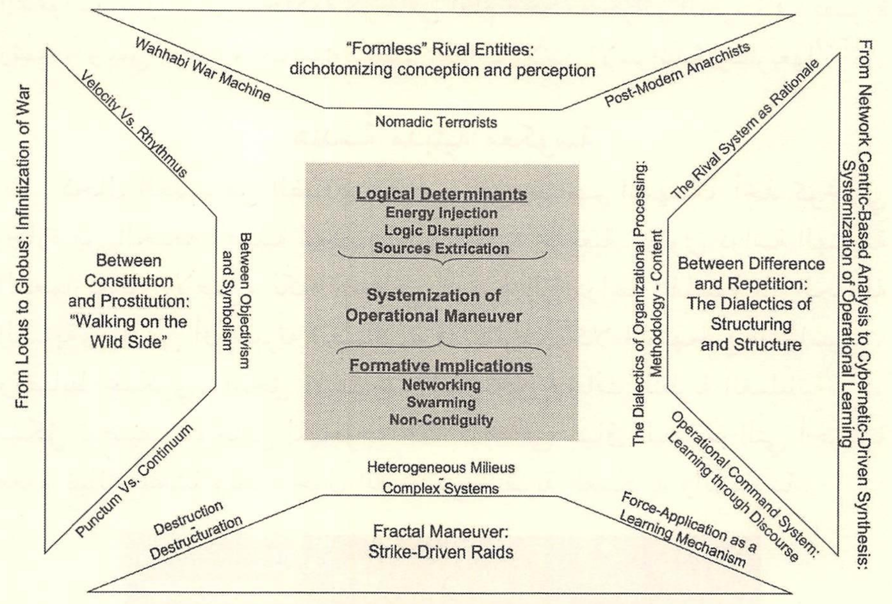


الهجوم على نابلس، نيسان/ أبريل ٢٠٠٢. تشير النجوم إلى المواقع التي قُتل فيها الفلسطينيون. المخطط من إعداد معهد أبحاث النظرية العملياتية ٢٠٠٤.

---

(٣٥) استقطب كوخافي اهتمام الإعلام في شباط/ فبراير ٢٠٠٦ عندما أوصى كبير المستشارين القانونيين لجيش الدفاع بأن لا يقوم بالرحلة المقررة إلى الأكاديمية العسكرية في المملكة المتحدة خشية من احتمال ملاحقته قضائياً في بريطانيا بتهمة جرائم الحرب، على خلفية تصريح قديم لكوخافي يورطه في جرائم حرب. انظر:
Neve Gordon, "Aviv Kochavi, How Did You Become a War Criminal?," Counter Punch (22 April 2002), <http://www.counterpunch.org/nevegordon1.html>.

(٣٦) Chen Kotes-Bar, "Bekichuvo," [Starring Him], *Ma'ariv*, 22/2/2005 (in Hebrew).



هنا جزء من عرض تقديمي غير واضح.

«هذا الحيز الذي تنظر إليه، وهذه الغرفة التي تنظر إليها [مشيراً إلى الغرفة التي أجرينا فيها المقابلة، في قاعدة عسكرية قرب تل أبيب]، ليس سوى تفسيرك الخاص له. يمكنك الآن أن توسّع آفاق تفسيرك، لكن ليس إلى ما لا نهاية، لأن الفيزياء تقيده بالحدود باعتباره يشمل الأبنية والأزقة. السؤال هو: كيف يمكنك تفسير الزقاق؟ هل تفسره كمكان، كما يفعل كل معماريّ وكلّ مخطط للمدن، مخصصٍ للمشي، أم تفسّره كمكانٍ يُحظَر المشي فيه؟ هذا يعتمد فقط على التفسير. لقد فسّرنا الزقاق كمكان يُحظر المشي خلاله، والباب كمكان يُحظر المرور عبره، والنافذة كموقع يُحظر النظر من خلاله، لأن الأسلحة تنتظرنا في الزقاق، واللغم ينتظرنا خلف الأبواب. وهذا لأن العدو يفسّر المكان بأسلوب كلاسيكي تقليدي، ولا أرغب في التقيد بهذا التفسير والوقوع في شركه. ليس الأمر عدم رغبتي في الوقوع في فخاخهِ فحسب، بل إني أريد مفاجأته كذلك. ذلك هو جوهر الحرب. أنا بحاجة إلى الفوز، وبحاجة إلى الخروج من مكانٍ غير متوقع. وهذا ما سعينا إلى تحقيقه. لذلك اخترنا طريقة السير عبر الجدران... كما الدودة التي تشق الطريق قدماً بفمها، نظهر في مواضع معينة ثم نختفي.

وعليه، كنا نتحرك من داخل المنازل [الفلسطينية] إلى الأجزاء الخارجية منها بطرق لا يمكن التكهن بها، وفي أماكن لم يكن قدومنا إليها متوقّعاً، نصل من الخلف ونضرب العدو الذي انتظرنا خلف الزوايا... لأنها كانت المرة الأولى التي اختُبرت فيها هذه الطريقة [على هذا النطاق]، فقد كنا نتعلّم خلال العملية نفسها كيفية تكييف أنفسنا مع المكان الحضري المخصوص، وعلى المنوال ذاته، كيفية تكييف المكان الحضري ذاته مع حاجاتنا... لقد استخدمنا هذه الممارسة التكتيكية الدقيقة [الحركة عبر الجدران] وحولناها إلى منهج، وبفضل هذا المنهج، تمكنّا من تفسير الفضاء برمته بصورة مختلفة... قلت لجنودي: يا أصدقاء! هذه ليست مسألة خيار! ما من طريقة أخرى للتحرك! إذا كنتم معتادين الحركة في الطرقات والأرصفة، فانسوا ذلك! من الآن فصاعداً نمشي جميعنا عبر الجدران!»(٣٧) علاوةً على توصيف الفعل، فهذه المقابلة مثيرة للاهتمام بالنظر إلى اللغة التي انتقاها كوخافي كيما يعبّر عنه من خلالها. إن الإحالة إلى ضرورة تفسير الفضاء، وحتى إعادة تفسيره، كشرطٍ لتحقيق النجاح في الحرب المدينية، يكشف بجلاء عن تأثير اللغة النظرية ما بعد الحداثية وما بعد البنيوية. والحرب بناءً على المنهج اللغوي المتطوّر والمُنتقى لكوخافي هي مسألة قراءة، وتفكيك (على أساس مفاهيمي) للبيئة المدينية القائمة حتى قبل بدء العملية. بالإشارة إلى «النجاح» في سياق حديث كوخافي، أوضح نافيه أن «جيش الدفاع في نابلس قد بدأ بفهم القتال المديني كمشكلة مكانية». وفي حديثه عن تأثير معهد أبحاث النظرية العملياتية في هذه التكتيكات قال: «إننا بتدريبنا عدداً من الضباط ذوي الرتب العليا، أترعنا النظام بالعناصر الهدّامة ممن يطرحون الأسئلة... ولا يجد بعض كبار القادة حرجاً في الحديث عن دولوز أو [المعماري التفكيكي برنارد تشومي]». وحينما سألته: «لماذا تشومي؟!» (يحتلّ تشومي مكانة رفيعة مخصوصة في السجل التاريخي المعماري بوصفه معمارياً «راديكالياً» ذا اتجاه يساري) أجاب: «إن فكرة التفكيك المتضمنة في كتاب تشومي **العمارة والتفكيك**(٣٨) قد أصبحت متعلّقة بنا... لدى تشومي

---

(٣٧) مقابلة إيال وايزمان وناداف هاريل مع أفيف كوخافي، ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ في قاعدة عسكرية إسرائيلية قرب تل أبيب (بالعبرية). تم توثيق الفيديو من قبل ناداف هاريل وزوهار كانيل.

(٣٨) Bernard Tschumi, *Architecture and Disjunction* (Cambridge, MA: MIT Press, 1997).
أكمل نافيه مؤخراً ترجمة بعض فصول كتاب تشومي إلى العبرية.

مقاربةٌ أخرى للإبستيمولوجيا، حيث أراد القطع مع المعرفة ذات المنظور المفرد والتفكير المركزي. لقد رأى العالم عبر تشكيلة من الممارسات الاجتماعية المتباينة ومن وجهة نظرٍ دائمة التغيّر...». سألته عندئذٍ؛ في هذه الحالة، لمَ لا يقرأ دريدا والتفكيكَ بدلاً من ذلك؟ فأجاب: «قد يكون دريدا مُبهماً بعض الشيء بالنسبة إلى جمهورنا. إننا نتشارك ما هو أكثر مع المعماريين من حيث إننا نجمع بين النظرية والممارسة. يمكننا أن نقرأ، لكننا نعرف كذلك كيف نبني وندمّر، وكيف نقتل بعض الأحيان».

في محاضرة له في عام ٢٠٠٤، عرَضَ نافيه مخططاً بيانياً شبيهاً بـ «مربّع التناقض»، وهو رسم بياني يوضح العلاقات المنطقية المقابلة لفرضيات محددة تخصّ العمليات العسكرية وعمليات الفدائيين. تنبئُ عناوين من قبيل **الاختلاف والتكرار - المنطق الجدلي للهَيكَلة والبنية - الكيانات المُنافسة «الخَربة» - مناورة كُسيرية - السرعة مقابل التناغم - آلة الحرب الوهابية - أناركيّو ما بعد الحداثة - الإرهابيون الرُّحل**، وهلم جرّا، عن توظيف الأسلوب اللغوي للفيلسوفين الفرنسيين جيل دولوز وفيليكس غاتاري في هذا المقام[٣٩] تحمل الإحالة إلى دولوز وغاتاري دلالةً على التحولات الأخيرة داخل جيش الدفاع، لأنه على الرغم من تأثّرهما بدراسة الحرب، فقد كانا معنيين بأشكال المقاومة والعنف المناهضة للدولة، حيث تكون الدولة وجيشها عدواً لدوداً. في كتابهما: **ألفُ هضبة**؛ ميّز دولوز وغاتاري بين نمطين من التوصيف المكاني: نظام دولة صلبٌ مكانياً، مهيمن، راسخ، ذو قوام هندسي، ديكارتيّ وهرميّ؛ وآخر مؤلف من فضاءات «مرتحلة» وأشبه بالمصفوفة، سَلسة، متقلّبة ومرنة[٤٠]. وقد تكهّن كلاهما بوجود تنظيمات

---

(٣٩) المصطلحات تعود بشكل رئيس لدولوز وغاتاري وأعمال أخرى:

Gilles Deleuze and Félix Guattari, *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia*, translated by Brian Masumi (New York; London: Continuum, 2004), and Gilles Deleuze, *Difference and Repetition* (New York: Columbia University Press, 1995).

(٤٠) «الفضاء المستقِرّ محدّد بجدران، ومحابِس، وطرقات تصل بين المحابس، بينما يكون فضاء المرتحل سلساً، يحدد بـ «سماتٍ» تطويها المسافة وتبددها». انظر:

Deleuze and Félix Guattari, Ibid., p. 420.

حول الجذمور انظر المقدمة من الصفحة ٣ - ٢٨، وحول آلة الحرب انظر الصفحات ٣٨٧ - ٤٦٧، أما فيما يتعلق بالسلس والمخطط فانظر الصفحات ٥٢٣ - ٥٥١.

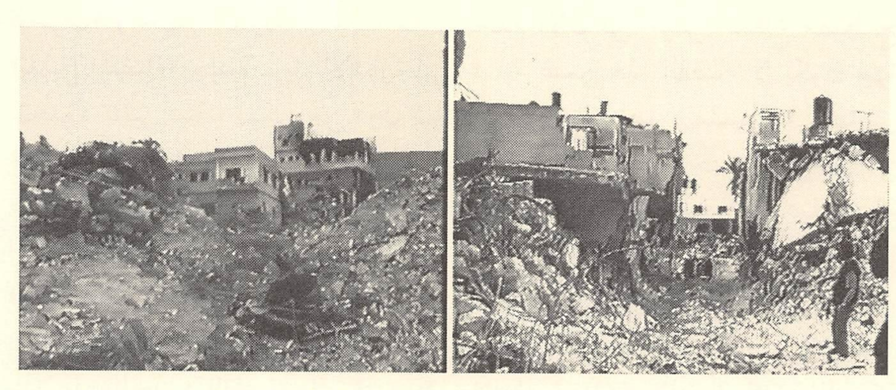
كان دولوز وغاتاري واعيَيْن لحقيقة أن الدول أو وكلاءها يمكن أن يحولوا أنفسهم إلى آلات حرب، وعلى المنوال نفسه، يمكن أن يساعد مفهوم «الفضاء السلس» في تشكيل أدوات الهيمنة.

اجتماعية ضمن هذه الفضاءات المرتحلة على شكل مجموعة متنوعة من الشبكات العملياتية المتفرقة المتعددة الأشكال. ومن بين هذه الشبكات؛ **الجذمور وآلات الحرب**، وهي منظمات تشتمل على عدد كبير من المجموعات الصغيرة التي يمكنها أن تنشطر أو تلتئم معاً تبعاً للمصادفات والظروف، وتتميز بقدرتها على التكيف والتحوّل. وتتناغم هذه الأشكال التنظيمية في ذواتها بشكل وثيق مع أمثلة عسكرية عليا كتلك الموصوفة أعلاه. لاحظ نافيه أن «عدداً من المفاهيم التي عرضها كتاب **ألف هضبة** قد أصبحت أداتيّةً بالنسبة إلينا [في جيش الدفاع]... تتيح لنا تفسير الأوضاع المعاصرة وفق منهج لم يكن بإمكاننا تفسيرها خلافاً لذلك. لقد جعلت هذه المفاهيم نموذجنا الخاص [البراديغم] جدليّاً... وما له أهمية كبرى هو التمييز الذي أشار إليه [دولوز وغاتاري] بين مفهومي الفضاء «السلس» و«المُخطط»... [الأمر الذي عكس وفقاً لذلك] المفاهيم التنظيمية لـ «آلة الحرب» و«جهاز الدولة». غالباً ما نستخدم الآن في جيش الدفاع مصطلح «تذليل الفضاء» حينما نريد الإشارة إلى عملية ضمن هذا الفضاء لا يكون فيها للحدود تأثير فينا. يمكن من دون شك التفكير بالمناطق الفلسطينية كمناطق «مُخططة»، بمعنى أنها محاصرة بجدران، وأسوجة، وخنادق، وحواجز طرقية، وغير ذلك... نريد مواجهة الممارسات العسكرية التقليدية عتيقة الطراز [في إشارة إلى الأسلوب الذي تعمل وفقه الوحدات العسكرية حالياً] في الفضاء «المُخطط» بواسطة التذليل بما يتيح لنا الحركة عبر الفضاء الذي يتقاطع مع أي حدود أو حواجز. ونرمي، عوضاً عن احتواء قواتنا وتنظيمها بناءً على الحدود القائمة، إلى التحرك خلالها». عندما سألته إن كانت الحركة عبر الجدران جزءاً من ذلك، أجاب إن «التنقل من خلال الجدران هو حلّ ميكانيكي بسيط يربط بين النظرية والممارسة. وخرقُ الحدود هو شرحٌ لآلية «التذليل»».

تصميمٌ بواسطة الهدم

ينبغي مقارنة «التذليل» المزعوم والهيّن في الهجمات على بلاطة ونابلس مع المصاعب والتهديم المادي و«التثليم» التي حلّت جميعها بجنين إثر هجوم جيش الدفاع. يقع مخيم جنين للاجئين على السفوح الجبلية غربي مدينة جنين، شمالي الضفة الغربية قريباً من الخط الأخضر. كان قربُه من المدن والقرى الإسرائيلية سبباً في استخدامه لشن عدة هجمات على المدنيين الإسرائيليين

والجيش، الأمر الذي عرّض الجيش لضغوط هائلة من الحكومة والرأي العام من أجل مهاجمة مخيم جنين. خلال التحضير لهجوم جيش الدفاع الوشيك، قسّم قائد دفاعات المخيم وضابط الشرطة السابق حازم قَبها «أبو جندل» المخيّم إلى ١٥ منطقة، وخصص لكل منها بضع عشرات من المدافعين من بينهم ضباط شرطة فلسطينيون، وقد صنّع هؤلاء الأخيرون مئات العبوات الناسفة من السماد الطبيعي والكيماوي(٤١)، تزامن الهجوم مع مثيله على نابلس في الثالث من نيسان/أبريل، وبدأ باستخدام الجنود الإسرائيليين أساليب متقاربة إلى حدّ ما. تحركت الجرافات العسكرية إلى أطراف المخيم، وحفرت فتحات في الجدران الخارجية للأبنية المأهولة في الأطراف، ثمّ سارت العربات المدرعة مقتربة بجزئها الخلفي من هذه المنازل لتقوم بإفراغ الجنود مباشرة عبر هذه الفتحات داخل المنازل الفلسطينية، فحَمتهم بذلك من القناصين.



الطرق الجديدة المحفورة عبر مخيم جنين للاجئين. لقطات فيلمية من تصوير فيديو منزلي لفلسطيني» نيسان/ أبريل ٢٠٠٢.

من هذه النقطة، حاول الجنود التقدّم من منزل إلى آخر من خلال الجدران المشتركة. وما دام القتال قد جرى داخل البيوت وبينها، تمكّن المقاتلون الفلسطينيون، الذين يتحركون عبر أنفاق وممرات سرية في الطوابق السفلى حيث لا تطالهم نيران الحوامات الإسرائيلية من عرقلة وحدة كاملة من جيش الدفاع تحاول اقتحام الأطراف. كان معظم الجنود في طليعة هذا الهجوم يتبعون وحدات عشوائية قوامها جنود الاحتياط ذات خبرة عسكرية

(٤١) Amos Harel and Avi Isacharoff, *The Seventh War* (Tel Aviv: Miskal-Yedioth Aharonoth Books and Chemed Books, 2004), pp. 254-255.

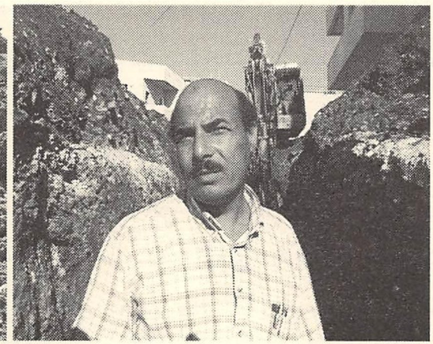
أقل من القوات التي هاجمت بلاطة ونابلس. في فوضى المعركة، تمازج المقاتلون والمدنيون وجرى القتال داخل في حطام الحياة اليومية ووسطها[٤٢]. لم يتوقف القتال في معظمه على اعتداءات رئيسة فحسب، بل على معارك ضيقة النطاق، فتّاكة وشديدة البأس، وعلى الكمائن بين الأبنية والخرائب. تعلّم القناصون الفلسطينيون كيفية الإصابة من الداخل العميق للأبنية، متمركزين على بعد عدة أمتار من الجدران، فكانوا يطلقون النار عبر الفتحات التي حفروها فيها، وأحياناً من فتحات حُفرت عبر أكثر من طبقة جدارية. بدأ التدمير الشامل لمركز جنين بعد فشل هجوم جيش الدفاع الذي لم يسفر عن انهيار دفاعات المخيم سريعاً. في التاسع من نيسان/أبريل، بعد حوالى أسبوع من بدء الهجوم، ومع إحراز جيش الدفاع تقدماً متواضعاً، حقق المقاتلون الفلسطينيون نجاحاً ساحقاً، إذ نسفوا صفاً من الأبنية، ما أدى إلى انهياره وسقوطه على دورية لجيش الدفاع في حيّ حواشين الواقع في مركز المخيم، ومقتل ثلاثة عشر جندياً. مع عدم استعدادهم للمخاطرة بخسائر أكبر وعجزهم عن كبح المقاومة بأي وسيلة أخرى، أمر ضباط جيش الدفاع بالبدء في تدمير المخيم بوساطة الجرافات المجنزرة المدرعة العملاقة (D9)، ودفن المدافعين عنه ومن تبقى من المدنيين تحت الأنقاض. ومما ذكره موشيه نسيم، أحد سائقي الجرافات، واصفاً تجربته: «على مدى ثلاثة أيام، كنت أهدم وأهدم فقط؛ المنطقة برمتها، وكل بيت تُطلق النيران منه كان يُسوّى بالأرض، ولأتمكن منه، كنت أهدم بيوتاً أكثر... في النهاية، قاربت مساحة المنطقة التي أزلتها مساحة ملعب «تيدي» لكرة القدم في القدس [نسبة إلى رئيس بلدية القدس تيدي كوليك]»[٤٣]. أحياناً، كانت الجرافات تقوم بوضع أكوام التراب والأنقاض على الأبنية وفيما بينها مغلقةً المنطقة ومغيرةً تضاريس فضاء المعركة. مع استسلام مركز المخيم، بدأت غمامة كثيفة من التراب بالتشكل لتغمر الشوارع والأزقة، وبقيت هناك خلال الأيام المتبقية من المعركة. حين انجلى الغبار فقط، أمكن للمنظمات الدولية والإعلام تبيّن نطاق الهدم الذي تسبب به جيش الدفاع بشكل كامل. قُتل

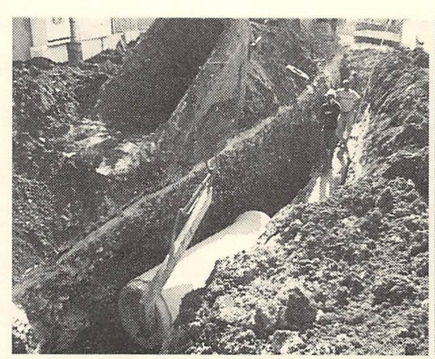
---

(٤٢) مقابلة مع جيل فشباين.

(٤٣) Tsadok Yeheskeli, "I Made Them a Stadium in the Middle of the Camp," *Yedioth Aharonoth*, 31/5/2002, <http://gush-shalom.org/archives/kurdi_eng.html>.

اثنان وخمسون فلسطينياً، أكثر من نصفهم مدنيون، وعجز البعض، ومن بينهم كبار السنّ والمعوقون، عن الفرار في الوقت المناسب ودُفنوا أحياء تحت أنقاض منازلهم. كشف التحقيق في الصور الجوية التي أُخذت بعد المعركة عن أن تدمير أكثر من ٤٠٠ مبنى في منطقة مساحتها ٤٠,٠٠٠ متر مربع، قد جرى تأسّياً بمنطق تخطيط عسكري[٤٤]. يجب أن لا يُفهم أن ذلك استجابةٌ للأوضاع الطارئة في المعركة فقط، وإنما لغرض ابتكار تصميم جذري جديد للمخيم. أثناء المعركة، وسّع جيش الدفاع الأزقة الضيقة الموجودة وحفرَ أخرى جديدة عبر الأبنية القائمة للسماح للدبابات والجرافات المدرعة بالنفاذ إلى الأحياء الداخلية من المخيم. وحيث تلتقي الطرقات الجديدة في قلب المخيم تمّ ترك مساحة مفتوحة. في تلك المنطقة كان يقع حيّ حواشين؛ موقع صمود المقاومة الأخير، والذي سمّاه الفلسطينيون فيما بعد «أرض الصفر ـ (Ground Zero)». تمكن الجيش الإسرائيلي بوجود هذه الطرقات الجديدة والواسعة من دخول المخيم مجدداً؛ الحقيقة التي أطاحت بمنزلة المخيم كجيب عصي على الاختراق و«كملاذٍ للمقاومة».





الصورة اليسرى: أعمال البناء في مخيم جنين للاجئين.
الصورة اليمنى: المهندس أحمد آبيزاري من الأونروا.

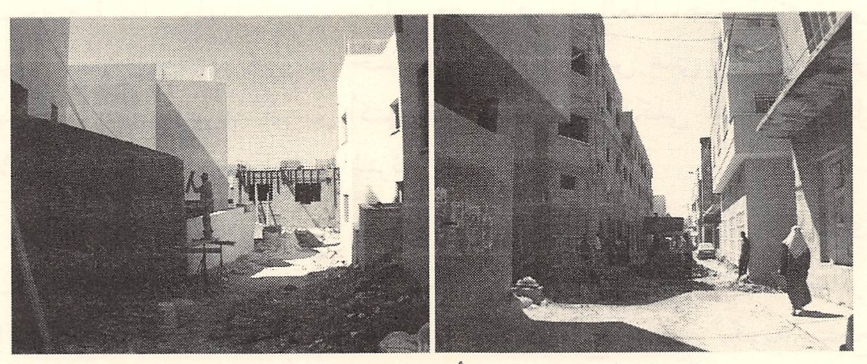
بدأت جهود إعادة الإعمار مباشرة تقريباً برعاية الأمم المتحدة. أشعلت خطط إعادة الإعمار سلسلة من المجادلات بين الممثلين

---

(٤٤) دُمّرت ثلاثمئة مبنى معظمها منازل، وتضرر أكثر من ١٥٠٠، وتشرّد حوالى ٤,٠٠٠ شخص، وقُتل ثلاثة وعشرون جندياً إسرائيلياً. انظر:

Amnesty International, "Shielded from Scrutiny: IDF Violations in Jenin and Nablus," Graham, "Constructing Urbicide by Bulldozer in the Occupied Territories".

الفلسطينيين عن مخيم اللاجئين ومهندسي الأمم المتحدة فيما يتعلق بالصلة المباشرة بين التصميم والمنطق العسكري والتدمير(٤٥).



لقطات فيديو: نداف هاريل، أنسيلم فرانكي وإيال وايزمان ٢٠٠٤.

تبرّع الهلال الأحمر الإماراتي بمبلغ ٢٩ مليون دولار خصصت لإفساح المجال أمام وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتنفيذ خطة شاملة جديدة لتنظيم المخيم، واستبدال معظم البيوت المهدّمة بأخرى جديدة، وأُهدي المشروع إلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات الراحل. إثر صدور خطط إعادة الإعمار، ظهرت قضية مثيرة للجدل تتعلق بتصميم الطرق؛ فقد أراد المهندس المكلف بمشروع الطرق والبنية التحتية من قبل الأونروا أحمد آبيزاري «الاستفادة من الهدم لتوسيع الطرق بمقدار ٤ ـ ٦ أمتار عرضاً. . .»(٤٦)؛ إذ اعتقد أن العرض الجديد للطرق سيخدم المخيم بصورة أفضل، لكنه سيؤمّن بما لا يقبل الشك أيضاً مساحةً كافية للمدرعات الإسرائيلية كي تتحرك عبر المكان في حال عودتها من دون أن تصطدم بالمنازل وتعلَق بين الأبنية. على أية حال، تمّ إعادة تسجيل ما بين ١٠ ـ ١٥ في المئة من الأرض الأصلية للممتلكات الخاصة في قيود الأرض المشاع نتيجةً لعملية توسيع الطرق. وسعت خطة الأونروا في بعض الحالات إلى

---

(٤٥) المعلومات التالية ارتكزت في معظمها على بحث فيلميّ أجريته أنا ونداف هاريل وأنسيلم فرانكي، خلال إعادة إعمار المخيم في آب/ أغسطس ٢٠٠٤.

(٤٦) نداف هاريل، وإيال وايزمان وأنسيلم فرانكي. مقابلة مصورة، جنين (آب/ أغسطس ٢٠٠٤).

إنجاز توسعة الطرق من خلال دفع الجدران الأمامية للأبنية إلى الوراء بمقدار متر واحد على مستوى الشارع أو إلى داخل خط حدود الأرض المخصصة لها، ولهذا السبب ستبدو بعض الطوابق العليا أجزاء ناتئة تتدلى على الشارع. وكتعويضٍ عن خسارة الفضاء الخاص على مستوى أرض المخيم، تمّت إضافة طوابق أكثر وتوسيع الحجم الكلي للمخيم داخل الأرض الزراعية المحيطة التي اشترتها الأونروا.

أثير الجدل حول مقترح الأونروا باعتباره تطويراً بسيطاً لإدارة حركة المرور في المخيم، واحتجّت اللجنة الشعبية للمخيم(٤٧)، المتأثرة بالتنظيمات المسلحة إلى حدّ بعيد، على توسيع الطرق لكونه يسمح للدبابات الإسرائيلية بالنفاذ إلى المخيم بسهولة متى شاءت. وأصرّ أحد أعضاء اللجنة على «وجوب جعل عملية دخول المدرعات الإسرائيلية أكثر صعوبة وليس العكس»(٤٨) انتهى الجدل بممارسة الأونروا لسيادتها على شؤون المخيّم والمضيّ بأعمال إنشاء طرق أوسع بصرف النظر عن احتجاجات السكان. معتذراً بعد فوات الأوان، أدركَ برتولد ويلنباخر (Berthold Willenbacher) المدير الثاني لمشروع الأونروا ما يأتي: «لقد صممنا طريقاً للإسرائيليين ليعبروا من خلاله بمدرّعاتهم، ولم يكن علينا فعل ذلك، لأن الأفراد المسلّحين تقل فرصهم بالهروب في هذه الحال عنها في الأزقة الضيقة. لم نأخذ وجهة نظرهم بعين الاعتبار»(٤٩).

---

(٤٧) اللجنة الشعبية هي صيغة للتمثيل السياسي نشأت خلال الانتفاضة الأولى، وتأسست على الديمقراطية التشاركية التي تطوّرت ضمن القرى ومخيمات اللاجئين والمدن المحتلّة. وقد عيّنت الأحزاب السياسية، من الفصائل الرئيسة لمنظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى حماس والجهاد الإسلامي، مندوبين لها في معظم الأماكن.

(٤٨) Gideon Levy, "Tank Lanes Built between New Jenin Homes," *Ha'aretz*, 10/5/2004.

(٤٩) «تعرضنا للملامة لفعل ذلك بهذه الطريقة، لكننا جعلنا الطرقات أوسع لاستيعاب السيارات وعربات الإسعاف، وسيكون الأمر مضحكاً لو لم نفعل ذلك. لقد رغبنا في خلق منطقة طبيعية للحياة فقط. . . ونرى ذلك من منظور تقني، وليس من زاوية الحرب، فالإسرائيليون سيدخلون بغض النظر عن أي شيء». انظر:

Justin McGuirk, "Jenin," *Icon Magazine*, no. 24 (June 2005), <http://www.icon-magazine.co.uk/issues/024/jenin_text.htm>.

اعتقد أعضاء اللجنة الشعبية أن القرار بتوسيع الطرقات قد اتُّخذ بعِلْم الأونروا بهدف حماية المنازل الجديدة، وكان ذلك مرتبطاً بشروط فرضتها سياسة التأمين.

اتضحت مخاطر تسهيل عبور الدبابات على نحو مأسوي بعد ستة أشهر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، عندما دخلت المدرعات الإسرائيلية مجدداً إلى المخيم. وقام قنّاص إسرائيلي بإطلاق النار على مدير مشروع الأونروا البريطاني إيان جون هوك وأرداه قتيلاً، مدّعياً أنه أخطأ معتقداً أنه فلسطيني وأن هاتفه المحمول قنبلة يدوية.

بعد تحملها المسؤولية عن رفاه التصميم المعماري وصيانته في ظلّ الصراع الجاري، تعرّض برنامج الأونروا للتخطيط إلى واحدة من أكثر «الإشكالات الإنسانية» وضوحاً، وأعني هنا الدعم الإنساني الذي قد يصب في مصلحة السلطة القمعية. علاوة على ذلك، بنيت المنازل الجديدة وفقاً لمعيار لم يُشاهَد سابقاً في المخيم، وللمرة الأولى حظيت الأونروا بفرصة لتبديل أنظمة المياه والصرف الصحي غير المؤهلة التي دمرها جيش الدفاع[٥٠]. في هذا السياق يمكننا فهم ما قاله أحد أعضاء اللجنة الشعبية لمخيم جنين، بعد رؤيته أبنية الأمم المتحدة الجديدة قشدية اللون والتي بدت مساكن دائمة، إذ رأى في ذلك إلغاءً لتعريف المخيم كحالة مؤقتة: «لقد خسرنا حقّ العودة»[٥١].

«تدمير ذكي»

على أثرِ الغضب الدولي الذي أعقب التدمير العنيف لمخيم اللاجئين في جنين، أدرك الجيش الإسرائيلي أنه كان من واجب فرقه الهندسية تحسين مستوى «فنّ التدمير»، الذي بدا أنه خرج عن السيطرة. وقاد ذلك

---

(٥٠) فضلاً عن ذلك، تمكنت حوالى ١٠٠ عائلة في المخيم من الحصول على دعم مالي من صدام حسين، قبل بضعة أشهر من سقوطه: تلقّت كل عائلة خسرت منزلها ٢٥,٠٠٠ دولار أمريكي، استخدمت بشكل رئيس لترميم الأجزاء الداخلية، والمفروشات، والتجهيزات الكهربائية. انظر: مقابلات مصورة لهاريل ووايزمان وفرانكي.

Levy, Ibid.

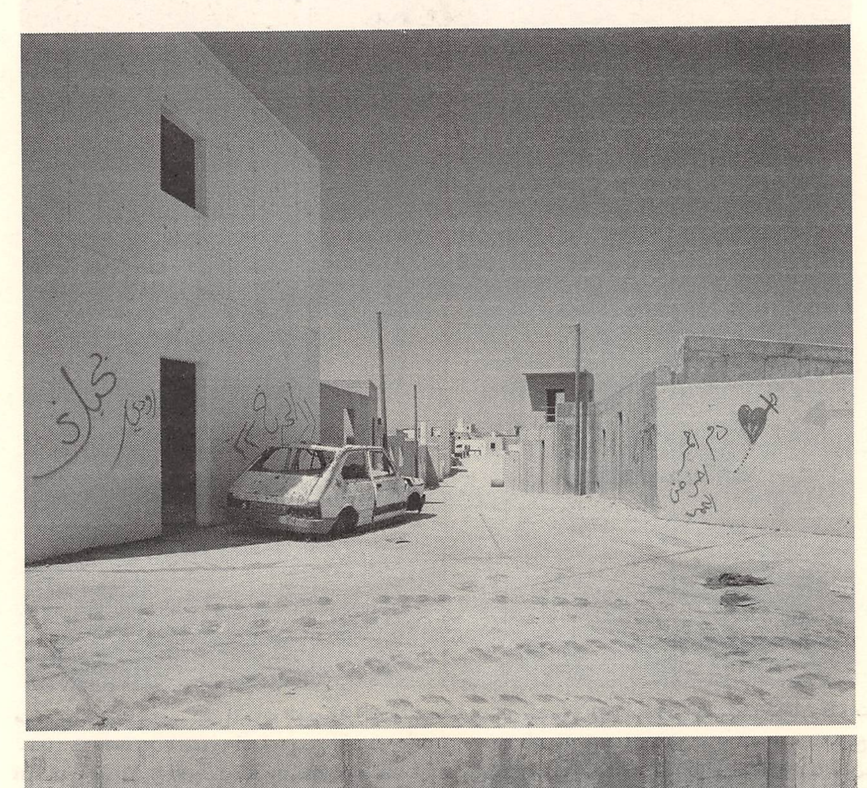
(٥١) لم يكن ذلك موقفاً نمطياً على الدوام للاجئين الذين كانوا مبتهجين بمنازلهم الجديدة. اقتبس ذلك في:

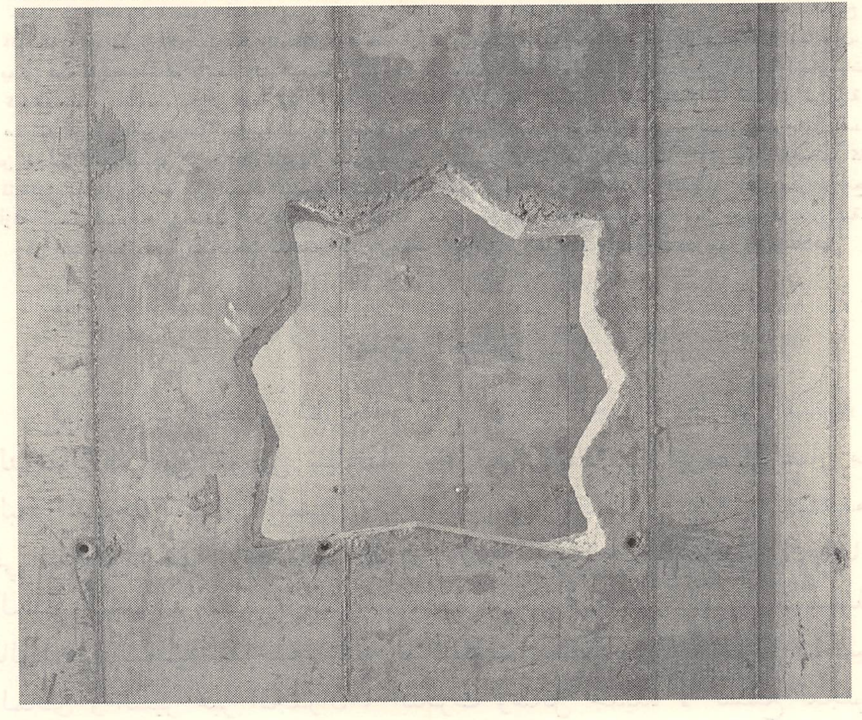
Levy, Ibid.

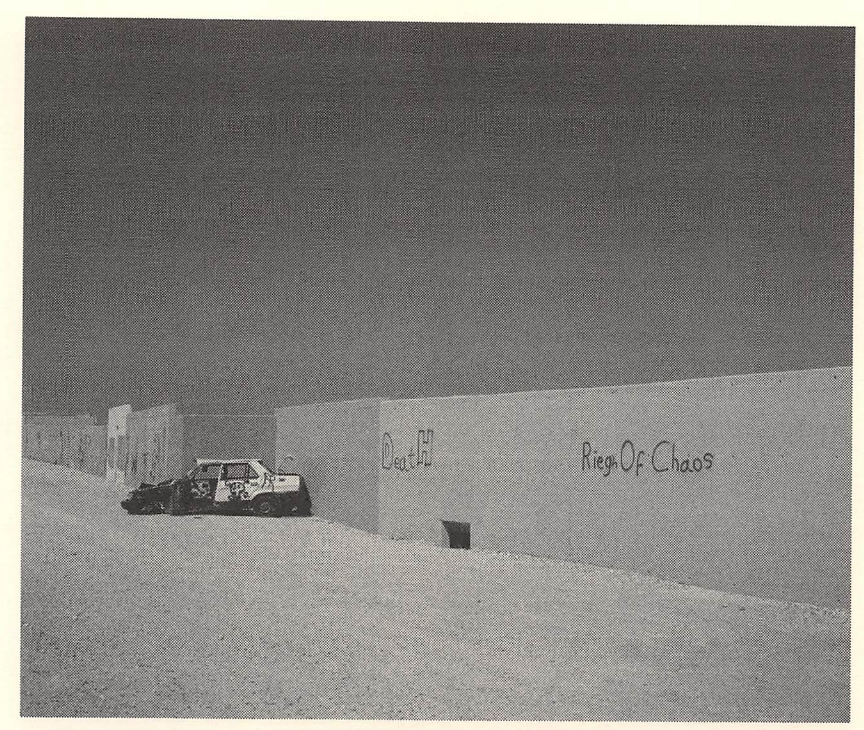
إلى تزايد الاستثمار في طرائق بديلة «أكثر ذكاء» للحرب المدينية، ومنها، على سبيل المثال وليس الحصر، تلك الطرائق المستخدمة في بداية معركة جنين، التي حققت نجاحاً في بلاطة ونابلس، والاستثمار في أعمال معهد أبحاث النظرية العملياتية أيضاً. وكجزء من هذه المنهجية الجديدة، بدأ الجيش الإسرائيلي في حزيران/يونيو، بعد شهرين من «عملية السور الواقي»، بتحديث النموذج الاصطناعي لبلدة صغيرة تقع في قاعدة تسيئليم Tze'elim في صحراء النقب، سمّيت شيكاغو (في استحضار لأسطورة المدينة الأمريكية المحكومة بالرصاص)، وتحويلها إلى ما اعتُبر آنذاك أكبر مدينة شرقيّة مُصطنعة سُخّرت للتدريب على الهجمات العسكرية. تضمّ شيكاغو منطقة تدعى القصبة: سوق متراصّ مع أزقة ضيقة، قسم يحاكي مخيم اللاجئين، وسطُ مدينةٍ تجاري مع شوارع حدودية ودبابات، وحيّ يشبه قرية زراعية. وتمّ إحداث فتحات في جدران البيوت تسمح للجنود بالتدريب على الحركة عبر الجدران. في بعض الدورات التدريبية استدعى الجيش مصمم مناظر مسرحية من أحد المسارح الشهيرة في تل أبيب لتجهيز الموقع بالدعائم المطلوبة للدورة وإعداد التأثيرات الخاصة. خلال هذه الفترة تبدّت تحولات أخرى في ميدان الهندسة العسكرية. في مؤتمر عسكري انعقد في آذار/مارس ٢٠٠٤ في تل أبيب، شرح أحد ضبّاط الهندسة للحضور الدّولي؛ أنه بفضل دراسة العمارة وتقنيات البناء «يمكن للجيش إزالة طابق واحد من البناء دون تدميره كاملاً [كذا]، أو إزالة مبنى دون إلحاق الضرر بالأبنية الموجودة في النسق ذاته»[٥٢] على الرغم من أن القول يحتمل المبالغة، إلا أنه يدلل على طور جديد يشدد الجيش فيه على ما يعتبره الكفاءة «الجراحية» في إزالة أجزاء من الأبنية، كما هو مفترض، من دون تدمير البناء ككل، وذلك يعني في جوهره تكيّف المهندس العسكري مع منطق «الأسلحة الذكية».

---

(٥٢) ورد في:
Hannan Greenberg, "The Limited Conflict: This is How you Trick Terrorists," *Yedioth Aharonoth*, 23/4/2004.







موقع شيكاغو للتدريب على الحرب المدينية (قاعدة تسيئيليم) في صحراء النقب. يُظهر المشهد الداخلي فتحات جاهزة في الجدران (تصوير آدم برومبرغ وأوليفر شانارين ٢٠٠٥). تأثر تاريخ شيكاغو في جزء كبير منه بالتاريخ العسكري في الشرق الأوسط منذ الثمانينيات، مجسّداً التغييرات في مفهوم جيش الدفاع للأمن وعلاقته بالمدن. يمكن فهم تاريخ شيكاغو بالنظر إلى التعديل التدريجي في بيئته المعنية. بني قلبُ شيكاغو في أواسط الثمانينيات كموقع صغير للتدريب يحاكي قرية لبنانية خلال الاحتلال الإسرائيلي للبنان. تمّ توسيعه لاحقاً ليتحول إلى بيئة مدينية كبيرة لتأمين أوضاع مناسبة لتدريب القوات الخاصة قبل أن تلغي عمليتهم (أنهيت العملية بعد مقتل عدد من الجنود الإسرائيليين في حادثة) لاغتيال صدام حسين في بلدة تكريت العراقية في عام ١٩٩٢. جرت توسعتها أكثر لتحاكي أنماطاً مختلفة من البيئات المدينية الفلسطينية، وهي تضم الآن منطقة تدعى القصبة: سوق متراص مع أزقة ضيقة، قسم يحاكي مخيم اللاجئين، وسط مدينة تجاري مع شوارع حدودية ودبابات، وحي يشبه قرية زراعية. في صيف العام ٢٠٠٥ استخدمت كمحاكاة للمستوطنات اليهودية في غزة للقيام بدورات تدريبية على إخلائها.

تهديم الجدار

في حروب الحصار التاريخية، كان اختراق الجدار الخارجي للمدينة - الدولة دلالة على تقويض سيادتها. وعليه، ارتبط «فنّ» حرب الحصار مع البنية الهندسية لجدران المدينة ومع التطور في التقنيات المعقّدة المستخدمة في التعامل معها واختراقها بالقدر نفسه. من ناحية أخرى، ركّز قتال المدن المعاصر بصورة متزايدة على طرائق لتخطّي القيود المتمثّلة بالجدران المحلية الداخلية. تتمةً للتكتيكات العسكرية التي تشمل التحطيم المادي و«السير عبر الجدران»، ابتُكرت وسائل جديدة لا تسمح للجنود

بالرؤية فقط، بل بإطلاق النار والقتل من خلال الجدران؛ فقد طوّرت شركة كاميرو الإسرائيلية للبحث والتطوير أداةً محمولة للتصوير، تشبه كثيراً نظام الأمواج فوق الصوتية المستخدم للكشف على الأجنة، بمقدورها إنتاج تمثيلات ثلاثية الأبعاد للكائن البيولوجي المستتر خلف الحواجز(٥٣). تظهر الأجساد البشرية «كمعالم حرارية» مبهمة تعومُ (كالأجنة) في وسطٍ ضبابي مجرّد حيث تذوب الأشياء الأخرى؛ الجدران، والمفروشات، والأجسام، في الشاشة الرقمية. تبلغ الاستدارة القياسية للطلَقة وفقاً للناتو ٥,٥٦ مم، وتمت زيادتها إلى ٧,٦٢ مم، بما يجعلها قادرة على اختراق الطوب، الخشب واللّبن، من دون انحراف يذكر في مسار الطلقة. ستؤثر هذه الممارسات والتقنيات جذرياً في علاقة الإجراءات العسكرية بالعمارة والبيئة المبنية بالجملة. إن وسائل «الشفافية الفعليّة» هي المكونات الرئيسة للبحث الهادف إلى إنتاج عالم عسكري متوَهَّم من السيولة اللامتناهية، يكون فيه فضاء المدينة قابلاً للسبرِ كما المحيط (أو كالألعاب الكومبيوترية). من خلال السعي إلى رؤية ما استتر خلف الجدران، وإلى إطلاق النار عبرها، يبدو أن الجيش قد توخّى الارتقاء بالتقنيات المعاصرة إلى مستوى الماورائيات، ساعياً إلى التحرك وراء الزمن الحاضر للواقع المادي، مقوضاً الزمان والمكان.

يمكن للرغبة نفسها في الكشف و«المضي ما وراء» الجدار أن تفسّر الاهتمام العسكري بالنظريات والفنون الانتهاكية منذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. في واقع الأمر، تعيد تقنيات السير عبر الجدران إلى الذاكرة ما سمّاه الفنان الأمريكي غوردون ماتا ـ كلارك (Gordon Matta-Clarck)

---

(٥٣) Zuri Dar and Oded Hermoni, "Israeli Start-Up Develops Technology to See through Walls," *Ha'aretz*, 1/7/2004, and Amir Golan, "The Components of the Ability to Fight in Urban Areas," *Ma'arachot*, no.384 (July 2002), p. 97. أطلقت وكالة مشاريع البحوث المتطورة الدفاعية الأمريكية (The American Defense Advanced Research Projects Agency (DARPA)) برنامج فيزي بلدينغ (Visi Building) لدعم تطوير تقنيات الاستشعار لإجراء المسح الضوئي على الأجسام عن بُعد وخلق مشاهد مفصلة لمكوناتها الداخلية.

انظر:

Ross Stapleton-Gray, "Mobile Mapping: Looking through Walls for On-site Reconnaissance," *Journal for Net Centric Warfare* C4ISR (11 September 2006).

«تهديم الجدار»[٥٤]. عمل ماتا ـ كلارك منذ العام ١٩٧١ وحتى وفاته في العام ١٩٧٨ في تغيير مظهر الأبنية المهجورة وتفكيكها عملياً؛ وفي إطار العمل هذا المعروف بـ «ثغرات البناء»، ومنهجه في العمارة (العمارة الفوضوية) مستعملاً المطارق، والأزاميل، والمناشير القوسية، شرّح ماتا ـ كلارك الأبنية وأحدث فتحات في الأقسام الداخلية للمباني المحلية والصناعية[٥٥]. ويمكن فهم ذلك كمحاولةٍ لإسقاط النظام القمعي للفضاء المحلي، والسلطة والتراتبية المتمثلتين به. سُلّط الضوء على «ثغرات البناء» الخاصة بماتا ـ كلارك ضمن واحد من العروض التقديمية في معهد أبحاث النظرية العملياتية في سياق مقارنة بينها وبين الفتحات التي اخترق بها جيش الدفاع الإسرائيلي الجدران الفلسطينية. واستعرض المعهد أيضاً مراجع قانونية أخرى للنظرية المدينية، مثل الممارسات الموقفية (Situationist Practices) للاندفاع (dérive) (طريقة الاندفاع عبر أجواءٍ مختلفة من المدينة، وهو ما يشير إليه الموقفيون بالجغرافية النفسية)، ولإعادة التوجيه (تكييف الأبنية مع نسقٍ جديد من الاستخدامات والغايات، مغايرة لتلك التي صُممت لأجلها بالأصل). بالنسبة إلى غي ديبور (Guy Debord) وأعضاء آخرين في حركة الأممية الموقفية (Situationist International)، اعتُبرت هذه الأفكار جزءاً من نهج عام هدف إلى تحدّي التراتبية البنائية للمدينة الرأسمالية؛ إذ ابتغى هؤلاء إسقاط الفروقات بين العام والخاص، الداخل والخارج، الاستعمال والوظيفة، من أجل استبدال الفضاء الخاص بمساحة عامّة سائلة، متحوّلة، لا حدود لها، تكون الحركةُ فيها مباغِتة غير متوقعة. شكلت أعمال جورج باتاي (George Bataille) مرجعاً إضافياً، وهو من أشار إلى رغبةٍ في مهاجمة العمارة؛ إذ كان القصد من وراء دعوته إلى السلاح تفكيك الواقعية الصارمة لنظام ما بعد الحرب، والهروب من «القفص المعماري المقيّد»، وتحرير

---

(٥٤) Brian Hatton, "The Problem of our Walls," *The Journal of Architecture*, vol. 4 (Spring 1999), p. 71, and Krzysztof Wodiczko, *Public Address* (Minneapolis, MN: Walker Art Centre, 1991).

نُشر بالتزامن مع معرض عُقدَ في مركز والكر للفن، مينيابوليس، ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ ـ ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ وفي متحف الفنون المعاصرة، هيوستن ٢٢ أيار/ مايو ـ ٢٢ آب أغسطس ١٩٩٣.

(٥٥) Pamela M. Lee, *Object to Be Destroyed: The Work of Gordon Matta-Clark* (Cambridge, MA: The MIT Press, 2001).

الرغبات الإنسانية المكبوتة. شكلت هذه التكتيكات تصوّراً لانتهاك «نظام المدينة البرجوازي» كما صُمِّمَ وأُعلن؛ حيث جسّد القوام المعماري للجدار، سواء أكان بلدياً، مدينياً أم جيوسياسياً (مثل الستار الحديدي الذي هبط على أوروبا)، الكبتَ والنظام الاجتماعي والسياسي بما بدا عليه من صلابة ورسوخ. ولأن الجدران لم تؤدِّ دورها كحواجز مادية فقط، بل كأجهزة للعزل البصري والسمعي، فقد وفّرت، منذ القرن الثامن عشر، بنية تحتية مادية لتشييد الخصوصية والذاتية البرجوازية[٥٦]. يميل الخطاب المعماري بكل تأكيد إلى رؤية الجدران كمعطيات معمارية يتعذر اختزالها. وإذا كانت الجدران محاولة للسيطرة على العشوائية الطبيعية للمناطق المدينية، فإن تحطيمها من شأنه أن يطلق العنان لتكوينات اجتماعية وسياسية جديدة. بالنسبة إلى ماتا ـ كلارك، وباتاي، وتشومي، والموقفيين، فإن ما توجّب تقويضه هو السلطة القمعية للمدينة الرأسمالية الممثلّة بطيف يجمع مواقف مختلفة ومنهجيات ومراحل. أمّا وقد حاز الجيش الإسرائيلي تكتيكات استلهمها من هؤلاء المفكرين، فقد ارتأى اعتمادها كقواعد للهجوم على اللاجئين الفلسطينيين الفقراء المحاصرين في موطن لا يحميهم. وفي هذا السياق، يجب فهم انتهاك الحدود المحلية كدليل بذاته على قمع الدّولة. يتفق فهمُ حنّة أرندت للمجال السياسي في المدينة الكلاسيكية مع اعتبارِ الجدران نظائر للقانون والنظام. وفقاً لأرندت؛ يكفلُ المجالَ السياسي نوعان من الجدران (أو قوانين أشبه بالجدران): الجدار المحيط بالمدينة الذي يحدد حيّزها السياسي، والجدران التي تفصل الفضاء الخاص عن المجال العام، مؤكدةً استقلال المجال المحلّي[٥٧]. العبارات المتعلقة، تقريباً، بالتركيب اللغوي قانون/ جدار تساعد على ربط أقوى بين هذين التركيبين عبر اعتماد أحدهما على الآخر على نحو مساوٍ كنسيج بنائي قانوني؛ إذ يصبح

---

(٥٦) Robin Evans, "The Rights of Retreat and the Rights of Exclusion: Notes Towards the Definition of the Wall," in: Robin Evans, *Translations from Drawing to Building and Other Essays* (London: Architectural Association, 1997), esp. p. 38, and Brian Hatton, "The Problem of Our Walls," *Journal of Architecture*, vol. 4, no. 71 (Spring 1999), pp. 66-67.

(٥٧) Hannah Arendt, *The Human Condition* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1998), pp. 63-64.

تهديم الجدار إلغاءً دائماً للقانون. وتربط ممارسة الجيش «للسير عبر الجدران» - في نطاق المنزل أو المدينة - بين الخصائص المادية للبناء والكيفية التي تنبني على أساسها الأنظمة السياسية والاجتماعية والمعمارية. وقد تطورت تقنيات جديدة لتتيح للجنود رؤية الأجسام الحية عبر الجدران، وتسهّل إمكانية سيرهم عبرها وإطلاق النار من خلالها، وهي بالمحصلة لا تتعامل مع القوام المادي للجدار فحسب، بل مع مفهومه بحد ذاته. ولأن الجدار لم يعد صلباً من الناحية الفيزيائية أو المفاهيمية، أو متمتعاً بحصانة قانونية، تنهار البنية الوظيفية المكانية التي خلقَها. في «المخيم»، تقتفي ملاحظة جورجيو أغامبين الشهيرة الأثر الذي خلفته أرندت: «أصبح متعذّراً التفريق بين البيت والمدينة»[٥٨] ويكشف خرق الجدار/ الحدّ الماديّ والبصري والمفاهيمي عن فضاءات جديدة للسلطة السياسية، ويرسم بالنتيجة أكثر التصميمات المحسوسة وضوحاً لمفهوم «دولة الاستثناء».

نظرية فتّاكة

ليس جديداً استخدام المؤسسة العسكرية للنظرية المعاصرة. منذ ماركوس أوريليوس وحتى روبرت ماكنمارا[٥٩]، لطالما وجدت السلطات سبلاً

(٥٨) Giorgio Agamben, *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1998), p. 187.

(٥٩) لروبرت ماكنمارا أهمية مخصوصة في هذا المقام، لأنه خلال إدارة جون كينيدي تمت ترقية الذين سُمّوا «الأفضل والأذكى»، المتمثلين بعدد من الأكاديميين ومديري الأعمال، إلى السلطة التنفيذية. مع تولي ماكنمارا لوزارة الدفاع، أضحت نظرية الإدارة التكنوقراطية اللغة الطاغية في مناقشة القضايا العسكرية ضمن البنتاغون في الستينيات من القرن الماضي. تأسّياً «بنماذج» نظرية، وتحليلات أنظمة، وأبحاث عملياتية، و«نظرية اللعبة» والإدارة الموجّهة بالأرقام، اعتقد فريق ماكنمارا من «الأطفال النوابغ» أن الحرب كانت عملاً عقلانياً من التكاليف المحسوبة، والفوائد، ونسب القتل، التي إن تمت زيادتها إلى الحد الأقصى، يمكن حينئذ الانتصار في الحرب. على الرغم من أن البنتاغون بذل جهداً كبيراً تحت إشراف ماكنمارا في النمذجة، والقتال من ثَمّ، وفقاً لهذه النماذج، إلا أن مقاتلي حرب العصابات الفييتناميين رفضوا العمل «كمستهلكين أكفاء» في اقتصاد السوق الخاص بالبنتاغون، أو «كمعارضين عقلاء» في سياق «نظريات اللعبة» الخاصة بمؤسسة راند، وتنطوي وجهة النظر هذه على أن هذا النهج هو ما تسبب في إطالة غير ضرورية لحرب فييتنام. انظر:

Paul Hendrickson, *The Living and the Dead* (New York, Vintage Books, 1997), and Yehouda Shenhav, *Manufacturing Rationality: The Engineering Foundations of the Managerial Revolution* (Oxford: Oxford University Press, 1999).

لاستغلال النظريات والمنهجيات التي خلقتها حقول معرفية أخرى. ويشكل «الجندي ـ الشاعر ـ الفيلسوف» شخصية مركزية في الميثيولوجيات الصهيونية. في ستينيات القرن الماضي، عندما أضحى التعليم الأكاديمي مقوّماً معيارياً للتقدّم المهني في الجيش الإسرائيلي، عمد الضباط ذوو الرتب العليا العائدون من الدراسة في الولايات المتحدة إلى التوسّل بالفلسفة لتوصيف المعركة؛ وبالمفهوم السبينوزي «للتمدد» حرفياً بعض الأحيان فيما يخص معارك الاحتلال في حرب عام ١٩٦٧. لا يختلف الاستخدام العسكري للنظرية، من أجل غايات مغايرة لتلك المراد تحقيقها منها، عن الطريقة التي تمّ بها تطبيق الأفكار النظرية الانتهاكية والتقدمية على تنظيم برامج الإدارة ما بعد الحداثية في مجال الأعمال، وبوصفها مؤشرات على الكفاءة في الثقافة التقنية. كثيراً ما ساد الاعتقاد بأن التعليم في مجال الإنسانيات هو أكثر الأدوات قوة في مواجهة الإمبريالية الرأسمالية، ولكن يمكن بالقدر نفسه استغلاله كأداة بيد السلطة الكولونيالية نفسها. وهذا برهان مفزع على ما حذّر منه هربرت ماركوس في بواكير العام ١٩٦٤: إنه مع تنامي المزج بين الجوانب المختلفة للمجتمع، يمكن تصنيف «التناقض والنقد» كأداة ذرائعية لهيمنة السلطة، وجعلهما مؤثّرَيْن في هذا المقام، الأمر الذي ينطبق في حالتنا هذه على استيعاب الدولة الكولونيالية ومسخها لنظرية ما بعد البنيوية، وحتى ما بعد الكولونيالية[٦٠].

لست أرمي هنا إلى وضع اللائمة في أمر العدوان الإسرائيلي الأخير على منظرين وفنانين راديكاليين، أو التشكيك في صدق نواياهم، وليس غرضي كذلك تصويب الالتباسات والمبالغات في «قراءة» المؤسسة العسكرية واستخدامها وتفسيرها لنظريات بعينها؛ إني معنيّ في الأساس بفهم الطرائق التي تعمل وفقها النظرية ضمن المجال العسكري بعد انتزاعها من سياقها الأخلاقي/السياسي. ترتبط الوظيفة التكتيكية والعملية للنظرية، والمدى الذي

(٦٠) «مع تنامي التوحيد الطبقي في المجتمع الصناعي، تفقد هذه التصنيفات دلالاتها النقدية، وتميل إلى التحول إلى مصطلحات وصفية، مضللة ووظيفية... في التحدي الذي فرضه عليها الطابع العام لمنجزات المجتمع الصناعي المتقدم، تُركت النظرية النقدية بلا أساس منطقي تتفوق به على هذا المجتمع. يفرّغ الخواء البنية النقدية نفسها، لأن تصنيفات النظرية النقدية الاجتماعية قد تطورت إبان مرحلة كانت فيها الحاجة إلى الرفض والتخريب ممّثلة في عمل القوى الاجتماعية الفاعلة». انظر:

Herbert Marcuse, *One-Dimensional Man: Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society* (Boston, MA: Beacon, 1991 [1964]).

يبلغه تأثيرها في التكتيكات والمناورات العسكرية، بسؤال أكثر عمومية حول العلاقة بين النظرية والممارسة. وإذا كانت التكتيكات الجديدة في جيش الدفاع ثمرة ترجمةٍ مباشرة لنظرية ما بعد الحداثة إلى ممارسة عملية، فعلينا أن نتوقّع رؤية هذه التكتيكات وقد تطوّرت إلى قطعٍ جذري مع تلك التقليدية. من ناحية ثانية، تشكل هذه التكتيكات استمراراً لعدد من الإجراءات والعمليات التي كانت على مرّ التاريخ جزءاً من العمليات العسكرية المدينية. ويوضّح توصيف فنون الحرب كأعمالٍ جديدة غير مسبوقة، أو الزعم بأن الاستراتيجية العسكرية تضرب بجذورها عميقاً في الفلسفة القديمة أو المعاصرة، إمكانية تحويل اللغة النظرية نفسها إلى سلاح في الصراع المعاصر وفي البيئات المؤسساتية التي تدعمها. على الرغم من أنه يمكن لمفاهيم مثل «السير عبر الجدران»، و«الانثيال السربي»، وسواها من المصطلحات التي تدلل على اللانتظام العسكري أن تنطوي على تغييرات بنيوية في المنظومة العسكرية، إلا أن المزاعم بوجود تحولات جذرية تؤسس لها هذه التطورات تنطوي على مغالاة شديدة. وهذا بحد ذاته ما يبعث على الشك في المقام الحقيقي للنظرية كمصدرٍ خصب للتحولات الفعلية في الممارسة العسكرية.

يشبِه المدافعون في كومونة باريس كثيراً أولئك الذين في حيّ القصبة في الجزائر العاصمة، وهيو (فييتنام)، وبيروت، وجنين ونابلس؛ إذ جاب هؤلاء المدينة كمجموعات صغيرة تفتقد التنسيق، تتحرك عبر الفتحات والممرات بين المنازل، والأقبية، وأفنية البيوت معتمدة على طرق بديلة ودهاليز سريّة وبوابات صغيرة في الأسقف والأرضيات. قدّم جيلو بونتيكورفو في فيلمه «معركة الجزائر» العاصمة، وأليستر هورن في كتابه عن الجزائر **حرب السلام الوحشية**[٦١]، توصيفاً لهذه المناورات، ويشكّل العملان كلاهما جزءاً من المناهج العسكرية للجيش الأمريكي وجيش الدفاع الإسرائيلي.

أوّل سجل مكتوب لتقنية السير عبر الجدران جاء على يد المارشال توماس بوجو (Thomas Bugeaud) في المقرر العسكري الذي وضعه عام ١٨٤٩: **حرب الشوارع والمنازل**، وذلك في سياق تكتيكات مكافحة التمرد

(٦١) Alistair Horne, *A Savage War of Peace: Algeria 1954 - 1962* (New York: Viking, 1978).

التي استخدمت في معارك المدن التي اندلعت على خلفيات طبقية في باريس القرن التاسع عشر. «هل المتاريس قوية كفاية بحيث لا يمكن أن تنهار على يد الرّماة المَهرة [مجموعة مشاة خفيفة مؤلفة من جنود مجلوبين من المستعمرات الفرنسية]؟ عندئذ، يدخل أحدهم في البيوت الأولى المصطفة على أحد جانبي الشارع، وهنا تكون الحشوة المتفجرة عظيمة الفائدة لأنها تحقق الهدف المرجو بسرعة؛ ويقوم أحدهم أيضاً بالتسلق حتى الطابق الأعلى، وبشكل منتظم، ينسف كل الجدران شاقاً طريقه عبرها ليتمكن من اجتياز الحاجز في نهاية المطاف»[٦٢]. على الجانب الآخر من الحواجز وبعد عقدٍ من الزمن، كتب لويس - أوغست بلانكي عن هذه المناورة التكتيكية الدقيقة في عمله **تعليمات لحمل السلاح**[٦٣] وبالنسبة إلى بلانكي، تشكل الحواجز والممرات الضيقة عناصر مكمّلة وُظّفت لحماية الجيوب المدينية المستقلة. وقد تحقق ذلك من خلال قلبِ التنظيم المديني بأسره؛ أضحت مقومات الحركة كالأرصفة والعربات ركائز لإعاقتها (حواجز)، بينما تحوّلت مقوّمات الإعاقة - الجدران - إلى طرقات. وعليه، يتوازى القتال في المدينة ولأجل المدينة مع إمكانية تفسيرها وإعادة تفسيرها. ولم تعد المدينة مجرّد موقع للحرب، بل أصبحت بيئتها ونظامها في النهاية. على نحو مماثل، أصرّ المعماري الإسرائيلي شارون روتبارد (Sharon Rotbard) على أن فكرة السير عبر الجدران كانت ابتكاراً يتجدّد في كل معركة مدينية على امتداد التاريخ غالباً، استجابةً لظروف حربية وضرورات محلية[٦٤]، ولعلّها استُخدمت للمرة الأولى في فلسطين خلال معركة احتلال يافا عام ١٩٤٨ من قبل مجموعة إرغون الصهيونية، أو «عصابة بيغن» كما سمّاها البريطانيون؛ إذ عمد خبراء المتفجرات فيها إلى حفر «أنفاق فوق أرضية» بين جدران المنازل

---

(٦٢) Marshal Thomas Bugeaud, *La Guerre des Rues et des Maisons* (Paris: J.-P. Rocher, 1997).
كُتبت المخطوطة عام ١٨٤٩ في مقر المارشال بوجو في دوردوني بعد إخفاقه في قمع أحداث عام ١٨٤٨ سريعاً. لم يتمكن من إيجاد ناشر للكتاب، لكنه وزع عدداً من النسخ بين زملائه. اقترح بوجو في نص كتابه توسيع الشوارع الباريسية وإزالة زوايا المباني عند التقاطعات الاستراتيجية للسماح بخلق مجال أوسع للرؤية. نُفذت هذه المقترحات وسواها من قبل هاوسمان بعد عدة سنوات. انظر:
Sharon Rotbard, *White City, Black City* (Tel Aviv: Babel, 2005), p. 181. (in Hebrew), and Thomas Bugeaud, "The War of Streets and Houses," *Cabine Magazine*, no. 22 (Summer 2006), chapter 3: "Offensive against the Riot", <http://www.cabinemagazine.org/issues/22/bugeaud.php>.

(٦٣) Auguste Blanqui, *Instructions pour une Prise d'Armes* (Paris: Société encyclopédique française, 1972), <http://www.marxists.org/francais/blanqui/1866/instructions.htm>.

(٦٤) Rotbard, Ibid.,p. 178.

عبر النسيج العمراني المتراصّ للمدينة، كما زرعوا المتفجرات على طوله ونسفوه، ما أدى إلى تشكيل رقعة واسعة من الرّكام، وفصل حيّ المنشية شمال يافا عن باقي المدينة(٦٥). تنطوي المزاعم بخصوص «عدم الانتظام» و«انهيار التسلسل الهرمي الرأسي» في الحروب المعاصرة على المبالغة إلى حد كبير. بعيداً عن خطاب «التنظيم الذاتي» و«تهشيم الهرمية»، لا تزال الشبكات العسكرية محتواةً ضمن هرميّة مؤسساتية تقليدية، ولا تزال الوحدات تتلقى الأوامر وتعمل وفق خطط وجداول زمنية. وقد تحقق الانثيال السّربي غير المنتظم بوصفه نتاجاً تكتيكياً لنظام هرميّ متأصل(٦٦). في حالة الضفة الغربية، أمكن إنجاز المناورات غير المنتظمة لأن الجيش الإسرائيلي كان لا يزال مسيطراً على خطوط الإمداد المنتظمة جميعها؛ الطرق في الضفة الغربية، وتلك التي تربطه بقواعده الكبرى داخل أرض الحق الإسرائيلي، إضافة إلى الحواجز المنتظمة التي ارتفع عددها بشكل غير مسبوق وأُنشئت على امتداد التضاريس الأرضية. في حقيقة الأمر، ما تشير إليه المؤسسة العسكرية بتسمية «الشبكات» (بما تشتمل عليه من تعاون غير هرمي بين أقسامها المتفرقة) يجب أن يُشار إليه بتسمية «الأنظمة» من الناحية التقنية؛ الممثّلة بهياكل مُقسّمة ذات قيادة مركزية. فضلاً عن ذلك، ربما تحقق تكتيكات «الانثيال السربي» و«السير عبر الجدران» نجاحاً في المقام الأول بسبب ضعف العدو النسبي وافتقاره للتنظيم، وبشكل خاص حين يرجح ميزان التكنولوجيا والتدريب والقوة لمصلحة الجيش بصورة واضحة. إبان سنوات الانتفاضة، استقر في مخيلة القوى المحتلة وهمٌ مفاده أن مهاجمة الفدائيين الفلسطينيين ذوي التسليح الضعيف، والهجمات على المدنيين المذعورين في منازلهم المتداعية، هي «معارك»، مع زهوهم بإنجازاتهم على اعتبارها مآثر عسكرية نوعية. ويمكن لغطرسة هؤلاء المتوّجين أبطالاً لهذه العمليات أن تخفي، مؤقتاً فقط، المأزق الذي تكتنفه

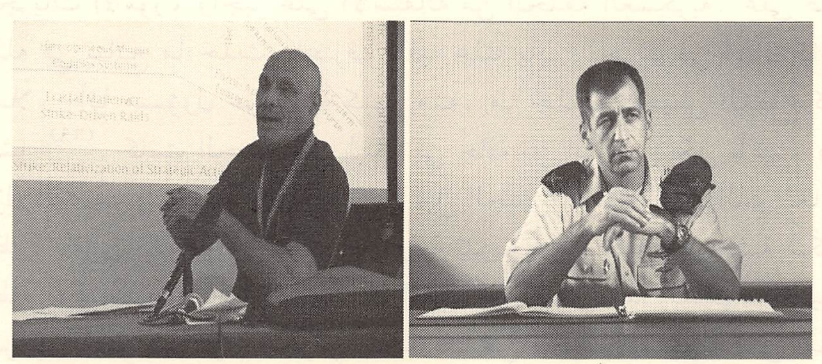
(٦٥) Benjamin Runkle, "Jaffa, 1948, Urban Combat in the Israeli War of Independence," in: John Antal and Bradley Gericke, eds., *City Fights: Selected Histories of Urban Combat from World War II to Vietnam* (New York: Ballantine Books, 2003), p. 297.

(٦٦) حول هذا انظر:

Ryan Bishop, "The Vertical Order Has Come to an End: The Insignia of the Military C3I and Urbanism in Global Networks," in: Ryan Bishop, John Phillips and Wei-Wei Yeo, eds., *Beyond Description: Space Historicity Singapore*, Architext Series (London; New York: Routledge, 2004), pp. 60-78.

هذه الاستراتيجية المبتكرة وعقمها المديد، والحماقة السياسية، والفظاظة العسكرية، وهدرَ الحياة والكرامة.

لا ريب في أن السنوات التي أمضاها جيش الدفاع في مهاجمة التنظيمات الفلسطينية الضعيفة، والأقرب إلى نمط «اللعبة الكبرى»، كانت أحد أسباب العجز الذي أبداه الضباط والجنود الإسرائيليون عينهم آنَ مواجهتهم مقاتلي حزب الله؛ الأقوى، والأعلى تدريباً، والأفضل تسليحاً، في لبنان صيف العام ٢٠٠٦. وبالفعل، لم يكن الضابطان المتورطان في معظم هذه الإخفاقات في غزة ولبنان سوى ذينك «الطفلين النابغين» المتخرجين من معهد أبحاث النظرية العملياتية، المحاربين المتمرسين في الهجمات على بلاطة ونابلس عام ٢٠٠٢؛ أفيف كوخافي (قائد وحدة غزة صيف ٢٠٠٦)، وغال هيرش (قائد الوحدة ٩١ لشمال الجليل صيف ٢٠٠٦). حدث اختطاف الجندي الإسرائيلي في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ على يد الفدائيين الفلسطينيين الذين حفروا أنفاقهم تحت تحصينات جيش الدفاع عندما كان كوخافي في مركز القيادة، واختطاف حزب الله لجنديين إسرائيليين في الشهر التالي ضمن المنطقة التي كان هيرش مسؤولاً عنها. أصر كوخافي، الذي باشر الهجمات العقابية على غزة بعد ذلك، على التمسّك بلغته الملَغّزة: «ننوي خلق حالة من الفوضى في الجانب الفلسطيني، أن نقفز من مكان إلى آخر، أن نغادر المنطقة ثمّ نعود إليها... سنستغل جميع ميزات «الهجوم» بدلاً من «الاحتلال»»(٦٧).



يساراً: شيمون نافيه. يميناً: أفيف كوخافي. لقطات فيديو: نداف هاريل وإيال وايزمان ٢٠٠٤.

---

(٦٧) Hannan Greenberg, "The Commander of the Gaza Division: The Palestinians are in Shock," *Ynet*, 7/7/2006.

على الرغم من نجاحه في إيقاع مئات الإصابات بين المدنيين، وتدمير البنية التحتية الأساسية، غير أن الهجوم أخفق في استعادة الجندي أو في وضع حدّ لإطلاق الصواريخ من الجانب الفلسطيني. وفي محاكاة لافتة على الجبهة اللبنانية، دعا هيرش إلى «هجمات بدلاً من الاحتلال»، مُصدِراً أوامره إلى الكتائب التي التحقت حديثاً بقيادته (والتي لم تعتد اللغة التي اكتسبها في معهد أبحاث النظرية العملياتية) كي «تنثال» و«تجتاح» المناطق المدينية في جنوب لبنان. في محاولةٍ للاستيلاء على مدينة بنت جبيل في جنوب لبنان، تعرضت الأوامر العملياتية التي أصدرها هيرش بهذا الخصوص إلى السخرية على نطاق واسع لاحقاً، وفيما يأتي مجموعة التوجيهات المعقدة التي كتبها هيرش: «على القوات إجراء عملية تخلّل واسعة النطاق في هجوم بعيد عن الرصد غير محسوس، ثمّ تقيم مواقعها في مناطق السيطرة، وبعد ذلك تخلق احتكاكاً فتاكاً مع المناطق المبنية (من خلال «الانثيال السربي»)، وتالياً؛ تُحدث تأثير الصدمة والرّهبة الذي يشلّ المكان بأسره ويعجزه عن الفعل، وبعد ذلك ينقلب المنهج إلى السيطرة، ويتم كل ذلك بالتوازي مع الانخراط في تدمير مكاني ممنهج لبنية العدو التحتية («احتلال»)»[٦٨]. بطبيعة الحال، لم يفهم مرؤوسوه من الضباط المراد من هذه الاصطلاحات، وتُركوا لجهلهم في ما يجب عليهم عمله. بعد حرب لبنان ٢٠٠٦، تعرضٍ هيرش للانتقاد بسبب عجرفته و«تعقّليته» وجهله بمجريات الأمور، وأُجبر على الاستقالة من الخدمة العسكرية. على ضوء تأمّله في نتائج ما حدث، اعترف نافيه علناً بأن «الحرب في لبنان كانت فشلاً، وأنا مسؤول عن جزء كبير منه. ما جلبته لجيش الدفاع كان الفشل»[٦٩]. كانت الحملة على لبنان في حالة من الفوضى بكل تأكيد، وقد حوّل القصف المستمر والمكثف من قبل الجيش الإسرائيلي ـ الذي تعاظم غيظه ـ القرى اللبنانية والبلدات الحدودية تدريجياً إلى تضاريس خشنة شكّلها حطام الإسمنت والزجاج والقضبان المعدنية. ضمن هذا المشهد الطبيعي الغريب، امتلأت أكوام الخراب بتجاويف من الغرف المدفونة التي أمّنت

(٦٨) Ofer Shelah and Yoav Limor, *Captives in Lebanon* (Tel Aviv: Yedioth Aharonoth Books, 2007), p. 197 (in Hebrew).

(٦٩) Amir Rapaport, "Dan Halutz is a Bluff: Interview with Shimon Naveh," *Ma'ariv* (Yom Kippur Supplement), 1/10/2006.

غطاء للمدافعين. عملياً، شكّل مقاتلو حزب الله أسراباً انثالت خلال الحطام وبقايا الحجارة، وخلال الأقبية والأنفاق التي جهّزوها، حيث درسوا تحركات الجنود الإسرائيليين، وهاجموهم بالقذائف المضادة للدروع في اللحظة التي دخلوا فيها إلى البيوت وحاولوا السير عبر الجدران بذات الأسلوب الذي اعتمدوه في المدن ومخيمات اللاجئين في الضفة الغربية.

صراعات مؤسساتية

على الرغم من أن الجيش الإسرائيلي نادراً ما احتاج إلى دولوز في هجومه على نابلس كما عرضتُ آنفاً، وبالنظر إلى حقيقة العمليات العسكرية وفقاً لإشارة بول هيرست الساخرة: «تتحرك آلات الحرب بالبترول والفحم»[٧٠] و«بأجساد لا أعضاء حية فيها» في إشارة إلى سقوط الضحايا، فإن النظرية، في سياق التحولات المعاصرة التي مرّ بها في جيش الدفاع الإسرائيلي، قد زوّدت الجيش بلغة جديدة يخاطب بها نفسه والآخرين. لقد ساعدت في صياغة أفكار جديدة وأحاسيس، لكنها استخدمت أساساً للمساعدة على تفسير الأفكار التي نشأت بشكل مستقل ضمن الحقول المختلفة للتجربة العسكرية والمعرفة العملية، وتسويغها وربطها معاً كذلك.
لو تركنا الآن الجانب العملي للنظرية القائمة على الممارسة جانباً، فسيكون بمقدورنا ربما فهم الطريقة التي يؤثر فيها الاستخدام العسكري للغة النظرية في الجيش نفسه كمؤسسة. في هذا المنحى، كانت أجوبة نافيه عن سؤالي أثناء المقابلة كاشفة. عندما سألته حول التباين بين الأسس العقائدية والسياسية للنظريات التي يتبناها، أجاب: «علينا أن نفرّق بين جاذبية الأيديولوجيا الماركسية، وحتى بعض قيمها، وبين ما يمكن أخذه منها لغرض الاستخدام العسكري. لا تتوخّى النظريات خلق مثال طوباوي سياسي ـ اجتماعي قد نتفق أو نختلف معه فقط، فهي ترتكّزُ أيضاً على مبادئ منهجية تسعى إلى خلخلة النظام السياسي، أو الاجتماعي، أو الثقافي، أو العسكري القائم وتقويضه. إن القدرة الهدامة في النظرية [تحدّث نافيه في مكان آخر

(٧٠) «الشبكات عامةً محتواةٌ في بنى هرمية، عصا البدو توجه الجمال والغزوات، وتشتغل آلات الحرب بالفحم والبترول». انظر:
Paul Hirst, *Space and Power: Politics, War and Architecture* (London: Polity, 2005), p. 4.

عن «الفعالية العدَمية للنظرية»] هي المنحى الذي نحب ونستعمل من النظرية. . ليست هذه النظرية مقرونة بمثُلها الاشتراكية». حينما استحضر نافيه مصطلحات **الهدّامة** و**العدمية** ليفسر استخدامه للنظرية، فثمّة سؤال مطروح بعيداً عن الهجوم على الفلسطينيين. لا تؤدي النظرية هنا دورها كأداة في الصراع مع الفلسطينيين فقط، إنما كأداة في صراعات السلطة داخل المؤسسة العسكرية في المقام الأول. تزوّد النظرية النقدية الجيش (كما فعلت في الأوساط الأكاديمية بعض الأحيان) بلغة جديدة يمكنه بوساطتها تحدي العقائد العسكرية القائمة، تحطيم الأمجاد الرجعية، وقلب الهرميات المؤسساتية و«احتكارها» للمعرفة. طيلة تسعينيات القرن الماضي، وعندما كانت الجيوش الغربية تمر بمرحلة إعادة الهيكلة والتخصص من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة والإدارة المؤتمتة، مثل التحوّل الذي روّج له المحافظون الجدد كدونالد رامسفيلد، واجهَت معارضة شديدة من داخل المؤسسات المعنية. منذ أوائل التسعينيات، وعلى نحو مماثل، مرّ جيش الدفاع الإسرائيلي بسلسلة صراعات مؤسساتية في سياق تحوّلاته وتطوّراته؛ وفي خضمّ هذه الصراعات المؤسّساتية، استُعمل النهج اللغوي للنظرية ما بعد البنيوية لصياغة النقد الموجّه إلى النظام القائم، وللمحاجّة في أمر التحوّلات، وللدعوة إلى المزيد من عمليات إعادة التنظيم[٧١]، وقد أقرّ نافيه بذلك عندما زعم أن معهد أبحاث النظرية العملياتية «وظّف النظرية النقدية أساساً بغية نقد المؤسسة العسكرية نفسها، وركائزها المفاهيمية الراسخة والراسية. . .». تكشفت بعضٌ من هذه الصراعات المؤسساتية داخل جيش الدفاع علانية في سياق الجدل الإعلامي الذي حدث على خلفية إغلاق معهد أبحاث النظرية العملياتية في أيار/مايو ٢٠٠٦، وإيقاف نافيه وشريكه في الإدارة دوف تماري عن العمل قبل عدة أسابيع من اندلاع الحرب في لبنان التي تُوّجت باستقالة هيرش بعد عدة أشهر. سلطت هذه المجادلات الضوء على معالم الصدوع الموجودة داخل جيش الدفاع بين الضباط المرتبطين

(٧١) شرحها نافيه في استعارة مجازية من عالم الثيولوجيا اليهودية: إنه «صراع مؤسساتي بين الحسيديم والميتناغديم. الميتناغديم هي التسمية العبرية «للمعارضين»، وهو مصطلح يشير إلى اليهود الأشكناز الأورثوذكس الذين عارضوا، منذ أواخر القرن التاسع عشر، الممارسات الدينية الجديدة لليهودية الحسيدية. يشيع استخدام المصطلح للإشارة إلى الصراعات داخل المؤسسات ضمن الإطار اليهودي بين المحافظين والمجددين.

بمعهد أبحاث النظرية العملياتية، الذين احتل نافيه في نفوسهم مرتبة أقرب إلى الزعيم الروحي، والضباط المناوئين له ولأساليبه وللغته. رسمياً، جاء إيقاف نافيه في سياق ردّ رئيس الأركان دان حالوتس على مسوّدة التقرير الأولى التي أعدّها مراقب الدولة ميخا لندنشتراوس فيما يخص كيفية تدريب ضباط جيش الدفاع. اتّهم التقرير موظفي معهد أبحاث النظرية العملياتية بتقديم منهجهم التعليمي شفوياً، في محاضرات وندوات، من دون نشر كتاب أو معجم للمصطلحات يسهّل فهمَ مصطلحاتهم المعقدة والمُبهمة، الأمر الذي أبقى مفاهيمهم غامضة وجعلَها عرضةً «لخطر التأويلات والالتباسات المختلفة...» (ويمكن لهذا في حدّ ذاته أن يُقرأ كمجاملة ضمنية لباحثي ما بعد الحداثة). ورد في أجزاء أخرى من التقرير اتهام لنافيه وتماري حول مخالفات إدارية، تمّت تبرئتهم منها لاحقاً[٧٢]. كان إغلاق المعهد وثيق الصلة بحقيقة ارتباطه برئيس الأركان السابق موشيه يعالون (Moshe Ya'alon) (منافس حالوتس)، والذي جعل من المعهد محور عملية التحول في جيش الدفاع. لم ينخرط حالوتس في مواجهة مباشرة مع المفاهيم النظرية التي أنتجها معهد أبحاث النظرية العملياتية، إذ صاغ العرض النقدي بهذا الخصوص مستشار الأمن القومي السابق ياكوف أميدرور (Ya'akov Amidror)، المحلل الأمني في الحياة المدنية حالياً. كان أميدرور أول ضباط جيش الدفاع الملتحقين بالحركة القومية الدينية وحركة المستوطن اليمينية. ويقع موقف أميدرور من الأمن الإقليمي على النقيض تماماً من موقف معهد أبحاث النظرية العملياتية: إذ لطالما زعم أنه «لا يمكن محاربة الإرهابيين دون وجود مادي وأمن إقليمي»[٧٣]، ولذلك عارض على الدوام الانسحابات المناطقية في الأراضي المحتلة. وبالنسبة إلى المعهد، اعتقد أن «التعقيد النظري» يتعارض كليّاً مع المنطق العملياتي للسلطة: «شيءٌ جيد أن تمّ

---

(٧٢) طلب مراقب الدولة تفسيراً لعمل نافيه بدوام جزئي في جامعة تل أبيب، وللعوائد المالية الكبيرة التي تلقاها الباحثون لقاء ساعات عمل إضافية. برّأ تحقيق أجراه نائب رئيس الموارد البشرية لجيش الدفاع معهد أبحاث النظرية العملياتية من شكوك كهذه لاحقاً، لكن قيادة الأركان سرّبت معلومات حول التحقيق إلى الصحافة. انظر:

Caroline Glick, "Halutz's Stalinist Moment: Why Were Dovik Tamari and Shimon Naveh Fired?," *Jerusalem Post*, 17/6/2006, and Rapaport, Ibid. حالياً، وظفت قيادة التطوير في سلاح البحرية الأمريكي نافيه كمستشار أعلى (حكيم) من أجل تجربتهم العملياتية «محارب الحَملة».

(٧٣) Yaakov Amidror, "There is No Remote Control Wars," *Ha'aretz*, 4171 2006.

إغلاق معهد أبحاث النظرية العملياتية، لأن تأثيره في الجيش كان كارثياً. . . وعوضاً عن اللغة الواضحة، اعتمد في كلامه لغةً غامضة. . . لم يكن على استعداد للتفريق بين الصواب والخطأ وفقاً لأفضل تقاليد ما بعد الحداثة التي دسّها في جيش الدفاع. . . إنني في الواقع أحسد من تمكّن من فهم [ما يعلّمونه]، لأن ذلك يفوق مقدرتي بأشواط»(٧٤) من وجهة نظر نافيه؛ يقدّم أميدرور بالمقابل موجزاً «لمثلَنَة جيش الدفاع للتجريبية العسكرية، رفضِ قيمة الدراسة النظرية والمساءلة النقدية. . . ويشير إلى ضيقٍ بالخطاب النظري، واستخفافٍ بالنظرية الأدبية، وحساسية مفرطة تجاه الخطاب الفلسفي». بغض النظر عن أسباب أخرى قد تكون جزءاً من اللعبة، تحدّث نافيه عن إقالته واصفاً إياها «بالانقلاب على المعهد والنظرية»(٧٥) بالمحصلة، ارتبط النقاش العسكري عملياً بالاختلافات السياسية الحالية داخل المجتمع الإسرائيلي ككل. انحاز نافيه ومعه معظم زملائه السابقين في المعهد إلى ما يشار إليه في إسرائيل بتسمية «اليسار الصهيوني» الداعم للانسحابات المناطقية. وبالمثل، اعتُبر كوخافي الذي تقبل بمنتهى الحماسة قيادة العملية العسكرية لإخلاء مستوطنات غزة وتدميرها ضابطاً يسارياً بغض النظر عن الفظائع التي اتُّهم بارتكابها في غزة في العام التالي. وعليه، تناغمت بعض الصراعات حول النظرية داخل جيش الدفاع مع تلك السياسة ضمن المؤسسة العسكرية. يجب أن لا يخطئ القرّاء في أمر الضباط الإسرائيليين «اليساريين» على اعتبار أنهم بديل واعد عن وحشية جيش الدفاع ككل، لأن العكس قد يكون صحيحاً في حقيقة الأمر. ويمكن لمقارنة بين الهجومين في عام ٢٠٠٢، على جنين ونابلس، أن تفصح عن الإشكال الذي يجعل التأثير الشامل للضباط «الأذكياء»، «المنعتقين من أسر المكان de-territorialized» أشدّ تدميراً: قد لا تكون فتحة في الجدار عملاً مدمراً كما هو الحال في تدمير المنزل بكامله، لكن قوات الاحتلال إن لم تكن قادرة على دخول مخيمات اللاجئين من دون أن تضطر إلى تدميرها كما فعلت في جنين، مع الأخذ بعين الاعتبار المعارضة المحلية والدولية، فستعمد على الأرجح إلى تجنب

---

(٧٤) Yaakov Amidror, "Catastophe to Military Thought," Makor Rishon, <http://www.makorrishon.co.il/show.asp?id=13186>.

(٧٥) Rapaport, "Dan Halutz is a Bluff, Interview with Shimon Naveh".

مهاجمة مخيمات اللاجئين، أو على الأقل، لن تهاجمها بصورة مكررة كما تفعل الآن حيث وجدت وسيلة لفعل ذلك بأقل كلفة، الأمر الذي يجري بشكل يومي تقريباً. بهذه الطريقة، أهدى اليسار الإسرائيلي ذو المنطق المشبع بالروح العسكرية الحكومةَ حلاً تكتيكياً لمعضلة سياسية. أحد المرامي الرئيسة للتكتيكات الجديدة التي طورها معهد أبحاث النظرية العملياتية، هو تحرير إسرائيل من ضرورة تواجدها الملموس ضمن المناطق الفلسطينية، مع بقائها قادرة على حفظ السيطرة والأمن. وفقاً لنافيه؛ يتوجب على البراديغم العملياتي لجيش الدفاع أن يسعى لاستبدال الحضور في المناطق المحتلة بالمقدرة على الحركة خلالها، وإنتاج ما سمّاه «مؤثرات» في هذه المناطق: «عمليات عسكرية مثل الهجمات الجوية وغارات القوات الخاصة... تؤثر في العدو نفسياً وتنظيمياً». إن التكتيكات التي طُورت في معهد أبحاث النظرية العملياتية والمعاهد الأخرى تحت قيادة جيش الدفاع، تهدف بالنتيجة إلى تأمين الأدوات اللازمة لاستبدال صيغة نظام السيطرة المناطقية بآخر جديد «يتجاوز حدود المكان»، سمّاه معهد أبحاث النظرية العملياتية «احتلالاً بواسطة التخفي».

إن الشروط المسبقة التي وضعتها إسرائيل لأي تسوية إقليمية ـ انسحاب جزئي ورسم الخطوط الحدودية المؤقتة ـ كما أثبت الاجتياح الأخير لغزة بعد إخلائها، قامت على مقدرتها على فسخها ودخول المناطق في حال وجود ما تعتبره وضعاً طارئاً. في ظل شروط اتفاقيات أوسلو، تلازم الانسحاب الإسرائيلي من المدن والقرى الفلسطينية مع بند استثناء ضَمِنَ لإسرائيل حقها، تحت ظروف محددة يمكن أن تعلنها هي نفسها، في إجراء «مطاردات حثيثة»، بمعنى أن تقتحم المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية وتدخل الأحياء والمنازل بحثاً عن المشتبهين، وإلقاء القبض على هؤلاء الأخيرين لغرض الاستجواب والاعتقال في إسرائيل[٧٦].

---

(٧٦) نُقل في المؤتمر الصحافي حول معاهدة الخليل عن لسان رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو قوله: «المطاردة الساخنة هي قضية فرعية؛ إنها مثال نوعي لقضية عمومية، والقضية العمومية هي حرية إسرائيل في العمل على حماية مواطنيها أينما كانوا، وضد أي تهديدات أياً كان مصدرها». انظر موقع وزارة الخارجية:

<http://www.mfa.gov.il>.

حول الجدار الذي قد يكبر تدريجياً ليرسم حدود دولة فلسطينية مؤقتة مفتتة، ادّعى نافيه أنه «أياً يكن امتداد مسار السياج [الجدار] الذي قد يتفقون [السياسيين] على بنائه، فلا مشكلة لدي، طالما أني قادر على عبور هذا السياج. ما نحن بحاجة إليه ليس أن نكون هناك، ولكن. . . [أن نكون قادرين] على الفعل هناك. . . الانسحاب ليس نهاية الحكاية». الشرط المسبق لانسحاب جيش الدفاع، كما قدّمه تعليق نافيه». . . طالما أستطيع عبور السياج»، يتضمن انسحاباً مشروطاً يمكن إلغاؤه مباشرة بعد تنفيذه. مما لا شك فيه، إن ذلك يلغي الطبيعة التناظرية المحسوسة للحدود بشكل كبير، التي تجسدها الحالة الأيقونية لجدار الضفة الغربية، ومجمل الخطاب الدبلوماسي الحديث الذي يميل إلى اعتبار ما يتبقى من نظام الحكم (على ما هو عليه من تفتت ونخر) على الجانب الآخر من الجدار دولةً فلسطينية. ما دام الجدار شفافاً وقابلاً للاختراق من جانب واحد، فيفترض ذلك وجوباً استمرار السيادة الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، إذا كانت إسرائيل فقط هي من يستطيع إعلان الاستثناء الذي يبيح لها إبطال الوضع القانوني لهذه «الحدود». في هذا الجانب، تمت صياغة مفهوم «جدار الدولة» الكبير وفقاً للأوصاف المماثلة لجدران المنازل داخل المناطق: بيئة شفافة وقابلة للاختراق تسمح للجيش الإسرائيلي بالحركة «بسلاسة» من خلالها. وعندما يزعم كوخافي أن «المكان هو مجرّد تفسير»، وأن حركته عبرَ النسيج العمراني المديني تقدم تفسيراً جديداً للمقومات المعمارية (جدران، نوافذ، أبواب)، وعندما يدّعي نافيه أنه سيقبل بأي حدود ما دام يمكنه السير عبرها، فكلاهما يستند إلى مقاربةٍ نظرية عدوانية ليشير إلى أن القتال الحربي لم يعد متعلقاً بتدمير الحيز المكاني، وإنما «بإعادة تنظيمه». إن «الهندسة المعكوسة» التي اعتبرت طريقة لتحويل «داخل المدينة إلى خارج»، ولخلط فضاءاتها الخاصة مع العامة، ستدرجُ «الدولة الفلسطينية» بالمثل الآن ضمن المفاهيم الأمنية الإسرائيلية، وتخضعها لانتهاكات متواصلة في سعيها إلى تحطيم الجدار.



عرض عسكري في غزة يهمّ بحرق النموذج العمراني. رايندهارد كراوس ٢٠٠١.

الفصل الثامن

إخلاءات: تحرير العمارة

أتمّت القوات الإسرائيلية انسحابها الكامل من قطاع غزة صبيحة يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وكانت البوابة التي غادر منها العميد أفيف كوخافي قائد شعبة غزة، الجزء الأخير المتبقي من القطاع، قد دُفنت سريعاً في الرمال العميقة بوساطة الجرافات العسكرية. عقد كوخافي، الذي ستعاود قواته دخول قطاع غزة بعد تسعة أشهر، مؤتمراً صحافياً صغيراً أعلن فيه قبل الأوان: «لقد أُنجزت مهمّتنا... وبلغت ٣٨ عاماً من الوجود الإسرائيلي [في غزة] نهايتها». خلّف الجيش وراءه الحطام المجرّف لأكثر من ٣,٠٠٠ بناء يشكل المنازل المخصصة لإقامة أسرة واحدة معظمها، إضافة إلى مبانٍ عامة، ومدارس، ومنشآت عسكرية، ومؤسسات زراعية وصناعية، أقيمت كلّها لمصلحة إحدى وعشرين مستوطنة ومعها القواعد العسكرية الكثيرة التي خصصت لحمايتها ـ وللمصادفة ـ كان هذا العدد مقارباً لعدد المنازل الفلسطينية التي دمرها الجيش الإسرائيلي منذ بداية الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠[1]. وصف المشهدَ صحافي إسرائيلي زار مستوطنات غزة قبل بضعة أيام من اكتمال عملية الإخلاء الإخلاء كما يأتي: «أكوام من ركام البناء تكدّست في مركز منطقةٍ كانت فيما مضى حدائق خاصة... الروائح المزعجة لبقايا الطعام... بُرك المياه والمجاري... أسراب ذباب لا تحصى... أميال

(١) جُمعت معظم المعلومات التي بُني عليها هذا الفصل من الكتاب مباشرة من مصادرها الأصلية خلال المرحلة التي شاركتُ فيها المخططين في وزارة التخطيط الفلسطينية تحضيراً لعملية الإخلاء، ومن الحوارات والخطط المتعلقة بإمكانية إعادة استخدام المستوطنات في حال حافظت القوات الإسرائيلية عليه ولم تصبها بأذى. دُعيتُ من قبل الوزارة للمشاركة في هذا المشروع وقد فعلت خلال عدة اجتماعات امتدت بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس ٢٠٠٥، عندما اتضح أن المستوطنات في طريقها إلى الهدم. وأخذت بعض الاقتباسات والمحادثات من اجتماعات أخرى، ومنها حوار الطاولة المستديرة في شمل، مركز اللجوء والشتات الفلسطيني يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

وأميال من بكرات أكياس النايلون»[٢]. مئات القطط الضالة والمشوّشة كانت تجوب المشهد المروّع لتموت بعد ذلك بسبب الجوع والعطش. الأبنية الوحيدة التي بقيت عائمة وسط مستنقع الأنقاض والنفايات السائلة هي الكُنُس التي تعود إلى القرن التاسع عشر في غزة، والتي أوقف هدمها بناءً على حكم أصدرته محكمة العدل الإسرائيلية العليا ومعه تصويت الحكومة في اللحظة الأخيرة. وقد صُمم أحد هذه الكُنُس على هيئة نتوء ثلاثي الأبعاد اتّخذ شكل نجمة داوود وبني من الإسمنت المسلح (من أجل «أن [يتمكن] اليهود من تحرير أنفسهم من ظرف الشتات المعقد الذي يعيشون» بحسب المهندس المعماري الذي صممه غرشون شيفاه). كان هذا الكنيس التجسيد الأفضل للحدس الجمالي والمصير المحتوم للفن الخاص بالاحتلال الإسرائيلي[٣]. بعد الانسحاب بيوم واحد، أكمل الشباب الفلسطينيون ما لم تنجزه محكمة العدل العليا، وأحرقوا أبنية الكنيس. على ركام المستوطنة، رُفعت آلاف من الرايات تمثل جميع التنظيمات الفلسطينية ولافتات تحمل صور القادة الفلسطينيين و«الشهداء». ونظمت السلطة الفلسطينية جولات سياحية وأعادت تسمية المستوطنات المدمرة بأسماء المقاتلين والقادة الراحلين، فتحولت بقايا نفيه ديكاليم إلى مدينة ياسر عرفات، وبقايا كفار داروم إلى مدينة الشيخ أحمد ياسين. بعد انتهاء الاحتفالات، أُخذ كل ما يمكن استعماله مجدداً من هذه البقايا، واحتلت التنظيمات المقاتلة معظم المستوطنات المدمرة، واستُغلت تلك القريبة منها إلى الحدود كمواقع لإطلاق صواريخ القسام محلية الصنع نحو القرى والبلدات المحاذية لغزة. كان قصف سلاح الجو الإسرائيلي والضرب المستمر للمدفعية الإسرائيلية يعيد تشكيل أكوام الحطام المتبقية، معززاً ما سمّاه الجيش الإسرائيلي في المنشورات التي ألقاها من الطائرات المقاتلة: «إغلاقاً قسرياً من الجو» بهدف وضع المناطق المخلاة «خارج الحدود» بالنسبة إلى جميع الفلسطينيين. قبل الانسحاب، ومع جهلها بالتدمير الوشيك للمستوطنات، فكّرت أطراف محلية ودولية في عدة سيناريوهات بديلة حول إمكانيات إعادة

---

(٢) Esther Zandbreg, "A Pile of Garbage with a View to Gaza's Beach," *Ha'aretz*, 1/9/2005.

(٣) المصدر نفسه.

استخدام أبنية المستوطنات. فتح الإخلاء الوشيك مجالاً فريداً من نوعه للمضاربة، وفي هذا الميدان، بين نيسان/أبريل ٢٠٠٤ حين توثقت خطط الإخلاء وآب/أغسطس ٢٠٠٥ حين بدأ العمل على تنفيذها، انبرى عددٌ من اللاعبين الدوليين الأقوى نفوذاً للتصدي للمسائل التي تنتمي بطبيعة الحال إلى حقل العمارة والتخطيط. على الرغم من أن الإخلاء قد فُهم كعملية إسرائيلية من جانب واحد وأجري على هذا الأساس، إلا أن مصير أبنية المستوطنات بات محلّ سجال بين الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبعض أثرى المطورين العقاريين العرب، ومجموعة من المنظمات غير الحكومية، ومراكز الأبحاث السياسية والأمنية، وشاركتهم في ذلك أيضاً مجموعة من الأحزاب السياسية في فلسطين وإسرائيل قدّمت أفكاراً وآراءً ومقترحات مختلفة. في مضامين الخطاب السياسي الذي أحاط بالفترة السابقة للإخلاء، كان يشار إلى المنازل بالتعاقب ككيانات مادية تجسّد علاقات القوة، كرموز لنسقٍ من العقائد، كعناصر نشطة مرهفة الأحاسيس (وحتى مسكونة بالأشباح)، كأسلحة عسكرية أو ذخائر، أو كأوراق مساومة، أو كموارد اقتصادية، أو كتراكمات من النفايات السامة أو أدوات للجريمة.
على الرغم من أن المطامح في إعادة استخدام البنية المعمارية قد آلت لاحقاً إلى أنقاض دمارها، كانت هذه الرؤى قيّمةً للنظر في ممكنات إعادة استخدام الهندسة المعمارية للاحتلال الإسرائيلي، في حال استرجع الفلسطينيون (سلمياً أو عسكرياً) باقي المناطق المحتلة. علاوة على ذلك، تقدّم لنا هذه الخطط فرصة نادرة لمعاينة المشاكل الأكثر عمومية المتصلة بإعادة استخدام الهندسة المعمارية للاستبعاد، العنف والسيطرة في اللحظة التي تُنتزع فيها هذه العمارة من السلطة العسكرية السياسية ـ الاجتماعية التي خلقتها ووطّدتها. كما يمكن لتسميات من قبيل التدمير الاحتفالي، إعادة الاستعمال، «انبعاث» أو «تعديل» المنزل المخصص للأسرة الواحدة، أن تفيدنا في وضع تصنيف ممكن للأعمال التي جسدت تحولات هذه العمارة ككل.



إخلاء غزة. ميكي كراتسمان، آب/أغسطس ٢٠٠٥.

دولة الطوارئ المعمارية

كان النظام الاقتصادي في مستوطنات غزة قائماً على الزراعة بشكل رئيس، وبصورة خاصة محاصيل البيوت البلاستيكية المخصصة للتصدير إلى أوروبا، بدعم من العمالة الرخيصة القادمة من الصين وتايلاند، والتي حلت مكان العمال الفلسطينيين بعد ابتداء عملية أوسلو. تركّزت سبع عشرة مستوطنة من مجموع المستوطنات ضمن الجيب الأكبر لغوش قطيف على شاطئ غزة الجنوبي الغربي، بينما توضّع الباقي في مواقع استراتيجية كمعاقل معزولة قرب المدن الفلسطينية ومخيمات اللاجئين، أو كصمامات مرورية للطرق الرئيسة التي تربط المستوطنات معاً. كما أدّت المستوطنات الأكثر «عزلة» دور نقاط العبور لعمليات الجيش في المناطق الحضرية الفلسطينية. بعد اندلاع الانتفاضة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أحيطت بعض المستوطنات بجدران إسمنتية يقارب ارتفاعها ٨ ـ ١٢ متراً، بنيت وفق العناصر القياسية عينها التي بني على أساسها الجدار في الضفة الغربية. دُمِّرت مئات البيوت الفلسطينية ومئات الفدادين من البساتين الفلسطينية في محيط جدران المستوطنات في عملية سمّاها جيش الدفاع «عمليات كشف المشهد

الطبيعي»، بهدف رفع الغطاء عن الهجمات الفلسطينية المفترضة. بالنظر إليها من الجو، تبدو المستوطنات كجزر خضراء جذابة، تجثم وسط سلسلة من الأسطوانات الإسمنتية (الجدران المحيطة) وتترابط معاً بوساطة نسيج كثيف من البنية التحتية (طرقات مخصصة لاستخدام المستوطنين حصراً).



المستوطنات المخلاة، نير كفري، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

في الأسابيع التي سبقت الإخلاء في آب/أغسطس عام ٢٠٠٥م مباشرة، كان المعماريون والمصممون في وزارة التخطيط الفلسطيني يعملون في ظل قوانين «دولة الطوارئ»، ومن ثَمَّ، أُرجئت إجازات نهاية الأسبوع والعطَل، وأوقف العمل الروتيني المعتاد.

في الحقيقة، اعتُبرت العمارة والتخطيط خدمات أساسية بما يكفي لاحتوائهما في «دولة الطوارئ» - إجراء احتياطي للقوى الأمنية والصناعات المهمّة - وهذا ما يظهر المكانةَ المرموقة للبيئة المبنية وتحولاتها في هذا السياق.

أضحت الوزارة مقر اجتماعات مكثفة بين الفلسطينيين ومجموعة من المنظمات غير الحكومية، ووكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وحكومات أجنبية، ومستثمرين دوليين، عرضوا جميعاً مقترحاتهم حول استثمار المستوطنات المُخلاة. بدا البناء كخلية نحل محصّنة، تضيق عن استيعاب هذه الوفود كلها، خاصة حين تضاعف عدد أفراد الوفد الواحد عندما أجبرت شركات التأمين الأعضاء الأجانب على إبقاء حرسهم الشخصي معهم. تركزت النقاشات الإسرائيلية المتعلقة بمصير البناء الاستيطاني على التأثير الرمزي المحتمل الذي قد يطال العمارة الإسرائيلية تحت الحكم الفلسطيني. كممثلٍ لمواقف الفصيل اليميني من حزب الليكود، طالب بنيامين نتنياهو ـ الذي استقال من منصبه كوزير للمالية احتجاجاً على عملية الإخلاء ـ بتدمير جميع منازل المستوطنات، مدعياً أن ذلك من أجل تجنب بثّ ما شعر أنه سيكون صوراً هدّامة أيديولوجياً: عربٌ يعيشون في بيوت اليهود، وكُنُسٌ تتحول إلى مساجد. وحذّر من أن الفلسطينيين «سيرقصون على سطوح مبانينا»، محيلاً إلى ما جرى بثّه على التلفزيون الإسرائيلي خلال حرب الخليج الأولى ١٩٩١، حيث ظهر الفلسطينيون واقفين على السطوح في رام الله يهلّلون لصواريخ سكود العراقية التي استهدفت المدن الإسرائيلية، متجاهلاً حقيقة أن معظم سطوح منازل المستوطنات مائلة ومكسية بالقرميد في الواقع. استحضرت خطابته صوراً للدهماء الفلسطينيين القتلة وهم يقتحمون بوابات المستوطنات، ينهبون بيوت المستوطنين «المرموقين» ويحتلونها. سيغدو هذا «السيناريو المروّع»، الذي خشي منه، صورة معاكسة ـ تقتضي بالمحصلة معكوسية ـ لمشروع صهيوني تميّز فيما مضى بالمصادرة، والتدمير، وفي بعض الحالات بإعادة احتلال المساكن الفلسطينية التي أصبحت عقارات عالية القيمة في أوساط البرجوازيين الإسرائيليين «الاستشراقيين». وربّما كان في صور استيلاء الفلسطينيين على المستوطنات المخلاة التي بُثت عالمياً أيضاً ما أثار، بقدر ضئيل، المخاوف المكبوتة للطبقة الوسطى حول أصل المشروع الحضري نفسه: مواقع «العالم الأول» المنظّمة داخلياً والمخدّمة جيّداً تتداعى أمام الاندفاع «البربري» لـ «العالم الثالث» المفروض عليه قسراً من الخارج. ولعلّ هذا الخوف، إلى جانب رؤية التفوق التقني، هو ما دفع ضابطاً عسكرياً إسرائيلياً ذا رتبة عليا، متأثراً بالتقنيات الجديدة المطوّرة لتغيير مواضع الأبنية بشكل ماديّ محسوس، إلى

التقدم بمقترح حول منازل استيطانية يمكن تحريكها على سكك معدنية عبر الحدود. وفي سيناريو آخر لا يقل غرابة؛ حين تقدم حاخام إحدى المستوطنات بعريضة أمام محكمة العدل العليا، عارض فيها تدمير كنيسِهِ في غزة، اقترحت الحكومة دراسة الخيار المتعلق بنقل الكُنس التي تعود إلى القرن التاسع عشر في قطاع غزة، ونقل أجزاء منها جوّاً بالحوامات. عارضت الإدارة الأمريكية بشدة مسألة تدمير المستوطنات. كان تسليم المنازل، المباني العامة، والأصول الزراعية والصناعية في نظر الرئيس بوش وكوندوليزا رايس أكثر من مجرّد محفّز اقتصادي[٤] ما الذي يمكن أن يكون مناسباً للأجندة الأمريكية في تمدين الشرق الأوسط ونقله إلى مجتمع ليبرالي يحمل قيم الطبقة الوسطى العريضة أكثر من أن يعيش الفلسطينيون في منازل أمريكية الطراز مخصصة لأسرة واحدة؟ استجابة لمطالب الولايات المتحدة، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها ستعيد النظر في قرارها الخاص بهدم البيوت الاستيطانية. وسعى نائب رئيس الحكومة شيمون بيريز إلى بيعها للفلسطينيين، أو منحهم إياها «بحكم» مطالبة الفلسطينيين للمنازل التي أجبروا على تركها عام ١٩٤٨ في المناطقَ الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الآن[٥].

وصل رجل الأعمال العربي اللامع محمد العبّار (الذي كان مقرراً له أن يكون نظيراً لدونالد ترامب كمقدّم للنسخة العربية من برنامج تلفزيون الواقع: **الإدارة جدارة**) إلى إسرائيل قبل ستة أشهر من الإخلاء، والتقى بشيمون بيريز، وبشارون للحظات، وعرض شراء جميع المنازل والأصول العقارية في مستوطنات غوش قطيف لقاء ٥٦ مليون دولار. والعبار هو رئيس مجلس إدارة شركة إعمار؛ الشركة العقارية العملاقة المسجلة في الإمارات العربية المتحدة، والتي كانت لاعباً محورياً في التطوير العقاري الجنوني الذي عمّ دبي، وتتخصص في البناء السريع والمشاريع السياحية الشاطئية والسكنية. وقد قدم تصوّراً حول إمكانية تحويل موقع قطيف إلى

---

(٤) Natan Gutman and Shlomo Shamir, "Rice: There Is No Place for the Wholesale Destruction of settlers, Homes in the Gaza Strip during Evacuation," *Ha'aretz*, 7/4/2005, and Erica Silverman, "Getting Closer, Settlers Gone, Gazans Look forward to the Withdrawal of Israeli Military Forces," *Al-Ahram*, 1-7/9/2005.

(٥) Yuval Yoaz and Aluf Benn, "Sharon: Ideally I Would Have Left the Homes Standing," *Ha'aretz*, 3/5/2005.

جيب سياحي[٦] تبدّى ذلك في خططٍ شاذة وغريبة للبناء وفق الطراز المعتمد في دبي؛ مجمعات فندقية ضخمة وشاهقة، وتحويل بيوت المستوطنين إلى جزء من مجموعة قرى سياحية، فيما أطلق عليه الآن «أفضل المنتجعات الشاطئية على المتوسط»، الأمر الذي تمثّل في صورة مجمعات تتحول حكماً إلى جيوب خارج مناطقية، مشكلة مشهداً يتنافر مع الفقر المدقع الذي يحيط بها. لم تمضِ هذه الأوهام أبعد من ذلك، ولكنها مع المقترحات الأخرى المقدمة بهدف الخصخصة الشاملة، سلبت الأراضي العامة المخلاة من الفلسطينيين المخولين بها والمحتاجين إليها أمسّ الحاجة.

بناء على ذلك، فلا غروَ أن يردّ الفلسطينيون بغضب حين طُلب منهم دفع المال لقاء الأبنية التي رسّخت الاحتلال في أراضيهم، أو أن يدفعوا أموالاً طائلة لقاءها ـ بالنظر إلى عرض الأسعار الإسرائيلي ـ أو يسمحوا بتخصيص الأموال التي يمكن رصدها لمصلحتهم الخاصة لهذا الغرض. وصرح الوزير الفلسطيني صائب عريقات أن الفلسطينيين غير مهتمين بشراء البنية التحتية وأخطروا إسرائيل بأن «تفكك المنازل وتأخذها بعيداً» ببساطة[٧]. وزعم جهاد الوزير، الأمين العام لوزارة التخطيط الفلسطينية أن «المستوطنات هي جسم غريب فُرِض على الفلسطينيين»، ولو كان الأمر عائداً إليه، «لأحال [المستوطنات] إلى كتلة نار كبيرة... حيث ينبغي على كل فلسطيني أن يأتي بمطرقة ويهوي بها على البناء»[٨]. في إسرائيل، فُسّرت هذه التصريحات الفلسطينية ومثيلاتها ـ كحال بيانات فلسطينية كثيرة ـ كخداع مزدوج في سياق المساومة على أسعار المنازل أكثر من كونها رفضاً جدياً؛ وعليه، استمرت إسرائيل «بالمقامرة» على سعر المستوطنات حتى الأسابيع الأخيرة التي سبقت الإخلاء. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، حضرتُ نقاشاً حول مصير مستوطنات غزة في شَمْل؛ مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني في رام الله، وهناك، قوبلت المقترحات القاضية بأن يقيم

(٦) Aluf Benn, "Arab Billionaire Offers to Buy Evacuated Gaza Settlements," *Ha'aretz*, 18/2/2005.

(٧) ورد في:
Greg Myre, "Homes of Israeli Settlers Pose a New Set of Anxieties," *New York Times*, 23/1/2005.

(٨) المصدر نفسه.

الفلسطينيون في المنازل الاستيطانية المخلاة بالاعتراض، وحتى بالنفور: «كيف يمكن لأي أحد أن يتوقع منا الإقامة في البيوت نفسها، ننظر من خلال النوافذ عينها، نستخدم الغرف عينها التي استعملها أولئك الذين اضطهدونا؟» فُهِمت العمارة باعتبارها إحدى الوسائل المباشرة للاحتلال. وقد بدت المستوطنات أيضاً في نظر أحد المتحدثين مسكونة بالأشباح ـ كان يشار إلى جهة المستوطنات في الضفة الغربية بـ تلّ جنين «تلّة الجنّ». في فلسطين/إسرائيل حيث يكون كل فعل استيطاني هو فعل امّحاء وإعادة إسكان ـ يعتبر كلّ جانب المواضع المختلفة عنه مسكونةً بالجن. وهنا، لا يوجد من هو محتل «أسبق» أو «أصلي»؛ لكن الأمر هنا أن تكون محتلاً تالياً ـ إما لأعداء الوقت الحاضر أو لحضارة تليدة حقيقية أو متخيّلة ـ وهذا شرط يحوّل السّكن في المدن القديمة، والمواقع الأثرية، وميادين الحروب، والقرى المدمرة إلى جملة أعمال متشابكة ثقافياً تفرض صيغة من التعايش أو تكون عابرة للسكن[٩]. لقد أصبح للأبنية دورٌ فعال في انكشاف الدراما السياسية، ليس الأمر فقط في النظر إلى المنازل الاستيطانية كمواقع مسكونة «بالأشباح»، بل بدا أنها قد اكتسبت سمة موضوعية أيضاً اعتُبرت العناصر المعمارية ـ الأسطح، والنوافذ، والأبواب، والجدران ـ بناء عليها متعضيات تنبض بالحياة. ولتطهيرها من الشرّ، يتوجب على المعماريين إحراقها، بحسب وجهة نظر الوزير، الأمر الذي سيؤدي إلى «انعتاق تطهّري»[١٠].

قامت معارضة إعادة الإسكان في المنازل الاستيطانية على دوافع أخرى صيغت بلغة تخطيط نمطية؛ إذ بينما يمكن للمنازل الاستيطانية أن تستوعب عائلات من ثلاثة إلى ستة أفراد، فإن العائلة الكبيرة النموذجية في غزة تعادل ضعف هذا العدد. فضلاً عن ذلك، اعتُبرت الـ ١٥٠٠ منزل المزمع إخلاؤها، إزاء الاحتياجات الملحة لإسكان أكثر من نصف مليون فلسطيني، أمراً غير جوهري في الغالب. تطلّعت الخطط التي وضعتها وزارة التخطيط الفلسطينية إلى هدم معظم المستوطنات وإعادة ترييف المناطق المخلاة. عُرضت عليّ الخطط الشاملة لمنطقة كتلة قطيف الاستيطانية الشاطئية من قبل

---

(٩) Anthony Vidler, *The Architectural Uncanny: Essays in the Modern Unhomely* (Cambridge, MA: MIT Press, 1994), pp. 3-62.

(١٠) Myre, Ibid.

خليل نجم، مدير عام وزارة التخطيط في رام الله، وقد لوّنت هذه الخرائط بظلال خضراء تتفاوت بين الأخضر الثابت والمنقّط، تحدد بدقة المحميات الطبيعية، والمناطق الترفيهية، والشواطئ التي ستحل محلّ المستوطنات المخلاة. وتناغم سيناريو الصفحة البيضاء(*) هذا تماماً مع يقظة الحنين إلى المرحلة التي سبقت الاحتلال، عندما كان بمقدور الغزاويين الوصول إلى مواقع كهذه تقع بين الكثبان الرملية البيضاء على شواطئ المتوسط(١١).

قبل بضعة أشهر من تقرير البدء بعملية الإخلاء، عُيّن جيمس وولفنسون (James Wolfensohn)، الرئيس السابق للبنك الدولي، في المكتب الذي أنشئ حديثاً للمبعوث الخاص بالانسحاب من غزة بالنيابة عن «اللجنة الرباعية الدولية (الرباعية)»؛ الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا الاتحادية؛ ويشهد ذلك على التزام دولي ومشاركة واسعين في المشروع، كما يلقي الضوء على طبيعة النهج الاقتصادي الذي أرادت مجموعة الأربعة تبنّيه. على الرغم من أن وولفنسون حاول التوسط بدايةً في عملية «انتقال سلمي لكلّ المنشآت»، وخصص نصف مليون دولار من ماله الخاص لإعادة شراء البيوت البلاستيكية الإسرائيلية ليستخدمها المزارعون الغزّاويون، إلا أن توقّعاتٍ اقتصادية أخرى دفعته لتغيير رأيه. في عمله بالتعاون مع البنك الدولي تحت رئاسة واحد من المحافظين الجدد الخبثاء؛ بول وولفويتز (Paul Wlfowitz)، ووفقاً لاستجابة البنك التلقائية لموضوع الخصخصة، شكل وولفنسون تحالفاً من المطورين العقاريين الأثرياء، من بينهم محمد العبّار، الذي كان مقرراً أن يستثمر رصيداً مالياً ضخماً لقاء عقود تأجير طويلة الأمد

(*) الصفحة البيضاء (Tabula rasa): واحدة من الأفكار التي تقوم عليها الفلسفة التجريبية، وفلسفة جون لوك أحد روادها. تنص هذه الفكرة على أن العقل البشري يوجد بداية كصفحة بيضاء لا شية فيها، خالية من كل أنواع المعرفة الحسية، بمعنى أن الإنسان يولد في هذا العالم من دون أن يعرف عن نفسه أو عن العالم شيئاً، وكل ما يكتسبه من معرفة بشرية وإلهية يأتي عن طريق التجربة الحسية. والمقاربة التي يرمي إليها الكاتب في هذا السياق باستخدام مصطلح الصفحة البيضاء، هي المشهد الطبيعي البكر قبل استيطانه (المترجم).

(١١) قرأت في نص المسودة المرفقة بملف التخطيط الذي عُرض عليّ: «لا يجبُ أن تستخدم الكتل الاستيطانية على مناطق الكثبان الرملية للتطوير المديني، وينبغي تطهيرها من جميع المقومات الاستيطانية... إنها أروع المشاهد الطبيعية؛ مناطق من المناظر الطبيعية وقيم الطبيعة النادرة والاستثنائية».

للأرض المخلاة والمشاع في مشاريع مختلفة للتنمية الخاصة[١٢].

تقويض مخيّم اللاجئين

بعد استعراضه لإمكانيات التطوير الأخرى، أراد منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا، تدمير «الفلل الاستيطانية» وإزالتها بغرض «إفساح المجال لإنشاء المباني الشاهقة»[١٣] لإسكان اللاجئين. ودرست وزارة التخطيط الفلسطينية بنفسها عروضاً قدمت لها من قبل مؤسسة سلام الشرق الأوسط، وهي مركز أبحاث مقره واشنطن العاصمة، التي اقترحت، على نحو مماثل لعمليات الإخلاء في الضفة الغربية، وجوب إعادة توطين اللاجئين في مستوطنات قريبة من المدن الفلسطينية[١٤]. كان أولئك الذين اقترحوا إسكان اللاجئين الفلسطينيين في منازل المستوطنات المهجورة، أو في الكتل الإسكانية ذات الطراز الأوروبي المبنية مكانها، يمشون في حقل ألغام سياسي. واعتقد عدد من الفلسطينيين أن المساعي لإنجاز الإسكان الدائم للاجئين تمثّل إلغاءً لطبيعة مخيم اللاجئين كمكان إقامة مؤقت وللدليل الملموس على الضرورة الملحة للمطلب الفلسطيني بالعودة إلى الأراضي التي هُجّروا منها عام ١٩٤٨. وكان امتلاك عنوانِ سكن في المخيم بالنسبة إلى كثير من اللاجئين شرطاً للمحافظة على عنوان السكن في المدينة أو القرية التي فقدوها. أحياناً، اعتُبر بناء منزل جديد في المخيم خيانة للقضية الدولية، وكان الجيل الشاب هو الرافض لخطط إعادة الإعمار بشكل رئيس[١٥].

---

(١٢) وقّع عباس مرسوماً حكومياً يقضي بإعادة الأرض للحكومة الفلسطينية، لكن القرار جوبه بالمقاومة. احتج بعض ملّاك الأراضي الفلسطينيين الذين امتلكوا بعض الأجزاء من هذه الأرض في الفترة التي سبقت بناء المستوطنات؛ وقد حصل بعضهم على دعم الميليشيات المحلية لدعم مطالبهم. كما طالبت حماس، قبل انتخابها، بجزء من الأرض مكافأة لها لطردها إسرائيل من غزة.

(١٣) Aluf Benn, "Pullout Still Poses Rubble Trouble," *Ha'aretz*, 13/7/2005.

(١٤) The Foundation for Middle East Peace, "Settlement Database and Suitability Assessment," <http://www.fmep.org/settlement_info/settlement_database.html>. or <http://asp.fmep.org/app/settlement/ShowSettlementTablePage.aspx>.

انظر أيضاً:

Palestinian Ministry of Planning, "Regional Plan of the Southern Governorates 2005- 2015," <http://withdraw.sis.gov.ps/english/RP.html>.

(١٥) يمكن لذلك بالذات أن يفسر لماذا تمّ تسجيل قيود ١٢,٠٠٠ فلسطيني كمقيمين في مخيمات اللاجئين مثل مخيم دهيشة في الضفة الغربية، بينما العدد الفعلي للمقيمين هو ٨,٠٠٠.

حافظت المنظمات السياسية الفلسطينية على حالة الشعور بالمؤقتية، من خلال إصرارها على إبقاء البنية التحتية في المخيمات في حدّ كفاءتها الأدنى. غالباً ما كانت مياه المجاري تطفو على سطح الأرض، ولا تتم زراعة الأشجار، كما جرى اجتناب أي أمارات توحي بالديمومة(١٦). بالمحصلة، أُبقي على مخيم اللجوء في حالة «حاضرٍ أورويلي أبديّ»(*) من دون ماضٍ ولا مستقبل. تبدّت هذه السياسة بوضوح في سبعينيات القرن الماضي، عندما نُظرَ إلى التوطين، تحت تأثير الأيديولوجية الماركسية التي تفشّت في أوساط منظمة التحرير الفلسطينية، كلعنةٍ على الثورة الفلسطينية؛ إذ تقوم «الثورة الأبدية» على إنكار المنزل كعلامة على الثقافة البرجوازية. كما شكّلت المحافظة على الظروف المؤقتة والقاسية في المخيمات جزءاً من حرب العصابات الثورية التي سمّيت بالفرنسية «السياسة في أسوأ حالاتها»، أي السياسة التي تجعل الظروف أشدّ سوءاً: كلما زادت الأمور سوءاً تعمّقت الأزمة، الأمر الذي سيفضي من ثَمَّ إلى الإسراع في بدء حلّ سياسي(١٧).

بالنتيجة، ليس مثيراً للاستغراب أن تسعى أساليب الثورة المضادة إلى الحضّ على التوطين. من «القرى الجديدة» التي بنتها بريطانيا في ماليزيا، مروراً «بمناطق توطين السّود» التي أنشأتها البرتغال في أنغولا، و«الدواوير/المخيمات» الفرنسية في الجزائر، وصولاً إلى «القرى الاستراتيجية» الأمريكية

(١٦) انظر هذا النقاش في السياق الخاص بإعادة إعمار مخيم جنين للاجئين في الفصل السابع من هذا الكتاب.

(*) أورويلي: نسبة للروائي والصحفي الإنكليزي جورج أورويل، وهو الوصف الذي عرّف به أورويل الوضع أو الفكرة أو الشرط الاجتماعي المدمّر لرفاه المجتمع الحرّ. ترمز الأورويلية إلى السياسة الوحشية للتحكم المفرط الشدة، والمتمثلة بالدعاية، والمراقبة، والتضليل، وإنكار الحقيقة، والتلاعب بالماضي (المترجم).

(١٧) كان الثوريون الماركسيون في القرن التاسع عشر أول من وظف هذه الاستراتيجية. اعتقدوا أنه يمكن تسريع عجلة التغيير بوساطة تنظيم أعمال عنف عشوائي لاستفزاز السلطة الحاكمة وحملها على خلع قناع الشرعية وتعرية نفسها أمام العمال والفلاحين بكل ما أوتيت من وحشية. تبدّت «السياسة في أسوأ حالاتها» بشكل واضح خلال سيرورة التحرير والثورة من فيتنام إلى الجزائر وأمريكا الجنوبية، حيث غالباً ما لجأ مقاتلو حرب العصابات إلى منع تحسين الظروف المعيشية، حتى إنهم دمّروا أحياناً المباني والخدمات التي يعتمد عليها السكان. نجح ذلك في تسييس السكان الذين ألقوا باللائمة على السلطة الحاكمة التي يتوجب عليها تأمين هذه المباني والخدمات. انظر:
Michael Ignatieff, *The Lesser Evil: Political Ethics in an Age of Terror* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004), pp. 61, 67-68 and 102.

في فيتنام، نُفّذت مشاريع التوطين كمقومات مركزية لاستراتيجيات «مكافحة التمرد» والتهدئة، وفي ذلك ما يثبت أن الردّ المبدئي على عنف المُستَعمَر تمثّل على الدوام برفع مستوى الضبط المكانيّ. اعتُبرت هذه المشاريع الإسكانية جزءاً من سياسة كولونيالية عامة، يشار إليها بتسميات مختلفة مثل: «العصرنة»، أو «التمدين»، أو «الحضارة»، أو «الاستصحاح»، أو «إبطال الفلاحة (de-peasantization)»، أو كما هو الحال في سياق حديثنا، «تقويض مخيّم» اللاجئين. لم تكن مخيمات اللاجئين في نظر جيش الدفاع موقعاً تقيم المقاومة وتنتظم فيه فحسب، بل بيئة اجتماعية ـ مادية تخلق هذه المقاومة. على امتداد عمر الاحتلال، سعى جيش الدفاع بصورة متكررة إلى تحديث البنية التحتية ورفع مستويات المعيشة في المناطق عينها التي يؤمن بوجود أعدائه فيها، وقد أراد من ذلك اجتثاث ما اعتقد أنه بيئة خصبة للسخط، لكنه ابتغى أيضاً إحداث عملية برجَزَة قسرية، يخلق من خلالها نقاط الضعف التي من شأنها تقليص حماسة السكان الحضريين لدعم المقاومة النشطة.

وفقاً لدراسة شاملة أعدّتها السوسيولوجية الفلسطينية نورما مصرية حزبون، فإنه لهذا السبب بالذات، احتلّت مسألة إعادة إسكان اللاجئين موقعاً مركزياً في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي منذ نهاية حرب ١٩٦٧، عندما سيطرت إسرائيل على غزة والضفة الغربية، حيث توضّعت عدة مخيمات للاجئين[١٨]. وساد الاعتقاد بين الساسة الإسرائيليين والضباط العسكريين بأن تحويل اللاجئين إلى سكان مدينة أو قرية يمثّل حلاً «لمشكلة اللاجئين»، التي اعتبرت بذاتها شرطاً أساسياً للصراع، وقد عكس ذلك

---

(١٨) Norma Masriyeh Hazboun, "Israeli Resettlement Schemes for Palestinian Refugees in the West Bank and Gaza Strip since 1967," (Palestinian Diaspora and Refugee Centre-Shaml), <http://www.shaml.org/publications/monos/mono4.htm#Introduction>.

انظر الإحصائيات الرسمية للأونروا حول مسألة إعادة إسكان اللاجئين فيما يأتي: الأونروا ١٩٥٠ ـ ١٩٩٠، خدمة اللاجئين الفلسطينيين، أونروا فيينا، مكتب المعلومات العامة، ١٩٩٠. وهناك أيضاً الأمم المتحدة: التقرير السنوي للجنة العامة للأونروا، السجلات الرسمية للتواريخ التالية: ١تموز/يوليو ١٩٧٣ ـ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٧٤؛ ١ تموز/يوليو ١٩٧٥ ـ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٧٦؛ ١تموز/يوليو ١٩٨٠ ـ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨١؛ ١ تموز/يوليو ١٩٨٥ ـ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٦.

انظر أيضاً:

Israel's Ministry of Defence, *Judea-Samaria and the Gaza District: A Sixteen-Year Survey (1967-1983* (Jerusalem: Ministry of Defence Publishing, 1983).

اعتقادهم بإمكانية اختزال المعضلات السياسية إلى معضلات اقتصادية ـ اجتماعية، أو حتى مدينية. ناقشت الحكومة الإسرائيلية المقترحات الأولى للبناء في المناطق المحتلة بعد حرب ١٩٦٧، وفي واقع الأمر، لم يكن النقاش متعلقاً ببناء المستوطنات الإسرائيلية فقط، ولكن بتوفير منازل جديدة للاجئين الفلسطينيين من غزة كذلك[١٩]. سعت خطة ألون[٢٠] في إحدى موادّها المركزية إلى «تصفية مشكلة اللجوء» من خلال إخلاء تدريجي للمخيمات إلى قرى وبلدات خاصة مُتخيَّلة، على أن تبنيها إسرائيل بمساعدة تمويل دولي في بعض الأجزاء القاحلة من الضفة الغربية وشمال سيناء على نحو مخصوص. تضمنت الخطة خطوطاً عريضة لبناء ثلاث قرى استيطانية تجريبية على المنحدرات الشرقية لصحراء الخليل، حيث ستقوم السلطات بمتابعة إمكانية تكيف عائلات اللاجئين الفلسطينيين مع طقس المنطقة القاسي من عدمها[٢١]. عام ١٩٦٨، كان رئيس الحكومة ليفي أشكول متردداً وغامضاً فيما يتعلق بمشاريع التوطين، لكنه روى، متذكراً الفترة التي أمضاها في أفريقيا، أنه «رأى كيف تسكن الأمم البدائية»، ودعمَ «بناء منازل مسبقة الصنع من أنواع مختلفة [في الأراضي المحتلة]...»[٢٢] لم تتمخّض هذه الخطط المبكرة عن شيء، لأن الحكومة اعتقدت أن من واجب المجتمع الدولي تمويل هذه البرامج؛ ومع معارضة الدول العربية للموضوع، كان متوقعاً أن يكون الدعم الدولي قليلاً.

أخذت محاولات إعادة إسكان اللاجئين منحًى قسرياً ومِن ثمّ عنيفاً؛ إذ لم يكن القصد من وراء تدمير مخيّمات الشاطئ، وجباليا ورفح للاجئين في العامين ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ على يد القوات العسكرية تحت قيادة آرييل شارون، قائد الجبهة الجنوبية آنذاك، توسيع الطرقات الداخلية وخلق خطة للسيطرة

(١٩) تقرير الكنيست، ٤ ـ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ (بالعبرية).

(٢٠) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٢١) Joseph Weitz, *My Diary and Letters to the Children* (Ramat Gan: Masadah Press, 1973), p. 292 (in Hebrew); Rana'an Weitz, *An Overview of the History of the Settlement in Israel* (Jerusalem: [n. pb.], 2003), pp. 95-98 (in Hebrew), and Yigal Allon, *In Search of Peace* (Tel Aviv: Hakibutz Hameuhad, 1989), p. 16 (in Hebrew).

(٢٢) Yemima Rosenthal, ed., "Levy Eshkol, the third Israeli Prime Minister, Jerusalem: State Archive, the Series for the Commemoration of Israel's Presidents and Prime Ministers," (Jerusalem, 2002), p. 582.

على المناطق الحضرية[٢٣]، وإنما تشريد اللاجئين الذين سيحتاجون إلى منازل جديدة بالضرورة، الأمر الذي سيجبر الحكومة من ثَمَّ على تنفيذ برنامج توطين اللاجئين. في مذكراته، أوضح شارون لاحقاً أن المخيمات «تولّد أكثر المشاكل خطورة... سيكون في إزالتها مرة واحدة وإلى الأبد فائدة جمّة لنا.. [و] علينا أن نبذل الجهود لتأمين إسكان لائق...»[٢٤] كان الهدف من تدمير ٦,٠٠٠ منزل في مخيم غزة للاجئين، وعلى لسان شلومو غازيت، «إخلاء ثلث السكان اللاجئين في القطاع، ما يقارب ٦٠,٠٠٠ ـ ٧٠,٠٠٠ نسمة، إلى أماكن جديدة...»[٢٥]. من أصل ١٦٠,٠٠٠ لاجئ في غزة، اقترح شارون في العام ١٩٧١ أن تقوم الحكومة بتوطين ٧٠,٠٠٠ داخل أحياء جديدة تُبنى في بلدات غزة، وينبغي إسكان ٧٠,٠٠٠ آخرين في مدن وبلدات الضفة الغربية، وفي مقترح مثير للجدل، يصار إلى إسكان الباقين ٢٠,٠٠٠ ـ ٣٠,٠٠٠ في البلدات الفلسطينية داخل إسرائيل[٢٦]. لم تحظَ هذه الفكرة بقبول الحكومة، لكنّ مساعي أخرى لإسكان اللاجئين قد جرى تنفيذها بدعم من وزير الدفاع موشيه دايان؛ فقد بُنيت بين عامي ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩ أربعة أحياء جديدة للاجئين بمحاذاة المخيمات الكبيرة في قطاع غزة، واشتملت على خطط إسكان كثيف على الطراز الإسرائيلي، في نسخة مكررة عن الخطط القائمة التي قدمتها وزارة الإسكان الإسرائيلية، وتولّى بناءها مطورون عقاريون فلسطينيون. أخذت الحكومة الإسرائيلية الزوار الأجانب في جولات تستعرض فيها المشاريع الإسكانية الجديدة، مدعية أن في ذلك برهاناً على حكمها المستنير ومساعيها لحل «مشكلة اللجوء» من خلال تأمين الإسكان اللائق. لكن دايان شرح المنطق السلوكي الذي انطوت عليه سياسته حين زعم أنه «طالما بقي اللاجئون في المخيم... سيقول أطفالهم أنهم جاؤوا من حيفا أو يافا؛

---

(٢٣) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٢٤) Ariel Sharon with David Chanoff, *Warrior, the Autobiography of Ariel Sharon* (New York: Simon and Schuster, 2001), p. 259.

(٢٥) ورد في:

Hazboun, "Israeli Resettlement Schemes for Palestinian Refugees in the West Bank and Gaza Strip since 1967".

(٢٦) Sharon with Chanoff, Ibid., pp. 258-260.

لكنهم إن انتقلوا إلى خارج المخيم، نأمل أن يشعروا بالتعلّق بأرضهم الجديدة»[٢٧]. جرى تنفيذ نهج آخر لتوطين اللاجئين في العام ١٩٧٤، عبر برنامج تضمن منح اللاجئين قطعة أرض بمساحة ٢٥٠ متراً مربّعاً، وتزويدهم بالوسائل اللازمة لبناء منازلهم الخاصة. وكان تقديم الدعم المالي لذلك مشروطاً بقيام اللاجئين بهدم منازلهم القديمة في المخيمات[٢٨] كان التهديد والهدم العشوائي ضمن المخيم، إضافة إلى زيارة الفلسطينيين المتعاونين مع الاحتلال لسكان المنازل، من الوسائل التي اعتمدتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإقناع اللاجئين المترددين. في المقابل، حرّمت منظمة التحرير الفلسطينية على اللاجئين قبول هذه العروض الإسرائيلية وقتلوا بعضاً ممن قبلوها، كما قتلوا عدداً من الفلسطينيين المتعاونين[٢٩].

استوفى البرنامج زخمه النهائي في العامين ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ عندما كان آرييل شارون في منصب وزير الدفاع، وانقرض بعد طرده من الحكومة أوائل العام ١٩٨٣ لدوره في المجزرة التي ارتكبتها الكتائب المسيحية في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين في لبنان. بحسب سجلات الأونروا، زوّدت إسرائيل اللاجئين بما مجموعه ١٠,٠٠٠ منزل خلال المدة الزمنية للبرنامج، لكنها بالكاد تمكنت من مجاراة المعدل السنوي للنمو السكاني الطبيعي في المخيمات الموجودة[٣٠].

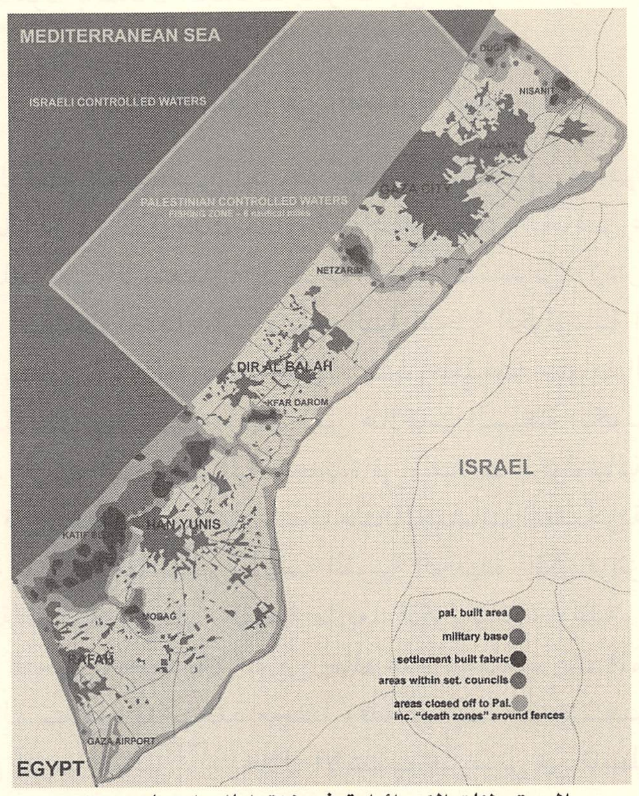
---

(٢٧) ورد في: Hazboun, Ibid.

(٢٨) تناقصت مساحة الأراضي مع وصول الليكود إلى السلطة عام ١٩٧٧ إلى ١٢٥ متراً مربعاً. وقد نوقش هذا التقليص باعتباره استجابة لنقص الأرض المناسبة، لكن يجب فهمه أيضاً على خلفية ارتفاع الطلب على الأرض لتوسيع المستوطنات اليهودية في قطاع غزة.

(٢٩) تعززت هذه السياسة مجدداً في عام ١٩٧٦، في سنوات حكومة رابين، عندما حاول وزير الدفاع شيمون بيريز استجداء رعايةٍ دولية لبناء منازل للاجئي غزة. وفي ضوء فهمه للحساسية الدولية تجاه تمويل علني لهذا الهدف، أنشأ سرّاً «الصندوق الائتماني للتطوير الاقتصادي وتأهيل اللاجئين»، الذي أدار الأموال الواصلة من جهات مانحة في الخارج بشكل سري، واستمر بتأمين الأراضي للاجئين. انظر: المصدر نفسه.

(٣٠) مشاريع الإسكان التي أقيمت للاجئين في غزة: المشروع الكندي، ١٩٧٢: ٨٩١ عائلة (٥,٣٧٠ فرداً) في ٤٨٨ منزلاً ـ مشروع الشقيري في خان يونس، ١٩٧٣: ١٣٥ عائلة (٨٤٨ فرداً) في ١٢٨ منزلاً ـ المشروع البرازيلي في خان يونس، ١٩٧٣: ٤٣٦ عائلة (٢,٨٢٠ فرداً) في ٤٢٢ منزلاً ـ مشروع الشيخ رضوان في مدينة غزة، ١٩٧٤: ٧٩٠ عائلة (٥,٠٢٩ فرداً) في ٨٠٩ منازل ـ مشروع الأمل في خان يونس، ١٩٧٩: ٨٠٢ عائلة (٤,٨٥٣ فرداً) في ٨٤٢ منزلاً. تضمنت المواقع حيث قُدّمت مساحات الأراضي والمساعدة المالية: موقع نصر في بلدة غزة، ١٩٧٤: بُني ٣٦ منزلاً على ٣٦ رقعة =



المستوطنات الإسرائيلية في غزة، إيال وايزمان ٢٠٠٥.

على الرغم من النجاح في بناء بعض الأحياء للاجئين مثل مخطط حي الشيخ رضوان شمال مدينة غزة الذي جرى إسكانه، وسمّته سلطات الاحتلال كفار شالوم (قرية السلام التي يشير إليها الفلسطينيون بتسمية ساخرة: حيّ شارون)، إلا أن البرنامج أخفق في كسر المقاومة الفلسطينية، بل إن بعض

= أرضية لـ ٣٦ عائلة (١٨٦ فرداً) ـ مشروع الشيخ رضوان، تموز/يوليو ١٩٧٦: خصصت فيه ١٠٠٠ رقعة أرضية لاستيعاب ١,١٨٦ عائلة (٧,١٩٠ فرداً) ـ مشروع بيت لاهيا في جباليا، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧: بُني ٤٧٢ منزلاً لـ ٨٣٢ عائلة (٥,٢٨٠ فرداً) ـ مشروع تل السلطان في رفح، نيسان/أبريل ١٩٧٨: ٩٤٣ منزلاً، ١,٠٤١ عائلة (٦,٣٩٩ فرداً) ـ مشروع الأمل في خان يونس، تموز/يوليو ١٩٧٩: ١٨٤ منزلاً، ٣٤٣ عائلة (٢,٠٨٤ فرداً) ـ مشروع رفح البرازيلي، تموز/يوليو ١٩٧٩: ١٠٩ منازل، ١٦١ عائلة (١,٠٨٣ فرداً) ـ موقع النزلة في بلدة غزة، نيسان/أبريل ١٩٨١: ١٦٨ منزلاً، ١٦٣ عائلة (١,١٩٥ فرداً). مصدر الأرقام هي الأونروا، مكتب الإسكان، غزة، حزيران/يونيو ١٩٨٩ و١٩٩١. ورد في: المصدر نفسه.

المناطق المأهولة بالسكان الجدد قد تحولت إلى مراكز للمقاومة[٣١].

إعادة الإسكان في العمارة المُحررة

كان الرفض الفلسطيني لعروض إعادة الإسكان في مستوطنات غزة المخلاة عام ٢٠٠٥ فوق ذلك مقاومةً للإغراء القوي الحاضر على امتداد تاريخ التخلص من الاستعمار؛ إذ جرت العادة أن تستولي الإدارات ما بعد الكولونيالية المتشكلة حديثاً على الأبنية والبنية التحتية الكولونيالية التي خلّفتها الأنظمة الاستعمارية وراءها بعد تفكيكها. تنحو عمليات استعادة الملكية على هذه الشاكلة إلى إعادة إنتاج بعض من علاقات السلطة الكولونيالية في الفضاء: إذ أقامت النخب المالية الجديدة في الفيلات الكولونيالية، والنخب السياسية في القصور، بينما استخدمت المنشآت العسكرية للجيوش الكولونيالية بعد إخلائها لدعم الأنظمة القومية الجديدة. فكّر فرانز فانون مليّاً في احتمالية فساد الحكومات القومية ما بعد الكولونيالية، وعليه، فقد حذّر، إبان حرب التحرير الجزائرية، أنه في حال عدم تدميرها، فإن «نموذج تنظيم المجتمع المستعمَر» قد يتحدد مجدّداً وفقاً لمخطط إعادة تنظيم المجتمع الكولونيالي إقليمياً ومادياً[٣٢]. خلال الانتداب البريطاني في فلسطين، أقامت القوات البريطانية في فترة الثورة العربية ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ سلسلة من المنشآت العسكرية قرب المدن الفلسطينية أو داخلها، واستُعملت معظم البنية التحتية العسكرية البريطانية التي بقيت في الأرض الإسرائيلية بعد حرب ١٩٤٨ كمراكز شرطة وقواعد عسكرية، وتوضّعت بعض من هذه القواعد، المبنية ضمن المناطق الفلسطينية، تماماً في المواقع حيث يمكنها أن تتابع مهمتها التكتيكية في السيطرة السكانية؛ المهمة التي أقيمت لأجلها في الأساس[٣٣]

(٣١) بحسب حزبون، ٩٥,٦ في المئة من اللاجئين المرحّلين في برنامج توطين الشيخ رضوان، يعتقدون أن مفهومهم للكفاح الوطني ودورهم فيه هما من القوة الآن بقدر ما كانت عليه الحال قبل الترحيل. انظر: المصدر نفسه.

(٣٢) Frantz Fanon, *The Wretched of the Earth* (London: Penguin, 2003), p. 27.

(٣٣) واحدة كهذه، المقاطعة في رام الله، كانت قد بُنيت أصلاً من قبل البريطانيين كمقر قيادة شرطة، ثم استُعمل كقاعدة وسجن من قبل الجيش العربي الأردني بين ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧، وبالصفة نفسها من قبل جيش الدفاع بعد عام ١٩٦٧. وفي عام ١٩٩٣، أصبح مجمع مركز قيادة عرفات حتى تمّ تدميره كاملاً تقريباً على يد الجيش الإسرائيلي في ربيع ٢٠٠٢.

كما حذّر بعض المشاركين في مباحثات المائدة المستديرة لمركز شَمْل في رام الله من مجاراة هذه النماذج الكولونيالية في إعادة الاستخدام، إذ يمكن للتكييف ما بعد الكولونيالي للمستوطنات الإسرائيلية المخلاة في غزة أن يولّد شيئاً من سمات الاحتلال، كالجفاء والعداوة والعنف، من خلال تحويلها إلى ضواحٍ فلسطينية «مترَفة». لقد خافوا أن يعجّل نظام الجدران، والأسوجة، وتقنيات المراقبة حول تلك المستوطنات في تحوّلها السلس إلى مجتمعات محلية منغلقة خاصة بالنخب الفلسطينية العائدة.

لم تستلزم العمارة الكولونيالية المُخلاة بالضرورة إعادة إنتاج بناها السلطوية السابقة، فقد تحوّلت أجزاء من البنية التحتية البريطانية المخلاة في الضفة الغربية وغزة إلى نوى لمخيمات اللاجئين. وكان مخيم بلاطة للاجئين في المدخل الشرقي لنابلس، ومخيم رفح للاجئين على الحافة الجنوبية لقطاع غزة قد أقيما ضمن قواعد عسكرية بريطانية. لكونها تنظّمت تبعاً لهندسةٍ شبكية عسكرية، خضعت هذه القواعد التي تحوّلت إلى مخيمات لجوء إلى تغيرات تضاريسية اعتباطية فرضها النشاط البشري اليومي. ولأنها عاجزة عن التوسع، تنامت هذه المخيمات على نحو مفرط خارج نسقها الأصلي، مشكّلة بيئات كثيفة متراصّة أشبه بالمتاهة. تبدّى إحباط الانتفاع بالمستوطنات الكولونيالية المخلاة فيما آل إليه مصير أولى المستوطنات الإسرائيلية التي أخليت. بلدة ياميت والمستوطنات الزراعية المحيطة بها في مثلث رفح على شاطئ سيناء الشمالي المتوسطي سوِّيت بالأرض بعد الإخلاء الذي نفذه وزير الدفاع آرييل شارون عام ١٩٨٢ التزاماً بمعاهدة السلام الموقعة مع مصر. انطوى تفكير شارون على رغبته اتقاء وجود «بلدة مصرية تعدّ مئة ألف على الحدود الإسرائيلية»(٣٤). على أية حال، تُركت المستوطنات الإسرائيلية في شاطئ سيناء على البحر الأحمر: نويبع، دَهَب/دي زهاف (Di Zahav)، وشرم الشيخ/العفيرة (Ophira)، بحالة سليمة وواجهت مصائر مختلفة. في محيط نواة البنية التحتية العسكرية والمدنية لبلدة العفيرة الإسرائيلية السابقة، تنامت شرم الشيخ لتغدو منطقة سياحية عالمية، تستقبل أكثر من مليون سائح سنوياً، ومطار شرم الشيخ، المشغول برحلات الطيران المُستأجرة التي تحمل

---

(٣٤) Sharon with Chanoff, *Warrior, the Autobiography of Ariel Sharon*, p. 400.

الأوروبيين في رحلات سياحية شاملة، هو مطار عسكري إسرائيلي سابق، والغريب أنه ما زال يحمل اسم مطار عفيرة. أما نويبع، المستوطنة الزراعية التعاونية الصغيرة من نمط الموشاف، فقد أصبحت مقراً لموظفي الشرطة المصريين وعائلاتهم. وأمنت مستوطنة الموشاف المخلاة والمنتجع الصحراوي، دي زهاف، البنية التحتية الضرورية لتوسع قرية دهب البدوية السياحية.

في ربيع وصيف العام ٢٠٠٥، شاركتُ إلى جانب مخططين فلسطينيين ونرويجيين (عُيّن الأخيرون كمستشارين في الوزارة منذ اتفاقية أوسلو) من وزارة التخطيط الفلسطينية، في وضع منهج آخر يتضمن صيغة معمارية لإعادة استخدام مستوطنات غزة. وفقاً لهذا المخطط، يصار إلى الانتفاع بأبنية المستوطنات لكن لغايات وظيفية أخرى غير الإسكان، إذ يتم تحويل الأبنية إلى مؤسسات عامة؛ مستشفيات، عيادات، مدارس، مؤسسات أكاديمية، مراكز تدريب، مراكز تعليمية وثقافية. وقد فكّرنا أنه إن كان لجغرافيا الاحتلال أن تتحرر، فيتوجب أن تنقلب إمكانياتها ضدّها. في أيار/مايو ٢٠٠٥، قبل أربعة أشهر من تقرير البدء بالإخلاء، نجحت وزارة التخطيط في إقناع باقي أعضاء الحكومة الفلسطينية، الذين كان لكل منهم مطالب وخطط تتعلق بالمستوطنات، بتخصيص الأبنية في ثلاث مستوطنات، هي موراج، نتساريم، وكفار داروم، كمؤسسات عامة. وكانت هذه المستعمرات الثلاث الصغيرة، المبنية استراتيجياً كمواقع حدودية خارج الكتل الاستيطانية الرئيسة، تعتبر، من وجهة النظر الإسرائيلية، «معزولة»، لكنها بطبيعة الحال كانت قريبة جداً من البلدات الفلسطينية التي بنيت في مواجهتها، بل ملاصقة لها غالباً وتشكل امتداداً لبنيانها على الأرجح. تمثل التحدي المعماري في ترشيد مجموعة من المؤسسات العامة ضمن الهياكل المحلية التي تتكرر في المنازل الاستيطانية المخلاة. ولهذه الغاية، خصصت مستوطنة موراج كمركز تعليم زراعي ملحق بجامعة غزة، على أن يتم تعديل منازلها المخصصة لعائلة واحدة بحيث تستخدم كقاعات دراسة، مكتبات، ومرافق تخزين؛ كما تُكرّس بعض الحدائق الصغيرة الخاصة، الحقول المحيطة والبيوت البلاستيكية، لتعليم البَستَنَة. في هذه الأثناء، تقرر أن يتمّ تخصيص البنية التحتية القائمة في كفار داروم لمصلحة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لاستخدامها كمستشفى

وحرم جامعي طبي. أما مرافق التخزين الزراعية الضخمة لمستوطنة نتساريم، الأقرب إلى غزة، فقد خُصصت لتأمين التسهيلات اللازمة لميناء غزة الذي تقرر بناؤه على امتداد الشاطئ القريب. ويُصار إلى تحويل الجزء السكني من مستوطنة نتساريم، الذي يشتمل على حوالى خمسين منزلاً صغيراً مخصصاً لعائلة واحدة، إلى مركز تعليمي. وفي هذا المركز، خصصنا قسماً لأرشيف الوثائق المتزايد، الشهادات، الأفلام والصّور التي جُمعت على نطاق واسع من قبل المنظمات الدولية والمحلية والمنظمات غير الحكومية طوال فترة الاحتلال.

أمكن للمؤسسات العامة التي تحتل النسيج الطبيعي للأبنية الحضرية أن تنتج نمطاً جديداً من المؤسسات. كان بالإمكان وضع تصوّر لإلغاء جغرافيا الاحتلال برمتّها في الضفة الغربية، مع استخدام كلّ من المستوطنات السكنية المخلاة لغاية تختلف عن تلك التي خصصت وبنيت لأجلها.

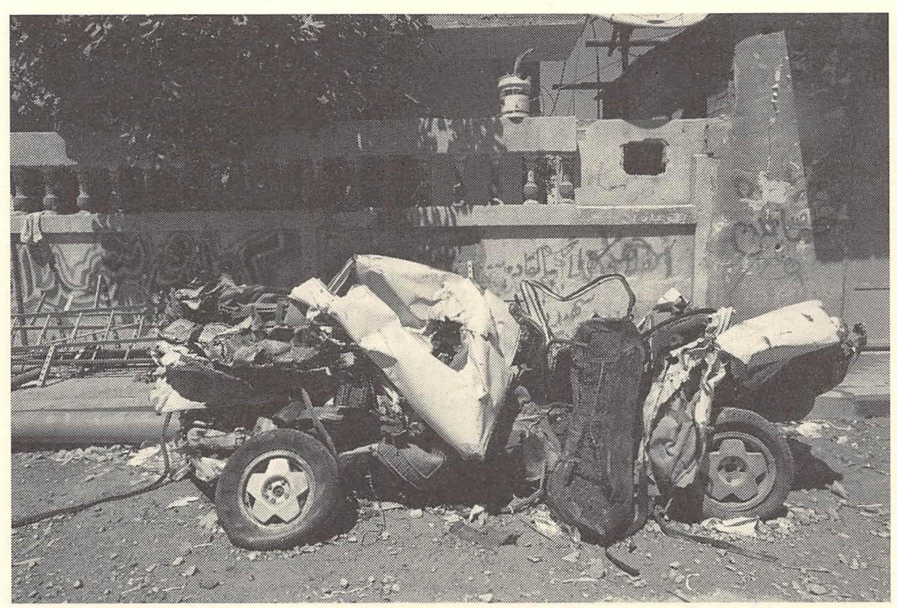
في نهاية المطاف، لم يكن ثمّة شيء يُعاد استخدامه؛ فقد عمدت الحكومة الإسرائيلية تلبية لدوافعها التدميرية الباطنية، وخشيةً من محاولات المستوطنين العودة إلى منازلهم، إلى إصدار أوامرها للجيش بتدمير المستوطنات بجملتها. بناءً على توقعات البنك الدولي، قاربت كمية الأنقاض الكلية المتولدة عن عملية الهدم ١,٥ مليون طنّ، ما يعادل حمولة ٦٠,٠٠٠ ـ ٨٠,٠٠٠ شاحنة. وقد فرض التدمير وإزالة الأنقاض معضلة لوجستية مربكة بالنظر إلى أن بعض الأبنية احتوت كميات كبيرة من الأسبستوس. وقعت إسرائيل اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تدفع إسرائيل بموجبها للبرنامج مبلغ ٢٥ مليون دولار، الذي يتلقى المقاولون الفلسطينيون عن طريقه المال اللازم لفرز أنقاض الأبنية المهدمة، وإزالتها، ورصّها وتخزينها. في ظل انعدام الاستثمار الدولي وإمكانية العمل في إسرائيل وفرص تصدير البضائع تحت الحصار الإسرائيلي الأبدي، كانت أمراً مثيراً للسخرية تلك النغمة الخيّرة التي اتشحت بها تسمية إسرائيل للهبة المالية التي منحتها لتنظيف الخراب الذي خلفته كمشروع «هدف إلى إنعاش الوضع الاقتصادي لقطاع غزّة»[٣٥].

---

(٣٥) في المؤتمر الصحافي اليومي لمكاتب الأمم المتحدة للناطق الرسمي باسم الأمين العام والناطق الرسمي باسم رئيس الهيئة العامة. انظر:

=

يتمّ الآن جرّ هذا الحطام ـ المؤلف من خليط المنازل، والمباني العامة، والكُنُس، والتحصينات والقواعد العسكرية المسحوقة، التي مثّلت جميعاً حتى وقت متأخر المشروع الكولونيالي الإسرائيلي في غزة ـ إلى مياه المتوسط، حيث تودع هناك على هيئة قوسٍ ضخم، أشبه بكاسر أمواج حول الموقع الذي كان مقرراً فيه بناءُ ميناء غزةً المعدّ لاستقبال السفن الضخمة. ينتصب هذا الرصيف الترابي الضخم الساكن ـ باعتبار أن بناء الميناء سينتظر إلى الأبد ليحظى بالتصريح الأمني الإسرائيلي ـ في النهاية كبرهانٍ على الاستخدام الأمثل لعمارة الاحتلال الإسرائيلي.



بقايا سيارة بعد اغتيال إسرائيلي موجَّه. خان يونس، غزة، ميكي كراتسمان ٢٠٠٥.

= <http://www.un.org/News/briefings/docs/2005/db051222.doc.htm>.

انظر أيضاً:

Aluf Benn, "Debris from Gaza Homes Razed in Pullout May Be Sent to Sinai," *Ha'aretz*, 14/7/2005.

الفصل التاسع

اغتيالات موجَّهَة: احتلال من الجوّ

الطائرة المقاتلة هي جوهر الحضارة الحديثة... تحلّق عالياً فوق الخيّر والشرير، إلهة سماوية شهيتها مفتوحة دائماً للقرابين.

عزمي بشارة

يوم ١٣ أيلول/ سبتمبر ـ اليوم الذي انقشع فيه غبار الدمار ـ حين أكملت إسرائيل إخلاءها لقطاع غزة، نُقلت نقاط ارتكاز قوى الاحتلال إلى المجال الجوي فوق القطاع، إلى المياه الإقليمية قبالة ساحله، وإلى المحطات الحدودية على طول الأسوجة الذي تفصل القطاع عن باقي العالم. انقلبت جغرافيا الاحتلال بالنتيجة تسعين درجة تماماً: لم يعد «الشرق» المتخيل ـ الكائن الغريب بالنسبة إلى الكولونيالية ـ وراء الأفق بعد الآن، بل هو الآن تحت الاستبداد الشاقولي للحضارة الغربية المحمولة جوّاً، التي أمكن لها التحكم عن بعد بمنصاتها التكنولوجية، مجسّاتها وذخيرتها الأكثر تعقيداً وتقدّماً في الفضاء العُلوي.

منذ بداية الانتفاضة الثانية، ومع القيود التي تحدّ من إمكانية حفاظها على حضورها الدائم على الأرض عبر المناطق الفلسطينية، زادت إسرائيل من اعتمادها على منطق تكتيكي تَمثّل في السعي إلى تمزيق المقاومة الفلسطينية السياسية والمسلّحة من خلال اغتيالات موَجَّهة، وأعني: عمليات إعدام خارج الإطار القانوني للدولة، تُجرى من الجو في أغلب الأحيان[١].

---

(١) أشيرَ إلى هذه الهجمات بـ: «القتل الموَجَّه»، و«الاغتيالات»، و«الاغتيالات الموجَّهة»، و«التصفيات»، و«إعدامات خارج نطاق القضاء»، و«الوقاية المركَّزة». ثمة آثار تترتب على اختيار المصطلح بالنسبة إلى أولئك المدافعين عن شرعية العمل أو المعارضين له. اخترتُ استعمال مصطلح «الاغتيالات الموجَّهة» كتوليفة تجمع بين المنطق العملياتي وتعريف الفعل غير القانوني.

في واقع الأمر، كان الشرط المسبق للسياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بالانسحاب المناطقي هو أن تكون أجهزتها الأمنية قادرة على الاحتفاظ بالسيطرة على المناطق المخلاة عبر وسائل مغايرة للهيمنة المحلية. شاركت خلية تفكير (Think Tank) تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي تسمّى «الفريق البديل» (كما لو كانوا أبطال كتاب هزلي) في مراجعة مسألة الأمن الإسرائيلي بعد إخلاء غزة، وقد أقرّوا بأنه: «سواء كنّا موجودين بشكل محسوس في المناطق أم لا، ينبغي أن نبقى قادرين على إثبات كفاءتنا في السيطرة والتأثير عليها...»[٢]. أشار هؤلاء، إضافة إلى مخططين عسكريين آخرين، إلى الاحتلال الذي سيعقب الاحتلال - السيطرة على الفلسطينيين بعد إتمام إخلاء المجال الأرضي لقطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية - بمصطلح «الاحتلال المستتر»، و«الاحتلال المحمول جوّاً» و/أو «الاحتلال بالتواري»[٣]. إن تمكّن سلاح الجو الإسرائيلي من الاحتفاظ بقدرته على «الرقابة وإلحاق الضربات» بصورة منتظمة فوق الأراضي الفلسطينية، كان أحد الأسباب الرئيسة للدعم الشعبي ولثقة حكومة شارون في إمكانية تنفيذ انسحابات على الأرض من جانب واحد، ولقلب منطق الاحتلال بالنتيجة. تشهدُ إقالة شارون لرئيس الأركان موشيه يعالون واستبدال قائد سلاح الجو والطيار السابق به دان حالوتس، قبل بضعة أشهر من إخلاء أرض غزة، على التحول الملموس في التركيز العسكري من الأرض إلى الجو، وفي قبول الحكومة

(٢) Yedidia Ya'ari and Haim Assa, *Diffused Warfare: War in the 21st Century* (Tel Aviv: Miskal-Yediot Aharonot Books and Chemed Books, 2005), pp. 9-13 (in Hebrew).

يقدم هذا الكتاب موجزاً لتطور المواقف داخل «الفريق البديل» وتحت تأثير معهد أبحاث النظرية العملياتية. وتولى إدارة هذا الفريق يديديا يعاري (Yedidia Ya'ari)، القائد السابق لسلاح وقوات البحرية الإسرائيلي، وحاييم آسا (Haim Asa)، العضو السابق في خلية تفكير (Think Tank) مشابهة تابعة لسلاح الجو. انتسب إليها أيضاً الطيار في سلاح الجو درور بن ديفيد، واللواء غادي آيزنكوت واللواء أفيف كوخافي. وأوكل إلى العميد بيني غانتز تنفيذ هذه الدراسة في جيش الدفاع. كان «الفريق البديل» يعمل بالتعاون مع مجموعة «التغيير» الأمريكية تحت إشراف وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد. في العام ٢٠٠٦، حلّ رئيس الأركان دان حالوتس «الفريق البديل». هناك عدد كبير من الفرق المشابهة والأصغر حجماً تحمل الأهداف عينها، ومنها على سبيل المثال مركز الأبحاث العسكرية لدراسة البيئة التكتيكية بإدارة غابريل سيبوني. انظر:

Gabrial Siboni, "The Importance of Activity," *Bamahane* [In the Camp: IDF's Official Journal] (31 December 2004), pp. 14-18 (in Hebrew).

(٣) نُحت المصطلح الأخير في برنامج مشترك بين قائد السرب المقاتل الأسبق درور بين ديفيد والباحثين في معهد أبحاث النظرية العملياتية. انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

الإسرائيلية لتعويذة حالوتس: «التكنولوجيا بدلاً من الاحتلال»[٤]. قبل أن تدفعه نتائج حرب ٢٠٠٦ في لبنان إلى استيعاب الموضوع على نحو مغاير، عُرف حالوتس بوصفه النصير الأقوى للاعتقاد بإمكانية إحلال القوة الجوية تدريجياً محل القوات البرية في عدد من وظائفها التقليدية. وفي سياق محاضرة ألقاها في كلية الأمن القومي العسكرية عام ٢٠٠١، أوضح أن «كفاءة سلاح الجو اليوم تحيل بعض الفرضيات التقليدية ـ مثل القول في أن النصر يعادل الأرض ـ إلى فرضيات بائدة»[٥]. وبالفعل، طوال سنوات الانتفاضة الثانية، انصبّت جهودٌ كبرى على تطوير و«إتقان» تكتيكات الاغتيالات الموَجَّهة من الجو. بوصفها «منهجاً اضطرارياً استثنائياً ونادراً»، أضحت هذه الاغتيالات الشكل الأكثر شيوعاً لهجمات سلاح الجو. بحسب إفرايم سيغولي ـ قائد حوّامة والرئيس السابق لقاعدة بلماخيم الجوية الواقعة في منتصف الطريق بين تل أبيب وغزة، وهي القاعدة التي انطلقت منها معظم غارات الاغتيال بالحوّامة، وتحولت مؤخراً إلى مقرّ لأكبرِ أساطيل الطائرات من دون طيار القاتلة ـ فقد غدت «التصفيات الموجَّهة من الجو المكوّن المركزي لعمليات جيش الدفاع، وجوهر «الحرب» التي يشنّها بكل معنى الكلمة». فوق ذلك، زعم سيغولي في حديث له في أيار/مايو ٢٠٠٦ أن «العزم على «إجادة» هذه العمليات قد تمثّل في بدء الصناعات الأمنية الإسرائيلية تكثيف [جهودها إلى حد بعيد] لتطوير الأنظمة التي تخدم هذا المنطق العملياتي» بصورة رئيسة[٦].

---

(٤) دافع حالوتس على الدوام عن التكنولوجيا التي استخدمها في الاغتيالات المنفَّذة من الجو، حتى عندما تسببت بمقتل المارّة بانتظام. وحين سُئلَ عن ردة فعله إزاء مقتل عدد من المدنيين في إحدى عمليات الاغتيال الموجّهة، ردّ بحجّته الشهيرة: «إذا أردتم معرفة ما أحس به عندما أطلق قنبلة، سأخبركم: أشعر بارتجاج بسيط في الطائرة نتيجة إطلاق القنبلة، يختفي بعد ثانية. هذا كل ما في الأمر، وهذا ما أشعر به». انظر:

Vered Levy-Barzilai, "Halutz: The High and the Mighty," *Ha'aretz*, 21/8/2002.

(٥) Israel Harel, "The IDF Protects Itself," *Ha'aretz*, 29/8/2006.

في مناسبة أخرى، وبينما كان لا يزال رئيساً لسلاح الجو، نُقل عن حالوتس قوله: «ما حاجتكم إلى المخاطرة بجنود المشاة... يمكنني حلّ [الوضع] اللبناني برمّته من الجو في غضون ٣ ـ ٥ أيام أو أسبوع كحدّ أقصى». انظر:

Amir Rapaport, "Dan Halutz is a Bluff: Interview with Shimon Naveh," *Ma'ariv* (Yom Kippur Supplement), 1/10/2006.

(٦) مقابلة مع إفرايم سيغولي، تل أبيب، ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٦.

انخرطت معظم الدّول في مناسبات مختلفة بعمليات اغتيال استهدفت القيادات العسكرية والسياسية لأعدائها؛ وليست إسرائيل استثناءً، وقد اعتمدت على الاغتيالات في صراعها مع المقاومة الفلسطينية واللبنانية لسنوات عديدة[٧]. منذ بداية انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وعلى نحو متزايد منذ إخلاء غزة، أضحت الاغتيالات الموجَّهَة أكثر أشكال الهجمات العسكرية الإسرائيلية تأثيراً وتواتراً. ومنذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية العام ٢٠٠٦ قُتل ٣٣٩ فلسطينياً في عمليات اغتيال موجَّهَة، وكان ٢١٠ منهم فقط أهدافاً مقصودة، بينما قُتل الباقون، ٤٥ منهم كانوا أطفالاً، لأن حظهم العاثر قادهم إلى التواجد في المكان والزمان الخطأ[٨]، كما شملت قائمة المُغتالين معظم القادة السياسيين لحماس.

لا يمكن فهم سياسة الاغتيالات الموَجَّهة، وهو ما يرمي هذا الفصل من الكتاب إلى إيضاحه، وفقاً لمنطق درءِ الإرهاب وحده، إنما بالأحرى، على ضوء تحولها إلى أداة سياسية تسعى إسرائيل من خلالها إلى الاحتفاظ بسيطرتها في المناطق الفلسطينية التي انسحبت من أراضيها، ومن ثَمّ الاحتفاظ بالبعد الإقليمي.

«التكنولوجيا بدلاً من الاحتلال»

قادَ التفاؤل المفرط والمزمن بالقوة الجوية أجيالاً متعاقبة من الطيارين - منذ أوّل منظّر للقصف الجوي؛ الإيطالي جوليو دوهت (Giulio Douhet) بداية القرن العشرين، وصولاً إلى الوقت الحاضر - إلى الاعتقاد في أن من شأن التطورات التكنولوجية المُبتكرة إتاحة الفوز بالحرب من الجو، حيث يروّع

(٧) نُفِّذت هذه الاغتيالات إما بغرض الانتقام (كما في اغتيال أولئك المشاركين في مجزرة الألعاب الأولمبية في ميونيخ)، أو في محاولة لمنع الهجمات (كما في اغتيال خبير صناعة القنابل الرئيس يحيى عياش عام ١٩٩٦ في غزة)، أو بهدف «قطع رأس» التنظيم المعادي؛ قُتل نائب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية خليل الوزير (أبو جهاد) لهذا السبب في تونس ١٩٨٨، واغتيل الأمين العام لحزب الله عباس الموسوي بهجوم إسرائيلي جوي عام ١٩٩٢، وقُتل رئيس حركة الجهاد الإسلامي فتحي الشقاقي في مالطا على يد عملاء الموساد عام ١٩٩٥. وذُكر أن ياسر عرفات قد نجا من أكثر من ست محاولات اغتيال.

(٨) «مقتل ٦٨٣ شخصاً خلال العام ٢٠٠٦،» بتسيلم (٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦)، <http://www.btselem.org/arabic/press_releases/20061228>.

القصف السياسيين ويحملهم على الخضوع، ويتم ترويض السكان المحليين بوساطة القوة الجوية. يمكن القول بالمحصلة إن هَوامَ الاحتلال الجوي غير المكلف، أو «الكولونيالية المُطبّقَة جوّاً»، قديم قدمَ الأسلحة الجوية نفسها. في عشرينيات القرن الماضي، افتُتن ونستون تشرشل، وزير الدولة لشؤون الحرب والقوات الجوية، بخيارات بديلة؛ ميكانيكية ومتجرّدة، تتمتع بالكفاءة الاقتصادية والسرعة والنظافة، تصوّرَ أن بإمكان القوة الجوية توفيرها خلافاً لمهام السيطرة الكولونيالية المكلفة والمرهِقة. وبعد أن شجعه نجاح الهجوم الجوي القاتل على الزعيم القبلي لأرض الصومال في إحباط التمرّد، اقترح تشرشل تكييف الطائرة وإعدادها لأداء مهمات حفظ الأمن في عموم الإمبراطورية. أقنع تشرشل الحكومة البريطانية في عام ١٩٢٢ بالاستثمار في سلاح الجو، وعرض على سلاح الجو الملكي مبلغ ٦ ملايين جنيه إسترليني لتولي السيطرة على العراق بدلاً من الجيش الذي كانت تكاليفه قد بلغت حتى حينه ١٨ مليون جنيه إسترليني(٩). رأت السياسة المسماة «التحكم من دون احتلال» في سلاح الجو الملكي بديلاً موفقاً لقوات الجيش النظامية المكلفة. وقد ذكر السير بيرسي كوكس (Percy Cox) المندوب السامي في بغداد أنه مع نهاية العام ١٩٢٢ «في ثلاث مناسبات [على الأقل]، كانت طلعات الطيران [كافية لإنهاء] النزاعات القبلية. وفي مناسبة أخرى... ألقت الطائرات قنابل على الشيخ وأتباعه الذين رفضوا دفع الضرائب واحتجزوا المسافرين وشنوا هجمات على مراكز الشرطة»(١٠) كما ذكرَ آرثر هاريس (Arthur Harris) «القاذف» (Bomber) (لُقب بذلك نسبة إلى حملات القصف الشهيرة التي شنها على أحياء الطبقة العاملة الألمانية حينما كان قائداً لجناح القصف في سلاح الجو الملكي أثناء الحرب العالمية الثانية) بعد مهمّة له في العراق عام ١٩٢٤: «يعي العربي والكردي الآن المعنى الحقيقي للقصف على مستوى الضرر

(٩) Sven Linqvist, *A History of Bombing*, translated by Linda Haverty Rugg (New York: The New Press, 2000), entry 101.

(١٠) Philip Anthony Towle, *Pilots and Rebels: The Use of Aircraft in Unconventional Warfare, 1918-1988* (London: Brassey's Defence Publishers, 1989), p. 17, and David Willard Parsons, "British Air Control: A Model for the Application of Air Power in Low-intensity Conflict?," *Airpower Journal* (Summer 1994), <http://www.airpower.maxwell.af.mil/airchronicles/apj/apj94/parsons.html>.

والإصابات. هم يعلمون أنه في غضون ٤٥ دقيقة يمكن عملياً إبادة قرية كاملة مع قتل ثلث قاطنيها أو إصابتهم»[١١]. طبّق سلاح الجو الملكي الطرائق التي طوّرها في أرض الصومال على الثورات في مصر، دارفور، الهند، فلسطين (خلال الثورة العربية ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ بشكل رئيس)[١٢]، وأفغانستان في جلال آباد وكابول. مؤذناً بولادة منطق الاغتيالات الموجَّهَة، تباهى هاريس لاحقاً بأنه أمكن الفوز بالحرب من خلال ضربة واحدة على قصر الملك[١٣].

بالمثل، اعتقدت سلاح الجو الإسرائيلي على ضوء إيمانها «بالاحتلال المطبَّق جوّاً» بإمكانية استبدال شبكة نقاط المراقبة المرتبطة عبر التضاريس الأرضية من خلال ترجمة تصنيفات «العمق»، و«المتراس»، و«الذروة»، و«الإغلاق»، و«البانوراما» إلى معانٍ جديدة: «الدفاع الجوي في العمق»، «السموات المكشوفة»، «الاستطلاع الجوي»، «الإغلاق المطبَّق جواً»، و«الرادار البانورامي». تجسّد ذلك في جمع محموم للمعلومات الاستخبارية وفق منهج «المكنسة الكهربائية»، وأجهزة الاستشعار الخارجة من الطائرات من دون طيار، وطائرات الاستطلاع الجوي، والحوامات الهجومية، والبالونات من دون طيار، وطائرات هوك ـ آي للإنذار المبكر، والأقمار الاصطناعية العسكرية، التي تقبض جميعاً على معظم الإشارات المبثوثة في الفضاء الفلسطيني. منذ بداية الانتفاضة الثانية، أنفق سلاح الجو مئات الآلاف من ساعات الطيران، تحصد المعلومات المتدفقة عبر شبكة من منصات الدفاع الجوي التي وضعت لاحقاً رهن إشارة وكالات الاستخبارات المختلفة وغرف القيادة والتحكم. وفي أي منطقة طوّقها جيش الدفاع سابقاً بالأسوجة والمتاريس ووضع نقاط التفتيش على الطرق الحيوية، يقوم الاحتلال الجوي اليوم بإغلاقها من خلال إلقاء منشورات على القرى

---

(١١) ورد في:

David J. Dean, "Air Power in Small Wars: The British Air Control Experience," *Air University Review*, vol. 34, no. 5 (July-August 1985).

(١٢) المصدر نفسه؛

David Omissi, *Air Power and Colonial Control: The Royal Air Force, 1919-1939* (Manchester: Manchester University Press, 1990), and David MacIsaac, "Voices from the Central Blue, the Air Power Theorists," in: Peter Paret, ed., *Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age* (Oxford: Oxford University Press, 1986), pp. 624-647, esp. p. 633

(١٣) Linqvist, *A History of Bombing*, entry 102.

ومخيمات اللاجئين حول المنطقة كي يتم إغلاقها، معلناً أنها خارج الحدود، ثم يعمد إلى استهداف كل من يحاول دخولها. بهذا الأسلوب عينه، أُبقيت المستوطنات المخلاة في الجزء الشمالي من غزة «خارج الحدود» منذ الإخلاء عام ٢٠٠٥. وبعد الإخلاء، استُبدلت بالجرافات العسكرية (في عملية حملت اسماً مُشَفّراً هو «طرقة على الباب») طائرات قاذفة بغرض هدم المنازل. تُشرك هذه الطريقة الجديدة عامل هاتف في سلاح الجو يقوم بإجراء اتصالات تلفونية مع ساكني المنزل المُراد تدميره كما حدث في ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ لمنزل عائلة عبد الرحمن في مخيم جباليا للاجئين:

يوم الخميس ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، اتصل أحدهم بمنزل عبد الرحمن في جباليا مدعياً أنه من جيش الدفاع. كان الهاتف مقطوعاً لأن الفاتورة لم تُدفع لشركة الهاتف الفلسطينية، لكن جرى تفعيله لإجراء هذه المكالمة. أجابت زوجة عبد الرحمن، أم سالم، على المكالمة. . . . [وقال المتحدث على الطرف الآخر من الخط]: «أخلوا المنزل على الفور وأخطروا الجيران»، فسألته: «من يتكلم؟» فكان الجواب، «جيش الدفاع»، سألت مجدداً، لكن محاورها كان قد أغلق الخط، حاولت أم سالم استعمال الهاتف لكن الخط انقطع من جديد. . . غادرت العائلة بأكملها من دون أن تتمكن من حمل أي غرض. في الساعة الثانية عشرة منتصف الليل قصفت حوامة عسكرية البيت ودمّرته تماماً[١٤].

تخطيط عملياتي

تعتمد الجوانب العملياتية للاغتيالات الموجَّهة من الجوّ على التطورات العسكرية التي تولّدت إبّان حرب إسرائيل في لبنان خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. في شباط/فبراير ١٩٩٢، كان الأمين العام لحزب الله عباس الموسوي أول من قُتل في اغتيال نُفّذ من الجو عندما حلقت مجموعة من الحوامات الإسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية قادمة من جهة البحر المتوسط، فهاجمت موكبه وقتلته وأفراد عائلته. ووقعت أولى

(١٤) Darryl Li, "Gaza Consultancy-Research Findings, 20 to 27 August 2006," (draft submitted to B'Tselem), 10 September 2006, Testimony no. 3287 (Unpublished).

حوادث الاغتيال الموجّهة من الجو في المناطق الفلسطينية يوم التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ٢٠٠٠ حينما أطلق قائد حوّامة أباتشي إسرائيلية صاروخاً أمريكي الصنع «نار الجحيم» مضاداً للدروع على سيارة أحد كوادر حركة فتح حسين محمد عبيات في بيت ساحور قرب بيت لحم، متسبباً في مقتله ومقتل سيدتين؛ رحمة شاهين وعزيزة محمود دنون، اللتين كانتا تمشيان بالقرب من السيارة عندما انفجرت في منتصف الشارع. وأعلن الناطق باسم جيش الدفاع أن عملية القتل كانت جزءاً من «سياسة جديدة للدولة»[١٥]. في السنوات الأخيرة، أضحت غزة أكبر مختبر في العالم لتجارب الاغتيالات المنفَّذة من الجو. أبدت الإدارة الأمريكية احتجاجاً واهياً إزاء عمليات الاغتيال الإسرائيلية، وبكل بساطة طالبت إسرائيل دبلوماسياً بأن «تأخذ بعين الاعتبار نتائج أعمالها»، مقترحة انخراط فروع مختلفة من القوى الأمنية الأمريكية في عمليات اغتيال غير مُعلنة باستخدام طائرات من دون طيار في الشرق الأوسط: «دراسة أداء سلاح الجو الإسرائيلي ونتائجه لاستخلاص دروس تفيد منها في حربها الخاصة»[١٦].

أوضح إفرايم سيغولي أن الاغتيالات الموجَّهَة كانت «قصة نجاح قامت على تعاون عالي المستوى بين جهاز الأمن العام (شين بيت) وسلاح الجو»[١٧]. بادئ ذي بدء، جرى تلقيم الأداء الميكانيكي للاغتيالات

---

(١٥) Orna Ben-Naftali and Keren Michaeli, ""'We Must not Make a Scarecrow of the Law": A Legal Analysis of the Israeli Policy of Targeted Killings," *Cornell International Law Journal*, vol. 36, no. 2 (Spring 2003), p. 234, footnote 22.

(١٦) الاقتباس منقول عن سيغولي (Segoli) في مقابلة أجريت معه. في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، دُمّرت سيارة كانت تسير في إحدى المناطق النائية في اليمن عندما استهدفها صاروخ أطلق من طائرة (المفترس) من دون طيار، وقتل ركابها الستة الذين يشتبه بانتمائهم إلى القاعدة. في حين لم تقرّ الإدارة الأمريكية علناً بمسؤوليتها عن الهجوم، كشف مسؤولون أن المخابرات المركزية الأمريكية هي من نفذته. اغتيال أبي مصعب الزرقاوي في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، ومحاولة اغتيال أيمن الظواهري في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، نُفِّذا من الجو. قتلت هجمات سابقة محمد عاطف، القائد العسكري للقاعدة، وأبا حمزة ربيعة الزعيم رفيع المستوى [ضمن التسلسل الهرمي للقاعدة] في باكستان. يخطط الجيش الأمريكي لمضاعفة استخدام الطائرات من دون طيار «المفترس» و«الصقر/ Hawk» العالمية لأغراض المراقبة والاستهداف. انظر:

Anthony Dworkin, "The Yemen Strike: The War on Terrorism Goes Global," Crimes of War Project (14 November 2002), <http://www.crimesofwar.org/onnews/news-yemen.html>., and Chris Downes, ""'Targeted Killing" in an Age of Terror: The Legality of the Yemen Strike," *Journal of Conflict and Security Law*, vol. 9, no. 2 (2004), pp. 227-229.

(١٧) مقابلة سيغولي.

الموجَّهة بالمعلومات والصلاحيات التنظيمية التي طورها الشين بيت تحت قيادة آفي ديختر والذي حظي بشعبية كاسحة وكسب احترام شارون نتيجة «نجاحها». كما اعتمدت كفاءة العمليات على الترابط الوثيق بين المعلومات الاستخبارية التي وفّرها الشين بيت، والقرارات السياسية السريعة والقدرة الضاربة لسلاح الجو. تعدّ الشين بيت قوائم الموت وتعطي الأولوية لأهداف معينة (مجرّد أن يُدرجَ اسمٌ بعينه في القائمة، فلن يخرج منها إلا في حالات نادرة)، كما يؤمّن الشين بيت ملفاً بكل شخص تُطلبُ تصفيته (يتضمن تفاصيل حول مدى اشتراكهم في المقاومة وخطرهم المتوقّع على إسرائيل). تمنح لجنة وزارية خاصة الموافقة (لا تستغرق المداولة أكثر من خمس عشرة دقيقة عادة من دون وجود اعتراضات)، ثم يقوم سلاح الجو بتنفيذ القتل.

كل اغتيال موجَّه هو عملية واسعة النطاق ينخرط فيها مئات الاختصاصيين من مختلف الفروع العسكرية والأجهزة الأمنية. إضافة إلى اعتماده على معلومات الاستخبارات، يستند الاغتيال الموجَّه إلى مشاركة المعلومات اللحظية بين مختلف العملاء، والقادة، وعمال الهاتف، والطائرات العسكرية المختلفة، والمقدرة على استغلالها. بعد وضع الفلسطيني على قائمة الموت، يجري تعقّبه على مدى أسابيع أحياناً «بأسراب» من الطائرات من دون طيار. غالباً ما تقوم أسراب متنوعة بتعقب عدد من الأشخاص بوقت واحد في مناطق مختلفة من قطاع غزة. وبهذه الطريقة، تحدد الأجهزة الأمنية عادات الشخص وروتينه اليومي، وتحافظ على تماس بصري مستمر معه حتى وقت اغتياله(١٨). فضلاً عن تكاليف تشغيلها المنخفضة، تتميز الطائرات من دون طيار عن تلك مع طيار وعن الحوامات بإمكانية بقائها في الجوّ على مدار الساعة، ويمكن لبعضها البقاء لثلاثين ساعة متواصلة، كما تحوم تشكيلاتها في مساحات صغيرة نسبياً وتؤمن في الوقت نفسه عدداً كبيراً من زوايا الرؤية. علاوة على ذلك، فالطائرات من دون طيار هادئة وبالكاد تمكن رؤيتها بالعين المجردة. ولهذا السبب بدأ سلاح الجو منذ العام ٢٠٠٤ بإطلاق صواريخها من تلك الطائرات بدلاً من شن الهجمات بوساطة الطائرات والحوامات المرئية على

---

(١٨) Aharon Yoffe, "Focus Preemption, Chances and Dangers," *Nativ*, vol. 109, no. 2 (March 2006) (in Hebrew), and Ya'ari and Assa, *Diffused Warfare: War in the 21st Century*, p. 37.

نحوٍ متزايد. يحلق سرب من طائرات من دون طيار، تحوم كل منها على ارتفاع مختلف، يصل إلى ٣٠,٠٠٠ قدم، ويجري توجيهها عبر نظام تحديد المواقع (GPS) وتترابط معاً بوساطة الاتصالات اللاسلكية في عمليات استطلاع موحّدة ومتآزرة، وتقوم أداة القتل بتنفيذ عملية الاغتيال بأكملها. صممت بعض هذه الطائرات لرؤية التضاريس رأسياً باتجاه الأسفل لتحديد الإحداثيات الرقمية للشخص المستهدَف، بينما تؤمّن غيرها رؤية قُطرية مائلة لتوضيح ملامح الوجه، أو تحديد لوحة رخصة السيارة. إضافة إلى ذلك، بعض هذه الطائرات من دون طيار مصمم لاعتراض الإشارات اللاسلكية وإشارات الهواتف المحمولة، بينما يمكن لبعضها الآخر حمل الصواريخ وإطلاقها. مع تطوّر تقنية الطائرات من دون طيار وانتشارها، يبقى، بحسب قول شيمون نافيه: «عدد قليل جداً من الجنود الإسرائيليين في المجال الجوي فوق غزة. . . تملأ الغولمات(*) الجوّ بشكل رئيس. . . جيش بلا جنود».

على الرغم من قيام الطائرات والحوامات العسكرية بتنفيذ الاغتيالات حتى العام ٢٠٠٤، إلا أنها تُستخدم الآن لصرف الانتباه عن المواقع الفعلية للعمليات، حيث تحلق فوق الأجزاء الأخرى من قطاع غزة في الوقت الذي تجري فيه عملية الاغتيال[١٩]. خلال الانتفاضة الثانية، طوّرت شعبة تطوير التسلّح ـ رافائيل ـ صاروخ «سبايك» ليحل محلّ صاروخ «نار الجحيم» الأمريكي الصنع، المضاد للدروع والموجه بالليزر، بهدف استخدامه في الاغتيالات الموجَّهة. صاروخ سبايك هو طائرة «كاميكاز» من دون طيار مزودة «بعين بصرية»[٢٠] وموجّهة بذراع تحكم صغير.

في أغلب الأحيان، تستندُ الاغتيالات الموجَّهة على التعاون مع الأرض. الوحدة السرية ٥٠٤، التي تشترك المخابرات العسكرية والشين بيت في تشغيلها، هي المسؤولة عن تجنيد العملاء الأجانب وتوجيههم، وإجبار الفلسطينيين على التعاون. من إحدى قواعدها جنوب حيفا ـ حيث تحتفظ

(*) **الغولم أو الغوليم (Golem)**: بحسب التقاليد اليهودية، هو مخلوق عن طريق السحر من مادة غير حيّة وأحياناً من أعضاء جسد ميت. وتتم صناعته في الغالب لخدمة صانعه (المترجم).

(١٩) مقابلة مع طيار حربي إسرائيلي، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

(٢٠) David A. Fulghum and Robert Wall, "Israel Starts Reexamining Military Missions and Technology," *Aviation Week* (20 August 2006).

أيضاً بالمنشأة ١٣٩١، وهي سجن سريّ من نمط سجن غوانتانامو مخصص «للسجناء الإداريين» ـ تدرب الوحدة ٥٠٤ مجموعات من القوات الخاصة الفلسطينية لوضع إشارة على الأهداف، وزراعة القنابل وتفجيرها، أو «لهزّ الأشجار كعلامة لإرشاد سلاح الجو»[٢١] في السنوات السابقة، كان أعضاء في هذه الوحدة العسكرية الفلسطينية التابعة لجيش الدفاع يقومون برش طلاء يظهر بالأشعة فوق البنفسجية على سطح السيارة الخاصة بالهدف لتمكين الطيار من تمييزها ومن ثمّ تدميرها.

يرتكز تخطيط الاغتيال الموجّه على جملة الأسس التقليدية للتخطيط العملياتي الخاص بسلاح الجو. تتولى وحدة «التحليل العملياتي»، وهي جزء من «فريق العمليات» التابع لسلاح الجو الإسرائيلي، مسؤولية وضع الحلول المُثلى لمهمّات القصف. ويتضمن ذلك، في أبسط مستوياته، مطابقة الذخائر مع الأهداف وإجراء الحسابات اللازمة لمعرفة حجم ونوع القذيفة المطلوبة لتدمير هدف بعينه. ولدورها هذا بالذات تعرضت الوحدة للانتقاد مرتين على خلفية عدم كفاءتها: المرّة **الأولى**، كانت عمليّةً نُفِّذت في ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٢، حين أوصت بإلقاء قنبلة تزن طناً لتدمير مبنًى سكني في غزة، حيث كان مؤسس الجناح العسكري لحماس صلاح شحادة يقضي ليلته، ما أسفر عن انهيار البناء ومقتل شحادة ومعه أربعة عشر مدنيّاً فلسطينياً، أكثر من نصفهم أطفال[٢٢]، **والثانية**، بعد عامين، حين خصصت قنبلة تزن ربع طن للهجوم على اجتماع لقادة حماس، وقد فشلت القنبلة في إسقاط البناء، ليتمكن القادة من الفرار من الطابق الأرضي من دون أن يصيبهم أذى. يمتد دور الوحدة إلى ما وراء التدمير المادي، فهي تحاول التكهن بالتأثير الذي قد يخلفه قصف هدف معين على منظومة عمليات العدو برمّتها وتحديد ملامحه. بناء على مبادئ «تحليل النظام»[٢٣]، يُفهم العدو كشبكة عملياتية من العناصر

---

(٢١) مقابلة مع عضو سابق في الوحدة ٥٠٤، أيار/مايو ٢٠٠٦.

(٢٢) Ariel Meyerstein, "Case Study: The Israeli Strike against Hamas Leader Salah Shehadeh," Crimes of War Project, 19 September 2002, <http://www.crimesofwar.org/onnews/news-shehadeh.html>.

(٢٣) يحدد لودفيغ فون بيرتالانفي نظاماً بوصفه شبكةً من العناصر المتفاعلة؛ ومن ثَمَّ، مشاكل نظام كهذا، بحسب بيرتالانفي، هي مشاكل العلاقات المتبادلة لأعداد كبيرة من المتغيرات التي تحصل في حقول السياسة، والاقتصاد، والصناعة، والتجارة، والإدارة العسكرية. انظر: =

المتفاعلة والمتداخلة. وخلافاً للجيوش النظامية، التي يعتمد جزء كبير من قوتها على بنية تحتية وتجهيزات مادية محسوسة، تستند فعالية المقاومة الفلسطينية إلى شعبها: زعماء روحيين وسياسيين، ومتحدّثين، ومموِّلين، وقادة، ومقاتلين مخضرمين، وصانعي قنابل، ومتطوعين انتحاريين، ومجَنّدين. يشبه قتلُ أحد الأفراد الرئيسيين، إلى حدّ بعيد هدم واحد من مراكز القيادة والسيطرة أو أحد الجسور الاستراتيجية، ويكون القصد من ذلك في الحروب التقليدية إحداث سلسلة من «الإخفاقات» تؤدي إلى تعطيل منظومة العدو، مما يجعله سريع التأثر بالمزيد من الأعمال العسكرية الإسرائيلية[٢٤]. وبالنسبة إلى شيمون نافيه؛ «فالقتل، يبعث النشاط في نظام العدو، ويخلق الفوضى في بناه الهرمية المؤسساتية... إن أفضل السبل للوصول إلى «الصدمة العملياتية» هو أن تُجرى هذه العمليات بإيقاع سريع بحيث لا يتمكن نظام العدو من استعادة عافيته في الفواصل بين الهجمات». وعلى الرغم من أنه «لا يمكن وضع تصوّر دقيق لنتائج عمليات القتل هذه»، فإن التأثير، وفقاً لنافيه أيضاً، هو في إحداث درجة من الفوضى السياسية والمؤسساتية تسمح للقوات الأمنية الإسرائيلية بأخذ استراحة ومشاهدة «السقوط من دون أي تدخل من قبلها»[٢٥].

Ludwig von Bertalanffy, *General System Theory: Foundations, Development, Applications* (New = York: George Braziller, 1976).

(٢٤) انعكس هذا المنطق في عرض قدّمه آفي ديختر، الرئيس السابق لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (شين بيت) للموظفين الأمنيين الأمريكيين في معهد بروكينغز/ واشنطن العاصمة في آذار/ مارس ٢٠٠٦. وباعتباره القوّة الموجهة للنجاح التكتيكي والتطبيق المتكرر للاغتيالات الموجَّهة، لاحظ ديختر أنه «بوساطة إزالة... بواعث الإرهاب عبر الاعتقالات (الأسلوب المفضل) أو عبر عمليات القتل الموجَّه (في حال الضرورة القصوى)، يمكن للدولة تعطيل عمليات المنظمات الإرهابية إلى حدّ بعيد». انظر:

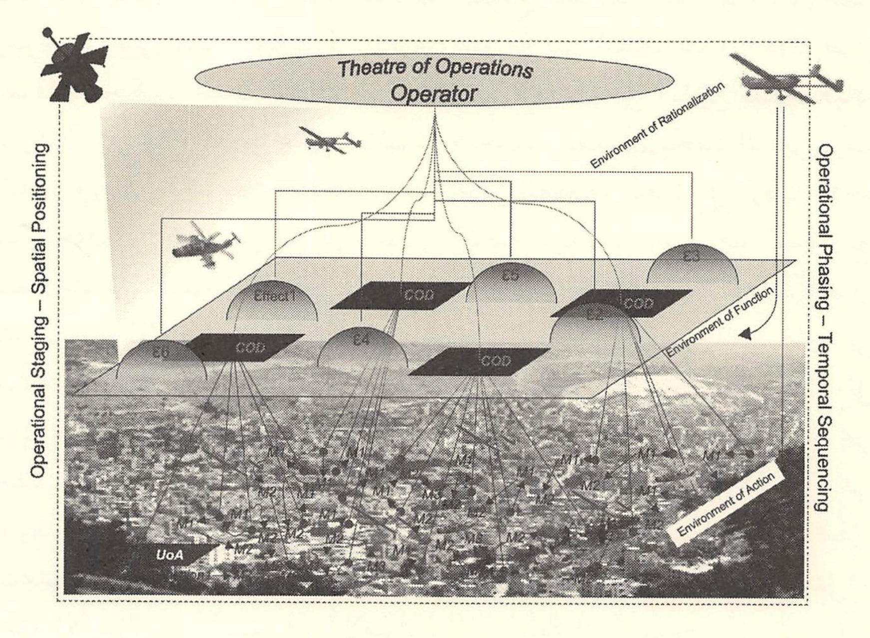
Avi Dichter and Daniel Byman, "Israel's Lessons for Fighting Terrorists and their Implications for the United States;" Analysis Paper; no. 8 (Saban Centre for Middle East Policy at the Brookings Institute, Washington, DC, March 2006), <https://www.brookings.edu/research/israels-lessons-for-fighting-terrorists-and-their-implications-for-the-united-statesı>.

(٢٥) أُجريت المقابلات مع شيمون نافيه يوم ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ (مقابلة هاتفية)، ٧ آذار/ مارس ٢٠٠٦ (مقابلة هاتفية)، ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ و٢٢ ـ ٢٣ أيار/ مايو ٢٠٠٦ (في قاعدة الاستخبارات العسكرية في غليلوت قرب تل أبيب). وأرسلت كل نُسخ المقابلات والمترجَمة للإنكليزية إلى نافيه للتأكد من مضمونها. كل الإحالات المستقبلية للمقابلة تشيرُ إلى ما ذكر أعلاه ما لم تنص على خلاف ذلك.

حينما تلوح الفرصة لعملية اغتيال، أو في حال حدوث حالة الطوارئ، يصار إلى تحويل المعلومات، المتعلقة بموقع الشخص المستهدَف ووجهته وسرعته، على هيئة بيانات لاسلكية وصوريّة بين الطائرات من دون طيار وغرفة التحكم، حيث يشرف على العملية أعضاءٌ من الشين بيت، قيادة الأركان، وسلاح الجو على شاشات متعددة. بعد أن يحدد الشين بيت الهدف ويصدر قائد سلاح الجو موافقته على العملية، ينطلق في وقت واحد صاروخان من طائرتين من دون طيار باتجاه الهدف. تستهدف الصواريخ السيارات في أغلب الأحيان، لكنها بدأت على نحو متزايد باستهداف المارة منذ أن بدأ الفلسطينيون باتخاذ احتياطاتهم أثناء المشي. بالنتيجة، تتجاور في عملية الاغتيال فضاءات وميادين متباينة ومتباعدة: غرفة تحكم في قلب تل أبيب مأهولة بجنود شبان يوجّهون الطائرات من دون طيار والصواريخ عن بعد، وكأنهم أمام لعبة كومبيوتر حيّة، نحو الأزقة الضيقة والمغبرّة في مخيمات غزة للاجئين، حيث تنتهي هناك حياة الشباب الفلسطيني. والشيفرة المعتمدة في ذلك هي ألفا وتعني «الضرب»، و«شمبانيا» وتعني «القتل». وهذه الأخيرة هي التشفيرات الإسرائيلية الوضيعة التي تستخدم تقليدياً الآن من قبل الشين بيت بعد عملية ناجحة. في واحد من مئات الأمثلة التي تؤكد الوجه النقيض «للدقّة» القتل في هذه الرؤى الرقمية، نقرأ شهادة عارف دراغمة بخصوص الاغتيال الموجَّه الذي وقع في آب/أغسطس ٢٠٠٢ في مدينة طوباس داخل الضفة الغربية:

أطلقت الحوامة ثلاثة صورايخ باتجاه سيارة ميتسوبيشي فضية اللون كانت تقلّ أربعة أفراد، أصاب الصاروخ صندوق السيارة فدارت حول محورها بسرعة، رأيت رجلاً يهرب من السيارة ويجري، وتمكن من الجري مسافة ٢٥ متراً تقريباً ثم تهاوى على الأرض ومات، بقي الركاب الثلاثة الباقون داخل السيارة، رأيت ذراعاً وجزءاً من جمجمة يتدليان من السيارة التي أكلتها النيران وأمكنني رؤية الأجساد الثلاثة تحترق داخلها؛ بعد دقائق من مغادرة الحوامة الإسرائيلية، خرجت إلى الشارع وبدأت بالصراخ، رأيت أناساً مستلقين على الأرض وكان بينهم بهيرة ذات الستة أعوام... كانت ميتة.. ورأيت أيضاً أسامة ابن عمّ بهيرة... رأيت والدة أسامة تركض باتجاه بهيرة، تحملها وتتوجه نحو عيادة الشفاء التي تبعد حوالى ٥٠٠ متر،

ذهبتُ إلى العيادة ورأيتها هناك تصرخ بعد أن رأت جسد ولدها أسامة(٢٦).



مسرح العمليات ـ جزء من عرض تقديمي، معهد أبحاث النظرية العملياتية ٢٠٠٤.

شرعنة القتل

يستخدم جيش الدفاع مصطلح التعقيم: «التعطيل المركّز» أو «الاستحواذ الاستباقي المُركز» لتوصيف هذه الاغتيالات؛ يتكرر هذا النوع من الخطاب في الإعلام الجماهيري الإسرائيلي الذي يخفي قدر المستطاع التأثير الحقيقي لعمليات القتل، وغالباً ما يتجنب ذكر أسماء القتلى المدنيين الفلسطينيين في الهجمات الإسرائيلية وعرضَ صور الجثث، الدماء وأجزاء الجسد، بينما يطيل عرضَ صورٍ مماثلة حين يقوم بنقل نتائج هجوم إرهابي فلسطيني. لا شكّ في أن استثمار الإعلام الإسرائيلي للصور بشكل انتقائي يجيز له تصوير الاغتيال كضرورة، ليس هذا فحسب، بل كعمل أخلاقي، ويضفي عليه الشرعية خطابياً من خلال ما سمّاه نيفي غوردون (Neve Gordon) «صياغة

(٢٦) B'Tselem, "IDF Helicopter Missile-fire Kills Four Palestinian Civilians and Wounds Dozens," (August 2002), <http://www.btselem.org/English/Testimonies/20020831_Tubas_Killing_Witness_Aref_Daraghmeh.asp>.

خطابية لإجراء شبه قضائي»[٢٧] يجري لاحقاً بثّ اللقطات التي تصورها كاميرات «الصواريخ الذكية/ الكاميكاز» ومجسّات الطائرات من دون طيار في الإعلام الجماهيري لدعم جيش الدفاع في دحضه للاتهامات الفلسطينية المتعلقة بالقتل العشوائي، ولوضع التطبيق الأوسع لهذا التكتيك في بؤرة القرار السياسي والجماهيري. إن الفيديوهات والصور القادمة من هذه الذخائر هي منتج إعلامي بقدر ما هي «لقطات فيلمية للعملية». ولن يكون أمراً مثيراً للدهشة أن لا تُذكر قدرتها الفعلية على إنتاج صورٍ «ممكنة البث» في ملخصات تطويرها التقنيّ[٢٨].

ثمّة عامل آخر يساعد في المحافظة على أعلى مستويات الدعم الشعبي، يتمثل في التحذيرات اليومية من الإرهاب التي يطلقها الشين بيت بصورة روتينية. وقد قارب معدّل هذه التحذيرات في ذروة الانتفاضة بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٣ بين الأربعين والخمسين يومياً؛ إذ بلغت نسبة دعم الجمهور الإسرائيلي للاغتيالات الموجَّهة حوالى ٨٠ في المئة[٢٩] قدّمَ الشين بيت الاغتيالات الموجّهة للجمهور بناء على منطق **انتقامي** يتضمن إصراراً على أن «أيدي الضحايا ملطّخة بالدماء». وقد تكرر إصدار بيانات صحافية تصف الضحية باعتباره «الأكثر طلباً»، أو أحد أكثر الأفراد أهمية في منظمة

---

(٢٧) Neve Gordon, "Rationalizing Extra-judicial Executions: The Israeli Press and the Legitimization of Abuse," *International Journal of Human Rights*, vol. 8, no. 3 (Autumn 2004), p. 305. بدأت صحيفة **هآرتز** الإسرائيلية الليبرالية في العام ٢٠٠٥ بنشر أسماء الفلسطينيين المقتولين بوصفه قضية في السياسة.

(٢٨) في الواقع، كانت تتم تغذية الرأي العام خلال حرب الخليج الأولى ١٩٩١ بصورِ «القنابل الكاميكاز» كدليل على التفوق التكنولوجي للجيش الأمريكي ومهاراته في دقة ضرباته الجوية. انظر:
Harun Farocki, "War from a Distance," (Lecture delivered at the Academy of Fine Arts, Vienna, 13 January 2005).

(٢٩) كشف استفتاء للرأي العام أجرته صحيفة **معاريف** يوم ١٠ آب/ أغسطس ٢٠٠١ أنّ ٧٦ في المئة من الجمهور المشمول بالإحصاء دعموا الاغتيالات. في سنوات لاحقة، ونتيجة لمقتل عدد من المارة على نحو خاص، انخفض الرأي الداعم له بصورة ملحوظة. في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، مع انطلاق حملة لاغتيال قادة حماس، أظهر استطلاع للرأي أجرته صحيفة **يديعوت أحرونوت** اليومية أن ٥٨ في المئة من الإسرائيليين قالوا إنه يتوجب على الجيش إيقاف عمليات القتل الموجَّه بصورة مؤقتة على الأقل. انظر:

Raviv Drucker and Ofer Shelah, *Boomerang: The Israeli Leadership Failures during the Second Intifadah* (Jerusalem: Keter Books, 2005), p. 216.

فلسطينية مخصوصة، إلى الحد الذي دفع حتى الجمهور الإسرائيلي المولع بالقتال إلى التشكيك بمدى دقة ما ورد فيها. لا ريب في أن الانتقام ليس محاجّة شرعية لتسويغ ممارسة الدولة للقتل. وحين تعرضت عمليات القتل التي تمارسها الحكومة للطعن في محكمة العدل العليا الإسرائيلية، عمد ممثلوها إلى تسويغ الاغتيال من بوابة المنطق الانتقامي الذي وصف الفرد المستهدَف بالخطر الوشيك، «قنبلة موقوتة» قد تنفجر في هجوم إرهابي وشيك، وحتى «هجوم إرهابي هائل»[٣٠]. تطوّر الإطار القانوني للاغتيالات الموجَّهة استجابة لتسارع الأحداث؛ فبعد بدء الانتفاضة الثانية مباشرة، أعلن رئيس شعبة القانون الدولي بالجيش الإسرائيلي العقيد دانييل رايسنر (Daniel Reisner)، أنه نظراً إلى ارتفاع مستوى العنف الفلسطيني وتكراره يمكن لإسرائيل البدء بتعريف عملياتها العسكرية في المناطق المحتلة «كصراع مسلّح أقل مستوى من الحرب» يدرج الانتفاضة في سياق القانون الدولي بدلاً من القانون الجنائي[٣١]. يقتضي هذا التعريف ضمناً أنه يمكن اعتبار أعضاء التنظيمات العسكرية الفلسطينية، بغرض قتلهم (وليس بغرض احتجازهم)، كمحارِبين تجوز مهاجمتهم في أي وقت، وليس فقط على خلفية تحضيرهم لعمل عدواني أو عند مقاومتهم للاعتقال[٣٢]. بالنظر إلى أن الفروقات في القانون الدولي بين «الداخل» و«الخارج» تضبط منطق العمليات الأمنية (تُعتبر العمليات «الداخلية» عملاً أمنياً أو شُرطياً؛ أما «الخارجية» فهي عمل عسكري)، وأن تعريف «الداخل» يعتمد على مدى حيازة الدولة

---

(٣٠) قُدّمت هذه المرافعة بعد أن كتَبت سهام ثابت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، زوجة القتيل ثابت ثابت أمين سر حركة فتح في طول كرم، العريضة الأولى من عدة عرائض تقدمت بها إلى محكمة العدل العليا، تطالب المحكمة بتحريم تطبيق الإعدامات خارج نطاق القانون. قُتل ثابت ثابت من قبل قناصين إسرائيليين في اليوم الأخير من العام ٢٠٠٠. انظر:

Ben-Naftali and Michaeli, "“We Must not Make a Scarecrow of the Law”: A Legal Analysis of the Israeli Policy of Targeted Killings".

(٣١) David Kretzmer, "Targeted Killing of Suspected Terrorists: Extra-judicial Executions or Legitimate Means of Defense?," *The European Journal of International Law*, vol. 16, no. 2 (2005), pp. 196 and 207.

(٣٢) Press briefing by Colonel Daniel Reisner, director of the International Law Department of the IDF Legal Division, Israeli Ministry of Foreign Affairs, 15 November 2000, <http://www.mfa.gov.il>.

«للسيطرة العملية» في المناطق المعنيّة[٣٣]، فإن إخلاء غزة من جانب واحد قد عزز يقين إسرائيل بأن الاغتيالات الموجّهة هي إجراء قانوني، فقامت باستخدامها بشكل أكثر تواتراً. من الناحية السياسية، توقعت إسرائيل أنه حالما تقوم بإخلاء المستوطنات والانسحاب إلى الحدود الدولية حول غزة، فإن المجتمع الدولي سيكون أكثر تسامحاً تجاه أعمال عسكرية من هذا النوع[٣٤].

سياسة عمليات القتل

عدد كبير من الأفراد الذين انهمكوا في تطوير وسائل الاغتيال والترويج لها، وفي توسيع نطاق هذا التكتيك من إجراء استثنائي طارئ إلى سياسة معتمدة في الدولة، كانوا أعضاء سابقين في وحدة استطلاع هيئة الأركان العامة الإسرائيلية (ساييرت ماتكال) (Sayert Matkal)، وهي وحدة اغتيال من نخبة القوات الخاصة العسكرية، ينتمي أعضاؤها السابقون إلى «النخبة» العسكرية والسياسية الإسرائيلية. ضمت هذه المجموعة رؤساء الوزراء السابقين إيهود باراك وبنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع السابق والنائب الحالي لرئيس الوزراء شاؤول موفاز، والرئيس السابق لهيئة الأركان موشيه يعالون، ورئيس الشين بيت آفي ديختر؛ ووزير الأمن الداخلي الحالي. كرئيس لمجلس الوزراء، جدد باراك إصدار أوامر الاغتيال الموجَّه للناشطين الفلسطينيين بعد شهر من اندلاع الانتفاضة الثانية. هدفت هذه السياسة إلى

---

(٣٣) زعم الباحث القانوني الإسرائيلي إيال بنفنستي أن الإجراء الأنسب للفصل فيما إذا كانت إسرائيل لا تزال ملتزمة بتعهدات السلطة المحتلّة هو الحقائق الماثلة على الأرض: «إذا كانت هنالك مناطق تحت السيطرة الفلسطينية، فهي ليست خاضعة للاحتلال الإسرائيلي». انظر:

Eyal Benvenisti, "Israel and the Palestinians: What Laws Were Broken," Crimes of War Project <http://www.crimesof war.org/expert/me-intro.html>.

يزعم الخبير القانوني تشارلز شماس المقيم في رام الله، أنه مع استمرار إسرائيل بممارسة السيطرة على الحركة بين المواقع، على توريد السلع، وعلى استخدام الموارد الطبيعية، فهي صاحبة السلطة عملياً في سنّ التشريعات الفلسطينية، وعليه، تستمر بالالتزام بواجباتها كسلطة محتلة.

(٣٤) في الحقيقة، أصبح جيش الدفاع منذ إخلاء غزة أكثر استعداداً لاستخدام العنف ضد الفلسطينيين. في العام ٢٠٠٦ لوحده، قتلت القوات الإسرائيلية ٤٠٥ فلسطيني في غزة، نصفهم من المدنيين الذين كان من بينهم ٨٨ قاصراً. انظر: بتسيلم، «مقتل ٦٨٣ شخصاً خلال العام ٢٠٠٦». في حزيران/يونيو، نسفت إسرائيل الشبكة الكهربائية في غزة، متسببة في قطع الكهرباء عن ٧٠٠,٠٠٠ إنسان. خلال العام ٢٠٠٦، قتلت إسرائيل ٢٢ فلسطينياً في اغتيالات موجّهة.

تحصيل زخم أكبر للحكومة التي تولى رئاستها خليفة باراك، آرييل شارون، الذي كان قائداً سابقاً لطليعة سايبرت ماتكال: الوحدة ١٠١[٣٥] بعد توليه مهام منصبه، أباح شارون هذه العملية التكتيكية لتصبح قطب الرحى في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية كردّ على الإرهاب الفلسطيني، كما أوجد طرقاً تبيح استخدامها كخيار بديل للمفاوضات مع الفلسطينيين، أو حتى كطريقة لعرقلة المبادرات الدبلوماسية. كيما تضطلع الاغتيالات الموجَّهَة بهذا الدور المتفوّق، لم يستلزم الأمر اعتمادها على دراسة التطورات التكنولوجية والعملياتية فحسب، بل على الدعم القانوني والشعبي. حينما انتظمت هذه المقوّمات معاً في نسق واحد، وبعد أقل من عام من بداية الانتفاضة، تحوّلت الاغتيالات الموجَّهَة إلى نهم منفلت خارج عن السيطرة، متجاوزةً مقدرة الجيش، أو الحكومة، أو البّرلمان، أو الإعلام، أو القضاء على كبحها. بالنظر إلى الدعم الشعبي الكاسح لهذا التكتيك، لم يغامر أي وزير بالكشف عن معارضته لسياسة اغتيال معين أو توقيته، كما أوعز به الشين بيت، خشية تسرب ذلك إلى الإعلام. سيطر الهوس بالاغتيال على المنظومة الأمنية الإسرائيلية والقيادة السياسية بالجملة، لدرجة أنه خلال أحد الاجتماعات التي عُقدت في عام ٢٠٠٢ لمناقشة اغتيال عددٍ من القادة الفلسطينيين، اقترح ضابط في الجيش القيام بعملية قتل واحدة كل يوم كإجراء سياسي. وقد اعتقد وزير الدفاع أنها «فكرةٌ حقاً»، كما بدا شارون متحمساً لها، إلا أن الشين بيت أشار بالتخلي عن هذه الفكرة، على اعتبار أن الشين بيت وليس الجيش هو الجهة التي ينبغي أن تقرر متى وأين يتمّ قتل الفلسطينيين (في هذه المرحلة على أية حال، بلغ متوسط عمليات القتل المُنفّذة واحدة كل خمسة أيام)[٣٦]. وبدأت الحكومة الإسرائيلية، الواثقة من قدرتها على ضرب أي شخص في أي مكان وفي أي وقت، نشر أسماء المستهدفين بالقتل مقدَّماً[٣٧].

لطالما كانت الاغتيالات الموجَّهة، وفق رؤية التخطيط العملياتي في

---

(٣٥) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٣٦) Drucker and Shelah, *Boomerang: The Israeli Leadership Failures during the Second Intifadah*, p. 161.

(٣٧) نشر جيش الدفاع قائمة ضمت سبعة أسماء «مرشحة للاغتيال». انظر: *Ha'aretz*, 6/7/2001.

إسرائيل، أكثر من مجرّد استجابة تكتيكية لأخطار وشيكة؛ إذ اعتُبرت ركيزة لمشروع سياسي أكبر في حقيقة الأمر[٣٨]. سعى التخطيط العملياتي العسكري على الدوام (ودائماً من دون جدوى) إلى إبراز التأثير المحتمل للاغتيالات في التطورات السياسية[٣٩]، وكان القادة السياسيون الفلسطينيون أهدافاً للاغتيال منذ بداية الانتفاضة. في نهاية آب/أغسطس عام ٢٠٠٣ صدر تفويض الحكومة بقتل القيادة السياسية لحماس بأكملها من دون إنذار. وبحسب الطريقة التي أشير إليها بتسمية «موسم الصيد»؛ أوّل قائد فلسطيني يكشف عن نفسه يُقتل أوّلاً، وكان أول المقتولين إسماعيل أبو شنب، أحد القادة السياسيين المعتدلين نسبياً في حماس، وقد استهدف في يوم ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤، اغتالت إسرائيل الزعيم الروحي لحماس الشيخ أحمد ياسين، وبعدها بشهر، يوم ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قُتل خليفة ياسين، عبد العزيز الرنتيسي. أوضح ديختر والحكومة

(٣٨) في مقالته «سياسة الجثث»، يتأسّى أشيل مبيمبي (Achilles Mbembe) بميشيل فوكو، ويجادل في أن سيادة السلطة السياسية لا تكمن فقط في مؤسسات الدولة القومية المحددة جغرافياً، ولا في الشبكات الوظيفية للمؤسسات فوق القومية كما يقترح مفكرو ما بعد الحداثة، بل في مقدرة السلطة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة والموت (حتى لو وقع ذلك خارج الأطر التقليدية للنظام القضائي للدولة). وفقاً لفوكو، فالوجه الآخر للسياسة التي تستحوذ على تسيير الحياة (السياسة البيولوجية) هو إدارة الموت (سياسة الموت). انظر:

Michel Foucault, *Society Must Be Defended: Lectures at the Collège de France, 1975-1976* (New York: Picador, 2003), p. 25, and Achille Mbembe, "Necropolitics," *Public Culture*, vol. 15, no. 1 (Winter 2003), pp. 11-40.

(٣٩) في هذا السياق، وضع مخططو العمليات في جيش الدفاع مبادئ نظرية اللعبة؛ وهي فرع من الرياضيات التطبيقية، اعتبرت مصدراً للأدوات اللازمة لخلق بيئات يتفاعل فيها لاعبون متّزنون مختلفون. جرى تطوير نظرية اللعبة بعد الحرب العالمية الثانية كمنطق استراتيجي على يد توماس شيلينغ وآخرين في مركز أبحاث شركة راند الخاص بسلاح الجو الأمريكي بهدف تقييم استراتيجيات نووية بديلة استثمرت لاحقاً في حرب فييتنام. انظر:

John von Neumann and Oskar Morgenstern, *Theory of Games and Economic Behavior*, commemorative ed. (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004 [1944]), and Thomas Schelling, *The Strategy of Conflict* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006 [1960]).

في سياق البيئة منخفضة الحدّة، استعملت «نظرية اللعبة» أحياناً لتشكيل سلوك مقاتلي حرب العصابات والمنظمات الإرهابية والحكومات التي تدعمهم، إضافة إلى المجتمع الدولي. ويعود تأثيرها في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية إلى حقيقة أن كلية الرياضيات في الجامعة العبرية في القدس قد أصبحت، منذ ستينيات القرن الماضي، أحد المراكز الرائدة لنظرية اللعبة على مستوى العالم. كوفئ روبرت أومان بجائزة نوبل للعلوم الاقتصادية في عام ٢٠٠٥ إلى جانب توماس شيلينغ لإسهامه في «نظرية اللعبة».

الإسرائيلية أن سبب هذه الاغتيالات كان تدعيم موقف عبّاس والمعتدلين في «الشارع الفلسطيني». بداية العام ٢٠٠٦، حين طُرد «المعتدلون» من قبل حكومة حماس المنتخبة حديثاً، كرر شاؤول موفاز تحذيره، متوعداً أن «لا حصانة لأحد»، بما في ذلك رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية[٤٠].

لا تزال الحكومة تؤمن أن الاغتيالات الموجَّهة قد زوّدتها «بحلول عسكرية لأوضاع كان يُعتقد باستحالة حلّها عسكرياً»[٤١]. على أية حال، كان الفاعلون الأمنيون هم من ملأ الفراغ السياسي للانتفاضة وفرضوا التطورات السياسية؛ إذ لم تختلف الطريقة التي سعى هؤلاء الفاعلون من خلالها إلى خلق تأثير سياسي عن الطريقة التي وقّتت بها المجموعات العسكرية الفلسطينية هجماتها الإرهابية لزيادة التأثير السياسي إلى حدّه الأقصى. كلما لاحت في الأفق مبادرة سياسية محلية أو دولية تهدد بإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات تلاها اغتيال وعرقلها. تطول القائمة التي تبرهن على ذلك، لهذا سنكتفي تالياً بعرض بعض الأمثلة: في ٣١ تموز/ يوليو ٢٠٠١، نسف سلاح الجو الإسرائيلي مبنًى سكنياً في نابلس ضمّ مكتباً لحماس، وقُتل في الحادثة اثنان من قادة حماس، جمال منصور وجمال سليم، وطفلان أيضاً، مما تسبب في إنهاء حماس لوقف إطلاق النار الذي كان قد مضى عليه شهران تقريباً. أما اغتيال رائد كرمي، كتائب شهداء الأقصى في فتح ـ **التنظيم** ـ في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، والذي استثمرت الشين بيت الملايين في التحضير له، فكان بمقدور أيّ من أعضاء المنظومة السياسية إيقافه أو تأجيله، إذ لم يكن ثمّة شكّ في أن هذه الاغتيال سيتسبب

(٤٠) ورد في:

Amos Harel and Arnon Regular, "IAF Probe: Civilians Spotted too Late to Divert Missiles in Gaza Strike," *Ha'aretz*, 7/3/2006; Soha Abdelaty, "Intifada Timeline," *Al-Ahram Weekly* (30 September 2004), <http://weekly.ahram.org.eg/2004/710/fo5.htm>., and Vincent Cannistraro, "Assassination is Wrong-and Dumb," *Washington Post*, 30/8/2001.

(٤١) Ya'ari and Assa, *Diffused Warfare: War in the 21st Century*, p. 147.

بحسب قول رئيس الأركان آنذاك يعالون في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، فقد حلت الاغتيالات الموجَّهة محلّ السياسة كلياً. وزُعم أن «التصفيات أعطت الطبقات السياسية أداة لإحداث التغيير في التوجه». انظر:

Drucker and Shelah, *Boomerang: The Israeli Leadership Failures during the Second Intifadah*, p. 162 and note 96.

في انهيار وقف إطلاق النار الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وسيئدُ المبادرة الدبلوماسية الأمريكية حتماً. حقق الاغتيال هذا الغرض، وأفضى إلى ازدياد الهجمات الانتحارية الفلسطينية في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٢. وفي ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٢، قبل يوم واحد من إعلان التنظيم لوقف إطلاق النار من جانب واحد، اغتيل صلاح شُحادة لمنع هذا التطور. بعد سنة، وفي أوائل صيف ٢٠٠٣، أُعلنت هدنة من نوع آخر لوقف إطلاق النار وأُطلقت مبادرة دبلوماسية أمريكية أخرى. في العاشر من حزيران/يونيو ٢٠٠٣، وبينما كانت هذه المبادرة في طور الصياغة، حاول الجيش اغتيال الرنتيسي بصاروخ. بعد عدة أسابيع، استهدفت القوى الأمنية أحد مناضلي **التنظيم**، محمود شاور، في قلقيلية معطّلة المبادرة بكليتها. في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، في اليوم ذاته الذي انطلقت فيه مبادرة جنيف، قاد جيش الدفاع عملية واسعة في محاولة لقتل الشيخ إبراهيم حامد قائد حماس في رام الله. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٦، حينما كان محمود عباس على وشك إعلان استفتاء للتصويت على مبادرة سياسية تدريجية «الملف المعتقلين»، استهدفت إسرائيل جمال أبو سمهدانة قائد لجان المقاومة الشعبية في غزة، وأُرجئت فكرة الاستفتاء.

بالنتيجة، يكون اغتيال القادة الفلسطينيين «الراديكاليين» ممكناً لإفساح المجال أمام صيغة سياسية أكثر «براغماتية»، كما يمكن اغتيال القادة «البراغماتيين» لإفساح المجال أمام المواجهة المباشرة لاتّقاء المبادرة الدبلوماسية. يمكن القيام باغتيالات أخرى بهدف «استعادة النظام»، وبعضها الآخر «لخلق الفوضى». تُنفّذ بعض الاغتيالات فقط لأنها ممكنة التنفيذ ببساطة، لأن أموالاً كثيرة قد استثمرت في المطاردة المنظّمة، لأن القوى الأمنية استمتعت بالإثارة، وأرادت إثارة إعجاب المراقبين الأجانب، واختبار التطورات التكنولوجية أو الحفاظ على خبراتها. إنهم الأشخاص عينهم، أعضاء المنظمات عينها الذين تلقوا التدريب على هذه العمليات؛ الضباط والعملاء أنفسهم ممن كانوا بحاجة إلى عمليات قتل «ناجحة» يدرجونها في سِيَرهم الذاتية كي يحصلوا على الترقيات. إنهم كذلك المكلفون بتقييم تأثيرات هذه العمليات، ويستمرون، بناء على تقييماتهم الخاصة، بمطالبة الحكومة بترخيص مزيد من الهجمات. في حقيقة الأمر، كان الجلادون هم المشرفين الوحيدين على الاغتيالات.

ينبني منطق الأمن الإسرائيلي الخاص بالاغتيالات في جزء كبير منه على انحياز وكالات الاستخبارات الإسرائيلية إلى تحليل الشخصية. اعتماداً على تقليد استشراقي طويل، برهن السوسيولوجي الإسرائيلي جيل إيال (Gil Eyal)، على جنوح الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إلى البحث في دوافع التطورات السياسية والهجمات الإرهابية كذلك باعتبارها سمات شخصية لاعقلانية، وخصالاً غريبة، وتناقضات في القادة العرب، وليست استجابة لتاريخ من القمع، أو سعياً إلى بلوغ أهداف سياسية منطقية[٤٢]. عند تنفيذ ذلك، تكون التحليلات السياسية والاقتصادية محصورةً بتقديم الإطار المرجعي للعمل على التنميط النفسي[٤٣]. أثمرَ هذا المنطق عن الإيمان بأن القتل لا يمكّن أجهزة الأمن الإسرائيلية من تصفية القائد فحسب، بل السبب الكامن وراء المعضلة السياسية أو الأمنية أيضاً. على الرغم من الجهد الكبير المبذول لقولبة سلوك العدو، وثقة أجهزة الأمن الدائمة بنجاعة وسائلها، لم تتمكن الاغتيالات الموجّهة على امتداد سنواتها من وضع حدّ للعنف، ولا من إضعاف الحافز الفلسطيني للمقاومة أو حتى تدعيم موقف الرئيس محمود عباس أو «المعتدلين في الشارع الفلسطيني». لم تتمكن عمليات القتل مطلقاً وبكل تأكيد من معالجة الوعي الفلسطيني «بالكيّ» لحمله على الاعتقاد بعقم المقاومة؛ على العكس من ذلك، قامت الاغتيالات بتغذية الصراع بخلقها دوافع أكبر لانتقامات عنيفة، وبزيادة الدعم الشعبي الفلسطيني لأعمال الإرهاب على نحو خطير[٤٤].

---

(٤٢) بقي ياسر عرفات لسنوات على رأس قائمة المطلوبين لإسرائيل. كانت «شخصية عرفات اللاعقلانية»؛ الروح الشريرة المؤرقة لأجهزة الأمن الإسرائيلية، هي الملومة على كل مأزق سياسي أو اندلاع للعنف. وصَف عاموس جلعاد رئيس الاستخبارات العسكرية عرفات، الذي أصبح هاجسه الشخصي، بأنه «يعيش أفضل حالاته النفسية في حالة الصراع، والنيران، والمعاناة، والدماء». وكان الوعد الصريح الذي انتزعه الرئيس بوش من شارون هو السبب الوحيد الذي ما منع جيش الدفاع من تنفيذ ما أراد تنفيذه. انظر:

Gil Eyal, *The Disenchantment of the Orient: Expertise in Arab Affairs and the Israeli State* (Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2006), p. 189.

(٤٣) المصدر نفسه، ص١٨٣.

(٤٤) بعض الأمثلة: أسفر الاغتيال يوم ٣١ تموز/ يوليو ٢٠٠١ في نابلس عن هجوم انتحاري لحماس يوم ٩ آب/ أغسطس في أحد مطاعم البيتزا في القدس. وكان الهجوم الانتحاري يوم ٤ آب/ أغسطس رداً على اغتيال إسرائيل لصلاح شحادة يوم ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٢. في ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، نجم عن محاولة إسرائيل اغتيال القائد السياسي البارز في حماس عبد العزيز الرنتيسي، =

كانت فاعلية الاغتيالات السياسية في التأثير في السياسة محسوسة إلى حد بعيد في نطاق النظام السياسي الإسرائيلي نفسه. في النصف الأول من العام ٢٠٠٤، عندما ابتدأت الحوارات السياسية المتعلقة بإخلاء مستوطنات غزة وبداية العام وحتى السادس من حزيران/يونيو ٢٠٠٤ حينما عُرضت «خطة الانسحاب من غزة» على التصويت وأقرّت الحكومة بها، تسارعت وتيرة الاغتيالات الموجّهة وأسفرت عن مقتل ٣٣ فلسطينياً[٤٥]، وتحسباً لعملية الإخلاء نفسها التي تقررت في آب/أغسطس ٢٠٠٥، ارتفع مستوى الاغتيالات مجدداً ليكون شهر تموز/يوليو أكثر الشهور دموية في السنة[٤٦]. ساعد سفك الدماء هذا شارون ليعلن نفسه «الصارم في مسألة الإرهاب»، بينما كان ينتهج سياسة فُهمت في إسرائيل على أنها «ميالة إلى اليسار». وبهذه الطريقة، وللمفارقة، زادت الاغتيالات الموجَّهة من دعم «التسوية المناطقية».

«الحرب الإنسانية»

في الشهور التي تلت الإخلاء (وقبل خطف الجندي الإسرائيلي)، استمرّ الجيش الإسرائيلي المنتشر في محيط أسوار غزة وفي السماء التي تعلوها بالاغتيالات الموجَّهة كأسلوب وحيد تقريباً يمكنه تنفيذه. وأطلقت صواريخ القسام محلية الصنع باتجاه البلدات الإسرائيلية النامية. ارتفع معدّل الاغتيالات بدرجة أكبر وتمخّض عن مقتل ٥٢ فلسطينياً، قُتلوا خلال هجمات من هذا النوع في الفترة الممتدة إلى شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦[٤٧].

تعرّض سلاح الجو الإسرائيلي للانتقاد في آذار/مارس ٢٠٠٦ بشكل خاص، على خلفية هجوم مروّع أطلقت فيه طائرات من دون طيار صواريخ

= التي أسفرت عن جرحه ومقتل أربعة مدنيين فلسطينيين، تفجير حافلة في القدس يوم ١١ حزيران/يونيو، التي قُتل فيها ستة عشر إسرائيلياً.

(٤٥) B'Tselem, "Palestinians Killed by the Israeli Security Forces during the Course of an Assassination," <http://www.btselem.org/English/Statistics/Palestinians_killed_during_the_course_of_an_assasination.asp>.

(٤٦) تمّ اغتيال ثمانية أشخاص في تموز/يوليو ٢٠٠٥، ستة منهم كانوا أهدافاً مقصودة. قبل عشرة أشهر من إخلاء قطاع غزة في آب/أغسطس ٢٠٠٥، قتلت القوات الإسرائيلية ٥٦٣ فلسطينياً هناك، وخلال العشرة أشهر السابقة للإخلاء قتلت ٢٦٤. انظر: المصدر نفسه.

(٤٧) المصدر نفسه.

على شاحنة صغيرة للمثلّجات بهدف قتل اثنين من مقاتلي حركة الجهاد الإسلامي التجآ إليها واختبآ فيها. في هذه الحادثة قُتل رجلٌ وطفلان أخَوَان رائد ومحمود البطش إلى جانب المقاتلين. وردّاً على الإدانة الواسعة لهذا الهجوم، دعا قائد سلاح الجوّ إليعازر شاكدي (Eliezer Shakedy) إلى مؤتمر صحافي زعم فيه أن سلاح الجوّ قد بذل «جهوداً إنسانية فائقة بهدف التقليل من عدد الإصابات في صفوف المدنيين الأبرياء خلال الهجمات الجوية»(٤٨)، ولإثبات زعمه استعرض رسوماً بيانية «تثبتُ» بالأرقام الكيفية التي قلّص بها سلاح الجو النسبة بين ضحايا الغارات الجوية الذين حددهم «كمقاتلين»، وأولئك الضحايا الذين كان على استعداد للاعتراف بأنهم «غير مقاتلين»، أو «مدنيون غير متورطين». تُظهر البيانات التي جمعتها منظمة حقوق الإنسان بتسيلم أن الإحصائيات العسكرية كانت مجافية للحقيقة، وذلك لأن الجيش في أغلب الأحيان قد أدرج في خانة «المقاتلين» كل الرجال ممن هم في سنّ القتال والذين تصادف وجودهم على مقربة من مكان الاغتيال(٤٩).

منذ نهاية العام ٢٠٠٣، واستجابة للاحتجاجات الدولية والمحلية على قتل عدد كبير من المارّة أثناء الاغتيالات الموجَّهة، وبشكل ملحوظ بعد رفض عدد من الطيارين في سلاح الجو الإسرائيلي التحليق لإنجاز مهماتهم(٥٠)، بدأ الجيش بتوظيف عملاء مختصين أوكلت إليهم مهمة تقليل «الوفيات الإضافية». من خلال كاميرات الطائرات من دون طيار المساعِدة، أمكنهم مراقبة البيئة المحيطة بمنطقة الهجوم الوشيك لاختيار اللحظة «الأكثر أماناً» لإطلاق الصواريخ. عملياً، أصبح هؤلاء الاختصاصيون «الطرف الموجّه» للعملية، يقررون المستوى المقبول للخطر الذي يمكن تعريض المارة الفلسطينيين له. بحسب ما أوضح لي أحد الموظفين؛ فإنهم لا

---

(٤٨) Amos Harel and Arnon Regular, "IAF Probe: Civilians Spotted Too Late to Divert Missiles in Gaza Strike," *Ha'aretz*, 7/3/2006.

(٤٩) Amos Harel, "Military Mishaps Nothing "Surgical" about IAF Attacks," *Ha'aretz*, 22/6/2006.

بيانات بتسيلم مأخوذة من:

<http://www.btselem.org/English/Statistics/Casualties.asp>.

(٥٠) Chris McGreal, "We're Air Force Pilots, Not Mafia: We Don't Take Revenge," *Guardian*, 3/12/2003.

يعتبرون عملهم تسهيلاً للاغتيالات بل إنقاذ للأرواح؛ إذ يقللون القتل الذي سيحدث بلا ريب حيث لا يمكنهم تأمين الوقاية المطلوبة[٥١]. بناء على هذا التوجّه، بدأ في صيف العام ٢٠٠٦ استخدام نمط جديد من المواد المتفجرة في الصواريخ الموظّفة في الاغتيالات الموجَّهة. اتّضح تأثير هذه الذخائر الجديدة المستخدمة عندما بدأ الأطباء باستقبال الضحايا الفلسطينيين في مشافي غزة، حيث لاحظوا وجود حروقٍ مروّعة، وأطراف مفقودة، وحروق داخلية لم يسبق لهم رؤيتها. وفي شرحه للمسألة، أوضح الضابط السابق في سلاح الجو الإسرائيلي ورئيس برنامج تطوير الأسلحة في جيش الدفاع إسحاق بن إسرائيل، أن هذه الذخائر جديدة ـ يشار إليها بتسمية «ذخائر الفتك المُركَّز» أو «ذخائر التقليل من الضرر الإضافي» ـ صممت لإحداث انفجار أكثر فتكاً، لكن ضمن دائرة أصغر من تلك التي تفتك بها المتفجرات التقليدية. «تسمح هذه التقنية [للجيش] بضرب أهداف متناهية الصغر. . . دون التسبب بأذى المارة أو الناس الآخرين. . .»[٥٢].

في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ومجدّداً في سياق الردّ على الاحتجاجات الدولية والمحلية المتعلقة بقتل المدنيين، أرادت الحكومة أن تبرهن على جهودها في وضع ضوابط أوسع لعمليات الاغتيال الموجّه، فأسست «لجنة قانونية» للفصل في اغتيال الأفراد، على أن يخضع اغتيال القادة السياسيين الكبار لرأي المدّعي العام. بعد عدة أسابيع، يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر، وردّاً على عرائض تقدمت بها اللجنة الشعبية لمناهضة

---

(٥١) مقابلة مع أحد مشغلي الطائرات من دون طيار الإسرائيلية من سلاح الجو، أبريل/نيسان ٢٠٠٥.

(٥٢) ورد في:

Meron Rapoport, "Italian TV: Israel Used New Weapon Prototype in Gaza Strip," *Ha'aretz*, 12/10/2006.

توصل فريق تحقيق إيطالي مستقل بعد معاينة جميع المؤشرات إلى الاعتقاد بأن هذه الذخائر كانت من نوع «المتفجرات المعدنية الثقيلة الخاملة (الدايم)» (DIME) التي تتكون من مظاريف من ألياف الكربون مملوءة بمسحوق التنغستِن (وهو معدن قادر على توليد درجات حرارة عالية جداً). عند انفجارها، تندفع جزئيات التنغستن خارجاً مشكّلة غمامة صغيرة نسبياً (حوالى أربعة أمتار) لكنها فتاكة للغاية، تسبب حروقاً شديدة، وحروقاً باطنية، وفقدان أطراف. انظر:

Air Force Research Laboratory, "2005 Accomplishment," <http://www.afrl.af.mil/accomprpt/may05/accompmay05.asp>.

التعذيب في إسرائيل، والجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (تسمى اختصاراً: القانون)، أصدرت محكمة العدل العليا حكماً أوجزت فيه توجيهات تنظيمية أخرى: يمكن للاغتيالات أن تحدث، إذا توفّرت «معلومات مسوِّغة وقوية ومقنعة فيما يتعلق بهوية [الشخص المزمَع اغتياله] وأنشطته؛ إذا كان بمقدورها كبح الهجمات الإرهابية؛ إذا لم يكن ممكناً القيام بعمليات تتطلب قدراً متوسطاً من العنف، كالاعتقال على سبيل المثال، من دون تعريض حياة الجنود لخطر جسيم؛ وإذا لم تؤدِّ إلى «إلحاق أضرار فاحشة بالمدنيين الأبرياء»»(٥٣).

سواء كان لهذه الإجراءات أن تقلل من الوفيات في صفوف المارة أثناء الاغتيالات الموجَّهة أم لا، يتوجب قطع الطريق، من خلال منظور نقدي، على المزاعم في أنها إلى جانب التطورات العسكرية في المجال التكنولوجي وبراعة الاغتيال الموجَّه وتقنياته ستؤدي معاً في النهاية إلى عدد أقل في الوفيات غير المتعمدة، من دون الحاجة إلى نتائج ذرائعية تبرّئ هذا الفعل. إن الافتقار إلى نهج نقدي آخر لتسويغ أو معارضة الأعمال العسكرية سيدفعنا إلى القبول بالأحكام الإسرائيلية لاقتصاد **الجثث** الذي يُقاس فيه «أهون الشرور»، المتمثل في انخفاض عدد الجثث، مقابل «أعظم الشرور» الحقيقي أو المتخيَّل والمتمثّل بقدر كبير من المعاناة والموت في الجانبين(٥٤).

---

(٥٣) HCJ 769/02. *The Public Committee against Torture in Israel v. The Government of Israel,*
رُفضت عرائض سابقة قُدمت إلى محكمة العدل العليا ضد الاغتيالات الموجَّهَة (على سبيل المثال، العريضة ٥٨٧٢/ ٢٠٠٢ مقدّمة من محمد بركة ضد رئيس الوزراء ووزير الدفاع).

(٥٤) في هذا السياق، يُفهَم «الشرّ» على خير وجه، وفقاً لعدي أوفير، بوصفه فئة هجرت ملكوت السماء أو مجموعة شيطانية، حطت رحالها في النظام الاجتماعي الذي كان ممكناً منع المعاناة والألم فيه ولكنه لم يصار إلى ذلك. انظر:
Adi Ophir, *The Order of Evils: Toward an Ontology of Morals*, translated by Rela Mazali and Havi Care (New York: Zone Books, 2005).
نقرأ في الفصل السابع، ص١٠٠: «يمكن تبرير الشرور فقط من خلال إثارة المزيد من الشرور الخطرة المفترضة التي يمكن أن تنتج من حدوث أعمال وقاية أو تحرر. ينقل هذا التبرير النقاشَ من نظام واحد للمقايضة، يحاول الطرف المتضرر فيه خلق صلة بين الضرر أو المعاناة والمكافأة التعويضية، إلى نظام آخر للمقايضة، يحاول المتّهَم فيه خلق صلة بين الشرور التي حصلت والشرور المحتملة التي يمكن أن تحصل».

وضع الصيغة الواضحة للمصطلحات النظرية الخاصة بهذه المحاجّة الباحث في مجال حقوق الإنسان ورئيس الحزب الليبرالي الكندي مايكل إغناتييف (Michael Ignatieff) الذي زعم أن المجتمعات الديمقراطية قد تضطر في حالة «الحرب على الإرهاب» إلى انتهاك بعضٍ من حقوق الإنسان الأساسية، والسماح لأجهزتها الأمنية بالانخراط في أعمال سرّية قذرة خاصة بالدولة ـ وهي في نظره «أهون الشرور» ـ لدرء «أعظم الشرور» المحتملة أو التقليل منها، كالهجمات الإرهابية(٥٥). كان إغناتييف مستعداً كذلك لاعتبار الاغتيالات الموجَّهَة الإسرائيلية تحت شروط مماثلة لتلك التي أوضحتها محكمة العدل العليا الإسرائيلية «كعملية إعداد ضمن الإطار الفعلي الأخلاقي ـ السياسي لأهون الشرور»(٥٦) وفقَ شروط اقتصاد **الجثث** هذا، تُفهم الاغتيالات الموجَّهة بوصفها «أهون الشرور» وبدائل لشرور أعظم محتملة يمكن أن تطال الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. وترغب إسرائيل، المنفذة لهذه العمليات، أن يدرك الفلسطينيون أنها باعتمادها على الاغتيالات الموجَّهة تكبحُ إجراءاتها الأكثر دموية والتي من شأنها التأثير في الكتلة السكانية برمتها، من خلال قتلها، غالباً، لأولئك «المذنبين» فقط. وفقاً لرئيس الأركان السابق يعالون: «إن العوائق المركّزة مهمة لأنها [أوصلت رسالة إلى الفلسطينيين مفادها] أننا نفرّق بين الجمهور العام وأولئك المحرضين على الإرهاب»(٥٧). من وجهة نظر الإسرائيليين، فإنهم من خلال السماح للدولة بالقيام بعمليات إعدام خارجة عن القانون، يفعلون ذلك للحفاظ على حياتهم ببساطة.

---

(٥٥) Michael Ignatieff, *The Lesser Evil: Political Ethics in an Age of Terror* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004).

(٥٦) تتضمن هذه الشروط: «يتم تطبيقها على أقل عدد من البشر، وتستعمل كخيار أخير، وتبقى تحت إشراف المعايَنة النقدية المناوئة للنظام الديمقراطي المفتوح. . .»، فوق ذلك «يمكن تسويغ الاغتيال فقط إن كانت. . . بدائلٍ أقل عنفاً، كالاعتقال والأسر، لا تعرض المدنيين أو الموظفين للخطر. . . [غير ممكنة]، حيث تُتخذ كل الاحتياطات المعقولة للتقليل من الخطر الشامل وضرر المدنيين». انظر: المصدر نفسه، ص٨ و١٢٩ ـ ١٣٣.

(٥٧) ورد في:

Amos Harel and Avi Isacharoff, *The Seventh War* (Tel Aviv: Miskal-Yedioth Aharonoth Books and Chemed Books, 2004), p. 343.

ارتأى الفيلسوف الإسرائيلي عدي أوفير (Adi Ophir) أن مفهوم «أهون الشرور» هذا يثير مشكلة من طبيعة مختلفة: إن الإجراء الأقل وحشية هو إجراء يمكن بسهولة التأقلم معه والتسامح فيه وقبوله، وفي حال تطبيعه، يمكن تطبيق هذا الإجراء بصورة أكثر تواتراً. لأنه يساعد على تطبيع الصراعات منخفضة الحدّة، فقد يسفر ذلك عن إطالة الدورة الزمنية للصراع، وبالمحصلة، يمكن ارتكاب المزيد من «أهون الشرور»[(٥٨)].

إن السعي إلى جعل الحرب أكثر «إنسانية» ـ وهو ما ورد مكتوباً في مختلف الاتفاقيات والقوانين الخاصة بالحرب منذ القرن التاسع عشر ـ يمكنه أيضاً في ظل شروط معينة أن يجعلها أكثر رجوحاً وتكراراً. من خلال تنظيم العنف، أي قوانين الحرب والأحكام الأخلاقية الأخرى التي تفرضها المجتمعات طواعيةً على نفسها، قد ينتهي المطاف بالمجتمع إلى تشريع الحرب أو حتى إطالة أمدها. ثمّة مثال على هذا الإشكال يمكن ملاحظته في استعمال جيش الدفاع لذخائر الصلب المغلفة بالمطاط؛ يعتقد الجنود أن «الرصاص المطاطي» هو ذخيرة غير فتاكة، وأن استخدامها يظهر ضبط النفس في الأوضاع التي لا تحتمل تهديداً للحياة، لكن هذا التصور يقود إلى استخدامها على نحو أكثر عشوائية وتكراراً، لتتسبب في موت أعداد كبيرة من المحتجين الفلسطينيين أو إصابتهم إصابات دائمة، الأطفال منهم بشكل رئيس[(٥٩)]. إن إيمان الجيش بإمكانية قيامه بقتلٍ «مضبوط»، «رشيق»، «متناهي الدقة»، «انتقائي» قد يتسبب بتدميرٍ وموتٍ يفوقان ما تُحدثه الاستراتيجيات «التقليدية» بالمحصلة، لأن هذه الطرائق في تآلفها مع بلاغةٍ خطابية مناوِرة ومغتبطة تعمل على تعميمها، تغري صانعي القرار بإباحة استخدامها المتكرر وتوسيع نطاقها. وتعطي الدقّة المتوهّمة التي تشكل جزءاً من خطاب ضبط النفس في هذا المقام الذريعة الضرورية للجهاز السياسي ـ العسكري لاستخدام المتفجرات في الأوساط المدنية، حيث لا يخلو استخدامها هناك من إلحاق إصابات في صفوف المدنيين أو قتلهم. يتناسب الاعتقاد بامتلاك

---

(٥٨) Ophir, *The Order of Evils: Toward an Ontology of Morals*, chap. 7, p. 100.

(٥٩) Iris Giller, *A Death Foretold: Firing of "Rubber" Bullets to Disperse Demonstrations in the Occupied Territories*, translated by Zvi Shulman (Jerusalem: B'tselem, 1998), <http://www.btselem.org/english/publications/summaries/199805_a_death_ foretold.asp>.

وسائل معينة لعتبة عنف منخفضة، مع احتمال السماح بتطبيقها بصورة أكثر تواتراً.

يعتقدُ مروّجو الوسائل والتقنيات والخطابة الداعمة «لأهون الشرور» أنهم من خلال تطويرها وإتقانها يمارسون فعلياً تأثيراً كابحاً على الحكومة وباقي الأجهزة الأمنية، الذين سينجحون، لولا ذلك، في دفع العنف نحو مدى أكثر تطرفاً. وهم يعتقدون أيضاً أن الاغتيالات الموجَّهة هي خيار بديل أكثر اعتدالاً للقدرة المدمّرة التي يمتلكها الجيش في حقيقة الأمر، والتي قد تنفلت بصورة غزو شامل أو إعادة الاحتلال الإقليمي مجدداً، وعليه، سيتخطى العدوّ مستوى العنف «المقبول» أو ينتهك بعض الاتفاقيات غير المعلنة في خطاب عنفي من الهجمات والأعمال الانتقامية. تشديداً على هذا المنطق، أوضح شاكدي قائد سلاح الجو في معرض نقاشه حول الاغتيالات الموجّهة، وقبل أسابيع من بدء اجتياح غزة في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، أن «البديل الوحيد للهجمات الجوية هو العمليات الأرضية وإعادة احتلال غزة... [الاغتيالات الموجّهة] هي أكثر الأدوات دقّةً في حوزتنا»[٦٠].

أثبتت إعادة احتلال غزة التي بدأت في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، وحرب لبنان في تموز/يوليو - آب/أغسطس من العام نفسه، أن هناك دائماً بدائل ممكنة أشد تدميراً، وخاصة حين يسود الاعتقاد بانهيار «القواعد غير المكتوبة» للصراع منخفض الحدّة. منذ اختطاف الجندي الإسرائيلي في غزة يوم ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، قُتل أكثر من ٥٠٠ فلسطيني، بينهم ٨٨ قاصراً، إضافة إلى جرح أكثر من ٢٧٠٠[٦١]. فوق ذلك، دُمّرت البنية التحتية التي تساوي قيمتها ٤٦ مليون دولار، بما فيها محطة توليد الطاقة الكهربائية، ومعها ٢٧٠ مسكناً وبيتاً خاصاً. يتوجب فهم قتل المدنيين، وتشريد المجتمعات، والتدمير المتعمّد للممتلكات والبنية التحتية - بما فيها المطارات، ومحطات الطاقة، والجسور - في كل من غزة ولبنان كانفجارات للعنف تعزز التهديد باستخدام بطشٍ أكثر إفراطاً. تؤدي التهديدات العسكرية دوراً فقط في حال الإبقاء على الفجوات بين التدمير **المحتمل** الذي يمكن

---

(٦٠) Harel, "Military Mishaps Nothing "Surgical" about IAF Attacks".

(٦١) بتسيلم، «مقتل ٦٨٣ شخصاً خلال العام ٢٠٠٦».

لجيش أن يتحمّل خسارته عند استعمال قدرته التدميرية الكاملة، والتدمير الفعلي الذي ينزل به(٦٢). إن ضبط النفس هو ما يفسح المجال أمام إمكانية تصعيد أكبر، وبالنتيجة، فإن ضبط النفس إلى درجةٍ ما هو جزء من منطق كل عملية عسكرية تقريباً: مهما بدا عليه الهجوم العسكري من سوء، فيمكن له دائماً أن يبلغ أشواطاً أشدّ سوءاً.

بطبيعة الحال، لست أقترح هنا وجوب تفضيل «أعظم الشرور» على أهونها، أو وجوب أن تكون الحرب أشدّ دموية، إنما أعني بالأحرى، أنه ينبغي لنا التساؤل حول مصطلحات اقتصاد الشرور بحد ذاتها. ليست هذه المصطلحات جزءاً من طبيعة التخطيط العسكري فحسب، بل هي مكمّلة «للنزعة العسكرية» السياسية؛ أي الثقافة التي ترى العنف ناموساً تاريخياً أبدياً، لتكون الطوارئ العسكرية من ثَمَّ بديلاً رئيساً متاحاً للسياسيين. بناء على ذلك، سعت النزعة العسكرية الإسرائيلية على الدوام إلى إيجاد حلول عسكرية لمعضلات سياسية(٦٣)، ولأنها حبيسة القيود التي تحددها معايير

---

(٦٢) حين تردم الفجوة بين الاستعمال المحتمل والفعلي للقوة، لا تعود الحروب لغةً، ويُجرّدُ العنف من سيميائه ويهدف ببساطة إلى جعل مسألة العدو تختفي. «الحرب الشاملة» ـ التي تميّز الحدّ الآخر من الطيف المفاهيمي، وبعيداً عن معناها المتمثل في التعبئة العامة للمجتمع ـ هي تلك الحروب التي لا تسمح بعد الآن بحدوث أي شكل من التواصل. كانت الحروب الكولونيالية حروباً شاملة غالباً، لأنه لم يكن مفهوماً أن «السكان الأصليين» يتشاركون في الصفة «الإنسانية» مع المستعمِرين، ومن ثَمَّ لم يكن ممكناً اعتبارهم طرفاً قادراً على الخطاب أو التصرف بشكل عقلاني. الإرهاب «شامل» أيضاً، لأنه في الأغلب لا يضع حدوداً قانونية أو أخلاقية للعنف، ولا يفرق بين البراءة والذنب، وهو يعمل فوق ذلك على مهاجمة إمكانية الحوار بحد ذاتها. إن المنزلة والتمايزات هما بالضبط ما يجعل الحرب محدودة ثمّ شاملة.

(٦٣) حول العقيدة العسكرية الإسرائيلية انظر:

Uri Ben-Eliezer, "Post-modern Armies and the Question of Peace and War: The Israeli Defense Forces in the "New Times"," *International Journal of Middle East Studies*, 36, no. 1 (February 2004), pp. 49-70, esp. p. 50.

انظر أيضاً:

Uri Ben-Eliezer, *Making of Israeli Militarism* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1998), pp. 1-18; Baruch Kimmerling, *Invention and Decline of Israeliness: Society, Culture and the Military* (Berkeley, CA: University of California Press, 2001), p. 209.

للمزيد حول مفهوم العقيدة العسكرية انظر:

Michael Mann, "The Roots and Contradictions of Modern Militarism," *New Left Review*, vol. 162, no. 1 (March-April 1987).

العنف، فهي تعمل باستمرار على إعاقة اكتشاف سبُلٍ أخرى للمفاوضات وللمشاركة في عملية سياسية حقيقية. في بداية العام ٢٠٠٦، عبّر رئيس هيئة الأركان دان حالوتس عن هذه النظرة إلى العالم عندما صرّح أن «الانتفاضة هي جزء... من صراع دائم لا يمكن حلّه بين اليهود والفلسطينيين، بدأ في العام ١٩٢٩». بحسب حالوتس، ينبغي للجيش بالمحصلة أن يعدّ نفسه للعمل ضمن بيئة متخمة بالصراع ولمستقبل من العنف المستديم. في قوله هذا ما يذكّر بزعم تكرر في أحيانٍ كثيرة ضمن الخطاب الأمني الإسرائيلي: في حزيران/يونيو ١٩٧٧، صرّح موشيه دايان، وزير الدفاع آنذاك، أن إمكانية «حلّ» الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل هي فرضية مغلوطة في جوهرها. «لم يكن السؤال «ما هو الحلّ»، وإنما «كيف يمكننا العيش من دون حلّ؟»» في غياب كلا الخيارين ـ الحلّ السياسي أو إمكانية تحقيق نتائج عسكرية حاسمة ـ سيكون الجيش الإسرائيلي مجرّد «مدير للصراع». في بداية العام ٢٠٠٦، كان حالوتس لا يزال على اعتقاده بأن الأسلوب الدقيق الذي ينتهجه سلاح الجو الإسرائيلي سيسهم في إبقاء الصراع «على نار هادئة بما يكفي كي يكون المجتمع الإسرائيلي قادراً على العيش والازدهار في كنفه»[(٦٤)]. وفي أغلب الاحتمالات، هذا التكهن بصراع متجددّ سيمضي قدماً في تحقيق غرضه.

أرضٌ جوفاء

على نحو متزايد، تجلّى المنطق المكانيّ للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين في التقدّم زحفاً على طول محور شاقولي في اتجاهات متضاربة. كلما أضحت القدرة التدميرية لسلاح الجو الإسرائيلي أكثر فعاليةً توجّب على المقاومة أن تتراجع أعمق تحت سطح الأرض. تعزز هذه الحقيقة التناظر الأخير للصراع اللامتكافئ: سيطرة مطلقة على المجال الجوي والفضاء الخارجي (كما تعلّم الجيش الأمريكي سابقاً وعلى نحو مؤلم في فييتنام،

---

(٦٤) Amir Oren, "The Tenth Round," *Ha'aretz* (weekend supplement), 14/1/2006.
شهادة دايان هي من معهد سلام الشرق الأوسط، «أجندة شارون المستدامة: تعزيز السيطرة الإقليمية، إدارة الصراع». تقرير الإستيطان، الجزء ١٤، الرقم ١ (كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ٢٠٠٤).
<http://ww.fmep.org/reports/vol14/no1/01-sharons_enduring_agenda.html>.

والسوفياتي في أفغانستان) تنعكس في إتقان العدو للحرب تحت الأرض(٦٥). على الرغم من أن السيادة السياسية تتمثل تقليدياً بسيطرة الدولة على الحيز الأرضي، إلا أن المجال الجوي فوق الأراضي الفلسطينية هو الميدان السياسي الأكثر فعالية والأكثر إثارة للجدل في الوقت الحالي. في سياق جميع المفاوضات السياسية حتى اليوم، أصرت إسرائيل على أن أي تنازلات مناطقية تقوم بها على الأرض ستكون مشروطة باحتفاظها بالسيطرة على المجال الجوي فوقها(٦٦). وعليه، طالبت إسرائيل في عملية أوسلو ومفاوضات كامب ديفيد بحقها في «استخدام المجال الجوي [فوق فلسطين]،

---

(٦٥) Stephen Graham, "Vertical Geopolitics: Baghdad and After," *Antipode*, vol. 36, no. 1 (January 2004), pp. 12-23, esp. p. 18, and Shaul Shai, "Subteranean Warfare," *Ma'arachot*, no. 389 (May 2003), pp. 36-43 (in Hebrew).

(٦٦) على الرغم من أن القانون الإنكليزي الشائع في القرن الثالث عشر يعطي حق الملكية بما يشمل عمق الأرض وصولاً إلى أعلى السماء، فإن الهواء المرتحل فوق الملكيات الخاصة أدّى إلى تقليص الحدّ الشاقولي لملكية الأرض. اقترح الباحث القانوني الفرنسي بول فوشي مفهوم «حرية السموات». انظر:

Paul Fauchille, "Le Domaine aérien et le régime juridique des aerostats," *Revue générale de droit international public*, vol. 8 (1901).

انظر أيضاً:

<http://www.ppl.nl/100years/topics/airandspacelaw>. (accessed on 12 January 2005).

بل رُفِضَ القياس على مفهوم «حرية البحار» الخاص بـ هوغو غروتيوس (Hugo Grotius)، بعد مؤتمر السلام في فرساي عام ١٩١٩ عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، في ما يتعلق بالممكنات التدميرية للقوة الجوية. خلال الحرب العالمية الثانية، أكدت اتفاقية شيكاغو ١٩٤٤ حول الطيران المدني الدولي سيادة الدول على مجالها الجوي الذي يعلو أراضيها وبعد ذلك، اشتمل الفضاء السيادي الوطني على بعدٍ جوي حُدد بالامتداد الشاقولي لحدود الدولة بشكل مخروطي (نقطة التئام المخروط هي مركز الرقعة الأرضية للدولة) تعلو قمته حدوداً متنازعاً عليها بشدة ولم تحدد بعد، بين المجال الجوي القومي والفضاء الخارجي الحر. كما يوضح أحد الأمثلة التي يتكرر ذكرها: يعني بروز السيادة إلى ذلك المدى أنه يُحظر على الطائرات التجارية تقديم الكحول عندما تحلق في المجال الجوي السعودي. انظر:

David Pascoe, *Airspaces* (London: Reaktion Books, 2001), p. 9.

حول السيادة في المجال الجوي، انظر:

Peter C. Haanappel, "The Transformation of Sovereignty in the Air," in: Chia-Jui Cheng, ed., *The Use of Air and Outer Space, Cooperation and Competition* (The Hague: Kluwer Law International, 1998), p. 13.

في بنودٍ تتعلق بأمن المجال الجوي، تنصّ معاهدة أوسلو الأولى على أن «كل الأنشطة الملاحية أو استعمال المجال الجوي. . . ينبغي أن تتطلب موافقة مسبقة من إسرائيل». انظر:

Gaza-Jericho Agreement Articles [Oslo I], article XII, Security of the Airspace.

وطيفه الكهرومغناطيسي، والإشراف عليه»(٦٧). مع أن أبراهام شاي (Avraham Shay)، المدير السابق لإدارة الطيران الإسرائيلية والمستشار في مفاوضات كامب ديفيد خلال شهر تموز/يوليو ٢٠٠٠، كان يرغب في «تعريف احتلال إسرائيل للمجال الجوي الفلسطيني» كمسألة أمن، ولأغراض وظيفية ولتأمين سلامة الطيران، غير أن المطالبة بحيازة «السيطرة الغالبة» قد وصلت في الحقيقة إلى فرض حدّ شاقولي على سيادة الدولة الفلسطينية المستقبلية(٦٨)، وكذلك حفظت مبادرة جنيف الليبرالية لسلاح الجو الإسرائيلي الحق بإجراء «تدريبات عسكرية على ارتفاعات عالية» في المجال الجوي الذي يعلو فلسطين. ولأنه يستحيل عملياً مراقبة الأنشطة التي قد تنخرط فيها سلاح الجو الإسرائيلي تحت غطاء التدريبات، أمكن لإسرائيل تحديد مواضع المجسات المحمولة جواً والقوة الجوية فوق الأرض الفلسطينية من دون أن تتعرض للمساءلة(٦٩). كان اعتماد الرئيس عرفات على المجال الجوي في سفره ضمن المزيج المُفتت للمناطق الفلسطينية الدافع الرئيس وراء قرار رئيس الحكومة إيهود باراك بإغلاق مطار غزة الدولي في الدهنية مع بداية الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، لتمنع بذلك حركة الطيران من

---

(٦٧) Gilead Sher, *Just Beyond Reach: The Israeli-Palestinian Peace Negotiation, 1999-2001* (Tel Aviv: Miskal- Yediot Aharonot Books and Chemed Books, 2001), p. 424 (in Hebrew).

كان الطيف الإلكترومغناطيسي هدفاً للسيطرة الشاملة أيضاً، لأن التوسع المناطقي نحو الطيف الإلكترومغناطيسي ليس مكانياً بل وظيفياً، وتعلن المقترحات حول «تسوية إقليمية» عن نفسها في توزيع الطاقات والأطوال الموجيّة. خلال سنوات عملية أوسلو، خصصت إسرائيل ترددات إذاعية للسلطة الفلسطينية، لكنها كانت «بقايا ترددات» ذات نوعية رديئة، تتطابق مع تفتيت التضاريس بصورة ما. مع عجزهم عن استخدام هذه الترددات بكفاءة، اعتاد المذيعون الفلسطينيون على انتهاك الترددات الإسرائيلية. سرعان ما دشن هذا الوضع «حرباً أثيرية» جديدة، شهدت غارات واحتلالات مؤقتة وسيطرة «الموجة المناطق»، وإلى جانب ذلك، الانهيار التام للنظام العام (أو ثنائي الجانب) على امتداد الطيف الأثيري.

(٦٨) بحسب أبراهام شاي: «يستحيل تقسيم المجال الجوي [فوق إسرائيل وفلسطين] لأنه صغير جداً ببساطة بالنظر إلى سرعة الأهداف التي تمرّ فيه... ولذلك السبب، ينبغي أن يكون المجال الجوي فوق الإقليم منظماً مركزياً، وموحداً وظيفياً». انظر: مقابلة أبراهام شاي مع إيال وايزمان وميرا أسيو، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

(٦٩) دعّمت إسرائيل استخدامها للفضاء الخارجي عن طريق إطلاقها في العام ٢٠٠٢ للقمر الاصطناعي التجسسي أوفيك ـ ٥، علاوة على تطويرها لثلاثة أقمار اصطناعية عسكرية متقدمة لأغراض جمع المعلومات الاستخباراتية. انظر:

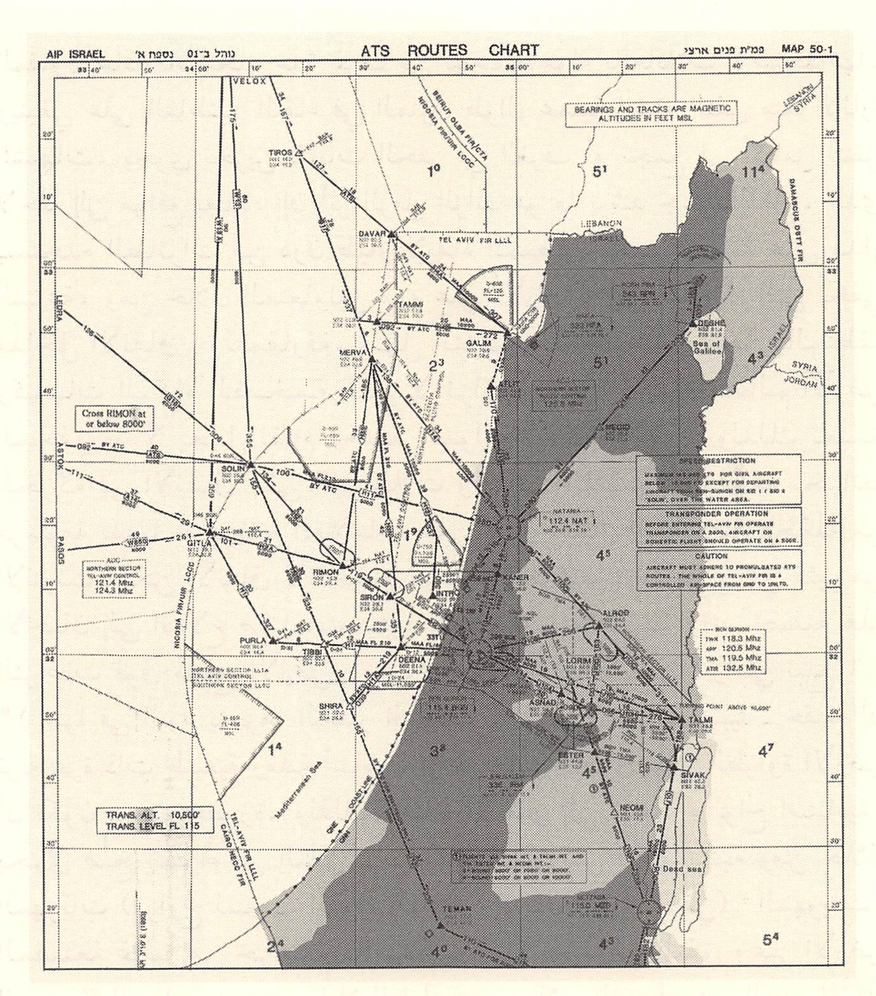
Amnon Barzilai, "Israel Successfully Sends Ofek 5 Spy Satellite into Orbit," *Ha'aretz*, 28/5/2002.

الضفة الغربية نحو غزة. في كانون الأول/ديسمبر مضى شارون في ذلك نحو شوط أبعد بإغلاقه للمجال الجوي الفلسطيني تماماً من خلال قصف المدرّجات الفلسطينية وتدمير الأسطول الجوي الفلسطيني بأكمله بما في ذلك طيارة عرفات الرئاسية وحوامتين تابعتين له(٧٠).

في آخر أعماله العسكرية قبل انسحابه التام من شبه جزيرة سيناء المصرية عام ١٩٨٢، شقّ جيش الدفاع ممراً أمنياً أطلق عليه تسمية فيلادلفيا بطول ١٠ كم وبعرض بضعة عشرات الأمتار، عبر النسيج العمراني لمدينة رفح الحدودية، يقسم المدينة إلى قسمين: فلسطيني ومصري. منذ إنشاء هذا الحاجز، حُفرت مئات الأنفاق في باطن الأرض لتفادي التحصينات الإسرائيلية ولربط الجزأين المشطورين من المدينة التي كانت واحدة في السابق. استخدمت الأنفاق التي حفرتها في البداية العائلات التي تفرق أفرادها على جانبي الحدود لخدمة أغراض مختلفة لاحقاً: طرق لتهريب التبغ المصري الرخيص، واللوازم المنزلية، وحتى العاهرات، إضافة إلى أنها أضحت طريق الإمداد الرئيس للأسلحة والمتفجرات والمجندين المسلحين لدعم المقاومة الفلسطينية. تعاظم الاعتماد على الأنفاق بعد بداية الانتفاضة الثانية عندما أغلقت إسرائيل قطاع غزة وعزلته تماماً عن العالم الخارجي، كما ارتفع الطلب على الأسلحة. وتجنباً لانكشافها، توضّعت مداخل الأنفاق ومخارجها داخل أبنية على جانبي الحدود. في الواقع، كان لمعظم الأنفاق مسارات ونقاط دخول متعددة، تبدأ من عدة منازل أو أقنان دجاج، وتلتقي معاً في المسار الرئيس ثم تتفرع مجدداً إلى عدة ممرات منفصلة تفضي إلى أبنية في الجانب الآخر؛ وبهذه الطريقة، لن يكون مؤثراً انكشاف أحد المداخل وإغلاقه، أو انهيار نفقٍ معين بسبب الإنشاء الرديء أو بسبب القنابل الإسرائيلية الخارقة للأرض، إذ يمكن استعمال الباقي وحفرُ أنفاق عبور جديدة وربطها بالممر الرئيس.

---

(٧٠) بموجب استراتيجية السيطرة الجوية هذه، لم يتضمن انسحاب إسرائيل من غزة إعادة نشر القوى الجوية في مجالها الجوي. أعلنت الحكومة، قبل الإخلاء، أنه في المرحلة اللاحقة للإخلاء «ستراقب دولة إسرائيل الغلاف الخارجي للأرض وتشرف عليه، وتتولى السيطرة الحصرية على المجال الجوي لغزة، وستواصل متابعة نشاطها العسكري على طول ساحل قطاع غزة». ورد في:
"Prime Minister Ariel Sharon's Four-stage Disengagement Plan," *Ha'aretz*, 28/5/2004, and Arnon Regular, "PA: Gaza Will Remain Occupied Territory," *Ha'aretz*, 10/12/2004.



المسارات الجوية فوق إسرائيل والضفة الغربية. إدارة الطيران الإسرائيلية، ٢٠٠٢.

تُبنى معظم الأنفاق وتُدار من قبل مقاولين خاصين يوظفون المهندسين وعمال الحفر التابعين لهم، كما يقوم المقاول بتأجير الأنفاق المنجزة للاستخدامات الخاصة أو العسكرية، أو يبيع البضائع المهربة إلى التنظيمات العسكرية أو لأصحاب الأعمال الصغرى. مع الانهيار الكامل للوضع الاقتصادي في غزة في معظمه، أصبح حفر الأنفاق عملاً مربحاً للغاية، والمورد الرئيس للدخل بالنسبة إلى العاملين فيه ضمن هذه المنطقة الحدودية[٧١]. إن عملية بناء النفق معقدة ومحفوفة بالمخاطر؛ إذ يقوم

---

(٧١) يمكن أن يباع النفق لقاء بضعة عشرات من الآلاف من الدولارات ويعتمد ذلك على طوله =

المقاول عادة باستئجار عدة غرف في بيوت مأهولة بالعائلات لاستخدامها، وينبغي على القاطنين البقاء في المنزل طوال عملية إنشاء النفق منعاً لإثارة الشبهات، يجري تخزين نفايات الحفر في الغرف أو تجمع في أكياس لتنقل لاحقاً إلى مواقع بعيدة. إن أثر الرّمل الزائد هو ما يرشد جيش الدفاع، الذي يستخدم الطائرات من دون طيار لإبقاء المنطقة تحت الرقابة على مدار الساعة، ومن خلال المتعاونين معه على الأرض، إلى المنازل التي تُخفي مداخل الأنفاق. وللمفارقة، سهّلَ التدمير الضخم الذي لحق بالمنطقة وكميات الركام الضخمة التي لا تزال موجودة إخفاءَ معالم الأرض المحفورة. لا يعمل نظام تحديد المواقع تحت الأرض، ولذلك تعتمد الحركة في الأنفاق على البوصلات وشرائط القياس، مدعومة بخرائط مرسومة يدوياً أو بوضع العلامات على صور أقمار اصطناعية محمّلة من الإنترنت. لكن الأنفاق لا تخضع للتنظيم المركزي، ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى اندلاع صدامات بينها بشكل غير مقصود، وتتم تصفية هذه النزاعات فوق سطح الأرض. ويسرّع عملية حفر الأنفاق ـ والتي تبلغ ٦ ـ ١٢ متراً في اليوم ينجزها الحفّار الواحد، وهو معدل سريع نسبياً ـ حقيقة أن تربة غزة ذات طبيعية رملية أساساً، ومن جانب آخر، يمكن لطراوة الأرض أن تكون مبعث خطورة، ولذلك تحتاج الأنفاق إلى تدعيم وألواح استنادية. يجري ضخ الهواء في النفق باستخدام المكانس الكهربائية ومن خلال المهويّات (مراوح لسحب الهواء الفاسد وإدخال الهواء النقي). المهويات، المصنعة غالباً من خراطيم بلاستيكية مرنة تمتدّ من النفق وعبر الأرض المحروثة الحرام من محور فيلادلفيا [محور صلاح الدين]، هي الجزء الأكثر ضعفاً في الأنفاق؛ عندما يكتشف الجنود الإسرائيليون هذه المهويات، فإنهم يعمدون إلى رمي قنابل دخانية أو سوائل متفجرة فيها. ينبغي أن يُحسب مسار النفق وعمقه بدقة لتفادي مخزونات المياه الجوفية، وأساسات الجدران الإسرائيلية العميقة والحساسة باللمس، والرادارات الإسرائيلية الخارقة للأرض (ويستلزم ذلك أن تكون الأنفاق على عمق لا يقل عن ١٥ متراً).

= وجودته. انظر: Human Rights Watch, "Razing Rafah: Mass Home Demolitions in the Gaza Strip," 17 October 2004, <https://www.hrw.org/report/2004/10/17/razing-rafah/mass-home-demolitions-gaza-strip>.

بعد أن كشف جيش الدفاع عن عدد من الأنفاق عام ٢٠٠٤، ارتفع سعر طلقة الكلاشينكوف عيار ٧,٦٢ إلى ٧ دولارات.

وُظِّف التقدم في تقنيات حفر الأنفاق الفلسطينية أيضاً في مقاصد أخرى؛ فقد أجبر قصف سلاح الجو الإسرائيلي لمدن غزة مختبرات الأسلحة ومستودعات الذخيرة إلى الانتقال إلى أقبية تحت الأرض حُفرت تحت المدن ومخيمات اللاجئين؛ كما استخدمت الأنفاق لتنفيذ هجمات تحت أرضية، وقد وقعت أولى هذه الهجمات في يوم ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، حين قام الفلسطينيون بتفجير قنبلة تزن ٢٠٠ كغ داخل نفق يقع تحت استحكام ترميت الحدودي التابع لجيش الدفاع في ممر فيلادلفيا، وقد دّمرت بأكملها تقريباً. في ثلاث مناسبات منفصلة على الأقل أثناء الانتفاضة الثانية، تمكن الفلسطينيون من حفر الأرض تحت منشآت عسكرية إسرائيلية ونسفها باستخدام كميات كبيرة من المتفجرات(٧٢)، وفي هجوم آخر قرب رفح في يوم ١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٤، اختفت عربة مدرّعة في حفرة أحدثها تفجير لغم تحتها.

تزايد إدراك جيش الدفاع شيئاً فشيئاً لحقيقة أن الحدود التي أثقل كاهله بإقامتها على امتداد التضاريس الأرضية ليست هي الأكثر هشاشة وقابلية للاختراق، وإنما سطح الأرض الذي يفصله عن فضاءات جوفية تحت أرضية خارجة عن السيطرة؛ وعليه، هيّأ جيش الدفاع نفسه لخوض هذه الحرب في أعماق الأرض. بحسب بتسيلم؛ قام جيش الدفاع في سياق حربه على حفر الأنفاق بهدم ما يقارب ١٨٠٠ منزل منذ بداية انتفاضة الأقصى في منطقة رفح لوحدها(٧٣)، متذرعاً في أكثر الأحيان بإخفاء هذه المنازل لأنفاق تحت أرضية، (في إطار هذا النمط من التدمير في رفح قُتلت الناشطة في حركة التضامن الدولي (ISM) راشيل كوري حين دهستها جرافة إسرائيلية في يوم ١٦ آذار/ مارس ٢٠٠٣ وهي تحاول إعاقة هدم أحد المنازل). في العام ٢٠٠٤، ادّعى جيش الدفاع أنه اكتشف أكثر من مئة نفق في رفح منذ اندلاع الانتفاضة(٧٤).

عندما تُكتشف فوهة النفق، تقوم في بعض الأحيان الوحدات الهندسية

---

(٧٢) بحسب المتحدث الرسمي باسم جيش الدفاع، وقعت هجمات مشابهة في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، و١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، و٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤.

(٧٣) B'Tselem, "Destruction of Houses and Property on the Rafah-Egyptian Border," 1 January 2011, <http://www.btselem.org/english/Razing/Rafah_Egyptian_Border.asp>.

(٧٤) Human Rights Watch, "Razing Rafah: Mass Home Demolitions in the Gaza Strip," and Israeli Ministry of Foreign Affairs, "Weapon Smuggling Tunnels in Rafah-Operation Rainbow," 17 May 2004, <http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/terrorism/palestinian/pages/weapon%20smuggling%20tunnels%20in%20rafah%20may%202004.aspx>.

في جيش الدفاع، أو مقاولون يوظّفهم المصريون على الجانب الآخر بصبّ مياه المجارير في الأنفاق، كي تنبعث منها الأبخرة السامة باستمرار وعلى مدى أشهر تالية[٧٥]، وغالباً ما يصار إلى استخدام الخرسانة لإغلاق الأنفاق، حيث تُصبّ عبر خراطيم طويلة على امتداد النفق. وبسبب ما يبدو تكاثراً لانهائياً للأنفاق، فلن يمكن لهذا النوع من العمل أن ينتهي على الإطلاق. لو رفع الغطاء عن الأنفاق تماماً، بعد سنوات من الآن، وتمّ رفعها من مكانها، فستبدو الشبكة المتصلبة من الأنفاق الخرسانية؛ مسارات الحركة الجوفية المعقّدة المتيبسّة، أشبه بباقة من الشعاب المرجانية العملاقة. اقترح أحد ضباط سلاح الجو الإسرائيلي ضمن ما كتبه في صحيفة جيش الدفاع **معرخوت** *(Ma'arachot)*، أن يقوم الجيش بتأسيس وحدة جوفيّة مختصة. متأثراً بتكتيكات الفلسطينيين على ما يبدو، ارتأى أن تقوم الوحدة باستعمال الأنفاق للوصول إلى الأبنية من باطن الأرض لخطف المطلوبين أو تحرير الرهائن، ولزرع المتفجرات أو أجهزة التنصت تحت مواقع العدو[٧٦]، لم تتشكل هذه الوحدة حتى الآن، بيد أن مجريات الأحداث في صيف العام ٢٠٠٦ قد تؤثر على الرغم من ذلك في كبار ضباط جيش الدفاع وتدفعهم إلى إعطاء الأمر بإطلاقها.

أثبتت حروب التخوم في صيف ٢٠٠٦ مدى فعالية الحرب الجوفية. في ٢٥ حزيران/ يونيو، أتاح نفقٌ بطول ٦٥٠ متراً كان قد حُفر تحت الأسوار المحيطة بغزة، متخذاً مساره تحت «مطار الدهنية الدولي» الفلسطيني الذي تعرض للقصف (يبرهن ذلك على نحو لافت كيف حلّ حفر الأنفاق محل الطيران)، للفدائيين الفلسطينيين بالخروج في مواقع قريبة لجيش الدفاع والعودة إلى غزة بعد اختطاف الجندي الإسرائيلي. ببضع مجارف ودلاء، وعمل استغرق مئات الساعات، أسقط المقاتلون الفلسطينيون وهمَ «الإغلاق المحكم» الذي كلّف ٣ مليارات دولار والذي يبدو أنه أصبح من الماضي بشكل ظاهر.

---

(٧٥) لجعل الأنفاق تنهار، يستخدم جيش الدفاع حشوات شديدة الانفجار لِخلخلة الأرض المجوّفة، حتى إنه فكّر في إحدى المرات بحفر قناة عميقة على طول حدود غزة، وملئها بماء البحر أو مياه الصرف الصحي. ألغيت هذه الفكرة عندما حذّر جيولوجيون أن ذلك سيتسبب في تلويث المياه الجوفية الساحلية الباقية ومطالب دولية عاجلة لإسرائيل بتأمين المزيد من المياه لغزة. انظر:
Conal Urquhart and Ewen MacAskill, "Two-mile Gaza Moat to Foil Tunnels to Egypt," *Guardian*, 18/6/2004.

(٧٦) Arel Segal, "Subteranean Corps," *Ma'arachot*, no. 389 (May 2003), pp. 34-45 (in Hebrew).

على جبهة الحرب الأخرى في صيف ٢٠٠٦، زاد من مرونة حزب الله في مواجهة الغارات الجوية الإسرائيلية سيطرته على جوف الأرض بالطريقة نفسها. منذ انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان عام ٢٠٠٠، أقيمت شبكة واسعة الانتشار من «القرى الجوفية» بمساعدة المستشارين الإيرانيين في «قوات القدس» التابعة للحرس الثوري؛ تضمن المشروع مئات الأقبية التي أنشئ بعضها على عمق ٤٠ متراً، استخدمت كأماكن معيشة، مراكز قيادة، مرافق تخزين، ومواقع مموَّهة لإطلاق الصواريخ. اندلعت حرب لبنان بين مجالين من السيادة يتجاوزان الحدود الإقليمية: «لبنان عُلوي» تسيطر إسرائيل على مجاله الجوي، و«لبنان سُفلي» حُفر تحت القرى والأحياء المدنية والأرض المفتوحة. عندما أنهت الطائرات الإسرائيلية إرسال وابل القذائف من مواقعها الشاهقة الارتفاع، صعد مقاتلو حزب الله إلى الأرض من أقبيتهم لإطلاق المزيد من الصواريخ نحو المدن والقرى الإسرائيلية. وفقاً للشروط والأحكام العسكرية، يمكن القول إن عمال الحفر الجوفي في غزة ولبنان قد هزموا بناة الجدران وسادة المجال الجوي بالفعل، لكن يبدو أن الحدود الفاصلة بين الأطراف والعناصر الطبيعية، أي القشرة الأرضية الرقيقة حيث يكافح المدنيون لأجل البقاء والعيش، قابلة للاختراق الآن أكثر من أي وقت مضى.



ملحق

من المواطن «البدائية» في معرض «عمارة بلا معماريين»[1] وحتى الكازينوهات الجذابة والظاهرة الاجتماعية التي جسدتها الثقافة الجماهيرية في **التعلّم من لاس فيغاس**[2]، تكرّس البحث في الحقل المعماري منذ أواسط ستينيات القرن الماضي فصاعداً لتحطيم قيود التقاليد الحداثية، وتفعيل تصميم معماري ذي مضامين رمزية وسيميائية وتواصلية. دشنت هذه المعارض أرومة أبحاث معمارية لا يزال بإمكاننا رؤيتها في الممارسات الطليعية المعاصرة. وبأسلوب يزداد تعقيداً، ينحو البحث المعماري المعاصر إلى البحث عن الإلهام في ظاهرة التمدّن العالمي و«العمارة الرأسمالية المحلية والوظيفية». تضمنت هذه الممارسات قلبَ المشاهدات إلى مفاهيم، والمفاهيم إلى أدوات، والأدوات إلى منهجيات للتصميم تُطبق على إنشاءات

---

(١) مع افتتاحه عرضه الأول في متحف الفن الحديث/ نيويورك عام ١٩٦٤، أصبح معرض «عمارة بلا معماريين» أحد أكثر المراجع تأثيراً في جيل من المعماريين الذين كانوا يتطلعون إلى تحفيز العمارة الحديثة. انظر:

Bernard Rudofsky, *Architecture without Architects: A Short Introduction to Non-Pedigreed Architecture* (Albuquerque, NM: University of New Mexico Press, 1987 [1964]).

بيّنَ المنظر المعماري فيليستي سكوت الكيفية التي قدّم فيها رودوفسكي توجّهاً رومانسياً (وأحياناً استشراقياً) طمَسَ مزيداً من الطرائق المركبة للسياسة والتاريخ التي انتهجها بعض المعماريين الذين اشتهرت أعمالهم. انظر:

Felicity Scott: "Bernard Rudofsky: Allegories of Nomadism and Dwelling," in: Sarah Goldhagen and Réjean Legault, eds., *Anxious Modernisms: Experimentation in Postwar Architectural Culture* (Cambridge, MA: MIT Press; Montreal: Canadian Center for Architecture, 2000), pp. 215-237; "Underneath Aesthetics and Utility: The Untransposable Fetish of Bernard Rudofsky," *Assemblage*, no. 38 (April 1999), pp. 58-89, and "Revisiting Architecture without Architects," *Harvard Design Magazine* (Fall 1998), pp. 69-72.

(٢) Robert Venturi, *Denise Scott Brown and Steven Izenour, Learning from Las Vegas: The Forgotten Symbolism of Architectural Form* (Cambridge, MA: MIT Press, 1977).

المباني. إن «التعلّم» في **التعلم من لاس فيغاس**، والتعلّم من كل المدن المعاصرة الأخرى، والظواهر والأماكن على السواء، يدلّ ضمناً على أن الحافز الرئيس للبحث في المجال المعماري يكمن في تطبيقه على مخططات التصميم، على اعتبار أن البحث المعماري في جوهره هو بحث تطبيقي إسقاطي.

تختلف الأهداف التي يرمي إليها هذا الكتاب عن ذلك اختلافاً كبيراً؛ إذ إن إجراء أبحاث معمارية في مناطق الصراع يجعل التسليم بمناهج البحث التطبيقية أمراً مثيراً للسخرية في أحسن الأحوال. ما الذي ينبغي للبحث المعماري الخلاق أن «يتعلمه من السيطرة على غزة» ويطبقه في لندن؟ بطبيعة الحال، تنطوي صيغ البحث والممارسة في مناطق الصراع على معضلات أخرى. في فلسطين، يقوم المعماريون والمخططون التابعون في معظمهم لمنظمات مستقلة مثل معهد الأبحاث التطبيقية ـ القدس (أريج) (ARIJ)(٣)، وبمكوم (Bimkom) (مخططون من أجل حقوق التخطيط)(٤)، بتوثيق انتهاكات الحقوق الفلسطينية الناجمة عن التحوّل في البيئة المبنية والطعن فيها؛ بينما يسهم معماريون آخرون، وبشكل خاص العاملون في المنظمات الإنسانية ومختلف الوكالات التابعة للأمم المتحدة، في تصميم مخيمات اللجوء الفلسطينية وتحسينها، من خلال إعادة إعمار المنازل والمؤسسات العامة، ونقل مواضع العيادات والمدارس التي فصلها جدار الضفة الغربية عن مجتمعاتها المحلية. يؤدي الأولون دور جهة الدفاع التي تهدف إلى الضغط على الحكومة الإسرائيلية من أجل إنهاء الاحتلال، في حين يمثّل الآخرون تدخلات مباشرة تهدف إلى جعل حياة الفلسطينيين محتملة بعض الشيء في ظل نظام الاحتلال الإسرائيلي. ولكن وفقاً لما سعى هذا الكتاب إلى تبيانه(٥)، فإن تنظيف وإصلاح الفوضى الكارثية التي خلقتها القوى المحتلة

---

(٣) <http://www.arij.org/back_/back-index.htm>.

(٤) <http://www.bimkom.org/aboutEng.asp>.

(٥) تمّ التوسع في هذه المسألة في غير موضع من هذا الكتاب. في الفصل الثالث، أشير إلى نصر بيروس [نصر ثمنه أغلى منه] الذي حصل عليه الفلسطينيون في الالتماسات التي قدموها لمحكمة العدل العليا ضد الاستيلاء على الأراضي. في الفصل الخامس، برهنّا على التواطؤ البائن بين الناشطين الإنسانيين والجيش في تحسين منظومة نقاط التفتيش على امتداد الضفة الغربية. وأوضحناها في الفصل السابع في منطق إعادة إعمار مخيم جنين للاجئين.

يثير مشكلات من نوع آخر؛ إن تدخلاً مباشراً يفتقر إلى التروّي، على الرغم من حسن النوايا، قد ينقلب إلى تواطؤ مع المرامي الصريحة للسلطة نفسها. يقوم تدخل من هذا القبيل في أحايين كثيرة بأداء المهام ـ المهمَلة مع ذلك ـ التي تقع مسؤوليتها القانونية على عاتق الجيش المسيطر، فتخفف عنه وطأة مسؤولياته بالمحصلة، وتسمح له بتوجيه الموارد إلى أغراض أخرى. علاوة على ذلك، فإنها عبر تلطيفها لأفعال جيش الدفاع، قد تجعل من الاحتلال أمراً سائغاً ومجدياً أكثر، وعليه، قد تسهم حتى في إطالة عمره وتعزيزه. تقع هذه المشكلة في لبّ ما بات يُعرف بـ «المأزق الإنساني»[٦].

يلقي «المأزق الإنساني» بتأثيره على جميع المشتغلين في المنظومة الإنسانية، ذات الطابع الدولي وغير الحكومي عادة، والتي تحولت إلى حقل تعاظم اتساعه في السنوات الأخيرة وتحول إلى «صناعة مساعدات» برأسمال يقدر بمليارات الدولارات. أحد أكثر الابتكارات أهميةً في هذا المجال كان الفكرة التي أبدعها أعضاء في منظمة أطباء بلا حدود وصاغها على خير وجه أحد مؤسسي المنظمة: روني براومان (Rony Brauman). تصرّ قواعد الممارسة في أطباء بلا حدود على وجوب أن تتجهز المنظمات الإنسانية التي يمكنها في بعض الأحيان الوصول إلى بيئات ومعلومات لا يمكن أن يبلغها الآخرون، بمن في ذلك الصحافيون، ليس لأداء مهامها المهنية فقط، بل «لتدلي بالشهادة حول حقيقة الظلم، وتصرّ على تحمل المسؤولية السياسية». بحسب براومان، يذهب الخبراء الطبيون «إلى الميدان العملي ومعهم العدّة الطبية، ويعودون كي يدلوا بشهادتهم»[٧]، في القواعد التي وضعتها، قامت

---

(٦) هذا أحد الأسباب الرئيسة التي رصدها جورجيو أغامبين حول أن الناشطين الإنسانيين «يحافظون على تضامن سريّ مع السلطات التي يتوجب عليهم مقارعتها». وبالنسبة إليه، يركز كلا الجانبين على الجانب «الإنساني» بدلاً من «السياسي» للكينونة. وقد حذّر أغامبين فضلاً عن ذلك من أنه «لا توجد حلول إنسانية لمشاكل إنسانية». انظر:

Giorgio Agamben, *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1998), p. 133 (for the quote above).

(٧) «في ممارستها للمساعدة الإنسانية... تعمل أطباء بلا حدود كشاهد سيصرّح بشهادته، إما علناً أو بشكل سري، حول مأزق السكان المعرضين للخطر والذين تعمل من أجلهم». انظر:

<http://www.msf.org>.

توجد أساليب مختلفة للتدخل الإنساني في المناطق الفلسطينية المحتلة: تدخل حيادي (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والأونروا)، عمل إنساني يجمع بين التدخل والفعل كشاهد (أطباء بلا حدود، =

أطباء بلا حدود بتسييس العمل الطبي الذي كان ملتزماً بالحيادية الأبقراطية فيما مضى. يمكن إجراء المعاينة كشهادة بصرية مباشرة من دون وساطة ـ تسجيل ما يراه الأعضاء كما يحدث ـ أو كشهادة طبية من منظور اختصاصي مبني على الخبرة المهنية والمعرفة الطبية(٨) يتسم أسلوب أطباء بلا حدود بالبساطة بيد أنه مُبتكر: في منحها الخبير الطبي دوراً إضافياً كشاهد، يمكن لأعضائها العمل داخل المآزق الحاضرة في مناطق الصراع بدلاً من التخلي عنها.

وبالمثل، يمكن أن تشتمل الممارسة المعمارية في مناطق الصراع على الحوافز الأخلاقية والمقدرات المنهجية اللازمين لتقديم الشهادة المهنية على تلك الجرائم المرتكبة عبر التحولات في البيئة العمرانية. ينبغي أن يتمّ الدمج بين وظيفتي الخبير المختصّ والشاهد على نحو يمحو الفوارق بين المنحيين، بل يسمح لهما أيضاً بالعمل معاً وفق أسلوب الدعم المتبادل. ونجد في طريقة عمل الحركة الإسرائيلية ضد هدم البيوت (ICAHD) مثالاً لمنهج العمل المذكور(٩). أيكاد هي جماعة لممارسة الضغط المباشر تأسست لدعم الاحتجاج ضد هدم المنازل الفلسطينية من قبل إسرائيل، ولإعادة بنائها.

= وأوكسفام)، والصيغة الجديدة من الفعالية الشعبية لحماية السكان في ظل الاحتلال (المهمات المدنية، وحركة التضامن الدولي (ISM) وتعايش). في إطار عملها داخل المناطق الفلسطينية، تبنّت أطباء بلا حدود على نحو مفاجئ موقفاً محايداً أكثر من كونها شاهداً. انظر:
Sari Hanafi and Linda Tabar, "The Intifada and the Aid Industry: The Impact of the New Liberal Agenda on the Palestinian NGOs," *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, vol. 23, nos. 1-2 (2003), pp. 205-214.

(٨) إضافة إلى ذلك، يجب على الناشط الإنساني أن يأخذ بعين الاعتبار إمكانية احتياجه/ ها إلى الانسحاب من المشاركة في الوضع عندما يكون للتواطؤ مع السلطة نتائج عكسية. لا توجد قوانين يمكن من خلالها تحديد الظرف الذي ينقلب فيه التواطؤ ضد مصلحة الضحايا؛ ثمّة درجة من التواطؤ مع السلطة لا يمكن اجتنابها، ويتوجب تحديدها في كل حالة مجدداً. يصرّ براومان على أنه في أية حالة، فإن «الإبقاء على علاقة متوترة مع السلطة» يمكنه أن يحدّ من خطر الأدوَنَة السياسية. انظر:
Rony Brauman, "From Philanthropy to Humanitarianism: Remarks and an Interview," *South Atlantic Quarterly*, vol. 103, nos. 2-3 (Spring 2004), pp. 397-417, esp. pp.339 and 406.

(٩) الحركة الإسرائيلية ضد هدم البيوت (ICAHD) غير عنفية، وهي جماعة لممارسة الضغط المباشر تأسست في الأصل لمعارضة ومقاومة الهدم الإسرائيلي للمنازل الفلسطينية في المناطق المحتلة. تتألف أنشطة أيكاد من عدة مجالات متواشجة: المقاومة وأعمال الاحتجاج في المناطق المحتلة؛ إعادة إعمار المنازل الفلسطينية المدمّرة (ينظر إلى إعادة البناء كعمل مقاوم)، جهود لنقل حقيقة الاحتلال إلى المجتمع الإسرائيلي؛ وتعبئة المجتمع الدولي من أجل السلام العادل. انظر:
<http://www.icahd.org/eng>.

وهذه البيوت هي تلك التي بنيت بصورة «غير قانونية» نتيجة لرفض بلدية القدس تقديم أي نوع من التسهيلات لناحية الأعداد الكافية من أذونات البناء في الأحياء الفلسطينية للمدينة على سبيل المثال. توسع نطاق عمل أيكاد (ICAHD) أكثر لتصبح مركز معلومات أيضاً بغية فضح عمليات التخطيط البيروقراطية التي تسدُل حجب الغموض بصورة متعمّدة بما يعزز ممارسات الاحتلال. إن في تدخّل أيكاد (ICAHD) من خلال توسطها في تقديم أذونات التخطيط وإعادة الإعمار «غير القانوني» للبيوت التي هدمتها بلدية القدس، ما قد يجعلها مؤهلة للعمل كداعم إنساني ومركز استقصائي على حدّ السواء. لا شكّ في أن الجانب الأول جوهري في تأمينه المأوى والمساعدة لأولئك المحتاجين، بينما يتجلى الجانب الثاني في الأثر الذي يخلفه عمل فريقها لناحية حمل نظام التخطيط في القدس على الكشف عن طبيعته الكولونيالية المتأصلة[١٠] تضع هذه الصيغة من التدخل الاستفزازي هؤلاء الناشطين في الداخل والخارج معاً: كلاعبين ضمن الصراع، وكمحللين وناقدين له من جهة أخرى. لكونها تقدم نموذجاً لنمط مختلف من الأبحاث، تقلب ممارسات أيكاد الفكرة التقليدية القائلة في أن البحث يفضي إلى البناء (أو النظرية إلى الممارسة) رأساً على عقب. لا تقوم أيكاد بالأبحاث بهدف البناء فقط، بل تبني كي تتحصل على المعلومات التي تبحث عنها والمتعلقة بممارسات التخطيط والتشريع. وبالنتيجة، يقتطع هذا الشكل من البحث المعماري فضاءات ممكنة للفعل الذاتي ضمن منظومة جبارة ومعيقة من المستحيلات البائنة، من خلال تحوّله إلى صيغة من الممارسة النقدية الجذرية. وتُظهر طرائقها أن البحث، المنتَج من قلب العمارة، يمكن أن يصبح هندسة معمارية، بل أكثر من ذلك؛ ممارسة معمارية تنقلب ضد العمارة. على الرغم من أن معظم أعضاء أيكاد ليسوا معماريين مؤهلين، يمكن لعملهم أن يسهم في تعريف مثال جديد للناشط المعماري؛ وهو دورٌ يتوجب استيعابه في المنهج التعليمي للهندسة المعمارية

---

(١٠) «تساعد أيكاد الفلسطينيين على تعبئة الشكاوى للشرطة، في التعامل مع السلطات الإسرائيلية، في تنظيم المساعدة القانونية وتقديم الدعم المالي اللازم لها... بهذه الطريقة نكتسب الدراية في أساليب العمل الداخلية للاحتلال، وننقلها بعد ذلك للجمهور الخارجي...». انظر:
<http://www.icahd.org/eng/about.asp? menu=2&submenu=1>.

إذا أريد لهذه الحرفة أن تحافظ على صوابيتها الثقافية ـ السياسية(١١).

في خضم انهماكي في هذا الصراع، فتحتْ مجموعة خاصة من المشاريع الباب أمام وجهات نظر متباينة ووفّرت معظم السياقات الإنسانية والمواد المرجعية لهذا الكتاب؛ ويتضمن ذلك العمل الذي نفذته مع منظمة حقوق الإنسان بتسيلم، الفترة التي عملت فيها مع وزارة التخطيط الفلسطينية في رام الله، سلسلة معارض ومنشورات شاركت فيها مع أنسليم فرانكي (Anslem Franke) ورافي سيغال (Rafi Segal)، والمقابلات المسجلة والمصورة الشاملة التي أجريت مع المنظرين العسكريين في جيش الدفاع. أتطرق إلى ذلك اعترافاً بتقديري للمصادر المتعددة التي أمكن لي من خلالها جمع المنظورات والتحليلات معاً بين دفتي هذا الكتاب.

دعاني يحزقئيل لاين (Yehezkel Lein)، الباحث في بتسيلم، في عام ٢٠٠١ إلى التعاون معهم في إنتاج تقرير شامل: **الاستيلاء على الأراضي**، الهدف منه إثبات الانتهاكات التي تتعرض لها الحقوق الفلسطينية عبر البيئة المبنية، وبشكل خاص في عملية تصميم المستوطنات الإسرائيلية. في تحليلنا لمجموعة من الرسومات، والقوانين، والسياسات، والخطط، وإجرائنا لعدد من القياسات في المواقع مع رحلات طيران فوقها، قمنا بتحديد انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي في أكثر تعبيرات التخطيط والعمارة بساطة. إضافة إلى حقيقة أن إسرائيل قامت بتنفيذ العمران في المناطق

---

(١١) يعتبر الجيش بعض «ممارساته» الخاصة صيَغاً للبحث. زعم شيمون نافيه أنه ما دام يمكن الحصول على «معلومات استخبارية» قليلة جداً حول مقاتلي حرب العصابات والمجموعات الإرهابية قبل حدوث العمليات فعلياً (غالباً ما يكون صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، على الجيش اختراق هذه التنظيمات)، فالطريقة الوحيدة لاكتساب المعرفة في المنطق التنظيمي تكمن في مهاجمته. وبحسب الافتراض، فإن مهاجمة العدو بأسلوب مباغت، وتحريضه بشكل عشوائي، سيدفعانه للخروج إلى السطح، ليكشف عن نفسه ويتّخذ قواماً معيناً، وعندما يغدو قوامه بائناً، يمكن مهاجمته أكثر بمزيد من الدقة. هذا النمط من الفعل هو ما عرّفه الفيلسوف براين ماسومي مؤخراً بـ «العملية التحريضية»: تساهم الجيوش بكامل وعيها في الظهور الفعلي للتهديد الذي يزعمون أن تواجدهم هناك للإحاطة به. انظر:
Brian Massumi, "Potential Politics and the Primacy of Preemption," *Theory and Event*, vol. 10, no. 2 (2007).

وفقاً لنافيه «فالغارات هي وسيلة بحث... حيث تستفز العدو ليكشف عن تنظيمه... لا تُجمع المعلومات الاستخبارية ذات الصلة لتكون قاعدة يرتكز عليها تنفيذ الهجمات، بل إن الهجمات بحد ذاتها أصبحت طرائق لإنتاج المعرفة المتعلقة بمنظومة العدو».

المحتلة، الأمر الذي ينطوي على انتهاك للقوانين والأعراف الدولية، فإن طرائق التخطيط والعمارة التي نُفِّذ البناء على أساسها قد أثرت مباشرة وعلى نحو سلبي في حياة الفلسطينيين ومصادر عيشهم. لقد اضطلع المعماريون والمخططون بالجريمة من خلال الطريقة التي وضعوا فيها تصميماتهم في مخططات التطوير. كان الدليل كامناً في الرسومات. وفي جمعنا للأدلة على هذه الدعوى ضد تواطؤ العمل المعماري مع الاحتلال، ركّبنا كل الرسومات معاً وعقدنا مقارنة بين الخطط الشاملة على خارطةٍ واحدة[١٢]، ووقعنا على نماذج متكررة جسدت نوايا عدوانية. صُممت المستوطنات، شكلاً وموقعاً، كي تشطر طريقاً مرورياً حيوياً فلسطينياً، وأخرى غيرها لتحيط بقرية ما، أو تشرف على مدينة رئيسية أو على تقاطع استراتيجي؛ كان التلاعب الرسمي والتنظيم المكاني «المادة الخام» للعمارة والتخطيط. وأصبح دور المعماريين والمخططين في «الاحتلال المدني»، بالنظر إلى منطقه العام وتكرار شروطه الدقيقة، مكشوفاً على نحو خطير[١٣]. عندما نُشرت الخارطة في أيار/مايو ٢٠٠٢، إبان واحدة من أكثر مراحل الانتفاضة الثانية عنفاً، أصبحت إحدى الوسائل الجغرافية المستخدمة في رفع الدعاوى ضد الحكومة الإسرائيلية[١٤]. في ذلك الوقت، كانت جغرافيا الاحتلال في حالة تقلب

---

(١٢) وضعنا على الخريطة علامات على النسيج العمراني للمستوطنات والمجتمعات الفلسطينية، والحدود الإدارية للمستوطنات وامتداد «أراضي الدولة» الملحقة بإسرائيل، والمستوعبة الآن ضمن المجالس الإقليمية للمستوطنات لاستخدامها كأراضٍ احتياطية بهدف توسيعها وتطويرها مستقبلاً. هدفت تحليلات أوسع للخريطة حل الإشكال المناطقي المتمثل في السؤال: كيف تمكنت المستوطنات، مع نسيج عمراني يحتل نسبة تقل عن ٢ في المئة من أرض الضفة الغربية، من بلوغ هذا الحد من السيطرة وإنتاج هذا القدر من التفتيت المناطقي.

(١٣) حول الخريطة، انظر:

Eyal Weizman, "West Bank Settlement Map," B'Tselem (May 2002), <http://www.btselem.org/download/settlements_map_eng.pdf>.

حول التقرير، انظر:

Yehezkel Lein and Eyal Weizman, "Land Grab Israel's Settlement Policy in the West Bank," B'Tselem (Jerusalem) (May 2002), <https://www.btselem.org/download/200205_land_grab_eng.pdf>.

(١٤) أُنتجت الخريطة والبحث كدليل من قبل الفريق القانوني الفلسطيني في محكمة العدل الدولية في لاهاي استندت إليه في حكمها على الجدار شتاء العام ٢٠٠٣. على الرغم من أنهما اكتسبا حكم «الدليل الفعلي» ضد الحكومة، انتابني القلق ولاين حين علمنا أن مخططي وزارة الدفاع الإسرائيلية يستخدمونهما لأغراضهم الخاصة.

مستمر إلى درجة أصبحت معها الحقيقة المفصلة في تلك الخريطة، كحال الكثير من الخرائط اللاحقة التي تأسست عليها، مجرّد لقطةٍ فوتوغرافية في سيرورة تحوّل مستمر"[١٥]. أثبت التنظيم المادي للتضاريس أنه صلب ومرن معاً؛ صلبٌ في تأثيره المادي المباشر في كل جوانب الحياة اليومية في فلسطين، ومرنٌ في مقدرته على استيعاب المزيد من التغيرات السياسية ضمن بنيته وقوامه التنظيمي.

حتى وقت متأخر، كان إعداد الخرائط القائم على منظور ثلاثي لنقاط مرتفعة من التضاريس، ولاحقاً على التصوير الجوي وصور الأقمار الاصطناعية، في أغلبه جزءاً من آليات السلطة الكولونيالية، وقد شاع الاعتماد عليه بصورة متزايدة منذ بداية الانتفاضة الثانية كجزء من المساعي الهادفة إلى معارضتها أو عرقلتها. على الرغم من أن إدوارد سعيد كان محقاً فيما أشار إليه؛ إذ اعتبر أن تنظيم المناطق المحتلة كان خافياً على الفلسطينيين وداعميهم، الأمر الذي أعطى قوات الاحتلال أفضلية واضحة[١٦]، إلا أن «التقلّب المكاني» في الخطاب الذي يكتنف الاحتلال خلال السنوات الأخيرة، قد ساعدنا على توسيع أفق فهمنا للصراع كحقيقة مادية وجغرافية، وقاد إلى إنتاج تشكيلة واسعة من الخرائط التي أُعدت ونُشرت على يد عدد كبير من جماعات الحقوق الإنسانية والسياسية.

قمنا بوضع الخريطة على شبكة الإنترنت في صيغة يمكن بسهولة تحويلها إلى ملف صور. هذه الخريطة إلى جانب مواد مشابهة رفَعها على شبكة الإنترنت ناشطون ومنظمات أخرى، ساعدت على أن يكتسب المشروع المنشور: **الاحتلال في خرائط مرسومة**، طبيعة ديناميكية بشكل ما كمصدر

---

(١٥) <http://www.btselem.org/Downloads/separation_barrier_map_eng.pdf>.
يتم تحديث هذه الخريطة كل بضعة أشهر.

(١٦) «. . . . لم يكن لدى [الفلسطينيين] خرائط مفصلة خاصة بهم في أوسلو، وبشكل لا يُصدق، لم يكن أيّ من أفراد الفريق المفاوض على دراية كافية بالطبيعة الجغرافية للمناطق المحتلة لتقديم خطط بديلة أو للمجادلة في القرارات». انعكس الافتقار إلى الاهتمام بالجغرافيا، بحسب إدوارد سعيد، في حقيقة أنه «لم يوجد تقرير، من بين عشرات التقارير التي نُشرت أو بُثّت منذ أن بدأت الأزمة الحالية، مزود بخريطة تساعد على تفسير الحدّة التي بلغها الصراع». انظر:
Edward Said, "Palestinians under Siege," *London Review of Books* (24 December 2000), p. 22, <http://www.lrb.co.uk>.

مفتوح. تتعامل كل منظمة مع أحد جوانب النظام المكاني للاحتلال - حواجز طرقية، مستوطنات، بؤر استيطانية، غارات عسكرية، الجدار - وتستخدم بياناتها، وتحدثها وترفعها على الموقع من ثمّ بطريقة تمكّن المتابعين من مشاركة محتواها التخطيطي. أمكن من خلال هذا المشروع المشترك الحصول على شفافية شبه لحظية للحقائق المادية في المنطقة والتحولات التي تخضع لها على يد قوى الاحتلال. بفضل هذه الدراسات، نعتقد أن الحقائق الجغرافية للاحتلال قد توثقت بالخرائط بشكل جيد نسبياً، ومع الأخذ بالحسبان الجهد المستثمر في وضع المزيد من الخرائط وفي التحديث المتواصل، يجوز لنا الاعتقاد في أننا سنبقى على اطلاع على المزيد من التحوّلات الجارية في التضاريس. ولا تزال أمامنا مهمة رئيسة يتوجب علينا التعامل معها، وهي تفسير هذه الحقائق المناطقية، وفهم المنطق الذي يعمل الاحتلال على أساسه.

تأسيساً على التعاون مع بتسيلم، نظّمتُ وشريكي في العمل رافي سيغال معرضاً صغيراً في عام ٢٠٠٢ تحت عنوان **احتلال مدني**، وأشرفنا على تحرير الفهرس الملحق به. تضمن المشروع أعمالاً لمعماريين إسرائيليين، ومؤرخين، ومصورين، وصحافيين، وتحليلاً لعدة مراحل مهمة لتاريخ التخطيط في الحركة الصهيونية. وكما هو معلوم جيداً الآن، فقد قامت جمعية المعماريين الإسرائيليين، المخوّلة بهذا المشروع، بمنع عرضه في مؤتمر برلين المعماري للاتحاد الدولي للمعماريين (UIA) وأتلفت الخمسة آلاف نسخة من الفهرس الخاص به[١٧]. نجم عن حظر العرض الأصلي للمشروع سلسلة من الوساطات والدعوات على مستوى العالم. افتتح المعرض للمرة الأولى، من خلال تنظيم مشترك مع سارة هيردا (Sarah Herda)،

---

(١٧) في بداية العام ٢٠٠٥، قررت جمعية المعماريين الإسرائيليين أن تستجيب للجدل المستمر حول **الاحتلال المدني** من خلال تكريس مؤتمرها السنوي للعلاقة بين الهندسة المعمارية والسياسة. قامت الجمعية بدعوة نائب رئيس الوزراء شمعون بيريز ووزير التعليم شمعون شتريت، يفتتح كل منهما يوماً من يومي المؤتمر الاثنين تحت عنوان **سياسة العمارة** (Archi-politics)، ودعوا إليه المساهمين في المجموعة. في نهاية المؤتمر، تراجع الرئيس الجديد للجمعية، إسحاق لير، علناً عن المنع واعتذر عنه. كان لهذا التراجع تأثير قوي في الوسط المعماري الإسرائيلي، وتسبب في إثارة مجموعة جديدة من الحوارات. نُشر الفهرس في العام ٢٠٠٣. انظر:
Rafi Segal and Eyal Weizman, eds., *A Civilian Occupation: The Politics of Israeli Architecture* (Tel Aviv: Babel Press; London: Verso Books, 2003).

في معرض ستورفرونت للفنون والعمارة في مدينة نيويورك. بعد ثلاثة أشهر، جرى العمل على هذا الموضوع بشكل أكبر من خلال الاشتراك في معرض أوسع ـ **المناطق** ـ نظمه معهد كونست ـ فيرك للفن (KW) المعاصر في برلين. على الرغم من أني ورافي سيغال قد نظرنا إلى هذه الدعوات إلى المعارض في البداية كفرصة لنوسع نطاق أبحاثنا، إلا أننا سرعان ما أدركنا المساهمة النقدية الفريدة والتصورات المختصة المتبصّرة لشركائنا في عالم الفنون. تعلمنا من العمل مع أنسيلم فرانكي كيف يمكن لمزاولة العمل التنظيمي أن تصبح أسلوباً لإنتاج وتجميع نماذج المعرفة البصرية وسواها، وتسمح لنا بالتوصل إلى فهم المسائل السياسية من وجوه مختلفة. جرى افتتاح الإصدارات المحدّثة لمعرض **المناطق** في مركز (Witte de With) للفن المعاصر في روتردام (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)، في صالة جامعة بيركيلي في سان فرانسيسكو (آذار/مارس ٢٠٠٤)، في الكونستال (Konsthall) في مالمو/السويد (أيار/مايو ٢٠٠٤)، في معرض بتساليل للفنون في تل أبيب وفي مركز شمْل في رام الله (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤). أسفر هذا المشروع عن عدة مؤتمرات كان أكثرها أهمية مؤتمر «أرخبيل الخروج»، الذي يتعاطى مع انتشار ظاهرة المناطق خارج الحدودية، وقد نُظّم من قبل توماس كينان (Thomas Keenan) وجوديت كاريرا (Judit Carrera) من مركز الثقافة المعاصرة في برشلونة ٢٠٠٥[(١٨)].

نُشرت أجزاء من هذا البحث للمرة الأولى في آذار/مارس ٢٠٠٢ بعنوان «**سياسة المنظور الشاقولي**»[(١٩)] بعد سنة من حظره على يد جمعية ألباما لتأمين الاكتتاب AIUA. في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، نشرَت **احتلال مدني** كل من داري النشر فيرسو (Verso) وبابل (Babel). وفي هذه المجموعة، كان فصل «المستوطنات الجبلية: أسس البناء في الأعالي»، الذي وضعته بالاشتراك مع رافي سيغال، قائماً في معظمه على فصل «تمدين بصري» الذي سبق نشره ضمن «**سياسة المنظور الشاقولي**». وقد جرى التوسّع في هذا الفصل وتحديثه ليكون الفصل الرابع في هذا الكتاب. كما

---

(١٨) <http://roundtable.kein.org/node/146

(١٩) Eyal Weizman, "Introduction to the Politics of Verticality," Open Democracy, 24 March 2002, <https://www.opendemocracy.net/ecology-politicsverticality/article_801.jsp>

تضمنت الأجزاء الثلاثة لفهرس **المناطق**، التي حُررت بالاشتراك مع أنسيلم فرانكي (ونشر من قبل فالتر كونينغ للنشر في كولن/ألمانيا)، مواد توسعتُ فيها وحدّثتها في هذا الكتاب.

المراجع

Books

Abu El-Haj, Nadia. *Facts on the Ground: Archaeological Practice and Territorial Self-Fashioning in Israeli Society*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 2001.

Adan, Avraham. *On Both Sides of the Suez*. Jerusalem: Idanim, and Yediot Aharonot editions, 1979.

Agamben, Giorgio. *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1998.

Alexander, Christopher. *The Timelesss Way of Building: Patterns of Events, Patterns of Space, Patterns of Language*. New York: Oxford University Press, 1979.

Allon, Yigal. *Curtain of Sand*. Tel Aviv: Hakibbutz Hameuchad, 1988 [1959] (in Hebrew).

________. *In Search of Peace*. Tel Aviv: Hakibutz Hameuhad, 1989. (in Hebrew).

AlSayyad, Nezar (ed.). *The End of Tradition?*. London; New York: Routledge, 2004.

Althusser, Louis. *For Marx*. London: Verso, 2006.

Antal, John and Bradley Gericke (eds.). *City Fights: Selected Histories of Urban Combat from World War II to Vietnam*. New York: Ballantine Books, 2003.

Arendt, Hannah. *The Human Condition*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1998.

Arquilla, John and David Ronfeldt (eds.). *Networks and Netwars: The Future of Terror, Crime, and Militancy*. Santa Monica, CA: RAND, 2001.

Ashbee, Charles Robert (ed.). *Jerusalem 1918-1920 Being the Records of the Pro-Jerusalem Council during the First Two Years of the Civil Administration*. London: John Murray, 1924.

Azoulay, Ariella and Adi Ophir. *Bad Days.* Tel Aviv: Resling Press, 2002. (in Hebrew).

Barghouti, Mourid. *I Saw Ramallah.* Translated from the Arabic by Ahdaf Soueif; foreword by Edward Said. London: Bloomsbury, 2005.

Bateson, Gregory. *Mind and Nature: A Necessary Unity.* Cresskill, NJ: Hampton Press, 2002.

________. *Steps to an Ecology of Mind.* Chicago, IL: University of Chicago Press, 2000.

Bauman, Zygmunt. *Society under Siege.* London: Polity, 2002.

Ben-Eliezer, Uri. *Making of Israeli Militarism.* Bloomington, IN: Indiana University Press, 1998.

Ben-Gurion, David. *Recollections.* New York: Macdonald and Co., 1970.

Benjamin, Walter. *One-Way Street and Other Writings.* Translated Edmund Jephcott and Kingsley Shorter. London; New York: Verso, 1979.

Benvenisti, Eyal. *The International Law of Occupation.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.

Benvenisti Meron. *City of Stone: The Hidden History of Jerusalem.* Berkeley, Los Angeles, CA: University of California Press, 1996.

________. *Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land Since 1948.* Berkeley; Los Angeles, CA: University of California Press, 2000.

Benziman, Uzi. *Sharon: An Israeli Caesar.* London: Robson Books, 1985.

Bergman, Ronen and Gil Meltzer. *The Yom Kippur War - Moment of Truth.* Tel Aviv: Miskal-Yedioth Ahronoth Books and Chemed Books, 2002. (in Hebrew).

Biger, Gideon. *Land of Many Borders.* Beer Sheva: Ben-Gurion University Press, 2001.

Bishara, Azmi. *Checkpoints: Fragments of a Story.* Translated by Michael Goggenheimer. Tel Aviv: Babel, 2006 (in Hebrew).

Bishop, Ryan, John Phillips and Wei-Wei Yeo (eds.). *Beyond Description: Space Historicity Singapore.* London; New York: Routledge, 2004. (Architext Series)

Blanqui, Auguste. *Instructions pour une Prise d'Armes.* Paris: Société encyclopédique française, 1972.

Boneh, Michael. *Building and Development in the Mountain Regions.* Jerusalem: Ministry of Construction and Housing, 1984.

Broszat, Martin. *The Hitler State: The Foundation and Development of the Internal Structure of the Third Reich.* New York: Longman, 1981.

Bonabeau, Eric, Marco Dorigo and Guy Theraulaz. *Swarm Intelligence: From Natural to Artificial Systems.* Oxford: Oxford University Press, 1999.

Bourdieu, Pierre. *The Logic of Practice.* Translated by Richard Nice. Stanford, CA: Stanford University Press, 1990.

Bugeaud, Marshal Thomas. *La Guerre des Rues et des Maisons.* Paris: J.-P. Rocher, 1997.

Carey, Roane (ed.). *The New Intifada: Resisting Israel's Apartheid.* London; New York: Verso, 2001.

_______ and Jonathan Shainin (eds.). *The Other Israel: Voices of Refusal and Dissent.* New York: The New Press, 2003.

Casuto, David (ed.). *The Hurva Reconstructed: Comments and Criticisms on the Restoration of the Synagogue of "Hurvat Rabi Yeduda Hahasid".* Jerusalem: Ministry of Education and Culture, 1970.

Cheng, Chia-Jui (ed.). *The Use of Air and Outer Space, Cooperation and Competition.* The Hague: Kluwer Law International, 1998.

Chomsky, Noam. *Rogue States: The Rule of Force in World Affairs* (London: Pluto, 2000

Christaller, Walter. *Central Places in Southern Germany.* Translated by Charlisle W. Baskin. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1966.

_______. *Die Zentralen Orte in Sueddeutschland.* Jena: Gustav Fischer, 1933.

Cinar, Alev and Thomas Bender (eds.). *Urban Imaginaries: Locating the Modern City.* Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2007.

Cohen, Saul Ephraim. *The Politics of Planting: Israeli-Palestinian Competition for Control of Land in the Jerusalem Periphery.* Chicago, IL: University of Chicago Press, 1993.

Colomina, Beatriz (ed.). *Architecture Production and Reproduction.* Princeton, NJ: Princeton Architectural Press, 1988.

Dayan, Moshe. *Living with the Bible.* New York: W. Morrow, 1978.

De Landa, Manuel. *War in the Age of Intelligent Machines.* New York: Zone Books, 1991.

Deleuze, Gilles. *Difference and Repetition.* New York: Columbia University Press, 1995.

_______. *Foucault.* Minneapolis, MN; London: University of Minnesota Press, 1988.

_______ and Félix Guattari, *A Thousand Plateaus' Capitalism and Schizophrenia*. Translated by Brian Massumi. New York; London: Continuum, 2004.

_______ and _______. *What is Philosophy*. Translated by Hugh Tomlinson and Graham Burchell. New York: Columbia University Press, 1994.

Dinstein, Yoram. *Laws of War*. Tel Aviv: Schocken and Tel Aviv University, 1983 (in Hebrew).

Douglas, Mary. *Purity and Danger: An Analysis of the Concepts of Pollution and Taboo*. London: Routledge and Kegan Paul, 1966.

Drobless, Matityahu. *Masterplan for the Development of Settlement in Judea and Samaria for the Years 1979-1983*. Jerusalem: The Settlement Division of the World Jewish Organization, 1978. (in Hebrew).

_______. *Master Plan for Settlement for Judea and Samaria, Development Plan for the Region for 1983-1986*. Jerusalem: Ministry of Agriculture and the Settlement Division of the World Zionist Organization, 1983. (in Hebrew).

Drucker, Raviv and Ofer Shelah. *Boomerang: The Israeli Leadership Failures during the Second Intifadah*. Jerusalem: Keter Books, 2005.

Dwork, Deborah and Robert Jan van Pelt. *Auschwitz*. New York: Norton, 2002

_______ and _______. *Holocaust*. Reprint edition. New York: W. W. Norton, 2003.

Edwards, Sean J. A. *Swarming on the Battlefield: Past, Present and Future*. Santa Monica, CA: RAND, 2000.

Efrat, Zvi. *The Israeli Project: Building and Architecture, 1948-1973*. Tel Aviv: Tel Aviv Museum, 2005.

Efrat, Zvi. *The Israeli Project, Israeli Planning and Construction 1948-1973*. Tel Aviv: Tel Aviv Museum of Art, 2000. (in Hebrew).

Emanuel, A Faithful City in Israel. Brooklyn, NY: The Emanuel Office, 1988.

Eyal, Gil. *The Disenchantment of the Orient: Expertise in Arab Affairs and the Israeli State*. Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2006.

Evans, Robin. *Translations from Drawing to Building and Other Essays*. London: Architectural Association, 1997.

Fanon, Frantz. *The Wretched of the Earth*. London: Penguin, 2003.

Felner, Eitan. *A Policy of Discrimination: Land Expropriation, Planning and Building in East Jerusalem*. Jerusalem: B'Tselem, 1995.

Foucault, Michel. *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*. Translated by Alan Sheridan. New York: Vintage, 1977.

________. *Society Must Be Defended: Lectures at the Collège de France, 1975-1976*. New York: Picador, 2003.

Franke, Anselm, Rafi Segal and Eyal Weizman (eds.). *Territories, Islands, Camps and Other States of Utopia*. Cologne: Walter Koening, 2003.

Gazit, Shlomo. *The Carrot and the Stick: Israel's Policy in Judea and Samaria, 1967-68*. New York: B'nai B'rith Book Service, 1995.

Geddes, Patrick. *Cities in Evolution: An Introduction to the Town Planning Movement and to the Study of Civics*. London: Benn, 1968.

Geertz, Clifford. *After the Fact - Two Countries, Four Decades, One Anthropologist*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996.

Giller, Iris. *A Death Foretold: Firing of "Rubber" Bullets to Disperse Demonstrations in the Occupied Territories*. Translated by Zvi Shulman. Jerusalem: B'tselem, 1998.

Goldhagen, Sarah and Réjean Legault. *Anxious Modernisms: Experimentation in Postwar Architectural Culture*. Cambridge MA: MIT Press; Montreal: Canadian Center for Architecture, 2000.

Gordon, Neve. *Israel's Occupation: Sovereignty, Discipline and Control*. Berkeley, CA: California University Press, 2008.

Gorenberg, Gershom. *The Accidental Empire: Israel and the Birth of the Settlements, 1967-1977*. New York: Times, 2006.

Graham, Stephen. *Cities, War and Terrorism: Towards an Urban Geopolitics*. Oxford: Blackwell, 2004.

Gramsci, Antonio. *Selections from the Prison Notebooks*. Edited and translated by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith. London: Lawrence and Wishart, 1998

Greenberg, Heinze. *Architecture in Palestine*. New York: Monacelli Press, 1999.

Gregory, Derek. *The Colonial Present*. Oxford: Blackwell, 2004.

Harel, Amos and Avi Isacharoff. *The Seventh War*. Tel Aviv: Miskal - Yedioth Aharonoth Books and Chemed Books, 2004.

Harlap, Amiram (ed.). *Israel Builds*. Jerusalem: Ministry for Construction and Housing, 1977.

Hart, Basil Liddell. *Strategy*. London: Plume, 1991.

Hashimshoni, Avia, Yoseph Schweid and Zion Hashimshoni. *Masterplan for the City of Jerusalem, 1968*. Jerusalem: Municipality of Jerusalem 1972.

Hazboun, Norma Masriyeh. *Israeli Resettlement Schemes for Palestinian Refugees in the West Bank and Gaza Strip since 1967*. Ramallah: Palestinian Diaspora and Refugee Centre (Shaml), 1996.

Heidegger, Martin. *Poetry, Language, Thought.* Translated and collected by Albert Hofstadter. New York: Harper Colophon Books, 1971.

Hendrickson, Paul. *The Living and the Dead.* New York: Vintage Books, 1997.

Hirst, Paul. *Space and Power, Politics, War and Architecture.* London: Polity, 2005.

Horne, Alistair. *A Savage War of Peace: Algeria 1954-1962.* New York: Viking, 1978.

Howard, Ebenezer. *Garden Cities of To-Morrow.* London: Faber, 1965 [1902].

Ignatieff, Michael. *The Lesser Evil: Political Ethics in an Age of Terror.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004.

Ingraham, Catherine. *Architecture and the Burdens of Linearity.* New Haven, CT: Yale University Press, 1998.

Israel's Ministry of Defence. *Judea-Samaria and the Gaza District: A Sixteen-Year Survey (1967-1983).* Jerusalem: Ministry of Defence Publishing, 1983.

Jacobs, Jane. *The Death and Life of Great American Cities.* New York: Vintage Books, 1992 [1961].

Jerusalem Institute for Israel Studies. *The Jerusalem Metropolis: A Master Plan and Development Plan.* Jerusalem: The Institute, 1994.

Kaminker, Sarah. *Planning and Housing Issues in East Jerusalem.* Jerusalem: Report Prepared for the Society of St. Yves, in Response to High Court Petition 1091/94, 1994.

Karmi, Ram. *Lyric Architecture.* Tel Aviv: Ministry of Defense Press, 2001. (in Hebrew).

Kendall, Henry. *Jerusalem, The City Plan: Preservation and Development during the British Mandate, 1918-1948.* London: HMSO, 1948.

Kennedy, David. *The Dark Side of Virtue: Reassessing International Humanitarianism.* Princeton, NJ; Princeton University Press, 2004.

Kern, Stephen. *The Culture of Time and Space, 1880-1918.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 2003.

Kershaw, Ian. *Hitler.* New York: W. W. Norton, 1999. 2 vols.

________ and Moshe Lewin (eds.). *Stalinism and Nazism, Dictatorships in Comparison.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1997.

Khamaisi, Rassem and Rami Nasrallah. *The Jerusalem Urban Fabric: Demography, Infrastructure and Institutions.* Jerusalem: International Peace and Cooperation Center, 2003.

Kimmerling, Baruch. *The Invention and Decline of Israeliness: Society, Culture and the Military*. Berkeley, CA: University of California Press, 2001.

_______. *Politicide: Ariel Sharon's War Against the Palestinians*. London: Verso, 2003.

Klein, Menachem. *The Geneva Initiative: An Insider View*. Jerusalem: Carmel, 2006.

Koolhaas, Rem [et al.]. *Mutations*. Barcelona: ACTAR; Bordeaux: Arc en recentre d'architecture, 2001.

Kretzmer, David. *The Occupation of Justice, The Supreme Court of Israel and the Occupied Territories*. New York: State University of New York Press, 2002.

Krier, Rob. *Architectural Composition*. Stuttgart: Edition Axel Menges, 1988.

Kurz, Anat (ed.). *Thirty Years Later: Challenges to Israel since the Yom Kippur War*. Tel Aviv: Jaffee Centre for Strategic Studies, 2004. (in Hebrew).

Kutcher, Arthur. *The New Jerusalem: Planning and Politics*. London: Thames and Hudson, 1973.

Laporte, Dominique. *History of Shit*. Cambridge, MA: MIT Press, 1993.

Lee, Pamela M. *Object to Be Destroyed: The Work of Gordon Matta-Clark*. Cambridge, MA: The MIT Press, 2001.

Lein, Yehezkel. *Behind the Barrier, Human Rights Violations as a Result of Israel's Separation Barrier*. Edited by Yael Stein; translated by Zvi Shulman. Jerusalem: B'Tselem, 2003.

_______. *Forbidden Roads: The Discriminatory West Bank Road Regime*. Edited by Shirly Eran and Eyal Raz; translated by Zvi Shulman. Jerusalem: B'Tselem, 2004.

_______. *Thirsty for a Solution: The Water Crisis in the Occupied Territories and its Resolution in the Final-Status Agreement*. Edited by Yael Stein. Jerusalem: B'Tselem, 2000.

_______ and Alon Cohen-Lifshitz. *Under the Guise of Security: Routing the Separation Barrier to Enable Israeli Settlement Expansion in the West Bank*. Translated by Zvi Shulman. Jerusalem: B'Tselem, 2005.

_______ and Zvi Shulman. *Not Even a Drop, The Water Crisis in Palestinian Villages Without a Water Network*. Jerusalem: B'tselem, the Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, 2001.

Li, Darryl and Yehezkel Lein. *Act of Vengeance: Israel's Bombing of the Gaza Power Plant and its Effects*. Jerusalem: B'tselem, 2006.

Linqvist, Sven. *A History of Bombing*. Translated by Linda Haverty Rugg. New York: The New Press, 2000.

Locke, Richard and Anthony Stewart. *Bantustan Gaza*. London: Zed Books, 1985.

Lynn, Greg. *Folds, Bodies and Blobs: Collected Essays*. Brussels: La Lettre volée 1998.

Lyotard, Jean-François. *The Post-Modern Condition: A Report on Knowledge*. Manchester: Manchester University Press, 1984.

Marcuse, Herbert. *One-Dimensional Man: Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society*. Boston, MA: Beacon, 1991 [1964].

Marom, Nathan. *The Planning Deadlock: Planning Policies, Land Regularization, Building Permits and House Demolition in East Jerusalem*. Jerusalem: Bimkom-Planners for Planning Rights and Ir Shalem, 2004. (in Hebrew).

McLuhan, Marshall and Quentin Fiore. *The Medium is the Massage: An Inventory of Effects*. San Francisco, CA: HardWired, 1996.

Meskell, Lynn (ed.). *Archaeology under Fire*. London; New York: Routledge, 1998.

Ministry of Agriculture and the Settlement Division of the World Zionist Organization. *Master Plan for Settlement for Judea and Samaria, Development Plan for the Region for 1983-1986*. Jerusalem: The Ministry, 1983.

Misselwitz, Philipp and Tim Rieniets (eds.). *City of Collision: Jerusalem and the Principles of Conflict Urbanism*. Basel; London: Birkhauser, 2006.

Mitchell, William J. *The Logic of Architecture: Design, Computation, and Cognition*. Cambridge, MA: MIT Press, 1994.

Morris, Benny. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

________. *Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-2001*. London: John Murray, 2000.

Mumford, Lewis. *The Myth of the Machine*. New York: Harcourt, Brace and World, 1967. 2 vols.

The Municipality of Jerusalem. *Jerusalem City Plan 2000*. Jerusalem: The Municipality, 2000.

Naveh, Shimon. *In Pursuit of Military Excellence: The Evolution of Operational Theory*. London; New York: Frank Cass, 2004.

Newman, David. *Jewish Settlement in the West Bank: The Role of Gush Emunim*. Durham: Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1982.

Nietzsche, Friedrich. *The Will to Power*. Edited by Walter Kaufmann. New York: Random House, 1967.

Nitzan, Jonathan and Shimshon Bichler. *The Global Political Economy of Israel*. London; Sterling, VA: Pluto, 2002.

Omissi, David. *Air Power and Colonial Control: The Royal Air Force, 1919-1939*. Manchester: Manchester University Press, 1990.

Ophir, Adi. *The Order of Evils: Toward an Ontology of Morals*. Translated by Rela Mazali and Havi Care. New York: Zone Books, 2005.

Paret, Peter. *Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age*. Oxford: Oxford University Press, 1986.

Park, Kyong (ed.). *Urban Ecologies*. Hong Kong: Map Publishers, 2005.

Pascoe, David. *Airspaces*. London: Reaktion Books, 2001.

Pask, Gordon. *The Cybernetics of Human Learning and Performance: A Guide to Theory and Research*. London: Hutchinson Educational, 1975.

Perec, Georges. *Species of Space and Other Pieces*. Edited and translated by John Sturrock. London: Penguin Books, 1999.

Poe, Edgar Allan. *The Narrative of Arthur Gordon Pym of Nantucket*. London: Penguin, 2000 [1850].

Pre/occupations d'espace/Jérusalem au Pluriel. Marseille: Image En Manoeuvres Editions, 2001.

Prigogine, Ilya. *Is Future Given? The End of Certainty and Exploring Complexity*. New York: The Free Press, 1997.

Rabinovich, Abraham. *Yom Kippur War: The Epic Encounter That Transformed the Middle East*. Westminster, MD: Knopf Publishing Group, 2004.

Rajchman, John. *The Deleuze Connections*. Cambridge, MA: MIT Press, 2000.

Raz, Eyal and Yael Stein. *Operation Defensive Shield: Soldier's Testimonies, Palestinian Testimonies*. Jerusalem: B'Tselem, 2002.

Renfrew, Colin and Paul Bahn. *Archaeology, Theories, Methods and Practice*. London: Thames and Hudson, 2000.

Ricca, Simone. *Inventing the Jewish City: The Reconstruction of Jerusalem's Jewish Quarter After 1967*. London: I. B. Tauris, 2007.

Rieff, David. *A Bed for the Night: Humanitarianism in Crisis*. New York: Simon and Schuster, 2002.

Ron, James. *Frontiers and Ghettos: State Violence in Serbia and Israel*. Berkeley, CA: University of California Press, 2003.

Ronfeldt, David [et al.]. *The Zapatista "Social Netwar" in Mexico.* Santa Monica, CA: RAND, 1998.

Rose, Jacqueline. *The Question of Zion.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2005.

Rosenau, James. *Turbulence in World Politics.* New York: Harvester Wheatsheaf, 1990.

Rotbard, Sharon. *White City, Black City.* Tel Aviv: Babel, 2005. (in Hebrew).

Rudofsky, Bernard. *Architecture without Architects: A Short Introduction to Non-Pedigreed Architecture.* Albuquerque, New Mexico: University of New Mexico Press, 1987 [1964].

Ruge, Friedrich. *Rommel in Normandy.* San Rafael, CA: Presidio Press, 1979.

Sand, Shlomo. *Intellectuals, Truth and Power: From the Dreyfus Affair to the Gulf War.* Tel Aviv: Am Oved, 2000. (in Hebrew).

Schelling, Thomas. *The Strategy of Conflict.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006 [1960].

Schiff, Zeev and Eitan Haber. *Israel, Army and Defence: A Dictionary.* Jerusalem: Zmora, Bitan, Modan-Publishers, 1976. (in Hebrew).

Segal, Rafi and Eyal Weizman (eds.). *A Civilian Occupation: The Politics of Israeli Architecture.* London; Tel Aviv: Verso and Babel, 2002.

Segal-Az K'ariel, Ofer. *Fighting in Jenin 2002.* Tel Aviv: Ma'arachot Publications, Ministry of Defence, 2006. (in Hebrew).

Segev, Tom. *Israel in 1967.* Jerusalem: Keter Books, 2005.

El Shazly, Sa'ad. *The Crossing of the Canal.* San Francisco: American Mideast Research, 2003.

Shlaim, Avi. *The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists and Palestine, 1921-1951.* Oxford: Oxford University Press, 1999.

Sharon, Ariel with David Chanoff. *Warrior, the Autobiography of Ariel Sharon.* New York: Simon and Schuster, 2001.

Sharon, Yosef. *The Supreme Court Building.* Jerusalem: Yad Hanadiv, Rothschild Foundation, 1993.

Shelah, Ofer and Yoav Limor. *Captives in Lebanon.* Tel Aviv: Yedioth Aharonoth Books, 2007. (in Hebrew).

Shenhav, Yehuda. *Manufacturing Rationality: The Engineering Foundations of the Managerial Revolution.* Oxford: Oxford University Press, 1999.

________ (ed.). *Coloniality and the Postcolonial Condition: Implications for Israeli Society.* Jerusalem: Van Leer Institute and Hakibbutz Hameuchad Publishing House, 2004. (in Hebrew).

_______ (ed.). *Theory and Criticism, Space, Land, Home.* Tel Aviv: The Van Leer Jerusalem Institute and Hakibbutz Hameuchad, 2000.

Sher, Gilead. *Just Beyond Reach: The Israeli-Palestinian Peace Negotiation, 1999-2001.* Tel Aviv: Miskal- Yediot Aharonot Books and Chemed Books, 2001. (in Hebrew).

Shnayderman, Ronen. *Take No Prisoners: The Fatal Shooting of Palestinians by Israeli Security Forces during "Arrest Operations".* Edited by Zvi Shulman; translated by Shaul Vardi. Jerusalem: B'Tselem, the Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, 2005.

Shohat, Ella. *Forbidden Reminiscences: A Collection of Essays.* Tel Aviv: Kedem Publishing, 2001.

Silberman, Neil Asher. *Between Past and Present: Archaeology, Ideology, and Nationalism in the Modern Middle East.* New York: H. Holt, 1989.

_______. *A Prophet from Amongst You: The Life of Yigal Yadin: Soldier, Scholar, and Mythmaker of Modern Israel.* Boston, MA: Addison Wesley Publishing, 1993.

Sorkin, Michael. *The New Jerusalem: Sharing the Divided City.* New York: Monacelli, 2003.

_______ (ed.). *Against the Wall: Israel's Barrier to Peace.* New York: The New Press, 2005.

Storrs, Ronald. *Orientations.* London: I. Nicholson and Watson, 1939.

Suisman, Doug [et al.]. *The Arc: A Formal Structure for a Palestinian State.* Santa Monica, CA: Rand Corporation, 2005.

Swirski, Shlomo. *The Price of Occupation.* Tel Aviv: Mapa Publishers, 2005. (in Hebrew).

Tagar, Zecharya and Violet Qumsieh. *A Sleeping Time Bomb: Pollution of the Mountain Aquifer by Solid Waste.* Amman; Bethlehem; Tel Aviv: EcoPeace and Friends of the Earth Middle East, 2006.

Teveth, Shabtai. *Moshe Dayan: The Soldier, the Man, the Legend.* New York: Quartet Books, 1972.

Towle, Philip Anthony. *Pilots and Rebels: The Use of Aircraft in Unconventional Warfare' 1918-1988.* London: Brassey's Defence Publishers, 1989.

Troen, S. Ilan. *Imagining Zion: Dreams, Designs, and Realities in a Century of Jewish Settlement.* New Haven, CT; London: Yale University Press, 2003.

Tschumi, Bernard. *Architecture and Disjunction.* Cambridge, MA: MIT Press, 1997.

________. *Questions on Space, Architecture and Disjunction and Event-Cities.* Cambridge, MA: MIT Press, 1994.

Van Creveld, Martin. *Command in War.* Cambridge MA: Harvard University Press, 1985.

________. *Defending Israel: A Strategic Plan for Peace and Security.* New York: St. Martin's Press, 2004.

Venturi, Robert. *Denise Scott Brown and Steven Izenour, Learning from Las Vegas: The Forgotten Symbolism of Architectural Form.* Cambridge, MA: MIT Press, 1977.

Verne, Jules. *Journey to the Centre of the Earth.* London: Griffith and Farran, 2000 [1864].

Vidler, Anthony. *The Architectural Uncanny: Essays in the Modern Unhomely.* Cambridge, MA: MIT Press, 1994.

Virilio, Paul. *The Lost Dimension.* Cambridge, MA: MIT Press, 1983.

Von Bertalanffy, Ludwig. *General System Theory: Foundations, Development, Applications.* New York: George Braziller, 1976.

Von Clausewitz, Carl. *On War.* Edited and translated by Michael Howard and Peter Paret. London: Everyman's Library, 1993.

Von Neumann, John and Oskar Morgenstern. *Theory of Games and Economic Behavior.* Commemorative ed. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004 [1944].

Ward, Stephan (ed.). *The Garden City: Past, Present and Future.* London: Spon, 1992.

Weitz, Joseph. *My Diary and Letters to the Children.* Ramat Gan: Masadah Press, 1973. (in Hebrew).

Weitz, Rana'an. *An Overview of the History of the Settlement in Israel.* Jerusalem: [n. pb.], 2003. (in Hebrew).

Werbert, Gilbert and Silvina Sosonovsky. *Bauhaus on the Carmel: The Coming of Modern Architecture to Hadar Hacarmel.* Haifa: The Technion Press, 1985. (in Hebrew).

Ya'ari, Yedidia and Haim Assa. *Diffused Warfare: War in the 21st Century.* Tel Aviv: Miskal-Yediot Aharonot Books and Chemed Books, 2005. (in Hebrew).

Yiftachel, Oren. *Planning a Mixed Region in Israel: The Political Geography of Arab-Jewish Relations in the Galilee.* Aldershot: Gower Publishing, 1992.

Zertal, Idith. *Death and the Nation: History Memory Politics*. Or Yehuda: Dvir Publishing House, 2002.

Zizek, Slavoj (ed.). *Mapping Ideology*. London; New York: Verso, 2000.

Periodicals

Abdelaty, Soha. "Intifada Timeline." *Al-Ahram Weekly:* 30 September 2004.

Algazi, Gadi. "Offshore Zionism." *New Left Review*: no. 40, July-August 2006.

Amidror, Yaakov. "There is No Remote Control Wars." *Ha'aretz*: 4/7/2006.

Barzilai, Amnon. "Israel Successfully Sends Ofek 5 Spy Satellite into Orbit." *Ha'aretz*: 28/5/2002.

Bassouk, Moti. "The Price of Settlements." *Ha'aretz*: 26/9/2003.

Ben-Eliezer, Uri. "Post-Modern Armies and the Question of Peace and War: The Israeli Defense Forces in the "New Times"." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 36, no. 1, February 2004.

Ben-Naftali, Orna and Keren Michaeli. ""We Must not Make a Scarecrow of the Law": A Legal Analysis of the Israeli Policy of Targeted Killings." *Cornell International Law Journal*: vol. 36, no. 2, Spring 2003.

Benn, Aluf, "Arab Billionaire Offers to Buy Evacuated Gaza Settlements." *Ha'aretz*: 18/2/2005.

_______. "Debris from Gaza Homes Razed in Pullout May Be Sent to Sinai." *Ha'aretz*: 14/7/2005.

_______. "New Fence Route to be Presented to U.S. First, then Cabinet." *Ha'aretz*: 7/9/2004.

_______. "PM Says Would Allow Contiguous Palestinian Territory in W. Bank." *Ha'aretz*: 5/12/2002.

_______. "Pullout Still Poses Rubble Trouble." *Ha'aretz*: 13/7/2005.

_______. "This is How the Evacuation Plan was Born." *Ha'aretz*: 30/12/2006.

_______, Arnon Regular and Akiva Eldar. "Rice: Israel and PA Clinch Deal on Gaza-Egypt Border Crossing." *Ha'aretz*: 15/11/2005.

Benvenisti, Meron. "An Engineering Wonder." *Ha'aretz*: 5/6/1996.

Bergman, Ronen and Gil Metzer. "Bulldozer: A New Research Opens up the War over History." *Yediot Aharonot* (weekend supplement): 13 January 2006 (in Hebrew).

Bhabha, Homi. "Of Mimicry and Man: The Ambivalence of Colonial Discourse." *October*: no. 28, Spring 1984.

Brauman, Rony. "From Philanthropy to Humanitarianism: Remarks and an Interview." *South Atlantic Quarterly*: vol. 103, nos. 2-3, Spring 2004.

Bugeaud, Thomas. "The War of Streets and Houses." *Cabine Magazine*: no. 22, Summer 2006.

Bunimovitz, Shlomo. "Cultural Interpretation and the Bible: Biblical Archaeology in the Postmodern Era." *Cathedra:* August 2001.

Campbell, David. "Construction Site: Architecture and Politics in Israel/Palestine." *Theory and Event*: vol. 7, no. 4, 2004.

Cannistraro, Vincent. "Assassination is Wrong - and Dumb." *Washington Post*: 30/8/2001.

Catignani, Sergio. "The Strategic Impasse in Low-Intensity-Conflicts: The Gap Between Israeli Counter-Insurgency Strategy and Tactics during the Al-Aqsa Intifada." *Journal of Strategic Studies*: vol. 28, no. 1, February 2005.

Cohen, Amiram. "Eitam Prohibits Palestinians from Drilling for Water in West Bank." *Ha'aretz*: 10/2/2005.

Dar, Zuri and Oded Hermoni. "Israeli Start-Up Develops Technology to See through Walls." *Ha'aretz*: 1/7/2004.

Dean, David J. "Air Power in Small Wars: The British Air Control Experience." *Air University Review*: vol. 34, no. 5, July-August 1985.

Deleuze, Gilles. "Postscript on the Societies of Control." *October*: vol. 59, Winter 1992.

Dershowitz, Alan. "Israel Follows its own Law, Not Bigoted Hague Decision." *Jerusalem Post*: 11/7/2004.

Downes, Chris. ""Targeted Killing" in an Age of Terror: The Legality of the Yemen Strike." *Journal of Conflict and Security Law*: vol. 9, no. 2, 2004.

Eldar, Akiva. "Because of Route Change: Israel Lost 700 Million Shekels." *Ha'aretz*: 21/12/2006.

________. "Coming Soon: Kosovo in Gaza?: Aid Organizations in Gaza Paralyzed Fearing Ties with Hamas-led Government." *Ha'aretz*: 4/4/2006.

________. "Unnatural Growth." *Ha'aretz*: 1/5/2001.

Elias, Shai. "An Expensive Solution, but Still Possible." *Ma'arive*: 8/4/1998.

Esmeir, Samera. "Introduction: In the Name of Security." *Adala's Review*: vol. 4, Spring 2004.

Fauchille, Paul. "Le Domaine aérien et le régime juridique des aerostats." *Revue générale de droit international public*: vol. 8, 1901.

Foundation for Middle East Peace. "Sharon's Enduring Agenda: Consolidate Territorial Control, Manage the Conflict." *Settlement Report*: vol. 14, no. 1, January-February 2004.

Fulghum, David A. and Robert Wall. "Israel Starts Reexamining Military Missions and Technology." *Aviation Week*: 20 August 2006.

Geva, Shulamit. "Biblical Archaeology at its Infancy." *Zmanim*: no. 42, 1992.

Gilerman, Dana. "Trying to Make the Wall Transparent." *Ha'aretz*: 1/4/2004.

Glick, Caroline. "Halutz's Stalinist Moment: Why Were Dovik Tamari and Shimon Naveh Fired?." *Jerusalem Post*: 17/6/2006.

Golan, Amir. "The Components of the Ability to Fight in Urban Areas." *Ma'arachot*: no. 384, July 2002.

Gordon, Neve. "Rationalizing Extra-judicial Executions: The Israeli Press and the Legitimization of Abuse." *International Journal of Human Rights*: vol. 8, no. 3, Autumn 2004.

_______. "Theorizing Israel's Occupation." *HAGAR: Studies in Culture, Polity and Identities*: vol. 6, no. 2, 2006.

Graham, Stephen. "Cities and the "War on Terror"." *International Journal of Urban and Regional Research*: vol. 30, no. 2, June 2006.

_______. "Remember Falluja: Demonizing Place, Constructing Atrocity." *Society and Space*: vol. 23, 2005.

_______. "Vertical Geopolitics: Baghdad and After." *Antipode*: vol. 36, no. 1, January 2004.

Greenberg, Hannan. "The Commander of the Gaza Division: The Palestinians are in Shock." *Ynet*: 7/7/2006.

_______. "The Limited Conflict: This is How You Trick Terrorists." *Yedioth Aharonoth*: 23/4/2004.

Gross, Aeyal M. "The Construction of a Wall between the Hague and Jerusalem: The Enforcement and Limits of Humanitarian Law and the Structure of Occupation." *Leiden Journal of International Law*: vol. 19, no. 2, June 2006.

Gutman, Natan and Shlomo Shamir. "Rice: There Is No Place for the Wholesale Destruction of settlers' Homes in the Gaza Strip during Evacuation." *Ha'aretz*: 7/4/2005.

Hanafi, Sari and Linda Tabar. "The Intifada and the Aid Industry: The Impact of the New Liberal Agenda on the Palestinian NGOs." *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*: vol. 23, nos. 1-2, 2003.

Harel, Amos. "A Cummunition of Careful Fraternity." *Ha'aretz*: 11/2/2005.

_______. "Military Mishaps Nothing "Surgical" about IAF Attacks." *Ha'aretz*: 22/6/2006.

_______. "Soldiers Can Shoot Gazans Spying on Netzarim." *Ha'aretz*: 5/11/2003.

_______ and Arnon Regular. "IAF Probe: Civilians Spotted too Late to Divert Missiles in Gaza Strike." *Ha'aretz*: 7/3/2006.

Harel, Israel. "The IDF Protects Itself." *Ha'aretz*: 29/8/2006.

Hass, Amira. "Colonialism under the Guise of a Peace Process." *Theory and Criticism*: vol. 24, Spring 2004.

_______. "Israel Asks PA Donors to Fund New, Upgraded West Bank Roads." *Ha'aretz*: 5/9/2004.

_______. "Israeli Restrictions Create Isolated Enclaves in West Bank." *Ha'aretz*: 24/3/2006.

Hatton, Brian. "The Problem of our Walls." *The Journal of Architecture*: vol. 4, no. 71, Spring 1999.

Henkin, Yagil. "The Best Way into Baghdad." *New York Times*: 3/4/2003.

Huggler, Justin. "Israelis Trained US Troops in Jenin-style Urban Warfare." *The Independent*: 29/3/2003.

Kamir, Eli. "Safe Passage." *Ma'arive*: 8/4/1998.

Kemp, Adriana. "Border Space and National Identity in Israel." *Theory and Criticism, Space, Land, Home, On the Normalization of a "New Discourse"*: no. 16, Spring 2000 (in Hebrew).

Kessler, Glenn. "US Aid to Palestinians Goes to Checkpoints, Zionist Organization." *Washington Post*: 5/5/2005.

Kletter, Raz. ""A Very General Archaeologist": Moshe Dayan and Israeli Archaeology." *The Journal of Hebrew Scriptures*: vol. 4, 2003.

Kotes-Bar, Chen. "Bekichuvo." [Starring Him]. *Ma'ariv*: 22/2/2005 (in Hebrew).

Kretzmer, David. "Targeted Killing of Suspected Terrorists: Extra-judicial Executions or Legitimate Means of Defense?." *The European Journal of International Law*: vol. 16, no. 2, 2005.

Levy-Barzilai, Vered. "Halutz: The High and the Mighty." *Ha'aretz*: 21/8/2002.

Levy, Gideon. "The Sewage of Ma'ale Edummim." *Ha'aretz*: 22/2/1998.

_______. "Tank Lanes Built between New Jenin Homes." *Ha'aretz*: 10/5/2004

_______. "Twilight Zone: More Than Meets the Eye." *Ha'aretz*: 3/9/1999.

Lichtblau, Eric and John Markoff. "Accenture Is Awarded U.S. Contract for Borders." *New York Times*: 2/6/2004.

Mann, Michael. "The Roots and Contradictions of Modern Militarism." *New Left Review*: vol. 162, no. 1, March-April 1987.

Massumi, Brian. "Potential Politics and the Primacy of Preemption." *Theory and Event*: vol. 10, no. 2, 2007.

Mbembe, Achille. "Necropolitics." *Public Culture*: vol. 15, no. 1, Winter 2003.

McGreal, Chris. "We're Air Force Pilots, Not Mafia: We Don't Take Revenge." *Guardian*: 3/12/2003.

McGuirk, Justin. "Jenin." *Icon Magazine*: no. 24, June 2005.

Meirovski, Arik. "The Separation Fence Reduced the Price of Flats in the Occupied Territories by 10 to 15 Percent." *Ha'aretz*: 28/3/2006.

Monthly Statistics of the Administered Territories (Central Bureau of Statistics): vol. 1, no. 8, August 1971.

Mualem, Mazal. "Route Restraints Cause Movement of Fence Based on Past Communities." *Ha'aretz*: 17/10/2003.

Myre, Greg. "Homes of Israeli Settlers Pose a New Set of Anxieties." *New York Times*: 23/1/2005.

Nassar, Galal. "Dam-busters on the Bar Lev Line." An interview with Maj. Gen. (retired) Gamal Mohamed Ali, Commander of the Military Engineers Corps before and during the October War, *Al-Ahram Weekly*: 8 October 1998.

Naveh, Shimon. "Between the Striated and the Smooth: Urban Enclaves and Fractal Maneuvers." *Cabinet Magazine:* July 2006.

Nitzan-Shiftan, Alona. "Contested Zionism - Alternative Modernism: Erich Mendelsohn and the Tel-Aviv Chug in Mandate Palestine." *Architectural History*: vol. 39, 1996.

Oren, Amir. "The Big Fire Ahead." *Ha'aretz*: 25/3/2004.

_______. "The Tenth Round." *Ha'aretz* (weekend supplement): 14/1/2006.

Parsons, David Willard. "British Air Control: A Model for the Application of Air Power in Low-intensity Conflict?." *Airpower Journal*: Summer 1994.

Peled, Yoav. "Zionist Realities: Debating Israel-Palestine." *New Left Review*: vol. 38, March-April 2006.

"Prime Minister Ariel Sharon's Four-stage Disengagement Plan." *Ha'aretz*: 28/5/2004.

Proceedings of the State Historical Society of Wisconsin: 14 December 1893.

Rapaport, Amir. "City Without a Break." *Ma'ariv* (Saturday supplement): 10/1/2003.

________. "Dan Halutz is a Bluff: Interview with Shimon Naveh." *Ma'ariv* (Yom Kippur Supplement): 1/10/2006.

Rapoport, Meron. "Buried Treasure that's Kept in the Dark." *Ha'aretz*: 17/12/2006.

________. "Italian TV: Israel Used New Weapon Prototype in Gaza Strip." *Ha'aretz*: 12/10/2006.

Ratner, David. "Israel Plans to Dump Tons of Garbage in the W. Bank." *Ha'aretz*: 4/4/2005.

Regular, Arnon. "PA: Gaza Will Remain Occupied Territory." *Ha'aretz*: 10/12/2004.

Riklin, Shimon. "Israeli History in Palestinian Hands." *Makor Rishon*: 11/9/1998.

Rinat, Tzafrir. "Contamination Doesn't Stop at the Green Line." *Ha'aretz*: 14/8/2003.

Romjue, John L. "The Evolution of the Airland Battle Concept." *Airpower*: June 2006.

Rothchild, *Alice*. "Pitching in for Health on the West Bank." *Boston Globe*: 6/3/2004.

Rubinstein, Danny. "Preparing for a Civil War." *Ha'aretz*: 18/12/2006.

Said, Edward. "Palestinians under Siege." *London Review of Books:* 24 December 2000.

Samet, Gideon. "The Hidden Threat of the Outposts." *Ha'aretz*: 23/10/2002.

Scott, Felicity. "Revisiting Architecture without Architects." *Harvard Design Magazine:* Fall 1998.

________. "Underneath Aesthetics and Utility: The Untransposable Fetish of Bernard Rudofsky." *Assemblage:* vol. 38, April 1999.

Segal, Arel. "Subteranean Corps." *Ma'arachot*: no. 389, May 2003. (in Hebrew).

Segal, Sune. "What Lies Beneath: Excerpts from an Invasion." *Palestine Monitor:* November 2002.

Shai, Shaul. "Subteranean Warfare." *Ma'arachot*: no. 389, May 2003. (in Hebrew).

Shamir, Ronen. "Landmark Cases and the Reproduction of Legitimacy: The Case of Israel High Court of Justice." *Law and Society Review*: vol. 24, no. 3, 1990.

Shahar, Eyal. "Bi-national Road." *Ma'ariv*: 19/3/2005.

Shapira, Anita. "Ben-Gurion and the Bible: The Forging of an Historical Narrative?." *Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 33, no. 4, 1997.

Shapiro, Simona Fuma. "Debate Builds Over the Politics of Israeli Architecture." *Forward*: 25 October 2002.

Sharagai, Nadav. "Dividing Jerusalem." *Ha'aretz*: 28/5/2002.

________. "Same Sharon, Same Temple Mount, Same Potential for Explosion." *Ha'aretz*: 28/5/2003.

________. "Settlers Plan Mass Court Petitions over Revised Fence Route." *Ha'aretz*: 26/8/2004.

________. "Sharon Orders New Hebron Jewish Housing." *Ha'aretz*: 19/11/2002.

________. "Tel Rumeida Getting Permanent Housing." *Ha'aretz*: 3/9/2002.

________ and Nathan Guttman. "IDF Proposes 400-Metre Security Zone around Settlements." *Ha'aretz*: 3/10/2003.

"Sharon Defends Pro-peace Stance." *New York Times*: 28/5/2003.

Shavit, Ari. "A Leader Awaits a Signal." *Ha'aretz*: 22/3/2002.

Shelef, Leon. "The Border of Activism is the Green Line: In the Margin and in the Pathways of High Court of Justice Ruling in the Occupied Territories." *Legal Review*: vol. 17, no. 2, 1993 (in Hebrew).

Shibli, Adania. "Faint Hints of Tranquility." Translated by Anton Shammas. *Al-Adaab Magazine*: May-June 2002.

Gabrial Siboni, "The Importance of Activity." *Bamahane* [In the Camp: IDF's Official Journal]: 31 December 2004. (in Hebrew).

Silverman, Erica. "Getting Closer, Settlers Gone, Gazans Look forward to the Withdrawal of Israeli Military Forces." *Al-Ahram*: 1-7/9/2005.

Simon, Daniel Ben. "It is Strange to Die after the Second Meeting." *Ha'aretz*: 29/3/2002.

Sivan, Emmanuel. "The Lights of Netzarim." *Ha'aretz*: 7/11/2003.

Stapleton-Gray, Ross. "Mobile Mapping: Looking through Walls for On-site Reconnaissance." *Journal for Net Centric Warfare* C4ISR: 11 September 2006.

Tirza, Danny. "The Strategic Logic of Israel's Security Barrier." *Jerusalem Issue Brief* (Jerusalem Institute for Contemporary Affairs): vol. 5, no. 18, March 2006.

Urquhart, Conal and Ewen MacAskill. "Two-mile Gaza Moat to Foil Tunnels to Egypt." *Guardian*: 18/6/2004.

"U.S. Marines Uses Israeli Tactics in Falluja Baghdad." *Middle East Newsline*: 10 November 2004.

Wachman, Avraham. "The "Double Column" Plan." *Horizons in Geography* (University of Haifa): vol. 3, 1977. (in Hebrew).

Wohlgelnerter, Elli. "Follow the Cobblestone Road." *Jerusalem Post*:10/6/1998.

Yeheskeli, Tsadok. "I Made Them a Stadium in the Middle of the Camp." *Yedioth Aharonoth*: 31/5/2002.

Yoaz, Yuval and Aluf Benn. "Sharon: Ideally I Would Have Left the Homes Standing." *Ha'aretz*: 3/5/2005.

Yoffe, Aharon. "Focus Preemption, Chances and Dangers." *Nativ*: vol. 109, no. 2, March 2006. (in Hebrew).

Zandberg, Esther. "As Close as You Can Get." *Ha'aretz*: 3/4/2003.

________. "The Israeli Architectural Association Does not Want to Face Reality." *Ha'aretz*: 18/11/2003.

________. "A Pile of Garbage with a View to Gaza's Beach." *Ha'aretz*: 1/9/2005.

________. "Stepping Down off the Fence." *Ha'aretz*: 18/4/2006.

Zureik, Elia. "Constructing Palestine through Surveillance Practices." *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 28, no. 2, November 2001.

Conferences

"Comparative Occupations: Chechnya, Iraq, Palestine, Governing Zones of Emergency" Workshop, Middle East Institute, Harvard University, 25-26 February 2006.

The Conference, "Cities as Strategic Sites: Militarisation Anti-Globalization and Warfare," Centre for Sustainable Urban and Regional Futures,Manchester,-November 2002.

A Round Table Discussion at the Operational Theory Research Institute (OTRI) of the IDF's Academy of Staff and Command, 24-25 May 2006.

The Workshop "Urbicide: The Killing of Cities?." Durham University, November 2005.

Electronic Studies

"Activists Demolish West Bank Outpost." BBC, 8 September 2004, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3637452.stm>.

Air Force Research Laboratory, "2005 Accomplishment." <http://www.afrl.af.-mil/accomprpt/may05/accompmay05.asp>.

Amidror, Yaakov. "Catastophe to Military Thought." Makor Rishon, <http://www.makorrishon.co.il/show.asp?id = 13186>.

Amnesty International. "Shielded from Scrutiny: IDF Violations in Jenin and Nablus." 4 November 2002, <https://www.amnesty.org/en/documents/MDE15/143/2002/en/>.

Benvenisti, Eyal. "Israel and the Palestinians: What Laws Were Broken." Crimes of War Project <http://www.crimesof war.org/expert/me-intro.html>.

B'Tselem. "Destruction of Houses and Property on the Rafah-Egyptian Border." 1 January 2011, <http://www.btselem.org/english/Razing/Rafah_Egyptian_-Border.asp>.

________. "Freedom of Movement - Siege." <http://www.btselem.org/freedom_of_movement/siege>.

________. "IDF Helicopter Missile-fire Kills Four Palestinian Civilians and Wounds Dozens." (August 2002), <http://www.btselem.org/English/Testimonies/20020831_Tubas_Killing_Witness_Aref_ Daraghmeh.asp>.

________. "Palestinians Killed by the Israeli Security Forces during the Course of an Assassination." <http://www.btselem.org/English/Statistics/Palestinians_killed_during_the_course_of_an_assasination.asp>.

________. "The Water Crisis." <http://www.btselem.org/English/Water/Index.-asp>.

Chosak, Jamie. "Opening Gaza to the Wider World: The Israeli-Palestinian Agreement on Movement and Access." Washington Institute, 30 November 2005, <http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID = 2412>.

Dichter, Avi and Daniel Byman. "Israel's Lessons for Fighting Terrorists and their Implications for the United States." Analysis Paper; no. 8 (Saban Centre for Middle East Policy at the Brookings Institute, Washington, DC, March 2006), <https://www.brookings.edu/research/israels-lessons-for-fighting-terrorists-and-their-implications-for-the-united-states/>.

Etkes, Dror. "Construction in Unauthorized Outposts: April-August 2006," Peace Now, <http://www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi = 61&docid = 1936>.

________ and Hagit Ofran. "Breaking the Law in the West Bank: The Private Land Report." Peace Now, November 2006, <http://www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi = 61&fld = 191&docid = 2024>.

The Foundation for Middle East Peace. "Settlement Database and Suitability Assessment." <http://www.fmep.org/settlement_info/settlement_database.html>.

Ginossar, Shahar. "Shooting and Hitting." <http://www.shovrimshtika.org/newspapers_e.asp?number=311>.

Gordon, Neve. "Aviv Kochavi, How Did You Become a War Criminal?." Counter Punch (22 April 2002), <http://www.counterpunch.org/nevegordon1.html>.

Halper, Jeff. "Dismantling the Matrix of Control." (Israel Committee Against House Demolitions, 2004), <http://www.icahd.org/eng/articles.asp?menu=6&submenu=3>.

_______. "The Key to Peace: Dismantling the Matrix of Control." <http://icahd.org/eng/articles.asp?menu=6&submenu=3>.

Al-Haq (Palestinian Human Rights Organization). "Indiscriminate and Excessive Use of Force: Four Palestinians Killed during Arrest Raid." Al-Haq Press Release, 24 May 2006, <http://www.alhaq.org/advocacy/topics/right-to-life-and-body-integrity/108-indiscriminate-and-excessive-use-of-force-four-palestinians-killed-during-arrest-raid>.

Hass, Amira. "The Humanitarian Lie." Counter Punch, 28 December 2005, <http://www.counterpunch.org/2005/12/28/the-humanitarian-lie/>.

Hazboun, Norma Masriyeh. "Israeli Resettlement Schemes for Palestinian Refugees in the West Bank and Gaza Strip since 1967." (Palestinian Diaspora and Refugee Centre-Shaml), <http://www.shaml.org/publications/monos/mono4.htm#Introduction>.

Human Rights Watch, "Razing Rafah: Mass Home Demolitions in the Gaza Strip." 17 October 2004, <https://www.hrw.org/report/2004/10/17/razing-rafah/mass-home-demolitions-gaza-strip>.

Israeli Ministry of Foreign Affairs. "Weapon Smuggling Tunnels in Rafah - Operation Rainbow." 17 May 2004, <http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/terrorism/palestinian/pages/weapon%20smuggling%20tunnels%20in%20rafah%20may%202004.aspx>.

Jaradat, Mohammad and Jamal Barghouth. "Review of Culture and Heritage." Multi-sector Review of East Jerusalem, <http://www.multi-sector.org/review/culture>.

Khoury-Machool, Makram. "Losing the Battle for Arab Hearts and Minds." Open Democracy (10 May 2003), <http://www.opendemocracy.net>.

Khoury, Nuha. "One Fine Curfew Day." Miftah, Jerusalem, <http://www.miftah.org>.

Lein, Yehezkel and Eyal Weizman. "Land Grab Israel's Settlement Policy in the West Bank." B'Tselem (Jerusalem) (May 2002), <https://www.btselem.org/download/200205_land_grab_eng.pdf>.

Machsom Watch. "A Counterview, Checkpoints 2004." <http://www.machsomwatch.net/en/node/50145>.

Meyerstein, Ariel. "Case Study: The Israeli Strike against Hamas Leader Salah Shehadeh." Crimes of War Project, 19 September 2002, <http://www.crimesofwar.org/onnews/news-shehadeh.html>.

Ministry of Defence Press Release: "Defence Minister Mofaz appoints Brig.-Gen. (Res.) Baruch Spiegel to Head Team Dealing with Civilian and Humanitarian Issues vis-a-vis Security Fence." 27 January 2004, <http://www.israel-mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2004>.

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), West Bank. "Closure Count and Analysis." January 2006, <http://www.ochaonline.un.org>.

Palestinian Ministry of Planning. "Regional Plan of the Southern Governorates 2005- 2015." <http://withdraw.sis.gov.ps/english/RP.html>.

Press briefing by Colonel Daniel Reisner, director of the International Law Department of the IDF Legal Division, Israeli Ministry of Foreign Affairs, 15 November 2000, <http://www.mfa.gov.il>.

Sasson, Talya. "A Interim Legal Opinion Submitted to Prime Minister Ariel Sharon on the Subject of Illegal Outposts in the West Bank." <http://www.peacenow.org/hot.asp?cid=390>.

Spiegel, Baruch. "Balancing Rights - The Security Fence and the Palestinian Civilian Population," (Presentation transcript, Jerusalem Centre for Public Affairs, 18 March 2006), <http://www.ngomonitor.org/issues/Balancing%20RightsTheSecurityFenceandthePalestinianCivilianPopulationText.htm>.

"Stop Using Rafah Crossing to Pressure Gaza Civilians." B'tselem (30 August 2006), <https://electronicintifada.net/content/stop-using-rafah-crossing-pressure-gaza-civilians/629>.

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs [OCHA]. Gaza Strip Situation Report, 29 March 2006, <http://www.humanitarianinfo.org/opt/docs/UN/OCHA/ochaSR_Gaza290306.pdf>.

US International Information Programs, <http://usinfo.state.gov/mena/archive/2004/apr/14-125421.html>.

Weizman, Eyal. "Introduction to the Politics of Verticality." Open Democracy, 24 March 2002, <https://www.opendemocracy.net/ecology-politicsverticality/article_801.jsp>.

________. "The Politics of Verticality." <http://www.opendemocracy.net/debates/article. jsp?id=2&debateId=45&articleId=801>.

________. "West Bank Settlement Map." B'Tselem (May 2002), <http://www.btselem.org/download/settlements_map_eng.pdf >.

World Bank. "West Bank and Gaza Economic Update and Potential Outlook." <http://www.worldbank.org/we>.